



25 سنة من خصب ورسائل  
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

المجلد الخامس  
2019 - 2015



صَاحِبُ إِجْلَالِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّادِسِ نَصْرَهُ اللهُ





خُصْب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



المجلد الخامس

2019 - 2015

25 سنة من خطاب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوليو 1999 - يونيو 2024

- إصدارات وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل

- رقم الإيداع القانوني: 2024MO3119

- ردمك: 9-51-692-9920-978

- السنة: 2024

- صورة الغلاف: وكالة المغرب العربي للأنباء

- الطبع: مطابع دار المناهل

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل - شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، السويبي، الرباط، المملكة المغربية

- [www.mjcc.gov.ma](http://www.mjcc.gov.ma)

# الفهرس

17.....تقديم



2015

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في منتدى «كرانس مونتانا»  
الداخلة، 22 جمادى الأولى 1436 هـ الموافق 13 مارس 2015 م.....21
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه «الأمر اليومي» بمناسبة الذكرى  
الـ59 لتأسيس القوات المسلحة الملكية  
الرباط، 25 رجب 1436 هـ الموافق 14 ماي 2015 م.....27
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المعرض العالمي «ميلانو إكسبو 2015»  
ميلانو، 04 شعبان 1436 هـ الموافق 23 ماي 2015 م.....29
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد  
13 شوال 1436 هـ الموافق 30 يوليوز 2015 م.....33
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الذكرى الثانية والستين لثورة الملك والشعب  
الرباط، 04 ذو القعدة 1436 هـ الموافق 20 غشت 2015 م.....39
- أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس،  
يوجه رسالة سامية إلى الحجاج المغاربة  
الرباط، 15 ذو القعدة 1436 هـ الموافق 31 غشت 2015 م.....43

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة قمة القادة حول مكافحة تنظيم  
«داعش» والتطرف العنيف
- نيويورك، 15 ذو الحجة 1436 هـ الموافق 29 شتنبر 2015 م ..... 47
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة
- نيويورك، 16 ذو الحجة 1436 هـ الموافق 30 شتنبر 2015 م ..... 51
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة  
الرباط، 24 ذو الحجة 1436 هـ الموافق 08 أكتوبر 2015 م ..... 55
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة  
من الولاية التشريعية التاسعة
- الرباط، 25 ذو الحجة 1436 هـ الموافق 09 أكتوبر 2015 م ..... 59
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام المشاركين في القمة الثالثة لمنتدى  
الهند - إفريقيا 2015
- نيودلهي، 15 محرم 1437 هـ الموافق 29 أكتوبر 2015 م ..... 63
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اللقاء  
حول «مكانة الشهيد المهدي بن بركة في التاريخ المعاصر»
- الرباط، 16 محرم 1437 هـ الموافق 30 أكتوبر 2015 م ..... 67
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء
- العيون، 23 محرم 1437 هـ الموافق 06 نونبر 2015 م ..... 69
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حفل العشاء الذي أقيم بباريس  
تخليدا للذكرى الستين لاتفاقيات «لاسييل سان كلو»
- باريس، 27 محرم 1437 هـ الموافق 10 نونبر 2015 م ..... 75
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في القمة الرابعة  
للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
- الرياض، 28 محرم 1437 هـ الموافق 11 نونبر 2015 م ..... 79
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة العشرين  
لجامعة مولاي علي الشريف
- الريصاني، 08 صفر 1437 هـ الموافق 20 نونبر 2015 م ..... 83

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية  
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
- 17 صفر 1437 هـ الموافق 29 نونبر 2015 م ..... 85.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الدورة 21 لمؤتمر أطراف-الاتفاقية  
الإطار- للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية
- باريس، 18 صفر 1437 هـ الموافق 30 نونبر 2015 م ..... 89.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى منتدى التعاون الصيني - الإفريقي  
جوهانسبورغ، 22 صفر 1437 هـ الموافق 04 دجنبر 2015 م ..... 93.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية  
الصخيرات، 26 صفر 1437 هـ الموافق 08 دجنبر 2015 م ..... 97.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تسليم جائزة الحرية  
«مارتن لوثر كينج - أبراهام جوشوا هيشل» الممنوحة للمغفور له  
صاحب الجلالة الملك محمد الخامس
- نيويورك، 08 ربيع الأول 1437 هـ الموافق 20 دجنبر 2015 م ..... 101.....



2016

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حفل افتتاح الدورة  
الحادية والثمانين للأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين
- برلين، 03 ربيع الثاني 1437 هـ الموافق 14 يناير 2016 م ..... 105.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة المؤتمر المنعقد حول  
«حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية : الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة»
- مراكش، 14 ربيع الثاني 1437 هـ الموافق 25 يناير 2016 م ..... 109.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى البرلماني الدولي  
للعدالة الاجتماعية
- الرباط، 10 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق 19 فبراير 2016 م ..... 113.....



- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الإسلامية الاستثنائية الخامسة  
حول فلسطين والقدس الشريف  
جاكرتا، 28 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق 07 مارس 2016 م ..... 117
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة السنوية لمنتدى كرانس مونتانا  
الداخلة، 08 جمادى الثانية 1437 هـ الموافق 18 مارس 2016 م ..... 121
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة القمة الثالثة عشرة  
لمنظمة التعاون الإسلامي  
إسطنبول، 06 رجب 1437 هـ الموافق 14 أبريل 2016 م ..... 125
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة المغربية الخليجية  
الرياض، 12 رجب 1437 هـ الموافق 20 أبريل 2016 م ..... 129
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى حفل توقيع اتفاق باريس  
حول التغيرات المناخية بمقر الأمم المتحدة  
نيويورك، 14 رجب 1437 هـ الموافق 22 أبريل 2016 م ..... 133
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الإفريقي الأول  
حول الصيانة والحفاظ على الرصيد الطرقي والابتكار التقني  
مراكش، 26 رجب 1437 هـ الموافق 04 ماي 2016 م ..... 135
- «الأمر اليومي» للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الستين لتأسيسها  
07 شعبان 1437 هـ الموافق 14 ماي 2016 م ..... 139
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني  
إسطنبول، 16 شعبان 1437 هـ الموافق 23 ماي 2016 م ..... 143
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، بمناسبة ترؤسه حفل  
تنصيب أعضاء المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة  
فاس، 08 رمضان 1437 هـ الموافق 14 يونيو 2016 م ..... 145
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الحفل الأول  
لموسيقى البحر الأبيض المتوسط  
جنيف، 04 شوال 1437 هـ الموافق 09 يوليوز 2016 م ..... 147
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الـ27 للاتحاد الإفريقي  
كيغالي، 12 شوال 1437 هـ الموافق 17 يوليوز 2016 م ..... 151

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف  
لدول المتوسط حول المناخ  
طنجة، 13 شوال 1437 هـ الموافق 18 يوليوز 2016 م.....157
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الدورة 27 للقمّة العربية العادية  
نواكشوط، 20 شوال 1437 هـ الموافق 25 يوليوز 2016 م.....161
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لعيد العرش المجيد  
25 شوال 1437 هـ الموافق 30 يوليوز 2016 م.....165
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي  
بمناسبة الذكرى الـ 63 لثورة الملك والشعب  
17 ذو القعدة 1437 هـ الموافق 20 غشت 2016 م.....173
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، إلى الحجاج المغاربة  
الرباط، 17 ذو القعدة 1437 هـ الموافق 20 غشت 2016 م.....179
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الـ 40 لاجتماع محافظي البنوك  
المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية  
الرباط، 20 ذو الحجة 1437 هـ الموافق 22 شتنبر 2016 م.....183
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الولاية التشريعية العاشرة  
الرباط، 13 محرم 1438 هـ الموافق 14 أكتوبر 2016 م.....187
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 41 للمسيرة الخضراء  
دكار (العاصمة السنغالية)، 06 صفر 1438 هـ الموافق 06 نونبر 2016 م.....193
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الجلسة الرسمية رفيعة المستوى  
لمؤتمر كوب 22  
مراكش، 15 صفر 1438 هـ الموافق 15 نونبر 2016 م.....197
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام «قمة العمل الإفريقية»  
مراكش، 16 صفر 1438 هـ الموافق 16 نونبر 2016 م.....201
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يخص وسائل إعلام ملغاشية بحديث صحفي  
أنتاناناريفو، 26 صفر 1438 هـ الموافق 26 نونبر 2016 م.....205
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية  
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
نيويورك، 29 صفر 1438 هـ الموافق 29 نونبر 2016 م.....209



2017

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة 28 للاتحاد الإفريقي  
أديس أبابا، 04 جمادى الأولى 1438 هـ الموافق 31 يناير 2017 م..... 213.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى البرلماني الدولي الثاني  
للعدالة الاجتماعية  
الرباط، 24 جمادى الأولى 1438 هـ الموافق 20 فبراير 2017 م ..... 219.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الخامسة  
لوفاة عماد بن زياتن، ضحية حادث إرهابي  
المضيق، 13 جمادى الثانية 1438 هـ الموافق 11 مارس 2017 م..... 223.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال منتدى  
كرانس مونتانا  
الداخلة، 19 جمادى الثانية 1438 هـ الموافق 17 مارس 2017 م..... 225.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس للجمع العام التأسيسي لمؤسسة علي يعته  
الرباط، 26 جمادى الثانية 1438 هـ الموافق 24 مارس 2017 م..... 229.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الأربعينية  
لوفاة الأستاذ امحمد بوستة  
الرباط، 04 رجب 1438 هـ الموافق 31 مارس 2017 م..... 231.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى «ملتقى إبراهيم لنهاية الأسبوع حول الحكامة»  
مراكش، 11 رجب 1438 هـ الموافق 07 أبريل 2017 م..... 235.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات  
المالية العربية لعام 2017  
الرباط، 22 رجب 1438 هـ الموافق 18 أبريل 2017 م..... 239.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بشأن قبول جلالاته  
«جائزة الشخصية المتبصرة في مجال النجاعة الطاقية»  
243.....م. 08 ماي 2017 هـ الموافق 12 شعبان 1438 هـ
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية  
بمناسبة الذكرى الـ 61 لتأسيسها  
245.....م. 14 ماي 2017 هـ الموافق 18 شعبان 1438 هـ
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في القمة 29  
لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي  
249.....م. 03 يوليوز 2017 هـ الموافق 09 شوال 1438 هـ
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المناظرة الدولية المنظمة تحت شعار:  
«كرة القدم الإفريقية هي رؤيتنا»  
253.....م. 18 يوليوز 2017 هـ الموافق 24 شوال 1438 هـ
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمين العام للأمم المتحدة  
للتنديد بالسياسات الإسرائيلية غير المقبولة  
255.....م. 26 يوليوز 2017 هـ الموافق 03 ذو القعدة 1438 هـ
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد  
تطوان، 06 ذو القعدة 1438 هـ الموافق 29 يوليوز 2017 م.....  
أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوجه رسالة سامية  
إلى الحجاج المغاربة  
الرباط، 16 ذو القعدة 1438 هـ الموافق 08 غشت 2017 م.....  
خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى الـ 64 لثورة الملك والشعب  
تطوان، 28 ذو القعدة 1438 هـ الموافق 20 غشت 2017 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى مؤتمر الكونفدرالية الإفريقية لألعاب القوى  
الصخيرات، 19 محرم 1439 هـ الموافق 09 أكتوبر 2017 م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة  
الرباط، 23 محرم 1439 هـ الموافق 13 أكتوبر 2017 م.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المؤتمر السابع لوزراء البيئة للدول الإسلامية  
الرباط، 05 صفر 1439 هـ الموافق 25 أكتوبر 2017 م..... 281
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الاجتماع السنوي لمؤتمر السياسة العالمية  
مراكش، 14 صفر 1439 هـ الموافق 03 نونبر 2017 م..... 285
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء  
الرباط، 17 صفر 1439 هـ الموافق 06 نونبر 2017 م..... 289
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى البرلماني الثاني للجهات  
الرباط، 27 صفر 1439 هـ الموافق 16 نونبر 2017 م..... 293
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية  
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني  
نيويورك، 11 ربيع الأول 1439 هـ الموافق 29 نونبر 2017 م..... 297
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوروبي  
أبيدجان، 11 ربيع الأول 1439 هـ الموافق 29 نونبر 2017 م..... 301
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس،  
إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية  
17 ربيع الأول 1439 هـ الموافق 05 دجنبر 2017 م..... 307
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس،  
إلى الأمين العام للأمم المتحدة  
18 ربيع الأول 1439 هـ الموافق 06 دجنبر 2017 م..... 309
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى الوزاري العربي الثاني  
للإسكان والتنمية الحضرية  
الرباط، 03 ربيع الثاني 1439 هـ الموافق 21 دجنبر 2017 م..... 311



2018

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، إلى وزير الأوقاف  
ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة  
الرباط، 18 ربيع الثاني 1439 هـ الموافق 05 يناير 2018 م ..... 317
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة العادية الـ30  
لقمة الاتحاد الإفريقي  
أديس أبابا، 13 جمادى الأولى 1439 هـ الموافق 29 يناير 2018 م ..... 319
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى البرلماني الدولي الثالث  
للعدالة الاجتماعية  
الرباط، 04 جمادى الثانية 1439 هـ الموافق 19 فبراير 2018 م ..... 323
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الإسلامي الخامس  
للوزراء المكلفين بالطفولة  
الرباط، 06 جمادى الثانية 1439 هـ الموافق 21 فبراير 2018 م ..... 327
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى الوطني للتوظيف العمومية العليا  
الصخيرات، 12 جمادى الثانية 1439 هـ الموافق 27 فبراير 2018 م ..... 331
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الرابعة لمنتدى كرانس مونتانا  
الداخلة، 29 جمادى الثانية 1439 هـ الموافق 16 مارس 2018 م ..... 335
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي  
حول منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية  
كيغالي، 05 رجب 1439 هـ الموافق 21 مارس 2018 م ..... 341
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس دولة فلسطين  
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية  
16 رجب 1439 هـ الموافق فاتح أبريل 2018 م ..... 345
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي الأول للعدالة  
مراكش، 17 رجب 1439 هـ الموافق 02 أبريل 2018 م ..... 347

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الجلسة الافتتاحية للقمة الأولى  
لقادة دول ورؤساء حكومات لجنة المناخ والصندوق الأزرق لحوض الكونغو  
برازافيل، 14 شعبان 1439 هـ الموافق 29 أبريل 2018 م ..... 351.....
- الأمر اليومي السامي الموجه إلى القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ62  
لتأسيسها  
الرباط، 29 شعبان 1439 هـ الموافق 14 ماي 2018 م..... 355.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس دولة فلسطين على إثر تفعيل قرار  
الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها  
29 شعبان 1439 هـ الموافق 14 ماي 2018 م..... 359.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي الخامس حول القدس  
الرباط، 13 شوال 1439 هـ الموافق 26 يونيو 2018 م..... 361.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى القمة الـ31 لرؤساء دول  
وحكومات الاتحاد الإفريقي  
نواكشوط، 18 شوال 1439 هـ الموافق فاتح يوليوز 2018 م ..... 365.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في اليوم الوطني حول  
التعليم الأولي  
الصخيرات، 06 ذو القعدة 1439 هـ الموافق 18 يوليوز 2018 م..... 369.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، إلى الحجاج الميامين  
الرباط، 14 ذو القعدة 1439 هـ الموافق 26 يوليوز 2018 م..... 373.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى 19 لتريع جلالته على عرش أسلافه المنعمين  
الحسيمة، 17 ذو القعدة 1439 هـ الموافق 29 يوليوز 2018 م..... 377.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى 65 لثورة الملك والشعب  
09 ذو الحجة 1439 هـ الموافق 20 غشت 2018 م..... 383.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لحوار الثقافات والأديان  
فاس، 30 ذو الحجة 1439 هـ الموافق 10 شتنبر 2018 م..... 387.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة نيلسون مانديلا للسلام  
نيويورك، 14 محرم 1440 هـ الموافق 24 شتنبر 2018 م..... 393.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع رفيع المستوى بمقر الأمم المتحدة حول «العمل من أجل حفظ السلام»  
نيويورك، 15 محرم 1440 هـ الموافق 25 شتنبر 2018 م.....397
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المائدة المستديرة رفيعة المستوى حول «قدرة التربية على التحصين من العنصرية والميز: معاداة السامية نموذجاً»  
نيويورك، 16 محرم 1440 هـ الموافق 26 شتنبر 2018 م.....399
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العالمية الثانية لمبادرة «نساء في إفريقيا»  
مراكش، 17 محرم 1440 هـ الموافق 27 شتنبر 2018 م.....401
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة  
الرباط، 02 صفر 1440 هـ الموافق 12 أكتوبر 2018 م.....405
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين للمسيرة الخضراء  
27 صفر 1440 هـ الموافق 06 نونبر 2018 م.....409
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إطلاق «حملة مدن إفريقية بدون أطفال في وضعية الشارع»  
مراكش، 16 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 24 نونبر 2018 م.....413
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في ندوة «الشيخ زايد ودوره في بناء العلاقات المغربية الإماراتية»  
الرباط، 19 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 27 نونبر 2018 م.....417
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
نيويورك، 21 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 29 نونبر 2018 م.....419
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى «قمة القادة» المنعقدة في إطار الدورة 24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ  
كاتوفيتسي (بولونيا)، 25 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 03 دجنبر 2018 م.....423
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الحكومي الدولي حول الهجرة  
مراكش، 02 ربيع الثاني 1440 هـ الموافق 10 دجنبر 2018 م.....425



- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أشغال الملتقى البرلماني الثالث للجهات  
الرباط، 11 ربيع الثاني 1440 هـ الموافق 19 دجنبر 2018 م..... 429
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ70 للإعلان العالمي  
لحقوق الإنسان  
الرباط، 12 ربيع الثاني 1440 هـ الموافق 20 دجنبر 2018 م..... 433



2019

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية - الأوروبية الأولى  
شرم الشيخ، 19 جمادى الثانية 1440 هـ الموافق 25 فبراير 2019 م..... 439
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الأول للجنة المناخ الخاصة  
بمنطقة الساحل  
نيامي، 19 جمادى الثانية 1440 هـ الموافق 25 فبراير 2019 م..... 443
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة السنوية الخامسة  
لمنتدى كرانس مونتانا  
الداخلية، 09 رجب 1440 هـ الموافق 16 مارس 2019 م..... 447
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، خلال مراسيم الاستقبال  
الرسمي لقداسة البابا فرانسيس  
الرباط، 23 رجب 1440 هـ الموافق 30 مارس 2019 م..... 451
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع السنوي لمجموعة البنك  
الإسلامي للتنمية  
مراكش، 29 رجب 1440 هـ الموافق 05 أبريل 2019 م..... 455
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاحتفال الرسمي باليوم  
العالمي للصحة  
الرباط، 02 شعبان 1440 هـ الموافق 08 أبريل 2019 م..... 459

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس للقمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل  
والصحراء

463.....م 2019 أبريل 13 الموافق هـ 1440 شعبان 07 نجamina،

صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية  
بمناسبة الذكرى الـ 63 لتأسيسها

467.....م 2019 ماي 14 الموافق هـ 1440 رمضان 08



## تقديم

1999-2024، ربع قرن من التاريخ، جيل من حياة انسان، ثلاثة عقود أولى من الألفية الثالثة، الكثير من الاضطرابات والتقلبات وإعادة التوازنات على المستوى العالمي. ومع ذلك، في هذا المحيط التاريخي الواسع المضطرب بالأزمات الاقتصادية، وعودة الحرب بين القوى العظمى، وتكريس الأزمات السياسية في الديمقراطيات القديمة، نجح المغرب بإيقاعه الخاص في الإبحار بصعوبة ولكن بنجاحة، متفاديا الصخور والعديد من المطبات والدوامات، متأرجحا بين الأمواج المخادعة والجبال الجليدية غير المرئية، دون أن يستسلم.

هذا المسار الطويل للمغرب، الذي لم يكن يوماً سهلاً ولكنه ظل ضامناً للأمان واستمرارية الرؤية، يعود الفضل فيه إلى التوجيهات السامية والرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي هي بمثابة توجيهات ربان السفينة المغربية التي تشق مياه التاريخ المضطربة.

الإقلاع الصناعي الذي يتأكد ويدهش العالم يوماً بعد يوم، والاستقرار الديموغرافي للمجتمع الذي بلغ مرحلة النضج، والربط الطرقي والجوي للتراب الوطني بأكمله، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الكبير بغية تقليص الفجوات الاقتصادية والترايبية والفوارق بين الجنسين، وتأكيد هوية أمة أكثر وعياً بذاتها وأكثر دينامية وجرأة، كما رأيناها خلال كأس العالم 2022؛ فضلاً عن تكريس قضيتنا الوطنية الأولى، المعترف بها بشكل متزايد من قبل غالبية دول العالم، إلى جانب حضورنا الدبلوماسي المتزايد والذي يعزز السلام والحوار؛ كل هذه الإنجازات نجد أسسها مخطوطة في خطب ورسائل ملكية سامية متبصرة وملهمة ومتبعة للمشاريع، منذ ولادتها كفكرة إلى غاية تحقيقها على أرض الواقع تحت الرعاية السامية لجلالة الملك.

فالخطاب الملكي، متفرد وناذر وله خصوصياته، كما يجب ان يكون، حيث نجح في طبع إيقاع فضائنا العام الحي والديناميكي، من خلال التدخلات الملكية المنتظرة الضابطة والمؤطرة للخطاب الديمقراطي ومحددة لشروط وجود خطاب حر وشفاف في إطار من التسامح واحترام مختلف الهويات الثقافية والإيديولوجية.

إن الخطاب الملكي مكرس بشكل مزدوج. كموقع للتاريخ، يجمع الدلالات والرؤى والتصورات الملكية التي تتجاوز الزمن الانتخابي للسياسات، فضلاً عن الزمن المؤسساتي للهيئات الحكومية، يفرض سرعة أخرى على السياسة المغربية، سرعة على المدى الطويل، مدعومة بقرون من التاريخ الماضي، وإسقاط نفسها على القرون القادمة، وهو أمر لا تستطيع برامج ومشاريع الفاعلين السياسيين المدرجة في زمنيّات الولايات الانتخابية القيام به. ففي عالم تمزقه الآن تحديات محفوفة بالمخاطر: مناخية، هجرة، تكنولوجية، توجد فقط كلمة تتجذر شرعيتها في سلالة الأسرة الحاكمة يمكن أن تكون ناجعة في هذا الصدد. إن النجاحات التي

حققتها بلادنا في مجالات الثقافة والحفاظ على التراث، والطاقات المتجددة ومحاربة تغير المناخ، وفي حل النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان والهجرة، ترجع إلى قدرة الخطاب الملكي على لم الشمل والتغاضي عن الكلمات المفرقة في السياسة والمجتمع.

ثم يتم تكريس الخطاب الملكي كخطاب مرجعي للأمة بأكملها. ويمكن للمغرب أن يتطور ويتقدم ويحارب ويتفوق على نفسه من خلال هذه الخطب الملكية القوية، التي تعتبر الطقوس البروتوكولية التي تحاط بها ضمان لقيمتها النادرة، وقدرتها على تجاوز اللعبة السياسية لوضع نفسها في موقف الحكم.

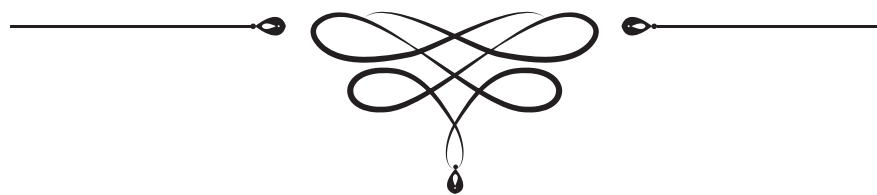
وبدلاً من استعراض مختلف المجالات المتعلقة بالتدخلات الملكية، والتي سيكتشفها القارئ في صفحات هذه المجلدات الاستثنائية، من المثير للاهتمام ملاحظة كيف ينتشر الخطاب الملكي، عبر ضوابط سياسية خاصة بالثقافة السياسية المغربية، والتي، لحسن الحظ، مازالت تسكننا. مختلف مكونات المجتمع المغربي، المجتمع المدني، القطاع الخاص، مؤسسات الدولة، الشرائح المختلفة للسكان، في تنوع خصائصها، الاجتماعية الترابية والثقافية والديموغرافية، تعترف، كل بطريقتها الخاصة، بهذا الخطاب الملكي المتعدد والموحد، والذي يعمل كنواة موحدة تدور حوله اختلافاتنا.

الوحدة الترابية للأمة، والقضايا الكبرى للأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومواصلة المسار الديمقراطي وتعميقه، والالتزام بالقضية العالمية للثقافة والحفاظ على التراث، وتعزيز ارادتنا في دعم القانون الدولي وأن نكون من الداعمين الكبار للمجتمع الدولي؛ هذه قيمنا، هي هي، ونضالاتنا دائماً مزيج ذكي من من الجرأة الاستراتيجية والحرص الدبلوماسي على الحوار وبناء التوافقات.

وإنه لشرف عظيم لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووعيا منها بالأهمية التاريخية والفكرية لهذه المجلدات، أن تقدمها إلى مواطنينا، الذين سيجدون فيهم المراجع الاستشرافية التي تواكب تطور مملكتنا.

محمد مهدي بنسعيد  
وزير الشباب والثقافة والتواصل

خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2015



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في منتدى «كرانس مونتانا»  
الداخلة، 22 جمادى الأولى 1436هـ الموافق 13 مارس 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا وسعادتنا أن نتوجه للمشاركين في هذه الدورة لمنتدى «كرانس مونتانا»، التي تلتئم تحت رعايتنا السامية، والتي خصصت أشغالها لإفريقيا، بمشاركة شخصيات من مشارب متعددة، تحظى بصيت عالمي أكيد.

وإذ نرحب بكم جميعا في المغرب، وبالتحديد في مدينة الداخلة، جوهره جنوب المملكة، فإنه لا يفوتنا أن نهنئكم على اختياركم الموفق، لاسيما بالنظر للموضوع الرئيسي لمنتدىكم.

فالنموذج التنموي الجديد لجهة الصحراء، الذي تبنته المملكة، يطمح بالفعل إلى تحويل هذه المنطقة إلى قطب للتلاقي بين المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء.

وفي هذا السياق، فإن مدينة الداخلة مدعوة لاحتلال موقع محوري ضمن القطب الاقتصادي الإفريقي المستقبلي، المندرج في إطار السعي إلى تعزيز السلم والاستقرار في منطقة جنوب الصحراء.

وينبثق هذا النموذج التنموي الجديد من رؤية سياسية طموحة، قائمة على جيل جديد من الإصلاحات المؤسساتية التي تعتمد الجهوية المتقدمة ركيزة لها.

ومن هذا المنطلق، تتطلع المملكة المغربية إلى استثمار الخصوصيات المحلية لكل منطقة من مناطقها، والنهوض بالحكامة المحلية الجيدة، وبلورة سياسات عمومية، على صعيد الجهات، تضمن نجاعة تدخل الدولة وشراكتها مع الجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، فإن مصير مدينة الداخلة، هو أن تصبح منصة للمبادلات متعددة الأشكال، بين الفضاء الأطلسي، ومنطقتي المغرب العربي والساحل.



ويشكل التنوع الكبير في الأطراف المشاركة في هذا المنتدى، من مؤسسات رسمية، ومجتمع مدني، وفاعلين اقتصاديين، باختلاف انتماءاتهم وأطيافهم، علاوة على أهمية المواضيع المطروحة للنقاش، عاملا من العوامل التي من شأنها تعزيز ثقتنا في تلکم الاختيارات الاستراتيجية، الهادفة إلى انبثاق قارة إفريقية متضامنة، تتطلع بكل عزم نحو المستقبل الواعد.

وما ذلكم إلا تقديرٌ منكم للعمل الدؤوب الذي تقوم به، في سبيل خدمة قارتنا. فالمغرب ما فتىء يبدلُ فُصارى جهوده، من أجل قيام قارة إفريقية حديثة وطموحة، ومبادرة ومنفتحة، قارة فخورة بهويتها، وقوية برصيدها الثقافي، ولها القدرة على تجاوز الإيديولوجيات المتفادمة.

وفي هذا السياق، نود أن نوجه تحية خاصة للسيد جون بول كارترون، الذي نجح في وضع تجربته الغنية والمتنوعة، في خدمة القضايا النبيلة، من خلال الحوار والتشارك.

ومما لا شك فيه، أن الاختيار المنطقي والعقلاني لأرض الصحراء المغربية، من لدن المؤسسة المرموقة التي يُمثّلها، يُشكّل عاملا من عوامل النجاح والتوفيق.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن موضوع التعاون جنوب-جنوب وتنمية إفريقيا، الذي اختزّتموه محورا لأشغالكم، يكتسي أهمية بالغة وأنية، ويعكس دون شك، الطموح الذي يحدونا جميعا، لجعل القارة في صميم الاهتمامات الجيوسياسية الدولية الكبرى.

وفي هذا الإطار، لا بدّ للتعاون جنوب-جنوب أن يأخذ بعين الاعتبار، المُعطيات الجديدة التي أتى بها القرن الواحد والعشرون، ويُسيّر التوجهات الكبرى التي أفرزتها العولمة، بكل تجلياتها.

وفي السياق ذاته، ما فتئنا ندعو إلى تعاونٍ فعّالٍ ومتضامنٍ، من خلال التوظيف الأمثل للفرص التي يتيحها التعاون الثلاثي، سواء على المستوى الإقليمي، أو مع دول الشمال، شريطة أن ينخرط هذا التوجه ضمن مقاربة مبنية على الاحترام المتبادل والتوازن، ومراعاة مصالح كل الأطراف.

إن المملكة المغربية، التي جعلت من التعاون جنوب-جنوب ركيزة من ركائز سياستها الخارجية، تعمل كذلك على تطوير شراكات مثمرة، عبر انفتاحها بالقدّر المطلوب، مع شركائها في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. وذلكم بالضبط، هو نموذج الشراكة متعددة الأبعاد، القائمة على تعبئة العديد من الأطراف، الذي يتوجب علينا المثابرة من أجل النهوض به، لتحقيق المزيد من الرخاء والنماء في إفريقيا.

إن قارتنا هي التي دفعت أكثر من غيرها الثمن غاليا، خلال فترة الاستعمار، وإبان الحرب الباردة، ولا زالت تُعاني، للأسف الشديد، من آثارهما إلى يومنا هذا.

فالحدود التي ورثتها بلدان القارة عن المستعمر، لا تزال تُشكّل، في الكثير من الأحيان، البؤر الرئيسية للعديد من الاضطرابات والنزاعات، ولا بدّ لنا، نحن أبناء إفريقيا، أن نبتكر السبل الكفيلة بتحويلها إلى فضاءات مفتوحة للتلاقي والتبادل المثمر، بين المجتمعات الإفريقية.

كما تَحْتَرِقُ القارة حُطُوطٌ مُتَعَدِّدَةٌ لِلتَّصَدُّعِ الاقتصادي والسياسي والثقافي، تَسَبَّبُ في اندلاعِ جُمْلَةٍ من الأزماتِ مُتَعَدِّدَةِ الأشكالِ، في حين أن تَعَدُّدَ وَتَنوعَ ثَرواتها البشرية والطبيعية الهائلة، يَجْدُرُ بِهِما أن يكونا، على العكس من ذلك، أفضلَ حافِزٍ على الاندماج والتكامل بين مكوناتها المجالية، الشيء الذي سَيُسْهِمُ في محو آثار التجزئة التي تعرضت لها القارة وعانت منها، إِيَّانَ الاستعمار، وذلك ما كان يعمل على إِذْكَاءِ التوترات السياسية والعرقية، خلال تلك الفترة.

وعلاوة على ذلك، تواجه القارة وضعا أمنيا هشاً ومُتفاقماً. ذلك أن العديد من المناطق الإفريقية، أضحت تعيش اليوم، تحت تهديد أخطار جديدة وعابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المُنظَّمة، والاتجار في المخدرات، والاتجار في البشر، والتطرف الديني. وكل هذه التحديات الكبرى، تتطلب منا رداً جماعياً، وتدعونا للتفكير سَوِيّاً، والتشاور بشأن الإشكالية الأمنية.

ومع ذلك، فإن إفريقيا اليوم، هي أيضا القارة التي تتوفر، أكثر من غيرها، على مؤهلات مُتعددة الأبعاد، تُبِيحُ آمالَ العالم في غد أفضل، مما يبعث على التفاؤل، ويُغذِّي طموحاتنا وآمالنا المشتركة.

- فَنِسْبَةَ النمو الاقتصادي في إفريقيا، هي الأعلى منذ سنة 2000، بينما ارتفع حجم مبادلات القارة التجارية مع بقية العالم بأكثر من 200 في المائة خلال نفس الفترة.

- كما سيبلغ عدد سكان القارة ملياري نَسْمَة بحلول سنة 2050، الشيء الذي سيمكنها من توظيف هذا الرصيد الديموغرافي الهائل، خاصة الشباب، لتعزيز موقعها على الخريطة الاقتصادية للعالم.

- وتتوفر القارة على أكبر رصيد من الثروات الطبيعية، التي يتعين استثمارها لخدمة التنمية البشرية المستدامة لسكانها.

- وهي أيضا القارة التي تَتَعَزَّرُ فيها، يوما بعد يوم، الديمقراطية والحكامة الجيدة.

وهذا ما يجعلنا نَحْضُ إلى القَوْلِ إن إفريقيا توجد اليوم، في مرحلة مُفْصِلِيَّةٍ من تاريخها، وتحتاج لوضع استراتيجيات وأدوات وآليات مُبتكَرة لدعم مسيرتها نحو التقدم.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد لإفريقيا أن تتحرر، بصفة نهائية، من قيود الفترة الاستعمارية من ماضيها، وتُنظِرَ بكل عزم، نحو المستقبل، وأن تتحلى بالمزيد من الثقة بنفسها وبقدراتها الذاتية.

كما يتعين على إفريقيا، أن تعمل على بلورة ودعم شراكاتٍ تعودُ بالنفع على جميع الأطراف، وعلى الرفع من حصتها في خَلْقِ القِيَمَةِ على الصعيد الدولي والدفع بالاندماج الاقتصادي الإقليمي إلى الأمام، وخلق فضاءات مشتركة للرخاء، تضمن حرية تنقل الأشخاص والسلع.

كما أن إفريقيا في حاجةٍ إلى الاستثمار على نطاقٍ واسعٍ في بنياتها التحتية، وتحسين ظروف عيش مواطنيها.

وعلاوة على ذلك، فإن إفريقيا في أَمَسِّ الحاجةِ إلى مواردٍ طاقِيَّةٍ لإنجاح جهودها التنموية. وفي هذا المجال بالذات، تتوفر القارة على موارد هائلة للطاقة المتجددة، التي ينبغي تعبئتها لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، نَسْتَمِدُّ فِكْرَةَ تطوير مشروعٍ خاصٍ بالطاقات المتجددة وَجَاهَتَهَا، بالنظر للفرص الغنية التي تُبِيحُها إفريقيا الأطلسية، في مجال الطاقة الريحية والشمسية.

ولا تَقِلُّ صواباً عَنْهَا، ضرورةً تعبئةً آلياتِ التعاونِ البينيِّ الإفريقيِّ، فقد عَلَّمَتْنا دُرُوسُ التاريخِ، أن التَّرايُطَ والتكافُلَ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، هو شرطٌ أساسيٌّ لتحقيق الإقلاع. لذا، فإن المغرب يُدرك تمام الإدراك، أن أي جهودٍ معزولةٍ لتحقيق التنمية، مألها الفشل.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يضع المغرب إفريقيا ضمن الأولويات الاستراتيجية لسياسته الخارجية، وهو اختيار ينبع من انتمائه الجغرافي للقارة الإفريقية ومن تاريخه العريق، الذي كان له بالغ الأثر في بناء هويته وتشكيل ثقافته الإفريقية.

ومن هذا المنطلق، فمن الطبيعي جدا أن يتعزز التوجه الإفريقي للمملكة، جاعلا منها قطبا للاستقرار والتنمية الإقليمية والإشعاع الثقافي والحضاري.

وقد تجسدت إرادتنا لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة على أكمل وجه، من خلال الزيارات المتوالية التي قمنا بها للعديد من بلدان القارة. حيث مكنت هذه الزيارات من إنجاز مشاريع ملموسة، وإبرام العديد من اتفاقيات التعاون، همت شتى الميادين.

إن المملكة المغربية التي كانت دوما ترفض تلكم النظرة المتشائمة بشأن حال ومآل القارة الإفريقية، لتدعم وتدافع عن مبدأ العمل بمسعى راسخ ونابع من إرادة حقيقية، من أجل انبثاق «إفريقيا جديدة»، وهو الهدف الذي نتطلع ونصبو إلى تحقيقه ونسعى بكل حزم وعزم لبلوغه.

إن السياسة الإفريقية للمغرب تركز على مقاربة شمولية ومندمجة وإدماجية، ترمي إلى النهوض بالسلم والاستقرار وتشجيع التنمية البشرية المستدامة وصيانة الهوية الثقافية والروحية للسكان، في إطار احترام مبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا. وتتميز هذه السياسة بكونها لا تقتصر حصرا على الفاعلين الحكوميين، بل تتجاوزهم إلى الفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص، الذين ترسخ إيمانهم وانخراطهم في هذا التوجه، شأنهم شأن كل مكونات المجتمع المدني.

وبهذا الخصوص، يهدف المغرب إلى دعم جهود البلدان الإفريقية الشقيقة من أجل بناء اقتصادات قوية، من خلال نقل الخبرات وتكوين الموارد البشرية والاستثمار في المجالات الحيوية للاقتصاد وحشد الموارد.

وعلى صعيد آخر، وبالنظر للأهمية التي تكتسيها التكتلات شبه الإقليمية، ما فتئ المغرب يدعو إلى إحياء اتحاد المغرب العربي، الذي يحتفل هذه السنة بعيد ميلاده السادس والعشرين. كما تفضلت المملكة بدور جد فاعل ضمن تجمع دول الساحل والصحراء، الذي يعقد قمته القادمة على تراب المملكة، علاوة على مواصلة مسار تقاربها المثمر مع العديد من المنظمات الإقليمية بكل من غرب ووسط إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يسعنا إلا أن نعبر عن سرورنا بمبادرات متداعم الرامية إلى النهوض بالتعاون بين بلدان الواجهة الأطلسية للقارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، تعد مبادرة إطلاق «نادي إفريقيا الأطلسية»، خلال هذا اللقاء، خير تعبير عن إرادتنا المشتركة لدعم التنمية والاندماج الإقليمي لقارتنا، وتشجيع انفتاحها على واجهتها الأطلسية.

لقد ظل هذا البعد الهام من العمل الإفريقي المشترك طي الإهمال لفترة طويلة، بينما لا يمكن للمحيط الأطلسي إلا أن يشكل حافزا للتنمية، وجسرا للانفتاح والتفاعل والاندماج بين البلدان الإفريقية المحاذية له.

وهناك مبادرة أخرى لا بد من التنويه بها، وهي مبادرة إطلاق «منتدى المرأة الإفريقية»، التي ستمنح المشاركات فضاء للحوار وتبادل وجهات النظر. كما تشكل هذه المبادرة مناسبة سانحة للمطالبة بتمتع المرأة الإفريقية بكامل حقوقها، وحثها على الإسهام الفعال في جهود التنمية لكل بلد على حدة، ذلك أن قارتنا تحتاج إلى حشد كل طاقاتها وتجميع قواها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

وفي هذا الصدد، ما فتئنا نولي أهمية خاصة للنهوض بأوضاع المرأة ودعم مشاركتها في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أننا لا ندخر جهدا في سبيل تحقيق المناصفة بين المواطنين والمواطنات، كما رسخها الدستور الجديد للمملكة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في الختام، نتوجه بتحيةة إكبار لمنتدى كرانس مونتانا، ولرئيسه السيد جون بول كارترون، على تخصيص اجتماعات المنتدى لهذه السنة، لإفريقيا والأفارقة. كما لا يفوتنا أن ننوه بالعمل الدؤوب الذي انخرط فيه المنتدى، منذ أكثر من ثلاثة عقود، في سبيل تحقيق التقارب والتعايش بين الثقافات والحضارات.

وسيجد منتدى كرانس مونتانا في المملكة المغربية، الاستعداد الدائم لتقديم الدعم اللازم، من أجل إعطاء المزيد من الإشعاع لمساعيه، التي تخدم قضايا السلم والتنمية.

كما نتوجه بالتحية للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ولمديرها العام، الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، لمساهمتها الفعالة في تنظيم هذه التظاهرة الهامة، ولجهودهما المشكورة من أجل ضمان نجاحها.

وإذ نرجو أن تتكلل أشغالكم بالتوفيق والنجاح، نتمنى لكم مقاما طيبا في بلدكم الثاني، المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



## صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه «الأمر اليومي» بمناسبة الذكرى الـ59 لتأسيس القوات المسلحة الملكية

الرباط، 25 رجب 1436 هـ الموافق 14 ماي 2015 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تحتفل القوات المسلحة الملكية اليوم ومعها الأمة المغربية جمعا، بالذكرى التاسعة والخمسين لتأسيسها، وهي مناسبة جلية وذكرى وطنية غالية، ما فتئت جلالتنا تحرص على جعلها موعدا متجددا لنبلغكم سابغ رضانا وكريم عطفنا، وإبراز ما حققناه من منجزات وما نستشرفه من توجهات مستقبلية نسهر، بصفتنا القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، على بلورتها وتفعيلها، تجسيدها لإرادتنا الراسخة في تحسين أدائكم والرفع من معنوياتكم.

وكل سنة، نستحضر بكل فخر واعتزاز، المحطات الخالدة التي قطعتها القوات المسلحة الملكية، منذ تأسيسها في فجر الاستقلال، حيث جعلها جدنا المنعم محرر البلاد، صاحب الجلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، أول رمز للسيادة الوطنية، مسندا لوالدنا صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته، مهمة قيادتها والسهر على تطويرها، فاعتبرها رحمه الله في مقدمة المسؤوليات التي ورثها عن أبيه، واهتم بتسييرها وتكوينها وتأطيرها وتجهيزها.

إن الاحتفال بهذه الذكرى المجيدة، التي تتزامن اليوم مع ما يعيشه العالم والمجتمع الدولي من تحولات سريعة، أفرزت أشكالاً جديدة من التحديات، يقتضي منكم استيعاب الظرفية الدقيقة لهذا الواقع في كل أبعاده، والتعامل معه بكل تبصر وحكمة. وهو ما يفرض علينا أن نواصل العمل بكامل اليقظة، على صون مقدساتنا، وحماية هويتنا، وتحسين كياننا، مجتهدين أنفسنا دائما للحفاظ على سيادة وطننا وعلى أمنه ووحدة ترابه.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

لقد كلل الله جهودكم بالتوفيق، وجعل نتائجها الإيجابية تحظى من لدن جلالتنا بالرضى والاعتزاز، ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نعبر لكم جميعا، بمختلف رتبكم ومكوناتكم البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، عن تنويرنا وإشادتنا بما تحلitem به من قيم العطاء والتضحية والتضامن، التي ميزت أعمالكم وتدخلاكم في كل المجالات والميادين وطنيا ودوليا.

وفي هذا الصدد نثمن عاليا إسهامكم الفعال إلى جانب المصالح المختصة، سواء في إطار عمليات الإنقاذ والإغاثة، أو من أجل فك العزلة والمساعدة الإنسانية، وإيصال الإمدادات الغذائية والطبية لفائدة المناطق المنكوبة من جراء السيول والتقلبات المناخية القاسية، وذلك تنفيذاً لتعليماتنا الملكية السامية، الرامية إلى إسعاف المصابين ومساعدة المتضررين.

ونظراً للظرفية الدولية والإقليمية الراهنة، التي تتسم بتعاظم التحديات والأزمات العابرة للحدود، أصدرنا أوامرنا السامية من أجل تفعيل مخطط أممي مشترك يتوخى تحصين أمن واستقرار بلدنا، ضمن عملية «حذر»، إلى جانب القوات العمومية، منوهين بكم أفراد الجيش والدرك الملكي والأمن الوطني، وكذا بالقوات المساعدة والوقاية المدنية، مهيبين بكم للمواظبة على العمل الدؤوب والانضباط لصون أمن الوطن والمواطنين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن مقومات وقدرات الجيوش الحديثة، ترتكز أساساً، علاوة على العتاد المتطور ووسائل الدعم والإسناد اللازمة، على نوعية التكوين وكذا المعنويات العالية التي تمكن من التأقلم السريع مع المتغيرات الميدانية. من أجل ذلك، حرصت جلالتنا دوماً على ضرورة التكوين العسكري والتدريب الميداني وجعله أرضية صلبة لبناء الكفاءات وتعزيز القدرات، وتأهيل الجنود معنوياً ليوكبوا كل المستجدات التي يتطلبها اتساع نطاق المهمات الموكولة إليهم.

وهذا ما تأتي لنا بعون الله وحفظه، إذ أصبح تكويننا العسكري يرقى إلى مستوى طموحاتنا، ويحظى بالمصداقية والسمعة الطيبة دولياً وقارياً، حيث ساهمت مدارس ومراكز التكوين والتدريب العسكرية في إشعاع وتفتح قواتنا المسلحة الملكية على محيطها الخارجي، من خلال احتضانها سنوياً لعدد من الدورات التدريبية لفائدة المنتسبين لدول شقيقة وصديقة.

كما سنواصل تطوير التعاون العسكري الثنائي والدولي، وربط علاقات متميزة مع الدول الصديقة والشقيقة، من أجل بناء القدرات وتبادل التجارب والخبرات عبر تنظيم تمارين ميدانية مشتركة ودورات تكوينية وتدريبية داخل الوطن وخارجه.

وفي خضم هذا التواصل والتأزر الدوليين، نشيد بمشاركةكم المتتالية في عمليات دعم وحفظ السلام، منوهين بأفراد تجريداتنا العسكرية خارج الوطن وكذا بأطقم المستشفى العسكري الميداني بالزعتري الذين يواصلون عملهم بحزم وثبات، تجسيدا لقيم التضامن التي نؤمن بها، ودفاعاً عن كل القضايا العادلة وفي إطار الشرعية الدولية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

بهذه المناسبة الخالدة، نستحضر ذكرى الملاحم التاريخية التي خاضها أسلافنا المنعمون وأبطالنا المجاهدون في سخاء وتضحية بأرواحهم الغالية، وفي مقدمتهم جدنا جلالة الملك محمد الخامس ووالدنا جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما، وكذا شهداءنا الأبرار، الذين ضحوا بالغالي والنفيس في سبيل حرية وعزة الوطن، متضرعين إلى الباري جلت قدرته أن ينعم عليهم جميعاً، بما وعدهم به من حسن المقام في فسيح جناته مع النبيئين والصديقين والشهداء.

وفقكم الله جميعاً، وسدد خطاكم، وكلل أعمالكم بالنجاح، وأبقاكم درعا واقياً وحصناً منيعاً لوطننا، معتزين بقيمه العليا التي تأسست عليها أسرة القوات المسلحة الملكية، وبإخلاصكم لقائدكم الأعلى، متحلين بمزايا الانضباط والسلوك الحسن والتفاني في خدمة بلدكم، متشبثين على الدوام بشعاركم المقدس الخالد: الله - الوطن - الملك.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المعرض العالمي «ميلانو إكسبو 2015»  
ميلانو، 04 شعبان 1436 هـ الموافق 23 ماي 2015 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السادة رؤساء الوفود،

حضرات السيدات والسادة،

تشارك المملكة المغربية، وبكل اعتزاز، في معرض ميلانو 2015، باعتباره تظاهرة عالمية، ذات دلالة تضامنية فعالة، تتوخى الاهتمام في بناء مستقبل للإنسانية أكثر أمنا ورخاء. وإن مشاركة المغرب في هذا المعرض، بوصفه عضوا في المكتب الدولي للمعارض منذ تأسيسه، لدليل على التزامه ضمن الأسرة الدولية بوضع تجاربه وخبرته في خدمة التقدم الإنساني، على كل المستويات.

لقد شارك المغرب، بصفة متميزة، في معظم المعارض الدولية، منذ المعرض العالمي الأول بباريس سنة 1867 إلى اليوم، وقد نالت هذه المشاركات المتعددة إعجاب كل الزوار والمشاركين، كما حصل بعضها على جوائز هامة، وكمثال على هذا التميز، مشاركة بلادنا في المعرض العالمي بإشبيلية سنة 1992، وذلك ببناء تحفة معمارية تجسد تقاليدنا الحضارية، ومهارات المغاربة الفنية. وقد اتخذت مؤسسة الثقافات الثلاث هذه البناية مقرا دائما لها.

وحيثما يشارك المغرب اليوم في معرض ميلانو العالمي، فإنه يؤكد التزامه بالسير قدما للإسهام في مواجهة التحديات الكونية الكبرى، والتعاطي معها برؤية واقعية وإرادة راسخة لرفع تحديات الحاضر، وكسب رهانات المستقبل. وهذا ما يتوخاه هذا المعرض الدولي من خلال اختياره موضوع : «تغذية كوكب الأرض والطاقة للجميع» محورا لفعالياته. وقد أصبح هذا الموضوع في مقدمة الرهانات التي تسعى كل الدول لكسبها. فتوفير التغذية المتوازنة والسليمة، وضمان الطاقة النظيفة للجميع، بدون تمييز بين الشعوب والأفراد، هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان. بل هو الحق الذي ظل توفيره بالنسبة للبلدان النامية يشكل التحدي الأكبر.



## حضرات السيدات والسادة،

لم يعد يخفى على أحد منا، ما يكتسيه موضوع توفير التغذية وتحقيق الأمن الغذائي لكل الشعوب من أهمية قصوى في عالم اليوم، فالأرقام الإحصائية الواردة في التقارير ذات الصلة تؤكد أن ما يناهز 850 مليون شخص يعانون اليوم من سوء التغذية، من بينهم 170 مليون طفل دون سن الخامسة. وأن ثلث القارة الإفريقية يعاني من انعدام الأمن الغذائي.

لذلك، يتعين رفع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة لا تقل عن 70 بالمائة، خلال العقود المقبلة، من أجل مواكبة وتيرة النمو الديمغرافي. فالرهان الحقيقي الذي يجب كسبه اليوم، هو ضمان التغذية السليمة والمتوازنة لجميع الشعوب، وذلك بتحقيق تنمية مستدامة وفعالة، والتعاون في المجالين الغذائي والطاقي. وهذا هو التوجه الذي اخترناه لبلدنا، اقتناعا منا بضرورته وإيماننا بنجاحته.

فمنذ سنة 2008، وجهنا حكومتنا لإطلاق مشروع المغرب الأخضر، باعتباره استراتيجية وطنية، هدفها تحقيق تنمية فلاحة طموحة، تقوم على أساس جعل القطاع الفلاحي بالمغرب من أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك بالانتقال من ممارسة زراعة تقليدية، إلى ممارسة عصرية أكثر ملاءمة لجميع الفئات والجهات، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، وإدماج زراعة الأراضي الصغيرة في النسيج الوطني، بالاعتماد على نماذج التجميع التي برهنت على نجاعتها، متوخين من هذا المشروع الرفع من دخل حوالي ثلاثة ملايين شخص بالعالم القروي، بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف، بدون إقصاء أي نوع من أنواع الزراعات، مع الأخذ بمتطلبات التنمية المستدامة، كالحفاظ على مياه السقي، وترشيد استخدام الأسمدة، وتحسين المعايير البيئية.

وبموازاة هذه الاستراتيجية، حرصنا على دعم البرامج الوطنية في مجال التشجير، وتحويل بعض الأراضي إلى بساتين، حيث يتم غرس 13 مليون شجرة سنويا للحفاظ على التربة، وتعزيز قدراتنا على احتجاز غازات ثاني أكسيد الكربون، وتقليل مخاطر الفيضانات وانجراف التربة في المناطق الجبلية، إلى جانب إحداث أحواض مائية إضافية لحماية مخزونات السدود، التي يبلغ عددها في المغرب اليوم 130 سدا مشغلا، فضلا عن تلك التي هي في طور البناء.

وفي سابقة من نوعها على الصعيد العالمي قمنا بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان. وهي مؤسسة تهتم بمحاربة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته في مناطق الواحات.

وفي سياق النهوض بالفلاحة الوطنية، عمل المغرب على إحداث المعرض الدولي للفلاحة بمدينة مكناس منذ سنة 2005. هذا المعرض الذي أصبح يشكل ملتقى دوليا، أمه هذه السنة أزيد من 800 ألف زائر. فكان معرضا لتبادل الأفكار والتجارب بامتياز.

وفي هذا الصدد، تم إرساء تعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة، من أجل تطوير الممارسات الزراعية الجيدة المعتمدة في المغرب، على مستوى تقنيات الإنتاج والتحكم في الموارد المائية، والحفاظ على البيئة.

كما يشتمل هذا التعاون على تحويل التكنولوجيا، وتكوين الأطر الإفريقية في الميادين ذات الصلة بقطاع الفلاحة والتغذية بالمغرب، لا سيما في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

وحرصا من المغرب على توطيد هذا التوجه الدولي والتعاون الإفريقي، وضعت المملكة برنامج تعاون جنوب - جنوب، بين المغرب ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة الممتدة بين 2014 و2020، بهدف توفير المساعدة لبلدان القارة الإفريقية.

أما في مجال الطاقة، فقد أطلق المغرب المخطط الطاقى منذ سنة 2009، والذي يعتمد أساسا على مصادر الطاقة النظيفة، هذه المصادر التي سيغطي إنتاجها الكهربائي 42 بالمائة من الاستهلاك الوطني، بحلول سنة 2020. أما على مستوى تمكين المواطنين من استعمال الطاقة الكهربائية، فقد تم إلى حد اليوم، فك العزلة عن 12 مليون مغربي في البوادي والقرى، مما جعل بلدنا يضمن التزود بالطاقة الكهربائية لنحو 98 بالمائة من ساكنته، وبذلك يصنف المغرب دوليا في عداد الدول الرائدة في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب المنفتح على عالمه عن اقتناع والتزام بقيم التضامن والتعاون، لا يدخر جهدا في تبادل خبراته، وتقاسم تجاربه في مجال التنمية مع شركائه، على المستوى الإفريقي والإقليمي. كما أنه لم يتردد في الانخراط في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات الدولية، في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي، وذلك من منطلق اقتناعنا أن ضمان الأمن الغذائي ومواجهة التغيرات المناخية، يظان من أقوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة، والبلدان السائرة في طريق النمو بصفة خاصة. ومن ثم لا يمكن رفع هذا التحدي إلا بالعمل الدولي التضامني من ناحية، والتعاون شمال - جنوب، والتعاون جنوب - جنوب من ناحية أخرى.

وهكذا، ما فتئ المغرب يدعو إلى وضع آليات مرنة للتجاوب مع تحديات الأمن الغذائي، وذلك في إطار المفاوضات الجارية مع المنظمة العالمية للتجارة، بشأن الزراعة. كما يتوخى تمكين العالم القروي من مقومات الحياة والتنمية، طبقا لإعلان الدوحة، سعيا منه لمساعدة القطاعات الزراعية في مواكبة المنافسة الجارية في إطار العولمة الاقتصادية.

وفي الختام، نعرب عن إشادتنا بروح التضامن التي حدت بكافة المشاركين في هذا المعرض إلى جعله فرصة لعرض الإمكانيات والوسائل المتاحة، لتحقيق المزيد من التقدم في كل مجالات الحضارة الإنسانية، انطلاقا من تبادل الخبرات وتشجيع المهارات الإبداعية، راجين لهذا المعرض كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

13 شوال 1436 هـ الموافق 30 يوليوز 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

نخلد اليوم، بمشاعر الاعتزاز، الذكرى السادسة عشرة لعيد العرش المجيد. إن الاحتفال بهذا العيد ليس مجرد مناسبة عابرة، بل يحمل دلالات قوية، تجسد عمق عهود الولاء والوفاء، المتبادلة بيننا، وروابط البيعة التي تجمعك بخديمك الأول، والتي لا تزيدنا الأيام إلا قوة ورسوخا. كما جعلنا منها مناسبة سنوية لإجراء وقفة مع الذات حول ما حققه المغرب من منجزات، وما يواجهه من تحديات.

وأود بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر لكل القوى الحية للأمة، وجميع الفاعلين على وقوفهم إلى جانبي في المجهود الجماعي، من أجل خدمة المواطن. كما نقدر مساهمتهم في تعزيز مكانة المغرب، والثقة التي يحظى بها، خاصة في ظل الظروف التي تعيشها بعض دول المنطقة.

غير أنني لا أريد أن أتكلم هنا عن المنجزات، ولا أهتم بالحصيلة والأرقام فقط. لأن كل ما تم إنجازه، على أهميته، يبقى غير كاف لبلائنا، ما دامت هناك فئة تعاني من ظروف الحياة القاسية، وتشعر بأنها مهمشة، رغم كل الجهود المبذولة. ورغم أن هذه الفئة في تناقص مستمر، فإنني حريص على أن يستفيد جميع المواطنين من خيرات الوطن.

وكما عاهدتكم، سأواصل العمل إلى آخر رمق، من أجل بلوغ هذه الغاية. فطموحنا من أجل إسعاد شعبنا ليس له حدود. فكل ما تعيشونه يهمني: ما يصيبكم يمسنني، وما يسركم يسعدني. وما يشغلكم أضعه دائما في مقدمة انشغالاتي.

ومن هذا المنطلق لا بد من إجراء وقفة للتوصل إلى حلول جديدة، كفيلة بجعل هذه الفئة تلحق بالركب، وتندمج في الحياة الوطنية. لذا، جعلنا من صيانة كرامة المواطن الهدف من كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والمبادرات التنموية. فإقامة المؤسسات، على أهميتها، ليست غاية في حد ذاتها. كما أن النمو الاقتصادي لن يكون له أي معنى، إذا لم يؤثر في تحسين ظروف عيش المواطنين.

ورغم التطور الذي حققته بلادنا، فإن ما يحز في نفسي، تلك الأوضاع الصعبة التي يعيشها بعض المواطنين في المناطق البعيدة والمعزولة، وخاصة بقمم الأطلس والريف، والمناطق الصحراوية والجافة والواحات، وبعض القرى في السهول والسواحل. إننا ندرك حجم الخصائص المتراكم، منذ عقود، بهذه المناطق، رغم كل المبادرات والمجهودات. لذا، عاهدنا الله، منذ تحملنا أمانة قيادتك، شعبي العزيز، أن لا ندخر أي جهد من أجل تحسين أوضاع سكان هذه المناطق، والتخفيف من معاناتهم.

ولهذه الغاية، وتعزيزا للمبادرات التي سبق إطلاقها، قررنا تكليف وزير الداخلية، بصفته الوصي على الجماعات الترابية، للقيام بدراسة ميدانية شاملة، لتحديد حاجيات كل دوار، وكل منطقة، من البنيات التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، سواء في مجال التعليم والصحة، أو الماء والكهرباء والطرق القروية وغيرها.

وقد شملت هذه الدراسة كل جهات المملكة، حيث تم تحديد أزيد من 29 ألف دوار، في 1272 جماعة تعاني من الخصائص، ثم وضع المناطق والمجالات حسب الأسبقية. كما تمت دراسة حوالي 20 800 مشروع، تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار، وبميزانية إجمالية تبلغ حوالي 50 مليار درهم.

ولضمان النجاح لهذا الورش الاجتماعي الطموح، فإننا ندعو الحكومة لوضع مخطط عمل مندمج، يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، لتوفير وسائل تمويل المشاريع، وتحديد برمجة مضبوطة لإنجازها. ويمكن إدماج هذه المشاريع ضمن التوجه الجديد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفي إطار البرامج المقبلة للمجالس الجهوية والمحلية، لما أصبحت تتوفر عليه من موارد هامة واختصاصات واسعة.

فالجهوية التي نريدها يجب أن تقوم على الاجتهاد في إيجاد الحلول الملائمة لكل منطقة، حسب خصوصياتها ومواردها، وفرص الشغل التي يمكن أن توفرها، والصعوبات التنموية التي تواجهها. والجهة يجب أن تشكل قطبا للتنمية المندمجة، في إطار التوازن والتكامل بين مناطقها، وبين مدنها وقراها، بما يساهم في الحد من الهجرة إلى المدن.

## شعبي العزيز،

إن العناية بأوضاع مواطنينا لا تقتصر فقط على سكان العالم القروي، والمناطق الصعبة والبعيدة، وإنما تشمل، أيضا، النهوض بالمناطق الهامشية، والأحياء العشوائية بضواحي المدن. لذا، ركزنا مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على التصدي لمظاهر العجز الاجتماعي بها. كما وجهنا الحكومة لإعطاء المزيد من الأهمية للسياسات الاجتماعية.

غير أن اهتمامنا بأوضاع المواطنين في الداخل لا يعادله إلا حرصنا على رعاية شؤون أبنائنا المقيمين بالخارج، وتوطيد تمسكهم بهويتهم، وتمكينهم من المساهمة في تنمية وطنهم. لقد وقفت، خلال الزيارات التي أقوم بها إلى الخارج، وعندما ألتقي ببعض أفراد جاليتنا بأرض الوطن، على انشغالاتهم الحقيقية وتطلعاتهم المشروعة. وقد كنا نعتقد أنهم يواجهون بعض الصعوبات داخل المغرب فقط. بل إن عددا منهم يشكون، أيضا، من مجموعة من المشاكل في تعاملهم مع البعثات القنصلية المغربية بالخارج.

فبعض القناصل، وليس الأغلبية، ولله الحمد، عوض القيام بعملهم على الوجه المطلوب، ينشغلون بقضاياهم الخاصة أو بالسياسة. وقد عبر لي عدد من أبناء الجالية عن استيائهم من سوء المعاملة ببعض القنصليات، ومن ضعف مستوى الخدمات التي تقدمها لهم، سواء من حيث الجودة أو احترام الآجال أو بعض العراقيل الإدارية.

وهنا نثير انتباه وزير الخارجية إلى ضرورة العمل، بكل حزم، لوضع حد للاختلالات والمشاكل التي تعرفها بعض القنصليات. فمن جهة، يجب إنهاء مهام كل من يثبت في حقه التقصير أو الاستخفاف بمصالح أفراد الجالية أو سوء معاملتهم. ومن جهة أخرى، يجب الحرص على اختيار القناصل الذين تتوفر فيهم شروط الكفاءة والمسؤولية، والالتزام بخدمة أبنائنا بالخارج.

غير أن مشاعر الغبن تزداد لديهم عندما يقارنون بين مستوى الخدمات التي توفرها المصالح الإدارية والاجتماعية لدول الإقامة، وطريقة التعامل معهم، وبين تلك التي يتلقونها داخل البعثات الوطنية. فإذا لم يتمكنوا من قضاء أغراضهم، فإنه يجب، على الأقل، حسن استقبالهم ومعاملتهم بأدب واحترام.

وعلى سبيل المثال، فإنهم يعانون من البطء في تسجيل الأسماء بالحالة المدنية، وفي تصحيح الأخطاء، مع ما يقتضيه الأمر من وقت وتكاليف مالية. وفيما يتعلق باختيار الأسماء أيضا، فإن اللجنة العليا للحالة المدنية مطالبة بالاجتهاد لإيجاد حلول معقولة للحالات التي تعرض عليها، في إطار من المرونة والتفهم. كما يجب وضع حد للضغوط التي يخضعون لها أحيانا لفرض بعض الأسماء عليهم. ونفس الشيء بالنسبة لمعالجة بطء وتعقيد مسطرة تجديد الوثائق الرسمية والمصادقة عليها. وبصفة عامة، يتعين تحسين التواصل والتعامل مع أفراد الجالية بالخارج، وتقريب الخدمات منهم، وتبسيط وتحديث المساطر، واحترام كرامتهم وصيانة حقوقهم.

أما في ما يخص المشاكل التي يعيشها بعض المهاجرين عند عودتهم لأرض الوطن، فإننا نؤكد على ضرورة التعامل، بكل حزم وصرامة، مع كل من يحاول التلاعب بمصالحهم أو استغلال ظروفهم. ورغم كل ما يواجهونه من صعوبات، فإننا نسجل، بارتياح، تزايد عدد الذين يعودون منهم، كل سنة، لزيارة بلدتهم وأحبابهم. لذلك، ما فتئنا نعبر لهم عن اعتزازنا بحبهم لوطنهم، وحرصنا على حماية مصالحهم.

ولتعزيز مشاركة مغاربة الخارج في الحياة الوطنية، ندعو لتفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بإدماج ممثليهم في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة والديمقراطية التشاركية. كما نجدد الدعوة لبلورة استراتيجية مندمجة تقوم على التفاعل والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المختصة بقضايا الهجرة، وجعلها أكثر نجاعة في خدمة مصالح مغاربة الخارج، بما في ذلك الاستفادة من التجربة والخبرة التي راكمها مجلس الجالية، من أجل إقامة مجلس يستجيب لتطلعات أبنائنا بالخارج.

## شعبي العزيز،

في سياق الإصلاحات التي دأبنا على القيام بها من أجل خدمة المواطن، يظل إصلاح التعليم عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق. لذا، ما فتئنا ندعو لإصلاح جوهرى لهذا القطاع المصيري، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب.

ولهذه الغاية، كلنا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بتقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح المنظومة التربوية ببلادنا. ولفهم ما ينبغي أن يكون عليه الإصلاح، نطرح السؤال: هل التعليم الذي يتلقاه أبنائنا اليوم، في المدارس العمومية، قادر على ضمان مستقبلهم؟

وهنا يجب التحلي بالجدية والواقعية، والتوجه للمغاربة بكل صراحة: لماذا يتسابق العديد منهم لتسجيل أبنائهم بمؤسسات البعثات الأجنبية والمدارس الخاصة، رغم تكاليفها الباهظة؟

الجواب واضح : لأنهم يبحثون عن تعليم جيد ومنفتح يقوم على الحس النقدي، وتعلم اللغات، ويوفر لأبنائهم فرص الشغل والانخراط في الحياة العملية.

وخلافا لما يدعيه البعض، فالانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى لن يمس بالهوية الوطنية، بل العكس، سيساهم في إغنائها، لأن الهوية المغربية، ولله الحمد، عريقة وراسخة، وتتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوروبا إلى أعماق إفريقيا. ورغم أنني درست في مدرسة مغربية، وفق برامج ومناهج التعليم العمومي، فإنه ليس لدي أي مشكل مع اللغات الأجنبية. والدستور الذي صادق عليه المغاربة يدعو لتعلم وإتقان اللغات الأجنبية لأنها وسائل للتواصل، والانخراط في مجتمع المعرفة، والانفتاح على حضارة العصر. كما أن الأجانب يعترفون بقدرة المغاربة وبراعتهم في إتقان مختلف اللغات.

لذا، فإن إصلاح التعليم يجب أن يظل بعيدا عن الأناية، وعن أي حسابات سياسية ترهن مستقبل الأجيال الصاعدة، بدعوى الحفاظ على الهوية. فمستقبل المغرب كله يبقى رهينا بمستوى التعليم الذي نقدمه لأبنائنا.

ومن هنا، فإن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات، وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع، كما أن الإصلاح المنشود لن يستقيم إلا بالتحرك من عقدة أن شهادة البكالوريا هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للتلميذ وأسرته، وأن من لم يحصل عليها قد ضاع مستقبله.

وبطبيعة الحال فإن بعض المواطنين لا يريدون التوجه للتكوين المهني لأنه في نظرهم ينقص من قيمتهم، وأنه لا يصلح إلا للمهن الصغيرة، بل يعتبرونه ملجأ لمن لم ينجحوا في دراستهم. فعلى أن نذهب إليهم لتغيير هذه النظرة السلبية، ونوضح لهم بأن الإنسان يمكن أن يرتقي وينجح في حياته دون الحصول على شهادة البكالوريا. كما علينا أن نعمل بكل واقعية من أجل إدماجهم في الدينامية التي يعرفها هذا القطاع. فالمغاربة لا يريدون سوى الاطمئنان على مستقبل أبنائهم بأنهم يتلقون تكوينا يفتح لهم أبواب سوق الشغل.

وبما أن التكوين المهني قد أصبح اليوم هو قطب الرحى في كل القطاعات التنموية، فإنه ينبغي الانتقال من التعليم الأكاديمي التقليدي إلى تكوين مزدوج يضمن للشباب الحصول على عمل. وفي هذا الإطار، يجب تعزيز معاهد التكوين في مختلف التخصصات، في التكنولوجيات الحديثة، وصناعة السيارات والطائرات، وفي المهن الطبية، والفلاحة والسياحة والبناء وغيرها. وبموازاة ذلك يجب توفير تكوين مهني متجدد وعالي الجودة، ولا سيما في التخصصات التي تتطلب دراسات عليا.

ومما يبعث على الارتياح، المستوى المشرف الذي وصل إليه المغاربة في مختلف التخصصات المهنية. وهو ما جعل بلادنا تتوفر على يد عاملة ذات كفاءات عالية، مؤهلة للعمل في مختلف المقاولات العالمية، خاصة منها التي تختار المغرب لتوسيع استثماراتها وزيادة إشعاعها.

ولضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه، والانخراط الجاد في تنفيذه. كما ندعو لصياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدية وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون - إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد، ويضع حدا للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح، إلى ما لا نهاية.

شعبي العزيز،

إذا كانت السياسة الداخلية لبلادنا تقوم على خدمة المواطن، فإن السياسة الخارجية تهدف إلى خدمة المصالح العليا للوطن. ولهذه الغاية، عملنا على إعادة النظر في أسلوب وتوجهات العمل الدبلوماسي الوطني، مع الالتزام بالمبادئ الثابتة التي يركز عليها المغرب

في علاقاته الخارجية، والتمثلة في الصرامة والتضامن والمصداقية. ويأتي هذا التوجه استجابة للتطور والنضج الذي بلغه النموذج المغربي، ولمواكبة التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، والاستفادة مما تحمله من فرص، ورفع ما تنطوي عليه من تحديات.

ففيما يتعلق بالصرامة، فإن المغرب كشريك مسؤول، ووفي بالتزاماته الدولية، لن يدخر جهدا في الدفاع عن مصالحه العليا. كما لن يسمح أبدا بالتداول على سيادته ووحدته الترابية، ونموذجه المجتمعي. ولن يقبل بأي محاولة للمس بمؤسساته، أو كرامة مواطنيه.

وبخصوص قضية وحدتنا الترابية، فقد حددنا في خطابنا بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، بطريقة واضحة وصریحة، مبادئ ومرجعيات التعامل مع ملف الصحراء المغربية، على الصعيدين الداخلي والدولي. وقد أبانت التطورات التي عرفتها هذه القضية، صواب موقفنا على المستوى الأممي، وصدق توجهاتنا على الصعيد الوطني، حيث سيتم، بعون الله وتوفيقه، الانطلاق في تطبيق الجهوية المتقدمة، والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة. غير أن هذا لا يعني أننا طوينا هذا الملف. بل على الجميع مواصلة اليقظة والتعبئة، من أجل التصدي لمناورات الخصوم، ولأي انحراف قد يعرفه مسار التسوية الأممي.

وفيما يخص التضامن، فإن المغرب يعتمد توجهها دبلوماسيا استراتيجيا يهدف إلى ترسيخ تعاون جنوب - جنوب فعال، خاصة مع الدول الإفريقية الشقيقة. وقد مكنتنا الزيارات التي قمنا بها لعدد من بلدان القارة، من تطوير نموذج للتعاون الاقتصادي، يقوم على تحقيق النفع المتبادل، وعلى النهوض بأوضاع المواطن الإفريقي.

ووفاء لانتمائها العربي والإسلامي، فقد انخرطت المملكة في التحالفات العربية لمكافحة الإرهاب، ومن أجل إعادة الشرعية باليمن، التي دعا إليها أخونا الأعز خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وكذا دعم أشقائنا وشركائنا الاستراتيجيين العرب. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية إيجاد حلول للأوضاع بكل من اليمن وسوريا والعراق وليبيا، على أساس الحوار، وإشراك كل مكونات شعوبها، واحترام سيادتها ووحدتها الترابية. وهو ما يسعى المغرب إلى تحقيقه، من خلال احتضان مفاوضات الصخيرات، لحل الأزمة الليبية.

ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة العربية، بفعل تنامي عصابات التطرف والإرهاب، فإن القضية الفلسطينية تظل هي جوهر السلام بمنطقة الشرق الأوسط. وهنا نؤكد، بصفتنا ملك المغرب ورئيس لجنة القدس، دعمنا الموصول لأشقائنا الفلسطينيين، قيادة وشعبا، من أجل استرجاع حقوقهم المشروعة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

أما المصداقية في عملنا الدبلوماسي، فتجسدها علاقات الشراكة التي تجمع بلادنا بعدد من التجمعات والدول الصديقة. ففي إطار انخراطه في فضائه الأورو-متوسطي، يواصل المغرب العمل على تطوير الشراكات التي تجمعها بدول الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نحرص على تعزيز الشراكة الاستثنائية مع فرنسا، بتعاون مع فخامة الرئيس فرانسوا هولند. كما نعمل على استثمار روابط الصداقة مع جلالة الملك فيليب السادس، لتوطيد علاقات التعاون وحسن الجوار مع إسبانيا، فضلا عن التزامنا بتطوير علاقات تعاون مثمر مع باقي الدول الأوروبية.

وباعتباره شريكا استراتيجيا لأوروبا، فإن المغرب يطالب بإقامة شراكة متوازنة ومنصفة تتجاوز المصالح الظرفية الضيقة. كما نحرص على تطوير شراكتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، والمبنية على القيم والمبادئ التي يتقاسم شعبانا الصديقان الإيمان بها.

وفي إطار تنويع علاقاته، نؤكد التزام المغرب بتعميق وإغناء الشراكة التي تجمعها بكل من روسيا والصين. وفي نفس السياق، نعمل على فتح آفاق أوسع أمام علاقات التعاون مع دول أمريكا اللاتينية، ومع الدول الآسيوية.



وتتجلى مصداقية بلادنا، أيضا، في انخراطها الإيجابي، في مختلف الإشكالات والقضايا التي تشغل المجتمع الدولي. فاحتضان المغرب لعدد من المنتديات العالمية تهتم حقوق الإنسان، والهجرة، وريادة الأعمال، ومحاربة الإرهاب، والتغيرات المناخية، كلها تظاهرات تبرز الثقة والمصداقية التي يحظى بهما عالميا. كما أن الإجابات التي تقدمها بلادنا لمعالجة هذه القضايا الكونية تشكل مساهمة نوعية في الجهود الدولية لإيجاد حلول موضوعية لها.

شعبي العزيز،

إن مذهبنا في الحكم يقوم على خدمة المواطن، وتحصين هويته، وصيانة كرامته، والتجاوب البناء مع تطعته المشروعة. ومن منطلق العهد المشترك بيننا، فإن خديمك الأول سيظل حريصا على مواصلة العمل الجماعي، من أجل مغرب الوحدة والتنمية، والمساواة في الحقوق والواجبات، وفي الاستفادة من خيرات الوطن.

ولا يفوتنا، بهذه المناسبة، أن نوجه تحية تقدير للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، لجهودها في حماية أمن وسلامة المواطنين وتفانيها في الدفاع عن حوزة الوطن واستقراره.

وخير ما أختم به خطابي لك، شعبي العزيز، أن أدرك بصيانة الأمانة الغالية التي ورثناها عن أجدادنا، وهي الهوية المغربية الأصيلة التي نحسد عليها. فمن واجبك الوطني والديني الحفاظ على هويتك، والتمسك بالمذهب السني المالكي الذي ارتضاه المغاربة أبا عن جد.

ولا تنسى لماذا ضحى المغاربة بأرواحهم في الحرب العالمية الأولى والثانية، وفي مختلف بقاع العالم. ولماذا نفى جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه.

لقد كان ذلك من أجل نصره القيم الروحية والإنسانية، التي نؤمن بها جميعا. كما نحارب اليوم ضد التطرف والإرهاب.

فهل هناك سبب يدفعنا للتخلي عن تقاليدنا وقيمنا الحضارية القائمة على التسامح والاعتدال، واتباع مذاهب أخرى لا علاقة لها بتربيتنا وأخلاقنا؟ طبعا لا فلا تسمح لأحد من الخارج أن يعطيك الدروس في دينك. ولا تقبل دعوة أحد لاتباع أي مذهب أو منهج، قادم من الشرق أو الغرب، أو من الشمال أو الجنوب، رغم احترامي لجميع الديانات السماوية، والمذاهب التابعة لها. وعليك أن ترفض كل دوافع التفرقة وأن تظل، كما كنت دائما، غيورا على وحدة مذهبك ومقدساتك، ثابتا على مبادئك، ومعتزا بدينك، وبانتمائك لوطنك.

قال تعالى : «كلوا من رزق ربكم واشكروا له، بلدة طيبة ورب غفور» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية والستين لثورة الملك والشعب

الرباط، 04 ذوالقعدة 1436هـ الموافق 20 غشت 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

بمشاعر التقدير والوفاء، نحتفل اليوم بالذكرى الثانية والستين لثورة الملك والشعب المجيدة. وهي مناسبة سنوية لاستلهاام روح التضحية والوطنية الصادقة، التي جسدها جيل التحرير والاستقلال، خاصة وأن بلادنا على أبواب ثورة جديدة.

ويتعلق الأمر بتطبيق الجهوية المتقدمة، التي نريدها عماد مغرب الوحدة الوطنية والترايبية، والتضامن بين الفئات، والتكامل والتوازن بين الجهات. وإذا كان لكل مرحلة رجالها ونسائها، فإن الثورة التي نحن مقبلون عليها لن تكون إلا بمنتهيين صادقين، همهم الأول هو خدمة بلدهم، والمواطنين الذين صوتوا عليهم.

شعبي العزيز،

إن الانتخابات المقبلة، التي تفصلنا عنها أيام معدودات، ستكون حاسمة لمستقبل المغرب، خاصة في ظل ما يخوله الدستور والقانون من اختصاصات واسعة لمجالس الجهات والجماعات المحلية. وحتى تكون الأمور مفهومة عند عموم المواطنين، فقد ارتأينا أن نوضح لهم مهام كل مؤسسة، ودورها وتأثيرها في حياتهم، لأن من حقهم أن يعرفوا كل شيء عن مؤسساتهم، ليتخذوا القرار ويحسنوا الاختيار.

فالحكومة مسؤولة، تحت سلطة رئيسها، على ضمان تنفيذ القوانين، وعلى وضع السياسات العمومية، والمخططات القطاعية في مختلف المجالات. كما أن الإدارة موضوعة تحت تصرفها. ومن واجبها تحسين الخدمات الإدارية، وتقريبها من المواطنين.

وكما قلت في خطاب سابق، فالحكومة ليست مسؤولة عن مستوى الخدمات، التي تقدمها المجالس المنتخبة. فوزير الطاقة ليس مسؤولاً عن الإنارة في الأحياء، وربط المنازل بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي. كما أن نظافة الشوارع والأحياء ليست من مهام وزير الداخلية. وإصلاح الطريق داخل الجماعة، وتوفير وسائل النقل الحضري ليس من اختصاص وزير التجهيز والنقل. وعلى المواطن أن يعرف أن المسؤولين عن هذه الخدمات الإدارية والاجتماعية، التي يحتاجها في حياته اليومية،

هم المنتخبون الذين يصوت عليهم، في الجماعة والجهة، لتدبير شؤونه المحلية. وعكس ما يعتقده البعض، فإن المنتخب البرلماني لا علاقة له بتدبير الشؤون المحلية للمواطنين. فهو مسؤول على اقتراح ومناقشة القوانين، والتصويت عليها، ومراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسات العمومية.

شعبي العزيز،

إذا كان عدد من المواطنين لا يهتمون كثيرا بالانتخابات ولا يشاركون فيها، فلأن بعض المنتخبين لا يقومون بواجبهم على الوجه المطلوب. بل إن من بينهم من لا يعرف حتى منتخبيه. وهنا يجب التشديد على أن المنتخب، كالطبيب والمحامي والمعلم والموظف وغيرهم، يجب أن يشتغل كل يوم. بل عليه أن يعمل أكثر منهم، لأنه مسؤول على مصالح الناس، ولا يعمل لحسابه الخاص. غير أن هناك بعض المنتخبين يظنون أن دورهم يقتصر على الترشح فقط وليس من أجل العمل. وعندما يفوزون في الانتخابات، يختفون لخمس أو ست سنوات، ولا يظهرون إلا مع الانتخابات الموالية. لذا، فإن التصويت لا ينبغي أن يكون لفائدة المرشح الذي يكثر من الكلام، ويرفع صوته أكثر من الآخرين، بشعارات فارغة، أو لمن يقدم بعض الدراهم، خلال الفترات الانتخابية، ويبيع الوعود الكاذبة للمواطنين. فهذه الممارسات وغيرها ليست فقط أفعالاً يعاقب عليها القانون، وإنما هي أيضاً تعبير صارخ عن عدم احترام الناخبين.

لذا، فإن التصويت يجب أن يكون لصالح المرشح، الذي تتوفر فيه شروط الكفاءة والمصداقية، والحرص على خدمة الصالح العام. وهنا أقول للأحزاب والمرشحين: إن الهدف من الانتخابات لا ينبغي أن يكون هو الحصول على المناصب، وإنما يجب أن يكون من أجل خدمة المواطن فقط.

وللمواطنين أوجه هذا النداء: إن التصويت حق وواجب وطني، وأمانة ثقيلة عليكم أداؤها، فهو وسيلة بين أيديكم لتغيير طريقة التسيير اليومي لأموالكم، أو لتكريس الوضع القائم، جيداً كان أو سيئاً. وعليكم أن تعرفوا أن انتخاب رئيس الجهة وأعضاء مجلسها بالاقتراع المباشر، يعطيكم سلطة القرار في اختيار من يمثلكم. فعليكم أن تحكموا ضمائركم وأن تحسنوا الاختيار. لأنه لن يكون من حركم غداً، أن تشتكوا من سوء التدبير، أو من ضعف الخدمات التي تقدم لكم.

ومما يبعث على الارتياح، تزايد عدد الناخبين، الذين قاموا بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، لأول مرة، رغم أنهم كانوا لا يشاركون في الانتخابات، بسبب عدم رضاهم على عمل المجالس المنتخبة. لكنهم اليوم يريدون ممارسة حقهم وواجبهم الوطني. إلا أن أغلبهم يتساءلون، لمن يعطون أصواتهم، وفي من يضعون ثقتهم. وهو ما يتطلب من الأحزاب والمرشحين، العمل على إقناعهم، بجديتهم وجودة وواقعية برامجهم، وتوضيح الرؤية أمامهم، وحسن التواصل معهم. وفي هذا السياق، ندعو فعاليات المجتمع المدني والهيئات النقابية، للانخراط، بقوة، في تعبئة وتشجيع المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية. وخلاصة القول، فإن السلطة التي يتوفر عليها المواطن، للحفاظ على مصالحه، وحل بعض مشاكله، ومحاسبة وتغيير المنتخبين، تتمثل في كلمة واحدة من ثلاثة حروف «صوت».

شعبي العزيز،

إذا كنا نعتبر خدمة المواطن هي الغاية من كل السياسات الوطنية، فإننا نضع ضمان أمنه وسلامته، في صدارة انشغالاتنا. فالعالم اليوم، والمنطقة المغاربية والعربية خاصة، تعرف تطورات متسارعة، بسبب تنامي نزوات التطرف باسم الدين، وتزايد عصابات الإرهاب.

ولأننا نعرف أن الإرهاب لا دين له ولا وطن، فقد انخرط المغرب في الجهود الدولية، التي تهدف إلى محاربة هذه الآفة العالمية. كما يعمل على الصعيد الوطني من أجل التصدي للأسباب التي قد تؤدي إلى التطرف والإرهاب. وإننا نحمد الله تعالى ونشكره، على ما أنعم به على بلادنا من أمن واستقرار.

لكن المغرب، كجميع بلدان المنطقة، بل وكل دول العالم، ليس بعيدا عن هذه التهديدات. وإن ما يبعث على الأسف أن بعض دول المنطقة تعرف أوضاعا صعبة، بسبب انعدام الأمن، وانتشار الأسلحة والجماعات المتطرفة. وأمام هذا الوضع، اضطر المغرب لاتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية، لحماية أمنه واستقراره. وفي هذا الإطار، تم فرض التأشيرة على مواطني بعض الدول العربية، وخاصة من سوريا وليبيا.

وإذ نعبّر عن تضامننا مع شعوب هذه الدول، فإننا نتأسف للظروف القاهرة، التي دفعت المغرب لاتخاذ هذا القرار. غير أننا نريد أن نوضح أن هذا القرار ليس موجها ضد أحد، ولا ينبغي فهمه على أنه تصرف غير أخوي تجاههم. وإنما هو قرار سيادي، فبصفتي المؤمن على أمن واستقرار البلاد، فإنني لن أسمح بأي تهاون أو تلاعب في حماية المغرب والمغاربة.

فالمغرب ما فتئ يعمل على صيانة أمنه واستكمال تأمين حدوده، خاصة خلال السنتين الماضيتين. وهو ما تمكنا من تحقيقه، والحمد لله، بفضل تضافر جهود كل الأجهزة والقوات المعنية. ولن نقف عند هذا الحد، بل سنواصل الجهود، بكل يقظة وحزم، من أجل منع أي كان، من الدخول لبلادنا بطريقة غير شرعية.

غير أن المغرب قد عرف، قبل هذه الفترة، دخول عدد من اللاجئين القادمين من بعض الدول، التي تعرف تدهورا في الأوضاع الأمنية. وإننا نتأسف لحال بعضهم، الذين يعيشون ظروفًا صعبة. بل إن عددا منهم يتسولون للحصول على لقمة العيش. وأمام هذا الوضع، فإنني لا أحتاج لدعوة المغاربة إلى معاملة هؤلاء الناس كضيوف، وتقديم كل أشكال المساعدة لهم. كما أنني واثق أنهم يشاطرونهم معاناتهم ولا يدخلون عليهم قدر المستطاع.

وفي المقابل، فإن عليهم الالتزام بالقوانين المغربية، واحترام المقدسات الدينية والوطنية، وفي مقدمتها المذهب السني المالكي. وكما تم العمل به سابقا، فإن كل من يثبت في حقه أي خرق للقوانين أو الضوابط المغربية، سيتم ترحيله خارج الحدود. وأقصد هنا أولئك الذين يحاولون إثارة الشغب والبلبلة داخل المساجد وخارجها، والذين ينخرطون في عصابات الإجرام أو الإرهاب. ورغم ذلك، فإن المغرب سيظل، كما كان دائما، أرضا لاستقبال ضيوفه، الوافدين عليه بطريقة شرعية، ولن يكون أرضا للجوء.

وبكل واقعية أقول: إن لدينا أولوياتنا الداخلية، التي نركز جهودنا على معالجتها. كما نعمل على رفع التحديات التي تواجهنا، من أجل تمكين المواطن المغربي من أسباب العيش الحر الكريم.

ولا يفوتنا هنا أن نوجه تحية إشادة وتقدير لكل الأجهزة الأمنية على تجندها ويقظتها في التصدي لمختلف المحاولات الإرهابية التي تحاول يأسئة المس بالنموذج المغربي، الذي يشهد العالم بتميزه. كما نؤكد أن الحفاظ على أمن واستقرار البلاد ليس من مهام الدولة ومؤسساتها فقط، وإنما هو أيضا من واجبات المواطن، في إطار التعاون والتنسيق مع الأجهزة المختصة.

وينبغي أن نذكر، أيضا، أن مواجهة التطرف يجب أن تتم وفق مقاربة تشاركية تقوم على تعزيز قيم الانفتاح والتسامح، التي يؤمن بها المغاربة، ويتكامل فيها النهوض بالبعد الاجتماعي والتنموي مع الدور الديني والتربوي، إضافة إلى الجانب الأمني.

## شعبي العزيز،

إننا نحمد الله تعالى على ما وهبنا من نعم، على أرض المغرب الطيبة. وفي مقدمتها ما خص به الشعب المغربي من خصال الوفاء والتلاحم مع عرشه، والغيرة الصادقة على وحدته الوطنية والترايبية. فسواء تعلق الأمر بنجاح الجبهوية، أو بالحفاظ على الأمن والاستقرار، فإن القاسم المشترك، هو خدمة المواطن المغربي. وهي أمانة ومسؤولية تاريخية، علينا جميعا النهوض بها، لمواصلة حمل مشعل الثورة المتجددة للملك والشعب، من أجل مغرب الوحدة والتضامن، والأمن والتقدم. وفي ذلك خير وفاء لأرواح أبطال هذه الملحمة التاريخية، وفي مقدمتهم جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وكافة شهداء الوطن الأبرار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أمير المؤمنين ، صاحب الجلالة الملك محمد السادس ،  
يوجه رسالة سامية إلى الحجاج المغاربة  
الرباط، 15 ذوالقعدة 1436 هـ الموافق 31 غشت 2015 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حجاجنا الميامين ،  
أمنكم الله ورعاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

وبعد، فإن من دواعي ارتياحنا أن نتوجه إلى أول فوج منكم، ومن خلالكم إلى كافة حجاجنا المغاربة الميامين، بهذه الرسالة الملكية السامية التي نضمنها خالص رضانا وصادق مباركتنا وسامي توجيهاتنا لكم في القيام بركن ركين من فرائض الدين، داعين لكم بسلامة الذهاب والإياب والفوز بعظيم الثواب.

لقد دأبنا على اتباع هذه السنة الحميدة، منذ ولانا الله سبحانه أمانة قيادة شعبنا، بوصفنا أمير المؤمنين وحمي الملة والدين، الساهر على صيانة مقدساته، وإضفاء ما يليق به من الاعتبار والتعظيم لشعائره وحرماته.

وإننا لنعرب لكم في البداية عن مشاطرتنا إياكم مشاعر الإيمان الصادق التي تغمركم في هذه اللحظة القدسية وأنتم تفارقون الأوطان، وتقبلون على أداء فريضة الحج بالديار المقدسة، والتملي بأنوار الكعبة المشرفة، والطواف بالبيت العتيق، الذي جعله الله أول بيت أسس لعبادته، وإظهار جلال ربوبيته ومهبطا لوحيه ورسالته، مصداقا لقوله تعالى: «إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين، فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا».

فهنيئا لكم معاشر الحجاج والحاجات على ما أكرمكم الله به ويسره لكم من إنجاز أحد أركان دينه والفوز بجزيل ثوابه.

واستحضروا وفقكم الله أن الحج ركن عظيم من أركان الدين، فهو العبادة الخالصة التي يتجلى فيها الشعور بحقيقة التوحيد لله سبحانه، وصدق المثل بين يدي جلاله وربوبيته، بعد التجرد من المخيط والمحيط، ونبذ كل مظاهر التميز والترفيه، والتسامي عن الشهوات مع مواصلة التلبية والتهليل، والأدكار والاستغفار في استجابة صادقة لدعوة الرحمن القائل في محكم كتابه «وأذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات».

وفي هذا السياق، نذكركم، والذكرى تنفع المؤمنين، بأن أداء هذه الفريضة لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بعلم وعمل وفقه وسلوك، أما العلم فهو معرفة أحكام الحج من أركان وواجبات وسنن ومندوبات ومعرفة مواقيته المكانية والزمانية.

ولا شك في أنكم على إمام بهذه الأحكام، بما وفرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من توجيهات شرعية لمن يحتاجون إلى معرفتها على يد الفقهاء والفتيات، الذين انتدبتهم الوزارة لهذا العمل المشكور، قبل أداء الحج وخلال.

وأما العمل فهو التزامكم بتطبيق تلك الأحكام وأداء المناسك على الوجه المطلوب بعد التزود بالتقوى والتحلي بضبط النفس وتجنب الغضب والانفعال المخل بالمروءة، عملاً بقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج».

وتذكروا، رعاكم الله، أن حضوركم في موسم الحج العظيم بتلك الديار المقدسة، مع غيركم من الحجاج الوافدين من مختلف أصقاع العالم، يقتضي من الجميع الالتزام بالنظام والانتظام والتسامي عن السفاسف والنزاع والجدال، فضلا عن الخصومة لتجسيد قيم التسامح والتضامن واستشعار الأخوة والمساواة بين كافة الحجيج. وتلكم هي الغاية النبيلة والتجربة الفريدة التي يتيحها ديننا الحنيف لكافة الحجاج المسلمين مرة كل سنة.

فاحرصوا، وفقكم الله، على جعل حجكم فرصة لتجسيد قيم الإسلام، وجعل وقتكم عامرا في الحرمين الشريفين بالذكر والصلوات والتنافس في النوافل والقربات، للفوز بما وعد الله به عباده في هذا المقام، مصداقا لقول جدنا المصطفى عليه السلام (من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه) وتأكيدا لقوله عليه السلام (الحج المبرور لا جزاء له إلا الجنة).

### حجاجنا الميامين،

لا يفوتنا أن نذكركم أيضا بأن المطلوب منكم وأنتم في الديار المقدسة، وفي ملتقى يضم عامة المسلمين من شتى بقاع العالم، أن تمثلوا بلدكم المغرب أفضل تمثيل، وذلك بإعطاء صورة مشرفة ومطابقة لتشعب شعبنا الوفي، بدينه وقيمه المثلى، في وسطية واعتدال، وسماحة وانفتاح، بعيدا عن الغلو والتطرف، وهو ما حرصنا عليه منذ تولينا قيادة شعبنا الوفي، بجعله نموذجا يحتذى به في تمثيل الإسلام السني الوسطي، البعيد عن الزيغ والانحراف، وعن الانزلاق في متاهات الانغلاق والخلاف، منهجنا في ذلك قوله تعالى: «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس». ولن نتحقق هذه الشهادة المطلوبة من الأمة الإسلامية إلا بتجنب كلا طرفي الإفراط والتفريط، وتلكم هي الوسطية الحق، فكونوا معاشر الحجاج سفراء لبلدكم في تجسيد هذه القيم المثلى، متشبثين بهويتكم الثقافية ووحدةكم الوطنية والمذهبية، في ظل الملكية الدستورية، والتعبئة المتجددة وراء قيادتنا المستلهمة لثوابتنا ومقدساتنا.

### حجاجنا الأبرار،

لا يخفى عليكم ما يتطلبه موسم الحج من التدابير والتنظيمات والاستعدادات الهادفة إلى استقبال ضيوف الرحمن، وضمان راحتهم وأداء شعائرهم في أمن وأمان، وهو الأمر الذي تقوم به السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، لضمان سير هذا الموسم الديني العظيم، بتوجيه سام متواصل من أخينا الأعز خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله ورعاه، حتى يمر هذا الموسم في جو من الطمأنينة الروحية والانتظام الشامل، فكونوا رعاكم الله في مقدمة من يمثلون لتلك التنظيمات ويحافظون على شروطها في ظروف تتميز بالتدافع والاحتظاظ.

وبنفس روح الانتظام والالتزام بتلك الشروط يتعين عليكم أيضا احترام التدابير والتنظيمات التي أعدها وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، الذي لا يدخر جهدا في السهر على إعداد موسم الحج بالنسبة للمغاربة، تنفيذًا لتعليماتنا السامية في جعل هذا الموسم يمر في أحسن الظروف وأكثرها راحة لرعايانا الأوفياء بالديار المقدسة، في مواكبة إدارية متواصلة، ومراقبة صحية تامة، وتوجيهات دينية نافعة. وبهذه المناسبة نشيد بإنجازاته، وبجهود كافة الأطر الإدارية المتعاونة لتحقيق هذه الغاية النبيلة.

### معاشر الحجاج،

إن في مقدمة ما تتطلع إليه أنفسكم وتهفو إليه أفئدتكم لهو زيارة الروضة النبوية الشريفة، بالمدينة المنورة، والمثول أمام قبر خير الأنام، جدنا المصطفى عليه أكمل الصلاة والسلام. وإنه لموقف مهيب، يغمره الخشوع من كل قلب منيب الغاية منه السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بكل توقير وإجلال، ودعاء وابتهاج، رجاء الفوز برضاه، وبما وعد به، حيث قال عليه السلام (من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشرا).

فإذا دعوتم لأنفسكم ولذويكم في هذا المقام الشريف وفي غيره من المقامات وفي مقدمتها وقوفكم بعرفات الذي يستجاب فيه صادق الدعاء، وخالص الرجاء، فلا تنسوا الدعاء لملككم الساهر على أمنكم وحماية حوزتكم ووحدة وطنكم، بما يشد أزرنا ويسدد خطانا على طريق تنمية المغرب وإسعاد شعبه واطراد تقدمه. وأن يقر أعيننا بولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وبسائر أفراد أسرتنا الملكية الشريفة.

وأن يشمل برحمته ورضوانه روعي جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، جزاء وفاقا على ما حققاه للمغرب من حرية واستقلال ونهضة في كل مجال.

وفي الختام نجدد لكم معاشر الحجاج والحاجات دعاءنا الموصول لكم بالحج المبرور والسعي المشكور والجزاء الموفور، بتحقيق ما ترجونه لأنفسكم في أداء هذه الفريضة المباركة من خير الدنيا وخير الآخرة، والعودة إلى وطنكم سالمين غانمين، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة قمة القادة حول مكافحة تنظيم «داعش» والتطرف العنيف

نيويورك، 15 ذو الحجة 1436 هـ الموافق 29 شتنبر 2015 م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي بداية، أن أشيد بمبادرتكم، فخامة الرئيس، بالدعوة لهذه القمة التي تأتي تعزيزا للدينامية القوية، التي أطلقتها القمة المنعقدة بالبيت الأبيض، في شهر فبراير الماضي، لمحاربة التطرف والإرهاب. كما تعكس تنامي الوعي لدى المجموعة الدولية، بمدى خطورة الوضع، وبضرورة تضافر الجهود، من أجل التصدي للتهديدات الإرهابية المتزايدة.

وأود أن أؤكد لكم بأن المغرب، الذي انخرط في المسار المؤسس لقمة واشنطن، سيواصل دعمه للأهداف والتوصيات التي صدرت عنها، والانخراط في الجهود الدولية الهادفة لتوطيد الأمن والاستقرار، عبر العالم، والدفاع عن القيم الإنسانية الكونية.

حضرات السيدات والسادة،

رغم تعدد المبادرات والأجوبة، التي تقدمها المجموعة الدولية، بما فيها العمليات العسكرية والأمنية، إلا أن العديد من البلدان، ما تزال تتعرض للضربات المؤلمة للإرهاب المقيت، الذي لا دين له ولا وطن. فجماعات التطرف والإرهاب تواصل عملياتها الحقيرة، في قتل الأبرياء، وتخريب البنيات الاقتصادية، وتدمير رموز ومظاهر التراث والحضارة الإنسانية، التي تم بناؤها منذ قرون من الزمن. كما تستهدف المس بالوحدة الترابية للدول، وزعزعة أمن الشعوب، وطمانينة بني البشر، وتخريب الروابط الاجتماعية والثقافية والقيم الإنسانية، التي تجمعهم.

وإن الانتشار المقلق لهذه الآفة العالمية، يسائلنا جميعا ويدعونا للمزيد من التنسيق والتعاون، وترشيد الوسائل المتاحة، من أجل تحرك أكثر نجاعة وتأثيرا. فالأبعاد الأمنية والعسكرية والقضائية، لها دورها الكبير في محاربة التطرف والإرهاب. إلا أنها تبقى

لوحدها غير كافية. وهو ما يقتضي بلورة استراتيجية مندمجة، تشمل أيضا النهوض بالجانب الاجتماعي والتنموي، إضافة إلى الدور الهام للبعد التربوي والديني، في نشر ثقافة التسامح والاعتدال.

حضرات السيدات والسادة،

إن المقاربات المعتمدة، في مجال محاربة التطرف والإرهاب، ينبغي أن تقوم على شراكات من التعاون الصادق، والوفاء بالالتزامات. وهي مسؤولية جماعية لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن تكون رهينة حسابات أو مزايدات ضيقة، أو موضوع استعلاء أو تحقير.

ومن هذا المنظور، فإن محاربة هذه الآفة، يجب أن تقوم على توافر إرادة جماعية قوية، وعلى التنسيق والتعاون الثنائي والإقليمي في القيام بالعمليات الميدانية، وعلى تكامل واندماج الاستراتيجيات الوطنية. إن المعركة التي نخوضها جميعا ضد التطرف والإرهاب، يجب أن تتسم بالقوة والعمق، من أجل جعل المواطنين أكثر ثقة ودعمًا للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم، وتحسينهم ضد الأوهام، التي تقدمها لهم الإيديولوجيات المتطرفة.

كما ينبغي إعادة الاعتبار للقيم الدينية والروحية والثقافية والإنسانية، لأنها تفضح الادعاءات الفارغة، وتدحض المبررات المغلوطة، التي يستند عليها المتطرفون، في تفسير عملياتهم الوحشية.

ويبقى التحدي الأكبر في محاربة التطرف والإرهاب، هو الإيمان الجماعي بأن هذه الآفة العالمية، لا يمكن ربطها بأي دين أو حضارة أو ثقافة. فالجهود الدولية يجب أن تقوم، على المساواة والاحترام المتبادل للهويات والخصوصيات الثقافية للشعوب، ولمعتقداتهم الدينية وقيمهم الروحية.

إن معركتنا ضد التطرف، يجب أن تركز أيضا على تمكين الشباب والنساء من تربية منفتحة، تنهل من المبادئ والمرجعيات الأصلية لمجتمعاتهم في تشبع بالقيم الكونية، لتحسينهم من نزوعات التعصب والانغلاق. كما يتعين الحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعناها واتفقنا عليها جميعا، لأنها تضمن حياة أفضل للمواطنين، وتؤسس لعالم أكثر استقرارا.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اعتمد المغرب استراتيجية شاملة، تجمع بين العمليات الوقائية التي تتوخى محاربة العوامل والأسباب المؤدية للتطرف، وبين مستلزمات الحفاظ على الأمن والاستقرار. فبفضل التنسيق والتعاون بين مختلف المصالح الأمنية الوطنية، وتعزيز وتحديث الترسانة القانونية، استطاعت بلادنا أن تجد إجابات ملائمة للتهديدات الإرهابية، التي تعرف تطورا متسارعا. وإنما واعون أيضا بأن محاربة التطرف والإرهاب يجب أن تندرج ضمن مقاربة تشاركية ووقائية تقوم على انخراط المواطنين في الجهود والإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة.

وإن المغرب حريص على تعزيز الشراكات التي تجمعها بعدد من الدول، في المجال الأمني، للتصدي لمختلف التهديدات الإرهابية. وسيرا على نهجه في اعتماد التعاون التضامني، فإن المغرب مستعد لتقاسم تجربته مع كل الدول الشقيقة والصديقة، وتمكينها من البرامج التي طورها في مجال إشاعة القيم الإسلامية السمحة، والانفتاح على الديانات والثقافات والحضارات الأخرى.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح المنتدى العالمي لمحاربة التطرف والإرهاب، فضاء للحوار وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة. كما يواصل جهوده الاستباقية من أجل دعم الإجراءات التي تتخذها الدول. وإن المغرب، الذي يتقاسم مع هولندا رئاسة مجموعة العمل المنبثقة عن هذا المنتدى، يعمل جاهدا على نشر الممارسات الجيدة لوثيقة لاهاي-مراكش، والاستفادة منها. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بإيجاد حلول ناجعة، لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والقيام بتحليل عميق للتيارات والتوجهات الإرهابية، التي تعرف تطورا مستمرا.

كما يواصل هذا المنتدى، تعميق البحث ودراسة مختلف القضايا، المتعلقة بالوقاية ومحاربة التطرف والإرهاب، ولاسيما من خلال تطوير وسائل عملية، لتقاسم التجارب والخبرات وتقوية قدرات الدول في هذا المجال. وإن المغرب، الذي سيتشرف بالرئاسة المشتركة لهذا المنتدى في 2016، لن يدخر أي جهد في تعزيز مساهماته ومواصلة انخراطه في الجهود الدولية، الهادفة لمحاربة التطرف والإرهاب، من أجل عالم أكثر أمنا واستقرارا وأقوى تضامنا وإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، 16 ذو الحجة 1436 هـ الموافق 30 شتنبر 2015 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،  
السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،  
حضرات السيدات والسادة،

تكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، أهمية خاصة، لكونها ستشهد بالأساس، المصادقة على خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015. وهي مناسبة لتأكيد التزامنا الجماعي، من أجل تحقيق الأهداف النبيلة، التي يدعو إليها ميثاق منظماتنا، والاستجابة لتطلعات شعوب العالم.

كما أنها تتزامن مع الاحتفال، بالذكرى السبعينية، لتأسيس منظماتنا، في سياق تواجه فيه المجموعة الدولية تحديات كونية حادة وغير مسبقة، تتطلب عملا جماعيا ناجعا ومندمجا. وإن مواقف المملكة من هذه التحديات، ومن مختلف النزاعات والقضايا، الإقليمية والدولية، سيتم استعراضها خلال اجتماعات لجان الجمعية العامة، أو في إطار اللقاءات الوزارية، التي ستعقد على هامشها.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

إن إعداد خطة التنمية للسنوات الخمس عشرة القادمة، يجب أن يستند إلى تقييم موضوعي، لما قمنا به منذ سنة 2000. فهل يمكننا من تغيير المعيش اليومي للفقراء؟ وهل النتائج المحققة قوية ومستدامة للسمود في وجه الاضطرابات والحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية؟

لقد أبانت حصيلة أهداف الألفية للتنمية، عن تقدم ملموس ما بين 1990 و2015. إلا أن حجم الفوارق بين المناطق عبر العالم، وداخل بعض الدول، يعد مصدر قلق مشروع. إن هذا الوضع، الذي يسيء لصورته التعاون الدولي ويضع عملنا الجماعي موضع شك

داخل الأمم المتحدة، لا ينبغي أن يكون مرادفا للفشل. بل يجب أن يدفع كل الفاعلين، إلى التساؤل عن أحسن الطرق للنهوض بالتنمية وتصحيح الاختلالات التي يعرفها التعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، فإن المملكة المغربية تأمل أن تساهم أهداف التنمية المستدامة في بلورة برنامج طموح، لتغيير الأوضاع على جميع المستويات، وطنيا وجهويا ودوليا. وكيفما كانت وجهة خطة التنمية المستدامة وآفاقها، فإن مصداقيتها تظل رهينة، بمدى قدرتنا على توفير الموارد الضرورية لتمويلها. لذا، فإن التعاون الدولي ينبغي أن يتلاءم مع الواقع الدولي الجديد، وأن يتحرر من إرث الماضي، ومن الحسابات الجيو-سياسية، ومن الشروط التعجيزية للحصول على الدعم.

وقد كشف وباء إيبولا أنه، باستثناء عبارات التضامن، التي تقتضيها الحالة، فإن الدعم الدولي للبلدان المتضررة، لم يكن كافيا. بل كان دون مستوى ما يقتضيه الوضع الخطير من تعبئة والتزام.

السيد الرئيس،

إن تحقيق التنمية لا يتم بقرارات بيروقراطية، أو من خلال تقارير تقنية جاهزة، تنقصها المصداقية. إن الأمر يتطلب المعرفة العميقة بواقع الشعوب وخصوصياتها، والتحليل الموضوعي للظروف التي تعيشها، والعمل الميداني الجدي، الذي يستجيب لتطلعاتها وانشغالاتها الحقيقية.

إنني أعرف جيدا الأوضاع الصعبة بإفريقيا. وأعرف ماذا أقول. والواقع أن عددا من الأفارقة يعيشون ظروفًا قاسية جدا. والحقيقة أكثر قساوة ومرارة، مما تشير إليه تقارير بعض المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية. فحياتهم كلها كفاح وتحديات يومية. يواجهون قساوة الظروف، وقلة الموارد. ولكنهم أيضا، يعيشون بكرامة، وفي التزام وطني صادق، من أجل غد أفضل.

إن معالجة هذا الوضع، تقتضي اعتماد رؤية إدماجية، متناسقة ومتكاملة الأبعاد، على المدى المتوسط. كما تتطلب مبادرات عملية عاجلة، لأن تفاقم الأوضاع، والضروريات اليومية الملحة، لا يمكن أن تنتظر حتى تستفيق البيروقراطية الدولية لاتخاذ القرارات.

ومن هذا المنظور، فإن إفريقيا يجب أن تكون في صلب التعاون الدولي، من أجل التنمية، لمساعدتها على التخلص من ماضيها الاستعماري، وتحرير طاقاتها. لذا، فإن المغرب يوجه نداء لمنظمة الأمم المتحدة، وللمؤسسات المالية الدولية والجهوية، من أجل إعداد خطة عمل، للتحويل الاقتصادي بإفريقيا، وتوفير موارد قارة لتمويلها.

إن إفريقيا اليوم، رغم مؤهلاتها، توجد في مفترق الطرق. فبدون دعم دولي جوهري ملموس، فإنها ستعرف تفاوتات صارخة وخطيرة بين دولها. دول تنخرط في مسار التنمية والتقدم. ودول تعاني من مشاكلها، وتغرق في الفقر والجهل وعدم الاستقرار.

كما ندعو لوضع السلم والاستقرار في صدارة الأولويات، للوقاية من النزاعات، والتصدي للتطرف والإرهاب، ومعالجة إشكالية الهجرة، وفق مقارنة تأخذ بعين الاعتبار كرامة المهاجرين، وصيانة حقوقهم الأساسية، وتواجه الأسباب العميقة لهذه الظاهرة.

السيد الرئيس،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها ببلادنا، والتي احتفلت هذه السنة بذكرها العاشرة، قد ساهمت في الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء، وفي تقليص الفوارق بين الجهات. كما مكنت المغرب من بلوغ الهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية، منذ

سنة 2013. وهو ما جعل الهيئات الدولية، تصنف بلادنا في المرتبة الثالثة من بين الدول الخمس الأوائل في العالم، التي اعتمدت أحسن البرامج والمبادرات ذات النفع العام. وإننا مستعدون لوضع تجربتنا، في هذا المجال، في خدمة شركائنا، وخاصة بإفريقيا.

وإن المملكة المغربية، بحكم موقعها الجغرافي، واختياراتها الاستراتيجية، تنخرط في مختلف الإشكالات والقضايا العالمية. فسواء تعلق الأمر بالهجرة وحقوق الإنسان، أو بالتغيرات المناخية والتنمية المستدامة، أو بمحاربة الإرهاب، فإن المغرب يقدم إجابات وطنية، تشكل إضافة نوعية، تساهم في الجهود الدولية لرفع هذه التحديات الكونية غير المسبوقة.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

إن التزام المغرب بالانخراط في هذه القضايا الكونية، يتجلى بشكل خاص، في مجال محاربة التغيرات المناخية، التي تعتبر من بين أكبر التهديدات، التي تواجه البشرية جمعاء. فمنذ مشاركتنا في قمة ريو سنة 1992 عمل المغرب جاهدا، على بلورة سياسة وطنية في مجال البيئة، تقوم على تعبئة جميع الفاعلين المعنيين، وحسن تدبير الموارد المالية، الموجهة لفائدة المناخ.

ومن بين مظاهرها، نذكر على سبيل المثال، اعتماد الميثاق الوطني للبيئة، وإطلاق مخطط المغرب الأخضر، والبرنامج الطموح للطاقات المتجددة الشمسية والريحية، الذي يهدف في أفق 2020، إلى تغطية 42 بالمائة من احتياجات المغرب الطاقية.

وفاء بالتزاماتها في مجال البيئة، قدمت المملكة رسميا، خلال سنة 2015 مساهمتها الوطنية المرتقبة والمحددة، التي تتضمن التزامات قوية وطموحة، ومساهمة منها في إقامة نظام بيئي دولي متضامن ومنصف. وفي نفس الإطار، يقترح المغرب استضافة مراكش، في 2016، للمؤتمر الثاني والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

ونغتنم هذه المناسبة، لنجدد دعمنا لجهود فرنسا من أجل التوصل، في المؤتمر الحادي والعشرين بباريس، إلى اتفاق عالمي شامل، مستدام ومتوازن، وملزم قانونيا. لذا، فإننا نعتبر مؤتمري باريس ومراكش محطتين متكاملتين لتحقيق تقدم نوعي في مكافحة التغيرات المناخية، وتفادي الفشل السابق، الذي كان بسبب ضعف التنسيق والتعاون بين مختلف الشركاء.

ومن هنا تأتي أهمية «نداء طنجة» الذي أطلقناه مع فخامة الرئيس فرنسوا هولاند، في 20 شتنبر الجاري من أجل عمل دولي جماعي تضامني وقوي لفائدة المناخ. وإن اختيار المغرب لإطلاق هذه المبادرة المشتركة لم يكن صدفة، وإنما جاء تقديرا لبلادنا، التي تعد في طليعة الدول الإفريقية التي اعتمدت استراتيجية وطنية ناجعة في مجال الطاقات المتجددة.

وسيرا على نهجه التضامني، فإن المغرب لن يدخر أي جهد لإسماع صوت وانشغالات القارة الإفريقية، والدول الجزرية الصغيرة، السائرة في طريق النمو لكونها الأكثر هشاشة أمام التغيرات المناخية.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

إن منظمة الأمم المتحدة، التي تحتفل بذكرها السبعين، قد بلغت سن النضج والحكمة والمسؤولية. وهي نفس المبادئ والقيم، التي يجب أن تحكم عمل المجموعة الدولية، في حل الخلافات الإقليمية. كما أن عملها لا ينبغي أن يكون سببا في زعزعة استقرار الدول التي تساهم في العمل والتعاون متعدد الأطراف.



لذا، فإن المغرب سيرفض أي مغامرة غير مسؤولة بخصوص الخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية. فالعديد من القوى الدولية تدرك تماما، بأن التصورات البعيدة عن الواقع التي تم إعدادها داخل المكاتب، والمقترحات المغلوطة، لا يمكن إلا أن تشكل خطرا على الأوضاع في المنطقة.

وإننا نأمل أن تواصل منظمة الأمم المتحدة جهودها من أجل حل الخلافات بالطرق السلمية، والتزامها باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، لتحقيق تطلعات شعوب العالم إلى السلم والأمن والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة  
الرباط، 24 ذو الحجة 1436هـ الموافق 08 أكتوبر 2015م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد الرئيس، أصحاب السمو، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،  
يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة.  
ونغتنم هذه المناسبة، لنعرب عن خالص تقديرنا للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، وعلى رأسها معالي الدكتور  
عبد العزيز بن عثمان التويجري، ومن خلاله إلى كافة أعضاء وخبراء المنظمة، على جهودهم الدؤوبة، في سبيل ترسيخ التشبث  
بثوابت الأمة الإسلامية، ومبادئها وقيمتها.  
كما نشيد بمبادراتها البناءة، لتعميق الوعي بقضايا البيئة في العالم الإسلامي، إدراكا منها لأهمية البعد البيئي في الحفاظ على ثروات  
البلدان الإسلامية، وصيانة حقوق الأجيال القادمة.  
وفي هذا الإطار، نود التنويه باختيار المنظمين لموضوع هذا المؤتمر: «التغيرات المناخية: تحديات المستقبل من أجل تنمية  
مستدامة»، لكونه سيسلط الضوء على أخطر القضايا والتحديات البيئية التي يواجهها العالم بصفة عامة، والمنطقة العربية والإسلامية  
بصفة خاصة. وإنما لواتقون بأن هذا المؤتمر سيساهم في إنجاح الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة  
الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سينعقد خلال شهر دجنبر المقبل بباريس. كما سيشكل لجنة أساسية في استعداد المملكة المغربية  
لاحتضان الدورة الثانية والعشرين لهذا المؤتمر بمراكش، خلال السنة المقبلة، إن شاء الله.  
السيد الرئيس، أصحاب السمو، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،  
يعتبر تغير المناخ من الإشكاليات الكبرى التي تعرفها البشرية اليوم، لما أصبح يشكله من خطر حقيقي ليس فقط على البيئة، وإنما  
أيضا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وعلى الأمن والاستقرار في العالم.

ومن هذا المنطلق، يتعين على الدول الإسلامية، التي تعاني كباقي الدول، من الآثار السلبية للاحتارار المناخي على اقتصادياتها، دعم المسلسل التفاوضي متعدد الأطراف، الرامي إلى إقرار نظام دولي جديد للمناخ، يعتمد أساسا على مبادئ اتفاقية الإطار للأمم المتحدة، بشأن التغير المناخي، وعلى رأسها مبدأ المسؤولية المشتركة والتمايزة للدول، أخذًا بعين الاعتبار قدرات كل بلد على حدة.

كما يجب العمل من أجل أن يعتمد هذا النظام على مبدأ العدالة وإعطاء الحق للدول النامية في الاستجابة لاحتياجاتها التنموية الحالية والمستقبلية، مع ضرورة التركيز على الدور الريادي، الذي يجب أن تلعبه الدول المتقدمة، في مجال التخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة، وتوفير الدعم التقني والمالي اللازم للدول النامية.

ومن هنا تأتي أهمية نداء طنجة، الموقع في 20 شتنبر المنصرم، بين الجمهورية الفرنسية والمملكة المغربية، والذي ركز على ضرورة التصدي العاجل للتغير المناخي بكيفية جادة، ناجعة ومنصفة.

فالهوة بين الشمال والجنوب ليست قدرا محتوما، ومواجهة التغيرات المناخية هي معركة مشتركة، إذا اعتمدت على مبادئ التضامن، والالتزام بالعمل الجماعي.

وإن اجتماعكم اليوم، حضرات السيدات والسادة، لا ينطلق من فراغ. فمبادئ ديننا الحنيف تحث في جوهرها، على التنمية المستدامة، قبل أربعة عشر قرنا، حيث نصت عدة آيات في القرآن الكريم وأحاديث نبوية شريفة، على محدودية الموارد والبحث على حسن تدبيرها، بدون تبذير أو إسراف، لأنها من حق الجميع.

وهذه حقيقة يؤكدها قول المولى عز وجل: «وإن من شيء إلا عندنا خزائنه، وما ننزله إلا بقدر معلوم» (سورة الحجر، الآية 21) أو كذلك في سورة الفرقان الآية 67 «والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما».

#### حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت المملكة المغربية، مبكرا وبشكل إرادي وقوي، في التصدي لانعكاسات هذه الظاهرة، في إطار مقارنة مندمجة، تشاركية ومسؤولة. ويتجسد التزام بلادنا في مجال محاربة التغيرات المناخية، في التطور المتواصل للنظام المؤسسي والتشريعي والمالي المغربي، حيث كرس دستور المملكة لسنة 2011 الحق في بيئة سليمة، وضرورة إحقاق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على جودة الحياة والبيئة، التي تشكل مكونا أساسيا للثروة المادية واللامادية لكل بلد.

وفي هذا الإطار، اعتمدت بلادنا قانونا إطارا بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، بهدف دعم المكتسبات، وإدماج البعد البيئي والتغير المناخي قبليا، في كل البرامج والسياسات التنموية.

كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بناء على مقتضيات القانون الإطار سالف الذكر، الذي أعطاها قوة قانونية، حيث ستمكن هذه الاستراتيجية من تحديد إطار توجيهي شامل ومنسجم، لدمج الاستراتيجيات ومخططات العمل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، القادر على خلق الثروات وفرص جديدة للشغل.

وبموازاة ذلك، أطلقنا البرنامج الطموح للطاقات المتجددة والنظيفة، الشمسية والريحية، واعتمدنا الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية.

كما تم إحداث مركز الكفاءات للتغير المناخي، لتقوية القدرات في مجال مكافحة التغيرات المناخية، على المستوى الوطني. وإننا لحريصون على أن يكون لهذا المركز امتداد على المستوى الإفريقي والعربي والإسلامي، في إطار التعاون جنوب-جنوب، وذلك تعزيزاً للعلاقات المتينة، التي تربط بلادنا بالعديد من هذه الدول الشقيقة.

وعلى المستوى الدولي، وكما أكدنا على ذلك في خطابنا الموجه للجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السبعين، فإننا نتطلع للتوصل، في مؤتمر باريس، إلى اتفاق عالمي شامل، مستدام ومتوازن، وملزم قانونياً.

وفي سياق مسلسل المفاوضات الجارية، لإعداد هذا الاتفاق، ووفاء بالتزاماتها الدولية في مجال الحفاظ على البيئة، قامت المملكة المغربية، كأول بلد عربي، ومن الأوائل على الصعيد العالمي، بإعداد مساهماتها المرتقبة والمحددة وطنياً لخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، وتحديد حاجياتها للتأقلم مع الآثار السلبية للتغير المناخي، والتي حرصنا على تقديمها إلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قبل الأجل المحددة لذلك.

إن انخراط بلادنا في مسلسل مواجهة آثار التغير المناخي، والدور الريادي الذي تلعبه في هذا المجال، حفزنا على تقديم ترشيح المملكة لاحتضان الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف سنة 2016.

وكلنا أمل أن يشكل هذا المؤتمر فرصة لبلورة آليات إجرائية، لتفعيل اتفاق باريس، الذي نتطلع بكل قوة للمصادقة عليه، خصوصاً فيما يتعلق بالتكيف، الذي يعتبر من أولويات الدول الإسلامية خاصة، والنامية بصفة عامة.

السيد الرئيس، أصحاب السمو، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، خطة التنمية المستدامة 2030، ومجموعة من الأهداف العالمية الجريئة الجديدة، التي تتضمن 17 هدفاً و169 مطلباً حيوياً، تتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة، وتوفير التعليم المتميز للجميع، والقضاء على الأمية، ومكافحة التصحر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الإحيائي، إلى غير ذلك من الأهداف النبيلة، التي يجب العمل على تحقيقها، خلال الخمس عشرة سنة المقبلة.

وإن الدول الإسلامية مطالبة اليوم، بالانخراط في العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، من خلال اتخاذ كل ما يلزم من تدابير، لتحقيق الأهداف التي جاءت بها هذه الخطة الأممية، والتي ركزت، أيضاً، على ضرورة العناية بالإنسان، والمحافظة على كوكب الأرض، وتحقيق الرفاه للجميع، واستتباب السلم، وتعميق الشراكة على جميع المستويات، وجعلها في خدمة التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، فإننا واثقون بأن العالم الإسلامي اليوم، له من المقومات ما يكفي للانخراط في هذا الورش الكبير، حيث تمكنت هذه الدول من وضع الأسس اللازمة لتقوية الشراكة بينها في مجال البيئة والتنمية المستدامة، من خلال الإعلان التاريخي للمؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، المنعقد في جدة في يونيو 2002.

لكن تبقى الدول الإسلامية اليوم في مفترق الطرق. فهناك تحديات تنموية وأمنية، وتطلعات شعبية ملحة إلى المزيد من الحقوق والحريات، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية. ولا سبيل للاستجابة لها إلا عبر التكامل وتقاسم التجارب الناجحة في مختلف المجالات، بما في ذلك الحفاظ على البيئة، وإرساء أسس التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نذكر بجدوى اقتراحنا المتضمن

في رسالتنا الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة، المنعقد بالرباط في أكتوبر 2008، والمتعلق بإنشاء الأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة، وجعلها في خدمة أهداف التنمية المستدامة بالعالم الإسلامي.

وإدراكا منا لأهمية هذه الأكاديمية بالنسبة للعالم الإسلامي، فقد تم وضع تصور جديد لما يجب أن تكون عليه هذه المؤسسة، لتصبح قادرة على مواكبة جهود دول العالم الإسلامي، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويبقى الأمل معقودا عليكم لتعميق النقاش وتكثيف الجهود لوضع خارطة طريق، لتفعيل هذا المشروع المهم، والمضي قدما في تحقيق أهدافه النبيلة.

السيد الرئيس، أصحاب السمو، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا لواثقون أن هذا المؤتمر، بفضل الشخصيات المرموقة المشاركة في أشغاله، وما تتوفر عليه من كفاءات وخبرات واسعة في ميدان البيئة والتنمية المستدامة، وما تتحلى به من رغبة صادقة في تحقيق الرقي للعالم الإسلامي، سيكلل بإصدار توصيات ومقترحات بناءة، قادرة على تقوية الشراكة بين الدول الإسلامية، وإعطاء الأمل في مستقبل أفضل، مطبوع بروح الإخاء والوحدة والتضامن.

فليكن اجتماعكم هذا، مناسبة لاستحضار المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقنا جميعا، للعمل، كل من موقعه، من أجل خلق نموذج تنموي جديد، أساسه التنمية المستدامة للجميع، وذلك انسجاما مع روح الإعلان الإسلامي بشأن تغير المناخ، الذي توج أشغال الندوة الدولية الإسلامية المنعقدة في غشت 2015 بمدينة اسطنبول.

وإذ نرحب بضيوف المغرب الكرام، متمنين لهم مقاما طيبا بين ظهرانينا، فإننا نسأل الله العلي القدير أن يكلل أعمالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة  
الرباط، 25 ذو الحجة 1436هـ الموافق 09 أكتوبر 2015م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،  
السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نفتتح السنة الخامسة من هذه الولاية التشريعية. وهي مناسبة سنوية لمخاطبة ممثلي الأمة حول مختلف القضايا الوطنية. وتكتسي هذه السنة التشريعية أهمية خاصة لأنها السنة الأخيرة في الولاية الحالية، بما تقتضيه من ضرورة استكمال إقامة المؤسسات الدستورية.

كما تأتي بعد أول انتخابات محلية وجهوية، في ظل الدستور الجديد، وبعد إقامة مجلس المستشارين في صيغته الجديدة. ونود هنا أن نقدم التهناني لأعضاء مجلس المستشارين ولرؤساء المجالس الجهوية والمحلية وكافة المنتخبين، على الثقة التي حظوا بها، داعين الله تعالى لكم جميعا بالتوفيق والسداد في مهامكم.

ولكن لا يجب أن نعتبر أن الأمر قد انتهى. إن الانتخابات ليست غاية في ذاتها، وإنما هي البداية الحقيقية لمسار طويل ينطلق من إقامة المؤسسات وإضفاء الشرعية عليها. بل أكثر من ذلك، فإن تمثيل المواطنين أمانة عظيمة على المنتخبين والأحزاب أدائها، سواء بالوفاء بوعودهم تجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة. وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا. فليس أمامنا إلا خيار واحد هو إقامة مؤسسات جهوية ناجعة حتى لا يخلف المغرب هذا الموعد الهام مع التاريخ.

غير أن ما ينبغي الانتباه إليه، أن الحياة السياسية لا ينبغي أن تركز على الأشخاص، وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات. فالأشخاص كيفما كانوا فهم راحلون، أما المؤسسات فهي دائمة. وهي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجون إليها، والتي لا تقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين ،  
لقد قال المواطنون كلمتهم، ولكنني أريد من هذا المنبر أن أوجه رسالة للذين لم يتوقفوا في هذه الانتخابات، فعليهم ألا يفقدوا الأمل، وأن يرفعوا رؤوسهم لما قدموه من خدمات للوطن والمواطنين، وعليهم أن ينتبهوا إلى أن المغاربة أصبحوا أكثر نضجا في التعامل مع الانتخابات، وأكثر صرامة في محاسبة المنتخبين على حصيلة عملهم.

كما يجب عليهم القيام بالتقديرات الذاتية البناء، لتصحيح الأخطاء وتقويم الاختلالات، ومواصلة العمل الجاد، من الآن، ودون كلل أو ملل، من أجل كسب ثقة الناخبين في الاستحقاقات القادمة. وهذا هو حال الديمقراطية الحقة، فهي تداول وتناوب على ممارسة السلطة، وتدير الشأن العام، فمن لم يفز اليوم قد يكون هو الراح غدا.

غير أننا نرفض البكاء على الأطلال، كما نرفض الاتهامات الباطلة الموجهة للسلطات المختصة بتنظيم الانتخابات. فالضمانات التي تم توفيرها تضاهي مثيلاتها في أكبر الديمقراطيات عبر العالم، بل إنها لا توجد إلا في قليل من الدول. وبطبيعة الحال فإن من يعتبر نفسه مظلوما، بسبب بعض التجاوزات المعزولة، التي تعرفها عادة الممارسة الديمقراطية، فيبقى أمامه اللجوء إلى القضاء.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين ،

لقد سجلنا ببالغ الاعتزاز، المشاركة المكثفة لسكان أقاليمنا الجنوبية، في الانتخابات الأخيرة، وهو دليل ديمقراطي آخر على تشيخ أبناء الصحراء بالوحدة الترابية، وبالنظام السياسي لبلادهم، وحرصهم على الانخراط الفعال في المؤسسات الوطنية. وهنا نؤكد، أن الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون، الذين تم اختيارهم بكل حرية، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الصحراء المغربية، وليس أقلية تقيم خارج الوطن وتحاول واهمة، تنصيب نفسها، دون أي سند، كمثل لهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين ،

لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية. كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها.

ورغم كل الجهود المبذولة، فإن الصورة التي تبقى في ذهن عدد من المواطنين، هي الصراعات والمزايدات بين الأغلبية والمعارضة، داخل البرلمان أحيانا، وفي بعض التجمعات الحزبية وحتى في وسائل الإعلام. وقد سبق لي أن قلت لكم، من هذا المنبر، بأن الخطاب السياسي لا يرقى دائما إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن. وهنا أنبه إلى أن التوجه نحو الصراعات الهامشية يكون دائما على حساب القضايا الملحة والانشغالات الحقيقية للمواطنين، وهو ما يؤدي إلى عدم الرضا الشعبي على العمل السياسي بصفة عامة ويجعل المواطن لا يهتم بالدور الحقيقي للبرلمان. فالبرلمان يجب أن يكون مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول، حول كل القضايا الوطنية الكبرى.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين ،

إن ما ينتظركم من عمل، خلال هذه السنة، لاستكمال إقامة المؤسسات، لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية. فمشاريع النصوص القانونية التي ستعرض عليكم شديدة الأهمية والحساسية. لذا ارتأينا أن نذكر الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور، الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان.

ونذكر هنا، على سبيل المثال، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية. فهذه القضايا الوطنية الكبرى تتطلب منكم جميعا، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمانا، تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية.

ففيما يخص مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لتقوم مستقبلا بوظيفتها، يجب استحضار أن العربية والأمازيغية، كانتا دائما عنصر وحدة، ولن تكونا أبدا سببا للصراع أو الانقسام. أما المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، فإن الأمر يتعلق بإقامة مجلس يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة. كما أن بلورة مشروع القانون التنظيمي للإضراب، يقتضي إجراء استشارات واسعة، والتحلي بروح التوافق البناء، بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح أرباب العمل، ومصالح الوطن. أما فيما يخص النصوص المعروضة على البرلمان، فإننا ندعو للإسراع بالمصادقة على مشاريع القوانين التنظيمية الخاصة بالسلطة القضائية، إضافة إلى مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن ما يهمنا ليس فقط المصادقة على القوانين ونشرها في الجريدة الرسمية، وإنما أيضا تفعيل هذه التشريعات وتنصيب المؤسسات. فمكانة المؤسسات تقاس بمدى قيامها بمهامها وخدمتها لمصالح المواطنين.

وفي هذا الإطار، نجدد الدعوة للإسراع بانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين يخول الدستور صلاحية تعيينهم لمجلسي البرلمان حتى يتسنى تنصيبها في أقرب الآجال. وهو ما سبق أن دعونا إليه في خطاب السنة الماضية. كما يتعين تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

ويبقى السؤال المطروح: لماذا لم يتم تحيين قوانين عدد من المؤسسات، رغم مرور أربع سنوات على إقرار الدستور؟ وماذا ننتظر لإقامة المؤسسات الجديدة التي أحدثها الدستور؟ ونخص بالذكر بعض المؤسسات الحقوقية والرقابية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوطنية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية. لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى.

لذا، ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي في كل القضايا الكبرى للأمة. غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع. فكونوا، رعاكم الله، في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم، لما فيه خير وطننا العزيز.

«إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
أمام المشاركين في القمة الثالثة لمنتدى الهند - إفريقيا 2015  
نيودلهي، 15 محرم 1437هـ الموافق 29 أكتوبر 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
معالي الوزير الأول لجمهورية الهند،  
أصحاب الفخامة والمعالي،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أعبر عن عميق سعادتي بالمشاركة في أشغال القمة الثالثة للمنتدى الهندي - الإفريقي، هنا في نيودلهي، بهذا البلد الصديق، وأحد أهم شركاء المغرب.

وهي مناسبة أستحضر فيها، بكل تأثر واعتزاز، أول زيارة للهند سنة 1983، عندما ترأست وفد المغرب لمؤتمر حركة عدم الانحياز، ثم أول زيارة رسمية سنة 2001 وكذا العلاقات المتميزة التي تجمع بلدينا منذ عهد جدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، والزعيم الكبير جواهر لال نهرو، وكفاحهما من أجل تحرير واستقلال الدول الإفريقية.

كما نعبر عن إعجابنا بتجربة الهند في تطوير نموذج تنموي رائد، مكنها من الارتقاء إلى مصاف القوى الصاعدة. وهو ما يعزز طموحها المشروع للقيام بدور أساسي في أجهزة الأمم المتحدة المكلفة بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن ما يؤهل الهند لهذه المكانة هو ما تتميز به سياستها الخارجية من اتزان ومسؤولية، في احترام الشرعية الدولية، والوحدة الترابية للدول، والدفاع عن مصالح الدول النامية وقضاياها العادلة.

وإذ نعبر عن تقديرنا للموقف البناء لجمهورية الهند من قضية الصحراء المغربية، ودعمها للمسار الأممي لحل هذا النزاع المفتعل، فإننا نتأسف لكون بعض الدول لم تستطع التطور، بحيث ما زالت تردد خطابات وأطروحات متجاوزة، مر عليها أكثر من 40 سنة.

## أصحاب الفخامة والمعالي ،

إن المنتدى الهندي - الإفريقي الثالث يشكل فرصة مواتية لتقييم حصيلة التعاون بين دول الجنوب، باعتباره عماد الشراكة الإفريقية الهندية. كما نريده فضاء لإرساء نموذج للتعاون جنوب - جنوب فعال، تضامني ومتعدد الأبعاد، يقوم على الاستثمار الأمثل للطاقات والثروات التي تزخر بها بلداننا.

ومن هنا، فإن هذا التعاون يجب أن يتحرر من إرث الماضي، وأن يتوجه لخدمة المصالح الاستراتيجية لبلداننا. إن التعاون جنوب - جنوب، الذي نطمح إليه، ليس مجرد شعار أو ترف سياسي، بل هو ضرورة ملحة تفرضها حدة وحجم التحديات التي تواجه بلداننا بحيث لا يمكن معها الاعتماد على أشكال التعاون التقليدية، التي أصبحت غير قادرة على الاستجابة للحاجيات المتزايدة لشعوبنا.

لذا، يحرص المغرب على بلورة مشاريع ملموسة، سواء على المستوى الثنائي، أو في إطار التعاون الثلاثي، في المجالات المنتجة، المحفزة للنمو وفرص الشغل، وذات الأثر المباشر على حياة المواطنين. ويتجلى ذلك في تطور وتنوع الشراكات التي تجمع المغرب مع عدد من الدول الإفريقية، والتي تهتم بالتنمية البشرية ومختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية. وهو ما أهل المغرب ليصبح أول مستثمر إفريقي في منطقة غرب إفريقيا، والثاني على مستوى القارة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت إفريقيا في مجموعة من منتديات التعاون الثنائية والقارية، التي تبقى مفيدة، رغم ما يمكن تسجيله على بعضها من تداخل وعدم التوازن، يؤدي غالبا لضعف مستوى الفعالية والالتزام. إن إفريقيا اليوم تستحق شراكات تعاون منصفة، أكثر من حاجتها لعلاقات غير متوازنة، بدعم مشروط. وكما قلت في خطابي بأبيدجان، فإن إفريقيا ليست في حاجة للمساعدات، بقدر ما تحتاج لشراكات ذات نفع متبادل، ولمشاريع التنمية البشرية والاجتماعية. وقد سبق أن طالبنا إفريقيا بوضع ثقتها في إفريقيا. واليوم، ومن هذا المنبر، ندعو دول الجنوب لوضع ثقتها في دول الجنوب، واستثمار ثرواتها ومؤهلاتها في خدمة التقدم المشترك لشعوبها من أجل اللحاق بالدول الصاعدة.

إن مستقبل شعوبنا أمانة في أعناقنا. فإما أن نواصل التعاون والتضامن بين بلداننا، خدمة لمصالحها، وإما سنخلف مرة أخرى موعدنا مع التاريخ ونرمي بشعوبنا إلى المجهول. وأود، في هذا الإطار، أن أعبر عن تقديري للهند ووزيرها الأول، لحرصه على جعل هذا المنتدى مختلفا عن باقي المنتديات السابقة، سواء من حيث أهدافه وتوجهاته، أو من حيث طبيعة توصياته ومتابعتها. فقد عمل على توفير الظروف الملائمة لنجاحه، وتمكينه من المؤهلات التي تجعل منه نموذجا فعالا للتعاون بين دولنا.

وإن المغرب مستعد للانخراط مع الهند في مبادرات مشتركة، في إطار هذا المنتدى، تهتم المجالات ذات الأولوية لشعوبنا، والتي راكم فيها بلداننا تجارب وخبرات كبيرة، وذلك على غرار الشراكة المثمرة التي تجمع البلدين في مجال الفوسفاط ومشتقاته، والتي نسعى لتوسيعها لتشمل برامج ضمان الأمن الغذائي ووضعها رهن إشارة بعض البلدان الإفريقية. كما نحرص أيضا على فتح آفاق أوسع أمام التعاون بين البلدين، وخاصة في مجالات الفلاحة وصناعة الأدوية والبحث العلمي والتكنولوجي وتكوين الأطر، وجعلها في خدمة الشعوب الإفريقية.

معالي الوزير الأول،  
أصحاب الفخامة والمعالي،

إن الأمن والاستقرار هما عماد التنمية، وبدونهما لن تتمكن دولنا من النهوض بأوضاعها الاجتماعية ومبادراتها التنموية. وبالنظر لتداخل التحديات التنموية، والتهديدات الإرهابية غير المسبوقة، فإنه ينبغي للدول الأعضاء في هذا المنتدى اعتماد مقاربة شمولية تقوم على إرساء تعاون وثيق مع الهند. ويظل المغرب مستعدا لإحداث مجموعة عمل مشتركة للتنسيق وتبادل المعلومات في هذا الشأن. وإنما نثقون بأن الشراكة الإفريقية الهندية الواعدة، قادرة على التطور، بفضل تكامل الموارد والمؤهلات التي تتوفر عليها، وتحقيق أهدافها في خدمة شعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى اللقاء حول «مكانة الشهيد المهدي بن بركة في التاريخ المعاصر»  
الرباط، 16 محرم 1437هـ الموافق 30 أكتوبر 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم بهذه الكلمة في تخليد الذكرى الخمسين لاختفاء المهدي بن بركة.  
وإننا نستحضر معكم، قبل كل شيء، أنه كان رجل سلم، كما كان قريبا من العائلة الملكية.  
ورغم أن هذه الذكرى تأتي في وقت ما تزال فيه العديد من التساؤلات مطروحة دون إجابات، فقد حرصنا على مشاركتكم هذا  
الحدث، دون عقدة أو مركب نقص من هذه القضية، تقديرا لمكانته لدينا ولدى المغاربة.  
ويجب التذكير هنا بأن مرحلة ما بعد الاستقلال كانت مشحونة بشتى التقلبات والصراعات حول ما كان ينبغي أن يكون عليه  
مسار المغرب المستقل.

إننا لسنا هنا لإصدار الأحكام على المواقف التي تبناها هذا الطرف أو ذاك، ولكن الأکید أن القاسم المشترك بين جميع المغاربة،  
في تلك المرحلة التاريخية، كان هو السعي لخدمة مصالح البلاد، والنهوض بتنميتها وتقدمها، والدفاع عن قضاياها، كل من منطلق  
قناعاته وتوجهاته.

وكيفما كان الحال فابن بركة قد دخل التاريخ: ليس هناك تاريخ سيئ أو تاريخ جيد، وإنما هناك التاريخ كما هو: ذاكرة شعب بأكمله.  
إلا أنه يجب ألا ننسى أن أعداء المغرب قد قاموا باستغلال القضية للإساءة لصورة بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدول تبنى على تاريخها، بإيجابياتها وسلبياتها، وشعب بلا تاريخ هو شعب بلا هوية، ولن يكون له مستقبل. لذا، فإنه يجب  
استخلاص الدروس والعبر من قضية ابن بركة، وجعلها في صالح الوطن، لتساعدنا على البناء وليس على الهدم.

وهنا أستحضر ما قلته في خطاب تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، حيث أكدت أن الشعب المغربي لا يتهرب من ماضيه، ولا يظل سجين سلبياته، بل يعمل على تحويله إلى مصدر قوة ودينامية لبناء مجتمع ديمقراطي وحيادي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد أن وجهت لي الدعوة سنة 1997، لما كنت وليا للعهد، للمشاركة في منتداهما الدولي حول الانتقال الديمقراطي. وقد نصحتني، آنذاك، والدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، بتلبية الدعوة، فشاركت وألقيت كلمة بتلك المناسبة.

وها أنا اليوم، وبعد مرور السنوات، أتوجه إليكم، من جديد، لأؤكد أن الملكية بالأمس كما اليوم، متشبثة بالتلاحم مع مكونات الأمة، شريطة الالتزام بالتوابت والمقدسات التي ضحى من أجل الدفاع عنها العديد من المغاربة الأحرار، ومن بينهم المهدي بن بركة.

ونهوضا بالأمانة الملقاة على عاتقي، بصفتي أمير المؤمنين وملك البلاد، فإنني لن أدخر أي جهد من أجل صيانة الاختيار الديمقراطي لبلادنا، وحماية حقوق وحرريات المواطنين والمواطنات، أفرادا وجماعات.

حضرات السيدات والسادة،

إن التاريخ ليس مجرد تسجيل للأحداث، كما وقعت في زمن معين، وإنما هو أيضا طريقة تدوين هذه الأحداث، والتفسير الذي يعطيه لها كل واحد حسب منظوره، انطلاقا من موقعه.

ويبقى الأهم هو العمل على تملك جميع المغاربة لتاريخهم بنجاحاته وإخفاقاته من أجل العيش في حاضر آمن ومستقر، والتوجه لبناء مستقبل أفضل، بكل ثقة وتفاؤل وأمل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الأمة بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء  
العيون، 23 محرم 1437هـ الموافق 06 نونبر 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

إن تخليد الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء ليس حدثا عاديا، أو احتفالا عابرا، بل نريده مرحلة فاصلة في تاريخ استكمال الوحدة الترابية للمملكة. فبعد ملحمة تحرير الأرض، وتوطيد الأمن والاستقرار، عملت بلادنا على تمكين أبناء الصحراء من مقومات المواطنة الكاملة، وظروف العيش الحر الكريم.

واليوم، وبعد أربعين سنة، بإيجابياتها وسلبياتها، نريد إجراء قطيعة حقيقية مع الأساليب المعتمدة في التعامل مع شؤون الصحراء : قطيعة مع اقتصاد الريع والامتيازات، وضعف المبادرة الخاصة، وقطيعة مع عقلية التمرکز الإداري. فلماذا اليوم، وبعد أربعين سنة ؟ لأننا بعد سنوات من التضحيات، ومن الجهود السياسية والتنموية، قد وصلنا إلى مرحلة النضج. ولأننا وفرنا الشروط لإطلاق مرحلة جديدة على درب توطيد الوحدة الوطنية، والاندماج الكامل لأقاليمنا الجنوبية في الوطن الأم. وفي هذا الإطار، يندرج تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وتطبيق الجهوية المتقدمة.

شعبي العزيز،

إننا نحرص على تمكين أبناء أقاليمنا الجنوبية من الوسائل اللازمة لتدبير شؤونهم، وإبراز قدراتهم في النهوض بتنمية المنطقة. فالصحراويون معروفون، منذ القدم، بأنهم كانوا، دوما، رجال تجارة وعلم، يعيشون من جهدهم، بكرامة وعزة نفس. ولا ينتظرون المساعدة من أحد، رغم قساوة الظروف.

إننا نتكلم عن أبناء الصحراء الحقيقيين، الوطنيين الصادقين، الذين ظلوا أوفياء لروابط البيعة التي تجمعهم وأجدادهم، عبر التاريخ بملوك المغرب. أما الذين ينساقون وراء أطروحات الأعداء ويروجون لها، رغم قتلهم، فليس لهم مكان بيننا. ومن تاب ورجع إلى الصواب، فإن الوطن غفور رحيم.



## شعبي العزيز،

إن تطبيق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، يجسد وفاءنا بالتزاماتنا تجاه المواطنين بأقاليمنا الجنوبية، بجعلها نموذجا للتنمية المندمجة. كما نريده دعامة لترسيخ إدماجها، بصفة نهائية في الوطن الموحد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمركز اقتصادي، وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

لذا قررنا، بعون الله وتوفيقه، تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز عدد من الأوراش الكبرى، والمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية بجهات العيون الساقية الحمراء، والداخلة وادي الذهب، وكلميم - وادنون. ففي مجال البنيات التحتية، ستم تقوية الشبكة الطرقية بالمنطقة بإنجاز طريق مزدوج، بالمواصفات الدولية، بين تيزنيت - العيون والداخلة. وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة للتفكير في إقامة محور للنقل الجوي، بالأقاليم الجنوبية، نحو إفريقيا. كما أن لدينا حلما ببناء خط للسكة الحديدية، من طنجة إلى لكويرة، لربط المغرب بإفريقيا. وإننا نرجو الله تعالى أن يعيننا على توفير الموارد المالية، التي تنقصنا اليوم، لاستكمال الخط بين مراكش ولكويرة. كما نعتزم بناء الميناء الأطلسي الكبير للداخلة، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية بالجنوب، وربط مدينة الداخلة بالشبكة الكهربائية الوطنية. وإننا نتطلع لربط هذه الشبكات، والبنيات التحتية، بالدول الإفريقية، بما يساهم في النهوض بتنميتها.

وإيماننا منا بأن البنيات التحتية، لا تكفي وحدها، لتحسين ظروف عيش المواطنين، فإننا حريصون على مواصلة النهوض بالمجال الاقتصادي، ودعمه بمشاريع التنمية البشرية. وهنا نؤكد على مواصلة استثمار عائدات الثروات الطبيعية، لفائدة سكان المنطقة، في إطار التشاور والتنسيق معهم. ولهذه الغاية، قررنا إنجاز مجموعة من المشاريع، التي ستمكن من تثمين واستغلال الموارد والمنتجات المحلية، كالمشروع الكبير لتحلية ماء البحر بالداخلة، وإقامة وحدات ومناطق صناعية بالعيون والمرسى وبوجدور.

وإننا حريصون على تعزيز هذه المبادرات، بوضع إطار قانوني محفز للاستثمار، يوفر للقطاع الخاص، الوطني والأجنبي، وضوح الرؤية، وشروط التنافسية، للمساهمة في تنمية المنطقة. كما سيتم إحداث صندوق للتنمية الاقتصادية، مهمته تطوير النسيج الاقتصادي، ودعم المقاولات والاقتصاد الاجتماعي، وتوفير الدخل القار وفرص الشغل وخاصة لفائدة الشباب.

## شعبي العزيز،

إن ما يهمنا هو صيانة كرامة أبناء الصحراء، وخاصة الأجيال الصاعدة، وتعميق حبهم وارتباطهم بوطنهم. لذلك، وجهنا الحكومة لإعادة هيكلة منظومة الدعم الاجتماعي، لتكون أكثر شفافية وإنصافا، في التزام بمبادئ المساواة، والعدالة الاجتماعية، التي تطالب بها أغلبية الفئات المعنية.

واعتبارا لمكانة الثقافة الحسانية، في وجدان أبناء الصحراء، فإننا نعمل على تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي، والتعريف به، ولاسيما من خلال بناء المسارح والمتاحف ودور الثقافة، بمناطق الجنوب.

أما في ما يخص الجانب الحقوقي، فقد استطاع المغرب، والحمد لله، التصدي لمناورات أعداء الوطن، بفضل التعبئة الجماعية، والحكمة الأمنية، والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني. كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانه الجهوية، كمؤسسة دستورية، للدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها، يقوم بكل استقلالية، بمعالجة أي تجاوز، في إطار الحوار والتعاون مع السلطات العمومية، والهيئات الجمعوية، والمواطنين.

## شعبي العزيز،

إن المغرب بتطبيق الجهوية المتقدمة، إنما يعزز مصداقيته، ويؤكد وفاءه بالتزاماته. وكما قلت في خطاب البرلمان، فإن الشرعية الديمقراطية والشعبية، التي حصل عليها المنتخوبون، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الأقاليم الجنوبية، سواء على مستوى المؤسسات الوطنية، أو في علاقتهم بالمجتمع الدولي.

وتجسيدا لحرصنا على جعل الأقاليم الجنوبية، في صدارة تطبيق الجهوية المتقدمة، ستنتم بلورة عقود- برامج، بين الدولة والجهات، لتحديد التزامات كل طرف، بخصوص إنجاز المشاريع التنموية. لذا، ندعو الحكومة للإسراع بتفعيل المقتضيات القانونية، المتعلقة بنقل الاختصاصات، من المركز لهذه الجهات، ودعمها بتحويل الكفاءات البشرية، والموارد المادية اللازمة، في أفق تعميم هذه التجربة، على باقي جهات المملكة.

كما يتعين الإسراع ببلورة ميثاق حقيقي لعدم التمرکز الإداري، يعطي للمصالح الجهوية الصلاحيات الضرورية لتدبير شؤون الجهات على المستوى المحلي. وهنا نود التركيز أيضا على ضرورة إشراك السكان من خلال توفير فضاءات وآليات دائمة للحوار والتشاور، بما يتيح تملكهم للبرامج، والانخراط في تنفيذها. وبهذا، نضع سكان أقاليمنا الجنوبية وممثلهم أمام مسؤولياتهم بعد أن وفرنا لهم الآليات المؤسسية والتنموية لتدبير شؤونهم والاستجابة لحاجياتهم.

## شعبي العزيز،

إن المغرب إذا وعد وفى، قولاً وفعلاً، ولا يلتزم إلا بما يستطيع الوفاء به. وبذلك فإننا نوجه رسالة إلى العالم : نحن لا نرفع شعارات فارغة ولا نبيع الأوهام، كما يفعل الآخرون، بل نقدم الالتزامات ونقوم بالوفاء بها، وتنفيذها على أرض الواقع. فالمغرب وعد بتطبيق الجهوية المتقدمة، وهي اليوم حقيقة على أرض الواقع، بمؤسساتها واختصاصاتها.

والمغرب وعد بالديمقراطية، وبتمكين سكان أقاليمه الجنوبية من تدبير شؤونهم المحلية، وها هم اليوم يختارون ممثلهم ويشاركون في المؤسسات المحلية بكل حرية ومسؤولية. كما أن المغرب التزم بنموذج تنموي خاص بأقاليمه الجنوبية، واليوم أطلقنا الأوراش المهيكل والمشاريع المدرة للثروة وفرص الشغل. والمغرب التزم بضمان الأمن والاستقرار، والصحراء المغربية اليوم، أكثر المناطق أماناً، في جهة الساحل والصحراء.

وإن المغرب إذ يلتزم اليوم بجعل الصحراء المغربية مركزاً للتبادل ومحوراً للتواصل مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وبوضع البنيات التحتية اللازمة لذلك، فإنه سيقوم مرة أخرى بالوفاء بوعدوه أمام خيبة أمل الأعداء وحسرتهم.

وفي المقابل، فإن ساكنة تندوف بالجزائر، ما تزال تقاسي من الفقر واليأس والحرمان، وتعاني من الخرق المنهجي لحقوقها الأساسية، وهو ما يجعل التساؤل مشروعاً: أين ذهبت مئات الملايين من الأورو التي تقدم كمساعدات إنسانية والتي تتجاوز 60 مليون أورو سنوياً، دون احتساب الملايير المخصصة للسلاح ولدعم الآلة الدعائية والقمعية للانفصاليين.

كيف يمكن تفسير الغنى الفاحش لزعماء الانفصال الذين يملكون العقارات ويتوفرون على حسابات وأرصدة بنكية بأوروبا وأمريكا اللاتينية. ولماذا لم تقم الجزائر بأي شيء من أجل تحسين أوضاع سكان تندوف الذين لا يتجاوز عددهم 40 ألفاً على أقصى تقدير،

أي حي متوسط بالجزائر العاصمة، وهو ما يعني أنها لم تستطع أو لا تريد أن توفر لهم طيلة أربعين سنة حوالي 6000 سكن، يصون كرامتهم بمعدل 150 وحدة سكنية سنويا.

ولماذا تقبل الجزائر التي صرفت الملايير في حربها العسكرية والدبلوماسية ضد المغرب بترك ساكنة تندوف في هذه الوضعية المأساوية واللاإنسانية. إن التاريخ سيحكم على الذين جعلوا من أبناء الصحراء الأحرار الكرام متسولين للمساعدات الإنسانية. كما سيسجل عنهم أنهم استغلوا مأساة مجموعة من نساء وأطفال الصحراء وحولهم إلى غنيمة حرب، ورصيد للاتجار اللامشروع ووسيلة للصراع الدبلوماسي.

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالسؤال لسكان مخيمات تندوف : هل أنتم راضون على الأوضاع المأساوية التي تعيشونها؟ وهل تقبل الأملات بمشاعر اليأس والإحباط لدى أبنائهن والأفق المسدود أمامهم؟ أنا لا أرضى لكم هذا الوضع اللاإنساني. أما إذا رضيتم به، فلا تلموا إلا أنفسكم وأنتم تشاهدون المغرب يقوم بتنمية أقاليمه الجنوبية وتوفير الكرامة والعيش الحر لسكانها.

شعبي العزيز،

إن قضية الصحراء ليست أول مشكل واجهه المغرب في تاريخه. فقد عرف أيام السببية والفوضى، وعاش تحت الحماية والاحتلال. كما شهد صراعات وخلافات ما بعد الاستقلال، بخصوص بناء الدولة الحديثة. لكنه دائما يتجاوز الظروف الصعبة ويخرج منها موحدا قويا ومرفوع الرأس وذلك بفضل إيمان الشعب المغربي بوحدة مصيره، ودفاعه عن مقدساته ووحدة ترابه، وتلاحمه الوثيق مع عرشه.

وبإقدامه على تطبيق الجهوية، والنموذج التنموي، فإن المغرب يريد أن يعطي حظوظا أوفر، لإيجاد حل نهائي، للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية. وإيماننا بعدالة قضيته، فقد استجاب المغرب، سنة 2007، لنداء المجموعة الدولية، بتقديم مقترحات، للخروج من النفق المسدود، الذي وصلت إليه القضية.

وهكذا، قدمنا مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، التي شهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها. وكما قلت في خطاب المسيرة الخضراء للسنة الماضية، فإن هذه المبادرة هي أقصى ما يمكن للمغرب أن يقدمه. كما أن تطبيقها يبقى رهينا بالتوصل إلى حل سياسي نهائي في إطار الأمم المتحدة.

فمخطئ من ينتظر من المغرب أن يقدم أي تنازل آخر. لأن المغرب أعطى كل شيء. أعطى من أرواح أبنائه، دفاعا عن الصحراء. فهل يجب علينا أن نقدم المزيد، كما تريد بعض المنظمات الدولية، وغير الحكومية. إننا نعرف خلفيات هذه المواقف المعادية التي تريد تقسيم البلاد. ونعرف أنه ليس من حقها التدخل في شؤون المغرب.

وهو نفس المبدأ الذي نتعامل به، مع بعض الدوائر في منظمات دولية، التي تجهل تاريخ المغرب، وتحاول تقديم تصورات بعيدة عن الواقع تم طبخها داخل مكاتب مكيفة، كاقترحات لحل الخلاف الإقليمي حول مغربية الصحراء.

فالمغرب يرفض أي مغامرة - غير محسوبة العواقب - ستكون لها تداعيات خطيرة، أو أي اقتراح فارغ ودون جدوى سوى محاولة نسف الدينامية الإيجابية، التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي. كما سيتصدى للحملات العدائية، التي تستهدف المنتوجات الاقتصادية المغربية، بنفس روح التضحية والالتزام التي يقدمها في المجالين السياسي والأمني دفاعا عن وحدته ومقدساته. أما الذين يريدون مقاطعة هذه المنتوجات، فليفعلوا ذلك، رغم أنه تعامل مخالف للقانون الدولي. فعليهم أن يتحملوا مسؤولية قراراتهم.

ومن حق المغرب أن يفتح الباب أمام شركائه، دولا ومقاولات عالمية، للاستفادة من فرص الاستثمار، التي ستوفرها المنطقة بفضل المشاريع الكبرى، التي سيتم إطلاقها. وبما أننا لا نفرق بين جهات شمال المملكة وجنوبها، فإنه لا فرق لدينا بين طماطم أكادير والداخلة، وبين سردين العرائش وبوجدور، وبين فوسفاط خريبكة، وفوسفاط بوكراع، رغم أنه يمثل أقل من 2 في المائة من المخزون الوطني، كما تؤكد ذلك المعطيات المعترف بها عالميا.

وبنفس الصرامة والحزم، سيواجه المغرب كل المحاولات، التي تستهدف التشكيك في الوضع القانوني للصحراء المغربية أو في ممارسة سلطاته كاملة على أرضه في أقاليمه الجنوبية، كما في الشمال. وهو ما يقتضي من الجميع مضاعفة الجهود ومواصلة اليقظة والتعبئة للتعريف بعدالة قضيتنا وبالتقدم الذي تعرفه بلادنا، والتصدي لمناورات الخصوم.

شعبي العزيز،

إننا جميعا مؤمنون على النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية وصيانة كرامة أبنائها والدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد بنفس روح الالتزام والتضحية التي ميزت المسيرة الخضراء. وذلك خير وفاء لروح مبدعها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة حفل العشاء الذي أقيم بباريس تخليدا للذكرى الستين  
لاتفاقيات «لاسيل سان كلو»

باريس، 27 محرم 1437هـ الموافق 10 نونبر 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السادة الوزراء،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا اليوم الذي نجتمع فيه، هو يوم للذكرى والاعتزاز المشترك. فنحن نلتقي اليوم، لتخليد هذه الذكرى، ورفع مشعلها عاليا، لكي نرسخ لدى الأجيال الصاعدة أن من يضعه القدر، رجلا كان أو امرأة، في لحظة تاريخية حاسمة، قادر على الارتقاء لمستوى ما يقتضيه مصير الإنسانية.

إن تخليد الذكرى الستين لاتفاقيات «لاسيل سان كلو»، لحظة من تلك اللحظات، التي طبعت تاريخ بلدينا الغني، وأبرزت خصوصية الروابط القوية التي تجمع بينهما.

إن الإرادة الشعبية، والعزم الواضح للقوى الحية للأمة المغربية، وإصرارها على عودة الملك الشرعي للبلاد، في أسمى تجليات تعلق الشعب المغربي بالملكية والتلاحم الوثيق بينهما، كلها عوامل مهدت لإصدار إعلان «لاسيل سان كلو» الذي صار لبنة قوية وعلامة فارقة في تاريخنا المشترك.

فخلال لقاء «لاسيل سان كلو»، تمكن رجال من طينة خاصة، مغاربة وفرنسيون، وبفضل الرؤية الحكيمة والمواقف الرصينة والرزينة لجلالة محمد الخامس، طيب الله ثراه، من طي صفحة الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين المغرب وفرنسا.

التقدير والثقة كانا ضروريين، لكي لا يفتح استقلال المغرب واستعادته لسيادته، الباب أمام مشاعر الكراهية والمرارة والعداء. كما كانت ضرورية، أيضا، لمساعدة المغرب وفرنسا على البناء، انطلاقا من علاقة خاصة ومتفردة، أساسها الاحترام المتبادل والكرامة.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن هذه الخصال ستظل بالنسبة للمغرب، حافزا قويا يستند إليه في مساره لتعزيز هويته، التي بناها عبر العصور، والتي ترسم معالمها محطات أصيلة، منفتحة على عوامل التلاقح والإثراء، التي تأتيها من ثقافات وحضارات أخرى.

فهذه الرؤية وهذا السعي نحو المعاصرة مع التشبث بالتقاليد، هما أساس التجديد الذي يعيشه المغرب، ودعامة للتطور الديمقراطي الذي لا محيد عنه، ودينامية التقدم التي انخرطت فيها بلادنا، والتي أضحت جزءا من تاريخنا الحديث.

إن هذا المسار المتميز، الذي انخرط فيه المغرب، يجد تفسيره في خياره ليكون مجتمعا ليبراليا وديمقراطيا، وفي الدور الهام للنظام الملكي الحريص على انفتاح بلادنا على القيم الكونية، وعلى نشر عقيدة الاعتدال والتسامح.

وقد مكن هذا التوجه الديمقراطي للمغرب، من خلال دستور 2011، من المضي قدما في قطع أشواط هامة في العديد من المجالات، ومنها المناصفة والعدالة الانتقالية ونشر حقوق الإنسان، والحكامة الترابية، والاعتراف بالخصوصيات الجهوية، واحترام التنوع الثقافي ...

كما تفتح هذه الدينامية أمام المغرب، فرصة بناء نموذج مجتمعي، يعبر عن هوية المجتمع، ويحترم في نفس الوقت، كل فرد من أفراد، بينما مكنت المعادلة بين الدينامية المؤسساتية والانفتاح الاقتصادي من تعزيز جاذبية الاقتصاد المغربي، وتحسين مستوى عيش المغاربة، نساء ورجالا، بشكل ملموس، خلال السنوات العشرة الماضية.

كما أن لهذه الاختيارات وقعتها الإيجابي على صورة المغرب في الخارج، كبلد يرفع رهان الانفتاح، من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التبادل الحر، بلد يؤكد توجهه الطوعي نحو إفريقيا، ويعقد شراكات طموحة مع الاقتصادات الصاعدة، بلد ما زال يؤمن بانفتاح اتحاد مغاربي، رغم العراقيل الناتجة عن الحسابات الضيقة، والمخططات التي تسير عكس التوجه العالمي.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الروابط المتميزة، التي تجمع بيننا على مر تاريخنا المشترك، ليست مجرد إرث أخذناه عن أسلافنا، وإنما هي حقيقة حية وأمل في مستقبل واعد. فالصداقة التي تربط بين المغرب وفرنسا، ينبغي أن تكون قادرة على التجدد باستمرار، لتواكب التطورات التي يعيشها كل بلد، ولنتمكن سويا من رفع تحديات القرن الحادي والعشرين.

كما يجب على المغرب وفرنسا الاستمرار في السير قدما، مع استثمار ذكائهما الجماعي، لإيجاد حلول مبتكرة للإشكاليات الكبرى، التي تسائل المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من التعبير عن مدى ارتياحي للتنسيق الممتاز بين البلدين في مجال مكافحة التغيرات المناخية، من خلال «نداء طنجة»، الذي أطلقناه بمعية الرئيس فرانسوا هولاند، في شهر شتنبر الماضي.

وبهذه المناسبة، نعرب عن متمنياتنا بالتوفيق لفرنسا، في تنظيمها خلال الأيام القليلة المقبلة، لمؤتمر باريس حول التغيرات المناخية، الذي سنعمل جاهدين على المساهمة في نجاحه.

وانطلاقاً من هذه العلاقة المبنية على الثقة المتبادلة، يمكن للبلدين أن يتطلعا لإطلاق مبادرات مشتركة حول قضايا على نفس الدرجة من الحساسية، كمبادرة «العيش المشترك»، والانشغالات المتنامية المرتبطة بالمشاكل التي يعيشها المهاجرون في أوروبا. لقد انخرط المغرب مع فرنسا في مسار مشترك، هدفه بالأساس تحسيس الأجيال الصاعدة بمخاطر التطرف، من أجل نشر مذهب الوسطية والابتعاد عن كل أشكال الغلو.

كما أن على المغرب وفرنسا أن يشكلوا النواة الصلبة والمحرك الأساس، لبناء فضاء أورو-متوسطي مستقر، متضامن ومزدهر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوجه الريادي لكل من المغرب وفرنسا، باعتبارهما محور العلاقات الجيوسياسية الجديدة للفضاء الذي نتقاسمه، لا بد أن يضم أيضاً القارة الإفريقية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن اتفاقيات «لاسييل سان كلو»، التي نخلد ذكرها اليوم، طبعت صفحة جديدة من تاريخ بلدينا منذ 60 سنة مضت. وقد أصبح هذا المصير المشترك بين المغرب وفرنسا، كبلدين متضامنين وذوي سيادة، أكثر راهنية اليوم. فهو أفضل ضمانة لاستمرار بلدينا في كتابة هذا التاريخ، بكل ثقة وبطموح دائم التجدد. شكرًا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

الرياض، 28 محرم 1437هـ الموافق 11 نوفمبر 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه،  
أخي الأعز، خادم الحرمين الشريفين، رئيس الدورة الرابعة لقمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، في البداية، أن أتقدم إليكم، يا خادم الحرمين الشريفين، ومن خلالكم إلى شعبكم الشقيق، بخالص عبارات الشكر والتقدير، على استضافة المملكة العربية السعودية لهذه القمة الهامة، وعلى توفير الظروف الملائمة لإنجاحها.

وإننا نتطلع إلى أن يساهم هذا المنتدى، الذي يجمع الدول العربية بدول أمريكا الجنوبية، في ترسيخ دعائم تعاون جنوب - جنوب تضامني وفعال، ورفع التحديات التنموية والأمنية، التي تواجه بلداننا.

كما نريده فضاء للحوار والتنسيق السياسي بين دول المجموعتين، ومنبرا لدعم مواقف الدول النامية في المحافل والهيئات الدولية، ومنتدى لتعزيز مكانتها كمحاور أساسي وفاعل وازن في العلاقات الدولية، إلى جانب مساهمته في استتباب السلم والأمن الدوليين.

وإن ما يجمع المنطقتين من رصيد تاريخي وحضاري مشترك، ومن روابط ثقافية وإنسانية عريقة، يؤهل بلداننا للارتقاء بهذا الإطار التشاركي، إلى نموذج رائد للتكامل والاندماج الجهوي بين دول الجنوب.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت المملكة المغربية، منذ البداية وبإرادة وعزم، في آليات منتدى التعاون العربي- الجنوب أمريكي، إيماناً منا بجدوى التكتلات الجهوية، وبدورها في تعزيز علاقات الشراكة التضامنية والتعاون بين دول الجنوب، التي ما فتئنا نعمل على تكريس مفاهيمها، وبلورة مشاريعها على أرض الواقع.

وإننا حريصون على أن يواصل المغرب، من موقعه الاستراتيجي، كبوابة بين أمريكا والعالم العربي، وصلة وصل بين أوروبا وإفريقيا، إسهامه في مد جسور التواصل والتعاون، بين دول المجموعات التي ينتمي إليها.

وفي هذا الإطار، انخرط المغرب في عدد من المنتديات الإقليمية، حيث وقع على اتفاقية الانضمام كعضو ملاحظ في منظمة الاندماج لدول أمريكا الوسطى، وكعضو مراقب في تحالف المحيط الهادي، وفي منظمة الدول الأمريكية، والأمانة العامة للإبيرو-أمريكية، إضافة إلى علاقات التعاون التي تجمعها مع الدول الأعضاء في اتحاد دول أمريكا الجنوبية.

وقد تعزز هذا الترابط، أيضاً، من خلال فتح المكتب الاقتصادي والتجاري، لتحالف المحيط الهادي، في مدينة الدار البيضاء، القطب المالي والاقتصادي للمملكة.

كما أن احتضان المغرب لمعهد الدراسات والأبحاث حول أمريكا الجنوبية، يكرس دوره في تقريب الأفكار وتعزيز التواصل والتفاهم والتفاعل الحضاري بين المجموعتين، عبر نسج علاقات مثمرة بين الجامعات والمعاهد العليا، وتنمية الدراسات في مختلف المجالات العلمية، وتشجيع الإنتاج الأكاديمي المشترك.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

إن العلاقات العربية - الجنوب أمريكية يجب أن تؤسس لشراكة متعددة الأبعاد، واستثمار الثروات الطبيعية والطاقات البشرية التي تزخر بها بلدان المجموعتين، سواء من خلال تحفيز الاستثمارات، وتشجيع المبادلات التجارية، أو عبر تعزيز دور الفاعلين الاقتصاديين، في القطاعين العام والخاص، لإضفاء دينامية جديدة على الشراكة المنشودة.

كما ينبغي إعطاء أهمية خاصة للنهوض بالتنمية البشرية، من خلال بلورة وتنفيذ مشاريع اجتماعية، لها أثر مباشر على حياة المواطنين، للحد من مظاهر الفقر والهشاشة، وتوفير شروط العيش الكريم لهم، وتحصينهم من مخاطر المخدرات، ومآسي الهجرة، ومن بطش شبكات الاتجار في البشر.

أما على المستوى السياسي، فإن المملكة المغربية تعبر عن تقديرها الكبير لمواقف دول أمريكا الجنوبية المؤيدة للقضايا العربية العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، بحيث كانت في طليعة المدافعين على حصول فلسطين على صفة دولة غير عضو مراقب بمنظمة الأمم المتحدة.

وبصفتنا رئيس لجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، سنواصل جهودنا الدؤوبة لنصرة حق الشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة، على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أننا حريصون على مواصلة وكالة بيت مال القدس الشريف لعملها الميداني ومشاريعها الاجتماعية والصحية والتعليمية، دعماً لصمود إخواننا المقدسيين، وحفاظاً على الوضع القانوني للمدينة المقدسة، وعلى هويتها العربية - الإسلامية والمسيحية، وموروثها الحضاري والإنساني.

وأمام الانتهاكات الممنهجة وسياسة التقتيل، التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في حق الشعب الفلسطيني الأعزل، فإننا نطالب المجتمع الدولي، وخصوصاً القوى الفاعلة فيه، بتحمل مسؤولياتها والتدخل الفوري لوقف هذه الاعتداءات اللامشروعة.

كما ندعو الأطراف الراعية لعملية السلام إلى مواصلة الجهود من أجل حمل إسرائيل على العودة للمفاوضات وفق منهجية تفاوضية ذات مصداقية، وجدول زمني واضح ومحدد، وعلى أساس حل الدولتين، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومنها مبادرة السلام العربية.

وفي ظل التحولات المتسارعة والتحديات الكبيرة، التي تعرفها المنطقة العربية، فإننا ندعو إلى تضافر الجهود من أجل إيجاد حلول دائمة للنزاعات التي تعيشها بعض الدول العربية.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعم مبادرة خادم الحرمين الشريفين لإعادة الشرعية إلى اليمن. ونساند كل المبادرات الهادفة لإيجاد حل للأزمة بسوريا، ووقف إراقة الدماء، ورفع المعاناة عن شعبها والاستجابة لتطلعاته للحرية والأمن والاستقرار.

كما ندعو إلى إيجاد حل للوضع بلبيبا عن طريق الحوار، بمشاركة كافة مكونات الشعب الليبي، وهو ما يسعى المغرب إلى تحقيقه من خلال احتضان مفاوضات الأطراف الليبية بالصخيرات.

وإن الانتشار المقلق لجماعات التطرف والإرهاب، التي تستهدف المس بالأمن والاستقرار الدوليين، وبالوحدة الترابية للدول، وقتل الأبرياء، وتخريب البنى الاقتصادية، وتدمير رموز ومظاهر التراث والحضارة الإنسانية، تتطلب من المجتمع الدولي إجابات جماعية حازمة، والمزيد من التنسيق والتعاون في المجالين العسكري والأمني، من أجل التصدي لهذه الآفة العالمية.

كما تتطلب بلورة استراتيجية مندمجة، تشمل أيضاً النهوض بالجانب الاجتماعي والتنموي، إضافة إلى الدور الهام للبعد التربوي والديني، في نشر ثقافة التسامح والاعتدال، وتحصين الشباب من الارتواء في أحضان الجماعات المتطرفة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

إن «إعلان ليما»، القوي برسائله، والمدعم بخطة عمله، يعد إطاراً مناسباً للنهوض بالشراكة العربية - الجنوب أمريكية.

وإننا نتطلع إلى أن يدعم «إعلان الرياض»، الذي سيتم اعتماده خلال هذه القمة، توجهاتنا نحو شراكة متعددة الأبعاد، تستند إلى مقارنة عملية تأخذ بعين الاعتبار قدرات ومؤهلات بلداننا، وأولوياتها ووتيرة نموها، وما يشهده العالم من تحولات، خاصة في مجال المال والأعمال والتكنولوجيا.

كما نتطلع إلى أن تشمل توجهات «إعلان الرياض» إشراك الفاعلين الاقتصاديين، المؤسساتيين والخواص، إلى جانب الحكومات، في تحسين مناخ الاستثمار، وخلق الثروات، وتوفير فرص الشغل، في إطار التكامل الاقتصادي بين الفضاءين، وتقاسم التجارب في مجالات التنمية المستدامة.

ولعل من أكبر التحديات التي تواجه بلداننا، ما يتعلق باحترام الوحدة الترابية والوطنية للدول، وترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية، المبنية على الوسطية والاعتدال، وعلى إشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، وعلى مواصلة دعم قنوات الحوار والتسامح بين الحضارات والثقافات والأديان، على أساس الاحترام المتبادل للتنوع والهوية الثقافية لمختلف الشعوب وخصوصياتها.

وإننا لو اتقون بأنه مهما كان حجم ونوعية هذه التحديات، فإن القيم الإنسانية الكونية للعدل والحق والشرعية ستنتصر على نزوعات الظلم والتطرف والظلامية، من أجل عالم أفضل، أكثر أمنا واستقرارا، وتضامنا وإنسانية.

وقفنا الله إلى ما فيه الخير لشعبونا ولل البشرية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة العشرين لجامعة مولاي علي الشريف  
الريصاني، 08 صفر 1437هـ الموافق 20 نونبر 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذه الرسالة الملكية إلى المساهمين في أشغال الدورة العشرين من دورات جامعة مولاي علي الشريف المخصصة لعهد والدنا المنعم جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، والتي ما فتئنا نتابع بغاية الاهتمام ملتقياتها العلمية المتوالية المنظمة عبر مدن المملكة.

لقد دأبت هذه الجامعة التي اتخذت من مدينة الريصاني مقرا لافتتاح دوراتها، باعتبارها مهد الدولة العلوية، على تناول تاريخ المغرب بالدراسة والتحليل ولا سيما عهود أسلافنا الميامين، من سلاطين الدولة العلوية الأماجد، من سيدي محمد بن عبد الله إلى والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.

وبهذه المناسبة، نؤكد أن تاريخ المغرب، ولا سيما العهود الأخيرة منه، ليس مجرد إرث طويت صفحاته، وإنما هو أكثر من ذلك في دلالاته ومغزاه. فالشعب المغربي يعتبر اليوم أحوج ما يكون لمعرفة تاريخه الحافل بالنضال، هذا التاريخ الذي قاده ملوك الدولة العلوية الذين حرصوا على التحامهم بالشعب والتفاني في خدمة قضايا المصيرية. فكان هذا التلاحم مصدر القوة التي لا تقهر في الحفاظ على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية والسهر على الأمن والاستقرار في ظل التمازج بين شتى الخصوصيات الثقافية. وبما أن التاريخ الحديث للمغرب اقتضى من الشعب أن يخوض العديد من الملاحم للحفاظ على سيادته ووحدته واسترداد هذه السيادة والوحدة عند افتقادها، وذلك بقيادة جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، فإن استيعاب هذا التاريخ بالنسبة لأجيالنا الحاضرة، هو مصدر صمودنا في استمرار المسيرة التي نقودها اليوم في سبيل ترسيخ الوحدة والتنمية، وجعل حاضرنا جديرا بماضينا.

إن الذاكرة الوطنية الغنية بأمجادنا التاريخية ستظل مصدر إلهام لأجيالنا الحاضرة والمقبلة، ولهذا الغاية، أحدثت جامعة مولاي علي الشريف بهذه الجهة العزيزة علينا.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن تصبح منطقة تافيلالت قاعدة انطلاق موسم ثقافي يلتقي فيه الباحثون خلال الندوات المنظمة والمؤرخون ورجال الفكر من أجل إلقاء الأضواء الكاشفة على الدور التاريخي الذي لعبته الأسرة العلوية الشريفة من أجل ترسيخ الدولة المغربية العريقة، حتى تتمكن الأجيال الصاعدة واللاحقة من إدراك كنه المسيرة الحافلة التي عاشتها وتعيشها في العهد العلوي الزاهر.

ولا شك، أنكم تدركون أن عهد المغفور له والدنا الحسن الثاني، رحمه الله، هو عهد حافل وغني بأحداث أسفرت عن تحولات كبرى رسمت معالم المغرب المعاصر، وتداخلت مع أحداث عالمية، وكانت أكثر عطاء وثناء على مستوى تطور المغرب وتقديمه وازدهاره.

لذا، فإننا نتطلع إلى أن تعكس أبحاث الدارسين والمؤرخين والمهتمين، الأهمية الكبرى والحقائق الساطعة التي تحفل بها هذه الفترة الحسنية من تاريخ المغرب المعاصر، وأن تتم الاستفادة من الأبحاث الموضوعية المنجزة حول هذا العهد الحسني المجيد.

وهكذا، ستحظى جامعة مولاي علي الشريف بشرف صون تراثنا الحضاري التاريخي بمختلف تجلياته المادية واللامادية لكي نبني مستقبلنا الواعد الذي نتطلع إليه ونعمل من أجله.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا في هذه المناسبة، أن نشيد بالجهود العلمية التي يبذلها القائمون على هذه الجامعة، أساتذة وأطرا، للرفي بها إلى مصاف الملتقيات العلمية البارزة، التي تستحضر أقوى صفحات تاريخنا الحافل بالأمجاد، معربين لهم عن كامل رضانا ودعواتنا لهم بموصول النجاح في كل الدورات التي يعقدونها، وفي طليعتها هذه الدورة الحسنية، والتي ندعو لرائدها والدنا المنعم بأن يسكنه الله فسيح جناته، ويجزيه الجزاء الأوفى على ما قدم لهذا البلد الأمين، وأن يوفقنا الله جميعا لما فيه خير نهضتنا العلمية وإحياء ذاكرتنا المغربية لصالح أجيالنا الصاعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف

17 صفر 1437 هـ الموافق 29 نونبر 2015 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نعرب لكم عن عميق الشكر والتقدير للجهود الدؤوبة التي ما فتئتم تبذلونها، من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، التي تشكل جوهر إقرار السلم والأمن، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، بل وفي العالم.

ونود بهذه المناسبة أن نؤكد لكم الدعم الكامل والدائم للمملكة المغربية، للحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها الحق في إقامة دولته المستقلة على أراضيه المحررة، وعاصمتها القدس الشرقية، دولة قابلة للاستمرار والحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

السيد الرئيس،

يأتي تخليد اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ظل غياب أي تطور ملموس في القضية الفلسطينية، بالرغم من مضي أكثر من أربعة وعشرين سنة على بدء مفاوضات التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

بل إن الأوضاع تزداد تفاقما، بسبب تمادي إسرائيل في سياساتها العدوانية الممنهجة، تجاه الشعب الفلسطيني الصامد، في خرق سافر للشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي الإنساني، وذلك بهدف تقويض الجهود الدولية لتحريك عملية السلام، وإقبار حل الدولتين الذي أقره المجتمع الدولي، بغية التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

فقد عرفت هذه الظرفية استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان والتهويد، ومصادرة الأراضي والممتلكات، والرفع من حدة القيود المفروضة على تنقل المواطنين الفلسطينيين داخل أراضيهم، فضلا عن الحصار المفروض على قطاع غزة.



وبالإضافة إلى انتهاك حرمة المسجد الأقصى، والعنف الذي يتعرض له المصلون داخل الحرم القدسي من طرف جماعات يهودية متطرفة، تحت حماية القوات الإسرائيلية، فإن هذه الانتهاكات تزداد استفحالاً بالجرائم الإرهابية التي يرتكبها المتطرفون الإسرائيليون في حق المواطنين الفلسطينيين، والتي تصل في بعض الأحيان إلى جرائم ضد الإنسانية.

وأمام تماذي إسرائيل في ممارساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين، وتعنتها في تحدي المجتمع الدولي، فإن المملكة المغربية، إذ تجدد استنكارها لهذه الانتهاكات، لتطالب المجتمع الدولي، والقوى الفاعلة فيه، بتحمل مسؤولياتهم كاملة في حمل إسرائيل على وقف سياستها العدوانية ومخططاتها اللامشروعة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وبمقتضيات الشرعية الدولية.

وإيماناً منا بأن المفاوضات هي السبيل الوحيد لإقرار سلام عادل ودائم بمنطقة الشرق الأوسط، فإننا ندعو المنتظم الدولي للعمل على تحريك عملية السلام، من خلال مفاوضات جادة وصادقة، وفق جدول زمني محدد، وعلى أساس مبادئ الشرعية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإن المغرب لعلّى أتم الاستعداد للانخراط، بكل فعالية، في كل المبادرات الهادفة للدفع قدماً بعملية السلام، بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار بالمنطقة.

السيد الرئيس،

إن الاستخفاف برمزية القدس الشريف، ومكانتها المتميزة عند جميع المسلمين، أو الاستمرار في تهويدها أو محاولة الاستحواذ عليها، سيؤدي حتماً إلى عواقب وخيمة.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، فإننا ما فتئنا نطالب بحماية القدس الشرقية من المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابعها القانوني والديمقراطي، ومحاولة طمس هويتها الحضارية ومعالمها الدينية والثقافية.

وتجسيدا لموقفنا التضامني الثابت مع أشقائنا الفلسطينيين، فإننا لن ندخر جهداً لمواصلة وكالة بيت مال القدس الشريف لأعمالها الميدانية الملموسة، من أجل دعم صمود سكان القدس وتمكينهم من العيش بكرامة في أرضهم، والحفاظ على المقدسات الإسلامية بها، وصيانة موروثة الحضاري الإنساني، لتظل كما كانت دائماً، رمزا للتسامح والتعايش بين الديانات والثقافات.

السيد الرئيس،

إن الوضع بالأراضي المحتلة يستوجب الإسراع في التجاوب مع الاحتياجات الملحة والمستعجلة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك مد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بالإمكانات المالية الضرورية، حتى تستطيع مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين، خاصة في مجالات التمدرس والصحة والسكن.

كما أن واجب التضامن مع الشعب الفلسطيني يقتضي دعم جهود السلطة الوطنية في مواجهة التداعيات السلبية للاحتلال الإسرائيلي على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية، والتي تكلفها خسائر سنوية تصل، وفق تقديرات البنك الدولي، إلى أكثر من 3 مليار دولار أمريكي.

وبموازاة ذلك، ينبغي العمل على تمكينها من كل أشكال المساعدة في تنفيذ الخطة التنموية للفترة 2014-2016 التي تجعل المواطن الفلسطيني في صلب الاهتمامات، وتتوخى تكريس الحكامة الجيدة، على المستويين المحلي والوطني.

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد على دعمنا المطلق للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أخيها فخامة الرئيس محمود عباس، داعين كل الأشقاء الفلسطينيين إلى العمل، يدا في يد، من أجل توطيد الوحدة الوطنية، وتقوية الصف الفلسطيني، باعتباره عماد الدفاع عن حقوقهم المشروعة. كما أدعوكم لمواصلة جهودكم الخيرة في نصرة حق الشعب الفلسطيني الصامد، وتحسيس المجتمع الدولي بعدالة قضيته، سائلا الله تعالى أن يكمل أعمالكم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في الدورة 21 لمؤتمر أطراف - الاتفاقية الإطار - للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية

باريس، 18 صفر 1437 هـ الموافق 30 نونبر 2015 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءنا اليوم في باريس، لا يمكن أن يندرج ضمن القمم والمؤتمرات العادية التي دأبت المجموعة الدولية على عقدها بانتظام في إطار جدول العلاقات الدولية، ولا ينبغي له أن يكون كذلك.

واسمحوا لي أن أقولها لكم بهذا الشكل المباشر، فإنه لن يكون كسابقه. فمؤتمر باريس والمؤتمر الذي تقترح بلادنا احتضانه بمدينة مراكش خلال السنة القادمة، هما أولا وقبل كل شيء، قمتان من أجل المستقبل الذي من واجبنا ومن مسؤوليتنا أن نتركه لأطفالنا.

هؤلاء الأطفال الذين لا نريد أن نراهم محرومين من الغابات والمحيطات والشواطئ ومن كل الموارد الطبيعية التي تجسد أعلى رصيد تملكه البشرية، والذي أصبح اليوم مهددا بسبب تقاعس المجتمع الدولي أو عجزه عن تعبئة جهوده، قبل فوات الأوان، من أجل توفير الوسائل اللازمة التي تجعله يتحكم في مصيره.

إن وعينا الجماعي اليوم، بالآثار المدمرة لظاهرة الاحتباس الحراري يحتم علينا الإسراع بالملاءمة بين الأقوال والأفعال.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الرهان الذي يميز نقاشنا اليوم ليس إيديولوجيا ولا ديبلوماسية ولا حتى اقتصاديا بالمعنى المتعارف عليه والذي ألفناه في مداولاتنا واجتماعاتنا السابقة، فالكل يعرف أن التهديد صار عالميا، ولا يمكن لأي بلد ولا لأي منطقة ولا قارة الإفلات من آثار التغيرات المناخية.

لقد ولى زمن الشك والريبة، ولم يعد هناك مجال لمبررات ترتبط بأولويات كاذبة قد تعتذر بها المجموعة الدولية التي أدارت ظهرها طويلا لمصير ومستقبل أطفالها.

لقد تغاضينا طويلا، وأخرنا لحظة الوعي لوقت أطول من اللازم، ودخلنا في متاهة من الفرضيات ثبت أنها لم تكن سوى جملة من الأعدار الواهية.

أما الحقيقة فلم تتغير: الثلوج تذوب، والبحار والمحيطات يرتفع مستواها، والشواطئ تتآكل يوما بعد يوم، والموارد المائية تتناقص، والمنتوجات الزراعية مهددة، والفيضانات تزداد حدة وفتكا بالأرواح، وتتناوب مع مواسم من الجفاف لا تقل خرابا وإضرارا.

لهذا اخترت أن أنأى بخطابي هذا عن أي تحليل تقني، أو الخوض في المضمون العلمي، معبرا عن تقديري للعلماء والخبراء من ذوي الحجة والاختصاص.

وحتى لا يتحول الإجماع، الذي يصعب تحقيقه حاليا في هذا المجال، إلى عائق يرمي عليه البعض تردده ويبرر به البعض الآخر أوهامه التي يغذيها جموده، فإنه لا بد لنا أن نبني على ما هو ممكن، وما نستطيع تحقيقه، وأن نتحلى بالصبر والطموح والعزم. فلتحرك الفاعل والنتائج الملموسة، وحدها هي الجديرة بهزم معازل المقاومة والتحفظ.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

انطلاقا من هذه المقاربة التي تقوم على الواقعية والاستباقية والعمل، أود أن أتطرق هنا للاستراتيجية التي أطلقتها المملكة المغربية منذ أزيد من نصف قرن.

بدءا بالموارد المائية، شريان الحياة والهاجس اليومي والمعيشي لكل مغربي. فكيف سيكون مصير المغرب، في هذا الصدد، لولا سياسة السدود، هذا الاختيار الرائد الذي يعكس بعد النظر الذي نهجه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه منذ مطلع ستينيات القرن الماضي.

ووعيا منا بأهمية هذا المكسب الهيكلي والمحوري بالنسبة لمستقبل المغرب، فقد حرصنا على تعزيزه، وهو ما مكن المملكة من التوفر على 140 من السدود الكبرى المصنفة، تم إنشاء ثلثها تقريبا خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وبفضل هذه السياسة، أصبح المغرب قادرا على مواجهة آثار الجفاف، بينما يتحول مجرد تأخر موسمي في هطول الأمطار، في بعض الدول المتقدمة، إلى حالة طوارئ، حيث يبدأ الحديث عن فترة جفاف استثنائي وحاد.

كما أن انخراط المغرب في هذا الاتجاه، يبرز أيضا في تطوير شبكة الأحواض النهرية التي تمكن من ضمان تدفق المياه عبر قنوات تحافظ على استقرار الأنظمة البيئية.

وفي مجال الصيد البحري، اعتمد المغرب سياسة تحافظ على ثرواته السمكية ودافع عنها، رغم كل الصعوبات التي واجهها في مفاوضاته مع شركائه.

### أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، ومنذ لقاء ريو دي جانيرو سنة 1992، الذي دق ناقوس الخطر بالنسبة لقضية المناخ قد انخرطت، وبكل حزم، من خلال سياستها الإردادية للتنمية المستدامة وحماية البيئة، في الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي، وذلك عبر مجموعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسسية والتنظيمية.

وما الميثاق الوطني للبيئة، ومخطط المغرب الأخضر، ومخطط الاستثمار الأخضر، ومنع المواد المعدلة جينيا، والقانون المعتمد مؤخرا حول النفايات البلاستيكية، إلا تعبير عن هذه التعبئة وهذا الالتزام.

كما أن المملكة المغربية، في إطار نفس الرؤية التي تعطي الأولوية للمدى البعيد، قد أصبحت في الآونة الأخيرة، أحد أهم الفاعلين في مجال الانتقال الطاقى في العالم وفي القارة الإفريقية بصفة خاصة.

فبعد أن كان هدفنا بلوغ نسبة 42 بالمائة من الطاقات المتجددة لسد حاجياتنا الوطنية في أفق سنة 2020، فقد تم رفع هذا السقف مؤخرا إلى 52 بالمائة بحلول سنة 2030.

وإن «المساهمة المرتقبة والمحددة للمغرب في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية» تؤكد هذه المقاربة الريادية للمملكة، من حيث طبيعتها الطموحة والملموسة.

وانطلاقا من هذا الالتزام الذي لا رجعة فيه، يتقدم المغرب اليوم بترشيحه لاستضافة المؤتمر 22 حول التغيرات المناخية، في مدينة مراكش، سنة 2016.

وهو ما يعكس مضمون «نداء طنجة» الذي أطلقته بمعية فخامة الرئيس فرانسوا هولاند، في 20 شتنبر الماضي، والذي يؤكد التزامنا بالعمل، يدا في يد، من أجل إنجاح هذين المواعدين الحاسمين بالنسبة لمستقبلنا المشترك.

فالمراحل ينبغي أن تتوالى في هذا المسار الطويل، لأن هناك عادات يجب تغييرها، وأولويات ينبغي تحديدها، وتكنولوجيات يتعين اختراعها، إضافة إلى اعتماد تقارير دورية.

### أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن أزمة المناخ هي أكبر حيف يلحق بالدول الهشة، فتأثيرات التغيرات المناخية تعني كذلك، وربما بشكل أكبر، البلدان النامية، خاصة دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية الأقل تطورا، والدول الجزرية الصغيرة.

لقد دق ناقوس الخطر وسمعه حتى الصم، وبات الجميع يعرف حجم الرهان، هناك بلدان تسير إلى الأمام، لكن كل بوتيرته وحسب استراتيجيته الخاصة. كل يشق طريقه رغم الصعاب، التي لا يمكن تجاهلها، وعلى رأسها توفير مستويات عيش مناسبة للشعوب.

هل من الإنصاف أن نطالب الآخرين بالتقليص عندما تتوفر على كل شيء؟ ولكن عندما تتوفر على القليل، هل المطالبة بالمزيد تعتبر إجراما في حق كوكب الأرض؟ وهل من المناسب وصف التنمية بالمستدامة إذا كانت تدفع الجزء الأكبر من البشرية نحو الفقر؟ وهل من المشروع أن تصدر توجيهات حماية البيئة عن الأطراف التي تعتبر المسؤول الأول عن ارتفاع حرارة المناخ؟ إن القارة الإفريقية تستحق اهتماما خاصا، فهي قارة بدأت تستفيق في كل مناطقها، وتستكشف ذاتها وتكتسب الثقة في نفسها. إنها قارة المستقبل، وعلى أرضها سيحسم مصير كوكبنا.

وفي هذا الإطار، يجب تشجيع نقل التكنولوجيا وتعبئة الموارد المالية، خاصة لفائدة الدول النامية، لما لها من أهمية بالغة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تبادلي وضع هذه الدول أمام الاختيار بين تطوير اقتصاداتها، وحماية البيئة.

كما يجب أن يراعي انخراطها في هذه المعركة ضد آثار التغيرات المناخية، النموذج التنموي لكل بلد على حدة وعادات شعبها. ففي بلدان الشمال، فإن نمط عيش سكانها وعاداتهم الاستهلاكية الخاصة بمنتجات التجميل أو بعض المواد الغذائية، مثلا، تخلف كميات هائلة من النفايات «غير القابلة للتحلل».

أما في البلدان النامية، فتشكل مكافحة الأكياس البلاستيكية تحديا حقيقيا؛ فالناس لا يهتمون بكيفية التخلص منها، بقدر ما يهتمون بملئها من أجل سد حاجياتهم. فالأمر هنا يتعلق بمسألة تربية.

ومن هذا المنطلق، وفي كلتا الحالتين، فإنه لا بد من سن قوانين ملزمة. لكن هذه المعركة ضد النفايات لا يجب أن تصبح مرادفة لرفض التكنولوجيا، وبند التطور، والعودة للعصر الحجري. بل على العكس من ذلك، يجب استخدام التطور التكنولوجي بكل نجاعة، للحد من آثار الاحتباس الحراري.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

لقد أضحي من الضروري التوصل لإجماع دولي حقيقي وشامل. فهذا الإجماع لن يتحقق إلا بدعمنا للانخراط الفعلي للدول النامية في كل تحركاتها لفائدة المناخ.

وإن مؤتمر باريس يمنحنا فرصة لتطوير آلية قانونية شاملة وعملية ومتوازنة وكونية، تمكن من الحفاظ على ارتفاع حرارة الأرض دون مستوى درجتين مئويتين، والتطلع نحو اقتصاد خال من الكربون.

وفي الختام، أود أن أعبر عن متمناتي بكامل التوفيق لهذا المؤتمر، وعن جزيل الشكر للرئيس فرانسوا هولاند وفرنسا، على حرصهما وتعبئتهما من أجل جعل هذا المؤتمر موعدا ناجحا مع التاريخ ومع الأمل.

فالإصرار على تنظيم هذا المؤتمر وعلى نجاحه، هو أكبر تقدير يمكن أن نقدمه للفرنسيين، نساء ورجالا، الذين أصابهم الإرهاب البغيض. وهذا أحسن جواب لمواجهة الظلامية وأعداء الإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى منتدى التعاون الصيني - الإفريقي  
جوهانسبورغ، 22 صفر 1437هـ الموافق 04 دجنبر 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا،  
السيد شي بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية،  
السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أعبر عن سعادتني بانعقاد قمة منتدى التعاون الصيني- الإفريقي لأول مرة على أرض إفريقيا، ترسيخا لمبدأ التداول الجغرافي، وتأكيدا لتبني جميع الأطراف لأهداف وآليات هذا المسار.

كما أود التعبير عن عميق تقديري لرئيس جمهورية الصين الشعبية، السيد شي بينغ، ولحكومته، لسعيهما معا لمد جسور التعاون بين الصين والقارة الإفريقية، وكذا التنويه بالتزام السلطات الصينية العليا ووقوفها إلى جانب إفريقيا.

ولا يفوتني أن أشيد، في هذا المقام، بالدور الهام الذي تلعبه جمهورية الصين الشعبية، من خلال مساهمتها في تنمية قارتنا، وتضامنها المثالي مع بلدانها، وأن أحيي التزام هذه الأمة العظيمة والعريقة، في سبيل بروز عالم متعدد الأقطاب يعيش في سلام، وجهودها الدؤوبة في خدمة المصالح الجوهرية لبلدان الجنوب وتحقيق طموحاتها المشروعة.

وأخيرا أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالتحية لروح السيد نلسون مانديلا، رمز الحرية والكرامة، الذي كانت تجمعه روابط وثيقة بالمملكة المغربية، حيث قضى سنتين من حياته بين عامي 1960 و1962. لقد كانت الزيارة التي قام بها للمغرب سنة 1994 بدعوة من والدنا المغفور له جلالته الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، بمثابة لحظة ثمينة ونادرة، حيث لم يكن هناك ما يعادل إنسانيته وسموه الروحي سوى طبيته وبساطته.



## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تطوير وتنمية العلاقات الصينية الإفريقية، خيار استراتيجي نلتزم به ونحرص كل الحرص على تحقيقه. إن عزمنا على تنسيق عملنا وإطلاق تعاون براغماتي، يبنى على مبدأ الاستفادة المتبادلة والتنمية المشتركة. كما أن شراكتنا تستمد نجاعتها من طبيعتها، ومن مقاربتها التشاركية وسعيها الدائم نحو الفاعلية.

والواقع أن لكل بلد من بلداننا خصوصياته، ومن ثم كانت أهمية هذا المنتدى الذي يمزج بتوازن بين كونه منبرا للحوار السياسي في إطار التعاون جنوب - جنوب، وبين اعتماده كآلية للتعاون الثنائي بين الصين وإفريقيا، على أساس المساواة في التعامل والمنفعة المتبادلة.

لقد قطعنا معا، في إطار هذا المنتدى أشواطاً هامة على درب تعميق تعاوننا، وأحرزنا نتائج ملموسة، وحققنا العديد من أهدافنا بفضل أجواء التوافق والهدوء، والتفاهم المتبادل التي ما فتئت تطبع أشغالنا.

فلا يسعنا إلا أن نشعر بالاعتزاز بما حققه منتدى التعاون الصيني الإفريقي من نتائج بعد خمس عشرة سنة من التعاون المثمر والشراكة الاستراتيجية الناجحة. وقد بلغ هذا المنتدى درجة من النضج تحوله المرور لمرحلة أكثر تقدماً وعمقا من أجل مواكبة التغيرات الكبرى والتحديات الجسيمة، التي يعرفها العالم اليوم.

إن هذه القمة الثانية، تمنحنا اليوم فرصة تحقيق هذا الهدف، وأنا على يقين بأن لقاءنا هذا سيمكننا من تطوير نموذج فريد ومتعدد الأبعاد، لشراكة تجمع بين العبريتين الإفريقية والصينية، وتستفيد من مؤهلات كل بلد من بلداننا ومواطن قوته.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بمبادرة الرئيس شي بينغ، الذي أطلق «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد» و«طريق الحرير البحري للقرن 21».

إن هذه المبادرة التاريخية تتم عن رؤية استراتيجية حقيقية للعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتسعى لتعزيز الروابط التي تجمع بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.

وهنا يمكن للمملكة المغربية، بفضل موقعها الجيو- استراتيجي، أن تلعب دوراً بناءً في ضمان امتداد طريق الحرير البحري، ليس فقط نحو الواجهة الأطلسية لأوروبا، بل وبصفة خاصة نحو بلدان غرب إفريقيا، التي تجمعها ببلدي روابط متعددة الأبعاد.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب ليحرص على إيلاء أولوية خاصة لتنفيذ مشاريع ملموسة ومهيكلية مع البلدان الإفريقية الشقيقة، في إطار سياسة للقرب، تضع الإنسان في صميم أولوياتها.

وما العدد المتزايد من الشراكات التي تربطنا بهاته البلدان، من أجل تحقيق التنمية البشرية، خاصة في مجالات الصحة والسكن الاجتماعي، وتوفير مياه الشرب، والكهربة والأمن الغذائي، إلا خير دليل على ذلك. وتهم هذه المشاريع كذلك القطاعات المنتجة التي تساهم في نمو الاقتصاد وتحفز سوق العمل، في كل من الزراعة والصناعة والبنيات التحتية، بالإضافة لقطاع الخدمات، من أبناءك وتأمين واتصالات.

وعلاوة على هذه الشراكات الثنائية، سيواصل المغرب مشاطرة الصين التجربة التي راكمها، والخبرة التي اكتسبها، وذلك في سبيل تحقيق تعاون ثلاثي غني ومتنوع، على أساس شراكة مربحة لكل الأطراف.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن مشاريعنا وطموحاتنا المشتركة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في إفريقيا، تظل رهينة بأمن واستقرار بلدانها، واحترام سيادتها ووحدتها الترابية.

ولا أحد يمكنه أن ينكر أن أمننا اليوم، يواجه تهديدا إرهابيا شاملا ومتناميا، يضع مجتمعاتنا في خطر، ويتطلب منا تعبئة جماعية وتعاوننا متبادلا وتشاورا وثيقا.

إن بلدي، الذي يضع ثقته كاملة في الشراكة الصينية الإفريقية، لعلى استعداد لبذل كل الجهود، من أجل تعزيز هذا المسار، وريح رهان بناء قارة إفريقية تعيش في استقرار وازدهار. فعلينا جميعا أن ننظر لمصيرنا المشترك بتفاؤل، لأن إفريقيا تثق في مؤهلاتها ومواردها وكفاءاتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية  
الصخيرات، 26 صفر 1437هـ الموافق 08 دجنبر 2015م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه المناظرة الوطنية الهامة، حول موضوع «السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، التي أبینا إلا أن نضفي عليها رعايتنا السامية، اعتبارا للمكانة الأساسية التي يتبوؤها قطاع العقار، في مواكبة دينامية التنمية الشاملة التي تشهدها بلادنا.

وإننا نتطلع لأن تشكل هذه المناظرة فرصة سانحة للفاعلين في هذا المجال، للقيام بتشخيص جماعي لواقع هذا القطاع الحيوي، والوقوف على أبرز الإكراهات التي تعيق قيامه بوظائفه، واقتراح التوجهات الكبرى لسياسة عقارية وطنية متكاملة وناجعة.

وفي هذا الصدد، ندعوكم لاستلھام فضائل الحوار والتفكير الجماعي، واعتماد المقاربة التشاركية، التي كرسناها كنهج لا محيد عنه، في معالجة كل القضايا الكبرى للأمة.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن العقار يعتبر عامل إنتاج استراتيجي، ورافعة أساسية للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها. ومن ثم، فالعقار هو الوعاء الرئيسي لتحفيز الاستثمار المنتج، المدر للدخل والموفر لفرص الشغل، ولانطلاق المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية والسياحية والخدماتية وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، فهو محرك ضروري للاقتصاد الوطني، لأنه يوفر الأرضية الأساسية لإقامة مختلف البنيات التحتية، والتجهيزات العمومية. كما تتبني عليه سياسة الدولة في مجال التعمير والتخطيط العمراني، وهو الآلية الأساسية لضمان حق المواطنين في السكن.

وبالنظر للطابع الأفقي لقطاع العقار، فإن الإكراهات والرهانات التي تواجهه تعد أمرا مشتركا بين مختلف الفاعلين والمهتمين به. لذا، فإن معالجتها تقتضي اعتماد منظور شامل، يستحضر كافة الأبعاد القانونية والمؤسسية والتنظيمية والإجرائية، ويراعي خصوصيات هذا القطاع، وطبيعة بنيته المركبة والمتشابكة، الناتجة عن تداخل مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية.

ويشكل الجانب التشريعي أحد أهم التحديات، التي يتعين رفعها لتأهيل قطاع العقار، وذلك نظرا لتنوع أنظمتها، وغياب أو تجاوز النصوص القانونية المنظمة له، إضافة إلى تعدد الفاعلين المؤسسيين المشرفين على تديره.

لذا، ندعو للانكباب على مراجعة وتحديث الترسنة القانونية المؤطرة للعقار، بشقيه العمومي والخاص، بما يضمن حماية الرصيد العقاري وشميته، والرفع من فعالية تنظيمه، وتبسيط مساطر تديره، لتمكينه من القيام بدوره في تعزيز الدينامية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

كما يجب اعتماد الآليات الملائمة لعقلنة تدخلات مختلف الفاعلين المعنيين، داخل الإطار القانوني والمؤسسي الحالي، وذلك ضمانا للنجاح والفعالية المنشودة، على المستويين الوطني والترابي، سواء فيما يخص تخطيط السياسة العقارية للدولة، أو تتبع تنفيذها وتقييم أثرها.

وعملا على تعزيز الأمن العقاري، وتحسين الملكية العقارية، والرفع من قيمتها الاقتصادية والائتمانية، فإنه يتعين العمل على مضاعفة الجهود، من أجل الرفع من وتيرة التحفيز العقاري، في أفق تعميمه على كافة التراب الوطني. كما ينبغي استثمار التكنولوجيا الرقمية، التي يشهدها عالم اليوم، في مجال ضبط البنية العقارية، وتأمين استقرارها وتداولها.

واعتبارا لأهمية العامل البشري، الذي ما فتئنا نوليّه بالغ عنايتنا، فإنه يتعين مواصلة العمل على الرفع من مستوى التكوين الأساسي والمستمر للموارد البشرية المشرفة على تدير قطاع العقار، ولاسيما عبر دعم التخصص في هذا المجال، والانفتاح على المستجدات التي يعرفها على المستويين الوطني والدولي.

وفي نفس السياق، ندعو للانكباب على إصلاح نظام الأراضي الجماعية، التي نثمن فتح حوار وطني بشأنها، واستثمار وترصيد نتائج هذا الحوار ومخرجاته الأساسية، لتأهيل أراضي الجماعات السلاوية، لتساهم بنصيبها في النهوض بالتنمية، وجعلها آلية لإدماج ذوي الحقوق في هذه الدينامية الوطنية، وذلك في إطار مبادئ الحق والإنصاف والعدالة الاجتماعية، بعيدا عن كل الاعتبارات المتجاوزة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى تضافر الجهود من أجل إنجاح عملية تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق، مع مجانية هذا التمليك.

كما نهيب بكافة الجهات الحكومية المعنية للعمل على تسريع وتيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية، بهدف توفير مناخ ملائم لدمج أمثل لهذه الأراضي في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتلبية للتطلعات المعبر عنها من طرف الجماعات السلاوية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، أثناء الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية، المنعقد سنة 2014، فإنه من الضروري إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسسي، وتبسيط المساطر لتدبير أنجع لهذا الرصيد العقاري.

## حضرات السيدات والسادة،

إذا كان للعقار الدور الأساسي في مجال التعمير والتخطيط العمراني، فإن وثائق التعمير وآليات التخطيط العمراني، ينبغي أن تستهدف خدمة المواطنين. وهو ما يتطلب العمل على التهيئة الجيدة للفضاء العمراني، والحد من التفاوتات المجالية، وتكريس العدالة الاجتماعية، بدل أن تكون هذه الوثائق وسيلة للمضاربة، التي تتنافى مع مصالح المواطنين.

كما يتعين أن يكون التعمير آلية لإرساء العدالة العقارية في توزيع الأعباء والارتفاقات المقررة للمصلحة العامة بين ملاك الأراضي، وضمان توزيع عادل لفائض القيمة الناجم عن وثائق التعمير.

وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة تسريع إقرار المدونة الجديدة للتعمير، التي سبق أن أطلقنا مسلسل إعدادها، بهدف خلق المرونة اللازمة لإعداد وتنفيذ وثائق التعمير، مع العمل على جعلها أداة ناجعة لتعبئة العقارات، ومحاربة المضاربة العقارية.

أما بخصوص دور العقار في مجال السكن، الذي نخصه بكامل اهتمامنا، فإننا نلح على ضرورة إرساء آليات عملية وإجرائية، لضبط السوق العقارية، قصد تفادي المضاربة وانعكاساتها على الأثمان، وكذا إيجاد حلول مبتكرة لتمويل العقار الموجه للسكن، واعتماد الشفافية في مساطر تعبئته، وذلك بهدف تسهيل ولوج المواطنين لسكن لائق وكريم.

كما نحث الحكومة على مواصلة إصلاح الأنظمة العقارية المرتبطة بالاستثمار الفلاحي، بما يجعل من العقار دعامة أساسية لتطوير الفلاحة، ورافعة للتنمية القروية، التي تحظى بالأولوية ضمن اهتماماتنا.

ونود التأكيد على أهمية تثمين العقار الفلاحي التابع للملك الخاص للدولة، والذي يمكن من خلال عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، من تحقيق نتائج سوسيو-اقتصادية جد إيجابية، ساهمت في تطوير القطاع الفلاحي، وتبلورت محليا في خلق قيمة مضافة وثروات إضافية مهمة، علاوة على إحداث العديد من فرص الشغل.

وبما أن النهوض بالاستثمار رهين بتوفر العقار، باعتباره الأرضية التي تحتضن المشاريع التنموية والاستثمارية، فإنه يتعين تركيز الجهود على تيسير ولوج المستثمرين إلى العقار، وتبسيط مساطر انتقاله وتداوله، مع العمل على تثمين العقار العمومي وضمان الولوج إليه، وفق قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص، في إطار نظام جبائي عقاري عادل وفعال ومحفز للاستثمار، من شأنه الموازنة بين حقوق الملاكين والدولة، وضمان إسهام فاعل للعقار في الدينامية الاقتصادية.

## حضرات السيدات والسادة،

إن الرفع من فعالية ونجاعة السياسة العقارية للدولة، يقتضي اعتماد استراتيجية وطنية شمولية وواضحة المعالم، وتنزيلها في شكل مخططات عمل، تتضمن كافة الجوانب المتعلقة ببلورة وتنفيذ هذه السياسة، مع ما يرتبط بذلك من تدابير تشريعية وتنظيمية وإجرائية وغيرها، في تكامل بين الدولة والجماعات الترابية، باعتبارها فاعلا أساسيا في التنمية المجالية.

ولأن التقييم، الذي يعد أحد مقومات الحكامة الجيدة، يجب أن يشكل جزءا لا يتجزأ من آليات التدبير العمومي، فإن تنزيل أي سياسة عقارية ناجحة، يبقى رهينا بمدى مواكبتها بالتبع والتقييم المستمر، للاختيارات المتبعة من طرف الدولة في مجال تدبير العقار، بهدف قياس أثرها على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن ثم، العمل على تقويم اختلالاتها، وتحسين نجاعتها وفعاليتها.

ولنا اليقين في أن الأفكار والمقترحات، التي ستنبتق عن أشغال ملتقاكم، من شأنها أن تسهم في وضع خارطة طريق لبلورة وتنفيذ سياسة عقارية وطنية متكاملة، كفيلة بتجاوز الإكراهات المتعلقة بهذا القطاع، والاستجابة للمتطلبات المتزايدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، بما يساهم في تحقيق تطلعاتنا إلى ترسيخ دعائم مجتمع متوازن ومتضامن، على الصعيدين الاجتماعي والمجالي.

أعانكم الله، وكلل أشغالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة تسليم جائزة الحرية «مارتن لوثر كينج - أبراهام جوشوا هيشل»  
الممنوحة للمغفور له صاحب الجلالة الملك محمد الخامس

نيويورك، 08 ربيع الأول 1437 هـ الموافق 20 دجنبر 2015 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على كافة أنبيائه ورسوله،

أصحاب المعالي والسعادة، السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

إن الدعوة التي وجهتموها هذا المساء للمملكة المغربية لمثابة موعد مع التاريخ، فالحدث من طينة الأحداث التي تصنع التاريخ وتكتب صفحاته بمداد من ذهب، تلك الصفحات المشرقة من تاريخ البشرية التي تخلد لصمودها، اليوم كما بالأمس، في وجه متاهات الشرخ الثقافي والديني والاجتماعي.

وأدعوكم هنا للتأمل ولو للحظة في مضمونها لاستيعاب كنهها وإدراك قيمتها.

ففي هذا الكنيس، في قلب مدينة نيويورك ومن على مرتفعات مانهاتن، يطل علينا رمزان من رموز هذه الأمة، ألا وهما القس مارتن لوثر كينج والحاخام أبراهام جوشوا هيشل، ومن مرقد هما الخالد، ليشهدا احتفاءنا باسميهما ونضالاتهما وانتصاراتهما، من خلال تكريم جدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه.

فجائزة الحرية التي قررتم إطلاقها وربطتم اسمها برمزين خالدين من رموز النضال من أجل الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، ستمنح في أولى دوراتها هذا المساء وسيسجل ذلك التاريخ، للمغفور له صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، بطل المغاربة الخالد وملهم كل الشعوب التواقة للحرية والكرامة المتجذرة في أعماق هويتنا العريقة والمنفتحة على العالم، والتي ما فتئت المملكة المغربية تغذيها من غنى اختلافاتنا.



## حضرات السيدات والسادة،

هذا هو بالضبط المغرب، مغرب الشجاعة والتشبث بأسمى القيم، الذي اخترتم تكريمه هذا المساء، من خلال تذكيركم، من مدينة نيويورك، بأن جلالة الملك محمد الخامس ورغم واقع الحماية القاسي الذي فرضته عليه فرنسا، وفي وقت كانت بدورها ترزح تحت احتلال القوات النازية، رفض رفضا تاما تطبيق القوانين العنصرية لحكومة فيشي على المواطنين اليهود المغاربة.

وكان هذا الصمود الملكي الرائد والمقاومة الشعبية المستلهمة من نور الإسلام، انطلاقا من القصر الملكي بالرباط، بمثابة امتداد لتعاليم الفيلسوف الكبير ابن رشد، الذي كان يردد في زمانه بأن المدينة تعكس أفضل ما لديها حين يتماهى قضاتها، وعلى رأسهم حاكمها، مع أسمى قيم الإنسانية وأكثرها تنورا.

## السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

إنني وأنا أتوجه لكم اليوم، ونحن نودع سنة 2015، أرى في هذا التكريم الذي تحظى به المملكة المغربية هذا المساء، وأنا على يقين أنكم تدركون هذا الشعور، أكثر من مجرد تذكير واحتفاء بصفحة نموذجية من صفحات تاريخ كتب قبل أزيد من 70 سنة. فنحن اليوم في حاجة أكثر من أي وقت مضى لاستخلاص الدروس والعبر من صفحات هذا التاريخ، من أجل مقاومة الانحرافات القاتلة لكل من يرهنون ثقافتنا ومعتقداتنا الدينية وحضاراتنا.

إننا نعيش في زمن وفي عالم باتت فيهما المخيلة الجماعية لمجتمعاتنا لا تنفك تشكو من أتون الاضطهاد والتخلف الفكري، ولابد لنا من النهل من عمق الإرث الذي تركه لنا جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، ومن روح صموده، من أجل إعادة بناء فضاء الرشد والاحترام المتبادل الذي افتقدناه في كثير من بلداننا.

واسمحوا لي أن أشير هنا إلى أن الذكرى هي التي غابت أحيانا عن مجتمع الأمم، الذي غالبا ما أدار ظهره للتركيبية الغنية لتاريخ كل أمة من أممنا.

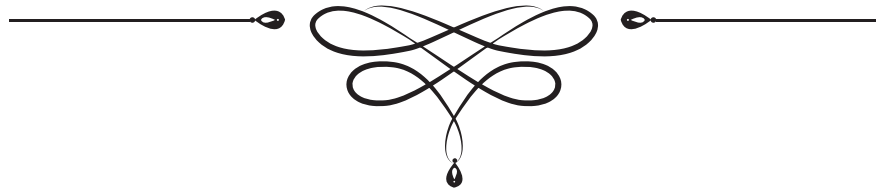
ولا شك أن تذكير هذا المجتمع الدولي، كما نفعل هذا المساء، بأن بلدانا مثل بلدي، تنتمي للعالم العربي والإسلامي، وقفت في وجه الوحشية النازية، سيساهم لا ريب في تغليب شيء من الحكمة والرزانة كلما تعالت الأصوات المعادية للإسلام والتبس الأمر ولو بطرق سخيفة إلى أبعد الحدود على دعاة ثقافة الرفض والإقصاء ونبد مبادئ العيش المشترك.

## حضرات السيدات والسادة،

أود أن أختم بتوجيه التحية لمئات الطلبة الأمريكيين، الذين يحضرون هذا الحفل والذين اختاروا، بمبادرة من السيد بيتر كريفين، مؤسس منظمة كيفونيم التي تجمعنا هذا المساء، التوجه إلى المغرب لدراسة تاريخنا وثقافتنا وتعلم اللغة العربية والتعرف على الدين الإسلامي.

هؤلاء الطلبة الذين ينتمون في معظمهم للطائفة اليهودية الأمريكية سيصبحون غدا فاعلين داخل مجتمعاتهم، ولكن من طينة مختلفة، طينة ثمينة لأنها تحملت عناء الانفتاح على الآخر، في سبيل فهم عاداتنا المتشابهة والمتضامنة فهما أعمق وبناء مستقبل مختلف ومصير مشترك مختلف وغني بما يحمله هذا التاريخ من وعود، هذا التاريخ الذي أدركوا وهم في المغرب بأنه لا يكتب في صيغة الماضي فقط. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2016



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة حفل افتتاح الدورة الحادية والثمانين للأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين  
برلين، 03 ربيع الثاني 1437هـ الموافق 14 يناير 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة،  
السيدات والسادة الوزراء،  
السيد عمدة مدينة برلين،  
السيد رئيس الفدرالية الألمانية للصناعات الغذائية،  
السيد الرئيس المدير العام لمعرض برلين،  
حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح الأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين من أكثر المواعيد تميزا وأهمية، نظرا لما يوفره لزواره من متعة متجددة وإبهار، وما يمنحهم من فرص اكتشاف مختلف المهارات والتقاليد.  
فهو يشكل ملتقى فريدا من نوعه، لتثمين عمل العاملين في قطاعي الفلاحة والتغذية، من نساء ورجال، وتقدير جهودهم حق قدرها.  
كما أنه موعد متميز للفلاحين والقائمين على التعاونيات في المغرب، حيث يمنحهم فرصة ثمينة لعقد لقاءات مباشرة ومفيدة مع المستهلك الألماني.  
وهو كذلك مناسبة فريدة للاطلاع على دينامية الاقتصاد الألماني، الذي صار نموذجا للازدهار، وأبان عن قدرته على الابتكار والتكيف مع التطورات والتغيرات العالمية.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يسجل بكل ارتياح، ويقدر كل التقدير، شرف اختياره «بلدا شريكا» للدورة الحادية والثمانين للأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين. كما يسعده المشاركة بجناح في مستوى الحدث، وبرنامج حافل بالأنشطة، يتيح للزائر اكتشاف بلادنا، والاطلاع على قطاعها الفلاحي.

وتعكس هذه الدورة من معرض برلين مدى حيوية الشراكة التي تربط بين المملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الفدرالية، في مجالي الفلاحة والاقتصاد الأخضر، وذلك احتفاء بالعلاقات العريقة والتميزة التي تجمع بين البلدين.

ومن هنا، فإن مشاركة المغرب في هذه الدورة، تندرج في إطار تعميق وتعزيز التعاون الشامل بين البلدين في مختلف المجالات، في ظل دينامية التقارب المتزايد بين الأمم والاقتصادات والمجتمعات.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

بعد عشرة أشهر من اليوم، ستحتضن مدينة مراكش الدورة 22 لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. وما تنظيم هذا الحدث العالمي على أرض إفريقية، إلا دليل على مدى التزام المغرب بالقضايا الدولية ذات الأولوية المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية.

إن الاستراتيجية الفلاحية للمغرب تسعى لتحقيق الاستدامة، ليس فقط على المستوى البيئي، بل أيضا على مستوى الظروف المعيشية للسكان القرويين.

وفي هذا الصدد، أطلقت المملكة سنة 2008 مخطط المغرب الأخضر، الذي يعد من المشاريع الكبرى، التي تخدم التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وها هو المغرب اليوم، يجني أولى ثمار هذا المخطط، حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام في القطاع الفلاحي بمعدل 44 في المائة بين سنتي 2008 و2014. ويعتمد هذا المخطط على ثلاثة ركائز أساسية ملموسة :

أولا: «الفلاحة التضامنية» التي تمكن من إطلاق مشاريع مندمجة، وخلق قنوات تسويق عادلة، لفائدة صغار المنتجين، حيث تم إنجاز أكثر من 540 مشروعا، وتحقيق زيادة ملموسة في المداخيل. ويعد الأركان والزعفران والصبان من المنتجات النموذجية، التي تجسد ترسيخ مفهوم الفلاحة التضامنية، علاوة على النجاح العالمي، الذي باتت تحققه تجارته.

ثانيا : التحكم في الموارد المائية، والذي يعد أساسيا بالنسبة لبلد كالمغرب، حيث تم إطلاق برنامجين هامين لترشيد استغلال الموارد المائية في القطاع الفلاحي، وهما البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، وبرنامج توسيع شبكة الري المرتبطة بالسدود.

ثالثا وأخيرا: غرس الأشجار، حيث تم تحويل مليون هكتار لزراعة الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون.

وقد فاقت المساحة المخصصة لأشجار الزيتون اليوم مليون هكتار، بينما سيتم غرس ثلاثة ملايين نخلة تمر في أفق سنة 2020.

وتحظى كل هذه المشاريع بدعم وثقة الشركاء والمانحين الدوليين، ومن بينهم صندوق البيئة العالمية.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد حرص المغرب على الدوام، على أن يظل أرضا لاستقبال الاستثمارات، التي تعد محركا للاقتصاد، وعاملا على تحفيز خلق الثروات والشغل. وبشكل عام، فإن الاقتصاد المغربي يعتمد على أسس صلبة، ويعرف نموا مطردا. كما يتميز اقتصاد المغرب وتجارته بانفتاحهما على العالم، بفضل مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر، التي تفتح أمامهما سوقا تتجاوز مليار مستهلك.

أما مناخ الأعمال في المغرب فهو في تحسن مستمر، حيث كسبت المملكة 36 نقطة بين عامي 2012 و2015 في ترتيب مؤشر ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي.

وبفضل علاقاته المتميزة مع بلدان الجوار جنوب الصحراء، خاصة مع بلدان غرب إفريقيا، يشكل المغرب بوابة للاتحاق بقاطرة النمو الإفريقي بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين المعنيين.

أما في قطاعي الفلاحة والتغذية، فهذه الامتيازات تعززها إجراءات تحفيزية خاصة، وتحظى بمواكبة ومشورة وكالة التنمية الفلاحية، علاوة على مجموعة من التدابير الجذابة، سواء تعلق الأمر بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو بتعبئة العقار وخلق أنظمة بيئية خاصة بالصناعات الفلاحية والتحويلية. وتتجلى دينامية هذا القطاع كذلك، من خلال النجاح المتنامي الذي يحققه المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، الذي استقبل خلال دورة 2015 أزيد من مليون زائر، قدموا من أكثر من 60 بلدا، للقاء ما يفوق ألف عارض مغربي.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

«إن المغرب شجرة جذورها في إفريقيا وأغصانها في أوروبا». هكذا كان والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، يصف الموقع المتميز للمغرب كحلقة وصل بين القارتين. كما أن المغرب يتميز بتعدد روافده الثقافية، ويعتز بتقاليده. وهو في نفس الوقت بلد منفتح على حضارة عصره وعلى التقدم التكنولوجي.

وتظل الفلاحة عماد رأسماله المادي واللامادي، كثمرة لتشبيته العريق بالأرض، وبتدبير مواردها بحكمة، وبجودة منتوجها واستدامتها. وبفضل مخزونه المائي، والتنوع الاستثنائي لطبيعته، فهو يشكل أرضا زراعية متميزة، على أبواب أكبر سوق استهلاكية في العالم. وما صادرات المغرب من الخضر والفواكه نحو كل أرجاء المعمور، إلا دليل على غنى إمكاناته الفلاحية، فهو اليوم رابع مصدر عالمي للكليمنتين، وأول مصدر للفاصوليا الخضراء، وثالث مصدر لمعلبات الزيتون، وخامس مصدر للفراولة. كل هذه النتائج تعد بغد أفضل، خاصة في ظل نجاح الأداء التجاري لقطاعنا الفلاحي، في مواكبة التطور الكبير والمسؤول، الذي يعرفه قطاع المنتوجات الأصيلة والفلاحة العائلية.

ويطيب لي أن أدعوكم لزيارة جناح المغرب، ابتداء من يوم غد، واكتشاف فضائاته المتخصصة، التي تعكس أربعة جوانب من الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها المملكة.

أشكركم على حسن الإصغاء. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة المؤتمر المنعقد حول  
«حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة»  
مراكش، 14 ربيع الثاني 1437هـ الموافق 25 يناير 2016م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على النبي الأمين وعلى جميع الأنبياء والمرسلين،  
أيها السادة، أيها السيدات،

يطيب لنا أن نتوجه إلى مؤتمركم بهذه الرسالة، مرحبين بكم في مراكش مدينة الملتقيات وحوار الحضارات، متمنين لكم المقام الطيب بها، سائلين الله أن يكلل ملتقاكم بالنجاح والتوفيق في تجلية الحقيقة، وتبديد الأفكار الخاطئة، فالموضوع الذي ستناقشونه، وهو «حقوق الأقليات الدينية في البلاد الإسلامية» ما كان لي طرح من الناحية المبدئية، بالنظر إلى ما هو معروف من أحكام الإسلام وهديه وتراثه الحضاري في هذا الباب، ولكن الوقائع التي دعت إلى طرحه في هذه الظروف تستدعي من المسلمين أن يوضحوا أنها وقائع غير مستندة إلى أي نصوص مرجعية في الإسلام، وأن يبينوا، إن كان الأمر يحتاج إلى بيان، أن لبعض تلك الوقائع التي تقنعت بالدين سياقات وحيثيات لا تمت إلى الدين بصله، لذلك نعبر عن ارتياحنا لانعقاد هذا المؤتمر بقصد التعريف بالقيم الصحيحة للأديان والسعي إلى تفعيل هذه القيم من أجل السلم والتضامن لخير البشرية جمعاء.

وإن مما يقوي أملنا في نجاحه فهو الحضور الوازن والمرموق، الذي يجمع فعاليات دولية من المسؤولين أصحاب القرار ومن الشخصيات الممثلة لمختلف المواقع والمؤسسات الدينية ومن المهتمين النافذين من المفكرين والإعلاميين.

وبهذه المناسبة، نود أن ننوه بالجهود التي بذلتها وزارتنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية لتنظيم هذا اللقاء والتحضير له، وعقده تحت الرعاية السامية لجلالتنا، كما نود أن نعبر عن رضانا لما وفرته من أسباب نجاحه، ونعرب عن شكرنا لمنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة الذي يترأسه الشيخ عبد الله بن بيه وتدعمه دولة الإمارات العربية المتحدة.



أيها السادة، أيها السيدات،

إننا في المملكة المغربية لا نرى مبررا لهضم أي حق من حقوق الأقليات الدينية، ولا نقبل أن يقع ذلك باسم الإسلام، ولا نرضاه لأحد من المسلمين. ونحن، في اقتناعنا هذا، إنما نستلهم الفهم الصحيح لمبادئ الدين كما نستلهم تراثنا الحضاري وتاريخ هذه المملكة العريقة في التعامل النبيل بين المسلمين وبين غيرهم من أتباع الديانات.

فالمرجع الأول للمبادئ التي نلتزم بها في هذا الموضوع هو القرآن الكريم الذي يعلن عن تكريم الله للإنسان، من حيث هو إنسان. وفي سياق ترسيخ هذه الكرامة أكد القرآن الكريم حقيقة كونية منبثقة عن المشيئة الإلهية تتلخص في أن الله عز وجل اقتضت مشيئته أن يخلق الناس مختلفين في أديانهم على نحو ما هم مختلفون في ألوانهم ولغاتهم وأعرافهم. وذلك ما وطن في نفوس المسلمين قبول التعددية.

وقد أفاض القرآن في ذكر أهل الكتاب ذكرا أوجب على المسلمين الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، وتعظيم مقاماتهم، ودعا، في الوقت نفسه، إلى عدم استفزاز أهل الكتاب وألا يجادلهم المسلمون إلا بالتي هي أحسن، وأمر بالعدل معهم في كل المواقف ونبذ الكراهية المؤثرة في التعامل معهم. وفي هذا الصدد، لم يشرع الإسلام الجهاد إلا للدفاع عن النفس والحرمة عند الضرورة، ولم يجز، بأي حال من الأحوال، أن يتخذ وسيلة لحمل الناس على الإسلام.

أما المرجع الثاني لمبادئنا، فهو سنة جدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم، فقد جاءت تطبيقاتها العملية شارحة للقرآن وفيها أوصى خيرا باليهود والنصارى، ودعا إلى حقن دماء الرهبان والعباد المنقطعين في الصوامع في حالات المواجهة، وأقام معاملات مع اليهود، وأسس أحكام المعاهدات وحماية الكنائس وعدم مضايقة أهلها، وأقر الزواج بالكتابات.

وقد كانت لمختلف أوضاع تعايش الإسلام تعايشا سلميا، مع أهل الأديان الأخرى، آثار نافعة على كل ميادين الحياة بما فيها المعاملات والتجارات والصناعات وتبادل الأفكار. وهكذا تكون حالة السلم والأمان في نظر الإسلام هي الأصل في تعامل الأديان.

وقد درج خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم، من بعده على هذا النهج القويم. فحتى الجزية التي كان قدرها في الغالب أقل من الزكاة المفروضة على المسلمين أعفى منها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب من لا يقدر على دفعها، بل أدخل هؤلاء المحتاجين فيمن يحق لهم الانتفاع من الزكاة. ومن أعمال هذا الخليفة أنه أعطى لليهود والنصارى اليهود على حماية معايهم وأموالهم وعلى عدم إكراه أحد منهم على التخلي عن دينه امتثالا لقوله تعالى: «لا إكراه في الدين» وله قولته الشهيرة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا».

ومن هذين الأصلين: القرآن والسنة، استنبط المسلمون نظام الشريعة التي أطرت أحكامها تصرفات المسلمين مع غيرهم من أهل الأديان. وعلى أساس هذه الأحكام تمتعت الأقليات الدينية في الدولة الإسلامية، على نطاق واسع، بالحقوق وحماية الأنفس والأعراض، وتمتعوا - على الخصوص - بحق ممارسة الدين وما يتبع ذلك من ممارسة طقوسهم والعمل بمقتضيات شرائعهم. كل ذلك كان تفعيلا لما يقرره الإسلام من المساواة بين المسلم وغير المسلم في صيانة حرمة الأنفس والأموال.

وتعدى الأمر مجال الحقوق إلى العواطف والمشاعر الاجتماعية المعبر عنها في التعامل اللائق مع أهل الكتاب في حال المرض والجنائز ومواساة ذوي الحاجة بالصدقة والوقف.

أيها السادة، أيتها السيدات،

لقد عرف تاريخ المغرب نموذجا حضاريا متميزا في مجال تساكن وتفاعل المسلمين مع أهل الديانات الأخرى، ولاسيما اليهود والنصارى. ومن العهود المشرقة في تاريخ هذا التساكن ما أسفر عنه الالتقاء على صعيد بناء الحضارة المغربية الأندلسية، حيث ازدهرت بين مختلف الطوائف التجارات والصناعات والفنون وتبادل ثمرات الحكمة والفلسفة والعلوم.

ولاسيما عندما انتقل عدد كبير من المسلمين من الأندلس إلى المغرب في ظروف عصيبة وانتقل معهم يهود انضافوا إلى اليهود الموجودين في المغرب منذ ما قبل الإسلام. ولم يعتبر المسلمون المغاربة اليهود أقلية على مستوى المعاملة، بل كانوا كالمسلمين موجودين في كل الأنشطة والمجالات، منتيمين إلى كل الطبقات الاجتماعية، مسهمين في بناء المجتمع، مكلفين بوظائف ومهام من الدولة، متميزين بثقافتهم. ولولا جو الاطمئنان والحقوق التي تمتعوا بها لما كان لهم الإسهام المشهود إلى اليوم في العلوم الدينية والاجتهادات الشرعية المتميزة داخل التراث اليهودي في العالم.

أيها السادة، أيتها السيدات،

إننا بوصفنا أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، نضع على عاتقنا حماية حقوق المسلمين وغير المسلمين على السواء، نحمي حقوقهم كمتدينين بمقتضى المبادئ المرجعية الثابتة التي أشرنا إليها، ونحميهم كمواطنين بمقتضى الدستور، ولا نجد في ذلك فرقا بحسب المقاصد والغايات. ونحن في ذلك إنما نحرص على الاستمرار على ما درج عليه أسلافنا الأماجد، ويكفي أن نشير هنا إلى ما قام به جدنا السلطان المولى الحسن من إهداء أرض تقوم عليها - إلى اليوم - الكنيسة الإنكليكانية في طنجة. كما نذكر قيام جدنا جلالة المغفور له محمد الخامس بحماية اليهود المغاربة من بطش حكم فيشي المتحالف مع النازية، وما بادربه والدنا جلالة الملك الحسن الثاني - طيب الله ثراه - من استقبال البابا يوحنا بولس الثاني في أول زيارة له لبلد إسلامي.

وعلى هذا النهج نسير في تمكين المسيحيين المقيمين إقامة قانونية بالمغرب من أداء واجباتهم الدينية بمختلف طوائفهم وكنائسهم المتعددة. كما نعمل على تمتيع المغاربة اليهود بالحقوق نفسها المخولة للمسلمين بالدستور، فهم ينخرطون في الأحزاب، ويشاركون في الانتخابات، ويؤسسون الجمعيات ويقومون بأدوار مشهودة في النشاط الاقتصادي. فلهم وجود في الاستشارة والسفارة لجلالتنا، ولهم داخل مجتمعنا مشاعر عميقة مشتركة ما يزال يحملها حتى أبناء الجيل الثاني من اليهود الذين هاجروا إلى مختلف بلدان العالم.

أيها السادة، أيتها السيدات،

لقد كان المغرب سباقا إلى الحوار بين الأديان. فغداة استقلاله سنة 1956 كان ينظم كل صيف بدير تيوميلين - وهو في جبل بجهة مدينة فاس كان به رهبان بنديكتيون - تجمع للمثقفين والمفكرين ولاسيما من المسلمين والمسيحيين. وكانت تحضره شخصيات وازنة من أمثال المفكر المسيحي الشهير لوي ماسينيون. فهذه بعض ملامح واقع بلادنا وأكثركم على علم بها، فلا غرابة أن تهفو قلوبكم إلى الاجتماع ببلدنا ذي التقاليد العريقة في التسامح والانفتاح لإصدار بيان قوي في هذا الموضوع، وفي موضوعات أخرى لا تقل أهمية في المستقبل بحول الله.

إن تدبيرنا للشأن الديني في المغرب في الوقت الراهن، يجعل من أهدافه الأساسية منع العبث بتأويل النصوص الدينية، ولاسيما ما يتعلق منها بالجهاد الذي أصدر فيه علماؤنا بيانا قويا قبل أسابيع.

وكلما تأملنا مختلف الأزمات التي تهدد الإنسانية ازددنا اقتناعاً بضرورة التعاون بين جميع أهل الأديان وحميئته واستعجاله وهو التعاون على كلمة سواء قائمة لا على مجرد التسامح والاحترام بل على الالتزام بالحقوق والحريات التي لا بد أن يكفلها القانون ويضبطها على صعيد كل بلد، غير أن الأمر لا يكفي فيه مجرد التنصيص على قواعد التعامل بل يقتضي قبل كل شيء، التحلي بالسلوك الحضاري الذي يقضي كل أنواع الإكراه والتعصب والاستعلاء.

إن عالمنا اليوم في حاجة إلى قيم الدين لأنها تتضمن الفضائل التي نلتزم بها أمام خالقنا رب العالمين والتي تقوي فينا قيم التسامح والمحبة والتعاون الإنساني على البر والتقوى. إننا نحتاج إلى هذه القيم المشتركة، لا في سماحتها وحسب، بل في استمداد طاقتها من أجل البناء المتجدد للإنسان وقدرتها على التعبئة من أجل حياة خالية من الحروب والجشع، ومن نزعات التطرف والحقد، حيث تتضاءل فيها آلام البشرية وأزماتها تمهيدا للقضاء على مخاوف الصراع بين الأديان.

وإذ نتمنى للقائكم كامل النجاح، نعبر عن ثقتنا بأن ما يجب أن يخرج به الناس من البيان المتوقع صدوره عن اجتماعكم في تصورنا، هو أنه لا يجوز توظيف الدين في تبرير أي نيل من حقوق الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية  
الرباط، 10 جمادى الأولى 1437هـ الموافق 19 فبراير 2016م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب إلى المشاركات والمشاركين في المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين، والذي تلتئم فيه مؤسسات وطنية ودولية مرموقة وثلة من الخبراء والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين من مختلف المجالات، معربين لكم عن تقديرنا لكل ما تبدلونه من جهود دؤوبة، كل من موقعه وبحسب اختصاصه، من أجل تطوير التفكير في قضايا العدالة الاجتماعية.

إن عقد هذا المنتدى بالمملكة المغربية، من لدن مجلس المستشارين، لا ينبغي أن يعتبر فقط كتجاوب مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في اتخاذ هذا اليوم من شهر فبراير كل سنة، مناسبة للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، وإنما هو أكثر من ذلك وقفة متجددة للتأمل والدراسة والتقويم لما ينجزه المغرب على طريق النهوض بالعدالة الاجتماعية، باعتبارها مشروعاً وطنياً، يمثل أحد الأوراش الكبرى، التي تستمر على امتداد عهدنا الميمون بمشيئة الله تعالى، مما يتجاوب مع تطلعات شعبنا وانتظارات مواطنينا، وقيم حضارتنا.

ولذلك يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية خياراً استراتيجياً لبلادنا وموضوعاً أساسياً لتوجيهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين.

لقد تأسس هذا الخيار على أولوية انشغالنا المستمر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي اليومي لمختلف فئات شعبنا، لا سيما تلك التي تعاني من الفقر والهشاشة بمختلف مظاهرها. كما انه ينبني عن قناعتنا بأن الكرامة والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص وتحقيق سبل العيش الكريم لكل فئات شعبنا الوفي هي من حقوق الإنسان الأساسية، ومن ثم شكلت جوهر العديد من مبادراتنا، وأساساً لتوجيهاتنا الاستراتيجية المتعلقة بالسياسات العمومية، لا سيما تلك التي نوجهها للحكومة والبرلمان ومجالس الجماعات الترابية.

إن هذه الرؤية الإنسانية والواقعية في آن واحد هي ما يشكل، على سبيل المثال لا الحصر، جوهر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نسختها الأولى والثانية، وكذا برنامج التنمية الموجه لسكان العالم القروي، لاسيما الفئات الأكثر فقرا وهشاشة منها، والذي تم الإعلان عنه في خطابنا الأخير بمناسبة عيد العرش.

وضمن نفس الرؤية، تندرج مبادرتنا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمعية مؤسسات وازنة أخرى بإعداد تقرير حول الرأسمال اللامادي، واعتمادنا قبل ذلك لتقرير الخمسينية من أجل استكشاف آفاق تنمية إنسانية، مستديمة وشاملة لمختلف فئات شعبنا.

كما أن توجهننا لاعتماد المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في إعداد النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية ينطلق من انشغالنا الأساسي بجعل هذا النموذج تجربة رائدة وممارسة ناجعة في تحقيق العدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها، لاسيما الترابية منها.

ولم نفتأ نؤكد في خطبنا ورسائلنا الموجهة إلى مختلف المنتديات الوطنية والدولية، على الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك من منطلق اقتناعنا الراسخ بأنه لا معنى لتحقيق مستويات نمو اقتصادي بدون العمل المنسق، عبر سياسات عمومية فعالة وهادفة، قائمة على توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل منصف وعادل على مختلف فئات شعبنا، كما أن المجهود الاستثماري الذي تبذله بلادنا في المشاريع الكبرى المهيكلة لن يحقق الجدوى منه إلا بقدر ما يقوم عليه من استثمار للرأسمال البشري.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا، ونحن على مشارف مرور ما يقرب من خمس سنوات على سريان مفعول أحكام دستور بلادنا، التذكير بأن "الطابع الاجتماعي" شكل خيارا تاريخيا مستمرا لنظام الملكية الدستورية لبلادنا منذ سنة 1962.

ليس غريبا إذن أن نجد تطلعا مشتركا إلى العدالة الاجتماعية الذي ما فتئت أجسده قولا وفعلا بشكل متواتر، والذي تم التعبير عنه، أيضا، بأشكال مختلفة من طرف فئات مجتمعية وفاعلين سياسيين ومدنيين متعددين، ترجمته الواضحة، غير القابلة للبس، في تصدير دستور بلادنا الذي يكرس اختيار المملكة الذي لا رجعة فيه، في «إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة».

إن التكريس الدستوري لهذا الخيار لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن تتم قراءته كمجرد إعلان عام "للنوايا الدستورية"، وإنما هو إطار مرجعي ومؤسسي شامل لما ينبغي أن تحققه السياسات العمومية، القطاعية والترابية والأفقية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

إن ما يبرهن على عمق ورسوخ الرؤية المغربية للعدالة الاجتماعية، هو دسترة الوثيقة المعيارية الأسمى لبلادنا لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية، بما في ذلك حقوق فئات ينبغي استهدافها بالأولوية عبر السياسات العمومية التي تتوخى تحقيق العدالة الاجتماعية، ويتعلق الأمر بشكل خاص بالأطفال والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، وباقي الفئات الهشة المشار إليها في مختلف مقتضيات الدستور.

وتفعيلا لهذا التوجه، فإن دستورنا لم يكتف فقط بتكريس الحقوق التي سبقت الإشارة إليها، وإنما نص، أيضا، على آليات ومبادئ ذات طبيعة إلزامية لضمان تحقيق طابعها الفعلي.

إنني أشير هنا بشكل خاص إلى مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في مختلف الحقوق الإنسانية، وإلى حظر كافة أشكال التمييز، وإلى الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتعبئة الوسائل الضرورية لضمان التمتع الفعلي للمواطنين والمواطنات على قدم المساواة، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والواجبات، وإلى مبدأ تحمل الجميع للتكاليف العمومية، كل على قدر استطاعته، وإلى تحمل الجميع بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وإلى مبدأ سهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة، وكذا التعاون والتضامن كمبدأين للتنظيم الجهوي والترابي، والالتزام الدستوري للسلطات العمومية بتشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، مع استحضار الدور الهام للآليات الدستورية للديمقراطية التشاركية.

غير أن التحدي الذي يواجهنا لتفعيل هذه الرؤية الاجتماعية هو تقديم إجابات عملية على السؤال التالي: كيف يمكن تفعيل الآليات والمبادئ والالتزامات ذات الطبيعة الدستورية، في قوانين وسياسات عمومية تحقق العدالة الاجتماعية التي تعتبر غايتنا جميعا؟ إن أية إجابة على هذا السؤال الأساسي الذي سيشكل بدون شك موضوعا لتفكيركم المشترك في هذا المنتدى، ينبغي أن يستحضر معطين أساسيين:

يتمثل المعطى الأول، في رصيد الانخراط الفعال لبلادنا في المسار العالمي الذي تقوده الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها، وكذا منظمة العمل الدولية من أجل تقوية برامج العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها الاتفاقية والإعلانية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويتعلق المعطى الثاني، بضرورة استثمار التجارب الوطنية الرائدة في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع أسسها في مرجعيات السياسات العمومية. ويمكن أن أذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، بتجارب بارزة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وانخراط السياسات العمومية الوطنية المختلفة في تحقيق أهداف التنمية للألفية، والبرمجة الموازناتية المبنية على النوع الاجتماعي، والميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومسار مؤسسة الحوار الاجتماعي كمكسب يستلزم المحافظة وتممينه وتطويره.

وضمن نفس المنطق، تدرج المساهمة الفعالة لبلادنا في المجهود الدولي الذي يقوم على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وموقف المغرب الراسخ في المحافل الدولية من أجل تعزيز التضامن الدولي والتعاون من أجل التنمية، خاصة على مستوى قارتنا الإفريقية. إن هذا الرصيد يشكل أساسا متينا لدورنا الفاعل في بناء وأجراًة أجنادات التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية على المستويات الدولية والإقليمية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المكاسب المحققة بفضل المبادرات الوطنية الرائدة التي أطلقناها، والمقتضيات الدستورية الجديدة، وكذا انخراطنا الفعال في المنظومة الأممية للعدالة الاجتماعية، هي ما يؤهلنا اليوم، بعد نضج تجربتنا الوطنية، لننطلق في مسار بناء تشاركي لنموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، ويمكننا من رفع كل التحديات التي تواجهنا من قبيل تعزيز أسس التضامن الاجتماعي، الفئوي، المجالي، البيئي، وجعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وضمان التقائية السياسات العمومية القطاعية

والترايبية، الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة بالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وتقوية المكتسبات الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي، مع استثمار الفرص الدستورية الجديدة في مجال الديمقراطية التشاركية.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا أن ننوه في هذه المناسبة، بمساهمة مجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المذكور عبر تنظيم هذا المنتدى، الذي يمثل مبادرة هي الأولى من نوعها، تنعقد بمناسبة يوم أممي، هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

ذلك أن مجلس المستشارين يستثمر بكل فعالية موقعه الدستوري وميزته المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيلات الترابية والمهنية والنقابية، ودوره كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين، في إطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي، بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية قائم على التضامن بكل أبعاده.

وفي هذا الصدد، فإنه من الواجب التذكير ببعض الشروط الأساسية التي تعتبر مراعاتها ضماناً أساسية لنجاح جميع مساعيكم ومناقشاتكم. إذ لا بد من استحضار المقاربة التشاركية والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، كما ينبغي أن نستحضر، على الدوام، التزامات دستور بلادنا والتزاماتنا بمقتضى الاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا وانضمت إليها، لاسيما المتعلقة منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أننا نؤكد على ضرورة استحضار الطابع الأفقي للمساواة بين الجنسين.

وإن إطلاق التفكير والنقاش العموميين بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، هو برهان واضح على قوة مؤسساتنا الدستورية، وحيوية فضائنا العمومي الوطني وقدرته على احتضان ديناميات المجتمع وتعدد آرائه وتنوع مصالح فئاته المختلفة، وهو مكسب ثمين لا تدرك قيمته إلا على ضوء ما تعيشه العديد من المجتمعات من تمزقات وتوترات بخصوص قضايا مجتمعية بالغة الحساسية.

وفي الختام، نعرب عن عميق شكرنا لكل المشاركين في هذا المنتدى، ولا سيما أولئك الذين يمثلون مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية والخبراء الأجانب، مرحبين بهم على أرض المملكة المغربية، مقدرين تجاوبهم الصادق مع هذه التظاهرة الوطنية والدولية، في خدمة العدالة الاجتماعية، داعين للجميع بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الإسلامية الاستثنائية الخامسة حول فلسطين والقدس الشريف  
جاكرتا، 28 جمادى الأولى 1437هـ الموافق 07 مارس 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا، رئيس مؤتمر القمة الاستثنائية الخامسة،  
فخامة السيد محمود عباس أبو مازن، رئيس دولة فلسطين،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،  
معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نخاطب هذا المؤتمر الاستثنائي الخامس للقمة الإسلامية، المُخصَّص حصريا لقضية القدس وفلسطين، بصفتنا رئيسا  
للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي أنشئت للدفاع عن هذه المدينة المقدسة، صلب الصراع ومفتاحه.

نود بداية أن نعرب لفخامة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية أندونيسيا الشقيقة، عن أخلص مشاعر الشكر والتقدير، على  
تفضله باستضافة هذه القمة الاستثنائية، تحت شعار «الاتحاد من أجل الحل العادل والدائم».

كما نريد الإشادة بدعم أندونيسيا المستمر، قيادة وحكومة وشعبا، للقضية الفلسطينية العادلة.

تعقد هذه القمة في ظل ظرفية دقيقة وعصيبة، إن على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث الانتشار المأساوي للأزمات، والارتفاع  
المقلق لبؤر التوتر في العالم الإسلامي، فضلا عن تنامي التهديدات الأمنية والإرهابية، وتزايد نزوعات التطرف والعنف والطائفية  
المقيبة، التي ترفضها شعوبنا، ويتخذها خصومنا ذريعة للنيل من قيمنا الثقافية والحضارية، أو مطية لمحاولة بغیضة لتشويه الجوهر  
السمح لدينا الإسلامي.



كما يتزامن هذا المؤتمر مع فداحة مسؤولية سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إهدار وتجاهل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بسبب إصرارها على إقبار حل الدولتين، وتماديها في ممارساتها العدوانية، وسياساتها الاستيطانية ومشاريعها التوسعية، ومواصلة نهج سياسات الهدم والضم، ومصادرة الأراضي والممتلكات والترحيل والعزل والحرمان من حق ولوج أماكن العبادة، في انتهاك صارخ للشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

وأمام تعاطف مسؤولية كل مكونات المنتظم الدولي، لكونه تأخر كثيرا في إيجاد التسوية العادلة للقضية الفلسطينية وفي رفع المآسي عن الشعب الفلسطيني، فإنه ينبغي ألا ننفي عن أنفسنا نصيبنا من هذه المسؤولية، إذ تخلفنا أحيانا عن الموعد، واتخذنا، أحيانا أخرى النهج الفردي، وسقطنا في الخلافات المفتعلة، وأسباب التفرقة والانقسام.

من حيث عدد الاجتماعات، وكم القرارات والبيانات، والكرم في التعهدات، وتعدد، إن لم يكن تفريخ المؤسسات والصناديق، التي تُعنى بالقضية الفلسطينية، فيمكن القول إننا كنا متفوقين.

لكن، من حيث العمل، في إطار ما هو ممكن، فإن النتيجة لا تحتاج إلى توضيح.

إننا لا نقصد هنا جلد الذات، أو إلقاء اللوم على أي كان، لأن الجميع يعلم أن الطَّرف الآخر هو من يرفض السلام، ويعمل على إبقاء الوضع على ما هو عليه، ليستثمره في فرض الأمر الواقع، من أجل خلق واقع جديد. لكن، أليس بإمكاننا التعامل مع هذا الواقع بطريقة أكثر حزما ونجاعة، من خلال تضافر جهودنا وتنسيقها؟

إننا واثقون بأن النتائج لن تكون إلا إيجابية. وإذا تعذر التوصل إلى حل عادل ودائم، فإننا سنكون على الأقل، قد ساهمنا بنصيبنا في الدفع لتحقيق هذا الهدف وفي دعم إخواننا الفلسطينيين والوقوف إلى جانبهم.

فبالموازاة مع المساعدة في تجاوز الانقسام الفلسطيني الداخلي، يمكننا تقديم أشياء ملموسة لأشقائنا الفلسطينيين، تخفف من آلامهم ومعاناتهم اليومية، وتزرع الأمل في نفوسهم، دون أي تمييز بين الفلسطينيين، سواء في غزة أو في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية. فنحن أمام واجب التضامن، بمفهومه العميق والفعلية مع هؤلاء الأشقاء.

وإننا من موقعنا كرئيس للجنة القدس، حينما نُصِّرُ على المزاجية بين التحرك السياسي والمساعي الدبلوماسية، وبين العمل الميداني على الأرض، فلأننا نؤمن بأنه يجب تركيز الجهود أولا على تحسين المعيش اليومي للفلسطينيين، ودعم صمودهم في أرضهم، دون إغفال المساهمة في المبادرات الدولية الهادفة لإقرار سلام عادل ودائم بالمنطقة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

كما سبق أن أكدنا ذلك في خطابنا بمناسبة انعقاد الدورة العشرين للجنة القدس، فإن رئاسة هذه اللجنة ليست حظوة أو جاها، وإنما هي أمانة عظيمة ومسؤولية كبرى أمام الله والتاريخ. إن الدفاع عن أرض فلسطين السليبية وحماية مدينة القدس الشريف من مخططات التهويد، ودعم المرابطين بها، لن يتأتى بالشعارات الجوفاء أو باستغلال هذه القضية النبيلة كوسيلة للمزايدات العقيمة. ولكن الأمر يتطلب رفع تحدي الاشتغال على الأرض الفلسطينية، ولصالح الإنسان الفلسطيني.

لقد وَصَّعت منظمة التعاون الإسلامي، بإرادة وتبصر، آلية مؤسساتية تحت إشراف لجنة القدس، ألا وهي وكالة بيت مال القدس الشريف، بهدف إنقاذ مدينة القدس الشرقية من كل ما من شأنه أن يطمس هويتها الحقيقية كرمز للتعايش والسلام، وتقديم العون للسكان الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية في المدينة المقدسة.

كما أنطت بها مهمة دعم المرابطين بها، وتمكين النسيج الجمعي المقدسي من امتلاك القدرات والمؤهلات اللازمة للعيش الكريم في مدينتهم، والمساهمة في صيانتها، والحفاظ على المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى، وعلى تراثها الحضاري والديني والثقافي والعمراني وكذلك التعريف بتاريخ مدينة القدس وخصوصياتها ووضعها القانوني، كما حددته قرارات الشرعية الدولية.

وإذا كان المغرب يتحمل أزيد من 85 بالمائة من الميزانية التي تسمح لهذه الوكالة بالاستمرارية في الوجود، ومواصلة إنجاز مجموعة من المشاريع الملموسة، فليس لأنها مغربية، بل لأن المغرب ملتزمٌ وسيظل ملتزماً بالعمل الميداني لصالح المقدسيين والفلسطينيين.

فالبابُ مفتوحٌ لكلٍ من يرغب في الاستفادة من الخبرة الميدانية الغنية لهذه الوكالة، وقاعدة البيانات التي جمعتها والاحتياجات التي رصدتها والمصادقية الكبيرة التي تتمتع بها في أوساط المقدسيين وغيرهم. فهي ملُكٌ للجميع، ومن مُطلق المسؤولية الجماعية أن ندعمها ونسخرها لخدمة القدس والمقدسيين وسائر المسلمين التواقفة أفئدتهم لأولى القبلتين وثالث الحرمين.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إننا نتطلع لأن تشكل هذه القمة الاستثنائية بداية عملية للأخذ بزمام المبادرة، ليس فقط لتأكيد الرغبة الصادقة في إقامة السلام، بل أيضاً لترجمة عزمنا الراسخ للخروج من نفق الانتظارية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نرحب وندعم كل المبادرات الجادة الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية التي تبنتها منظمتنا.

وإذ نرحب بحضور ممثلي الرباعية الدولية في اجتماعنا هذا وبما يحمله من دلالة، لا يسعنا إلا أن نؤكد دعمنا القوي لدعوة فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. كما نجدد دعمنا للجهود الحثيثة التي ما فتئت تقوم بها الجمهورية الفرنسية، المحتضنة لهذه المبادرة، وكل الدول الصديقة الأخرى، من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات وفق جدول زمني واضح وطبقاً لمرجعية قرارات الشرعية الدولية، باعتبارها السبيل لإيجاد تسوية عادلة وشاملة لهذا النزاع على أساس حل الدولتين.

وقفنا الله وهدانا إلى سبيل الرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة السنوية لمنتدى كرانس مونتانا  
الداخلة، 08 جمادى الثانية 1437هـ الموافق 18 مارس 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه  
أصحاب الفخامة والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركين في الدورة السنوية لمنتدى كرانس مونتانا، التي تنعقد بمدينة الداخلة، للسنة الثانية على التوالي، هنا في جهة الداخلة وادي الذهب العزيزة لدى جلاتنا.

إن هذه الدورة، التي ستتناول موضوع «تحسين الحكامة من أجل تنمية مستدامة»، تعد استكمالاً للحوار الهادف الذي انطلق هنا السنة الماضية؛ حوار كلنا أمل في تعميقه، من خلال المشاورات والنقاشات، وتبادل المعارف والإرادات البناءة.

وما حضور أكثر من 500 شخصية دولية اليوم، بمدينة الداخلة، من مسؤولين حكوميين، وممثلين عن منظمات دولية، ينتمون لما يناهز مائة بلد، إلا دليل على تشبث الجميع بهذا اللقاء المهم، وبموضوعه الذي يندرج في نطاق التعبئة في سبيل خدمة إفريقيا.

فبفضل تضافر جهودكم، أضحى هذا الموعد الدولي المهم، يساهم في جعل العالم بأسره يدرك تمام الإدراك، بأن المستقبل لا يمكن بناؤه إلا بقارة إفريقية شامخة و متماسكة و متضامنة.

حضرات السيدات والسادة،

بعد أن عانت قارتنا لعشرات السنين من جراح تقسيم للعالم، فرضه الاستعمار، ومن الآثار الجانبية لنزاعات إيديولوجية لا شأن لها بها، فقد آن الأوان لكي تسترجع إفريقيا حقوقها التاريخية والجغرافية: تاريخ غني لشعوب إفريقية وحدتها قرون من المبادلات والشائج المتنوعة، وجغرافيا ملائمة لتحقيق تجمعات إقليمية مندمجة ومتكاملة.

فعلى إفريقيا، من الآن فصاعداً، أن تؤكد حضورها كشريك أساسي في التعاون الدولي، وليس كمجرد موضوع له، أو هدف لرهانات الأطراف الأخرى. كما يجب ألا ينظر لإفريقيا على أنها مصدر للشاشة، بل باعتبارها فاعلاً أساسياً في عملية التقدم.

إن التعاون جنوب - جنوب لم يعد شعارا فضفاضاً، ولا مجرد عنصر من عناصر السياسات التنموية، يختزل فقط في المساعدة التقنية، بل بات يخضع لرؤية استراتيجية متجانسة، تروم تنمية البلدان والاستجابة لحاجيات السكان. كما أصبح هذا التعاون مندمجا يتمحور حول مؤهلات وخبرات كل طرف.

وفي هذا الصدد، فقد جعل المغرب من التعاون جنوب - جنوب ركيزة أساسية لسياسته الخارجية، ونهجا تسيير وفقه كل أنشطته على الساحة الدولية.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يسعى جاهداً إن على المستوى الفردي أو بتعاون مع البلدان الشقيقة والشريكة، إلى تحقيق برامج ملموسة في ميادين معينة، تهدف إلى تحقيق نتائج قابلة للقياس من حيث أثرها على النمو والعيش الكريم لسكانه بلدان الجنوب، ليس فقط في المجالات الاقتصادية، بل أيضا الاجتماعية والثقافية والبيئية والدينية.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختيار مدينة الداخلة مرة أخرى، لاحتضان لقاءكم هذا، لغني بالدلالات. فهو يؤسس لانبثاق رؤية جديدة للصحراء المغربية، كأرض للتلاقي، وفضاء للمبادلات الإنسانية والتجارية، ولتبادل ما راكمه الشمال والجنوب، عبر تاريخهما من معارف.

لقد حرصنا خلال الدورة الماضية، على مشاركتكم طموحنا وتطلعا لبوابة نموذج تنموي جديد لهذه المنطقة العزيزة علينا. نموذج ينبثق من رؤية واعدة غايتها النهوض بأقاليمنا الجنوبية الثلاثة، لتصل إلى المستوى الذي يسمح لها بلعب دورها كاملا، كقطب اقتصادي إفريقي، وجسر يربط أوروبا بمنطقتي المغرب العربي والساحل.

لقد أصبح اليوم هذا المخطط التنموي حقيقة ملموسة، حيث أعطينا خلال زيارتنا الأخيرة للصحراء، الانطلاقة لعدد من الأوراش التنموية الكبرى، وفاء بالتزامنا تجاه مواطنينا في أقاليمنا الجنوبية.

ويتعلق الأمر بإحداث أقطاب اقتصادية تنافسية، قادرة على الرفع من معدلات النمو، وخلق فرص للشغل، وتثمين البعد الثقافي وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وحماية البيئة.

ومن شأن هذه الأقطاب، أيضا، أن تساهم في تدعيم القطاعات المنتجة، كالزراعة والصيد البحري والسياحة البيئية، وتعزيز شبكات الربط البري والجوي والبحري بين الأقاليم الجنوبية وباقي جهات المملكة من جهة، ومع الدول الإفريقية من جهة أخرى.

كما حظي الجانب الاجتماعي باهتمام خاص، من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع الرامية للرفع من جودة التعليم والخدمات الصحية، والبنيات السوسيو اقتصادية.

وقد حرصنا على أن يتزامن إطلاق هذه المشاريع المهيكلة مع بداية العمل بالجهوية المتقدمة، غداة الانتخابات الجهوية الأخيرة التي أفرزت مؤسسات منتخبة بالاقتراع المباشر، تتمتع بصلاحيات دستورية وقانونية مهمة، وموارد مالية وبشرية خاصة بها.

حضرات السيدات والسادة،

يواجه العالم بصفة عامة، والمناطق التي ننتمي إليها على الخصوص، تحديات بيئية غير مسبوق؛ تحديات لا تخص فحسب الجوانب المناخية، بل تهم، أيضا، وبصفة خاصة، المجالات المرتبطة بالتنمية.

إن القارة الإفريقية مدعوة لتقول كلمتها في هذا النقاش العالمي. فلا يجب عليها أن تلتزم الصمت، أو أن ترضخ لقرارات الغير، أو أن تكون مخيرة بين التنمية والإيكولوجيا.

تلكم هي الرؤية التي تبناها المغرب وجعل منها مذهباً، باستضافته للدورة 22 للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، التي ستحتضنها مدينة مراكش في شهر نونبر المقبل.

أملنا أن تشكل هذه الندوة العالمية مناسبة للاحتفاء بالتعاون جنوب - جنوب في خدمة البيئة، وأن تضع إفريقيا وكافة البلدان النامية في صلب الأجندة الدولية.

كما نراهن من خلالها على إسماع صوت القارة الإفريقية؛ قارة متحدة وقوية، ملتفة حول قضاياها؛ قارة يسمع صوتها ويصغى إليها. إن العالم مطالب اليوم بابتكار أنماط تنموية، من شأنها ضمان عيش أرغد لشعوبنا، مع الحفاظ على شروط استدامته. فلنجتهد جميعاً في هذا الاتجاه، ولنصغ للمبدعين وللشباب؛ الذين يجددون باستمرار، ويهيئون لنا عالم الغد. حضرات السيدات والسادة،

إن من مسؤولية الدول أن تتبنى رؤى مستقبلية، وتعمل على بلورتها على أرض الواقع، من خلال تدابير مهمة وأوراش مهيكلية. غير أن السياسات العمومية، مهما كانت طموحة، تظل هشّة ما لم تملكها الساكنة ومنظمات المجتمع المدني.

هذا هو المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة. فلكي تكون التنمية دائمة وقوية وغنية، لا بد لها أن تركز على رؤية تتقاسمها كل فعاليات المجتمع، بحيث يقرر كل طرف ويختار بلورتها بطريقته الخاصة.

وهنا تتجلى أهمية المجتمع المدني والنساء والشباب والمقاولين، وباقي مكونات المجتمع، وضرورة إشراكهم في فضاءات الحوار وتبادل وجهات النظر، كما هو الشأن في هذه الندوة. ولنا اليقين في أن منظمي هذا اللقاء يتقاسمون هذه القناعة. ذلك ما سجلناه، بكل ارتياح، من خلال الفضاءات المتعددة التي تم تخصيصها لهذه الفئات، طيلة الأيام المقبلة.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالسيد جون بول كارتيرون، رئيس منتدى كرانس مونتانا، لما يبذله من جهود عبر العالم، وخاصة في إفريقيا، من أجل فتح فضاءات للقاء والحوار والإثراء المتبادل.

كما نود أن ننوه بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - وبمديرها العام، فخامة الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، للدعم الدائم الذي يقدمانه لهذه التظاهرة التي تتقاسم مع الإيسيسكو نفس القيم والقناعات التي تؤمن بها وتدافع عنها.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة القمة الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي

اسطنبول، 06 رجب 1437هـ الموافق 14 أبريل 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، رئيس القمة الإسلامية الثالثة عشرة،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،  
معالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،  
حضرات السيدات والسادة،

نود في البداية أن نتوجه إلى فخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، لنهنئه على رئاسة بلاده، لأول مرة، للقمة الإسلامية في دورتها الثالثة عشرة. هذه الرئاسة التي ستحمل قيمة مضافة للعمل الإسلامي المشترك، وتعزز «الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام»، شعار هذه الدورة.

كما نعرب عن خالص الشكر لفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة، على ما بذله شخصيا من جهود، وعلى ما اضطلعت به مصر من مهام، خلال رئاستها للدورة الثانية عشرة للقمة الإسلامية، لنصرة القضايا الإسلامية العادلة.  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت الظروف التي يعقد فيها اجتماعنا اليوم تتسم بتزامن اندلاع الأزمات في بعض دول المنظمة، كسوريا واليمن والعراق وليبيا، واحتدامها وطنيا، وتفاقم تداعياتها إقليميا، فضلا عن تصاعد نعرات الطائفية والانقسام، وتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب، فإنه من الضروري معرفة العوامل المؤدية إلى هذا الوضع الشاذ، المنذر بالعديد من المخاطر، وكذا معرفة الأسباب التي تجعل من عالمنا الإسلامي مصدرا وهدفا له في نفس الآن.



ومما يزيد من أهمية هذه التساؤلات، محاولات جهات، هنا وهناك، استغلال هذا الوضع الهش لإذكاء نزوعات الانفصال، أو إعادة رسم خريطة عالمنا الإسلامي على أسس تتجاهل التاريخ والهويات، وتتنكر للخصائص والمقومات، كما تعكس النوايا المبيتة للتدخل في مصائر الأمم والمجازفة بالأمن والاستقرار العالميين.

لكن الوضع الحالي ليس قدرا محتوما على أمتنا الإسلامية، الحاضنة للقيم الروحية العليا، ولرسالة التنوير والاعتدال والتي يسجل لها التاريخ أيضا إسهاماتها القيمة في بناء الحضارة الإنسانية.

فهذه القيم هي التي رسخت مبادئ التعايش والتسامح في الأديان، واحترام الأقليات في مجتمعاتنا الإسلامية التي اندمجت فيها شتى الأجناس، في إطار هوية حضارية، قائمة على التعددية والتنوع، كما يشهد التاريخ بذلك.

وقد فاقم من هذا الوضع ما انتشر في المجتمعات الغربية خلال العشريات الأخيرة، من نزوعات العداء ضد الإسلام وزرع الخوف والحذر والكراهية تجاه الأقليات المسلمة، المكونة على الخصوص من مهاجرين ينحدرون من بلداننا، ويعيشون ضمن تلك المجتمعات المتشعبة بقيم احترام حقوق الإنسان، وعلى رأسها حسن المعاملة والتسامح والتضامن والتكافل.

كما تعالت في الغرب أصوات مناهضة للدين الإسلامي، تؤجج مشاعر الحقد، وتعبئ الرأي العام في تلك البلدان ضده، في نطاق توسع ظاهرة الإسلاموفوبيا، مما يبعث على القلق الشديد.

إن من شأن معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع، وتقييمها بتجرد وعمق، والتحديد الموضوعي للمسؤوليات التاريخية، محليا وإقليميا ودوليا، أن تعبد الطريق لتجاوز هذه المرحلة العصبية، عبر وضع الاستراتيجيات والبرامج الإصلاحية الملائمة وتنفيذها، في مراعاة تامة للخصوصيات الوطنية، وعلى أسس التضامن والتعاون داخل الفضاء الإقليمي وعلى الصعيد الدولي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

ليس من شروط اتحادنا أن تكون قدراتنا وإمكانياتنا كأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي متماثلة، إذا كانت مبادئنا وقيمنا وأهدافنا واحدة، كما سطرناها في ميثاق المنظمة. أما قوتنا كتكتل شبه عالمي، يضم أزيد من مليار مسلم، فتزداد بقدر ما نتمكن من استغلال فرص التكامل المتاحة بيننا، وبقدر ما نستفيد من تاريخنا، ومن تجارب التكتلات الأخرى التي بلغت درجات متقدمة من الاندماج والبناء المشترك.

وفي هذا السياق، فإن تكثيف التعاون جنوب - جنوب، مبني على الثقة والواقعية والمصالح المشتركة، وتوسيع نطاقه بين أعضاء منظمنا، لاسيما عبر تبادل التجارب في كافة الميادين، لمن شأنه أن ينمي التبادل بين بلداننا ويرسخ التضامن بين شرائح مجتمعاتنا، وذلك من أجل الرفع من قدراتنا الإنتاجية وتقوية اقتصاداتنا توفيراً لأسباب العيش الكريم، وتعميماً للخير لشعوبنا.

وإذا كانت الخطة العشرية الماضية للمنظمة قد أسهمت في مضاعفة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، فإن أملنا كبير في أن يمكننا برنامج عملها الجديد، التوجيهي والشامل، المزمع اعتماده في اجتماعنا هذا، من تحقيق أضعاف ذلك. وإننا لنؤمن كل ما قد يدعو له اجتماعنا هذا من أجل تطوير تكتلاتنا الاقتصادية، في أفق إنشاء منطقة للتبادل الحر داخل فضاءنا الإسلامي. هذه المنطقة التي تترجم روح التضامن، وتؤسس للتنمية المستدامة التي تجعل من العنصر البشري محركها ومقصدها، كما سبق وأن دعونا إلى ذلك في خطابنا خلال قمة دكار.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

إن لدينا مصدرا آخر للقوة، يتمثل في إيماننا بعدالة قضيتنا الأولى: قضية القدس وفلسطين، واتحادنا حولها. ومن منطلق مسؤولياتنا كعاهل للمملكة المغربية، وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن المنظمة، فإننا نؤكد تجند المغرب، ملكا وحكومة وشعبا، للدفاع عن القدس وفلسطين، بمختلف الوسائل السياسية والقانونية والعملية المتاحة.

وقد عملنا كرئيس للجنة القدس، التي تشكل قوة اقتراحية، وهيئة للتحرك السريع وتعبئة الأدوات اللازمة للعمل الميداني للدفاع عن القدس، على تبني مقاربة تُزاوج بين التحركات والمواقف السياسية والمساعي الدبلوماسية، وإبراز الحقوق المشروعة، من جهة، والعمل الميداني، من جهة أخرى، من خلال مشاريع ملموسة تنجزها وكالة بيت مال القدس الشريف، لدعم المقدسيين وإنقاذ القدس، التي هي جوهر الصراع ومفتاحه.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نؤكد تأييدنا لدعوة أختينا فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، باعتبارها خطوة أساسية في اتجاه إنهاء الوضع المأساوي والمتفجر في فلسطين، وإعادة الأمل في التوصل إلى حل سلمي، عادل وشامل، يقوم على حل الدولتين.

كما نجدد دعمنا للمبادرة الفرنسية، الرامية إلى العودة بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات، والتي من شأنها أن تنهي الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وفق جدول زمني واضح.

وإذا كنا، قادة وشعوبا، نسعى جاهدين إلى مساندة أشقائنا الفلسطينيين لتمكينهم من إقامة دولة فلسطين، على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق مرجعيات قرارات الشرعية الدولية، كما أكدنا عليه في قمتنا الاستثنائية الخامسة، المنعقدة الشهر الفارط في جاكرتا، فعلينا أيضا أن نواصل، بنفس الحزم، تعبئتنا لنصرة القدس وإنقاذها من سياسة التهويد الممنهج التي تمارس عليها ميدانيا وكل يوم، ومواكبة أولويات المقدسيين واحتياجاتهم المتجددة.

وإن دعم وكالة بيت مال القدس بات من الضروريات التي يشترطها عملنا في المنظمة، حتى يترجم إيماننا بالتضامن والتعاون تجاه المقدسيين عبر تحقيق برامج هادفة، لاسيما ما يتعلق منها بدعم الأسر المحرومة، وإقامة مرافق عامة في مجالات التعليم والصحة. وفقنا الله جميعا للدفاع عن قضايانا العادلة، وخدمة بلداننا، وتحقيق الأمن والتنمية لشعوبنا.

«وقل اعملوا، فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة المغربية الخليجية

الرياض، 12 رجب 1437هـ الموافق 20 أبريل 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
إخواني أصحاب الجلالة والسمو،  
أصحاب المعالي والسعادة،

جئت اليوم، بقلب ملؤه المحبة والاعتزاز، كعادتي عندما أحل بمنطقة الخليج العربي.

وأود بادئ ذي بدء، أن أعبر عن شكري لأخيينا خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، على تفضله باستضافة هذه القمة الهامة، ولكافة قادة دول مجلس التعاون الخليجي، على مشاركتهم فيها. كما أعرب لكم عن اعتزازي وتقديري، للدعم المادي والمعنوي الذي تقدمونه للمغرب، في إنجاز مشاريعه التنموية، والدفاع عن قضاياها العادلة.

فلقاءنا اليوم، يجسد عمق روابط الأخوة والتقدير، التي تجمعنا، وقوة علاقات التعاون والتضامن بين بلداننا. فرغم بعد المسافات الجغرافية، التي تفصل بيننا، توحدنا والحمد لله، روابط قوية، لا تتركز فقط على اللغة والدين والحضارة، وإنما تستند أيضا، على التشبث بنفس القيم والمبادئ، وبنفس التوجهات البناءة. كما نتقاسم نفس التحديات، ونواجه نفس التهديدات، خاصة في المجال الأمني. ولكن، لماذا هذه القمة الأولى من نوعها ولماذا اليوم؟

إخواني أصحاب الجلالة والسمو،

لقد تمكنا من وضع الأسس المتينة لشراكة استراتيجية، هي نتاج مسار مثمر من التعاون، على المستوى الثنائي، بفضل إرادتنا المشتركة. فالشراكة المغربية الخليجية، ليست وليدة مصالح ظرفية، أو حسابات عابرة. وإنما تستمد قوتها من الإيمان الصادق بوحدة المصير، ومن تطابق وجهات النظر، بخصوص قضايانا المشتركة.

لذا، نجتمع اليوم، لإعطاء دفعة قوية لهذه الشراكة، التي بلغت درجة من النضج، أصبحت تفرض علينا تطوير إطارها المؤسسي، وآلياتها العملية.

وهي خير دليل على أن العمل العربي المشترك، لا يتم بالاجتماعات والخطابات ولا بالقمم الدورية الشكلية، أو بالقرارات الجاهزة غير القابلة للتطبيق، وإنما يتطلب العمل الجاد، والتعاون الملموس، وتعزيز التجارب الناجحة، والاستفادة منها، وفي مقدمتها التجربة الرائدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. إنها رسالة أمل لأنفسنا، وإشارة قوية لشعوبنا، على قدرتنا على بلورة مشاريع تعبوية مشتركة.

أصحاب الجلالة والسمو،

إن هذه القمة تأتي في ظروف صعبة. فالمنطقة العربية تعيش على وقع محاولات تغيير الأنظمة وتقسيم الدول، كما هو الشأن في سوريا والعراق وليبيا. مع ما يواكب ذلك من قتل وتشريد وتهجير لأبناء الوطن العربي. فبعدما تم تقديمه كريبع عربي، خلف خرابا ودمارا ومآسي إنسانية، ها نحن اليوم نعيش خريفا كارثيا، يستهدف وضع اليد على خيارات باقي البلدان العربية، ومحاولة ضرب التجارب الناجحة لدول أخرى كالمغرب، من خلال المس بنموذجه الوطني المتميز.

إننا نحترم سيادة الدول، ونحترم توجهاتها، في إقامة وتطوير علاقاتها، مع من تريد من الشركاء. ولسنا هنا لنحاسب بعضنا على اختياراتنا السياسية والاقتصادية. غير أن هناك تحالفات جديدة، قد تؤدي إلى التفرقة، وإلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة. وهي في الحقيقة، محاولات لإشعال الفتنة، وخلق فوضى جديدة، لن تستثني أي بلد. وستكون لها تداعيات خطيرة على المنطقة، بل وعلى الوضع العالمي.

ومن جهته فالمغرب رغم حرصه على الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية مع حلفائه، قد توجه في الأشهر الأخيرة نحو تنويع شراكاته، سواء على المستوى السياسي أو الاستراتيجي أو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تندرج زيارتنا الناجحة إلى روسيا، خلال الشهر الماضي، والتي تميزت بالارتقاء بعلاقاتنا إلى شراكة استراتيجية معمقة، والتوقيع على اتفاقيات مهيكلة، في العديد من المجالات الحيوية.

كما نتوجه لإطلاق شراكات استراتيجية مع كل من الهند وجمهورية الصين الشعبية، التي سنقوم قريبا، إن شاء الله، بزيارة رسمية إليها. فالمغرب حر في قراراته واختياراته وليس محمية تابعة لأي بلد. وسيظل وفيا بالتزاماته تجاه شركائه، الذين لا ينبغي أن يروا في ذلك أي مس بمصالحهم.

ومن ثم، فإن عقد هذه القمة، ليس موجها ضد أحد بشكل خاص، ولا سيما حلفاءنا. إنها مبادرة طبيعية ومنطقية لدول تدافع عن مصالحها، مثل جميع الدول، علما أن أشقاءنا في الخليج، يتحملون تكاليف وتبعات الحروب المتوالية، التي تعرفها المنطقة.

أصحاب الجلالة والسمو،

إن الوضع خطير، خاصة في ظل الخلط الفاضح في المواقف، وازدواجية الخطاب بين التعبير عن الصداقة والتحالف، ومحاولات الطعن من الخلف.

فماذا يريدون منا؟

إننا أمام مؤامرات تستهدف المس بأمننا الجماعي. فالأمر واضح، ولا يحتاج إلى تحليل. إنهم يريدون المس بما تبقى من بلداننا، التي استطاعت الحفاظ على أمنها واستقرارها، وعلى استمرار أنظمتها السياسية. وأقصد هنا دول الخليج العربي والمغرب والأردن، التي تشكل واحة أمن وسلام لمواطنيها، وعنصر استقرار في محيطها.

إننا نواجه نفس الأخطار، ونفس التهديدات، على اختلاف مصادرها ومظاهرها.

فالدفاع عن أمننا ليس فقط واجبا مشتركا، بل هو واحد لا يتجزأ. فالمغرب يعتبر دائما أمن واستقرار دول الخليج العربي، من أمن المغرب. ما يضركم يضرنا وما يمسنا يمسكم.

وهو ما يحرص على تجسيده في كل الظروف والأحوال، للتصدي لكل التهديدات، التي تتعرض لها المنطقة، سواء في حرب الخليج الأولى، أو في عملية إعادة الشرعية لليمن، فضلا عن التعاون الأمني والاستخباراتي المتواصل.

إخواني أصحاب الجلالة والسمو،

إن المخططات العدوانية، التي تستهدف المس باستقرارنا، متواصلة ولن تتوقف. فبعد تمزيق وتدمير عدد من دول المشرق العربي، ها هي اليوم تستهدف غربه. وآخرها المناورات التي تحاك ضد الوحدة الترابية لبلدكم الثاني المغرب.

وهذا ليس جديدا. فخصوم المغرب يستعملون كل الوسائل، المباشرة وغير المباشرة في مناوراتهم المكشوفة. فهم يحاولون حسب الظروف، إما نزع الشرعية عن تواجد المغرب في صحرائه، أو تعزيز خيار الاستقلال وأطروحة الانفصال، أو إضعاف مبادرة الحكم الذاتي، التي يشهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها.

ومع التمادي في المؤامرات، أصبح شهر أبريل، الذي يصادف اجتماعات مجلس الأمن حول قضية الصحراء، فزاعة ترفع أمام المغرب، وأداة لمحاولة الضغط عليه أحيانا، ولابتزازه أحيانا أخرى.

أصحاب الجلالة والسمو،

لا يفوتنا هنا، أن نعبر لكم عن اعتزازنا وتقديرنا، لوقوفكم الدائم إلى جانب بلادنا في الدفاع عن وحدتها الترابية. فالصحراء المغربية كانت دائما قضية دول الخليج أيضا. وهذا ليس غريبا عنكم.

ففي سنة 1975، شاركت في المسيرة الخضراء، لاسترجاع أقاليمنا الجنوبية، وفود من السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان والإمارات، التي تميزت بحضور أختينا سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، الذي كان عمره آنذاك 14 سنة. ومنذ ذلك الوقت، لم تدخر دول الخليج أي جهد، من أجل نصرته قضيتنا العادلة، والدفاع عن سيادة المغرب على كامل أراضيه. وهو ما أكدتموه خلال الأزمة الأخيرة مع الأمين العام للأمم المتحدة.

غير أن الوضع خطير هذه المرة، وغير مسبوق في تاريخ هذا النزاع المفتعل، حول مغربية الصحراء. فقد بلغ الأمر إلى شن حرب بالوكالة، باستعمال الأمين العام للأمم المتحدة، كوسيلة لمحاولة المس بحقوق المغرب التاريخية والمشروعة في صحرائه، من خلال تصريحاته المنحازة، وتصرفاته غير المقبولة، بشأن الصحراء المغربية.

ولكن لا تستغربوا. فإذا عرف السبب، بطل العجب. فماذا يمكن للأمين العام، أن يفعلوه وهو يعترف بأنه ليس على اطلاع كامل على ملف الصحراء المغربية، مثل العديد من القضايا الأخرى. بل إنه يجهل تطوراته الدقيقة، وخلفياته الحقيقية.

وماذا يمكن للأمين العام القيام به، وهو رهينة بين أيدي بعض مساعديه ومستشاريه، الذين يفوض لهم الإشراف على تدبير عدد من القضايا الهامة، ويكتفي هو بتنفيذ الاقتراحات التي يقدمونها له.

ومعروف أن بعض هؤلاء الموظفين لهم مسارات وطنية وخلفيات سياسية، ويخدمون مصالح أطراف أخرى، دون التزام بما يقتضيه منهم الانتماء لمنظمة الأمم المتحدة من واجب الحياد والموضوعية، الذي هو أساس العمل الأممي.

فالأمين العام، رغم تقديرنا الشخصي له، ما هو إلا بشر. لا يمكنه الإلمام بكل القضايا المطروحة على الأمم المتحدة، وإيجاد الحلول لكل الأزمات والخلافات عبر العالم.

وأود التأكيد هنا، أن المغرب ليس له أي مشكل مع الأمم المتحدة، التي هو عضو نشيط فيها، ولا مع مجلس الأمن، الذي يحترم أعضائه، ويتفاعل معهم باستمرار، وإنما مع الأمين العام، وخاصة بعض مساعديه، بسبب مواقفهم المعادية للمغرب.

والمغرب كان دائم التنسيق، بخصوص هذا النزاع المفتعل، حول وحدتنا الترابية، مع أصدقائه التقليديين، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا، ومع أشقائه العرب، خاصة دول الخليج، والأفارقة كالسنغال وغينيا وكوتديفوار والغابون.

غير أن المشكل يبقى مطروحا مع المسؤولين بالإدارات، التي تتغير بشكل مستمر، في بعض هذه الدول. ومع كل تغيير يجب بذل الكثير من الجهود، لتعريفهم بكل أبعاد ملف الصحراء المغربية، وبخلفياته الحقيقية، وتذكيرهم بأن هذا النزاع، الذي دام أزيد من أربعين سنة، خلف العديد من الضحايا، وتكاليف مادية كبيرة، وبأن قضية الصحراء هي قضية كل المغاربة، وليست قضية القصر الملكي لوحده.

أصحاب الجلالة والسمو،

لقد حان وقت الصدق والحقيقة. إن العالم العربي يمر بفترة عصيبة. فما تعيشه بعض الدول ليس استثناء وإنما يدخل ضمن مخططات مبرمجة، تستهدفنا جميعا.

فالإرهاب لا يسيء فقط لسمعة الإسلام والمسلمين، وإنما يتخذ البعض ذريعة لتقسيم دولنا، وإشعال الفتن فيها. وهو ما يقتضي فتح نقاش صريح وعميق بين المذاهب الفقهية، قصد تصحيح المغالطات، وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام، والرجوع للعمل بقيمتنا السمحة.

إن الأمر لا يتعلق بقضية في دولة معينة، وإنما بحاجتنا إلى وعي جماعي بهذه التحديات، وبإرادة حقيقية لتجديد عقدنا الاستراتيجي مع شركائنا، بناء على محددات واضحة المعالم، تضبط علاقاتنا خلال العشريات المقبلة. إننا نعيش مرحلة فاصلة، بين ماذا نريد، وكيف يريد الآخرون أن نكون.

إننا اليوم، أكثر حاجة لوحدة ووضوح المواقف بين كل الدول العربية. فإما أن نكون جميعا كالجسد الواحد والبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا، أو أن نكون كما لا نريد.

وقفنا الله لما فيه خير شعوبنا وأمتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى حفل توقيع اتفاق باريس حول التغيرات المناخية بمقر الأمم المتحدة  
نيويورك، 14 رجب 1437هـ الموافق 22 أبريل 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،  
السيدة رئيسة الدورة 21 لمؤتمر المناخ،  
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن يكون المغرب اليوم، من بين الدول الأولى، التي ستوقع على اتفاق باريس التاريخي حول التغيرات المناخية، مؤكداً التزامنا باتخاذ الإجراءات اللازمة، للمصادقة عليه، في أقرب الآجال.

وأود الإشادة بما أبانت عنه الرئاسة الفرنسية لهذه الدورة، من قيادة محكمة وانخراط تام، مكنها من تعبئة الموارد، وتوفير الشروط الضرورية، التي أتاحت تحقيق التوافق حول اتفاق باريس.

ومن هنا، فقد أصبح مفروضاً علينا اليوم، توجيه جهودنا الجماعية، خلال الدورة 22 للمؤتمر، التي يعتز المغرب باحتضانها بمدينة مراكش، نحو العمل على حسن تفعيل كافة مقتضيات هذا الاتفاق، الشامل والمتوازن والمنصف.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

لقد بادرت المملكة المغربية، في إطار وفائها بالتزاماتها المناخية، بوضع سياسة وطنية مندمجة، للحفاظ على البيئة، ومواجهة الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية، وتقليص الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، بنسبة 32 في المائة، بحلول سنة 2030.

وفي هذا الإطار، أقدم المغرب على عدة مبادرات، للانخراط في الاقتصاد الأخضر، واعتماد الميثاق الوطني للبيئة، واستراتيجية النجاعة الطاقية، إضافة إلى تحرير قطاع الطاقات المتجددة.



وهو ما جعله يرفع من سقف طموحاته، من خلال استراتيجية وطنية، تهدف لبلوغ نسبة 52 في المائة من الطاقات المتجددة، من مجموع الحاجيات الوطنية، في أفق 2030، وذلك بفضل مشاريعه الكبرى، وخاصة في مجال الطاقات الشمسية والريحية.

وسيرا على نهجه التضامني، فإن المغرب مستعد لتقاسم الخبرة، التي راكمها في هذا المجال، خاصة مع دول القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، عبر عقد شراكات مبتكرة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إننا نتطلع لأن تشكل الدورة 22 لمؤتمر المناخ بمراكش، مناسبة لتعزيز الوعي العالمي بضرورة مواصلة الانخراط الجماعي في مواجهة التغيرات المناخية. كما نطمح لتبني مساطر وآليات لتفعيل اتفاق باريس، ومن بينها اعتماد خطة عمل لفترة ما قبل 2020، في ما يخص تخفيض الانبعاثات، والملاءمة والتمويل، وتعزيز القدرات، ونقل التكنولوجيا، والشفافية خاصة لفائدة البلدان النامية، والدول الأقل تقدما، في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، والدول الجزرية الصغيرة.

وهو ما يقتضي الاتفاق على خارطة طريق ملموسة وواضحة المعالم والنتائج، من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع، وذلك من أجل تشجيع التغيير، الذي نتطلع لتحقيقه، على مستوى نماذج الاستثمار الخاص.

وإن الانتقال الطاقى المنشود، يقتضي الاستفادة من كل الآليات التحفيزية، وفرض تسعيرة مقابل انبعاث الكربون، وتغطية كل القطاعات الأساسية، بما فيها التأمين والنقل الجوي والبحري.

كما يجب إيجاد حلول للعراقيل الإيكولوجية، التي تعيق التجارة، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، في سبيل تنويع اقتصاداتها، والاستفادة من البراءات على أسس تفضيلية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

لقد تمكنا خلال الدورة 21 لمؤتمر المناخ، من وضع أسس نظام مناخي جديد، تضامني وطموح. وبذلك يكون مؤتمر باريس قد دشّن عهد «الكربون المنخفض».

ومن هذا المنطلق، تشكل المفاوضات المرتبطة بتفعيل اتفاق باريس، استمرارا للالتزام بهذا التضامن، وروح المسؤولية، التي أبان عنها المجتمع الدولي.

إننا نعتد على انخراط كل الأطراف لترجمة الالتزامات المعلنة في باريس إلى أهداف محددة وآليات فاعلة ومشاريع ملموسة، تجعل من طموحاتنا واقعا يستفيد منه كوكبنا والأجيال القادمة.

وسيتشرف المغرب باستقبالكم، من 7 إلى 18 نونبر 2016 في مدينة مراكش، وذلك من أجل تعزيز الإسهام الفعلي والجماعي في الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الإفريقي الأول حول الصيانة والحفاظ على الرصيد الطرقي  
والابتكار التقني

مراكش، 26 رجب 1437هـ الموافق 04 ماي 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، مرحبين بكم في مدينة مراكش، أرض الحوار وتعايش الحضارات، وملتمق الطرق التاريخية نحو إفريقيا. وقد أبيننا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذا الملتقى الإفريقي الأول حول الطرق، اعتبارا للمكانة التي تحتلها القارة الإفريقية في وجداننا، ولعلاقات الأخوة والتضامن والتعاون التي تربطنا بشعوبها، ولأهمية وراهنية "الحفاظ على الرصيد الطرقي والتقنيات المبتكرة لصيانتها".

وإذا كان هذا الموضوع يبدو في الظاهر ذا طابع تقني، فإنه يجسد في العمق أحد تجليات ما يواجهنا جميعا كأفارقة، من تحديات تنموية ومجتمعية كبرى، يقتضي رفعها التحلي بالثقة في قدراتنا الذاتية، وابتكار المقاربات والحلول الخلاقة، الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة، وتوفير سبل العيش الكريم لشعوب قارتنا.

ولعل من أهم سبل تحقيق هذه التنمية المنشودة، توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبنيات التحتية الكبرى، وفي مقدمتها الشبكة الطرقية، وذلك اعتبارا لدورها في ضمان التواصل، وولوج السكان إلى الأسواق والخدمات الأساسية، والحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وكذا لأهميتها في جلب الاستثمارات الخارجية، وخفض تكاليف الإنتاج، ورفع من مردودية المشاريع.

وإننا إذ نهنتكم على عقدكم لهذا المؤتمر، وعلى اختياركم لهذا الموضوع الهام، فإنني واثق بأنه سيتيح لكم الفرصة للقيام بتشخيص جماعي لواقع الرصيد الطرقي بإفريقيا، والجهود المبذولة للحفاظ عليه، وللوقوف أيضا على أبرز الإكراهات التي تواجهه، واقتراح التوجهات الكبرى لبلورة استراتيجية متكاملة وناجعة، في مجال صيانة واستغلال الشبكة الطرقية بقارتنا.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد عرفت القارة الإفريقية، خلال العشرية الأخيرة، تطورا ملحوظا في مجال التجهيزات الأساسية، بفضل مؤهلاتها البشرية والطبيعية المتكاملة، بحيث أصبحت تسمى بقارة الفرص، وذلك لما تتيحه من إمكانيات كبيرة للاستثمار.

غير أن التحدي الذي يظل مطروحا أمام التنمية في إفريقيا، هو مواصلة تطوير شبكات طرقية جديدة، دون إغفال صيانة الشبكة الطرقية الموجودة.

فوتيرة التنمية المسجلة في السنوات الأخيرة بقارتنا تزيد من ضرورة تحسين جودة خدمات الشبكة الطرقية، لمواكبة حاجيات حركية أزيد من مليار نسمة، من عدد سكان القارة، والذي يرتقب أن يتضاعف في أفق سنة 2050.

## حضرات السيدات والسادة،

إن تزايد الحاجيات من التجهيزات الطرقية، وصعوبة تحقيق التوازن المطلوب بين الصيانة ومتطلبات توسيع الشبكة، إضافة إلى الاستعمال المكثف للنقل عبر الطرقات، يعقد بالتأكيد مهمة القائمين على قطاع الطرق بإفريقيا.

ومما يفاقم من هذا الوضع حدة التأثيرات المناخية، من جفاف وفيضانات، بما لها من انعكاسات كبيرة على وضعية الشبكة الطرقية، سواء من حيث الخسائر التي تنتج عنها، أو من حيث الكلفة الإضافية اللازم توفيرها لحماية المنشآت الطرقية ومحيطها.

ومن هذا المنطلق، يتعين التفكير في اعتماد وسائل حديثة لتتبع الشبكة الطرقية ومنشآتها وصيانتها، وتوفير المعطيات الدقيقة الضرورية لأخذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم، وابتكار حلول وتقنيات بديلة تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، خاصة في ما يتعلق بالتوجه نحو استعمال تقنيات جديدة نظيفة، أو أقل تلويثا.

فالعبرة ليست ببناء محاور طرقية جديدة، وتركها عرضة للضياع، بل بوضع مخططات لصيانتها، بموازاة مع تحصين الرصيد الطرقي الموجود، والحفاظ عليه من التدهور والاندثار أحيانا.

ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي إيلاء عناية خاصة لتوفير الموارد البشرية المؤهلة، من مهندسين وأطر وتقنيين، عبر برامج للتكوين الأساسي والتطبيقي والتأهيلي، ودعم التخصص في هذا المجال، والانفتاح على المستجدات التي يعرفها على المستويين الإفريقي والدولي.

كما أن تطوير الإدارة الطرقية وعصرنتها يعتبر أولوية ملحة، من خلال توزيع عقلائي للأدوار، يفرق ما بين المستوى الاستراتيجي والتخطيط والتقنين والمراقبة، والمستوى العملي والميداني، وكذا بين الاستغلال والصيانة، وتوسيع وتحديث الشبكة الطرقية.

ولن يتأتى ذلك، إلا بتعزيز التعاون والتشاور، وعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين الدولة والجماعات المحلية، وكذا اعتماد شراكات دولية، من أجل انتقاء الحلول الأقل تكلفة، والأنجع مردودية، مع عدم تركيز أعمال الصيانة على المحاور الرئيسية، وإغفال الطرق والمسالك القروية، وخاصة بالمناطق النائية.

## حضرات السيدات والسادة،

إن النموذج التنموي المتميز، الذي نقوده ببلادنا، يقوم على سياسة إرادية وواضحة المعالم، تروم النهوض بالأوراش الكبرى، الهادفة لتوفير البنيات التحتية الضرورية، باعتبارها رافعة قوية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، ولتعزيز جاذبية المغرب وتنافسيته، فضلا عن

دورها في المساهمة في الحد من التفاوتات المجالية، وضمان ولوج كافة السكان إلى الأسواق والخدمات، وفي خفض معدلات الفقر، ومحاربة الهشاشة والإقصاء.

فقد اعتمد المغرب، منذ أزيد من 16 سنة، منظورا متعدد الأبعاد في مجال البنيات التحتية المرتبطة بالنقل، يتكامل فيه تأهيل وتحديث الشبكة الطرقية مع تقوية خطوط السكك الحديدية وتحديثها، وكذلك النهوض بالنقل الجوي، من خلال توسيع وتحديث وبناء المطارات، بالإضافة إلى إنشاء موانئ كبرى، ومحطات اللوجستيك.

في هذا الصدد، نعمل على توسيع شبكة الطرق السيارة والسريعة، وفق المواصفات المعتمدة عالميا، بحيث تم ربط شرق المملكة بغربها، وشمالها بجنوبها، إضافة إلى تأهيل الطرق الوطنية بمختلف درجاتها. كما نولي أهمية خاصة لإنجاز الطرق الثانوية والقروية، بهدف فك العزلة عن المناطق الصعبة والنائية، وربط العالم القروي بالشبكة الوطنية للمواصلات.

وبموازاة مع الأوراش الكبرى، التي تم إنجازها بشمال المملكة، كالمركب المينائي طنجة المتوسط، الذي أصبح محطة دولية كبرى للمبادلات التجارية وللنقل البحري، بحوض البحر الأبيض المتوسط، والذي سيتم تعزيزه بميناء الناظور- غرب المتوسط، فإننا حريصون على جعل جهة الصحراء المغربية محورا للمبادلات التجارية والتواصل الإنساني بين إفريقيا وأوروبا.

وفي هذا الإطار، فقد أطلقنا مؤخرا، بمناسبة تخليد الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، لاسترجاع أقاليمنا الجنوبية، مشاريع متكاملة لتعزيز إدماج مناطق شمال المملكة بجنوبها، من خلال الإقدام على إنجاز طريق سريع بمواصفات عالمية، يربط أكادير بالداخلة، عبر تيزنيت والعيون، وصولا إلى الحدود المغربية الموريتانية جنوبا. كما سنقوم ببناء الميناء الأطلسي الكبير للداخلة، إضافة إلى التفكير في بناء خط للسكة الحديدية، من طنجة إلى لكويرة، لربط المغرب بباقي الدول الإفريقية الشقيقة.

#### حضرات السيدات والسادة،

إن توفير البنيات التحتية ليس غاية في ذاته، وإنما يندرج في إطار منظور شامل، يهدف لتحقيق التنمية المجالية والمحلية، بمختلف جهات المملكة. هدفنا هو الرفع من وتيرة نمو الاقتصاد الوطني، وخدمة المواطن المغربي أينما كان، وتمكينه من وسائل المواصلات بكل أنواعها.

فإلى جانب القفزة النوعية التي تحققت في مجال تطوير وعصرنة الشبكة الطرقية، تم إعداد مخطط استراتيجي للنهوض بالبنية الطرقية في العشرين سنة المقبلة، يحظى في إطاره الحفاظ على الرصيد الطرقي بأهمية خاصة. وهو ما يتجلى في تخصيص ما يقرب عن 50% من حجم الاستثمار الإجمالي لهذا المخطط لمشاريع الصيانة الطرقية، دون احتساب الاستثمارات المتعلقة بالطرق السيارة والسريعة، والاستثمارات المخصصة لتأهيل المحاور الطرقية الهيكلية.

وتفعيلا لمنظورنا المتكامل، يولي هذا المخطط مكانة أساسية للمحاور الاستراتيجية في اتجاه غرب إفريقيا، تشكل فيه أقاليم الصحراء المغربية حلقة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي، فضلا عن استكمال الطريق السيار المغربي شرقا، من أجل تسهيل المبادلات مع دول الجوار.

وهنا نؤكد بأن هذه المشاريع الطموحة، بما في ذلك المشاريع الكبرى للطاقة الشمسية والريحية، والبنيات التحتية، لا تهدف إلى تنمية المنطقة وحدها فحسب، بل نطمح من خلالها إلى ربطها بالدول الإفريقية الشقيقة، بما يساهم في النهوض بتنميتها.

فالتعاون جنوب-جنوب الذي نبتغيه، ليس مجرد شعار للاستهلاك الإعلامي، بل نحرص على تجسيده عبر مشاريع ملموسة، تعود بالنفع على شعوب بلداننا، وتبعد الطريق لإرساء شركات واعدة، تشمل كافة الأطراف المعنية، سواء في القطاع العام أو الخاص، وفي مختلف المجالات، التنموية والاجتماعية والبيئية.

وفي هذا الإطار، يأخذ المغرب على عاتقه وضع الخبرة المهمة التي راكمها، منذ سنوات، في مجال الحفاظ على الرصيد الطرقي، رهن إشارة البلدان الإفريقية، بموازة مع انفتاحه على تقاسم التجارب الناجحة لأشقائه في هذا الميدان.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

كما لا يخفى عليكم، يكتسي التعاون الدولي وتبادل المعلومات والتجارب أهمية كبرى في مختلف المجالات. وإن الانفتاح والتعاون بين الدول الإفريقية، ومع دول الشمال في مجال البنيات التحتية، لمن شأنه أن يساهم في تطوير وتحديث هذا القطاع، والحفاظ على مكوناته وصيانتها.

لذا، ينبغي للدول الإفريقية أن تنخرط في كل المبادرات، التي تهدف إلى تعزيز هذا التعاون، للمساهمة في تحسين الشبكات الطرقية بلداننا، وتطوير نظم تمويلها، والتفكير الجماعي المنتظم، المتعلق بالسياسة الطرقية، وتقنيات الصيانة، ضمن الهيئات المهنية الوطنية والجهوية والدولية.

وإننا لوائقون، بأن هذا المؤتمر الأول من نوعه، سيعرف بفضل الخبراء والكفاءات الإفريقية المشاركة فيه، وبما هو مشهود لهم به من غيرة إفريقية صادقة، إصدار مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للتطبيق، بما يساهم في ابتكار الحلول الملائمة لرفع التحديات التي تفرضها صيانة الرصيد الطرقي بإفريقيا، والرفع من جودته، وتعزيزه بشبكات طرقية جديدة، بالموصفات العالمية. كما أن حضور منظمات وجمعيات مهنية وخبراء ومختصين من دول خارج القارة، من شأنه تعزيز المعارف وتبادل التجارب، وتدعيم التعاون بين الشمال والجنوب.

وفقكم الله، وكلل أشغالكم بالتوفيق والسداد، لما فيه خير شعوبنا الإفريقية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## «الأمر اليومي» للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الستين لتأسيسها

07 شعبان 1437 هـ الموافق 14 ماي 2016 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تخلد اليوم قواتنا المسلحة الملكية ومعها الشعب المغربي قاطبة الذكرى الستين لتأسيسها، وهي مناسبة وطنية بالغة الرمزية والدلالة، حرصت جلاتنا دائما على الاحتفاء بها من أجل الحفاظ على الروابط المتينة والمتجدرة في عمق أصالتنا وتقاليدينا، وذلك من خلال إبراز أهمية هذا الحدث التاريخي الذي مكن بلدنا منذ بزوغ فجر الاستقلال من إعداد جيش مغربي منظم، انخرط منذ نشأته في مسيرة البناء والتشييد والدفاع عن حوزة الوطن ومقدساته تحت أوامر قائده الأعلى.

إن فخرنا واعتزازنا بكم اليوم ليزداد توهجا ونحن نسترجع المحطات المشرفة التي رصعت سجل قواتنا المسلحة الملكية الحافل بالمنجزات والتضحيات، وكذلك لما نلمسه فيكم من إصرار وعزيمة وتفاعل إيجابي من أجل الدفاع عن مكتسبات الوطن وسيادته، صادقين في عهدكم على الطاعة والولاء لقائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، مؤازرين بالتلاحم القوي الذي يجمع أفراد الشعب المغربي حول مقدسات الوطن العليا، وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

وفي هذا اليوم، نستحضر بكل تأثر وإجلال، ممزوج بمشاعر التقدير والامتنان، ذكرى الملكين الراحلين، جدنا المنعم صاحب الجلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، الذي بر بالوطن وضحى في سبيله وكانت له مكرمة تأسيس النواة الأولى للقوات المسلحة الملكية كرمز للسيادة الوطنية، ووالدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته، الذي كان له الفضل الكبير منذ فجر الاستقلال في تأطير وتجهيز وتأهيل قواتنا مع الرقي بمؤهلاتها البشرية والمادية والتقنية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إننا إذ نجدد لكم، أفراد قواتنا المسلحة الملكية بمختلف رتبكم ومكوناتكم البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، سابغ عطفنا ورضانا، لا يفوتنا أن نهيب بكم جميعا، ضباطا وضباط صف وجنودا، لمضاعفة الجهود والعمل المستمر، مستعدين كما عهدناكم دائما لبذل كل التضحيات في سبيل رفعة الوطن ونصرتة، مستلهمين من قيمنا الراسخة وتاريخنا الحافل، الدافع القوي الذي يشد أزركم ويرفع من هممكم في كل تدخلاتكم، وطنيا ودوليا.

وهذا ما يؤكد الدور الإنساني الذي تضطلعون به ضمن المبادرات الاجتماعية والطبية، لفائدة رعايانا بالمناطق النائية المتضررة من جراء سوء الأحوال الجوية، والذي أصبح نهجا متأصلا في عملكم التضامني الوطني، يبرز مصداقيته الأثر المحمود والصدى الطيب الذي تتميز به تدخلاتكم الناجعة، وخاصة عبر نشر المستشفيات العسكرية الميدانية في مناطق متعددة من مملكتنا الشريفة، تنفيذاً لتعليماتنا الملكية السامية.

وتدعيماً لمساهمة قواتنا المسلحة الملكية في المجال الإنساني الذي يحظى برعايتنا السامية وفق منظور متكامل لمواجهة الكوارث الطبيعية، فقد جعلنا نصب أعيننا العمل على تطوير إمكانياتكم في هذا الميدان، من خلال إنشاء وحدات متخصصة في الإنقاذ والإغاثة مع إمدادها بالوسائل التقنية والإمكانيات اللوجستكية الضرورية لتأدية مهامها، بما يتلاءم مع تعدد التدخلات المنتظرة منكم.

في هذا الصدد أشرفت جلاتنا مؤخراً على تدشين مركز مختص في علم الفيروسات بالمستشفى العسكري محمد الخامس بمعايير جد متطورة، كوحدة طبية مرجعية في مجالات تخصصية وبيولوجية عدة، وكذا الأمراض الاستوائية بالنسبة لأفراد قواتنا المسلحة الملكية المتوجهين للمشاركة في العمليات الخارجية، فضلاً عن إعطاء جلاتنا إشارة بدء العمل بالبارجة العسكرية التي تعمل على إنتاج الماء الصالح للشرب عبر تحلية مياه البحر خلال زيارتنا الميمونة لأقاليمنا الصحراوية العزيزة.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في ظل الظرفية الدولية الدقيقة التي يعرفها العالم اليوم وخاصة بمنطقة الساحل والصحراء، لا بد لنا من التنويه والإشادة بدور جميع الوحدات المرابطة في الثغور والتخوم، خاصة بمناطقنا الجنوبية، ساهرين بكل يقظة وحزم على تأمين حدودنا البرية والبحرية والجوية، متأهبين لصيانة وحدتنا الترابية وتحصين مناعتها ضد كل التهديدات والمخاطر، وكذا الوحدات المنخرطة في إطار المخططات الأمنية المشتركة، ذات البعد الاحترازي والاستباقي، التي أصدرنا أوامرها السامية من أجل إعدادها وتفعيلها، من بينها عمليتي "حذر" و"دعم".

إن مشاركتكم بكل تجرد في الجهد القيم المبذول من طرف مختلف الأجهزة الأمنية الوطنية لحماية وطننا وأمن مواطنينا، والتي نأبى هنا إلا أن نخص أطرها وأفرادها بموصول رعايتنا السامية على ما يقومون به من تضحيات جسام، لتجعلنا نثمن قدراتكم العالية على التأقلم مع مثل هذه المهام والمستجدات التي يفرضها عالم اليوم الذي يخيم عليه الاضطراب وعدم الاستقرار، مهيبين بكم بضرورة إدراك هذا الواقع والتعامل معه بكل تبصر وحكمة، خصوصاً مع تنامي مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وتحصيناً لجميع أفراد قواتنا المسلحة الملكية من كل التأثيرات الضالة والتجاذبات المتنافية مع الثوابت الدينية للأمة المغربية، تحرص جلاتنا باستمرار على تأهيل الإرشاد الديني والرفع من جودة تأطير القرب لفائدة مختلف وحدات جيشنا، بتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وذلك من أجل صون هويتنا الإسلامية المعتدلة وحفظها، وترسيخ الوعي الديني المتوازن لدى جنودنا والقائم على روابط البيعة وإمارة المؤمنين التي قلدها الله مسؤوليتها، وذلك انسجاماً مع ديننا الحنيف ومذهبنا المالكي وخصوصيات المجتمع المغربي، المتميز بالتسامح والتعايش.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن قناعتنا الراسخة بأهمية وقيمة الأدوار التي تضطلعون بها في عدة مجالات، تجعلنا حريصين عن كئيب، على تطوير وتحسين منظومة التكوين العسكري وتحسين مناهج التدريب وملاءمتها وكذا تأهيل قدرات ومقومات الجاهزية لدى قواتنا المسلحة الملكية، مع ما يقتضيه ذلك من انفتاح على اللغات الأجنبية والتخصصات العلمية والتقنية ذات التطبيقات العسكرية.

وفي هذا الإطار، نشمن عاليا المجهودات المتواصلة التي تبذلها قواتنا المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها وأساليبها، من أجل تأهيل الموارد البشرية وجعلها قادرة على الانخراط في المهام المتجددة باستمرار، مع ما يقتضيه ذلك من تنويع أساليب التدريب العسكري المشترك واستخدام نظم جديدة للمحاكاة وتجهيز الفضاءات المختصة في التداريب الميدانية، وحماية وسائل الاتصال وشبكات تبادل المعطيات والمعلومات.

من أجل ذلك، أصدرت جلاتنا أوامرها السامية بتعزيز انفتاح قواتنا المسلحة الملكية على محيطها الإقليمي والدولي، من خلال احتضانها سنويا لعدد من التظاهرات والمناورات العسكرية بشراكة مع جيوش الدول الصديقة، تجمع بين الدورات التكوينية والتمارين التطبيقية، بغية تبادل التجارب والخبرات عبر الاحتكاك واكتساب المهارات الحديثة. كما يتجلى هذا الانفتاح في استقبال مختلف المؤسسات العسكرية المغربية سنويا لعدد كبير من المتدربين العسكريين الأجانب الذين يتابعون تكوينهم أو يستكملون تأهيلهم فيها، مما يساهم في إشعاع بلادنا ويعزز أواصر التعاون مع البلدان الشقيقة خاصة العربية والإفريقية منها.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إننا نشعر دائما بالفخر والتقدير بكل أفراد قواتنا المسلحة الملكية المتواجدين خارج الوطن، سواء في إطار التعاون الثنائي بين المغرب وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، أو في مهمات إنسانية نبيلة كالمستشفى الميداني بالزعتري بالأردن الشقيق أو المنخرطين في التجريدات العسكرية الحالية التابعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم، والذين يبذلون البلاء الحسن ويقدمون التضحيات بشرف وكران الذات.

ومن هنا، ينصب اهتمامنا المتواصل وحرصنا الشديد على تحسين ظروفكم المادية والاجتماعية التي تحظى بعناية جلاتنا السامية، لتمكينكم من التفرغ للمهام المنوطة بكم بطمأنينة وراحة بال، وذلك ما تجسده مصادقة المجلس الوزاري المنعقد مؤخرا برئاسة جلاتنا، على مشاريع قوانين تتعلق بالتعويض عن التجريدة بالخارج وبالرفع من الحد الأدنى لمعاش التقاعد بالنسبة لقدماء العسكريين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

منذ ستين سنة مرت على وضع اللبنة الوثقى في بناء صرح المغرب المستقل والحر، وقواتنا المسلحة الملكية تسطر صفحات رائعة ومشرفة في الإخلاص والتضحية والاستقامة. وها نحن اليوم جميعا، نحمل مشعل الشرفاء الأبرار الذين استرخوا أرواحهم فداء للوطن، وفي ظليعتهم جدنا جلالة الملك محمد الخامس والدنا المنعم الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما، عازمين بثبات وإصرار على مواصلة مسيرتهم في عزة وإباء، من أجل أن يعيش بلدنا من طنجة إلى الكويرة، موحدا، آمنا، موفورا الكرامة عزيز الجانب.

حفظكم الله جميعا، وزادكم من عونه وسداده لما فيه الخير لأمتنا، وكتب لجهودكم المحمودة والمباركة نجاحا مستمرا وتوفيقا مؤزرا، محافظين على التقاليد الموروثة والثوابت الوطنية، متجاوبين مع كل تطور من شأنه أن يصون المبادئ الأساسية التي تخدم الوطن وتحافظ على قيمه المقدسة، سائلين الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق، متشبثين على الدوام بالوفاء لشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني  
اسطنبول، 16 شعبان 1437 هـ الموافق 23 ماي 2016 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية،  
معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية أن نتقدم بالشكر الجزيل لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية الشقيقة، على استضافة بلده لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الأول، منوهين بما بذلته المنظمة الأممية والمنظمات الجهوية، وكذا الدول التي احتضنت المشاورات واللقاءات التحضيرية الممهدة لهذه القمة، من أجل إنجاز أشغالها.

إن لقاءنا اليوم، ينعقد في ظرفية حساسة، تتسم بارتفاع مهول لعدد اللاجئين والنازحين في العالم، وتوالي موجات غير مسبوقة من الفارين من ويلات الحروب، أو من الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ، وكذا من الأوضاع الاقتصادية المزرية لبلدانهم.

ولمواجهة ما ينجم عن ذلك من معاناة ومآسي، فإن الاهتمام ينبغي أن ينصبّ اليوم على كل ما هو عملي، باعتماد مقاربة عقلانية، واستلهام اقتراحات استباقية واستشرافية، كفيلة بتطوير العمل الإنساني، بعيدا عن أي استغلال سياسي له.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرصنا منذ اعتلائنا عرش المملكة المغربية على أن يشكل العمل الإنساني النبيل ركيزة أساسية وهيكلية للسياسة الخارجية للمملكة. وفي هذا الإطار، نسجل بكل اعتزاز، مساهمة المغرب الفعلية في التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية، حيثما كانت وخصوصا بدول الجنوب.

كما كان المغرب دائما سباقا، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، لتوفير المساعدات الإنسانية الأولية للمتضررين من الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة، بتوفير المواد الغذائية والأدوية والخيام والمستشفيات الميدانية متعددة الاختصاص، سواء في فلسطين، أو في تونس والمملكة الأردنية الهاشمية للتخفيف من معاناة أشقائنا السوريين والليبيين.

وبموازاة مع هذه العمليات الميدانية، تم اعتماد نهج الوساطة وتبني الحوار والتعاون، إلى جانب المشاركة الفعلية في كثير من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى هامش مؤتمرنا هذا، فقد أقامت المملكة المغربية معرضا يبرز مساهمتها في العمل الإنساني والمهام الجلية المرتبطة به؛ خاصة تلك التي تقوم بها التجريبات العسكرية المغربية.

غير أن إسهام المملكة في مجال العمل الإنساني لا ينحصر فقط في المساعدات العاجلة؛ بل إنه يندرج في منظور شمولي، يروم التخفيف من معاناة الفئات المستضعفة، من خلال مشاريع للتنمية المستدامة، خاصة بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

ويتجلى ذلك، على الخصوص، في عمليات مختلفة، تنجز في إطار برامج تضامنية للتعاون جنوب - جنوب، تشمل خصوصا تبادل الخبرات والتقنيات، وعمليات حفر الآبار وتوفير الأسمدة المناسبة لصغار الفلاحين وإنشاء مستوصفات قروية. كما تضم إطلاق حملات التلقيح والعلاج الطبي، خاصة في كل من مالي والنيجر وغينيا والغالون والكونغو والسنغال وغينيا بيساو.

وبخصوص التصدي للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، أود تأكيد انخراط المغرب التام في «خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، واتفق باريس بشأن التغيرات المناخية.

كما أجدد التأكيد على حرص المملكة المغربية، بمناسبة استضافتها للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، COP22 بمراكش، في شهر نونبر المقبل، للتوصل إلى التزام دولي أقوى للتعامل مع آثار تغير المناخ، في إفريقيا، لاسيما في منطقة الساحل والصحراء.

حضرات السيدات والسادة،

إن التعاطي مع أزمات اللاجئين عبر العالم، يجب ألا يعرضهم للاستغلال، أو الحرمان من أبسط الحقوق، بما في ذلك حقهم في التسجيل والإحصاء، باعتباره إجراءً جوهريا ينص عليه القانون الدولي الإنساني، لضمان حمايتهم الدولية وتقييم حاجياتهم، وضمان الطابع المدني للمخيمات التي تأويهم.

لذا، ندعو إلى إضفاء المزيد من الفعالية والشفافية على العمل الإنساني، وتكريس المساءلة بشأنه، وضبط آليات مراقبته وتقييمه، كل ذلك من أجل ضمان استفادة اللاجئين أنفسهم، دون غيرهم، من المساعدات الإنسانية، وعدم تحويلها أو استغلالها في ممارسات تسيء للعمل الإنساني.

كما يتعين ضمان الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية، وفقا للمبادئ الراسخة في هذا المجال، المبنية على الحياد والنزاهة والاستقلالية، وتوفير الحماية للجهات الإنسانية الفاعلة، بما فيها الأطقم الطبية؛ تعزيزا لآليات العمل الإنساني الخلاق.

وفقنا الله لما فيه خير الإنسانية جمعاء . والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين  
بمناسبة ترؤسه حفل تنصيب أعضاء المجلس الأعلى  
لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة

فاس، 08 رمضان 1437 هـ الموافق 14 يونيو 2016 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر العلماء الأجلاء،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا في هذا اليوم المبارك، أن نتولى تنصيب المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة. وهي مبادرة تجسد عمق الأواصر الروحية العريقة، التي ظلت تربط الشعوب الإفريقية جنوب الصحراء بملك المغرب أمير المؤمنين، ولما يجمعنا بها من وحدة العقيدة والمذهب، والتراث الحضاري المشترك. كما نعتبرها لبنة إضافية، تعزز توجهنا الاستراتيجي، للارتقاء بعلاقات التعاون السياسي والاقتصادي، التي تجمع المغرب بعدد من الدول الإفريقية الشقيقة، إلى شراكة تضامنية فعالة، في مختلف المجالات.

حضرات السيدات والسادة،

إن قرارنا بإحداث هذه المؤسسة، ليس نتاج ظرفية طارئة، ولا يهدف لتحقيق مصالح ضيقة أو عابرة، وإنما يندرج في إطار منظور متكامل، للتعاون البناء، والتجاوب الملموس، مع مطالب عدد من البلدان الإفريقية الشقيقة، على الصعيدين الرسمي والشعبي، في المجال الديني. ومن أبرز تجليات هذا التجاوب، قبول العديد من الطلبة الأفارقة، للدراسة في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات.

معشر العلماء الأجلاء،

إننا نعتبر مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، إطارا للتعاون وتبادل التجارب، وتنسيق الجهود، بين العلماء، للقيام بواجبهم، في التعريف بالصورة الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف، وبقِيَمِه السمحة، القائمة على الاعتدال والتسامح والتعايش، وجعلها في خدمة الأمن والاستقرار والتنمية بإفريقيا.

وإننا لو اتقون بأن هذه المؤسسة، بمختلف فروعها في البلدان الإفريقية، ستقوم إلى جانب كل الهيئات الدينية المعنية، بدورها في إشاعة الفكر الديني المتنور، ومواجهة ما يروج له بعض أذعياء الدين، من نزوعات التطرف والانغلاق والإرهاب باسم الإسلام. وهو منها براء.

معشر العلماء الأجلاء،

لقد قررنا أن نجعل مقر مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، بمدينة فاس، اعتبارا لمكانتها الدينية كعاصمة علمية وروحية للمغرب. كما أن اختيار فاس، ينبع من تقديرنا لمكانتها في قلوب الأفارقة. وفقكم الله وسدد خطاكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الحفل الأول لموسيقى البحر الأبيض المتوسط

جنيف، 04 شوال 1437 هـ الموافق 09 يوليوز 2016 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، بمناسبة إحياء هذا الحفل الأول لموسيقى البحر الأبيض المتوسط، أن نتوجه بالكلمة لضيوفه الأجلاء، من ممثلي السلك الدبلوماسي، والمنظمات الدولية، وسلطات مدينة جنيف، والسلطات السويسرية، ومن شخصيات تنتمي لعالمي المال والفنون.

إنه لمن دواعي فخرا واعتزازنا أن نرى المغرب يشارك إلى جانب مكتب الأمم المتحدة في جنيف، و«مؤسسة أونوارت»، في تنظيم هذا الحفل الذي تتردد كلمات برنامجه وتصيح موسيقاه وكأنها صدى لدستور بلادي. هذا الدستور الذي انبثق من الإجماع الوطني، وجاء منصفا لكل روافد تاريخنا وثقافتنا وقيمنا الروحية، ليعكس ثراء وعمق تنوعنا الثقافي.

وما مشاركة المغرب اليوم في هذا الموعد مع الثقافة والفن والموسيقى إلا ثمرة من ثمار هذه التعددية الغنية وانصهارها في محيطها المتوسطي الثري بتنوعه.

وقد اختار المغرب طوعا، وانطلاقا من موقعه كأرض تلتقي فيها كل أنواع الموسيقى، وترعى كل أشكال التنوع الثقافي، اختار أن يتماهى مع أكثر تعابير الإبداع الفني ابتكاراً وتمازجاً، سواء في مجالات الموسيقى أو الأدب أو الفنون التشكيلية أو السينما.

وهو نفس الاختيار، المثير والصارم في نفس الوقت، الذي نهجه عن صواب هذا الحفل الأول لموسيقى المتوسط. إنه سبيل الانفتاح والمعاصرة الذي يريد المغرب أن يسلكه بمعيتكم، وهو مقتنع كل الاقتناع بأن الموسيقى لا تكون أبداً في أبهى حللها، إلا حينما تُدعى إلى الارتقاء إلى العالمية وتتخطى ألقانها كل الحدود.

إن الاحتفاء بحوض البحر المتوسط، هو في جوهره احتفاء بالإنسانية وبالقيم الكونية، المتمثلة في السلم والتسامح والعدالة والمساواة والحرية، التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وما من مكان أكثر رمزية من قبة تحالف الحضارات وحقوق الإنسان، التي تصورها وصممها الفنان ميكيل بارسيلو، لتذكرنا بأن حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي عاش في كنفه كل من أرسطو وابن رشد وابن ميمون والإدريسي، وغيرهم من المفكرين، هذا الحوض الذي يجمعنا ويوحدنا، والذي نريد له أن يكون متصالحا تماما مع ذاكرتنا المتداخلة، لا يمكنه أن يكون ملكا لنا إلا إذا كنا جميعا شركاء فيه.

وانطلاقا من هذا الرصيد الغني، ما فتئ المغرب يسعى لتعزيز انتمائه المتوسطي والعربي والإفريقي، من خلال موقعه كجسر بين أوروبا وإفريقيا وبين الشرق والغرب.

وما تاريخ المملكة المغربية إلا تكريس للتنوع، الذي ظل على الدوام في صلب اهتمامات كل الأسر التي حكمت المغرب وتلاحمت مع شعبه. وهو نفس النهج الذي كرسه المملكة المغربية بكل وضوح في ديباجة دستورها التي أكدت على: «تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية».

ومن هذا المنطلق، فإن إنسانية وحداثة النهج المغربي تبتثقان من صلب القيم التي تنادي بها منظمة الأمم المتحدة، والمتمثلة في الحوار بين الحضارات، والتنوع الثقافي، ونبذ التطرف بكل أشكاله.

وفي هذا الصدد، ما فتئنا نؤكد على أن ثروة أي بلد من البلدان، لا تقاس فقط من خلال المؤشرات الاقتصادية، بل وكذلك وبالدرجة الأولى، من خلال «القوة الناعمة» التي يتوفر عليها، ومن خلال ما يتمتع به من استقرار وعراقة تاريخ، وغنى ثقافي وموروث حضاري.

#### أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن العروض التي ستقدم أمامنا اليوم، ستسافر بنا عبر الذاكرة الفيسفائية للمنطقة المتوسطية، التي تعزز بكل تأثيراتها ومظاهر تمازجها، وستأخذنا مجموعة المطربين والمطربات في رحلة عبر أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط. كما ستدعوننا كل هذه الأصوات المتوسطية إلى لحظة تأمل جماعية في الذات، سيخرج منها كل منا بخلاصة مفادها أن الموسيقى والفنون تؤكد، وبكل وضوح، بأن ما يجمعنا أهم بكثير مما يفرقنا.

إن تنظيم هذا الحفل اليوم، في هذا السياق المأساوي والمتردي الذي تمر منه المنطقة المتوسطية، سيمكننا، ولو للحظة وجيزة، من أن نحتفي ونحتفل بأبهى ما نمتلك من قيم الإنسانية والتسامح والحرية والكرامة والاحترام المتبادل.

بيد أنه لا ينبغي أن ننسى أو نتجاهل أن هذا الفضاء المتوسطي تتهدده العديد من أشكال التصدع الخطيرة، بدءا بإسلام طالما سعينا له دون أن نتمكن، حتى الآن، من تحقيقه في منطقة الشرق الأوسط، ومرورا بتصاعد وتيرة العنف والإرهاب والتطرف والانكفاء على الذات، علاوة على المآسي المرتبطة بالهجرة وتدبير الموارد المشتركة وحماية البيئة.

إن فضاءنا المتوسطي يوجد اليوم في مفترق الطرق، حيث بات أكثر من أي وقت مضى عرضة للاضطرابات والتقلبات والمآسي المرتبطة بنزوح أشخاص يسعون يأسين إلى تحقيق مستقبل أفضل. ومن سخرية القدر أن هذا البحر الذي كان في الماضي مصدرا للحياة، تحول إلى مقبرة حقيقية تبتلع جثث كما أحلام المهاجرين واللاجئين الفارين من ويلات الحروب والنزاعات.

فلا بد لنا أن نستعيد إنسانيتنا ونعيد للفضاء المتوسطي مجده وعزته، وهذا ما يسعى المغرب جاهداً لتحقيقه بتعاون وتضامن مع بلدان أخرى، انطلاقاً من تشبته واعتزازه بانتمائه المتوسطي.

وأمام المخاوف ونزعات الإنطواء التي تغذيها الإيديولوجيات المتطرفة، لا بد لنا من التحلي بالشجاعة والعزم، من أجل أن يحاور بعضنا البعض، ونصغي لبعضنا البعض، ونفهم بعضنا البعض، ونقبل بعضنا البعض، ونعمل مع بعضنا البعض، باسم كل ما هو مشترك بيننا. فلا بد للمنطقة المتوسطية أن تعود كما كانت، فضاء للسلم المستدام والرخاء المشترك، وتجسد من جديد قيم التشارك والاحترام المتبادل والتسامح والتنوع.

وهنا يأتي دور ريب دور الفنان، الذي أنيطت به مهمة إحياء هذه الثقافة التي رأت النور في كنف الفضاء المتوسطي. إنه دور يقوم على تغذية الروابط التي تجمعنا بهذا الفضاء وقيمه. لذا فنحن مطالبون أكثر من أي وقت مضى بإعلان انتمائنا للفضاء المتوسطي واستعادة تلك الروح التي جعلت منه فضاء يحتل أرفع المواقع في تاريخ البشرية.

وإذ نتمنى كامل التوفيق لهذا الحفل الأول للموسيقى المتوسطية، نرجو أن تتم مأسسة هذه المبادرة من أجل ضمان استمراريتها.

ونود اليوم أن نؤكد على مدى أهمية حشد كل الطاقات، في سبيل الدفاع عن علو مكانة الفنون وسمو رسالة الثقافة، وخلق بيئة تشجع على الإبداع والفكر. وإذ نعرب عن رغبتنا القوية في أن ترعى مختلف البلدان المتوسطية هذه المبادرة وغيرها من المبادرات الثقافية المماثلة، فإننا نتمنى أن تعبئ هذه البلدان مثقفها وفنانيها، من أجل التصدي لنزعات الانطواء والتعصب والتطرف.

فنحن مطالبون أكثر من أي وقت مضى بإعادة امتلاك هذا الفضاء المتوسطي، كنقطة التقاء بين الثقافات والحضارات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الـ27 للاتحاد الإفريقي  
كيغالي، 12 شوال 1437هـ الموافق 17 يوليوز 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد إدريس ديببي، رئيس جمهورية تشاد، رئيس القمة السابعة والعشرين للاتحاد الإفريقي،  
فخامة السيد بول كاكامي، رئيس جمهورية رواندا، البلد المضيف للقمة،  
أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،  
بمشاعر التأثر العميق، أتوجه اليوم إلى أسرتنا الإفريقية النبيلة والعظيمة.

أتوجه إليكم بصفتي حفيد جلالته الملك محمد الخامس، أحد أقوى رموز تحرر الوعي الإفريقي، وواحد من الرواد الملتزمين، إلى  
جانب الرؤساء جمال عبد الناصر، فرحات عباس، مديبو كايثا، سيكو توري، وكوامي نيكروما، صناع قمة الدار البيضاء التاريخية،  
سنة 1961، التي أعلنت عن انبثاق إفريقيا متحررة، وأسست للاندماج الإفريقي.

وأتوجه إليكم أيضا، بصفتي ابن جلالته الملك الحسن الثاني، الذي جمع في نفس تلك السنة، مؤتمر حركات تحرر الدول التي كانت  
خاضعة للسيطرة البرتغالية، وساهم بكل أناة وروية، في استتباب الاستقرار في عدة مناطق من قارتنا، وفي تعزيز روابط الأخوة  
والصداقة، مع مجموعة من الدول الإفريقية.

كما أتوجه إليكم كملك لبلد إفريقي. بلد هويته، بحكم انتمائه الجغرافي، وبتاريخه المشترك الحافل بالأحداث الهامة، وبما يتميز به  
من تلاحح إنساني، تم إغناؤه عبر توالي القرون، وبفضل القيم المشتركة، الثقافية والروحية المتوارثة.

بلد مشهود له بالالتزام القوي من أجل الدفاع عن القضايا العادلة. بلد كان وسيبقى دائما، متشبعا بإيمان لا يتزعزع، في إفريقيا قوية  
بشرواتها وإمكاناتها الاقتصادية، معتزة برصيدها الثقافي والروحي، واثقة في مستقبلها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

رغم كون المغرب قد غاب عن منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يفارق أبدا إفريقيا.

«المغرب بلد إفريقي بانتمائه، وسيبقى كذلك. وسنظل نحن المغاربة جميعا في خدمة إفريقيا... وسنكون في المقدمة من أجل كرامة المواطن الإفريقي واحترام قارتنا...» بهذه العبارات توجه جلالة الملك الحسن الثاني، في خطابه للقمّة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، يوم 12 نونبر 1984، الذي أعلن فيه عن انسحاب المغرب.

لقد صدق تنبؤ الملك الراحل. فالمغرب أوفى بوعده. فبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود، لم يسبق لإفريقيا أن كانت في صلب السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، أكثر مما هي عليه اليوم.

فقد تمكنا من بلورة نموذج فريد وأصيل وملمووس للتعاون جنوب - جنوب، مكن ليس فقط من تعزيز مجالات التعاون التقليدية، كالتيقون والدعم التقني، وإنما طورها لتشمل ميادين استراتيجية جديدة، كالأمّن الغذائي، وتطوير البنيات التحتية.

وهذا المسار لن يتوقف. فهو، مع الأسف بالنسبة للبعض، مسار لا رجعة فيه.

وإن الانخراط المكثف للفاعلين الاقتصاديين المغاربة، وحضورهم القوي في مجالات الأبنك والتأمين والنقل الجوي والاتصالات والسكن، يجعل من المغرب، في الوقت الحالي، أول مستثمر إفريقي في إفريقيا الغربية. وهو أيضا ثاني مستثمر في إفريقيا كلها. ولكن ليس لوقت طويل، لأنه عبر عن إرادته القوية في أن يكون الأول.

كما أن المغرب ينتمي لاثنتين من ضمن ثماني تجمعات اقتصادية جهوية تابعة للاتحاد الإفريقي. ويتعلق الأمر باتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء.

ويحظى أيضا بصفة عضو ملاحظ لدى المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، ويتطلع لإقامة شراكة واعدة مع المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بادر سنة 2009، لتأسيس المؤتمر الوزاري للدول الإفريقية الأطلسية.

وتعد مشاركة المملكة المغربية في كل الشراكات بين إفريقيا ودول وقارات ومجموعات أخرى، دليلا إضافيا على استعدادها الدائم للدفاع عن مصالح القارة على المستوى الدولي، ووضع شبكة علاقاتها في خدمة روابط إفريقيا مع باقي دول العالم.

ووفاء لنهجه التضامني، وتطلعه لإقرار الأمن في العالم، ما فتئ المغرب، منذ انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، يتخذ العديد من المبادرات، من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في إفريقيا.

ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بمساهمته في عمليات حفظ السلم في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، وبجهوده في مجال الوساطة بين دول منطقة «نهر مانو»، ومؤخرا في ليبيا، وكذا في عملية إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، بكل من غينيا وبييراليون ومالي وغينيا بساو.

واللائحة طويلة فيما يخص التزامات المغرب تجاه إفريقيا، والمبادرات التي ساهم فيها. واسمحوا لي أن أتوقف عند هذا الحد، بكل تواضع، واحتراما للمقام.

ورغم كل هذه الحقائق، ما تزال بعض الدول تدعي بأن المغرب لا يمكن أن يمثل إفريقيا، لأن معظم سكانه ليسوا سودا. إفريقيا لا يمكن اختزالها في اللون فقط. والتمادي في هذا الطرح ينم عن جهل بالواقع.

فأنا أعرف إفريقيا وثقافتها، أكثر مما قد يدعيه بعض الآخرين. فبفضل زياراتي المتعددة لإفريقيا، أعرف أيضا حقيقة الوضع على الأرض. وأؤكد هذا، وأنا أعني ما أقول. واقع حافل بالتحديات اليومية، ومطبوع بقلّة الموارد، ولكنه أيضا مليء بقيم الكرامة والعديد من قصص النجاح، والالتزام بروح المواطنة.

ومن هنا، فإن الذين يحاولون تشويه سمعة المغرب، إنما يسيئون في الحقيقة، للأفارقة أنفسهم. فمكانة المغرب في إفريقيا، والشعبية التي يحظى بها، لم تعد في حاجة إلى دليل أو برهان.

وأنا لست هنا لأتغنى بحضور المغرب في إفريقيا. لأن النتائج تتحدث عن نفسها، ولا تحتاج إلى تعليق. كما أنني لست هنا لإعطاء الدروس لأي كان. فاحترامي الشديد للأفارقة لا يسمح لي بذلك.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

إن المغرب، رغم انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يغادر أبدا إفريقيا؛ وإنما انسحب، سنة 1984، في ظروف خاصة، من إطار مؤسساتي قاري.

فالعلاقة الوشيحة التي تربطه بإفريقيا تفسر الشعور المشروع، بأنه من المؤلم أن يتقبل الشعب المغربي الاعتراف بدولة وهمية. كما أنه من الصعب أيضا القبول بمقارنة المملكة المغربية، كأمة عريقة في التاريخ، بكيان يفتقد لأبسط مقومات السيادة، ولا يتوفر على أي تمثيلية أو وجود حقيقي.

وقد كنت أتمنى، منذ سنوات، أن أبوح لكم، وبكل صدق، بأن ذلك سبب للمغرب جرحا عميقا. وها هي الفرصة تتاح اليوم، للتعبير لكم عن ذلك.

وإني لوائق بأن هذا الجمع النبيل، سيتلقى هذا الشعور الصادق بما يستحقه من إصغاء واعتبار.

إن فرض أمر واقع لا أخلاقي، والانتقال على الشرعية الدولية، دفع المملكة المغربية، تفاديا للتجزئة والانقسام، إلى اتخاذ قرار مؤلم، يتمثل في الانسحاب من أسرته المؤسسية.

وقد عبر الشعب المغربي، بإجماع قواه الحية، عن رفضهم لانضمام كيان فاقد للسيادة لمنظمة الوحدة الإفريقية، عن طريق التحايل والتواطؤ.

وسيسجل التاريخ هذه المرحلة كخداع وتحريف للمساطر القانونية ولمقتضيات ميثاق المنظمة، من أجل تحقيق أغراض مشبوهة. وهو تصرف يمكن مقارنته بالتغريب بقاصر، لأن منظمة الوحدة الإفريقية لم تكن وقتها قد تجاوزت مرحلة المراهقة.

كيف وصلنا إلى هذا الحال؟ إن الجواب على هذا السؤال يفرض نفسه، والعالم بأسره يعرف ذلك.

لقد حان الوقت للابتعاد عن التلاعب وتمويل النزعات الانفصالية، والتوقف عن دعم خلافات عفا عليها الزمن، وذلك بالتوجه لتدعيم خيار واحد، هو خيار التنمية البشرية والمستدامة، ومحاربة الفقر وسوء التغذية، والنهوض بصحة شعوبنا، وبتعليم أطفالنا، والرفع من مستوى عيش الجميع.

فالانخراط في هذا التوجه الأخلاقي الملح، لن يتم دون رفض وإدانة أخطاء ومتاهات الماضي، وشجب التصرفات التي تسير ضد مجرى التاريخ.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

إن الرهان الذي يتعين على قارتنا ربحه اليوم، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على ميلاد الاتحاد الإفريقي، هو رهان الوحدة والتماسك بين أفراد عائلتنا الكبرى.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد لنا أن نتبع سبيل الصحافة والشجاعة. وهي السبيل التي كانت الاختيار الأول لأسلافنا، من دعاة الوحدة الإفريقية.

إفريقيا، التي طالما تم إهمالها، أصبحت اليوم فاعلا لا يمكن تجاهله. لقد ولى الزمن الذي لم تكن فيه إفريقيا أكثر من مجرد موضوع في العلاقات الدولية. بل إنها صارت قارة تؤكد وجودها، وتتقدم وتحمل مسؤولياتها على الساحة الدولية، كطرف فاعل وجدير بالاحترام في النقاش الدائر حول الحكامة العالمية.

ومن هذا المنطلق، وفيما يتعلق بقضية الصحراء، فإن إفريقيا المؤسساتية لا يمكنها بعد الآن، أن تتحمل أوزار خطأ تاريخي، وإرث ثقيل.

أليس الاتحاد الإفريقي في وضعية تعارض واضح مع الشرعية الدولية؟ فهذا الكيان المزعوم ليس عضوا لا في منظمة الأمم المتحدة، ولا في منظمة التعاون الإسلامي، ولا في جامعة الدول العربية، ولا في أي هيئة أخرى، سواء كانت شبه إقليمية أو إقليمية أو دولية.

غير أن ما يهمنا هنا بالدرجة الأولى، هو موقف قارتنا. فهل سيظل الاتحاد الإفريقي مصرا على مخالفة المواقف الوطنية للدول الأعضاء، حيث لا تعترف 34 دولة على الأقل، أو لم تعد تعترف بهذا الكيان؟

وحتى ضمن 26 بلدا الذين انحازوا لجانب الانفصال سنة 1984، لم يعد هناك سوى قلة قليلة لا يتعدى عددها 10 دول.

وهذا التطور الإيجابي يواكب تماما التوجه المسجل على المستوى العالمي، فمنذ سنة 2000، قامت 36 دولة بسحب اعترافها بالكيان الوهمي.

وعلاوة على ذلك، فإن موقف الاتحاد الإفريقي يتعارض كليا أيضا مع تطور قضية الصحراء على مستوى الأمم المتحدة. فهناك مسار للتسوية، برعاية مجلس الأمن، يسعى للتوصل إلى حل سياسي دائم لهذا النزاع الإقليمي.

ومن هنا، لا يمكن للاتحاد الإفريقي أن يحكم بمفرده على نتيجة هذا المسار، بينما يمكنه، من خلال استعادة حياده، أن يساهم بشكل بناء، في التوصل إلى الحل المنشود.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

إن أصدقاءنا يطلبون منا، منذ أمد بعيد، العودة إلى صفوفهم، حتى يسترجع المغرب مكانته الطبيعية، ضمن أسرته المؤسسية. وقد حان الوقت لذلك.

وبعد تفكير عميق، بدا لنا واضحا أنه يمكن علاج الجسم المريض من الداخل بنجاعة أكبر من علاجه من الخارج.

لقد ولى زمن الأيديولوجيات، وصارت شعوبنا في حاجة للعمل الملموس. فالجغرافيا لا يمكن تغييرها، كما لا يمكن التنصل من ثقل التاريخ.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن للمغرب أن يظل خارج أسرته المؤسسية، ولا بد له من استعادة مكانه الطبيعي والشرعي داخل الاتحاد الإفريقي، بحيث يمكنه، بفضل تحركه من الداخل، أن يساهم في جعله منظمة أكثر قوة، تعزز بمصداقيتها، بعد تخلصها من مخلفات الزمن البائد.

وفي إطار هذه العودة، يعتزم المغرب مواصلة التزامه بخدمة مصالح القارة الإفريقية، وتعزيز انخراطه في كل القضايا التي تهمها. كما يلتزم في هذا السياق بالمساهمة، وبشكل بناء، في أجندة الاتحاد وأنشطته.

وإن المغرب، الذي يستعد لاحتضان قمة المناخ في دورتها 22، خلال شهر نونبر المقبل، سيكون خير مدافع عن مواقف قارتنا، التي تعاني بشكل كبير من القضايا المرتبطة بالمناخ والتنمية المستدامة.

كما أن التعاون - الذي ما فتئ يتعزز على الصعيد الثنائي مع العديد من الدول - سيزداد قوة وثراء. ويمكن للخبرة والتجربة التي راكمها المغرب أن تصبح أكثر تنظيما وتشمل مجالات أوسع. وهو ما ينطبق بشكل خاص، على قضايا الأمن ومحاربة الإرهاب.

فالتجربة المغربية، التي تحظى باعتراف واسع على المستوى الدولي، وتسعى العديد من البلدان للاستفادة منها - بما فيها بلدان أوروبية - سوف تسخر لخدمة الأمن والاستقرار في كل البلدان الإفريقية، خاصة بلدان إفريقيا الغربية والوسطى.

وإن قرار العودة، الذي تم اتخاذه بعد تفكير عميق، هو قرار صادر عن كل القوى الحية بالمملكة. ومن خلال هذا القرار التاريخي والمسؤول، سيعمل المغرب من داخل الاتحاد الإفريقي، على تجاوز كل الانقسامات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

إن المغرب يتجه اليوم، بكل عزم ووضوح، نحو العودة إلى كنف عائلته المؤسسية، ومواصلة تحمل مسؤولياته، بحماس أكبر وبكل الاقتناع.

وهو يثق في حكمة الاتحاد الإفريقي، وقدرته على إعادة الأمور إلى نصابها، وتصحيح أخطاء الماضي. وكما يقال: «إن الحقيقة لا تحتاج إلى دليل على وجودها، فهي معيار ذاتها».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف لدول المتوسط حول المناخ

طنجة، 13 شوال 1437هـ الموافق 18 يوليوز 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركين في هذه الدورة الثانية من مؤتمر الأطراف لدول حوض البحر الأبيض المتوسط حول التغيرات المناخية، المجتمعين اليوم في مدينة طنجة، هذه المدينة التي أطلقنا منها سنة 2015، برفقة فخامة السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، نداءنا من أجل تحرك تضامني وفاعل لفائدة المناخ.

فخلال السنة الماضية ولأول مرة، التأم في مدينة مرسيليا ممثلون عن المجتمع المدني، والمقاولات والجماعات الترابية والدول المتوسطة، لتأكيد التزامهم الجماعي بالتصدي للتغيرات المناخية، واتخاذ موقف موحد قبل انعقاد قمة المناخ كوب 21. وما الدورة الثانية لهذا المنتدى الفريد إلا دليل على أهميته القصوى، وعلى الدور المحوري الذي يمكن أن يضطلع به.

وانطلاقا من كوننا جميعا ننتمي لحوض البحر الأبيض المتوسط، فإننا نتقاسم تحديات اجتماعية واقتصادية وجيوسياسية، كما أننا، بسبب هشاشة أقاليمنا، نتقاسم تحديات بيئية.

وحسب ما أكده فريق الخبراء الحكومي الدولي حول تطور المناخ، فإن المنطقة المتوسطية ستكون دون شك من أكثر المناطق تأثرا بظاهرة الاحترار، إن على مستوى الموارد الطبيعية أو على صعيد القطاعات الاقتصادية الكبرى: من زراعة وصيد بحري وسياحة وصناعة وإنتاج للطاقة...

غير أن هذا الفضاء الغني بتعدد ثقافته وروافده ومبادلاته وتفاعلاته، يزخر أيضا بمؤهلات يمكنها أن تجعل منه قوة تآزر قادرة على مواجهة التغيرات المناخية، وعلى اكتساب مقومات التحمل والتكيف الضرورية.



فالمنطقة المتوسطة التي تقع تحت وطأة جل أنماط التأثيرات المناخية القائمة، تمتلك القدرة على تحويل تدابير التكيف والتخفيف التي لا مفر منها، إلى رافعة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة ومزدهرة، وبذلك تنال اعترافا دوليا بفضل ما ستقوم به من تحرك جماعي. أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

منذ دورته الأولى، فرض هذا المؤتمر المتوسطي للمناخ نفسه كمنبر للتعاون وحاضن للمشاريع والأفكار، فوضع بذلك اللبنة الأولى لبلورة أجندة متوسطة إيجابية تضمنت في ثناياها الحلول الأولية التي يمكن البدء في تنفيذها و«المشاريع الملهمة» التي يجدر ترويجها.

أما الدورة التي نجتمع في إطارها اليوم فستكون لا ريب دورة الترسخ والاستمرارية.

فهذه الدورة تشكل لحظة متميزة لإعطاء دفعة قوية لمشاريع رائدة، منها على سبيل المثال لا الحصر خلق مجموعة خبراء حول التغيرات الشاملة بمنطقة المتوسط، وإطلاق هيئة متوسطة للتعويض عن الحد من الانبعاثات الكربونية الإرادي والأخلاقي، وتطوير صندوق ائتماني خاص بالمناطق البحرية المحمية.

وبانعقادها في الفترة الفاصلة بين قمتي المناخ كوب 21 وكوب 22، فهي تشكل أيضا فرصة هامة بالنسبة للفاعلين الإقليميين لتنسيق مواقفهم إزاء تفعيل اتفاق باريس ومأسسة صوت المنطقة المتوسطية على الصعيد الدولي، وعلى مستوى المحافل التي ترعى مفاوضات المناخ.

وبالنظر للرهان العلمي الأساسي المرتبط بتحديد وتحليل وفهم الظواهر المناخية وآثارها على الصعيد الإقليمي، فإن هذا المؤتمر المتوسطي لا بد له أن يصبح فاعلا مرجعيا، على مستوى الخبرة والطموح والتعاون البيئي.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في غضون بضعة أسابيع، ستستضيف المملكة المغربية، في مدينة مراكش، قمة المناخ كوب 22، الذي اختارت لها شعار العمل. وستشكل هذه القمة، وهي الأولى التي تعقد بعد اتفاق باريس، لحظة حقيقة بالنسبة للدبلوماسية المناخية. فوحده الالتزام الجماعي لكل الفاعلين الدوليين، بضمان استمرار هذا الاتفاق من خلال قرارات وإجراءات طموحة وملموسة، سيمكننا الحفاظ على مستوى ارتفاع الحرارة في العالم دون درجتين مؤويتين، بينما أبانت مساهمات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول المناخ عن محدوديتها، وبات جليا أنها لن تمكننا من بلوغ هذا الهدف.

ومن هذا المنطلق، غدا من الملح البحث عن سبل تنمية مستدامة ومسارات تكنولوجية مبتكرة وتسريع وتيرة تطبيقها الفعلي. وفي هذا الصدد، فإن أولويات الرئاسة المغربية ستتركز على أربعة محاور: وهي تحقيق المساهمات الوطنية، وتعبئة التمويلات، وتعزيز آليات التكيف، وتطوير التكنولوجيا.

ويتعلق الأمر أولا بتشجيع المساهمات الوطنية الطوعية وتحويلها لسياسات عمومية مندمجة.

ثانيا، سيعمل المغرب على إطلاق مسلسل تعبئة التمويلات على مراحل لصالح البلدان النامية، بموازاة اقتراح آليات تمويل خاص بالمناخ، وتشجيع وتيسير الحصول عليه.

ثالثاً، بذل مجهود أكبر على مستوى التكيف مع التغيرات المناخية، من خلال حصر الاحتياجات والرفع من مستوى الموارد المخصصة وتعزيز القدرات.

وأخيراً، سينكب مؤتمر كوب 22 على دراسة مخطط عمل حاسم سيخصص للتكنولوجيا، ويتضمن ثلاثة محاور أساسية: نشر التكنولوجيات الناجعة وبروز تكنولوجيات مميزة ودعم البحث والتطوير.

كما ستعبر المملكة، وفاء منها لقيمها التاريخية، عن تضامنها مع الشعوب الأكثر هشاشة أو التي يهددها التغيير، عبر الاهتمام، وعلى مدى فترة رئاستها، بالدول الجزرية ودول القارة الإفريقية والدول النامية بشكل عام.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن منطقة المتوسط تشهد تحولات متسارعة وتواجه تحديات متعددة وغير مسبوق. وقد كانت هذه المنطقة، مهد الحضارة والعلوم والثقافة، وعلى مر العصور بوتقة للإبداع والتفوق.

ولابد لها اليوم أن تصبح نموذجاً لبناء نمط استهلاك وإنتاج جديد، إن لم نقل إنها ستصبح مثلاً يحتذى به في مجال مكافحة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة.

إن مصير منطقتنا لا محالة هو المصير الذي سنختاره لها دون سواه.

نتمنى لكم نقاشات مثمرة، ونرجو أن يكون هذا اللقاء بمثابة انطلاقة جديدة من أجل دينامية متجددة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة الدورة 27 للقمة العربية العادية

نواكشوط، 20 شوال 1437هـ الموافق 25 يوليوز 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئيس القمة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، في البداية، أن أتقدم بعبارات الشكر والتقدير إلى فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ومن خلاله إلى الشعب الموريتاني الشقيق، على استضافة الدورة 27 للقمة العربية العادية، مهنئين فخامته على الإعداد المتميز لهذا اللقاء.

وأود أن أنوه بالمجهودات التي بذلها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة، رئيس الدورة السابقة للقمة العربية، في سبيل خدمة القضايا العربية.

كما أعرب عن خالص التهنية لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام الجديد لجامعة الدول العربية، متمنيا له التوفيق والنجاح في أداء مهمته السامية. ولا شك في أنه بفضل ما راكمه من خبرات وما يتحلى به من حكمة وتبصر، سيكون التوفيق حليفه، عاملا على توجيه الجهد العربي نحو ما يرص الصفوف، وما يعود بالنفع المباشر على المواطن العربي.

وشكرنا موصول إلى الدكتور نبيل العربي، الذي انتهت ولايته، شهر يونيو الماضي، على رأس الأمانة العامة للجامعة، مشيدين بالخدمات التي قدمها لوطنه العربي وما اتسم به عمله من جدية وروح المسؤولية، متمنين له دوام الصحة والعافية.

## أصحاب الجلالة والرخامة والسمو والمعالي ،

إن إرجاء المملكة المغربية لحقها في تنظيم القمة العربية، لا يعني تخلي المغرب عن العمل العربي المشترك، أو إهداره لأي جهد في سبيل إنجاح الدورة السابعة والعشرين، التي نحن بصددنا اليوم، والتي تفضلت الشقيقة موريتانيا باستضافتها، بل أملاه واجب التحليل الموضوعي المتجرد للواقع العربي، وضرورة التنبيه إلى المخاطر الداخلية والخارجية التي تستهدف تقسيم البلدان العربية، وذلك حتى نستنهض الهمم لمواجهة تلك المخططات، ولاسترجاع سلطة القرار، ولرسم معالم مستقبل يستجيب لمطالب شعوبنا في التنمية ويليق بالمكانة الحضارية لأمتنا العربية.

ومن الطبيعي أنه لا مجال في هذا المقام لإعطاء الدروس أو للتسابق نحو أفضل القراءات، بل المقصود هو ترسيخ الوعي الجماعي بحتمية الاتحاد من أجل الدفاع عن كسب الرهان الحضاري، المتمثل في بناء الدولة العصرية، المبنية على المواطنة والحق والقانون، والتشبث بالوحدة الترابية والسيادة الوطنية.

- فمتى كانت التفرقة مصدر قوة، وهل يمكننا فرادى أن نواجه التحديات المشتركة، دون أن يكمل بعضنا البعض؟

- ألم توقعنا الحلول الجاهزة المستعارة والنظريات الفضاضة المبتدعة، والنزعات الانفصالية، في تشرذم لا حد له ولا نهاية، حتى تصبح الدولة هي الحي أو الحارة؟

- ألم تداس سيادة الدولة بذريعة الدفاع عن مذهب أو طائفة أو شعار معين، ويضحى بروح المواطنة لصالح ولاءات لا هدف لها سوى العبث بالعقول وبسط الهيمنة؟

إذا كان من جهاد صالح فهو جهاد النفس، جهاد بناء الثقة، جهاد تنقية الأجواء، للتمكن من حل مشاكلنا فيما بيننا، بعيدا عن التأثيرات الخارجية التي تزيد تلك القضايا تعقيدا وتؤجل حلها، مما يترتب عنه إهدار للجهد واستنزاف للطاقات والخيرات.

تلكم هي الحلقة المفرغة، التي وقعنا فيها، والتي كانت من بين أهم الأسباب التي أضعفت دورنا في حل قضايانا العربية، كالأزمة في ليبيا واليمن وسوريا والعراق ولبنان، كما قلصت مساهماتنا في التعاطي، بكل الفعالية وبعد النظر اللازمين، مع ظاهرة الإرهاب التي تنخر عقول بعض مواطنينا، وتقوض أمن بلداننا وسلامتها.

- كيف يعقل ألا نكون السباقين إلى وضع الاستراتيجيات المتعددة الأبعاد، والخطط العملية المحكمة، لمواجهة هذه الآفة الهدامة، ونحن المصدر والهدف؟

- وهل من الانتصار لدينا الإسلامي الحنيف، دين الوسطية والاعتدال، أن يستمر المتطرفون والإرهابيون في تشويبه، لتبرير أعمالهم الإجرامية ضد البلاد والعباد، دون أن ندحض، بالأسلوب المناسب، تأويلاتهم المغرضة وأطروحاتهم المزيفة؟

- وهل من العدل أن تلصق بنا وبأبنائنا من بعدنا صورة مشوهة بين الأمم، ونحن من حملة رسالة التنوير، ولنا إسهامات مشهود بها في بناء الحضارة الإنسانية، ومن واجبنا الاستمرار في التفاعل مع الأمم الأخرى لما فيه خير البشرية؟

إنه لمخطئ من يظن أنه قادر بمفرده، وبإمكاناته الذاتية فقط، أن يتحصن من الإرهاب بدون تعاون وتنسيق مع محيطه والعالم من حوله. لأن هذه الظاهرة، كما نعرفها، هي عابرة للحدود ولا سبيل للقضاء عليها بغير الاشتغال الجماعي على تحقيق الأمن والتنمية.

## أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي ،

إنه من الواضح أن المنتظم الدولي مسؤول إلى حد كبير عن تأجيل إيجاد التسوية العادلة للقضية الفلسطينية. ومن المؤكد أن هذا التعثر ناتج عن رفض إسرائيل التجاوب مع قرارات الشرعية الدولية، ومواصلتها سياسة الاستيطان التي تقضي، يوماً بعد يوم، على «حل الدولتين»: دولة إسرائيل ودولة فلسطين. هذه الأخيرة القائمة على أراضيها المحتلة عام 1967، وذات السيادة والقابلة للحياة. وإذا كنا، كعرب، قد قدمنا «مبادرة السلام العربية» منذ سنة 2002، ولا زلنا نعرضها كأساس لإحلال الأمن والسلام والتنمية المندمجة في المنطقة، فإننا نثير الانتباه إلى أن استمرار الوضع على ما هو عليه، ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع، لن تجدي في شيء، ولن تغير التاريخ.

أما عن الوضع في القدس الشريف، فإننا، من موقعنا كرئيس للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، نشدد على ضرورة الحفاظ على طابعها العربي الإسلامي، ووضعها القانوني كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وكعاصمة لدولة فلسطين المستقلة، منبهين إلى أن تجاهل هذا الوضع، أو محاولة تهويد القدس الشرقية، هو اعتداء على الهوية وعلى الجذور، وافتعال للفتنة. إن تشبثنا بالسلام، هو الذي يبرر مساندتنا للمبادرات الجادة لتهيئة الظروف الملائمة، والمحفزات الواقعية، لتحقيق حل الدولتين، بما فيها المبادرة الفرنسية، ذات البعد الدولي الشامل، والمسعى المصري ذو الأثر الإقليمي الواقعي، وهو مطلب منسجم مع دعوتنا إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لكن لا نريدها مفاوضات بدون هدف أو إطار، ولا يجوز أن تجري والعوامل التي أدت إلى فشلها في السابق لا تزال قائمة. إن توحيد الصف الفلسطيني ودعم القيادة الفلسطينية، برئاسة أخيها، فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، يشكلان عاملان أساسيان في هذا الاتجاه، لا يوازيهما إلا الإخلاص في دعم القضية الفلسطينية، بعيداً عن كل استغلال سياسوي أو إسقاطات مفتعلة.

## أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي ،

إن التحدي الأكبر يتمثل في ربح معركة التنمية، من خلال استدراك تأخر مسارات بناء قدراتنا، في معالجة مظاهر الفقر والهشاشة في بلداننا، وتجاوز عوائق النهوض بتعاوننا الاقتصادي والتجاري. لذا، يجب أن يبقى تركيزنا منصبا على إيجاد ووضع هندسة الشراكات المناسبة بين أفراد البيت العربي، من حيث الاحتياجات والأولويات والفضاءات، للنهوض بالبعد التنموي في عملنا المشترك، مسخرين كل قدراتنا الذاتية من أجل تحقيق العيش الكريم والطمأنينة للمواطن العربي.

لسنا فاقدين للفكر المبدع، ولا للطاقات البشرية المؤهلة، ولا للإطار المؤسسي اللازم، ولا للثروات الطبيعية المحفزة. ما نحتاج إليه هو تعزيز الإيمان بالاستثمار في المستقبل، وبالتضامن الفعلي والربح المتأني. إن إنجاز مشاريع تنموية، بناء على هذه المبادئ، ووفق تلكم الهندسة، وعلى أساس مقاربة تشاركية، لاسيما مع القطاع الخاص، لكفيل بخلق قصص نجاح، تشكل محفزا حقيقيا لانسحاب الاستثمارات، والتنافس على المشاريع، في مختلف بقاع الوطن العربي. أملنا كبير في أن نتحدث اليوم بروح التضامن، وفي أن يجني أبناءنا غدا، ثمار مشاريع بنوية واقتصادية وتجارية، وتقنية وعلمية وثقافية، أنجزت في إطار جامعة الدول العربية، لتكبر هذه المؤسسة العتيقة في عيون المواطنين العرب، ولتتبوأ مكانتها في تحريك عجلة التبادل والتعاون بين التكتلات الإقليمية الأخرى، والتأثير الإيجابي على الاقتصاد العالمي.

أدعو الله سبحانه وتعالى، أن يلهمنا سبيل الرشاد، وأن يوفقنا لما فيه خير وصلاح أمتنا العربية، إنه سميع بصير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لعيد العرش المجيد

25 شوال 1437هـ الموافق 30 يوليوز 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

تتوالى السنوات، بعون الله وتوفيقه، منذ أن تحملنا أمانة قيادتك. وهي أمانة جلييلة بشرف خدمتك، وجسيمة بما تنطوي عليه من مسؤوليات أمام الله، وأمام التاريخ، وعظيمة بما تحمله من التزامات اتجاه جميع المغاربة.

ونحتفل اليوم بالذكرى السابعة عشرة لعيد العرش المجيد، ونحن أكثر اعتزازا بما يجمعنا من روابط البيعة الوثقى والتلاحم المتين، وأقوى عزيمة على مواصلة العمل من أجل تحقيق تطلعاتك المشروعة.

فما أريده لكل المغاربة أينما كانوا في القرى والمدن، وفي المناطق المعزولة والبعيدة، هو تمكينهم من العيش الكريم في الحاضر، وراحة البال والاطمئنان على المستقبل، والأمن والاستقرار على الدوام، في تلازم بين التمتع بالحقوق، وأداء الواجبات.

شعبي العزيز،

لقد تمكنا خلال السبعة عشرة سنة الماضية من إنجاز إصلاحات سياسية عميقة وأوراش اقتصادية كبرى ومشاريع للتنمية البشرية غيرت وجه المغرب.

غير أن هناك الكثير مما يجب القيام به خاصة ونحن على أبواب مرحلة جديدة ستنتقل مع الانتخابات التشريعية المقبلة.

وبصفتي الساهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، فإنني لا أشرك في أي انتخاب، ولا أنتمي لأي حزب. فأنا ملك لجميع المغاربة مرشحين، وناخبين، وكذلك الذين لا يصوتون.

كما أنني ملك لكل الهيئات السياسية دون تمييز أو استثناء. وكما قلت في خطاب سابق، فالحزب الوحيد الذي أعتز بالانتماء إليه هو المغرب.



ومن ثم، فشخص الملك، يحظى بمكانة خاصة في نظامنا السياسي. وعلى جميع الفاعلين مرشحين وأحزابا تفادي استخدامه في أي صراعات انتخابية أو حزبية.

إننا أمام مناسبة فاصلة لإعادة الأمور إلى نصابها : من مرحلة كانت فيها الأحزاب تجعل من الانتخابات آلية للوصول لممارسة السلطة، إلى مرحلة تكون فيها الكلمة للمواطن، الذي عليه أن يتحمل مسؤوليته، في اختيار ومحاسبة المنتخبين.

فالمواطن هو الأهم في العملية الانتخابية وليس الأحزاب والمرشحين. وهو مصدر السلطة التي يفوضها لهم. وله أيضا سلطة محاسبتهم أو تغييرهم، بناء على ما قدموه خلال مدة انتدابهم.

لذا أوجه النداء لكل الناخبين، بضرورة تحكيم ضمائرهم، واستحضار مصلحة الوطن والمواطنين، خلال عملية التصويت بعيدا عن أي اعتبارات كيفما كان نوعها.

كما أدعو الأحزاب لتقديم مرشحين تتوفر فيهم شروط الكفاءة والنزاهة، وروح المسؤولية والحرص على خدمة المواطن. فأحزاب الأغلبية مطالبة بالدفاع عن حصيلة عملها خلال ممارستها للسلطة في حين يجب على أحزاب المعارضة تقديم النقد البناء واقتراح البدائل المعقولة في إطار تنافس مسؤول من أجل إيجاد حلول ملموسة، للقضايا والمشاكل الحقيقية للمواطنين.

ومن جانبها فإن الإدارة التي تشرف على الانتخابات تحت سلطة رئيس الحكومة، ومسؤولية وزير الداخلية ووزير العدل والحريات، مدعوة للقيام بواجبها، في ضمان نزاهة وشفافية المسار الانتخابي.

وفي حالة وقوع بعض التجاوزات، كما هو الحال في أي انتخابات، فإن معالجتها يجب أن تتم طبقا للقانون، من طرف المؤسسات القضائية المختصة.

غير أن ما يبعث على الاستغراب، أن البعض يقوم بممارسات تتنافى مع مبادئ وأخلاقيات العمل السياسي، ويطلق تصريحات ومفاهيم تسيء لسمعة الوطن، وتمس بحرمة ومصداقية المؤسسات، في محاولة لكسب أصوات وتعاطف الناخبين.

ولا يفوتني هنا أيضا، أن أبنه لبعض التصرفات والتجاوزات الخطيرة، التي تعرفها فترة الانتخابات، والتي يتعين محاربتها، ومعاقبة مرتكبيها. فبمجرد اقتراب موعد الانتخابات، وكأنها القيامة، لا أحد يعرف الآخر. والجميع حكومة وأحزابا، مرشحين وناخبين، يفقدون صوابهم، ويدخلون في فوضى وصراعات، لا علاقة لها بحرية الاختيار، التي يمثلها الانتخاب.

وهنا أقول للجميع، أغلبية ومعارضة: كفى من الركوب على الوطن، لتصفية حسابات شخصية، أو لتحقيق أغراض حزبية ضيقة.

شعبي العزيز،

إن تمثيل المواطنين في مختلف المؤسسات والهيئات، أمانة جسيمة. فهي تتطلب الصدق والمسؤولية، والحرص على خدمة المواطن، وجعلها فوق أي اعتبار.

وكما أكدنا ذلك عدة مرات، فإن القيام بالمسؤولية، يتطلب من الجميع الالتزام بالمفهوم الجديد للسلطة، الذي أطلقناه منذ أن تولينا العرش. ومفهومنا للسلطة هو مذهب في الحكم، لا يقتصر، كما يعتقد البعض، على الولاة والعمال والإدارة الترابية. وإنما يهم كل من له سلطة، سواء كان منتخبا، أو يمارس مسؤولية عمومية، كيفما كان نوعها.

والمفهوم الجديد للسلطة يعني المساءلة والمحاسبة، التي تتم عبر آليات الضبط والمراقبة، وتطبيق القانون. وبالنسبة للمنتخبين فإن ذلك يتم أيضا، عن طريق الانتخاب، وكسب ثقة المواطنين.

كما أن مفهومنا للسلطة يقوم على محاربة الفساد بكل أشكاله: في الانتخابات والإدارة والقضاء، وغيرها. وعدم القيام بالواجب، هو نوع من أنواع الفساد. والفساد ليس قدرا محتوما. ولم يكن يوما من طبع المغاربة. غير أنه تم تمييع استعمال مفهوم الفساد، حتى أصبح وكأنه شيء عاد في المجتمع. والواقع أنه لا يوجد أي أحد معصوم منه، سوى الأنبياء والرسل والملائكة.

وهنا يجب التأكيد أن محاربة الفساد لا ينبغي أن تكون موضوع مزايدات. ولا أحد يستطيع ذلك بمفرده، سواء كان شخصا، أو حزبا، أو منظمة جمعوية. بل أكثر من ذلك، ليس من حق أي أحد تغيير الفساد أو المنكر بيده، خارج إطار القانون.

فمحاربة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع: الدولة بمؤسساتها، من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وتجريم كل مظاهرها، والضرب بقوة على أيدي المفسدين؛ والمجتمع بكل مكوناته، من خلال رفضها، وفضح ممارسيها، والتربية على الابتعاد عنها، مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف، والقيم المغربية الأصيلة، القائمة على العفة والنزاهة والكرامة.

شعبي العزيز،

إننا نؤمن بأن التقدم السياسي، مهما بلغ من تطور، فإنه سيظل ناقص الجدوى، ما لم تتم مواكبته بالنهوض بالتنمية. وتقوم التنمية في منظورنا، على التكامل والتوازن، بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أن رفع التحديات التنموية المتعددة والمتداخلة، يتطلب من جميع المغاربة، فرديا وجماعيا، الانخراط في المعركة الاقتصادية الحاسمة، التي يعيشها العالم. فالتقدم الذي نطمح إليه ببلادنا، لا يقتصر فقط على مجرد مؤشرات، غالبا ما تتجاهل مسار كل بلد وخصوصياته؛ وإنما نريده أن يشكل تحولا اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا، تشمل ثماره جميع المواطنين.

وإذا كان من حقنا أن نعتز بما حققناه من مكاسب تنموية، فإن على جميع الفاعلين، في القطاعين العام والخاص، مضاعفة الجهود، من أجل الارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم، بين الدول الصاعدة، والتي سبق لنا أن حددنا مقوماتها.

وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية، والتحيين المستمر للاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية.

ورغم الإكراهات المرتبطة أحيانا بالسياق الدولي، وأحيانا أخرى بالاقتصاد الوطني، فإن المغرب، والحمد لله، في تقدم مستمر، دون نفط ولا غاز، وإنما بسواعد وعمل أبنائه.

وخير دليل على ذلك، تزايد عدد الشركات الدولية، ك«بوجو» مثلا، والشركات الصينية التي ستقوم بإنجاز المشروع الاستراتيجي للمنطقة الصناعية بطنجة، على مساحة تتراوح بين 1000 و2000 هكتار، وكذا الشركات الروسية وغيرها، التي قررت الاستثمار في المغرب، وتصرف الملايين على مشاريعها. هذه الشركات لا يمكن أن تخاطر بأموالها دون أن تتأكد أنها تضعها في المكان الصحيح. بل إنها تعرف وتقدر الأمن والاستقرار، الذي ينعم به المغرب، والآفاق المفتوحة أمام استثماراتها.

كما أن العديد من الشركات العالمية، عبرت عن اهتمامها بالاستثمار في مشروع «نور- ورزازات»، الذي يعد أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم.

كما يتزايد عدد الأجانب، الذين يختارون المغرب للإقامة والاستقرار، وخاصة من فرنسا وإسبانيا. ومنهم من يقوم بإحداث شركات خاصة. فهؤلاء الأجانب يعيشون في أمن واطمئنان، في ظل حماية أمير المؤمنين، وتحت مسؤولية الدولة المغربية، إضافة إلى أن المغاربة يعاملونهم بكل ترحيب وتقدير. وبنفس الإرادة والعزم، نعمل على ضمان أمن المغاربة وسلامتهم، وعلى صيانة استقرار البلاد، والحفاظ على النظام العام.

شعبي العزيز،

إن صيانة الأمن مسؤولية كبيرة، لاحد لها، لا في الزمان ولا في المكان. وهي أمانة عظيمة في أعناقنا جميعا. وأود هنا، أن أعبّر لمختلف المصالح الأمنية، عن تقديرنا للجهود الدؤوبة، والتضحيات الجسيمة، التي يقدمونها في القيام بواجبهم الوطني. كما أشيد بالفعالية التي تميز عملها، في استباق وإفشال المحاولات الإرهابية، التي تحاول يائسة ترويع المواطنين والمس بالأمّن والنظام العام.

وإننا نقدر الظروف الصعبة، التي يعمل فيها نساء ورجال الأمن، بسبب قلة الإمكانيات. فهم يعملون ليلا ونهارا، ويعيشون ضغوطا كبيرة، ويعرضون أنفسهم للخطر، أثناء القيام بمهامهم. لذا، ندعو الحكومة لتمكين الإدارة الأمنية، من الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها على الوجه المطلوب.

كما يتعين مواصلة تخليق الإدارة الأمنية، وتطهيرها من كل ما من شأنه أن يسيء لسمعتها، وللجهود الكبيرة التي يبذلها أفرادها في خدمة المواطنين.

إن مصداقية العمليات الأمنية، تقتضي الحزم والصرامة في التعامل مع المجرمين، ومع دعاة التطرف والإرهاب، وذلك في إطار الالتزام بالقانون واحترام الحقوق والحريات، تحت مراقبة القضاء.

وأمام تزايد التحديات الأمنية، والمؤامرات التي تحاك ضد بلادنا، أدعو لمواصلة التعبئة واليقظة.

كما أؤكد على ضرورة التنسيق بين المصالح الأمنية، الداخلية والخارجية، ومع القوات المسلحة الملكية، بكل مكوناتها ومع المواطنين. فالكل مسؤول عندما يتعلق الأمر بقضايا الوطن.

فأمن المغرب واجب وطني لا يقبل الاستثناء، ولا ينبغي أن يكون موضع صراعات فارغة أو تهاون أو تساهل في أداء الواجب. وإنما يقتضي التنافس الإيجابي، في صيانة وحدة الوطن، وأمنه واستقراره. فليس من العيب أن تكون الدولة قوية برجالها وأمنها، وأن يكون المغاربة جنودا مجندين للدفاع عن قضايا وطنهم.

أما على المستوى الخارجي، فإن التنسيق والتعاون، الذي تعتمد المصالح الأمنية ببلادنا، مع نظيراتها في عدد من الدول الشقيقة والصديقة، قد ساهم في إفشال العديد من العمليات الإرهابية، وتجنّب هذه الدول مآسي إنسانية كبيرة.

شعبي العزيز،

إن انشغالنا بقضايا المواطنين داخل المغرب، لا يعادله إلا العناية التي نوليها، لشؤون أفراد الجالية المقيمة بالخارج. فنحن نقدر مساهمتهم في تنمية بلدنا، وفي الدفاع عن مصالحنا العليا.

كما نعتز بارتباطهم بوطنهم، وبتزايد عدد الذين يحرسون، كل سنة، على صلة الرحم بأهلهم، رغم ما يتحملونه من تعب ومشاق السفر، وما يواجهونه من صعوبات.

وإذا كنا نعيد ونؤكد، كل مرة، وفي كل مناسبة، شكرنا لهم، وعلى ضرورة الاهتمام بقضاياهم، سواء داخل الوطن، أو في بلدان الإقامة، فنحن لا نبالغ في ذلك، لأنهم في الواقع، يستحقون ذلك وأكثر. وقد سبق أن شددنا على ضرورة تحسين الخدمات، المقدمة لهم. ووقفنا على بعض النماذج التي تم اعتمادها لهذا الغرض. ورغم الإصلاحات والتدابير، التي تم اتخاذها، إلا أنها تبقى غير كافية. وهو ما يقتضي جدية أكبر، والتزاماً أقوى من طرف القنصلية والموظفين، في خدمة شؤون الجالية.

شعبي العزيز،

إن السياسة الخارجية لبلادنا تعتمد دبلوماسياً القول والفعل، سواء تعلق الأمر بالدفاع عن مغربية الصحراء، أو في ما يخص تنويع الشراكات، أو الانخراط في القضايا والإشكالات الدولية الراهنة.

فإذا كان البعض قد حاول أن يجعل من 2016 «سنة الحسم»، فإن المغرب قد نجح في جعلها «سنة الحزم»، في صيانة وحدتنا الترابية. فمن منطلق إيماننا بعدالة قضيتنا، تصدينا بكل حزم، للتصريحات المغلوطة، والتصرفات اللامسؤولة التي شابته تدبير ملف الصحراء المغربية، واتخذنا الإجراءات الضرورية، التي تقتضيها الظرفية، لوضع حد لهذه الانزلاقات الخطيرة.

وسنواصل الدفاع عن حقوقنا وسنتخذ التدابير اللازمة لمواجهة أي انزلاقات لاحقة. ولن نرضخ لأي ضغط، أو محاولة ابتزاز، في قضية مقدسة لدى جميع المغاربة.

غير أن المغرب سيبقى منفتحاً، ودائم الاستعداد للحوار البناء، من أجل إيجاد حل سياسي نهائي، لهذا النزاع المفتعل.

وأود هنا، أن أجدد الدعوة للجميع، لمواصلة اليقظة والتعبئة، للتصدي لمناورات خصوم المغرب الذين صاروا مسعورين، وفقدوا صوابهم، أمام مظاهر التنمية والتقدم، التي تعيشها الصحراء المغربية. فكل المؤامرات المغلفة والمفضوحة، لن تنال من عزمنا، على مواصلة تفعيل النموذج التنموي، بأقاليمنا الجنوبية.

فالمشاريع التنموية التي أطلقناها بالمنطقة، وما تتيحه الجهوية المتقدمة، من إشراك فعلي للسكان في تدبير شؤونهم، سيجعل من جهة الصحراء قطبا اقتصاديا مندمجا يؤهلها للقيام بدورها التاريخي كصلة وصل، ومحور للمبادلات بين المغرب وعمقه الإفريقي، وكذا مع دول الشمال.

شعبي العزيز،

إن دبلوماسية القول والفعل، التي يנהجها المغرب، لم تكن لتعطي وحدها النتائج المنشودة، لولا المصداقية، التي يحظى بها في علاقاته الدولية.

وهو ما أهله للتوجه نحو تنويع شركائه. إن الأمر لا يتعلق بتحريك ظرفي، أو برد فعل طارئ، من أجل حسابات أو مصالح عابرة. وإنما هو خيار استراتيجي، يستجيب لتطور المغرب، ويأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها العالم.

كما يعكس مكانة بلادنا كشريك محترم ومطلوب، بفضل نموذجها السياسي والتنموي، ولدوره كفاعل رئيسي في ترسيخ الأمن والاستقرار بالمنطقة، وفي الدفاع عن القضايا التي تهم إفريقيا.

وكما قلت سابقا، فالمغرب ليس محمية تابعة لأي بلد. غير أن انفتاحه لا يعني تغيير توجهاته، ولن يكون أبدا على حساب شركائه. فالمغرب يبقى وفيا بتعهداته، وملتزما مع حلفائه التاريخيين.

وفي هذا الإطار، تدرج القمة التي جمعتنا بأشقائنا قادة دول مجلس التعاون الخليجي، في أبريل الماضي، والتي رسخت الشراكة المغربية الخليجية، كتكتل استراتيجي موحد، ووضعت الأسس الصلبة لنموذج فريد من التحالف العربي. كما أن المغرب لا يدخر أي جهد في سبيل تدعيم الشراكة الاستراتيجية التضامنية جنوب - جنوب، وخاصة مع أشقائنا الأفارقة، سواء على الصعيد الثنائي، أو في إطار المجموعات الإقليمية لدول غرب إفريقيا.

وتعزيزا لهذه السياسة الإفريقية الصادقة، أعلننا خلال القمة الإفريقية السابعة والعشرين، عن قرار المغرب بالعودة إلى أسرته المؤسسية الإفريقية.

وبطبيعة الحال، فإن هذا القرار لا يعني أبدا تخلي المغرب عن حقوقه المشروعة، أو الاعتراف بكيان وهمي، يفترق لأبسط مقومات السيادة، تم إقامه في منظمة الوحدة الإفريقية، في خرق سافر لميثاقها.

ويعكس رجوع بلادنا إلى مكانها الطبيعي، حرصنا على مواصلة الدفاع عن مصالحنا، من داخل الاتحاد الإفريقي، وعلى تقوية مجالات التعاون مع شركائنا، سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي.

كما سيتيح للمغرب الانفتاح على فضاءات جديدة، خاصة في إفريقيا الشرقية والاستوائية، وتعزيز مكانته كعنصر أمن واستقرار، وفاعل في النهوض بالتنمية البشرية والتضامن الإفريقي.

وأغتنم هذه المناسبة، لأقدم بعبارة الشكر الجزيل، لكل الدول الشقيقة، على وقوفها إلى جانب المغرب، في الدفاع عن وحدته الترابية، وتجاوبها الإيجابي، مع قرار العودة إلى أسرته المؤسسية، خاصة قادة الدول الثمانية والعشرين الذين وقعوا على الملمس، وباقي الدول الصديقة التي ساهمت في هذه المبادرة.

كما نعبر عن تقديرنا وامتناننا لجمهورية رواندا التي استضافت هذه القمة ورئيسها فخامة السيد بول كغامي، لدعمهم لنا وتعاونهم معنا.

وإلى جانب الانفتاح على فضاءات سياسية واقتصادية كبرى، كروسيا والصين والهند، نسعى لتوطيد شراكاتنا الاستراتيجية، مع حلفائنا في فرنسا وإسبانيا. كما نعمل مع الاتحاد الأوروبي على وضع أسس متينة لتطوير الشراكة التقليدية التي تجمعنا.

وإن توجهنا نحو تنويع الشراكات، يقوم على الاحترام المتبادل والالتزام بالعمل، على تقوية التعاون على أساس رابح - رابح. وهو ما تجسده الاتفاقيات الاستراتيجية التي تم توقيعها والتي تشمل مجالات حيوية، كالطاقة والبنيات التحتية وتطوير المبادلات الفلاحية، ومحاربة الإرهاب والتعاون العسكري، وغيرها.

شعبي العزيز،

إن حرص المغرب على تنويع شركائه، لا يوازيه إلا انخراطه القوي في مختلف القضايا والإشكالات الدولية الراهنة.

فالمغرب يعد شريكا فعالا في محاربة الإرهاب، سواء في ما يتعلق بالتعاون الأمني، مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، أو من خلال نموده المتميز في تدبير الشأن الديني.

و هو ما أهله ليتقاسم مع هولندا، الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

كما أن بلادنا تتخرط بقوة، في الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، حيث ستحتضن في نونبر المقبل، المؤتمر الثاني والعشرين، للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية.

وهي مناسبة لإبراز التزام المغرب بالعمل على تنفيذ اتفاق باريس، ومواصلة دعم الدول النامية، بإفريقيا والدول الجزرية الصغيرة التي تعتبر المتضرر الأكبر من تداعيات التغير المناخي.

وبصفته بلدا فاعلا في مجال التعاون الثلاثي، فإن المغرب يجعل في صدارة سياسته، توجيه العمل الدولي للاهتمام بقضايا التنمية، وخاصة في إفريقيا.

شعبي العزيز،

إن عملنا لا يهتم كثيرا بالحصيلة والمنجزات، وإنما بمدى أثرها في تحسين ظروف عيش المواطنين.

ذلك أننا نضع البعد الإنساني في طليعة الأسبقيات. فما يهمنا هو المواطن المغربي، والإنسان بصفة عامة، أينما كان.

وإننا نحمد الله تعالى، أن وقفنا لجعل المغرب على ما هو عليه اليوم : فضاء لأوراش البناء والتنمية، وواحة أمن واستقرار؛ رغم إكراهات سياق دولي، مطبوع بتوالي الأزمات، وتزايد التوترات.

ونود بهذه المناسبة المجيدة، أن نعرب عن تقديرنا وشكرنا لكل القوى الحية، ولكل المغاربة الأحرار، الغيورين على وطنهم، على انخراطهم القوي، إلى جانبنا، في بناء مغرب الوحدة والحرية والتقدم، ووقوفهم الحازم في مواجهة المؤامرات الدنيئة، التي تحاك ضد بلادنا.

كما نوجه تحية تقدير للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، على تفانيهم وتجندهم الدائم، للدفاع عن وحدة الوطن وسيادته، والسهر على أمنه واستقراره.

والله تعالى نسأل أن يوفقنا في أداء الأمانة التي ورثناها عن أجدادنا، مستحضرين، بكل إكبار وخشوع، أرواحهم الطاهرة، وفي مقدمتهم جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وكافة شهداء الوطن الأبرار.

وسنواصل مسارنا الجماعي، بكل حزم وعزم، من أجل عزة المغرب، وخدمة أبنائه.

وستجدني، شعبي العزيز، كما عهدتني دوما، خديمك الأول، حاملا لانشغالاتك وقضاياك، متجاوبا مع تطلعاتك، في كل الظروف والأحوال.

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الشعب المغربي بمناسبة الذكرى الـ 63 لثورة الملك والشعب  
17 ذو القعدة 1437هـ الموافق 20 غشت 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

إن الاحتفال بالأحداث التاريخية، ليس فقط من أجل الذكرى، وإنما أيضا لاستحضار القيم والمبادئ، التي ألهمت الأجيال السابقة، من أجل بناء الحاضر، والتوجه بكل ثقة نحو المستقبل.

وتخليد ثورة الملك والشعب المجيدة، لا يخرج عن هذه القاعدة. فهي ثورة متجددة، يحمل مشعلها جيل عن جيل.

وإذا كانت لها دلالات وطنية راسخة، تتعلق بتشبث المغاربة بملكهم، والتضحية من أجل حرية واستقلال وطنهم؛ فإن لها أيضا معاني تخص ارتباط المغرب بمحيطه المغربي والإفريقي.

فقد تميزت هذه المرحلة التاريخية، بالتنسيق والتضامن، بين قيادات المقاومة المغربية، وجبهة التحرير الجزائري. حيث تم الاتفاق على جعل الذكرى الثانية لثورة 20 غشت، مناسبة لتعميم الثورة في الأقطار المغربية. فقامت انتفاضات شعبية بمختلف مناطق المغرب والجزائر.

كما قدمت المقاومة المغربية، الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، في مواجهة الحملة العنيفة، التي كانت تتعرض لها، من طرف قوات الاستعمار، التي كانت تريد القضاء عليها، قبل الاحتفال بذكرها الأولى. وقد ساهمت تلك الانتفاضة، وذلك التضامن، في إعادة الروح للثورة الجزائرية. كما كان للبلدين دور كبير، في تحرير واستقلال إفريقيا.

وما أحوجنا اليوم، في ظل الظروف الراهنة، التي تمر بها الشعوب العربية، والمنطقة المغربية، لتلك الروح التضامنية، لرفع التحديات التنموية والأمنية المشتركة.

وإننا نتطلع لتجديد الالتزام، والتضامن الصادق، الذي يجمع على الدوام، الشعبين الجزائري والمغربي، لمواصلة العمل سويا، بصدق وحسن نية، من أجل خدمة القضايا المغربية والعربية، ورفع التحديات التي تواجه القارة الإفريقية.



## شعبي العزيز،

إن المشاكل التي تعاني منها الشعوب الإفريقية حالياً، كالتخلف والفقر والهجرة، والحروب والصراعات، واليأس والارتقاء في أحضان جماعات التطرف والإرهاب، هي نتاج للسياسة الكارثية، التي اعتمدها الاستعمار، طيلة عقود من الزمن.

فقد نهب خيراتها، ورهن قدرات ومستقبل أبنائها، وعرقل مسار التنمية بها، وزرع أسباب النزاع بين دولها.

ورغم الأضرار الكبيرة التي خلفها، إلا أننا نؤمن بأن إفريقيا قادرة على النهوض بتنميتها، وعلى تغيير مصيرها بنفسها، بفضل ما لشعوبها من إرادة قوية، وطاقات بشرية وموارد طبيعية.

وما قرارنا بعودة المغرب إلى مكانه الطبيعي، داخل أسرته المؤسسية القارية، إلا تجسيد لهذا الالتزام بمواصلة العمل على نصرته قضايا شعوبها.

فإفريقيا بالنسبة للمغرب، أكثر من مجرد انتماء جغرافي، وارتباط تاريخي. فهي مشاعر صادقة من المحبة والتقدير، وروابط إنسانية وروحية عميقة، وعلاقات تعاون مثمر، وتضامن ملموس. إنها الامتداد الطبيعي، والعمق الاستراتيجي للمغرب.

هذا الارتباط متعدد الأبعاد، يجعل المغرب في قلب إفريقيا، ويضع إفريقيا في قلوب المغاربة. وهو ما جعلنا نضعها في صلب السياسة الخارجية لبلادنا.

إننا نؤمن بأن مصلحة المغرب من مصلحة إفريقيا، ومصيره لا يمكن أن يكون بدونها. والتقدم والاستقرار، في نظرنا، إما أن يكونا مشتركين أو لا يكونا.

فالمغرب يعطي دائماً لشعوب قارته، ولا ينتظر أن يأخذ منها. والتزامه من أجل قضاياها وانشغالاتها، لم يكن يوماً من أجل استغلال خيراتها، ومواردها الطبيعية، خلافاً لما يسمى بالاستعمار الجديد.

وإذا كان من الطبيعي أن يستفيد المغرب من التعاون مع أشقائه في إفريقيا، فإنه يحرص دائماً أن تكون المنفعة مشتركة.

فنحن لا نعتبر إفريقيا سوقاً لبيع وترويج المنتجات المغربية، أو مجالاً للربح السريع، وإنما هي فضاء للعمل المشترك، من أجل تنمية المنطقة، وخدمة المواطن الإفريقي.

وفي هذا الإطار، يساهم المغرب إلى جانب الدول الإفريقية، في إنجاز مشاريع التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية، التي لها تأثير مباشر على حياة سكان المنطقة.

فالمغرب مثلاً، لا يقوم فقط بتصدير الأدوية بل يحرص على تشييد معامل صناعة الأدوية والمؤسسات والمراكز الصحية.

كما يقوم بإنجاز البنيات التحتية، ومراكز التكوين المهني والتقني، والمشاريع التي توفر الشغل والدخل القار، كقرى الصيادين، ودعم الفلاحين الصغار، وتشجيع الحفاظ على الأنظمة البيئية.

وخير دليل على ذلك، إنجاز مشروع حماية وتثمين خليج كوكودي بأبيدجان، في إطار نموذج فريد من التعاون، بين المؤسسات العمومية المعنية في المغرب وكوت ديفوار، وبانخراط فاعل للقطاع الخاص في البلدين.

إن هذه الرؤية التضامنية المتكاملة التي تحكم علاقات المغرب بأشقائه في إفريقيا، تتطلب من جميع الفاعلين الذين فتحنا أمامهم المجال للانخراط في هذا التوجه تحمل مسؤولياتهم، والوفاء بالتزاماتهم حفاظاً على مصداقية المغرب.

إن إفريقيا بالنسبة لنا ليست هدفاً وإنما هي التزام، من أجل المواطن الإفريقي، أينما كان.

فالاهتمام الذي نعطيه لتحسين ظروفه في وطنه، هو نفسه الذي يحظى به المهاجرون الأفارقة في المغرب، خلافاً لما يعانونه في العديد من مناطق العالم.

شعبي العزيز،

يعد المغرب من بين أول دول الجنوب التي اعتمدت سياسة تضامنية حقيقية لاستقبال المهاجرين، من جنوب الصحراء وفق مقاربة إنسانية مندمجة تصون حقوقهم وتحفظ كرامتهم.

وتفعيلاً لهذه السياسة، قامت بلادنا دون تكبر أو استعلاء، ودون تحقير أو تمييز بتسوية وضعية المهاجرين وفق معايير معقولة ومنصفة وتوفير الظروف الملائمة لهم للإقامة والعمل والعيش الكريم داخل المجتمع. وهذا ليس بغريب عن المغاربة، في تعاملهم مع ضيوفهم. فخصال الكرم والترحيب، وحسن الاستقبال، متجذرة في ثقافتنا وتقاليدنا العريقة.

وبطبيعة الحال، فإننا الأفارقة يواجهون بعض الصعوبات بالمغرب، ولكنها لا ترتبط باللون أو بالجنسية التي يحملونها أو بوضعهم كمهاجرين. كما أنهم يتمتعون أيضاً بنفس الحقوق.

وإننا نسجل ببالغ التقدير والارتياح، ما يتميز به هؤلاء المهاجرون من حسن السلوك والمعاملة، ومن جد في العمل، والالتزام بالقانون، واحترام لقيم ومقدسات المغاربة.

وأود التأكيد، بأننا لا نقوم إلا بواجبنا تجاه هذه الفئة، لأنهم ناس دفعتهم الظروف الصعبة للمغامرة بأرواحهم، ومغادرة أهلهم وبلدانهم.

وقد أهلت هذه السياسة الإنسانية المغرب ليتولى إلى جانب ألمانيا، الرئاسة المشتركة سنتي 2017-2018، للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

وإن المغرب، الذي طالما رفض الطرق المعتمدة من طرف البعض، لمعالجة قضايا الهجرة والتي أثبتت فشلها، يعتز بما يقوم به في مجال استقبال وإدماج المهاجرين ولن يتراجع عن هذا النهج العملي والإنساني. أما الذين ينتقدونه، فيجب عليهم، قبل أن يتناولوا عليه، أن يقدموا للمهاجرين، ولو القليل مما حققناه. وإننا نتأسف للتوجه المنحرف، الذي أخذه تدبير قضايا الهجرة بالفضاء المتوسطي، بحيث تم تغييب أي سياسة حقيقية لإدماج المهاجرين. وأكثر ما يتم تقديمه لهم، هو توفير فرص الشغل، بشروط تعجيزية من الصعب أن تتوفر لدى الكثير منهم.

شعبي العزيز،

إن العالم كله يتكلم عن إشكالية الهجرة، والمآسي الإنسانية، التي يقاسيها المهاجرون.

ويزداد هذا الوضع تفاقمًا، بسبب انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب، ومحاولة ربطها عن خطأ أو عن صواب، بالمهاجرين، وخاصة في أوروبا.

وفي هذا السياق، أدعو المغاربة المقيمين بالخارج، للتشبث بقيم دينهم، وبتقاليدهم العريقة، في مواجهة هذه الظاهرة الغريبة عنهم. كما أحثهم على الحفاظ على السمعة الطيبة المعروفين بها، والتحلي بالصبر، في هذا الظرف الصعب، وعلى توحيد صفوفهم، وأن يكونوا دائما في طليعة المدافعين، عن السلم والوئام والعيش المشترك، في بلدان إقامتهم.

إننا نتفهم الوضع الصعب الذي يعيشونه. فهم يعانون من تشويه صورة الإسلام، ومن العمليات الإرهابية، التي حصدت أرواح العديد منهم. كما يعانون من ردود الفعل، ومن الاتهامات الموجهة لهم، من قبل البعض، بحكم عقيدتهم.

ونحن بطبيعة الحال ندين بشدة قتل الأبرياء. ونؤمن بأن قتل راهب حرام شرعا. وقتله داخل كنيسة حماقة لا تغتفر، لأنه إنسان، ولأنه رجل دين، وإن لم يكن مسلما. والإسلام أوصانا خيرا بأهل الكتاب. قال تعالى: «لا نفرق بين أحد من رسله». وقال عز وجل: «ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبئين».

إن الإرهابيين باسم الإسلام ليسوا مسلمين، ولا يربطهم بالإسلام إلا الدوافع التي يركبون عليها لتبرير جرائمهم وحماقاتهم. فهم قوم ضالون، مصيرهم جهنم خالدين فيها أبدا.

إنهم يظنون، عن جهل، أن ما يقومون به جهادا. فمتى كان الجهاد هو قتل الأبرياء؟ قال تعالى: «ولا تعتدوا، إن الله لا يحب المعتدين». وهل من المعقول أن يأمر الله، الغفور الرحيم، شخصا بتفجير نفسه، أو بقتل الأبرياء؟ علما أن الإسلام لا يجيز أي نوع من الانتحار مهما كانت أسبابه. قال سبحانه: «من قتل نفسا بغير نفس، أو فساد في الأرض، فكأنما قتل الناس جميعا». إن الإسلام دين السلام، يقول تعالى: «يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة».

والجهاد في الإسلام يخضع لشروط دقيقة من بينها أنه لا يكون إلا لضرورة دفاعية، ولا يمكن أن يكون من أجل القتل والعدوان، ومن المحرمات قتل النفوس بدعوى الجهاد.

ومن شروط صحة الجهاد أيضا، أن الدعوة إليه هي من اختصاص إمارة المؤمنين. ولا يمكن أن تصدر عن أي فرد أو جماعة. إن الذين يدعون للقتل والعدوان، ويكفرون الناس بغير حق ويفسرون القرآن والسنة بطريقة تحقق أغراضهم، إنما يكذبون على الله ورسوله.

وهذا هو الكفر الحقيقي، مصداقا لقوله عز وجل: «فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذ جاءه، أليس في جهنم مثوى للكافرين». وقول جدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».

كما يستغلون بعض الشباب المسلم، خاصة في أوروبا، وجاهلهم باللغة العربية وبالإسلام الصحيح لتمرير رسائلهم الخاطئة ووعودهم الضالة. فهل يقبل العقل السليم أن يكون جزاء الجهاد هو الحصول على عدد من الحور العين؟ وهل يقبل المنطق بأن من يستمع إلى الموسيقى ستبلعه الأرض، وغيرها من الأكاذيب؟

إن الإرهابيين والمتشددين يستعملون كل الوسائل لإقناع الشباب بالانضمام إليهم، ولضرب المجتمعات المتشعبة بقيم الحرية والانفتاح والتسامح. كما أن عددا من الجماعات والهيئات الإسلامية تعتبر أن لها مرجعية في الدين، وأنها تمثل الإسلام الصحيح. مما يعني أن الآخرين ليسوا كذلك. والواقع أنها بعيدة عنه وعن قيمه السمحة.

وهو ما يشجع على انتشار فكر التطرف والتكفير والإرهاب، لأن دعاة الإرهاب يعتقدون بأنه هو السبيل إلى الإسلام الصحيح. فعلى هؤلاء أن ينظروا إلى أي حد يتحملون المسؤولية في الجرائم والمآسي الإنسانية التي تقع باسم الإسلام. فكلنا مستهدفون. وكل من يفكر أو يؤمن بما قلته هو هدف للإرهاب. وقد سبق له أن ضرب المغرب من قبل، ثم أوروبا والعديد من مناطق العالم.

وأمام انتشار الجهالات باسم الدين فإن على الجميع، مسلمين ومسيحيين ويهودا، الوقوف في صف واحد من أجل مواجهة كل أشكال التطرف والكراهية والانغلاق. وتاريخ البشرية خير شاهد على أنه من المستحيل تحقيق التقدم في أي مجتمع يعاني من التطرف والكراهية لأنهما السبب الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار.

كما أن الحضارة الإنسانية حافلة بالناذج الناجحة التي تؤكد بأن التفاعل والتعايش بين الديانات يعطي مجتمعات حضارية منفتحة تسودها المحبة والوئام والرخاء والازدهار. وهو ما جسدهته الحضارات الإسلامية، وخاصة ببغداد والأندلس، التي كانت من أكبر الحضارات الإنسانية تقدما وانفتاحا.

شعبي العزيز،

إن الإجابات الوطنية التي يقدمها المغرب بخصوص العديد من القضايا المعقدة، الجهوية والدولية، كالتنمية والهجرة ومحاربة الإرهاب، تندرج في سياق التزامه الثابت من أجل خدمة شعوب إفريقيا. ولا غرابة في ذلك، فالمغرب كان دائما في مقدمة المدافعين عن تحرر قارتنا. ونحن في ذلك نسير على نهج أسلافنا الرواد الذين آمنوا بإفريقيا، وعملوا بصدق من أجل وحدتها وانفتاحها وتقدم شعوبها.

وبهذه المناسبة، نستحضر، بكل ترحم وإكبار، الأرواح الطاهرة لأبطال ثورة الملك والشعب المجيدة، جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثوهما، وكافة شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين إلى الحجاج المغاربة

الرباط، 17 ذو القعدة 1437هـ الموافق 20 غشت 2016م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حجاجنا الميامين، أمنكم الله ورعاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد، فيطيب لنا بصفتنا أمير المؤمنين، الحامي لحمى الملة والدين، والمؤمن على الاحتفاء بمواسمه في كل وقت وحين. أن نتوجه إليكم من خلال مخاطبة الفوج الأول المتوجه إلى الديار المقدسة، بهذه الرسالة الملكية السامية التي نضمنها خالص رضانا، وصادق دعواتنا، وسامي توجيهاتنا لكم فيما يتعلق بأداء فريضة الحج على الوجه المطلوب، والدعاء لكم بالحج المبرور، والسعي المشكور والسلامة في الذهاب والإياب، والفوز بعظيم الثواب.

ولا يخفى عليكم معاشر الحجاج ما نوليه لهذه الفريضة الكبرى في الإسلام من عظيم العناية والاهتمام، فهي عبادة العمر، وتمام الإسلام، حيث إن الله تبارك وتعالى أنزل في محكم كتابه قوله سبحانه «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً». وذلك في يوم الحج الأكبر، من السنة العاشرة للهجرة، وهو ما يدل على اقتران موسم الحج بإكمال الإسلام وإتمام نعمته على عباده المؤمنين. فهنئنا لكم معاشر الحجاج بما أنعم الله عليكم من أداء هذه الفريضة، وحضور هذا الموسم العظيم.

وإننا لنشاطركم مشاعر الإيمان الصادق التي تغمر قلوبكم وتتابع باهتمام ورعاية قيامكم إن شاء الله بأداء ركن عظيم من أركان دينكم، في بيت الله الحرام الذي قال عنه الله تعالى: «إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين، فيه آيات بينات، مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً».

وبهذه المناسبة نذكركم -والذكرى تنفع المؤمنين- بأن هذه الفريضة المحكمة لها مغزاها ولها شروطها ولها أركانها وواجباتها ومندوباتها وفضائلها التي ينبغي أن يتنافس في تجسيدها المتنافسون، التماساً للثواب وتحصيل رضوان الله.

وما الدخول في الإحرام بخلع ملابس المظاهر الدنيوية، والتجرد من المخيط والمحيط والاستغراق في التلبية والتهليل والذكر والاستغفار سوى دليل على ما ينبغي أن يوازي ذلك من خلع الأخلاق الدنيوية والصفات الدنيئة من رياء وكذب ومراء، وأنانية تعري بانتهاك حقوق الغير والمساس بالحرمان.

أما مغزاها العظيم فهو إعطاء الدليل على أن للمسلمين ملتقى سنويا روحيا يتعاهدون فيه أمام رب العالمين في التعاون على البر والتقوى، وما يتحقق به الصلاح في الدنيا والأخرى، بكل تسامح ومؤاخاة، انطلاقا من قوله عليه الصلاة والسلام «لا يومن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

وفي نفس السياق نذكركم -رعاكم الله- بأن أداء فريضة الحج لا يتم إلا بعلم وعمل، وأخلاق وسلوك. ولنا اليقين في أنكم تزودتم بالضروري من التوجيهات والمعرفة بالأركان والواجبات، على يد علماء مملكتنا الأكارم، بإشراف وزارتنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية. فضلا عما ستجدونه في الديار المقدسة من لدن هؤلاء من فقيهاً وفقهاء من مساعدة وتوجيه، ليكون أداء فريضة الحج على الوجه المرغوب فيه.

بيد أن فقه الأحكام وحده لا يكون له مزية إلا مع تطبيق هذه الأحكام، قال تعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج». فالتعامل بالحسنى والتسامح ونبد الخلاف هما قوام أخلاق الحاج.

وما فرض الله على الحجاج في هذا الموسم العظيم من التجرد من الشهوات، والتسامح في المعاملات وترك الخصام واللجاج والجدل والنزاع إلا لأنه موسم متميز بالازدحام والتدافع، واجتماع المسلمين من كل آفاق الدنيا في مكان محدود وزمن مخصوص لأداء شعائرهم، والتحلي بالرفق والأناة وضبط النفس، والسمو على دواعي الأنانية. وهي الفضائل التي يحرص الإسلام على تحلي المسلمين بها.

فليكن حرصكم -رعاكم الله- على أداء فريضة الحج، متحليين بقيم الإسلام المثلى والتزامكم بأداء المناسك حسب أوقاتها المقررة وواجباتها المعتمدة مع مواصلة التلبية والذكر والاستغفار والتقرب بالنوافل والقربات، زادكم القويم، ومنهجكم السليم، حتى تحققوا ما ترجونه من مغفرة ورضوان، مصداقا لقوله عليه الصلاة والسلام «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

### معاشر الحجاج،

لا يخفى عليكم ما ينطوي عليه قيامكم بأداء فريضة الحج في ذلك الموسم العظيم الذي يستجيب فيه المسلمون من كافة أنحاء الأرض لقوله تعالى: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات» لا يخفى عليكم واجب تمثيل بلادكم في هذا الملتقى الإسلامي الأكبر أفضل تمثيل، وذلك بتجسيد ما نحرس عليه في مملكتنا من التحلي بالإسلام كما أراد الله. دينا وسطا لا غلو فيه ولا تطرف ولا انغلاق أو تشدد، بل دين تعاون وتضامن ومعاملة مثلى، للقضاء على الصورة النمطية التي يروجها أعداء الإسلام، والمتطرفون المغالون في دينهم. فكونوا -معاشر الحجاج- سفراء لبلدكم في تجسيد قيم الإسلام المثلى ملتزمين بهويتكم الثقافية المغربية التي تقوم على التعددية والوحدة المذهبية في ظل الملكية الدستورية وإمارة المؤمنين.

وإنكم لتعلمون أننا لم نأل جهدا في تيسير أسباب قيام رعايانا بفريضة الحج لمن استطاع إليه سبيلا، مؤكداين لوزيرنا الأَرْضِي في الشؤون الإسلامية، للقيام بما يلزم من وسائل لأداء هذا الركن العظيم، والسهر على تأطير حجاجنا الميامين، بتوفير البعثات الدينية والصحية والإدارية المرافقة، وتقديم الخدمات الضرورية في تلك البقاع المقدسة. ومن هنا فإننا نوصيكم بأن تمتثلوا لكل التعليمات المتعلقة بأداء مناسككم على الوجه المطلوب بكل نظام وانتظام. كما نوصيكم بامتثال الترتيبات والتدابير التي وضعتها السلطات السعودية، لتنظيم هذا الموسم العظيم، معربين بهذه المناسبة عن تقديرنا الكبير لجهود أئمتنا خادم الحرمين الشريفين الملك

سلمان بن عبد العزيز حفظه الله وأطال عمره، الذي جعل من خدمة ضيوف الرحمن وتأهيل مرافق الحرمين بكل أسباب الراحة والاطمئنان في مقدمة مسؤولياته، بل وفي طليعة انشغالاته، أعانه الله وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

حجاجنا الميامين،

إذا قضيتم مناسككم وحققتم بمشيئة الله مقاصدكم في البقاع الطاهرة للبيت الحرام فاستحضروا فضل الله عليكم حين مكنكم من أداء فريضة الحج واستيفاء أركان الإسلام، واستشعروا عظمة الرسول الأكرم جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام، الذي أكرمنا الله برسالته الخاتمة وهدايته الكاملة، وأنتم تقومون بزيارة المسجد النبوي، والوقوف أمام الروضة الشريفة، فصلوا عليه بكل خشوع، لتنالوا أجر ذلك مضاعفا، مصداقا لقوله عليه الصلاة والسلام «من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشرا».

وتذكروا في ذلك المقام العظيم، ما عليكم من واجب الدعاء لملككم، أمير المؤمنين، الساهر على راحتكم، وعلى وحدة دينكم ووطنكم، واستقرار بلدكم وأمنه وتمميته وازدهاره. فاسألوا الله تعالى لنا دوام العون والسداد، وموصول النصر والرشاد، وأن يرينا في ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وكافة أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، ما يسر القلب، ويقر العين، ويثلج الصدر، وأن يشمل بمرضاته تعالى وغفرانه، كلا من جدنا المقدس، ووالدنا المنعم جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، جزاء على ما أسدياه للمغرب وشعبه الأبي، من جليل الأعمال وعظيم المنجزات، وأن يشمل بلدنا بحفظه الذي لا يرام، ويحيطه بسياجه الذي لا يضام.

كما نسأله تعالى في الختام، أن يكتب لكم السلامة في الذهاب والإياب، وأن يجعل حجكم مبرورا وسعيكم مشكورا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الـ40 لاجتماع محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية  
الرباط، 20 ذو الحجة 1437هـ الموافق 22 شتنبر 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السرور أن نرحب بكم مرة أخرى في بلدكم الثاني، المغرب، وذلك بمناسبة انعقاد الدورة الأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية، ومؤسسات النقد العربية.

لقد شهدت الظرفية العالمية والإقليمية تحولات كبيرة منذ اجتماع مجلسكم بمدينة مراكش سنة 2008. فالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي كانت آنذاك في بداياتها، استمرت لفترة أطول مما كان منتظرا وكانت أعمق مما كان متوقعا، ولم تقتصر فقط على القطاع المالي، بل امتدت أيضا إلى الاقتصاد بمعناه الواسع.

واليوم، وبعد مرور ما يناهز عقدا من الزمن، ورغم الإصلاحات الكبيرة التي بادر المجتمع الدولي إلى إطلاقها لمواجهة هذه الأزمة، لاتزال تداعياتها ترخي بظلالها على الاقتصاد العالمي. ففي العديد من البلدان المتقدمة، ظل النمو بطيئا والبطالة متنامية، لاسيما في صفوف الشباب. كما أن الدين العمومي بلغ مستويات مرتفعة وباتت الأنظمة المصرفية في وضعية لا تخلو من هشاشة، بينما تعاني الاقتصادات الصاعدة عموما من بعض الصعوبات، إن لم يكن بعضها يمر بمرحلة ركود.

وشهدت السنوات الماضية، في ظل تقلص هامش المناورة المتاح للحكومات، تزايد الأعباء الملقاة على عاتق البنوك المركزية، حيث لم تقتصر في تدخلاتها على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، بل كان عليها استكشاف آليات جديدة. وإذا كانت قد نجحت، إلى حد ما، في التخفيف من حدة الأزمة وتداعياتها، إلا أن الاستغلال المفرط للأدوات غير التقليدية أفرز مخاطر جديدة بالنسبة للأسواق وللاستقرار المالي بشكل عام.

## أصحاب المعالي والسعادة،

بالإضافة إلى الآثار المترتبة على الأزمة العالمية، شهدت منطقتنا العربية في السنوات الأخيرة العديد من التحولات السياسية والاجتماعية. ففي بعض بلداننا، زالت الصراعات السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية وتساعد الإرهاب تقوض المؤسسات وتدمر الاقتصاد وتهدد سلامة المواطنين. كما أن انخفاض أسعار النفط، منذ يونيو 2014، شكل ضغطا كبيرا على اقتصادات العديد من البلدان المصدرة للنفط، مما أدى، على الخصوص، إلى تقليص الحيز المالي الموجه للاستثمار الاقتصادي والاجتماعي.

غير أنه مما يثلج الصدر في المقابل، ما أبانت عنه بعض الاقتصادات العربية من قدرة على التكيف مع هذه التطورات، بفضل ما اتخذته من إصلاحات هيكلية جريئة، وما اعتمده من سياسات لتنويع نسيجها الاقتصادي.

وإذ نعبر عن ارتياحنا لما حققته السلطات والمؤسسات النقدية العربية من تقدم ملحوظ على درب تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا، فإننا ندعوها إلى المزيد من اليقظة من أجل تدبير أفضل للتفاعلات القائمة بين وظيفتها التقليدية ومسؤولياتها الجديدة، ذات الصلة بالاستقرار المالي. فهي مطالبة من جهة بتحقيق قدر من المرونة في النظام المالي، من أجل ضمان التمويل الملائم للاقتصاد ودعم النمو، ومطالبة من جهة أخرى بتعزيز رقابتها لتلافي حدوث أي اختلال في النظام ومكافحة التدفقات المالية غير القانونية، خصوصا تلك الموجهة لتمويل الإرهاب.

إن هذه التطورات، بكل تداعياتها، تؤكد أن اجتماعكم اليوم، ينعقد في سياق خاص. وكما هو الشأن في العديد من البلدان الأخرى عبر العالم، فإن الانتظارات المرجوة من السلطات النقدية العربية والآمال المعلقة عليها تبقى كبيرة جدا. وإننا على يقين بأن توحيد جهودكم سيساهم في توظيف تنوع اقتصاداتنا وتكاملها، بغية تحقيق الهدف الذي ما نزال نصبو إليه، والمتمثل في بناء كتلة اقتصادية عربية قوية ومزدهرة.

## أصحاب المعالي والسعادة،

بالرغم من الظرفية الدولية الصعبة على العموم، أبان الاقتصاد المغربي عن قدرة واضحة على الصمود، وذلك بفضل الأوراش الكبرى التي أطلقناها منذ بداية هذا القرن، والمجهودات التي ما فتئنا نبذلها دون كلل أو ملل من أجل صيانة المكتسبات وتحقيق المزيد من المنجزات.

ففي السنوات الأخيرة، قمنا بعدد من الإصلاحات همت على الخصوص الإطار المؤسسي، إضافة إلى ميادين أخرى كنظام التربية والتكوين ومنظومة العدالة والجهوية المتقدمة ومناخ الأعمال. كما بادر المغرب إلى إصلاح نظام دعم أسعار الاستهلاك، مما مكنه من تصحيح وضعية المالية العمومية وتوفير حيز مالي للاستثمار الاقتصادي وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر هشاشة. ومن أجل تعزيز هذا التصحيح وتحسين الرؤية الاستشرافية للمالية العمومية وشفافيتها، تم اعتماد قانون تنظيمي جديد للمالية دخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2016.

وعلى الصعيدين النقدي والمالي، واصلت السلطات الوصية جهودها الرامية إلى تحديث النظام المالي الوطني وتعميقه، لجعل السياسة النقدية للمملكة تتماشى مع أفضل الممارسات المعمول بها دوليا مع مواصلة نهج سياسة تيسيرية لدعم تمويل النسيج الاقتصادي، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة.

كما وضع بنك المغرب، بتنسيق مع باقي السلطات الرقابية، إطارا قانونيا وآلية لحل الأزمات. وفي هذا الإطار، يواصل بنك المغرب ملاءمة منظومة الرقابة المصرفية مع المعايير الدولية ومواكبة التوسع الخارجي للبنوك المغربية المتواجدة حاليا في 30 بلدا أجنبيا.

وبفضل كل هذه الجهود، تمكن نظامنا المالي الوطني من تحقيق نتائج إيجابية في التقييم المشترك الذي أنجزه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أبريل 2015، والذي أكد بشكل خاص على تماسك النظام البنكي المغربي.

إن ما قمنا به من إصلاحات، وما ينعم به بلدنا، بحمد الله، من استقرار سياسي وأمني، قد مكن المغرب من تعزيز مكانته لدى شركائه الدوليين ووكالات التصنيف والمستثمرين الأجانب. وما اتفاق خط الوقاية والسيولة الذي تم تجديده مؤخرا للمرة الثالثة مع صندوق النقد الدولي واستمرار التدفقات الهامة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المتأتية في جزء كبير منها من أشقائنا في مجلس التعاون الخليجي، إلا انعكاس لهذه الصورة الإيجابية التي يحظى بها المغرب.

إن ما حققناه من منجزات هامة يبعث على الاطمئنان فيما يتعلق بالخيارات التي اعتمدها في سياستنا الخارجية، ويدعم توجهنا في مواصلة سياسة الانفتاح على منطقتنا وعلى العالم. فقد بلغ عدد البلدان التي تربطنا بها اتفاقيات للتبادل الحر 56 بلدا وعلى رأسها العديد من البلدان العربية الشقيقة.

وفي إطار هذا التوجه، تم إطلاق مشروع طموح لجعل الدار البيضاء قطبا ماليا إقليميا يربط إفريقيا بباقي بلدان العالم. وقد تحول هذا الطموح الآن إلى واقع ملموس، حيث يشير آخر تصنيف عالمي للمراكز المالية إلى أن القطب المالي للدار البيضاء يتبوأ المركز الثالث والثلاثين عالميا والأول إفريقيا.

وتأكيدا لخيار الانفتاح الذي اعتمدها، قررنا مؤخرا الانتقال تدريجيا نحو نظام صرف أكثر مرونة، من أجل تعزيز تنافسية اقتصادنا وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

## أصحاب المعالي والسعادة،

إن ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية متسارعة وغير متوقعة يضع السلطات العمومية، بصفة عامة، والمؤسسات النقدية بصفة خاصة أمام تحديات كبيرة.

ويعتبر توافر الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على الاستباق والاستجابة بفعالية شرطا ضروريا للتغلب على هذه التحديات. فالرأس المال البشري يشكل عاملا حاسما في ثروات بلداننا ومكونها الأساسي. وهو ما خلصت إليه بالفعل الدراسة التي عهدنا بإنجازها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وإلى بنك المغرب، والتي دعونا من خلالها إلى جعل الرأس مال غير المادي في صلب أولويات السياسات العمومية.

إن الانشغالات والتحديات الاقتصادية الآنية لا ينبغي أن تحجب عنا الرهانات المتعلقة باستدامة تميزتنا ومستقبل الأجيال القادمة، والتي تشكل المحور الرئيس للالتزامات الدول في إطار أهداف التنمية المستدامة، والتي تجدد وتوسع نطاق الأهداف الإنمائية للألفية والمجهودات الدولية لمكافحة التغيرات المناخية.

وهو التوجه الذي ما فتئنا نعمل على أن ينخرط المغرب في إطاره. وما استضافتنا لمؤتمر المناخ (كوب 22) في شهر نونبر القادم بمدينة مراكش إلا تجسيد لهذا الخيار واعتراف دولي بما نبذله من جهود في هذه الميادين.

## أصحاب المعالي والسعادة،

إننا على يقين، أن ما تتوفرون عليه من تجربة وقدرات إبداعية، وما يربطكم من تعاون مثمر في إطار منتديات من قبيل مجلسكم هذا، أو داخل مختلف لجان صندوق النقد العربي، الذي نتبع أعماله عن كثب، ونشيد بإنجازاته المتواصلة، سيمكنكم من الاستمرار في الإسهام، إلى جانب باقي السلطات العمومية، في تطوير بلداننا. ومما يزيد من ثقتنا وارتياحنا أن البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تتمتع بما يلزم من استقلالية للاضطلاع بهذا الدور، والدفاع عن مصالح منطقتنا داخل الهيئات الدولية.

وإذ نجدد الترحيب بكم في المغرب، نسأل الله العلي القدير أن يسدد خطاكم ويتوج جهودكم بالنجاح المأمول.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في افتتاح الولاية التشريعية العاشرة  
الرباط، 13 محرم 1438هـ الموافق 14 أكتوبر 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن افتتاح السنة التشريعية ليس مجرد مناسبة دستورية، للتوجه لأعضاء البرلمان، وإنما هو منبر أتوجه من خلاله، في نفس الوقت للحكومة وللأحزاب، ولمختلف الهيئات والمؤسسات والمواطنين.

كما أنه أيضا لا يشكل فقط، فرصة لتقديم التوجيهات، والنقد أحيانا، بخصوص العمل النيابي والتشريعي، بل هو منبر أستمع من خلاله لصوت المواطن، الذي تمثلونه.

ويسعدنا في البداية، أن نتقدم بالتهاني، لأعضاء مجلس النواب، على الثقة، التي وضعها فيهم المواطنون، لتمثيلهم بالمؤسسة التشريعية.

كما نعبر عن تقديرنا، لما أبانت عنه السلطات العمومية، من التزام بروح المسؤولية الوطنية، في كل مراحل الانتخابات.

وبصفتنا الساهر على صيانة الاختيار الديمقراطي، فإننا نؤكد تشبثنا بالتعددية الحزبية، التي وضع أسسها جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، ورسخها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله مثواهما، وناضلت من أجلها الأجيال السابقة.

لقد انتهت الولاية التشريعية الأولى، بعد إقرار دستور 2011، والتي كانت ولاية تأسيسية، لما ميزها من مصادقة على القوانين المتعلقة بإقامة المؤسسات.

فالمرحلة التي نحن مقبلون عليها أكثر أهمية من سابقتها، فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين، والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية، وتحسين الخدمات التي تقدمها.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن. وبدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، بل لا مبرر لوجودها أصلاً.

وقد ارتأيت أن أتوجه إليكم اليوم، ومن خلالكم لكل الهيئات المعنية، وإلى عموم المواطنين، في موضوع بالغ الأهمية، هو جوهر عمل المؤسسات.

وأقصد هنا علاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو بالمجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية. كما أقصد أيضاً، مختلف المرافق المعنية بالاستثمار وتشجيع المقاولات، وحتى قضاء الحاجيات البسيطة للمواطن، كيفما كان نوعها.

فالغاية منها واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف والآجال، وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه.

أما إذا كان من الضروري معالجة كل الملفات، على مستوى الإدارة المركزية بالرباط، فما جدوى اللامركزية والجهوية، واللامركزية الإدارية، الذي نعمل على ترسيخه، منذ ثمانينيات القرن الماضي.

إن تدبير شؤون المواطنين، وخدمة مصالحهم، مسؤولية وطنية، وأمانة جسيمة، لا تقبل التهاون ولا التأخير.

ولكن مع كامل الأسف، يلاحظ أن البعض يستغلون التفويض، الذي يمنحه لهم المواطن، لتدبير الشأن العام في إعطاء الأسبقية لقضاء المصالح الشخصية والحزبية، بدل خدمة المصلحة العامة، وذلك لحسابات انتخابية.

وهم بذلك يتجاهلون بأن المواطن هو الأهم في الانتخابات، وليس المرشح أو الحزب، ويتكبرون لقيم العمل السياسي النبيل.

فإذا كانوا لا يريدون القيام بعملهم ولا يهتمون بقضاء مصالح المواطنين، سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي، وحتى الوطني، فلماذا يتوجهون إذن للعمل السياسي؟

إن الالتزام الحزبي والسياسي الحقيقي، يجب أن يضع المواطن فوق أي اعتبار، ويقتضي الوفاء بالوعود التي تقدم له، والتفاني في خدمته، وجعلها فوق المصالح الحزبية والشخصية.

ولأن النجاعة الإدارية معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن، فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان، سيبقى ضمن دول العالم الثالث، إن لم أقل الرابع أو الخامس.

حضرات أعضاء البرلمان المحترمين،

يقال كلام كثير بخصوص لقاء المواطنين بملك البلاد، والتماس مساعدته في حل العديد من المشاكل والصعوبات.

وإذا كان البعض لا يفهم توجه عدد من المواطنين إلى ملكهم من أجل حل مشاكل وقضايا بسيطة، فهذا يعني أن هناك خلافاً في مكان ما.

أنا بطبيعة الحال أعتز بالتعامل المباشر مع أبناء شعبي، وبقضاء حاجاتهم البسيطة، وسأظل دائما أقوم بذلك في خدمتهم. ولكن هل سيطلب مني المواطنون التدخل لو قامت الإدارة بواجبها؟

الأكيد أنهم يلجؤون إلى ذلك بسبب انغلاق الأبواب أمامهم، أو لتقصير الإدارة في خدمتهم، أو للتشكي من ظلم أصابهم. حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن المرافق والإدارات العمومية، تعاني من عدة نقائص، تتعلق بالضعف في الأداء، وفي جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين. كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة، وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين. إن الإدارة تعاني، بالأساس، من ثقافة قديمة لدى أغلبية المغاربة. فهي تشكل بالنسبة للعديد منهم مخبأ، يضمن لهم راتبا شهريا، دون محاسبة على المردود الذي يقدمونه. غير أن المسؤولية تتطلب من الموظف، الذي يمارس مهمة أو سلطة عمومية، تضع أمور الناس بين يديه، أن يقوم على الأقل بواجبه في خدمتهم والحرص على مساعدتهم. والواقع أن الوظيفة العمومية لا يمكن أن تستوعب كل المغاربة. كما أن الولوج إليها يجب أن يكون على أساس الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن الصعوبات التي تواجه المواطن في علاقته بالإدارة كثيرة ومتعددة، تبتدئ من الاستقبال، مروراً بالتواصل، إلى معالجة الملفات والوثائق؛ بحيث أصبحت ترتبط في ذهنه بمسار المحارب.

فمن غير المعقول أن يتحمل المواطن، تعب وتكاليف التنقل إلى أي إدارة، سواء كانت قنصلية أو عمالة، أو جماعة ترابية، أو مندوبية جهوية وخاصة إذا كان يسكن بعيدا عنها، ولا يجد من يستقبله، أو من يقضي غرضه.

ومن غير المقبول، أن لا تجيب الإدارة على شكايات وتساؤلات الناس وكأن المواطن لا يساوي شيئا، أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة. فبدون المواطن لن تكون هناك إدارة. ومن حقه أن يتلقى جوابا عن رسائله، وحلولا لمشاكله، المعروضة عليها. وهي ملزمة بأن تفسر الأشياء للناس وأن تبرر قراراتها التي يجب أن تتخذ بناء على القانون.

وعلى سبيل المثال، فالعديد من المواطنين يشتكون من قضايا نزع الملكية، لأن الدولة لم تقم بتعويضهم عن أملاكهم، أو لتأخير عملية التعويض لسنوات طويلة تضر بمصالحهم، أو لأن مبلغ التعويض أقل من ثمن البيع المعمول به، وغيرها من الأسباب. إن نزع الملكية يجب أن يتم لضرورة المصلحة العامة القصوى، وأن يتم التعويض طبقا للأسعار المعمول بها، في نفس تاريخ القيام بهذه العملية مع تبسيط مساطر الحصول عليه. ولا ينبغي أن يتم تغيير وضعية الأرض التي تم نزعها، وتحويلها لأغراض تجارية، أو تفويتها من أجل المضاربات العقارية. كما أن المواطن يشتكي بكثرة، من طول وتعقيد المساطر القضائية، ومن عدم تنفيذ الأحكام، وخاصة في مواجهة الإدارة.

فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها. وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي؟ كما أنه من غير المعقول، أن لا تقوم الإدارة حتى بتسديد ما بذمتها من ديون للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بدل دعمها وتشجيعها، اعتبارا لدورها الهام في التنمية والتشغيل.



كما أن المواطنين يشكون أيضا من الشطط في استعمال السلطة والنفوذ، على مستوى مختلف الإدارات، ومن تعقيد المساطر، وطول آجال منح بعض الوثائق الإدارية. إذ لا يعقل أن يسافر المواطن لطلب وثيقة، ويقدم كل الوثائق الضرورية، وينتظر أياما وأحيانا أسابيع للحصول عليها.

ففي العديد من القنصليات مثلا، لا يتم إخبار المواطنين بالأخطاء، التي تقع في الوثائق، بسبب غياب آلية لمتابعة الملفات، إضافة إلى التعقيدات الإدارية التي يتطلبها تصحيح أي خطأ. وهو ما يكلف المواطن عناء وتكاليف التنقل إلى المغرب لإحضار وثائق الإثبات اللازمة لتصحيح هذا الخطأ، إضافة إلى غياب التنسيق بين الإدارات المعنية مما يعطل عملية تسليم الوثائق.

ومن بين القضايا الإدارية، الأكثر انتشارا، تلك التي تتعلق بتطبيق مدونة الأسرة، وما ينتج عن ذلك من مشاكل عائلية واجتماعية. فبعد مرور أكثر من 12 سنة، على إطلاق هذا الإصلاح المجتمعي، هناك من لا يعرف لحد الآن، مضمون هذا القانون، وما له من حقوق وما عليه من واجبات، وخاصة في أوساط المغاربة بالخارج. لذا، ندعو الحكومة وكافة المؤسسات المعنية، الإدارية والقضائية، لحسن تفعيله، ومواصلة التوعية بمضامينه، ومواكبته بالإصلاح والتحديث، لتجاوز المشاكل التي أبانت عنها التجربة والممارسة.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

إن المشاكل التي تواجه المواطن في الإدارة تتجسد بشكل واضح في العراقيل التي تعيق الاستثمار، رغم إحداث المراكز الجهوية واستعمال الشباك الوحيد لتبسيط المساطر وتسريع عملية اتخاذ القرار. صحيح أن بعض المستثمرين، في بعض الحالات، يقدمون ملفات غير كاملة، إلا أنه بدل أن يقوم الشباك بمساعدتهم وعرض قائمة من الحلول لتشجيعهم، يلاحظ أنه يتم تعقيد الأمور عليهم وتكبيهم بسلسلة من القيود والعراقيل. وبهذه العقلية والتماذي في مثل هذه التصرفات، فإن الشباك الوحيد سيبقى دون جدوى.

وقد أكدت أكثر من مرة، على ضرورة حل المشاكل، ومعالجة الملفات في عين المكان. كما أعطيت تعليماتي للحكومة، ووجهتها لاتخاذ الإجراءات الإدارية بهذا الخصوص.

فما جدوى الرسالة التي وجهتها إلى الوزير الأول منذ 2002 وما فائدة الجهوية واللامركزية واللامركز، إذا استمر الوضع القديم واستمرت المشاكل السابقة؟

إن هذا الوضع غير مقبول، ولا ينبغي أن يستمر. فالمستثمر عندما لا يتلقى جوابا وإذا لم يتم حل المشكل الذي يواجهه، فإنه يرجع أمواله إلى البنك، إذا كان مقيما في المغرب. أما إذا كان من أبناء الجالية، وفضل الاستثمار في وطنه، فإنه يكون مجبرا على العودة بأمواله إلى الخارج.

وبذلك يتم حرمان الوطن من فرص الاستثمار والتنمية، وحرمان المواطنين من فرص الشغل.

إن الشباك الوحيد ليس إلا واحدا من الأوراش، لمعالجة العراقيل التي تواجه الاستثمار.

وإذا لم يتم إيجاد الحلول الناجعة لها، بعد كل هذه السنوات، فكيف سيتم تطبيق باقي النقاط المهمة الواردة في رسالتنا إلى الوزير الأول والتي تخص علاقة المواطن بالإدارة وتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار؟.

## السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

رغم السلبيات والنقائص التي تعاني منها بعض المرافق العمومية، فهذا لا يعني أن الوضع أسود، وأن الإدارة لا تقوم بواجبها، بل إنها تتوفر على مؤهلات مهنية وتقنية عالية، وتعرف تحسنا ملحوظا. وخير دليل على ذلك، الأوراش الكبرى التي يتم إنجازها والسياسات القطاعية والوطنية الناجحة التي غيرت وجه المغرب وكان لها دور كبير في تحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات. ولكن طموحنا أكبر، وتطلعات المواطن تفوق ما تقدمه الإدارة. كما أن التطور الذي يعرفه المغرب، يقتضي الرفع من مردوديتها.

إننا نؤمن بأن النجاعة الإدارية تساهم في النهوض بالتنمية، وفي جلب الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعزيز الثقة التي يحظى بها المغرب. لذا، ندعو الجميع، حكومة وبرلمانا، أحزابا ونقابات، جمعيات وموظفين، للتخلي بروح الوطنية والمسؤولية، من أجل بلورة حلول حقيقية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكات والعقليات، وجودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال، في خدمة المواطن. فالوضع الحالي، يتطلب إعطاء عناية خاصة، لتكوين وتأهيل الموظفين، الحلقة الأساسية في علاقة المواطن بالإدارة، وتمكينهم من فضاء ملائم للعمل، مع استعمال آليات التحفيز والمحاسبة والعقاب.

كما يتعين تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق. فتوظيف التكنولوجيات الحديثة، يساهم في تسهيل حصول المواطن، على الخدمات، في أقرب الآجال، دون الحاجة إلى كثرة التنقل والاحتكاك بالإدارة، الذي يعد السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الرشوة، واستغلال النفوذ. وهو ما سبق أن أكدنا على ضرورة محاربه في مفهومنا للسلطة.

وتعتبر الجهوية المتقدمة التي أصبحت واقعا ملموسا، حجر الزاوية الذي يجب أن ترتكز عليه الإدارة، في تقريب المواطن من الخدمات والمرافق، ومن مركز القرار. كما نشدد في نفس السياق، على ضرورة بلورة وإخراج ميثاق متقدم للتمركز الإداري، يستجيب لمتطلبات المرحلة.

فعلى الجميع مواكبة التطور، والانخراط في الدينامية المؤسسية والتنموية، التي نقودها ببلادنا. والكل مسؤول على نجاعة الإدارة العمومية والرفع من جودتها باعتبارها عماد أي إصلاح وجوهر تحقيق التنمية والتقدم، الذي نريده لأبناء شعبنا الوفي.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة الذكرى 41 للمسيرة الخضراء

دكار، 06 صفر 1438هـ الموافق 06 نونبر 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إنني وأنا أخاطبك اليوم، بمناسبة الذكرى الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء، من مدينة دكار، عاصمة جمهورية السنغال الشقيقة، أعرف أنك لن تتفاجأ بهذا القرار.

فالسنغال كان من بين الدول التي شاركت في هذه الملحمة الوطنية، إلى جانب دول إفريقية وعربية أخرى. كما أن هذا البلد العزيز، كان دائما في طليعة المدافعين، عن الوحدة الترابية للمملكة، ومصالحها العليا. بل أكثر من ذلك، فقد أبان قولا وفعلا، في عدة مناسبات أنه يعتبر مسألة الصحراء المغربية، بمثابة قضيته الوطنية.

ولن ينسى المغاربة موقفه التضامني الشجاع، أثناء خروج المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، سنة 1984، حيث اعتبر الرئيس السابق، السيد عبدو ضيوف، أنه لا يمكن تصور هذه المنظمة بدون المغرب. وهو نفس الموقف الذي عبرت عنه آنذاك، العديد من الدول الإفريقية، مثل غينيا والگابون والزايير سابقا.

وقد اخترت السنغال أيضا، لمكانته المتميزة في إفريقيا، بفضل نمودجه، الديمقراطي التاريخي، واستقراره السياسي والاجتماعي، وديناميته الاقتصادية. إضافة إلى علاقات الأخوة والتضامن، ووحدة المصير التي تجمع عبر التاريخ الشعبين السنغالي والمغربي، كشعب واحد، حيث يشكل كل منهما الامتداد الطبيعي للآخر، في تلاحم فريد، بين بلدين مستقلين، يحترمان خصوصيات بعضهما.

شعبي العزيز،

إذا كنت قد خاطبتك، في مثل هذا اليوم، من السنة الماضية، من العيون، بالصحراء المغربية، بخصوص إفريقيا، فإنني أخاطبك الآن من قلب إفريقيا، حول الصحراء المغربية. فهذا الخطاب من هذه الأرض الطيبة، تعبير عن الأهمية الكبرى التي نوليها لقارتنا.

إن السياسة الإفريقية للمغرب، لن تقتصر فقط على إفريقيا الغربية والوسطى، وإنما سنحرص على أن يكون لها بعد قاري، وأن تشمل كل مناطق إفريقيا. وفي هذا الإطار، قمنا بزيارات إلى كل من رواندا وتنزانيا، رغم أن العلاقات مع دول إفريقيا الشرقية، لم تكن كافية، ليس بسبب الإهمال أو التقصير، وإنما لمبررات موضوعية، كاللغة والبعد الجغرافي، واختلاف الموروث التاريخي.

وبإرادة مشتركة مع القيادات القوية لهذه الدول، قررنا أن نضفي دينامية جديدة، على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين بلداننا، لما تمثله هذه المنطقة من وزن سياسي وما تتوفر عليه من طاقات اقتصادية، ومؤهلات استراتيجية. وقد ارتأيت، في نهاية هذه الجولة غير المسبوقة، أن أتقاسم معك، شعبي العزيز، نتائج هذه الزيارات.

لقد بدأت بوادر الانفتاح على هذا الفضاء الإفريقي الهام، بالزيارة التي قام بها للمغرب، أخونا فخامة السيد الرئيس بول كغامي، رئيس جمهورية رواندا، في شهر يونيو الماضي.

كما مكنت زيارتنا لرواندا من ترسيخ هذا التوجه، بوضع أسس شراكة واعدة، في مختلف المجالات، وجعلها محورا أساسيا، لتطوير علاقاتنا مع هذه المنطقة.

أما توجهنا إلى تنزانيا، ف جاء تقديرا لمكانتها الإقليمية، ولثقلها الجغرافي والبشري، وحرصا على التنسيق معها في القضايا الإقليمية والدولية.

كما أجريت اتصالا مع السلطات بجمهورية إثيوبيا. وسنبدأ، إن شاء الله، مرحلة جديدة في علاقاتنا معها. وستكون هي المحطة الأولى من الجزء الثاني، من جولتنا في عدد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك في سياق رجوع المغرب إلى المؤسسة القارية.

### شعبي العزيز،

إن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، ليست قرارا تكتيكيا، ولم تكن لحسابات ظرفية. وإنما هو قرار منطقي، جاء بعد تفكير عميق. وعندما نخبّر بعودتنا، فنحن لا نطلب الإذن من أحد، لنيل حقنا المشروع. فالمغرب راجع إلى مكانه الطبيعي، كيفما كان الحال، ويتوفر على الأغلبية الساحقة لشغل مقعده داخل الأسرة المؤسسية الإفريقية.

وإن المغرب، الذي لا يتدخل في السياسة الداخلية للدول، ولا ينهج سياسة التفرقة، يأمل أن تتعامل كل الأطراف مع هذا القرار، بكل حكمة ومسؤولية، لتغليب وحدة إفريقيا، ومصالح شعوبها.

فهذا القرار تتويج لسياستنا الإفريقية، وللعمل الميداني التضامني، الذي يقوم به المغرب، مع العديد من دول القارة، على مستوى النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية، في سبيل خدمة المواطن الإفريقي. وإضافة إلى التعاون الثنائي ومع المجموعات الإقليمية، سيتيح هذا الرجوع لبلادنا، الانخراط في استراتيجيات التنمية القطاعية بإفريقيا، والمساهمة الفعالة فيها، وإغنائها بالتجربة التي راكمها المغرب في العديد من المجالات.

أما على مستوى القضايا والإشكالات الكبرى، فإن عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية، ستمكنه من إسماع صوت القارة، في المحافل الدولية. وستتيح له مواصلة وتعزيز انخراطه، من أجل إيجاد حلول موضوعية لها تراعي مصالح الشعوب الإفريقية وخصوصياتها.

وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على مواصلة المساهمة في توطيد الأمن والاستقرار بمختلف المناطق، التي تعرف التوتر والحروب، والعمل على حل الخلافات بالطرق السلمية.

كما أن هذه العودة، ستمكن المغرب من تقوية انخراطه في الجهود القارية لمحاربة التطرف والإرهاب، الذي يرهن مستقبل إفريقيا. وإننا ملتزمون بتقاسم تجربتنا المتميزة، المشهود بها عالميا، مع إخواننا الأفارقة سواء في مجال التعاون الأمني أو على مستوى محاربة التطرف.

وفي ما يخص إشكالية الهجرة، فإن بلادنا ستواصل جهودها، من أجل معالجة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، وربطها بالتنمية واعتماد مقاربة إنسانية وتضامنية، تحفظ حقوق المهاجرين، وتصور كرامتهم.

ووعيا منا بأن إفريقيا من بين المناطق الأكثر تضررا من التغيرات المناخية، فقد حرصنا على جعل مؤتمر المناخ، الذي ستطلق أشغاله بمراكش هذا الأسبوع، مؤتمرا من أجل إفريقيا.

لذا، دعونا لعقد قمة إفريقية، على هامش هذا المؤتمر، بهدف بلورة رؤية موحدة، للدفاع عن مطالب قارتنا، وخاصة في ما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا.

شعبي العزيز،

إن عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية القارية، لن تغير شيئا من مواقفنا الثابتة، بخصوص مغربية الصحراء. بل إنها ستمكنا من الدفاع عن حقوقنا المشروعة، وتصحيح المغالطات، التي يروج لها خصوم وحدثنا الترابية، خاصة داخل المنظمة الإفريقية. كما سنعمل على منع مناوراتهم، لإقحامها في قرارات تتنافى مع الأسس، التي تعتمدها الأمم المتحدة، لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل، وتتناقض مع مواقف أغلبية دول القارة.

شعبي العزيز،

لقد أثبتت سياستنا في إفريقيا، والحمد لله، نجاحها، وبدأت تعطي ثمارها، سواء على مستوى المواقف السياسية بشأن قضية وحدتنا الترابية، أو من خلال تعزيز الحضور الاقتصادي للمغرب، وتطوير علاقاته مع مختلف دول القارة. فالمغرب اليوم يعد قوة إقليمية وازنة، ويحظى بالتقدير والمصداقية، ليس فقط لدى قادة الدول الإفريقية، وإنما أيضا عند شعوبها.

وإننا نتطلع أن تكون السياسة المستقبلية للحكومة، شاملة ومتكاملة تجاه إفريقيا، وأن تنظر إليها كمجموعة. كما ننتظر من الوزراء أن يعطوا لقارتنا، نفس الاهتمام، الذي يولونه في مهامهم وتنقلاتهم للدول الغربية.

إن المغرب يحتاج لحكومة جادة ومسؤولة. غير أن الحكومة المقبلة، لا ينبغي أن تكون مسألة حسابية، تتعلق بإرضاء رغبات أحزاب سياسية، وتكوين أغلبية عددية، وكأن الأمر يتعلق بتقسيم غنيمة انتخابية. بل الحكومة هي برنامج واضح، وأولويات محددة، للقضايا الداخلية والخارجية، وعلى رأسها إفريقيا. حكومة قادرة على تجاوز الصعوبات التي خلفتها السنوات الماضية، في ما يخص الوفاء بالتزامات المغرب مع شركائه. الحكومة هي هيكله فعالة ومنسجمة، تتلاءم مع البرنامج والأسبقيات. وهي كفاءات مؤهلة، باختصاصات قطاعية مضبوطة.

وسأحرص على أن يتم تشكيل الحكومة المقبلة، طبقا لهذه المعايير، ووفق منهجية صارمة. ولن أتسامح مع أي محاولة للخروج عنها. فالمغاربة ينتظرون من الحكومة المقبلة أن تكون في مستوى هذه المرحلة الحاسمة.

## شعبي العزيز،

إننا نؤمن بأن ترسيخ المسار الديمقراطي والتنموي، وتعزيز سياستنا الإفريقية، يساهمان في تحصين الوحدة الوطنية والترابية. وأقاليمنا الجنوبية، والحمد لله، قوية بتعلق أبنائها بمغربيتهم وبالنظام السياسي لوطنهم. وهو ما تعكسه مشاركتهم المكثفة، في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وانخراطهم بكل حرية ومسؤولية في تدبير شؤونهم المحلية. وهي طموحة بالنموذج التنموي الخاص بها، وبالمشاريع التي تم إطلاقها.

كما أنها تتوفر على جميع الإمكانيات، من أمن واستقرار، وبنيات تحتية، تؤهلها لتكون قطبا تنمويا مندمجا، فاعلا في محيطه الجهوي والقاري، ومحورا للتعاون الاقتصادي بين المغرب وعمقه الإفريقي. فتنمية واستقرار أقاليمنا الجنوبية، أمانة تاريخية ومسؤولية وطنية، على الجميع التفاني في القيام بها بروح التعاون والتضامن.

وإننا نستحضر، بهذه المناسبة، بكل ترحم وإكبار، روح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وأرواح شهداء الوطن الأبرار. كما نشيد بالتجند الدائم لأفراد قواتنا المسلحة الملكية، بكل مكوناتها، تحت قيادتنا، وتقانيها في الدفاع عن وحدة الوطن وسيادته، وصيانة أمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمر كوب 22  
مراكش، 15 صفر 1438 هـ الموافق 15 نونبر 2016 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله صحبه،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،  
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،  
أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أرحب بكم بالمملكة المغربية، أرض الحوار والتعايش، وملتقى الحضارات، للمشاركة في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية.  
وإن تنظيم هذا المؤتمر العالمي بالمغرب للمرة الثانية بعد دورة 2001، يعكس تشبثنا بالإطار متعدد الأطراف، لمقاربة التحديات الدولية.

وما احتضان مراكش اليوم لهذا المؤتمر، إلا دليل على الاهتمام الكبير الذي نخص به قضايا البيئة والمناخ ضمن أولويات المملكة. فبلادنا تعتبر من بين أول الدول التي ساهمت في بلورة وعي عالمي بشأن تغير المناخ، وذلك منذ مشاركتي في قمة الأرض ب «ريو» سنة 1992، حيث ترأست آنذاك بصفتي ولي العهد وفد المغرب. أما اليوم، فإن مؤتمر مراكش يشكل، منعطفا حاسما في مسار تنفيذ اتفاق باريس التاريخي. فالبشرية جمعاء، تعلق آمالا عريضة، على القرارات التي سيتخذها، فهي تنتظر أكثر من مجرد الإعلان عن التزامات ومبادئ للحد من الاحتباس الحراري والتخفيف من آثاره.

وإنما تتطلع إلى قرارات تساهم في إنقاذ مستقبل الحياة على الأرض، والإقدام على مبادرات ملموسة، وتدابير عملية، تصون حقوق الأجيال القادمة.

وان انعقاد هذا المؤتمر بإفريقيا، يحثنا على إعطاء الأسبقية لمعالجة الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية، التي تزداد تفاقما بدول الجنوب والدول الجزرية المهددة في وجودها.



## أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

عرفت الخمسة عشر سنة الأخيرة، انتشار خطاب يهتم بقضايا البيئة، وتزايد عدد الجمعيات المنخرطة في الدفاع عنها. والاهم من ذلك أنها تميزت بتنامي الوعي بأهمية الحفاظ عليها.

ورغم انبثاق هذا الوعي الإيجابي، فهل نسير في الطريق الصحيح؟ وهل يحظى هذا المسار المشترك بالتنسيق والتعاون بين الجميع؟.

إن الاختلاف كبير بين الدول والمناطق، في ما يخص الثقافة المرتبطة بالبيئة، والأسبقيات عند الدول المصنعة، التي يقال عنها متقدمة، ليست هي نفسها بالنسبة للدول النامية. كما أن الفرق في الوسائل كبير بينهما. وإذا كان من الطبيعي أن يدافع كل طرف عن مصالحه فإن القرارات التي يتم اتخاذها وفرضها، ليست دائما في متناول كل الدول.

لذا، فقد أصبح من الضروري، توحيد التربية على قضايا البيئة والتوعية بدورها المصيري، في ضمان مستقبل البشرية. وهنا أؤكد، أن المغرب سيكرس جهوده، خلال ولايته، والموارد المالية المتاحة، في هذه الفترة القصيرة، للنهوض بهذه المهمة الصعبة والنييلة.

## أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن الالتزام بمواجهة إشكالية التغيرات المناخية، من خلال تطبيق اتفاق باريس، يجسد رغبتنا المشتركة في تعزيز التضامن بين الأجيال.

ويعد هذا الانخراط ضرورة أخلاقية، وواجبا إنسانيا، يجب أن يقوم على الإيمان بحتمية المصير المشترك، والتضامن الصادق بين الشمال والجنوب، لصيانة كرامة البشر.

فقد تم تقديم وعود كثيرة، خلال العديد من المؤتمرات السابقة، غير أن مؤتمرنا اليوم، هو مؤتمر للحقيقة والوضوح، مؤتمر لتحمل المسؤولية أمام الله والتاريخ، وأمام شعوبنا.

فهل سيكون لمؤتمراتنا واتفاقاتنا معنى إذا نحن تركنا الفئات الأكثر هشاشة، هناك في الجزر المهددة بالزوال، وفي الحقول المهددة بالتصحر، في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في مواجهة قدرها المليء بالمخاطر؟

إن إشكالية البيئة هي إشكالية خطيرة، يجب التعامل معها بكل الجد والمسؤولية. لقد ولى عهد الاستعمار. كما ولى منطق فرض القرارات. فالأمر يتعلق بوجود الإنسان، ويقتضي منا جميعا العمل يدا في يد لحمايته. ومن هنا، لا يجب إجبار الدول، منذ البداية، على القبول بقرارات لن تستطيع الالتزام بها. وهذا لا يعني أنها ترفضها، وإنما لأنها لا تتوفر على الوسائل اللازمة لتنفيذها.

## أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن تكلفة الانتظارية، والتقصير في مواجهة تغير المناخ وآثاره، ستكون لها انعكاسات خطيرة، تهدد الأمن والاستقرار، وتزيد في اتساع بؤر التوتر والأزمات عبر العالم.

فباسم المصير المشترك، وباسم مسؤوليتنا التاريخية، أدعو كافة الأطراف، للعمل على ترجمة تشبثنا بقيم العدل والتضامن، من خلال:

- أولاً: تمكين بلدان الجنوب، وخاصة الدول الأقل نمواً، والدول الجزرية، من دعم مالي وتقني عاجل، يقوي قدراتها، ويمكنها من التكيف مع التغيرات المناخية.
- ثانياً: وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها، وتعبئة المائة مليار دولار، على الأقل، بحلول سنة 2020، والتي كانت مفتاح اتفاق باريس.
- ثالثاً: انخراط كافة الأطراف في تسهيل نقل التكنولوجيا، والعمل على تطوير البحث والابتكار في مجال المناخ.
- رابعاً: إسهام الفاعلين غير الحكوميين، من مقاولات وجماعات ترابية، ومنظمات المجتمع المدني، في إعطاء دفعة قوية لمبادرات: الفعل الشامل من أجل المناخ.
- أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
- إن المملكة المغربية لم تدخر جهداً في الرفع من مساهماتها، في إطار الدينامية الدولية، الهادفة للحد من الاحتباس الحراري وآثاره. فالمغرب، الذي كان من الدول الأولى، التي أعلنت عن مساهمتها المرتقبة والمحددة وطنياً، التزم مؤخراً بتخفيض نسبة الانبعاثات. كما أنه اتخذ مبادرات ملموسة، لتأمين 52 بالمائة من قدرته الكهربائية الوطنية، من مصادر الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030.
- وفي نفس السياق، اقترحنا مجموعة من المبادرات، في إطار تفعيل اتفاق باريس، لاسيما في ما يتعلق بالتكيف والتمويل، ومن بينها مبادرة تكييف الفلاحة بإفريقيا.
- أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
- إن نتائج هذا المؤتمر ستحدد بشكل حاسم، مصير الجيل الجديد لمؤتمرات الأطراف، والتي ينبغي أن تنكب على المبادرة والفعل. فاتفاق باريس ليس غاية في حد ذاته. بل إن نتائج مؤتمر مراكش تعد محكاً حقيقياً، لمدى فعالية الالتزامات التي اتخذناها، ومصداقية الأطراف التي أعلنت عنها.
- لقد حان الوقت لإصلاح الوضع الراهن. وليس أمامنا أي خيار، إلا العمل على تدارك الزمن الضائع، في إطار تعبئة متواصلة وشاملة، وتناسق إيجابي، من أجل عيش مشترك كريم ومستديم، للأجيال المتعاقبة.
- ونود في الختام، أن نجدد الترحيب بكم في مراكش الحمراء، سائلين الله عز وجل، أن يكمل أعمال هذا المؤتمر الهام، بكامل التوفيق، خدمة للبشرية جمعاء.
- والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام «قمة العمل الإفريقية»

مراكش، 16 صفر 1438هـ الموافق 16 نونبر 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
صاحب الجلالة، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الشقيقة،  
فخامة السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس الاتحاد الإفريقي،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يسعد المملكة المغربية، ومدينة مراكش بصفة خاصة، أن تستضيفكم في «قمة العمل الإفريقية»، التي تنظم على هامش الدورة 22 لمؤتمر المناخ. إن حضوركم اليوم، شرف لنا، ودليل على التزامكم من أجل إفريقيا تتطلع نحو المستقبل، وتبلور مصيرها بنفسها. وقد ارتأيت أن أدعوكم لهذه القمة، بهدف تنسيق جهود قارتنا، بشأن مواجهة التغيرات المناخية، والعمل على تحقيق تنميتها المستدامة. إن تجسيد المشاريع الهيكلية الإقليمية والعابرة للحدود، وتحويلها إلى واقع ملموس، هو الرهان الذي أدعوكم لرفعه اليوم.

إنها دعوة للتأسيس لإفريقيا صامدة في وجه التغيرات المناخية، وثابتة على درب التنمية المستدامة. إفريقيا حريصة على ترشيد استعمال مواردها، في إطار احترام التوازنات البيئية والاجتماعية. إفريقيا تعمل من أجل تحقيق التنمية الشاملة، في انسجام مع مقومات هويتها والتي تتمثل في ثقافة التشارك والإنصاف والتضامن. وفي هذا الصدد، وقبل مواصلة حديثي، أود التطرق لنقطة أساسية.

صحيح أن الخطاب الصائب حول مصير كوكبنا، والاهتمام الذي يحظى به على الخصوص من طرف مجتمع مدني فاعل، أصبح حقيقة ملموسة.

لكن السؤال المطروح : هل هناك أهداف مشتركة لهذا التحرك ؟ وأود في هذا الصدد أن أتطرق لعنصرين أساسيين : أولهما، التباين الموجود بين الشمال والجنوب على مستوى الثقافة البيئية، وهو أمر مرتبط بالأولويات وبالإمكانات.

وفي هذا السياق، يجب العمل من أجل تطابق، بل وتوحيد التربية البيئية. وهو ما ستعمل الرئاسة المغربية على تحقيقه خلال ولايتها. ومن جهة أخرى، هل يجب التذكير، بأن زمن الاستعمار قد ولى، وبأن أي قرار مفروض لا يمكن أن يعطي نتائج إيجابية؟ وهل يجب التذكير أيضا، بأن الفاعلين لا تنقصهم قوة الالتزام، ولا صدق الإرادة، وإنما يفتقرون للإمكانات؟ إننا ندرك جميعا بأن الأمر يتعلق بحماية الحياة، وبأن علينا العمل بشكل تضامني، من أجل الحفاظ على كوكبنا. ولهذا أتمنى أن يتسم عملنا بتطابق وجهات النظر.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن قارتنا تدفع ثمنا غاليا في المعادلة المناخية. وهي بدون شك، القارة الأكثر تضررا. فارتفاع درجات الحرارة، واضطراب الفصول، وتواتر فترات الجفاف، كلها عوامل تساهم في تدهور التنوع البيولوجي، وتدمير الأنظمة البيئية، وترهن تقدم القارة وأمنها واستقرارها. ومع ذلك، فقارتنا لا تنتج سوى 4 بالمائة من انبعاثات الغازات التي تؤدي للاحتباس الحراري. في حين أن التقلبات المناخية في العالم، تعيق بشكل كبير التنمية في إفريقيا، وتهدد على نحو خطير الحقوق الأساسية لعشرات الملايين من الأفارقة. فقارتنا تختزل لوحدها كل أشكال الهشاشة.

فقد بلغ عدد اللاجئين في إفريقيا بسبب تغير المناخ، عشرة ملايين شخص. وبحلول 2020، سيضطر ما يقرب من 60 مليون شخص، للنزوح بسبب ندرة المياه، إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن. فالخزان الهائل للمياه، الذي كانت تشكله سابقا بحيرة تشاد، فقد حتى الآن 94 بالمائة من مساحته، وهو مهدد بالجفاف التام.

كما تختفي كل سنة، أربعة ملايين هكتار من الغطاء الغابوي، بنسبة تفوق بضعفين المعدل العالمي. وبينما تشغل الفلاحة، وهي معيشية في أغلبها، 60 بالمائة من اليد العاملة الإفريقية، فقد اضطرت المحاصيل بشكل كبير، وصار أمننا الغذائي على المحك. وقد ينخفض المردود الفلاحي لقارتنا تبعا لذلك بنسبة 20 بالمائة، بحلول سنة 2050، بينما سيتضاعف عدد سكانها بحلول الفترة نفسها. كما أن المياه قد تغمر أجزاء كاملة من الساحل، وحوالي ثلث البنيات التحتية الساحلية.

أما الأوبئة التي تنتقل عبر المياه، والتي تحصد آلاف الأرواح سنويا، فيمكن القضاء عليها، شريطة خلق البنيات الخاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي.

وأخيرا، فإن تدهور الأراضي والموارد الطبيعية، قد يظل السبب الرئيسي في معظم النزاعات العابرة للحدود في إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن اتفاق باريس حول المناخ، الذي خلف ارتياحا لدى الجميع، يرسخ مبدأ المسؤولية المشتركة والتمتازة.

فمن الأهمية بمكان أن نتحدث قارتنا بصوت واحد، وتطالب بالعدالة المناخية، وبتعبئة الإمكانات الضرورية، وأن نتقدم بمقترحات متفق عليها، في مجال مكافحة التغيرات المناخية.

نحن إذن أمام أربعة متطلبات ضرورية :

- تحديد الإجراءات الضرورية للوصول للتمويلات الضرورية، بغية تنظيم الجهود الرامية لتحقيق تكيف القارة،

- تحديد الآليات التي يجب وضعها، لدعم تنفيذ البرامج الرائدة،

- تعزيز القدرات المؤسسية لقارتنا،

- وأخيرا، استغلال الفرص التي تتيحها التنمية منخفضة الكربون، ودراسة آثارها، في مجالات الطاقة والابتكار التكنولوجي، والمهن المرتبطة بالأنشطة الخضراء.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد أبان الفاعلون الأفارقة عن دينامية ملحوظة، خلال الأيام الموضوعاتية، المنظمة في إطار الدورة الحالية من مؤتمر المناخ.

فعلاوة على تقديم العديد من المبادرات، التحقوا بعدد من التحالفات والائتلافات وشبكات «الأجندة العالمية للعمل المناخي».

وأود هنا التعبير عن ارتياحي الكبير، لهذه المبادرات القارية والإقليمية، التي تدعم قدرات صمود قارتنا في مواجهة التهديدات، المرتبطة بالتغيرات المناخية، وتخدم انبثاقها في مجال الاستدامة.

وستكون لأشقائي رؤساء الدول، خلال هذا اليوم، فرصة الحديث عن ما يحملونه، وما يشرفون عليه من مشاريع. ويبقى دورنا هو تقديم الدعم السياسي لهذه المبادرات، وحشد الإمكانيات والكفاءات الضرورية لتنفيذها، علاوة على ضمان تطابقها ووضعها في إطارها الصحيح.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية فاعل ملتزم بدعم الأمن والاستقرار الإقليميين. ومن هذا المنطلق، فهي عازمة على تعزيز مساهمتها من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية للقارة، إلى جانب البلدان الشقيقة، وقريبا من داخل الاتحاد الإفريقي. وبفضل ما راكمه المغرب من تجربة، من خلال برنامج الطموح في مجال الطاقات المتجددة، فإنه حريص على وضع كل خبرته رهن إشارة شركائه. ومن خلال انخراطه الفاعل في المشاريع الموجهة لإفريقيا، يعمل بلدنا اليوم، على توسيع نطاقها لتشمل شركاء جدد، في القطاعين العام والخاص، وعلى هيكلة آليات الحكامة الخاصة بها.

وبموازاة ذلك، سيشرّف على شبكة إفريقية للخبرات المناخية، انطلاقا من «مركز الكفاءات للتغير المناخي» الذي يحتضنه المغرب.

وانطلاقا من وعيه بهشاشة القطاع الفلاحي، وإدراكا لأهميته الحيوية، يقوم المغرب بحشد كل الجهود لتنفيذ مبادرة «تكييف الفلاحة الإفريقية». ويتعلق الأمر بألية مبتكرة، تسهل اعتماد وتمويل حلول خاصة بالقضايا المرتبطة بالإنتاجية والأمن الغذائي.

وأخيرا، وبالنظر لضعف حصة إفريقيا من الموارد المخصصة لمواجهة التغيرات المناخية، فقد جعل المغرب من التمويل قضية ذات أولوية خلال مؤتمر كوب 22.

وعلاوة على الغلاف المالي المرتقب ابتداء من 2020، بموجب اتفاق باريس، تولى الرئاسة المغربية كل الأهمية لحشد التمويل العمومي، وتنويع أنماط التمويل، وتيسير الحصول على التمويلات المخصصة للمناخ. كما يشجع المغرب، من جهة أخرى، على إشراك الصناديق السيادية، في سبيل تطوير البنيات التحتية الخضراء في إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن شركاءنا من الجنوب والشمال، والمؤسسات الدولية والإقليمية العاملة في مجال تمويل التنمية، تقوم بدور حاسم في هذا المجهود الجماعي الإفريقي. وإذا كان عملنا الذاتي من أجل تحقيق مصالحنا حاجة ملحة، فإن دعوة شركائنا الاستراتيجيين للانخراط إلى جانبنا قد أصبح ضرورة.

وإنني لعلى يقين بأننا، من خلال تضافر جهودنا، وتعزيز تعاوننا مع شركائنا الاستراتيجيين، سنساهم في رفع الحيف المناخي الذي يطال قارتنا. وسيمكن هذا التحرك المزدوج، من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي يرتبط 12 من بين 17 هدفا منها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالتغيرات المناخية.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم عزم بلادي على اتخاذ كافة التدابير اللازمة، وبذل كل الجهود الممكنة، من أجل إسماع صوت إفريقيا، خلال المفاوضات الرسمية، وفي إطار تنفيذ «الأجندة العالمية للعمل المناخي». أتمنى أن يشكل لقاء اليوم مرحلة حاسمة، وموعدا بناء، وتعبيرا أمام التاريخ، عن التزامنا بخدمة مصالح الأجيال الصاعدة.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
يخص وسائل إعلام ملغاشية بحديث صحفي  
أتانا ناريفو، 26 صفر 1438 هـ الموافق 26 نونبر 2016 م

- سؤال: جلالة الملك، شكرا لكم على استقبالنا. أنتم الآن بمدغشقر في إطار جولة في إفريقيا، ما الذي تمثله بالنسبة لكم هذه الزيارات التي تقومون بها للبلدان الإفريقية ؟

- جواب جلالة الملك : في البداية، أود أن أتقدم بالتحية لأشقائي الأفارقة ولقارتنا. كل زيارة لإفريقيا تشكل بالنسبة لي مناسبة لربط الصلة من جديد بالسكانة الإفريقية التي أكن لها كل التقدير والاحترام، إنها تعلمني الغنى الحقيقي، ألا وهو غنى القلب. المغرب وإفريقيا كيان واحد، والفصل بينهما يعد اقتلاعا للجذور، وخطأ.

فخلال الزيارات التي أقوم بها لإفريقيا أو عبر المشاريع التي أقوم بإطلاقها بها، لا يتعلق الأمر البتة بإعطاء دروس، بل في المقابل أقترح أن نقوم بتقاسم تجاربنا.

الأكيد أن الرهانات التي يتعين علينا كسبها في إفريقيا هي رهانات كبرى. غير أن النساء والرجال والأطفال الذين ألتقي بهم خلال زيارتي يمنحوني القوة من أجل المواصلة. يشعروني، كلهم، بالافتخار بكوني إفريقي، أن أكون كما وصفني فخامة رئيس الجمهورية «ابن البلد».

- سؤال : لقد عدتم للتو من أنتسيرايبى حيث حضرتم عددا من الأنشطة وقمتم بزيارة الأماكن التي أقامت بها الأسرة الملكية. كيف مرت هذه الزيارة ؟

- جواب جلالة الملك : لقد كانت الزيارة التي قمت بها يوم الأربعاء مؤثرة للغاية. لقد عاش جدي والأسرة الملكية سنتين بأنتسيرايبى. وعلى عكس ما يكون عليه الأمر عادة بالمنفى، احتفظت أسرتي بذكريات رائعة بخصوص هذه الإقامة القسرية كما احتفظت بأواصر متينة مع مدغشقر، لاسيما مع أنتسيرايبى.

إنه السبب الذي جعلني أحرص على زيارة المدينة وأقرر إطلاق مشاريع لفائدة ساكنتها: أسعى لإحداث مركز للتكوين المهني في السياحة والبناء والأشغال العمومية وتشبيد مستشفى للأم والطفل، الذي سيؤمن أيضا تكوين الأطر الطبية. وفي هذا الصدد، أود رفع



كل لبس: الشائعات التي تفيد بأن هذه المشاريع لن تعود بالنفع سوى على الطائفة المسلمة لا أساس لها من الصحة. فهذه المشاريع، موجهة بطبيعة الحال، لمجموع الساكنة. ملك المغرب هو أمير المؤمنين، المؤمنون بجميع الديانات.

الشعب الملقاشي شعب منفتح، شعب يمتلك قلبا نقيًا. وبلدي المغرب لا يقوم البتة بحملة دعوية ولا يسعى قطعًا إلى فرض الإسلام. في الدولة المغربية، الإسلام معتدل، وسمح.

لقد التقيت بإمام مسجد محمد الخامس بأتسيرايب، الذي سبق له أن زار المغرب والاستفادة من تكوين ب «معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات»، إنه مركز تتطلع أعداد متزايدة من المشاركين المنحدرين من بلدان مختلفة، ليحظوا بفرصة الولوج إليه.

- سؤال: كيف تعتمون جلالكم النهوض بالشراكة بين المغرب ومدغشقر؟

- جواب جلالة الملك: قبل أن أتوجه إلى أتسيرايب في زيارة ذات رمزية خاصة، ترأست بأتاناناريفو، مع فخامة الرئيس، مراسم التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون: إنها تترجم إرادة الدولة المغربية في تقديم مساعدة قوية للحكومة الملقاشية وتحسين ظروف عيش ساكنتها، وهو الهدف من مشاريع تشييد بنيات تحتية اجتماعية وأخرى للتنمية الاقتصادية.

تتمتع مدغشقر بمؤهلات وموارد لا يمكن تجاهلها لضمان النجاح. والمغرب على استعداد لمواكبتها من خلال قطاعاته الوزارية ومقاولاته العمومية وقطاعه الخاص.

وسأعمل بشكل خاص على تشجيع القطاع الخاص المغربي على الانخراط في مشاريع بمدغشقر، في إطار تعاون متكافئ وعلى قدم المساواة مع نظيره الملقاشي.

وبتزامن مع انعقاد مؤتمر باريس، سأقوم بزيارة إلى أبوجا. وسأحرص مع ذلك على أن يكون المغرب حاضرا بباريس، من خلال وفد هام يدعم المشاريع ذات الأولوية الخاصة بالبنيات التحتية بمدغشقر، كما سيشارك ممثلون عن الحكومة وكذا عن القطاع الخاص بفاعلية في أشغال المؤتمر.

وكما أحرص على ذلك في كل مكان، سواء بالمغرب أو الخارج، سأتابع شخصيا إنجاز مجموع هذه العمليات. سأعود إذن لمدغشقر.

- سؤال: وماذا بخصوص القارة الإفريقية، يا جلالة الملك؟

- جواب جلالة الملك: إن نموذج التعاون، الذي نأمل في إنجازه هنا، مماثل لذلك الذي نعمل على تطويره في عدد من البلدان الإفريقية.

وفي الواقع، أتطلع لإقامة نموذج للتعاون جنوب- جنوب قوي ومتضامن، بين عدد من بلدان القارة الإفريقية. وكما قلت في خطابي بأبيدجان، في فبراير 2014، «إفريقيا مطالبة اليوم بأن تضع ثقتها في إفريقيا». وفي إطار تعاون، خال من العقد، يمكننا، جميعا، بناء المستقبل.

يتوفر المغرب على مشاريع في عدد من بلدان إفريقيا. نحن نحرص على أن نعطي ونتقاسم، بدون أي تعال أو غطرسة، ولا حس استعماري. وأحث المقاولات المغربية على اللجوء إلى مكاتب الدراسات واليد العاملة المحلية.

ومن أجل تجسيد هذا النموذج للتعاون الإفريقي، على أرض الواقع، أحرص على التنقل باستمرار داخل القارة، هذه القارة التي ينتابني بها شعور بالارتياح، وأعرب بشكل خاص عن تقديري لمظاهر الحفاوة والالطف التي يعبر عنها السكان تجاهي.

أشعر على الدوام باعتزاز متزايد ومنتام بكوني إفريقيا. كما أشعر بتعلق قوي اتجاه هذه القارة.

- سؤال: هل يندرج كل هذا في إطار عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي ؟

- جواب جلالة الملك: أعلم أن الحضور المغربي في إفريقيا، وبشكل خاص الجولة التي أقوم بها حاليا، لا تروق للبعض. ولكن، الكل يعترف بأننا لم ننتظر الإعلان عن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي من أجل العمل والاستثمار في إفريقيا. جميع الدول، سواء تعلق الأمر بالأصدقاء القدامى أو الأصدقاء الجدد، لاسيما في شرق إفريقيا، أجمعوا على دعم إعادة اندماج المغرب في الاتحاد الإفريقي. لقد اتخذت مبادرة القيام بهذه الزيارات، دون شروط مسبقة. وعانيت بكل بهجة وسرور، ردود الأفعال المؤيدة والإيجابية التي عبرت عنها البلدان المضيئة.

وأود أن أتوجه لهم بكل الشكر والعرفان.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف

نيويورك، 29 صفر 1438هـ الموافق 29 نونبر 2016م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

سعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نجدد لكم ولأعضاء اللجنة المحترمين الإعراب عن بالغ شكرنا وتقديرنا للجهود الدؤوبة التي تبذلونها  
لحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية العادلة، وإشاعة الوعي بضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف.

وإنها لمناسبة سانحة، لنجدد فيها تأكيد المملكة المغربية دعمها الثابت والموصول للحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني،  
من أجل إقامة دولته المستقلة على الأرض الفلسطينية، في حدود الرابع من يونيو سنة 1967؛ دولة تكون قابلة للاستدامة والحياة،  
وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد دأبنا كل سنة، وفي مثل هذا اليوم، على توجيه خطاب إلى لجننتكم الموقرة. وإذا كنا نريد ألا يفقد هذا التقليد معناه، بالنظر  
لعدم إحراز تقدم في مسار إقامة دولة فلسطين، فإن رسالتنا اليوم، وفي هذه الظرفية الإقليمية والدولية الملتبسة، هي تنبيه وتحسيس  
للمنتظم الدولي بضرورة النهوض بمسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني، خاصة بعد أن بلغت معاناته حدا غير مسبوق، في ظل تعنت  
الطرف الآخر، ومواصلته سياسة الاستيطان والاعتداء على الأماكن المقدسة في القدس الشريف، وتقويض فرص حل الدولتين.

الكل يجمع على أن إنهاء أزمة الشعب الفلسطيني، والقضاء على مسببات عدم الاستقرار في المنطقة، يمر عبر إقامة دولة فلسطينية  
فوق الأرض الفلسطينية، تكون مُحصَلة لمفاوضات مباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، في سقف زمني معقول وبضمانات  
دولية يقبل بها الطرفان.

وفي هذا السياق، نؤكد تأييدنا لكل المبادرات التي تنحو في هذا الاتجاه، وتسعى إلى تحفيز بناء قدرات الدولة الفلسطينية، وتنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وإسناد أدوار واسعة للمجتمع المدني في بناء السلم والتعايش. لكن نعتقد، في الوقت ذاته، أن هذه المجهودات سيكون لها مدلول حقيقي ملموس إذا حصل بالفعل تقدم على درب تمكين الفلسطينيين من دولتهم داخل حدود معترف بها دولياً.

أما إذا واصلت إسرائيل سياسة قضم الأراضي، وبناء المستوطنات، وإطباق الحصار على قطاع غزة، والاعتداء على حرمة المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى، وتهويد القدس الشرقية، فإن تلکم المجهودات ستذهب سدى، وسيتنامى الإحساس لدى الفلسطينيين ولدى المجتمع الدولي بأسره بأن إسرائيل إنما تتجه صوب فرض دولة بنظامين، وهو أمر متناف مع الطبيعة والعدل والقيم الإنسانية، ولن يقبل به أحد، وسيؤدي في آخر المطاف إلى إبقاء منطقة الشرق الأوسط تحت وطأة التوتر وغياب الأمن والاستقرار، وتعميق الشعور باليأس والنزوح إلى التطرف والعنف والإرهاب.

من طبيعة الحال، ينبغي إيلاء مدينة القدس الأهمية التي تستحقها في هذا الخضم، إذ إن أية تسوية لقضية الشرق الأوسط تمر عبر الحفاظ على الوضع القانوني لهذه المدينة المقدسة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، فإننا نقول لمن يريد غض الطرف عن القدس في إطار مجهودات التسوية أو استغلال الوقت لفرض واقع جديد عليها، إنه يذكي الشعور بالظلم ويؤجج المشاعر.

وانطلاقاً من حرصنا الراسخ على تكريس العدل والإنصاف، واستتباب الأمن والاستقرار، فإننا لن ندخر جهداً للحفاظ على حق الفلسطينيين في هذه المدينة، التي ندافع سياسياً وقانونياً ودبلوماسياً عن وضعها القانوني، ونجند ما أتيح لنا من آليات ووسائل، كوكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع الميدانية للجنة القدس، لإنجاز مشاريع سوسيو-اقتصادية، تعزز صمود المقدسيين في بيوتهم، وتساعدهم على العيش بكرامة في أرضهم، وتسهم في حفظ وصيانة الموروث الحضاري الإنساني لهذه المدينة لكي تظل رمزا للتسامح والتعايش بين الديانات والثقافات.

حضرات السيدات والسادة،

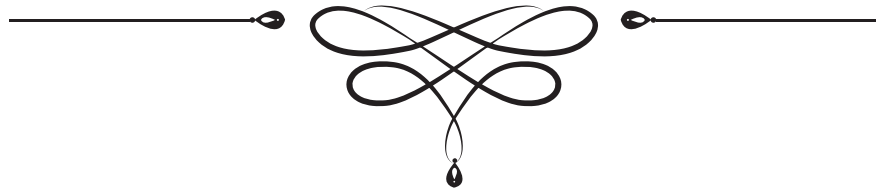
إذا كنا نؤمن بعدالة القضية الفلسطينية، وبأن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة جغرافياً، هو حلم كل الأحرار في العالم، فإن الفلسطينيين، الذين كان العزل الجغرافي لأرضهم أحد أسباب إضعافهم ومحاولة التفرقة بينهم، مطالبون اليوم بالتسامي على الخلافات الضيقة والإسراع في إنجاز المصالحة الفلسطينية، لقيادة استحقاقات المرحلة القادمة التي تتطلب تضافر جهود جميع أبناء الشعب الفلسطيني تحت قيادة واحدة.

وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن تأييدنا الكامل للمواقف التي يتبناها أخونا فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة، والجهود التي يضطلع بها في سبيل استرجاع حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف وعلى رأسها رفع الاحتلال عنهم وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

أملنا أن نوجه إليكم رسالتنا في السنة المقبلة وقد خرج مسلسل السلام من حالة الجمود والاستعصاء، وأن يظهر الضوء في نهاية النفق الطويل للقضية الفلسطينية، ليتمتع الشعب الفلسطيني، بكبيرة شعوب الأرض، بالحرية والأمن والعيش الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2017



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة 28 للاتحاد الإفريقي

أديس أبابا، 04 جمادى الأولى 1438 هـ الموافق 31 يناير 2017 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس ألفا كوندي، رئيس القمة الثامنة والعشرين للاتحاد الإفريقي،

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيدة رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

كم هو جميل هذا اليوم، الذي أعود فيه إلى البيت، بعد طول غياب! كم هو جميل هذا اليوم، الذي أحمل فيه قلبي ومشاعري إلى المكان الذي أحبه! إفريقيا قارتي، وهي أيضا بيتي.

لقد عدت أخيرا إلى بيتي. وكم أنا سعيد بلقائكم من جديد. لقد اشتقت إليكم جميعا.

من أجل ذلك، قررت، أخواتي وإخواني الأعزاء قادة الدول، أن أقوم بهذه الزيارة، وأن أتوجه إليكم بهذا الخطاب، دون انتظار استكمال الإجراءات القانونية والمسطرية، التي ستفضي لاستعادة المملكة مكانها داخل الاتحاد.

وإن الدعم الصريح والقوي، الذي حظي به المغرب، لخير دليل على متانة الروابط التي تجمعنا.

لقد كان الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية ضروريا: فقد أتاح الفرصة للمغرب لإعادة تركيز عمله داخل القارة، ولإبراز مدى حاجة المغرب لإفريقيا، ومدى حاجة إفريقيا للمغرب.

لقد جاء قرار العودة إلى المؤسسة الإفريقية ثمرة تفكير عميق. وهو اليوم أمر بديهي.

لقد حان موعد العودة إلى البيت: ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الإفريقية الأكثر تقدما، وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا. وفي واقع الأمر، فإننا لم نغادر أبدا هذه الأسرة.



ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فإن الروابط لم تنقطع قط؛ بل إنها ظلت قوية. كما أن الدول الإفريقية وجدتنا دوما بجانبها :

\* لقد استطعنا تطوير علاقات ثنائية قوية وملموسة : ف منذ سنة 2000، أبرم المغرب مع البلدان الإفريقية، حوالي ألف اتفاقية همت مختلف مجالات التعاون. وعلى سبيل المقارنة، هل تعلمون أنه بين سنتي 1956 و1999، تم التوقيع على 515 اتفاقية، في حين أنه منذ سنة 2000 إلى اليوم، وصل العدد إلى 949 اتفاقية، أي حوالي الضعف؟ وخلال هذه السنوات، ارتأيت شخصيا أن أعطي دفعة ملموسة لهذا التوجه، وذلك من خلال تكثيف الزيارات إلى مختلف جهات ومناطق القارة.

كما تم التوقيع أيضا، خلال كل واحدة من الزيارات الستة والأربعين، التي قمت بها إلى 25 بلدا إفريقيا، على العديد من الاتفاقيات في القطاع الخاص.

وقد أولينا عناية خاصة لمجال التكوين، الذي يوجد في صلب علاقات التعاون مع البلدان الإفريقية الشقيقة. وهكذا، تمكن العديد من المواطنين المنحدرين من البلدان الإفريقية، من متابعة تكوينهم العالي في المغرب، وذلك بفضل آلاف المنح التي تقدم لهم.

\* كما تميزت زيارتي لهذه البلدان، بإطلاق مشاريع استراتيجية مهمة :

- ففي المقام الأول : سعدت ببلورة مشروع أنبوب الغاز إفريقيا-الأطلسي، مع أخي فخامة السيد محمد بهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الفدرالية. وسيمكن هذا المشروع بطبيعة الحال، من نقل الغاز من البلدان المنتجة نحو أوروبا. بل أكثر من ذلك، ستستفيد منه كافة دول إفريقيا الغربية. ذلك أنه سيساهم في هيكلة سوق كهربائية إقليمية، وسيشكل مصدرا أساسيا للطاقة، وجعله في خدمة التطور الصناعي، فضلا عن كونه سيعزز من التنافسية الاقتصادية، وسيرفع من وتيرة التقدم الاجتماعي. وسيتيح هذا المشروع إنتاج الثروات بالبلدان والشعوب المجاورة المعنية، حيث سيخلق حركية قوية، تضفي دينامية تساهم في تحقيق التقدم، وتطوير مشاريع موازية. وبالإضافة إلى ذلك، سيسمح بإقامة علاقات أكثر استقرارا وهدوءا، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، وسيفرز مناخا محفزا لتحقيق التقدم والنمو.

- أما في المقام الثاني، وفي إطار المشاريع التي تهدف إلى الرفع من المردودية الفلاحية، وضمان الأمن الغذائي والتنمية القروية، فقد تمت إقامة وحدات لإنتاج الأسمدة بالشراكة مع كل من إثيوبيا ونيجيريا. وستعود هذه المشاريع بالنفع على القارة بأكملها.

وكما نعلم جميعا، فلا الغاز ولا البترول بإمكانه تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية. أليس الأمن الغذائي أكبر تحد تواجهه القارة الإفريقية؟ وهذا هو جوهر المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، التي تعرف بمبادرة "Triple A"، التي أطلقناها بمناسبة قمة المناخ «كوب 22». إنها مبادرة تمثل جوابا جد ملموس وغير مسبوق، لمواجهة التحديات المشتركة المترتبة عن التغيرات المناخية. فمباشرة بعد إطلاقها، حظيت هذه المبادرة، بدعم قرابة ثلاثين بلدا. وتهدف مبادرة "Triple A" إلى توفير موارد مالية أكبر لتحقيق "ملاءمة الفلاحة الإفريقية الصغرى"، وستواكب أيضا هيكلة وتسريع المشاريع الفلاحية بالاعتماد على أربعة برامج، وهي:

- التدبير العقلاني للتربة،

- والتحكم المستدام في المياه المستعملة لأغراض فلاحية،

- وإدارة المخاطر البيئية،

- والتمويل التضامني لحاملي المشاريع الصغرى.

وقد شكلت هذه المبادرة أحد المحاور الرئيسية في قمة العمل الإفريقي، التي كان لي شرف رئاستها في مدينة مراكش، في شهر نونبر الماضي.

وأخيرا، لقد حافظنا على متانة علاقاتنا في مجالي الأمن والسلم :

هل من حاجة للتذكير بأننا كنا دائما من السابقين للدفاع عن استقرار القارة الإفريقية ؟ لقد شارك المغرب، منذ استقلاله، في ست عمليات أممية لاستتباب الأمن في إفريقيا، وذلك بنشر آلاف الجنود في عدة جبهات. ولا تزال القوات المغربية، إلى اليوم، منتشرة في أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس السياق، قام المغرب بمبادرات في مجال الوساطة، ساهمت بشكل فعال، في دعم وإقرار السلم، خاصة في ليبيا ومنطقة نهر مانو.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن منظورنا للتعاون جنوب-جنوب واضح وثابت : فبلدي يتقاسم ما لديه، دون مباهاة أو تفاخر. وهكذا وباعتماده على التعاون البناء، سيصبح المغرب، وهو فاعل اقتصادي رائد في إفريقيا، قاطرة للتنمية المشتركة.

أما على الصعيد الداخلي، فإنه يتم استقبال الأفارقة من دول جنوب الصحراء، في إطار الالتزام بالمبادئ التي قمنا بالإعلان عنها سابقا. وقد تم إطلاق العديد من عمليات تسوية الوضعية، حيث استفاد منها، في المرحلة الأولى، ما يزيد عن 25 ألف شخص. وفي الأسابيع القليلة الماضية، تم إطلاق المرحلة الثانية بنجاح، وفقا لنفس روح التضامن والقيم الإنسانية، التي طبعت سابقتها. وإننا نعتز بهذه المبادرات. لقد كانت ضرورية ومصيرية بالنسبة لهؤلاء الرجال والنساء، الذين طالما عانوا من العيش في السرية.

وإننا نقدم على هذه المبادرات، كي لا يظل هؤلاء الأشخاص يعيشون على الهامش، دون عمل أو خدمات صحية، ودون سكن أو استفادة من فرص التعليم. كما نعمل من أجل تفادي تفريق الأسر، وخاصة المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المتزوجين بمغاربة.

وقد عززت هذه الجهود البناء لفائدة المهاجرين، صورة المغرب، ورسخت الأواصر التي تجمعنا بشعوبهم منذ زمن بعيد. ولمن يدعي أن المغرب يبتغي الحصول على الريادة الإفريقية، عن طريق هذه المبادرات، أقول : إن المملكة المغربية تسعى أن تكون الريادة للقارة الإفريقية.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا ندرك أننا لسنا محط إجماع داخل هذا الاتحاد الموقر. إن هدفنا ليس إثارة نقاش عقيم، ولا نرغب إطلاقا في التفرقة، كما قد يزعم البعض !

وستلمسون ذلك بأنفسكم: فبمجرد استعادة المملكة المغربية لمكانها فعليا داخل الاتحاد، والشروع في المساهمة في تحقيق أجدنته، فإن جهودها ستتكب على لم الشمل، والدفع به إلى الأمام.

لقد ساهمنا في انبثاق هذه المؤسسة الإفريقية العتيدة، ومن الطبيعي أن نتطلع إلى استرجاع مكاننا فيها. وطيلة هذه السنوات، وعلى الرغم من عدم توفره على موارد طبيعية، استطاع المغرب أن يصبح بلدا صاعدا، بفضل خبرته المشهود بها. وقد أضحى اليوم من بين الدول الأكثر ازدهارا في إفريقيا. وقد ظل المغرب يؤمن دائما، بأنه ينبغي، قبل كل شيء، أن يستمد قوته من الاندماج في فضائه المغاربي.

غير أنه من الواضح، أن شعلة اتحاد المغرب العربي قد انطفأت، في ظل غياب الإيمان بمصير مشترك. فالحلم المغاربي، الذي ناضل من أجله جيل الرواد في الخمسينيات من القرن الماضي، يتعرض اليوم للخيانة. ومما يبعث على الأسى، أن الاتحاد المغاربي يشكل اليوم، المنطقة الأقل اندماجا في القارة الإفريقية، إن لم يكن في العالم أجمع. ففي الوقت الذي تصل فيه المعاملات التجارية البينية إلى 10 في المائة، بين بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، و19 في المائة بين دول مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، فإن تلك المبادلات تقل عن 3 في المائة بين البلدان المغاربية.

وفي نفس السياق، وبينما تشهد المجموعة الاقتصادية لشرق إفريقيا تطورا ملحوظا، في إقامة مشاريع اندماجية طموحة، وتفتح دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مجالا حقيقيا لضمان حرية تنقل الأشخاص والممتلكات، ورؤوس الأموال، فإن التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية يبقى ضعيفا جدا. والمواطنون في البلدان المغاربية لا يفهمون هذا الوضع. وإذا لم نتحرك، أو نأخذ العبرة من التجمعات الإفريقية المجاورة، فإن الاتحاد المغاربي سينحل بسبب عجزه المزمن على الاستجابة للطموحات التي حددتها معاهدة مراكش التأسيسية، منذ 28 سنة خلت.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن هذا الوضع يكرس صواب التوجه الإفريقي للمغرب. فبلدي اختار تقاسم خبرته ونقلها إلى أشقائه الأفارقة. وهو يدعو، بصفة ملموسة، إلى بناء مستقبل تضامني وآمن. وإننا نسجل بكل اعتزاز، أن التاريخ أكد صواب اختياراتنا. فالمغرب لا يدخل الاتحاد الإفريقي من الباب الضيق، وإنما من الباب الواسع. وإن الاستقبال الحار الذي خصنا به إخواننا الأفارقة اليوم، لدليل قاطع على ذلك. وإننا ندعو، بكل حماس، الأمم الإفريقية إلى الانخراط في الدينامية التي أطلقتها بلادنا، وإعطاء دفعة جديدة لقارتنا برمتها.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد حان الوقت لكي تستفيد إفريقيا من ثرواتها. فبعد عقود من نهب ثروات الأراضي الإفريقية، يجب أن نعمل على تحقيق مرحلة جديدة من الازدهار. صحيح أن الاستعمار ليس السبب الوحيد للمشاكل التي تعرفها إفريقيا، ولكن آثاره السلبية ما تزال قائمة. فمئذ زمن طويل ونحن نوجه أنظارنا إلى الخارج، كلما تعلق الأمر باتخاذ قرار أو التزام. ألم يحن الوقت بعد، لمعالجة هذا الخلل في الرؤية؟ ألم يحن الوقت لتوجه نحو قارتنا، وأن نأخذ بعين الاعتبار رصيدها الثقافي، وإمكاناتها البشرية؟

ويحق لإفريقيا اليوم، أن تعزز بمواردها وبتراثها الثقافي، وقيمها الروحية. والمستقبل كفيل بتزكية هذا الاعتزاز الطبيعي من طرف قارتنا. إفريقيا قادرة، بل ومن واجبها أن تصادق على مساراتها الانتخابية بنفسها، وتصون الاختيار الحر لمواطنيها. فهي تتوفر على آليات التقنين والضبط، وعلى المؤسسات القضائية، كالمجالس الدستورية والمجالس العليا، المخول لها صلاحية البت في المنازعات والطمعون المرتبطة بالانتخابات. وعند الاقتضاء، يمكن تعزيز هذه المؤسسات، فهي موجودة على أرض الواقع وتقوم بعملها، وإلا فما الفائدة من وجودها؟

إن إفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة المتحررين من العقد، يعملون من أجل استقرار شعوب بلدانهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقديمها الاجتماعي. إنهم يعملون بحزم واقتناع، ولا يعيرون أدنى اهتمام، لأي "تنقيط" أو تقييم من طرف الغرب. فمئذ سنوات عديدة، لم تتجاوز معدلات التنمية في بعض بلدان الشمال نظيرتها في بعض الدول الإفريقية. وما فشل استطلاعات الرأي التي يقومون بها، إلا دليل على فقدانهم للقدرة على فهم تطلعات شعوبهم.

وعلى الرغم مما تعيشه هذه الدول، من أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلة، وما يميزها من قيادات هشة، تعطي لنفسها الحق في إملاء نموذجها التنموي علينا. وهنا تؤكد مرة أخرى: لقد أصبح مفهوم العالم الثالث متجاوزا.

أما هذه الممارسات، فهي تندرج في إطار الانتهازية الاقتصادية: فالاعتبار أو العناية التي يتم منحها لأي بلد، لا يجب، أن ترتبط بعد الآن، بموارده الطبيعية، أو بالمكاسب التي يمكن تحقيقها من وراء ذلك.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد اختار المغرب سبيل التضامن والسلم والوحدة. وإننا نؤكد التزامنا من أجل تحقيق التنمية والرخاء للمواطن الإفريقي.

فنحن، شعوب إفريقيا، نتوفر على الوسائل وعلى العبقرية، ونملك القدرة على العمل الجماعي من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية  
الرباط، 24 جمادى الأولى 1438هـ الموافق 20 فبراير 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى جميع المشاركات والمشاركين في النسخة الثانية من المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين، والذي أضحي يمثل موعدا سنويا منتظما لتعميق التفكير في قضايا العدالة الاجتماعية، وإسهاما ملموسا في تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من الاحتفال بيومها العالمي.

وإننا نثمن بهذا الخصوص اختياركم لموضوع مأسسة الحوار الاجتماعي، بوصفها مدخلا أساسيا للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ذلك أن الحوار الاجتماعي يشكل أحد المرتكزات الهامة لمفهوم العمل اللائق، كما أقرته منظمة العمل الدولية. كما نثمن أيضا اختياركم التفكير في موضوع يمثل استمرارا منطقيا لنتائج عملكم التي أثمرت إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية، وهو الإعلان الذي أدرجه الاتحاد البرلماني الدولي ضمن الوثائق المرجعية، برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى منتهى سنة 2021.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكل الحوار الاجتماعي مبدأ ومنهجنا دعونا إليه، منذ اعتلاء عرش أسلافنا المنعمين، مختلف أطراف علاقات العمل وذلك باعتماده، ومأسسته، بوصفه اختيارا استراتيجيا لبلادنا التي أقرت منذ دستور 1962 بالطابع الاجتماعي لنظام الملكية الدستورية.

ومن هذا المنطلق، عملنا على توطيد وتطوير مكتسبات الحوار الاجتماعي المحققة على عهد والدنا الراحل، جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، حيث حدد، رحمة الله عليه، خطابه السامي يوم 16 ماي 1995، إطار وفلسفة الحوار الاجتماعي وأهدافه، مركزا على أهمية التشاور المستمر بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين بهدف الوصول إلى تحقيق شراكة حقيقية تضم كلا من المقاولات والتقابات العمالية.

وكان قرار تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي نص عليه دستور 1996 من ضمن القرارات الاستراتيجية التي اتخذناها. كما دعونا، في مناسبات متواترة، الحكومات المتعاقبة إلى الاهتمام بالتشاور بين الأطراف الاجتماعية وتبني مقاربات ملائمة لتأسيس وتنظيم العلاقات المهنية، والسهر على تعزيز وتطوير آليات وأساق الحوار الاجتماعي.

وتفعيلا لهذا التوجه، بادر المشرع، في ضوء توجيهاتنا، بوضع ترسانة قانونية هامة، تم على إثرها إحداث مجموعة من آليات التشاور والمفاوضة والتوفيق وحل النزاعات، كما أنشئت عدة مجالس ولجان لتفعيل الحوار بين أطراف الإنتاج.

وهكذا، تعززت المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي بمختلف آليات الحوار والمفاوضة الجماعية المنصوص عليها في مدونة الشغل، وبوثائق مرجعية هامة، كالميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي يعتبر أيضا فضاء للحوار بين أطراف علاقات العمل.

غير أن نجاعة آليات الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها ومدى انتظام عملها، وإنما بما تنتجه من آثار ملموسة على مستوى الممارسة اللائقة، وتحقيق السلم الاجتماعي، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والدامجة لمختلف فئات المجتمع، وبلوغ العناية المثلى وهي تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن ثم فإن أحد التحديات الأساسية التي تهم مختلف الأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي، تتمثل في كيفية الانتقال إلى جيل جديد من منظومات هذا الحوار.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا التذكير بأن دستور بلادنا قد تضمن ما يترجم تطلعاتنا المشتركة إلى تقديم إجابات واقعية وفعالة عن هذا التحدي العملي، وأن العديد من مقتضياته توفر فرصا ثمينة يتعين استثمارها بذكاء وابتكار من قبل المشرع، وأطراف علاقات العمل، ومجالس الجماعات الترابية، والمجتمع المدني، من أجل مأسسة متقدمة للحوار الاجتماعي، مأسسة يتعين أن تشكل أحد مكونات نموذجنا الوطني للعدالة الاجتماعية.

ونشير بشكل خاص إلى المهام والأدوار الدستورية للمنظمات النقابية للأجراء، والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين، والالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بالعمل على تشجيع المفاوضة الجماعية وإحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

كما لا يفوتنا التذكير في هذا الصدد باختصاص مجال القانون بالتشريع في ميادين علاقات الشغل، وبالاختصاصات الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا بالآليات التشاركية للحوار والتشاور المحدثه لدى مجالس الجهات والجماعات الترابية، ومنها الهيئة الاستشارية المحدثه بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة، والتي تهتم بدراسة القضايا الجوهرية ذات الطابع الاقتصادي، وفقا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات.

غير أن استثمار هذه الفرص على الوجه الأمثل، يتوقف على تقديم إجابات ملائمة على عدد من الأسئلة العملية: كيف يمكن استثمار نجاحات وكذا إخفاقات المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي من أجل الانتقال إلى منظومة جديدة؟ وكيف يمكن تحقيق تكامل الأدوار بين مختلف آليات الحوار الاجتماعي الموضوعاتية، والقطاعية والترابية؟ وكيف يمكن تقوية القدرة الاستباقية لآليات الوساطة عبر الحوار الاجتماعي في سياق متسم ببروز أنماط جديدة من علاقات العمل، وقضايا جديدة تتجاوز نزاعات العمل الكلاسيكية، وتقوي الطلب المجتمعي المشروع بخصوص الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين الوطني والترابي؟

إن الإجابات عن هذه الأسئلة التي ستشكل، ولا شك، موضوعا لتفكيركم، ينبغي أن تستحضر أربعة رهانات ذات ارتباط وثيق ببناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

ويتمثل الرهان الأول في مأسسة آليات حوار اجتماعي، مبسطة في مسطرتها، واضحة في منهجيتها، شاملة لأطرافها، منتظمة في انعقادها، ذات امتدادات ترابية واضحة، وأدوار متكاملة، وقدرة استباقية، ونفس استشرافي، وذات قدرة أيضا على الوساطة، ليس فقط في القضايا الكلاسيكية لعلاقات العمل، وإنما أيضا في مختلف القضايا المتعلقة بمنظومة العمل اللائق بمفهومها الواسع. ويستلزم ذلك من الناحية المنطقية التفكير في معالم المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي كإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وكأحد مرتكزات السلم الاجتماعي.

أما الرهان الثاني، فيتمثل في ضرورة توسيع موضوعات الحوار الاجتماعي لتشمل قضايا جديدة، تعتبر من صميم انشغالات جلاتنا، ومن صلب الالتزامات الدستورية والاتفاقية لبلادنا، وهي قضايا المساواة الفعلية ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، والقضاء بالفعل على تشغيل الأطفال، ومع ضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل القطاع غير المهيكل لتوسيع مجالات وفرص العمل اللائق.

ويتمثل الرهان الثالث في ضرورة بناء المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي باستحضار متطلبات المساواة بين الجنسين، ومقاربة حقوق الإنسان، والتزامات بلادنا بمقتضى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومتطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ذلك أنه ينبغي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي أن تستحضر بشكل خاص أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. كما ينبغي استثمار ما أنتجته منظمة العمل الدولية من إسهامات قيمة في مجال مأسسة الحوار الاجتماعي وكذا المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

أما الرهان الرابع، فيتمثل في اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

إن استحضار هذه المتطلبات، ليس فقط ضروريا لضمان التماسك المنهجي والمؤسسي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي، وإنما يندرج في صلب المسار الذي تنهجه بلادنا بكل عزم من أجل الانتقال إلى نموذج تنموي مستدام، منصف وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم بوصفهما مرتكزات أساسية لإرساء دعائم مجتمع متضامن على النحو الذي أقره تصدير دستور مملكتنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ندعو مجلس المستشارين إلى متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني.

وفي الختام، ندعو بالنجاح لأشغال هذا المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، ونتمنى لممثلي البرلمان والمنظمات والمؤسسات الدولية والخبراء القادمين من الخارج، مقاما طيبا على أرض المملكة المغربية، داعين للجميع بكامل النجاح التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة الذكرى الخامسة لوفاة عماد بن زياتن، ضحية حادث إرهابي  
المضيق، 13 جمادى الثانية 1438هـ الموافق 11 مارس 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

لقد أينا إلا أن نشارك معكم اليوم، في تخليد الذكرى الخامسة لاغتيال الإرهاب الأثم للمرحوم عماد بن زياتن، تعبيراً منا عما نوليه  
لأبنائنا المقيمين بالخارج، من رعاية واهتمام، في السراء والضراء.

وهي مناسبة، تبرز فيها مشاعر الأمل والأمل، لما تحمله من معاني ودلالات متناقضة.

أما الأمل، فيأتي في سياق استحضر فقدان أم وعائلة لابنها، وهو في ريعان شبابه؛ حيث نشاطهم اليوم، كما تقاسمنا معهم بالألم،  
مشاعر الحزن لاغتيال إنسان بريء، خلال القيام بواجبه المهني والوطني.

وأما الأمل، فمبعثه الإجماع على رفض الإرهاب، وكذا المبادرات الإيجابية، التي انبثقت بعد هذا الحادث، وفي طليعتها، ما تقوم  
به الدة الفقيده السيدة لطيفة بن زياتن، من خلال الجمعية التي أسستها، لنشر ثقافة السلم والتسامح والعيش المشترك.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نستشعر مرارة فقدان أم لابنها، ونستحضر مكانته في قلبها. ولكننا في نفس الوقت، نقدر رد فعلها الرصين والحكيم، عقب هذا  
المصاب الأليم.

فبدل أن تستسلم لمشاعر اليأس، وتخضع لنزوعات الغضب والكراهية، فقد برهنت السيدة لطيفة بن زياتن أنها مثال حي للصبر  
والتسامح.

كما أبانت عن قدرتها، بكل عزم وتبصر، على تحويل الآلام إلى آمال، والحقد إلى محبة، والموت إلى رافعة للتمسك بالحياة.

وقد استطاعت، بإرادة قوية، ووعي متميز، أن تبعث رسالة أمل وسلام، وأن تقول لدعاة الإرهاب، أنهم لن ينا ولوا منا، ومن عزيمتنا على العيش المشترك.

وإننا نحبي فيها اعتزازها بالانتماء لوطنها المغرب، وتشبثها بمقدساته، حيث اختارت دفن فقيدها في أرض أجداده.

كما نقدر اندماجها داخل المجتمع الفرنسي، كمواطنة مسؤولة، واحترامها للقيم والقوانين الفرنسية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعرف ما يعانیه المسلمون عموماً، والمغاربة خصوصاً، بالدول الغربية، بسبب الخلط الجائر والمرفوض، بين الإسلام والإرهاب، الذي يروج له البعض، عن جهل أحياناً، وعن طريق العمد، وبغرض الإساءة أحياناً أخرى.

وخير وسيلة لمواجهة هذه الأفكار المتطرفة، والدفاع في نفس الوقت، عن براءة الإسلام وسماحته، من الاتهامات التي تلصق به ظلماً وعدواناً، هي التشبث بقيمه العليا، وبالتقاليد المغربية الأصيلة، الداعية إلى المحبة والإخاء، والتعايش بين مختلف الشعوب والديانات.

وقد سبق لي أن نبهت في خطاب 20 غشت الماضي، إلى أن الإسلام بريء من الإرهاب، وأن الإرهابيين ليسوا مسلمين، ولا يربطهم بالإسلام، إلا تفسيرهم الخاطئ، لتبرير حماقاتهم.

إننا نرفض المزايدة على الإسلام، وندعو جميع الضمائر الحية، وكل القوى المحبة للسلام والحياة والتسامح، للتصدي لانتشار أفكار التطرف والظلامية، ولدعاة التكفير والعنف والإرهاب.

وفي هذا الإطار، نتطلع لأن تقوم فعاليات المجتمع المدني، بدورها في توعية وتأطير الشباب، وتنويرهم بشأن مخاطر التطرف والانغلاق، ومواجهة الحملة التي تحاول تشويه صورة الإسلام، سواء من طرف الإرهابيين، أو من طرف أولئك الذين يستغلون العمليات الإرهابية، لاتهام الإسلام والمسلمين.

ولا يفوتنا في الختام، أن نعبر للسيدة لطيفة بن زياتن ولجمعيتها، ومن خلالها لكافة الهيئات الجمعوية المعنية، بالمغرب وبالخارج، عن تقديرنا للجهود الخيرة، والمبادرات البناءة، التي تقوم بها لتوعية الشباب، وتربيتهم على قيم التسامح والانفتاح وقبول الآخر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في أشغال منتدى كرانس مونتانا  
الداخلة، 19 جمادى الثانية 1438 هـ الموافق 17 مارس 2017 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في الدورة السنوية لهذا المنتدى الدولي المتميز، الذي يعقد للمرة الثالثة على التوالي بمدينة الداخلة، التي نخصها برعايتنا، والتي نتطلع لجعلها فضاء للقاءات، ومحورا للتواصل بين المغرب وعمقه الإفريقي. لقد أصبح منتدى الداخلة محطة بارزة، ضمن المواعيد الفكرية والثقافية الكبرى، اعتبارا لنوعية ومكانة الشخصيات المرموقة المشاركة فيه، من عالم السياسة والاقتصاد، والثقافة والإعلام، ومن فعاليات المجتمع المدني، وكذا للمستوى الرفيع للنقاشات، ولأهمية المواضيع والتحديات التي يتم تدارسها.

بل أكثر من ذلك، فقد ساهم هذا المنتدى، في بلورة حلول عملية، للعديد من الإشكاليات المطروحة، حيث تمت ترجمة عدد من التوصيات الصادرة عنه إلى مبادرات ملموسة. وهو فضاء لطرح الأفكار، وتبادل الخبرات في مختلف المجالات التي تخص القارة الإفريقية.

ونود هنا أن نشيد باختياركم الموفق للمواضيع الهامة، التي ستناولها هذه الدورة، وخاصة ما يتعلق منها بتحديد ملامح ومميزات «إفريقيا جديدة للقرن الحادي والعشرين»، على اعتبار أن القارة تشكل الأسبقية في السياسة الخارجية للمملكة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب يؤمن بقدرة إفريقيا على رفع التحديات التي تواجهها، وعلى النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة لشعوبها، لما تتوفر عليه من موارد طبيعية، ومن كفاءات بشرية هائلة.

غير أن تحقيق النهضة الإفريقية المنشودة، يبقى رهينا بمدى ثقتنا في أنفسنا، وبالاعتماد على مؤهلاتنا وقدراتنا الذاتية، واستغلالها على أحسن وجه، في إطار تعاون جنوب - جنوب مريح، وشراكة استراتيجية وتضامنية بين دول الجنوب.

وإننا لو اتقون من كسب هذه الرهانات. إفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة البراغماتيين، المتحررين من العقد الإيديولوجية، التي عفا عنها الزمن. هؤلاء القادة الذين يعملون، بكل غيرة وطنية ومسؤولية عالية، من أجل استقرار بلدانهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقديمها الاجتماعي. وإنه ليسعدنا أن نضع يدينا في أيدي هؤلاء القادة، الغيورين على وحدة وتقدم إفريقيا، قارة المستقبل، وعلى مصالح شعوبها، وأن نعمل سويا معهم، من أجل تعزيز دورها المتزايد، والمكانة الهامة التي أصبحت تحظى بها في العلاقات الدولية.

### أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن التعاون جنوب - جنوب الذي يستند إلى ثقافة التقاسم والتضامن، هو الآلية التي تمكن بلداننا من تبادل مباشر وفوري لخبراتنا، وتطوير متجانس لتجارنا الميدانية، واستغلال أمثل لتكاملاتنا، وتوسيع أسواقنا الوطنية، وفتح فرص لاستثمار ناجع ومفيد، وتحقيق تنمية بشرية فعالة، في إطار السيادة الوطنية والاحترام المتبادل، على قدم المساواة بيننا.

وقد قام المغرب، على هذا الأساس، وعلى مر الأعوام، بتطوير نموذج متعدد الأبعاد، لا يقتصر على الاقتصاد، بمختلف مكوناته، سواء منها المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والطاقي، أو بقطاع الخدمات، بما فيها البنكية، والتأمينات، والنقل، واللوجستيك؛ بل يتعداها إلى مجالات متنوعة ومتكاملة، الاجتماعية منها والثقافية والأمنية والدينية.

وفي هذا السياق، فإن المملكة المغربية تولي أهمية خاصة للعنصر البشري، سواء من خلال التكوين والتأهيل، أو عبر إنجاز برامج التنمية البشرية والمستدامة، التي لها تأثير مباشر في تحسين ظروف عيش المواطن الإفريقي.

كما أن المغرب حريص على توطيد الأمن والاستقرار، بمختلف مناطق القارة. وهو ما يتجلى على الخصوص، في مساهمته في عمليات حفظ السلام تحت لواء الأمم المتحدة، وفي مبادرات الوساطة التي يقوم بها من أجل حل النزاعات بالطرق السلمية، إضافة إلى التعاون الأمني في محاربة الجماعات الإرهابية، وكذا وضع التجربة المغربية في المجال الديني رهن إشارة الدول الإفريقية، والقائمة على نشر الإسلام الوسطي المعتدل، والتصدي لفكر التطرف والانغلاق.

### أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

منذ التمام منتداكم في السنة الماضية، حرص المغرب على تجسيد مقارنته تجاه أشقائه بالقارة، والمتمثلة في العمل على تعزيز التعاون، بشكل متواز، على ثلاثة مستويات : الثنائي المحض والجهوي والقاري.

وفي هذا الصدد، وعلى المستوى الثنائي، فقد قمت بعدة جولات شملت كل ربوع إفريقيا، مكنت من فتح آفاق جديدة وواعدة مع دول كانت علاقاتنا معها ضعيفة أو منعدمة، بما يحقق النفع المشترك لشعبنا.

أما على المستوى القاري، وعلى هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) المنعقد في مدينة مراكش؛ فقد دعونا لعقد «قمة العمل الإفريقية»، لمواجهة إشكالات التحديات المناخية التي تواجه إفريقيا، ومن أجل بلوغ تنمية مستدامة تحمي مواردنا الطبيعية.

وفي نطاق التفويض الذي أناطتني به القمة، فإني أواكب عن كثب، كل المبادرات العملية التي من شأنها أن تشكل نواة لعملنا الجماعي في هذا الميدان.

ونخص بالذكر، المشاريع الجهوية الطموحة التي تُعنى بها اللجان المختصة لتنمية الساحل، وخصوصا بحيرة تشاد، والنهوض بحوض نهر الكونغو، ورعاية خصوصيات الدول الجزرية؛ أو المبادرات البناءة المخصصة لمواضيع قطاعية استراتيجية، كتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا، وحل إشكالية الطاقة.

فأمام الحاجيات الطاقية المتزايدة لقارتنا، لا مناص لدولنا من إنجاح انتقالها الطاقى، والاستثمار في الطاقات المتجددة، لاسيما في ظل الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها في مجال الطاقات الشمسية والريحية والمائية، للاستجابة لحاجياتها، وسد الخصاص الذي تعاني منه، ومن ثم النهوض بالتنمية، وتوطيد السلم والاستقرار بإفريقيا.

ويعد المغرب نموذجا في مجال الانتقال الطاقى. فرغم أنه لا يتوفر على مصادر الطاقة الأحفورية، إلا أنه تمكن، في وقت قياسي، من جعل المجال الطاقى محورا للتعاون جنوب-جنوب، خاصة مع العديد من الدول الإفريقية الشقيقة.

ويبقى الحدث الأبرز لهذه السنة، على الصعيد القاري، هو العودة التاريخية للمغرب إلى مكانه الطبيعي والشرعي، داخل مؤسسة الاتحاد الإفريقي، كاختيار لا رجعة فيه، على طريق التضامن والسلم والوحدة التي يجب أن تجمع الشعوب الإفريقية.

ووفاء لعهد، سيكون المغرب في طليعة الدول التي ستساهم، بكل عزم وقوة، في خدمة مصالح القارة، وتعزيز وحدة وترابط شعوبها، ولكن دون التخلي عن الدفاع عن مصالحه العليا، وفي مقدمتها حوزة الوطن ووحدته الترابية.

وفي إطار المستوى الجهوي، يندرج طلب المغرب بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي تجمعنا بها روابط إنسانية وحضارية وروحية عريقة، وعلاقات متميزة من التعاون المثمر والتضامن الفعال.

ويعتبر المشروع الهيكلي لأنبوب الغاز، الذي سيربط نيجيريا بالمغرب، نموذجا للتعاون الجهوي، حيث سيستفيد منه أحد عشر بلدا إفريقيا. إن الأمر يتعلق بمشروع هيكلي، لا يقتصر فقط على نقل الغاز بين بلدين شقيقين، وإنما سيشكل مصدرا أساسيا للطاقة لدول المنطقة، وسيساهم في الرفع من التنافسية الاقتصادية، وتحفيز التطور الصناعي بها. كما سيتمكن من إقامة هيكلية فعالة للسوق الكهربائية، وسيكون له تأثير كبير في تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن توجهنا الإفريقي الصادق، نابع من إيماننا العميق، بقدرة إفريقيا على رفع التحديات التي تواجهها. كما يجسد حرصنا على المساهمة إلى جانب إخواننا في النهوض بقارتنا.

وتحظى جهة الصحراء المغربية، ومدينة الداخلة خصوصا، بمكانة متميزة ضمن هذا التوجه، للقيام بدورها التاريخي، كصلة وصل بين المغرب بعمقه الإفريقي.

لذا، ما فتئنا نعمل من خلال النموذج التنموي الخاص بأقاليمنا الجنوبية، والمشاريع التي أطلقناها، على تأهيلها وتمكينها من كل المقومات الأساسية، من بنيات تحتية، ومؤسسات منتخبة، ومن مرافق اجتماعية وثقافية، والارتقاء بها إلى أقطاب اقتصادية مندمجة، تشكل فضاء للتواصل الإنساني، ومحورا للمبادلات الاقتصادية مع الدول الإفريقية.

ولا يفوتنا هنا، أن نعرب عن تقديرنا الكبير، للسيد جون بول كارترون، رئيس مؤسسة «كرانس مونتانا»، ولكافة أعضاء المؤسسة، على ثقافتهم في المملكة المغربية، لاحتضان هذا الملتقى الدولي الهام.

كما نقدر لهم الاهتمام الذي يولونه للقضايا التي تخص إفريقيا، من أجل انبثاق وعي جماعي، لتعزيز الدينامية التي تشهدها القارة. وإننا نتطلع لمواصلة إسهامكم، من خلال إصدار توصيات ومقترحات بناءة، بشأن مختلف الإشكالات والرهانات التي تواجهها، بما يعزز التكامل والاندماج الإفريقي، ويفتح آفاقاً أوسع أمام التعاون بين دول القارة، ومع باقي المجموعات الإقليمية والقارية، في إطار احترام الخصوصيات والثوابت الوطنية لكل دولة.

ونود في الختام، أن نرحب بكل ضيوف المغرب الكرام، المشاركين في هذا المنتدى العالمي، متمنين لكم مقاما طيبا في مدينة الداخلة، جوهرة الصحراء المغربية، وداعين الله تعالى أن يكمل أعمالكم بالتوفيق.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
للجمع العام التأسيسي لمؤسسة علي يعته  
الرباط، 26 جمادى الثانية 1438هـ الموافق 24 مارس 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذه الكلمة، إلى الجمع العام التأسيسي لمؤسسة علي يعته.

وقد أبيننا إلا أن تشمل هذه المبادرة برعايتنا السامية، تقديرا للوطني الغيور، والمناضل الملتزم، الذي تحمل إسمه.

فالمرحوم علي يعته كان ذا شخصية متميزة، محبوبة ومقبولة من الجميع. فكان يحظى بمكانة خاصة لدى والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وباحترام المغاربة، خاصة منهم الذين عرفوه أو عاصروه.

كما نكن له شخصيا كل التقدير، اعتبارا للوطنية الصادقة التي كان يتحلى بها، ولرصيده النضالي من أجل الحرية والاستقلال، وإسهامه الإيجابي في بناء المغرب الحديث.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعتبر علي يعته من القادة السياسيين المغاربة الرواد، المشهود لهم بالمصداقية والعطاء الوطني البناء والوفير، في المجالين السياسي والحزبي.

فبالإضافة إلى انخراطه المبكر، في الحركة الوطنية، فقد كان، رحمه الله، من رموز العمل الوطني والحزبي الرصين.

وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بما كان يتميز به من التزام جاد ومسؤول بالقضايا الوطنية، التي جعلها في صلب فكره ونضاله، وبوأها الأولوية، على الرغم من المرجعية الفكرية لحزبه، ذات الأبعاد الدولية.

ومن تجليات هذا التوجه الثابت، انخراطه الفاعل في الدفاع القوي عن الوحدة الوطنية لبلادنا، وتجنده المبكر في المحافل الدولية، لإبراز شرعية وعدالة قضيتنا الوطنية.



أما في ما يتعلق بإسهامه في العمل الحزبي، فقد كان حاملا لمقاربة متميزة للالتزام السياسي، قوامها المساهمة البناءة في العمل المؤسسي الهادف، وجعل المصلحة العليا الوطنية تعلو فوق أي اعتبار، بعيدا عن المزايدات العقيمة.

وبذلك تمكن من ترك بصمات عميقة ودالة في مسار حزبه، وتطوره، منذ نواته الأولى، إلى تأسيس حزب التقدم والاشتراكية، الذي كان أول أمين عام له.

فكرس طاقته وجهوده لإعطاء هذا الحزب، المكانة التي يستحقها في المشهد السياسي الوطني، وتعزيز دوره، بمعية الأحزاب الوطنية، في ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وانخراطه في النهوض بأوراش التنمية والتحديث ببلادنا.

كما ساهم بانفتاحه، وبرصيده الفكري وبالقيم السامية التي كان يؤمن بها، في بناء يسار مغربي متمسك بالنضج السياسي وبروح المسؤولية العالية، بالإضافة إلى تشبته بثوابت الأمة ومقدساتها، وحرصه على خدمة الوطن، والدفاع عن قضاياها، بعيدا عن كل ما كان يطبع التيارات اليسارية المتطرفة، التي ظهرت في بعض مناطق العالم، في النصف الثاني من القرن الماضي.

ولا يفوتنا هنا، أن نستحضر إسهامه الكبير، في إغناء الحقل الإعلامي الوطني، وجهوده من أجل انبثاق إعلام حر ومسؤول.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نشيد وندعم مبادراتكم بإحداث مؤسسة تحمل اسم الزعيم علي يعته.

كما ندعوكم لاستلهاام القيم والمبادئ التي ناضل من أجلها، وجعل هذه المؤسسة منارة للوطنية الصادقة، وملتقى للفكر الرصين والحوار البناء، وفضاء للمساهمة الإيجابية في مختلف القضايا الوطنية.

نسأل الله تعالى أن يلهمكم التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الأربعينية لوفاة الأستاذ محمد بوسنة

الرباط، 04 رجب 1438هـ الموافق 31 مارس 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

نخلد معكم اليوم، بمشاعر التأثر وعبارات الترحم، الذكرى الأربعينية لوفاة أحد أبناء المغرب البررة، المشمول بعفو الله ورضاه،  
الأستاذ امحمد بوسنة، رحمه الله.

وإن ما يراودني في هذه المناسبة، تلك اللحظات المؤثرة، التي طبعت لقاءنا، خلال آخر مرة زرته فيها بالمستشفى. ولم يخطر ببالي  
قط، أنه سيفارقنا ويلبي داعي ربه، بعد أسابيع.

وقد وجدته كما عرفته دوما، طيبا لطيفا، تميزه العفوية وروح المرح، والكلام المتزن والرصين.

كما أتذكر، بكل تقدير، عندما كان يرافقني لما كنت صغير السن، في العديد من المهمات الرسمية، التي قمت بها خارج أرض الوطن،  
سواء لدى قادة دول منظمة الوحدة الإفريقية، أو إلى بلدان بعيدة كالهند؛ حيث كان يحظى باحترام كبير لدى رؤساء الدول، ومن  
لدى نظرائه الوزراء.

وقد كانت له، رحمه الله، مكانة خاصة عند والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه. كما كنا نكن له تقديرا كبيرا،  
ونخصه بسابغ عطفنا ورعايتنا، وكان باب القصر الملكي مفتوحا أمامه وقتما شاء.

حضرات السيدات والسادة،

إن المقام يقتضي أن نستحضر روح ومناقب الفقيه العزيز، باعتباره وطنيا غيوراً، ورجل دولة كبير، ومناضلا سياسيا وحزبيا مقتدرا،  
ونقيبا مجددا، إضافة إلى ما كان يمتاز به من خصال إنسانية رفيعة. فالجميع يشهد له بغيرته الوطنية الصادقة، حيث انخرط مبكرا  
في العمل الوطني، والكفاح من أجل حرية المغرب واستقلاله. كما نعرف وفاءه الثابت للعرش العلوي المجيد، وإخلاصه المكين

لثوابت الأمة ومقدساتها، وتفانيه في الدفاع عنها، وفي صدارتها عدالة قضيتنا الوطنية، دون أن ننسى انخراطه الفاعل في سبيل نصرة القضية الفلسطينية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد فقد المغرب بوفاة المرحوم امحمد بوسطة، واحدا من رجالات الدولة الكبار، المشهود لهم بالحكمة وبعد النظر، والالتزام بخدمة قضايا الوطن والمواطنين.

فأبان طيلة مساره الحافل بالعطاء الوطني الصادق، عن روح المسؤولية العالية، والتفاني ونكران الذات، في مختلف المهام والمسؤوليات النيابية والحكومية والدبلوماسية، التي تقلدها، بكل كفاءة واقتدار.

وبناء على هذه التجربة المتنوعة والواسعة، قررنا سنة 2003 تعيين الفقيه على رأس اللجنة الاستشارية المكلفة بإدخال إصلاحات جوهرية على مدونة الأحوال الشخصية آنذاك.

وبالفعل فقد كان عند حسن ظننا وأدى الأمانة على أكمل وجه، عبر مساهمته البناءة في استكمال اللجنة المذكورة لأشغالها، وإخراج مدونة متقدمة للأسرة.

أما على المستوى السياسي، فقد كان، رحمه الله، مناضلا متمرسا وموهوبا، وزعيما حزبيا حكيما، يقدر العمل السياسي النبيل، ويمارس السياسة بأخلاقياتها، وسمو مقاصدها.

ومن هذا المنطلق، اتسم، رحمه الله، بأسلوبه المتميز، كرجل منهج وإقناع، أكثر منه رجل سجل، يدرك بحدسه أن ماهية العمل السياسي الجاد هي بالأساس، بحث شاق ودائم لتحقيق التعبئة الضرورية لبلوغ الأهداف الملائمة لكل مرحلة.

وكل ذلك في إطار وعي عميق بأهمية الانخراط في الحفاظ على التوازنات الكبرى المؤسسة للدولة المغربية، وإعطاء الأولوية للعمل المشترك الهادف.

ولما كان العمل السياسي الواعي والمتبصر، مكونا بنيويا لشخصية الفقيه، فإن اهتمامه بالقضايا الوطنية المصيرية لم يفارقه إلى آخر أيامه.

وبفضل هذه الخصال النادرة استطاع أن يحظى بإجماع كافة مكونات حزب الاستقلال، الذي كان من بين مؤسسيه، قبل أن يتولى أمانته العامة، لأزيد من أربعة وعشرين سنة، ويصبح بعد ذلك عضوا بمجلس الرئاسة للحزب، ورئيسا لمؤسسة علال الفاسي. فكان خير خلف لخير سلف.

كما أصبح مرجعا لقيادات ومناضلي ومناضلات الحزب، اعتبارا لتجربته الواسعة، ولما كان يتميز به من حكمة وتبصر في تدبير الشأن السياسي، في ثبات على المبادئ، وجنوح للحوار والتوافق الإيجابي، الذي يضع مصلحة الوطن فوق أي اعتبار.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد كان الراحل العزيز يحظى بسامي تقديرنا، وسابغ رضانا، لما قدمه لوطنه ولملكه من خدمات جليلة. وإننا لم نعتبره أبدا «حكيمًا صامتًا»، بل «حكيمًا» بالمعنى الكامل للكلمة. يعرف متى لا يتكلم، ومتى لا يصمت. وهو نهج رصين صار عليه، رحمه الله، إلى آخر أيامه.

ومهما أبرزنا من خصال الفقيه، فسنكون مجحفين في حقه، إذا لم نتطرق لجانبه الإنساني الأصيل.

فقد كان بوسنة الإنسان، محط احترام وإعجاب كل من عرفوه أو عملوا إلى جانبه، لما كان يتحلى به من حسن الخلق، والمعاشرة الطيبة، والبساطة والتواضع الصادق.

وهو ما يجعل منه قدوة للأجيال الحالية والقادمة، للسير على خطاه، والتأسي بمناقبه، في حب الوطن، والتفاني في الدفاع عن قضاياها، ورفع التحديات التي تواجهها.

رحم الله الفقيه الكبير، وألهم ذويه، في أسرته الصغيرة وعائلته الاستقلالية الكبيرة، وجميع محبيه الصبر والسلوان، وأسكنه فسيح الجنان.

«من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلاً»، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى «ملتقى إبراهيم لنهاية الأسبوع حول الحكامة»  
مراكش، II رجب 1438 هـ الموافق 07 أبريل 2017 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد محمد إبراهيم، رئيس المؤسسة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى هذا الجمع، الملتئم في إطار «ملتقى إبراهيم لنهاية الأسبوع حول الحكامة»، الذي اختار هذه السنة، أن يحتفل بالذكرى العاشرة لتأسيسه على أرض المغرب.

وإننا لنشيد بهذه المبادرة، التي تمنح للشخصيات المشاركة فيها، القادمة من آفاق مختلفة، فرصة اللقاء في مدينة مراكش، لتبادل وجهات النظر، حول موضوع الحكامة والريادة في إفريقيا. كما ستساهم في تحديد طرق العمل اللازمة لبناء مستقبل زاهر لفائدة الشعوب الإفريقية.

وأود بهذه المناسبة، أن أهنئ السيد محمد إبراهيم، على الجهود التي ما فتئ يبذلها، في سبيل الرفع من مستوى الحكامة في إفريقيا. كما لا يفوتني أن أشيد بإدارة مؤسسته لهذا المنتدى، الذي تحول على مر السنوات، إلى موعد هام ومرتقب.

لذا، حرصنا على تنظيم هذا اللقاء تحت رعايتنا السامية، للتعبير عن الاهتمام الكبير الذي نوليه للحفاظ على الأمن وصيانة الحقوق الأساسية لمواطنينا، وكذا للنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة في إفريقيا.

حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا لا تشكل أي تهديد، لا لذاتها ولا لغيرها. بل على العكس من ذلك، فهي تشكل فضاء للتنمية المستدامة الواعدة، ومجالا منفتحا على كل الشراكات.

صحيح أن الموارد الهائلة، التي تزخر بها القارة، ما تزال تنتظر تثمينها والاستغلال الأمثل الجدير بها. ومن هذا المنظور، فإن ترسيخ الحكامة الجيدة، في تسيير مؤسساتنا وتدبير اقتصاداتنا وإدارة شؤون مجتمعاتنا، لم يتم تحقيقه على الوجه المطلوب. فهل يمكن اعتبار هذا الوضع قدرا محتوما، قد يزكي التشاؤم السائد على مستوى القارة؟ لا، على الإطلاق.

أولا، لأن هناك وعيا واسعا ومشاركيا في إفريقيا، بوجود نوع من العجز والنقص على مستوى الحكامة. كما أن هناك إرادة قوية وصادقة لدى النخب الإفريقية الصاعدة، في مجالات السياسة والاقتصاد والعمل الجماعي، للإصغاء أكثر للانتظارات المشروعة لشعوب القارة.

وأخيرا، لأنه تم إنجاز العديد من المبادرات، واعتماد قواعد جديدة في التعامل مع مختلف القضايا، بمبادرة ليس فقط من طرف الحكومات، وإنما أيضا من قبل الجماعات الترابية والمجتمع المدني. وسيعرف هذا التوجه الإيجابي، الذي لا محيد عنه، توسعا متزايدا على كل المستويات، محليا ووطنيا وإقليميا وقاريا.

ومن هنا، فقد أصبح من الضروري تنظيم هذا التوجه، وإضفاء المزيد من التناسق والتكامل عليه. كما يجب تثمين كل المبادرات الناجحة، من أجل توسيع آفاقها ومجالات تطبيقها.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدول الإفريقية ملتزمة بالقيم الكونية. غير أنها لا يمكن أن تقبل باستيراد أو فرض نماذج جاهزة للحكامة، لكونها نتاج تراكمات تاريخية محددة، ومسارات خاصة.

بيد أنه يمكن الاستفادة من هذه النماذج، من خلال ملاءمتها وتعديلها، لتصبح مناسبة للسياق الإفريقي، وبالتالي تنفيذها بنجاح، وتبنيها من طرف الجميع.

وعلاوة على ذلك، فإن إفريقيا تمتلك آليات تضامن متأصلة فيها، وممارسات عريقة، ليس من العدل تجاهلها، بل ينبغي فقط تحديثها وتعديلها. فإفريقيا اليوم، قادرة بوسائلها الخاصة، على إبداع قواعد عمل ومخططات تنظيمية مبتكرة، من أجل شعوبها.

ومن هذا المنطلق، فإن الحكامة المثالية بالنسبة لقارتنا، يجب أن تستند على مجموعة متناسقة وناجحة من التجارب الخارجية وملاءمتها مع السياق الإفريقي، وعلى طرق عمل داخلية متجددة، وممارسات مبتكرة على المستوى القاري.

وفي هذا الصدد، فإن العديد من المبادرات المغربية الهامة، تشهد على ما تحمله هذه المقاربة من أسباب النجاح.

وهنا أذكر على سبيل المثال: الإصلاح المهيكلي الذي تمثلته الجهوية المتقدمة، التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة، ومخططات التمويل المبتكرة التي تم وضعها لتنفيذ مشاريع رائدة، وإطلاق صندوق سيادي يسمح بمساهمة استثمارات دولية مباشرة في استراتيجيات التنمية الوطنية، وأخيرا المساهمة المواطنة والطوعية لعدد من المقاولات العمومية الكبرى في ربط التنمية الاقتصادية بمنجزات ذات أبعاد اجتماعية ومحلية.

إن فضائل التعاون جنوب-جنوب لا يمكن تجاهلها، حيث يساهم تبادل التجارب في الرفع من مستوى قدرات كل الأطراف. كما أن الجهود التي يتم بذلها على الصعيد الوطني، تزداد قيمتها في إطار التعاون الإقليمي والقاري.

## حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءكم يلتئم بعد العودة التاريخية للمملكة المغربية إلى أحضان أسرتها المؤسساتية، الاتحاد الإفريقي، وبعد تقديمها، بتشجيع من شركائها، لطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ويشكل هذا اللقاء فرصة سانحة للتذكير بمجموعة من القناعات الراسخة، حول مسيرة إفريقيا الجماعية نحو التقدم :

- أولها : إن كل محاولة لممارسة أي ريادة وطنية على القارة، لا يمكن إلا أن يكون مصيرها الفشل. ولا بد لهذه النظرة أن تندثر تماما، وتفصح المجال للرقي بالمصالح المشتركة، وتشجيع الجهود الجماعية، والشراكة رايح - رايح.

- ثم إن الواقع الإفريقي يتباين باختلاف المناطق والمناخ والموارد، بينما لا تختلف التحديات التي نواجهها، ولا الطموحات التي تحدوننا.

-إننا باتحادنا وبتضامننا سوف نكسب رهان معركة التنمية الشاملة. وبدون ذلك، سنستمر في تحقيق نجاحات متذبذبة، داخل حدودنا الوطنية. ولن نتمكن أبدا من مواجهة التحديات التي يمكن أن نرفعها مجتمعين، ولا من جني الثمار الإضافية والضرورية التي توفرها التنمية المستدامة المشتركة.

-وإذا أردنا أن ندعم التعاون البيئي الإفريقي بالوسائل اللازمة لبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي، فلا بد لنا من تبادل تجاربنا وخبراتنا، ومن الاستثمار الأمثل لنقاط التكامل بيننا.

هذا هو التوجه الذي اعتمده المملكة في عملها، منذ عدة سنوات، من خلال تعاونها مع شركائها المتعددين في إفريقيا : وهو ما تجسده مصادقتها على العديد من اتفاقيات التعاون، وفتح جامعاتها ومعاهدها في وجه الطلبة الأفارقة، وتفعيل مجموعة من المبادرات الهامة على المستويين الثنائي والإقليمي، خاصة في مجالات الأمن الغذائي والطاقة وبنيات الإنتاج والخدمات، إضافة إلى التنمية البشرية.

وترتكز أولوياتنا على تشجيع سلاسل القيم، إقليميا وقاريا، ودعمها باستثمارات جديدة، وتحديد الأولويات، وبلورة هندسة مالية مبتكرة وتدابير مواكبة مناسبة. فطموحنا من أجل إفريقيا يرتبط بالقدرة على الاختيار، وقياس الآثار، ووضع وتنفيذ المشاريع، وعلى تعبئة التوفير المحلي.

كما يتعين إنجاز كل مراحل هذا المسار، في إطار من الشفافية والحكامة الجيدة، مع الحرص على أن يتم تبنيه من طرف كل الفاعلين. وأخيرا، فإنه يجب تركيز الجهود، في كل أرجاء القارة، على التربية والتكوين، ودعم قدرات الأجيال الصاعدة.

فالشباب يستحق فعلا كل اهتمامنا. ونحن نعمل من أجلهم ومن خلالهم، لتحقيق مستقبل يضمن لهم حكامة ناجعة، ويمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة، ومن أخذ زمام تطورهم الذاتي، على المستويات السياسية والاقتصادية والجمعوية.

## حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا منظمة ومتضامنة، قائمة على حكامة ناجعة، لقادرة على توفير المنافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتطلع إليها شعوبها بكل مشروعية.



وفي هذا الصدد، فإن التحلي ببعء النظر وحده، لا يكفي لتحقيق التحول الذي تحتاجه القارة. بل يجب أن يقترن معه الإبداع بالإخلاص، وأن يدعم العمل السياسي الطوعي كل الخطوات الناجحة والملموسة نحو التقدم.

وفي نفس السياق، فإن كل الفاعلين، من قادة سياسيين ومسؤولين حكوميين ومنتخبين ورجال أعمال وفاعلين من المجتمع المدني، مطالبون بالمساهمة في هذا المجهود، في إطار من التنسيق الشامل. وإني لأدعوكم إلى تبادل الأفكار وإلى الخروج، بالدرجة الأولى، بتوصيات صائبة وعملية.

كما ينبغي أن تجد هذه التوصيات طريقها للتنفيذ، من أجل الاستجابة لانتظارات جيل كامل من نساء ورجال القارة، الذين يتطلعون لتحقيق تقدم مشترك يتقاسمه الجميع.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية لعام 2017  
الرباط، 22 رجب 1438هـ الموافق 18 أبريل 2017م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،  
إنه لمن دواعي اعتزازنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية لعام 2017، التي نخصها  
برعايتنا السامية، تقديراً منا للدور الرائد الذي تقوم به هذه الهيئات، في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.  
ويطيب لنا بهذه المناسبة، أن نرحب بأصحاب المعالي والسعادة، رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في أشغال هذا الملتقى الهام.  
إن لقاءكم اليوم، الذي يتشرف بلدكم الثاني المغرب باحتضانه للمرة الخامسة، هو دليل آخر على التزام المملكة المغربية، بمواصلة  
العمل من أجل النهوض بالتعاون العربي المشترك، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.  
وإن هذه الاجتماعات، بقدر ما هي مناسبة لاستعراض حصيلة النشاط التمويلي، والمصادقة على النتائج المالية لمؤسساتكم للسنة  
الماضية، فإننا نعتبرها فرصة سانحة لتقييم ما تم تحقيقه في مجال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان العربية، ولاستكشاف  
أحسن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز أو اصر التعاون جنوب-جنوب.  
كما تشكل محطة سنوية، للتأمل في الآفاق المستقبلية لعمل مؤسساتكم، لاسيما في ظل ما تعرفه دول المنطقة من تطورات بالغة  
الأهمية، وما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية وتنموية مشتركة.  
ولا يفوتنا هنا، أن نشيد بالجهود القيمة التي ما فتئت تبذلها الهيئات المالية العربية، سواء من خلال حجم البرامج والمشاريع التي  
تم تمويلها، أو من خلال قوة الدعم وجودة الخبرات التي تقدمها.  
غير أنه رغم المكاسب الهامة التي تم تحقيقها، فإن الحاجة ما تزال ملحة لتوسيع وتعميق دور الهيئات المالية العربية، والارتقاء  
بخدماتها وبرامجها، بالنظر للاحتياجات المتزايدة لبلداننا، وتطلعات شعوبنا الطموحة، واعتبارا لمتطلبات تأهيل الاقتصادات

العربية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف المتعلقة بمواجهة التغيرات المناخية، وتعزيز الأمن والسلامة البيئية، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

وهو التوجه الذي ما فتئنا نعمل على أن ينخرط فيه المغرب. وما استضافة بلادنا لمؤتمر المناخ (كوب 22) في شهر نونبر 2016 بمدينة مراكش، إلا تجسيد لهذا الخيار واعتراف دولي، بما نبذله من جهود في هذه الميادين. أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تواجه بلدانا العربية تحديات حقيقية ومتشابكة، في ضوء التطورات الجيو-استراتيجية، واستمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية، وعدم استقرار الأسعار العالمية للسلع الأساسية، التي تنعكس على النشاط الاقتصادي بالمنطقة.

إن هذه التطورات تزيد من صعوبة ضبط التوازنات المالية، وتضاعف من التحديات المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي. كما تؤثر على تحقيق النمو الشامل والمستدام. فتقديرات النمو بالدول العربية لا تزال - رغم تحسنها النسبي - دون المستويات المطلوبة، لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين فئات الشباب.

وإذا كانت اقتصادات أغلب الدول العربية، قد أبانت عن قدرتها على التكيف مع هذه التطورات، بفضل ما اتخذته من إصلاحات هيكلية جريئة، في المجالين المالي والاقتصادي، من خلال توفير البيئة المحفزة للقطاع الخاص، وتبني استراتيجيات للتنوع الاقتصادي، فإن هناك حاجة ماسة لتكثيف الجهود، في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء شبكات الحماية الاجتماعية وتعميمها.

ولهذه الغاية، فإن هيئاتنا المالية العربية مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، للتفاعل الإيجابي مع التحولات الراهنة للمنطقة العربية واحتياجاتها التنموية، وتوحيد الجهود للمساهمة في دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وتنويع وتطوير اقتصاداتها، وبناء صرح التكامل العربي.

وفي هذا السياق، فإن الاهتمام بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص الشغل للشباب، والنهوض بالمرأة والعالم القروي، والحد من الفقر والهشاشة، وتأهيل الموارد البشرية القادرة على رفع التحديات التنموية والأمنية، كلها رهانات يجب أن تشكل أولوية لدى هيئاتنا المالية في السنوات القادمة. فالرأس المال البشري، علاوة على الرأس المال غير المادي، هو الثروة الحقيقية لبلداننا، التي يجب جعلها في صلب أولويات السياسات العمومية، اعتبارا لأدوارها الأساسية المتزايدة في تحقيق التنمية، وفي توسيع الإشعاع الحضاري للشعوب.

وتعزيزا لهذا التوجه، ندعو الهيئات المالية العربية، لمضاعفة جهودها في تشجيع الاستثمارات العربية البينية، لدورها في تلبية احتياجات التنمية المستدامة، وتحفيز القطاع الخاص، باعتباره محركا أساسيا للتنمية، ومنتجا للثروات.

وإذا كانت الهيئات المالية العربية قد قامت بدور أساسي في تمويل مشاريع تأهيل البنيات التحتية، التي نعلم جميعا تأثيرها الواضح على الصعيدين القطاعي والمجالي، فإن من بين الأولويات التي ينبغي الانكباب عليها، تشجيع إقامة المشاريع الإنمائية التي تدعم التكامل الاقتصادي العربي، وتقوي من انفتاح الاقتصادات العربية على محيطها الإقليمي، وخاصة نحو إفريقيا، في مختلف المجالات، كمشاريع الطاقة والبنيات التحتية، لتعزيز الربط الكهربائي والبري والسككي والبحري، والمشاريع الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي.

ومن هذا المنظور، فإن هذه الهيئات مطالبة بمواصلة العمل، من أجل تجسيد هذه المشاريع المهيكلة، الإقليمية والقارية، وتحويلها إلى واقع ملموس، إذ لا يمكن أن نتصور تقدم ونماء المنطقة العربية، بمعزل عن محيطها الإقليمي.

وهنا نؤكد على أن دعم الجهود التنموية للبلدان الإفريقية، يجب أن يبقى ضمن أولويات عملنا العربي المشترك، وأن يشكل نموذجا حقيقيا للتعاون جنوب - جنوب.

وإننا نسجل بكل ارتياح، أنه بالإضافة إلى دورها كمؤسسات تنموية رائدة، في مجال التعاون العربي البيئي، فإن جهودها وتمويلاتها قد تجاوزت حدود العالم العربي، لتشمل البلدان الإفريقية، حيث تساهم في توطيد أو اصر التعاون والتضامن بين المجموعتين.

وإن المغرب، بما يتوفر عليه من مؤهلات اقتصادية هامة، ومن مؤسسات عمومية ومقاولات خاصة، رائدة في مجال الشراكة التضامنية بإفريقيا، لحريص على وضع كفاءاته البشرية، والخبرات التي راكمها في مختلف المجالات، رهن إشارة الهيئات المالية العربية، للمساهمة في تعزيز القدرات التنموية لبلدان القارة الإفريقية.

ويعد المشروع الكبير لأنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب، نموذجا للتعاون جنوب - جنوب، الذي ينبغي أن يحظى بدعم المؤسسات المالية العربية. وفي هذا الإطار، فإننا حريصون على استثمار رجوع المغرب إلى الاتحاد الإفريقي في تقوية التعاون العربي الإفريقي، وتعزيز الاندماج الإقليمي.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن المغرب كان وسيظل ملتزما بتفعيل العمل العربي المشترك.

وإيماننا منا بدور الجانب الاقتصادي في توطيد الوحدة العربية، التي نتطلع جميعا إلى تحقيقها، فإننا حريصون على مواصلة العمل الجماعي، من أجل إضفاء دينامية قوية على العلاقات الاقتصادية البينية، وفتح آفاق أوسع أمام تطورها، بما يخدم المصالح العربية المشتركة، ويساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، اللذين تتطلع إليهما شعوبنا كلها.

ونود في هذا الإطار، أن نعبر عن جزيل شكرنا للهيئات المالية العربية، على دعمها لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة المغربية، من خلال المساهمة في تمويل مشاريعها الإنمائية والاستثمارية.

كما نخص بموصول الشكر وصادق الامتنان، دول الخليج العربي الشقيقة، التي تربطنا بها شراكة استراتيجية متميزة، على مسانبتها المعهودة للمغرب، سواء تعلق الأمر بتقديم الدعم المادي والمعنوي لمشاريعه التنموية، أو في ما يتعلق بالدفاع عن قضاياها العادلة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن ما تتوفرون عليه من كفاءات وخبرات واسعة، وما تتحلون به من روح المسؤولية، ومن غيرة صادقة على القضايا العربية، وما يربطكم بتطلعات شعوب المنطقة، سيكون خيرا حافزا لكم على مضاعفة الجهود، لدعم تمويل النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والمساهمة في رفع التحديات التنموية، التي تواجهنا جميعا.

وإننا لعلى يقين بأن أشغال اجتماعاتكم ستثمر، بحول الله، قرارات وتوصيات عملية، ومبادرات ملموسة، لخدمة مصالح شعوبنا، ومد المزيد من جسور التواصل والتضامن والتكامل بين بلداننا.

وإذ نجدد الترحاب بكم في بلدكم الثاني، المملكة المغربية، فإننا نسأل الله تعالى أن يكلل أعمالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بشأن قبول جلالتة «جائزة الشخصية المتبصرة في مجال النجاعة الطاقية»

واشنطن، 12 شعبان 1438هـ الموافق 08 ماي 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيدة كيتري كالاها، رئيسة تحالف النجاعة الطاقية،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذا الملتقى المرموق لـ «المنتدى العالمي للنجاعة الطاقية»، الذي يخلد هذه السنة ذكراه العاشرة. ويشكل هذا المنتدى فرصة سانحة لأصحاب القرار، والخبراء، والباحثين من مختلف الآفاق، لمناقشة آخر التطورات في مجال النجاعة الطاقية وتقاسم الخبرات الناجحة لتطوير نماذج طاقية فعالة وقائمة على الاستعمال المنخفض للكربون.

وإننا لحريصون بهذه المناسبة، على تهنئة السيدة كيتري كالاها، رئيسة تحالف النجاعة الطاقية، ومن خلالها جميع أعضاء مجلس الإدارة، واللجنة المديرية لهذا التحالف، على ما بذلوه من جهود دؤوبة، منذ سنوات، من أجل النهوض بالنجاعة الطاقية وآثارها الإيجابية على مستوى التنمية المستدامة والأمن الطاقية. كما نشيد بمبادرة منح «جائزة الشخصية المتبصرة في مجال النجاعة الطاقية» التي تكافئ المساهمات الاستثنائية لشخصيات أو منظمات في مجال النجاعة الطاقية.

وإنه ليشرفنا أن نتسلم هذه الجائزة المرموقة برسم السنة الجارية. وما حرصنا على قبولها، إلا دلالة على الاهتمام الكبير الذي نوليه لموضوع النجاعة الطاقية، في إطار رؤيتنا للتنمية السوسيو-اقتصادية، وبالنظر لدورها في مجال تعزيز الحقوق الأساسية للمواطنين، وحماية البيئة، والحفاظ على الصحة العامة، والحد من التبعية الطاقية وعقلنة ميزانية الدولة.

إن هذه الجائزة لتؤكد مجددا مكانة المملكة المغربية ضمن البلدان التي نجحت في تهمين قدراتها في مجال الطاقات المتجددة، عبر تطوير محطات للطاقة الشمسية، وحظائر للطاقة الريحية، ومحطات للطاقة الكهرومائية، وإدراج تدابير النجاعة الطاقية في جميع القطاعات الأساسية للاقتصاد المغربي.

إن التحدي المطروح بشكل ملح على عالمنا اليوم، لا يتعلق بحدوث نقص في الموارد الطاقية، بقدر ما يتمثل في تعبئة الاستثمارات التي لا غنى عنها في هذا المجال. وهو ما يجعل من الضروري تشييد البنيات التحتية الطاقية اللازمة وتطوير تكنولوجيات بديلة.

ولهذا، تعمل المملكة المغربية، بشكل دائم، على التكيف باستمرار مع التحولات القادمة، بغية تأمين تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة بشكل مستدام لحاياتها المتنامية من الطاقة. فتأمين التزود، وتوفير الطاقة، فضلا عن تحقيق النجاعة الطاقية والحفاظ على البيئة تشكل ركائز استراتيجيتها الطاقية. وإن انخراطنا في مسار تطوير نموذج طاقي ناجع وخال الكربون لصالح رفاه وازدهار مواطنينا، يستند بصفة أولوية إلى الصعود القوي للطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية.

وفي هذا الإطار، وبمناسبة قمة كوب 21، أعطينا دفعة قوية لتنمية الطاقات المتجددة، لرفع حصتها من 42 في المئة في 2020 إلى 52 في المئة في 2030. كما أنه في إطار رؤيتنا الطاقية 2030، ارتقينا بالنجاعة الطاقية إلى مرتبة أولوية، باعتبارها آلية فعالة تتوخى اقتصاد الموارد الطاقية، وضمان المحافظة عليها، وعقلنة استهلاكها.

لقد أعطى النموذج الطاقي المغربي الجديد وبعد سنوات قليلة فقط من إنطلاقه، ثماره، بإرساء قدرات جديدة للطاقات المتجددة، خاصة الشمسية، والريحية والمائية، وإنطلاق مجموعة من الأعمال المركزية الرامية لعقلنة الاستهلاك الطاقي. إننا نضاعف جهودنا لإحداث تغيير عميق في أنماطنا الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة، لجعلها أكثر فعالية ونجاعة وقابلة للحياة. ولتجسيد إرادتنا لدعم برامج النجاعة الطاقية والطاقة المتجددة على أرض الواقع، قمنا بإصلاحات تشريعية وتنظيمية ضرورية، من أجل مأسسة التدابير الملائمة لتحديث قطاعنا الطاقي.

وتشكل النجاعة الطاقية اليوم، إلى جانب الطاقات المتجددة، ثورة جديدة في القطاع الطاقي، انطلاقا من التطور التكنولوجي الذي يؤمن ترابطا بين هذين المكونين. وذلك ما يقتضي إدماجهما وأخذهما بعين الاعتبار في القرارات المتعلقة بالاستثمار والخيار التكنولوجي في مجمل القطاعات الأساسية، وذات الاستهلاك الكبير للطاقة، خاصة الصناعة، والبناء، والنقل، والإنارة العمومية، والفلاحة.

إن التزامنا في هذا المجال يمتد إلى ما وراء التراب المغربي. وقد تجسد بشكل ملموس من خلال الأعمال والمشاريع التي أطلقناها، في إطار شراكات مربحة للجميع، خاصة مع البلدان الإفريقية الشقيقة. كما أن هذا الالتزام كان ملحوظا بمناسبة قمة كوب 22، المنظمة بنجاح في مراكش، والتي تميزت بعقد قمة العمل الإفريقية بمبادرة منا، بهدف تحقيق الانسجام في عمل القارة لصالح تنمية منخفضة الكربون.

وبهذه المناسبة، نجدد التأكيد على التزامنا الدائم على المستوى الوطني، والإقليمي، والقاري، ببذل كل الجهود لتشجيع مناخ للتنمية المستدامة للنجاعة الطاقية، والطاقات المتجددة، والابتكار التكنولوجي والمهن الخضراء عموما.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 61 لتأسيسها  
18 شعبان 1438 هـ الموافق 14 ماي 2017 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في هذا اليوم الأغر الذي نحتفل فيه بالذكرى الحادية والستين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، جريا على السنة الحميدة والراسخة في تقاليد جيشنا، يسعدنا بصفقتنا قائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية أن نجدد لكم سامي عطفنا وموصول رضانا بحلول هذا الحدث الوطني الذي جعلناه موعدا سنويا للاحتفاء بكم، وللتذكير بالمنجزات القيمة التي طبعت مسار سنة كاملة، تميزت بالكد والمثابرة والتفاني في تأدية الواجب.

وبمناسبة هذه الذكرى العطرة، نستحضر بمشاعر الاعتزاز كل الملاحم والمآثر الخالدة في سجل قواتنا المسلحة الملكية، معبرين عما نكنه من جميل العرفان للمؤسس الأول لنواة جيشنا الحديث، جدنا المقدس صاحب الجلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، ولرفيق دربه في البناء والتشييد، والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته. فقد حبا الله هذين الملكين العظيمين، من بعد النظر والحكمة وعبقريّة القيادة الرشيدة، ما جعل من قواتنا المسلحة الملكية التي دأبا على رعايتها مدرسة في الإخلاص لثوابت الأمة والشجاعة ونكران الذات.

وإذ ننوه اليوم بالمكانة المرموقة التي تبوأتموها والسمعة الطيبة التي تتميزون بها، تجسيدا لرؤية جلالتنا السامية، كجيش محترف يستجيب لمتطلبات العصر، يطيب لنا أن نبلغكم، أفراد قواتنا المسلحة بمختلف رتبكم ومكوناتكم البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي تهانينا الخالصة المقرونة بارتياحنا الأبوي واعتزازنا بما أبنتم عنه من الفعالية والانضباط والثبات في القيام بالواجب الوطني والمهام المنوطة بكم في شتى المجالات.



## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن الدور النبيل والمشرف ذا البعد الإنساني والتضامني، الذي تضطلع به قواتنا المسلحة الملكية في مجال تدبير المخاطر والكوارث الطبيعية، ليستمد روحه ومغزاه من رؤية جلالتنا التي تنشئ ترسيخ تقاليد متينة داخل مؤسستنا العسكرية العتيقة في تفاعلها مع محيطها الوطني، والتي تتعزز في كل تدخلاتكم الميدانية ببلوغ غاياتها المثلى من الخبرة والفعالية وحسن التنظيم.

ولقد تجلت هذه العمليات الإنسانية التي كان لها الأثر الطيب في نفوس رعايانا الأوفياء، أبناء المناطق الجبلية النائية الوعرة، بنشر ثلاثة مستشفيات ميدانية عسكرية، تنفيذا لتعليماتنا السامية، في كل من أنفكو واويزغت ومغراوة، مجهزة بأحدث المعدات الطبية والجراحية، ومؤطرة بأطقم طبية عالية الكفاءة، مدعومة بفرق الإغاثة ووسائل النقل البرية والجوية، التي تم تسخيرها من أجل التدخل السريع وإيصال المساعدات الضرورية للسكان.

ولا يفوتنا أيضا في هذه المناسبة الغالية أن نعبر لوحاداتنا العسكرية المرابطة في التخوم بأقاليمنا الجنوبية، وكذا للوحدات الخاصة العاملة في مراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية، عن مشاعر رضانا لما يتسمون به من الروح العالية ومن الصبر والصمود في تأدية الواجب بمهنية فائقة وتجرد كامل، متحدين بذلك كل الصعاب في سبيل حراسة حصوننا والسهر على تأمينها وحمايتها.

كما أن العمل الجاد والمسؤول الذي أبانت عنه مختلف القوات المشاركة في تنفيذ مخططات أمنية ذات صبغة استباقية وردعية، طبقا لتوجيهاتنا السامية في هذا الإطار، تجعلنا نخص بالتبويه والتقدير كل الأطر وعناصر سائر الوحدات العسكرية والأمنية على استماتتهم ومثابرتهم في مهامهم اليومية، مع ما يتطلبه ذلك من تخطيط سليم وتنسيق دقيق مسبق، هدفه تحصين وطننا داخليا وخارجيا، ضد كل ظواهر الإرهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في غمرة العودة المباركة للمغرب إلى موقعه الطبيعي والشرعي داخل مؤسسة الاتحاد الإفريقي، تجدر الإشارة بل التذكير بأن التعاون العسكري مع محيطنا الإفريقي لم يعرف الفتور أبدا، بل زاد عمقا وزخما منذ عقود. فقد بقي بلدنا متشبثا بعري وأواصر بعده الإفريقي، وفيا لمبادئ الانفتاح وروح التعاون والتضامن داخل القارة الإفريقية، تماشيا مع ما تأصل في ثقافتنا الوطنية وتوجهنا الاستراتيجي في هذا الميدان المعتمد على مبدأ الشراكة جنوب-جنوب، والمنبعث من انتمائنا الإفريقي المتجذر في تاريخنا وهويتنا.

ولعل ما يعزز ذلك، هو تضاعف عدد العسكريين من الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة الذين يلجون كل سنة معاهدنا ومراكزنا العسكرية المتخصصة في التكوين الأولي والمستمر، أو في مختلف مجالات التعاون في هذا المضمار، وكذا مشاركة ممثلين للجيش الأجنبية في التدريبات والمناورات المشتركة المنظمة ببلدنا، مما يكون له الصدى الطيب لدى أشقائنا الأفارقة، ويجسد ثقتهم في نظام تكويننا العسكري.

كما أن انخراط المملكة المغربية منذ نشأة قواتنا المسلحة الملكية في الجهود الأممية لتحقيق الاستقرار وزرع قيم التعايش السلمي بين الشعوب، خصوصا في إفريقيا، هو نموذج آخر لتشبثنا بهذه القيم التي لازالت تحمل مشعلها كل من تجريداتنا العسكرية المنخرطة في عمليات حفظ السلام بالكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، وكذلك دأبها في نطاق العمل الإنساني الجبار الذي تقوم به مختلف الأطقم الطبية التابعة للمستشفى الميداني بالزعتري بالمملكة الأردنية الشقيقة والمستشفى الميداني الذي أصدرنا

تعليماتنا السامية بنشره حديثا في جوبا بجنوب السودان. وإننا لننوه بالعاملين بهذه المستشفيات على فعاليتهم في تأدية واجبهم الإنساني بكل تقان ونكران للذات.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن ما يشهده العالم اليوم من الطفرات التكنولوجية، المستخدمة في كافة المجالات العسكرية، ليجعلنا نواصل العمل الحثيث للرفع من مؤهلاتكم وقدراتكم على مستوى نظم القيادة ومراكز التكوين عبر مدها بكل الوسائل المادية والبشرية، لبلوغ أعلى درجات الجاهزية والاستعداد للقيام بواجباتكم باحترافية ومهنية، مع النجاعة المثلى في التفعيل المستمر لآليات التقييم الداخلي للبرامج العسكرية، بما يضمن لجيشنا القدرة على مواجهة كل التحديات الآنية والمستقبلية.

ففي إطار هذا التوجه البنيوي على المدى المتوسط والبعيد، سنسهر على مواصلة العمل الجاد عبر تنفيذ مختلف المشاريع المندمجة، الهادفة للرفي ببرامج التكوين العسكري بجميع أسلاكه ودعم البنيات التحتية والمرافق الحيوية والرياضية لقواتنا المسلحة الملكية، مع تمكين جميع الوحدات من فرص حقيقية للاستعداد والتدريب في ظروف ملائمة تساعد على تنمية قدراتها وتعميق معارفها.

وإننا لنحثكم على اكتساب المزيد من التأهيل والفعالية في إطار اللجان المشتركة للتعاون العسكري مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات التي تقاسمها نفس القيم والمبادئ من خلال تبادل الزيارات والمشاركة في الدورات التكوينية في كل المجالات الحيوية، بهدف تطوير مؤهلات العنصر البشري لقواتنا المسلحة الملكية وتمكينه من استيعاب المفاهيم والتقنيات الحديثة وحسن تطبيقها.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إننا بقدر ما نشعر اليوم بالفخر لما نلمسه فيكم على الدوام من طاعة وإخلاص وتقان لقائدكم الأعلى، يزداد اعتزازنا بكم وبجميع القوات الأمنية المجندة في خدمة الوطن والمحافظة على وحدته الترابية وأمن المواطنين وممتلكاتهم. لذلك نأبى إلا أن نشمن أعمالكم، ونبارك جهودكم، حريصين كل الحرص على تحسين ظروفكم المادية والمعنوية مع تمكين أسركم والمتقاعدين منكم وقدماء المحاربين والعسكريين من رعاية صحية تضامنية لاثقة تكون في مستوى ما نصبو إليه من الخير والكرامة لكل هذه الفئات.

والله تعالى نسأل أن يوفقكم جميعا ويبارك خطاكم ويعينكم على السير في طريق الشرف والعزة على خطى من سبقوكم من الأبطال والرجال العظام، المخلصين للوطن، وفي مقدمتهم جدنا جلالة الملك محمد الخامس ووالدنا جلالة الملك الحسن الثاني اللذين سنتظل ذكرهما حية في نفوسنا وسيرتهما العطرة منهلا لقيم التضحية والوفاء وحب الوطن، قدس الله روحيهما وأسكنهما فسيح جنانه.

كما نتضرع إلى العلي القدير أن يتغمد برحمته وغفرانه كل شهداء الواجب الوطني، سائلين الله تعالى أن يثبت أقدامكم ويشد أزركم ويقوي عزيمةكم لردع كل من يهدد أمن وسلامة وطننا الحبيب، مجندين دوما وراء قائدكم الأعلى ومحافظين على عهدكم للدفاع على ثوابت أمتنا ومقدساتها، متفانين في خدمة شعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في القمة 29 لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي  
أديس أبابا، 09 شوال 1438 هـ الموافق 03 يوليوز 2017 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة الرئيس ألفا كوندي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية،  
إخواني وأخواتي الأعزاء رؤساء الدول والحكومات،  
معالي السيد الرئيس موسى فاكي محمد، رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي،  
أصحاب الفخامة السيدات والسادة الوزراء، أيها السيدات، أيها السادة،  
تشارك المملكة المغربية لأول مرة في قمة الاتحاد الإفريقي، بصفتها عضوا في هذه المنظمة، وذلك منذ عودتها إلى أسرتها المؤسسية  
في شهر يناير المنصرم. وهي بذلك تعزز عملها داخل القارة، وتقوي أواصرها المتعددة الأبعاد مع الدول الإفريقية الشقيقة.  
فبعد قرار أديس أبابا التاريخي، تابع المغرب مسار الانضمام للآليات القانونية، قصد المشاركة الكاملة في أنشطة المنظمة، والإسهام  
في أجندة كافة أجهزتها.  
وكما تعهد بذلك، فقد شارك المغرب في كل الاجتماعات، بنفس الروح البناءة، التي أعلنت عنها في خطابي بأديس أبابا، عندما  
أكدت أننا: «لا نرغب إطلاقا في التفرقة، كما قد يزعم البعض»... «فبمجرد استعادة المملكة المغربية لمكانها فعليا داخل الاتحاد،  
والشروع في المساهمة في تحقيق أجندته، فإن جهودها ستتكب على لم الشمل، والدفع به إلى الأمام».  
إن هذه القمة تتيح لنا الفرصة لتأكيد التزام بلدي الصريح والمسؤول والثابت، من أجل خدمة قضايا القارة الإفريقية ومصالحها.  
وإن الجهود التي يبذلها الرئيس ألفا كوندي، على رأس منظمنا تحظى بكامل تقديرتنا. فريادته وبعده نظره، يساعده على بذل جهود  
جبارة من أجل عقلنة أشغال منظمنا. وقد تمكن من ملاءمة أجندتنا للتوصل إلى توزيع معقلن بشكل أكبر، في متابعة القضايا ذات  
الأولوية. وهو بهذا يعطي وضوحا أكثر على عمل المنظمة.

كما أتقدم بالشكر إلى معالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي، لجهوده الحثيثة من أجل إضفاء دينامية جديدة على عمل اللجنة، وكذا لمواكبة وتيرة الإصلاحات داخل منظمنا.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد كنا دائما واثقين بأن إفريقيا تستطيع أن تحول التحديات التي تواجهها، إلى رصيد حقيقي من التقدم والاستقرار. فالنمو الديموغرافي الذي تشهده قارتنا، ومؤسساتها، وكذا الهجرة والشباب، كلها فرص يجب علينا جميعا استغلالها.

والمغرب يريد أن يساهم في إقلاع إفريقيا جديدة: إفريقيا قوية وجريئة، تدافع عن مصالحها؛ وإفريقيا مؤثرة على الساحة الأممية. فمن أجل تحديد معالم إفريقيا الجديدة هذه، يتعين علينا التحرر من كل الأوهام. إفريقيا الجديدة التي نتطلع بشغف إلى تحقيقها، لا بد أن تنطلق من نظرة ملموسة وواقعية، بإمكانها أن تفرز قارة إفريقية مبادرة ومتضامنة.

إن إفريقيا اليوم توجد في مفترق الطرق، ويجب علينا أن نختار أنجع السبل الكفيلة بالدفع بها إلى الأمام. ففي هذه الآونة، تتزايد الرهانات التي تواجهها قارتنا، كتعدد الفاعلين غير الحكوميين، مما يتسبب في خلق عدم وضوح الرؤية، وتهديدات الإرهاب العابر للحدود، والتطرف العنيف، إضافة إلى الآثار الناجمة عن الاحتباس الحراري، فأمام هذه التهديدات الجديدة المحدقة بقارتنا، لا بد للاتحاد الإفريقي من مباشرة تطوره، حتى يتمكن من إيجاد أجوبة مناسبة ومجدية.

ولهذه الغاية، نرى أنه من الأساسي أن تحدد الدول الإفريقية أهدافا واقعية وعملية، تقوم على الأولويات الحقيقية للقارة. إفريقيا لم تعد في حاجة إلى الشعارات الإيديولوجية، وإنما تحتاج إلى العمل الملموس والحازم، في ميادين السلم والأمن والتنمية البشرية.

والمغرب يؤمن بقدرة إفريقيا على تجديد نفسها، والرفع من وتيرة تقدمها. فأمام محدودية التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، على مواجهة تحدي الإقلاع، أصبح من الضروري على إفريقيا أن تتجه نحو التعاون الإفريقي البيني، وكذا إقامة مختلف أشكال الشراكات الاستراتيجية والتضامنية بين البلدان الشقيقة.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن الاتحاد الإفريقي اليوم مطالب بأن يشكل آلية في مستوى رهانات قارتنا. كما يجب عليه أن يواكب تحديات المرحلة. فتقدم إفريقيا يمر عبر إعادة هيكلة مؤسساتها القارية، بما يضمن الاستجابة الكاملة والضرورية للتحديات التي يتعين رفعها.

ونود في هذا الصدد، أن نشيد بما أبان عنه الرئيس بول كاغامي من خصال قيادية في هذه المسألة البالغة الأهمية بالنسبة لقارتنا الإفريقية. كما نهنئه على تقريره الكامل والمستفيض في نفس الوقت، المتضمن لتوصيات أساسية من أجل بلوغ الحلول التي «تضمن مستقبل القارة الإفريقية».

«إن الضرورة الملحة لتعزيز اتحادنا» تمكننا من الحصول على تشخيص بناء حول حالة الاتحاد الإفريقي، وتجعلنا نقترح توصيات واقعية وبرغماتية. إن هذه الضرورة، ضرورتنا. ونحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى نظرة تحمل في طياتها تحول الاتحاد الإفريقي.

ويشكل إصلاح الاتحاد الإفريقي ورشا هاما، يلتزم المغرب بالمشاركة فيه إلى جانب باقي الدول الشقيقة.

كما يتعين على أسرتنا المؤسسية أن تتجه نحو نجاعة أكبر، وتعتمد مقارنة معقنة لهذا المنتظم الإفريقي، في انسجام مع انتظارات شعوبنا الإفريقية.

إن تفعيل هذا الإصلاح لم يعد من الكماليات، وإنما يشكل ضرورة ملحة، بالنظر إلى الرهانات والتحديات الجسيمة التي يتعين على قارتنا مواجهتها.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن انتهاج سياسة إرادية موجهة نحو الشباب، من شأنه تركيز الطاقات على التنمية. فمستقبل إفريقيا يبقى رهينا بشبابه، إذ أن ما يقارب 600 مليون إفريقي وإفريقية من الشباب. كما يرتقب وصول عدد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، إلى 400 مليون شخص في أفق 2050.

من هنا، تبرز الضرورة الملحة لتوجيه هذا الرصيد الديموغرافي نحو إقلاع القارة. وهو ما سيتيح لإفريقيا فرصة غير منتظرة للاستفادة من يد عاملة شابة ومتعلمة ووافرة لتطعيم نموها الاقتصادي.

فأكثر من 11 مليون شاب إفريقي يلج سوق الشغل سنويا، في حين لا تتعدى فرص العمل المتاحة 3 ملايين. كما أن ما يفوق 70 بالمائة من الشباب الأفارقة يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

ككيف يمكن وضع حد لظاهرة البطالة التي تضرب بقوة شباب القارة، إذ أن 60 بالمائة من المعطلين فيها هم من فئة الشباب؟

إن الجواب يكمن في معالجة إرادية للثلاثية المكونة من «التربية والتعليم العالي والتكوين المهني» تكون الجودة العالية فيها شرطا أساسيا.

كما يكمن في الاستثمارات الضرورية والمستدامة والحكيمة في ميادين التربية والتعليم والصحة والتكوين المهني والشغل.

لقد أضحى الاستثمار لفائدة الشباب الذين يمثلون ثلثي ساكنة القارة أمرا ضروريا. وذلك بتوفير التكوين المناسب لهم ومواكبة ولوجهم لسوق العمل بطريقة متدرجة ومؤطرة وتأهيلهم لاتخاذ المبادرة حتى يتمكنوا من خلق الثروات، والكشف عن مواهبهم والمساهمة في إقلاع القارة.

إذا ترك شباب إفريقيا معطلا عن العمل فإنه سيقف حجر عثرة أمام هذا الإقلاع الذي طالما ناشدناه للقارة. وإذا لم تعالج مسألة تشغيل الشباب بطريقة مستعجلة، سينتج عن ذلك شباب عاطل يكون عرضة للهشاشة ومخاطر التطرف.

لهذا السبب، فإن ما يناهز 40 بالمائة من الأشخاص غير العاملين يصبحون فريسة سهلة للحركات المتمردة وللجماعات المتطرفة والإرهابية التي تضرب القارة بقساوة.

أصحاب الفخامة، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا تفقد أبناءها بسبب الهجرة الشرعية أو غير الشرعية، وهي خسارة لا مبرر لها.

لهذا نتساءل: هل ستكون أعماق مياه البحر المتوسطي مصير شبابنا؟ وهل ستتحول حركيتهم إلى نزيف مستمر؟ بل يتعين علينا أن نتحكم فيها وأن نجعل منها ورقة مربحة.

إن الآلاف من الشبان الأفارقة يحاولون الوصول بطريقة سرية إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط بحثا عن حياة أفضل، رغم كل المخاطر المعروفة. إننا بصدد أشخاص قيمتهم عالية، ويشكلون موارد بشرية لقارتنا.

وبصفتي مسؤولا لقيادة مسألة الهجرة تم اختياره خلال الدورة 28 للقمّة، فإنني أعتزم تقديم مساهمة تتمحور حول ضرورة تطوير تصور إفريقي موحد لهانات الهجرة وتحدياتها، يكون الهدف الأول منه تغيير نظرتنا تجاه الهجرة، والتعاطي معها ليس كإكراه أو تهديد بل كمصدر قوة إيجابية.

ألم تكن الهجرة عبر مر العصور عاملا أساسيا في تقارب الشعوب والحضارات؟

إن التعامل مع التحدي الذي تشكله الهجرة يستوجب مقاربة خلاقة من شأنها تقييم أسبابها وتداعياتها وكذا التفكير في الحلول المتاحة، لاسيما عبر إقامة تناسق بين سياسات التنمية والهجرة.

في هذا الصدد، يتعين علينا العمل جميعا لبلورة أجندة إفريقية حول هذا الموضوع، تتمحور حول رؤية مشتركة للسبل والوسائل الكفيلة بمعالجة مسألة الهجرة داخل قارتنا وأمام الهيئات الدولية.

أصحاب الفخامة، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا الجديدة ستستثمر أفضل ما لديها من إمكانيات لأنها تزخر بخيرات وافرة. وإن المغرب لعازم على المشاركة في إقلاع إفريقيا الجديدة.

فإفريقيا مدعوة لمواجهة مستقبلها بكل حزم معتمدة بالأساس على إمكانياتها الذاتية.

إننا مدينون بذلك لشعوبنا ولشبابنا. لقد حان الأوان لكي تتحول الوعود بغد أفضل وبمستقبل زاهر من مجرد شعارات أو متمنيات إلى واقع ملموس. إننا مطالبون بإقران القول بالفعل لما فيه مصلحة أجيالنا الصاعدة وإفريقيا الجديدة.

وشكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المناظرة الدولية المنظمة تحت شعار: «كرة القدم الإفريقية هي رؤيتنا»

الصخيرات، 24 شوال 1438هـ الموافق 18 يوليوز 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
معالي السيد جيانبي إنفاتينو، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم،  
معالي السيد أحمد أحمد، رئيس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السرور، أن نرحب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، بمناسبة انعقاد هذه الندوة الهامة، حول كرة القدم الإفريقية. وإننا لنشيد بهذه المبادرة البناءة، التي نعتبرها فرصة سانحة للقيام بتشخيص جماعي لواقع كرة القدم بالقارة، والتطور الذي عرفته، والوقوف أيضا على أبرز التحديات التي تواجهها، واقتراح التوجهات الكبرى لبلورة رؤية مشتركة لتطوير الكرة الإفريقية.

وقد أبيننا إلا أن نضفي رعايتنا السامية، على هذا الملتقى الإفريقي الكبير، ليس فقط اعتبارا للمكانة التي تحتلها إفريقيا في قلوبنا، ولعلاقات الأخوة والتضامن والتعاون التي تربطنا بشعوبها؛ وإنما أيضا لإيماننا الراسخ بأن مستقبل إفريقيا يبقى رهينا بتأهيل شبابها، وفتح الآفاق أمامه لإبراز مؤهلاته، وبمدى القدرة على إدماجه.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت إفريقيا غنية بثرواتها الطبيعية، فهي غنية، قبل كل شيء، بشبابها الذي يمثل ثلثي ساكنة القارة، والذي نثق في قدرته على المساهمة الفاعلة في تحقيق الإقلاع الذي نتطلع إليه جميعا، إذا ما وفرنا له الظروف المواتية للتعبير عن مواهبه وصقلها.

ومن هذا المنطلق، فإن تطوير الممارسة الرياضية بكل أشكالها، وكرة القدم بالخصوص، يمثل إحدى الركائز الأساسية لتنمية الشباب، وإدماجهم في محيطه الاجتماعي والاقتصادي، ولتقوية مناعتهم ضد كل أشكال الانحراف والتطرف، والمغامرة بأرواحهم وبمستقبلهم عبر اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

إن كرة القدم هي قيم ومبادئ، قبل أن تكون مجرد رياضة تهدف إلى تحقيق الألقاب فقط. فهي تقوم على إدكاء الروح الرياضية، والعمل الجماعي، والتنافس الشريف، وتساهم في تعزيز الانفتاح والتفاهم والتقارب بين الشعوب.



وكما لا يخفى عليكم، فكرة القدم هي الرياضة الأكثر شعبية في إفريقيا، بل وفي العالم، وتحتل مكانة هامة في حياة شعوبها ؛ بل إنها تتجذر في أعماق هويتها الاجتماعية. كما أن تاريخ كرة القدم الإفريقية حافل بالإنجازات في مختلف التظاهرات العالمية، وبالمواهب الكروية الكبيرة التي تألفت سواء على مستوى القارة، أو في أكبر الدوريات والفرق العالمية.

إلا أن كرة القدم الإفريقية مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، برفع تحديات التحديث والعصرنة، ومواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها الرياضة العالمية. ولن يتأتى لنا ذلك إلا بترسيخ الحكامة الجيدة للهياكل التسييرية، وتحسين جودة التكوين، وتطوير البنيات التحتية، وتوفير متطلبات ولوج عالم الاحتراف، وتعزيز آليات تسويق المنتج الكروي الإفريقي، وإيجاد التوازن بين تطوير كرة النخبة والكرة الجماهيرية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عملنا على رجوع المغرب إلى مكانه الطبيعي داخل المؤسسات الإفريقية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي، واللجنة التنفيذية للاتحاد الإفريقي لكرة القدم، إيماناً منا بضرورة العمل المشترك مع أشقائنا داخل هذه المؤسسات، من أجل خدمة قضايا القارة، والدفاع عن مصالحها.

فالمغرب يتقاسم مع أشقائه الأفارقة نفس التحديات، ونفس الطموح، من أجل تطوير وتوسيع نطاق الممارسة الرياضية بشكل عام، والارتقاء بكرة القدم بالخصوص، إيماناً منه بالدور الهام الذي تلعبه في تحقيق التنمية البشرية، وتقوية الاندماج والتلاحم الاجتماعي، وتعزيز الإشعاع الجهوي والقاري والدولي.

وتجسيدا لسياستنا التضامنية مع دول القارة، وإيماناً منا بأهمية التعاون الإفريقي البيني، فإن المغرب حريص على وضع التجربة التي راكمها في المجال الرياضي، رهن إشارة أشقائه الأفارقة.

وفي هذا الإطار، وقعت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم أكثر من 34 اتفاقية، همت العديد من المجالات كالتكوين والبنية التحتية، والطب الرياضي، وتبادل الخبرات التقنية، فضلاً عن استقبال التبرعات الإعدادية للفرق الوطنية لمجموعة من الدول الإفريقية الشقيقة، بمختلف فئاتها.

وإن المغرب يتطلع لابتناق قارة إفريقية قوية، متعاونة ومتضامنة، تتبوأ المكانة التي تستحقها في مختلف المؤسسات والمحافل الدولية، سواء على مستوى صناعة القرار، أو على مستوى المشاركة، أو بخصوص الدفاع عن حقها المشروع في تنظيم التظاهرات الكروية العالمية، وفي مقدمتها احتضان نهائيات كأس العالم.

حضرات السيدات والسادة،

إننا واثقون بأن هذا الملتقى الهام، بفضل الخبراء والكفاءات الكروية الإفريقية المشاركة فيه، وبما هو مشهود لهم به من خبرة إفريقية صادقة، سيمكن من بلورة رؤية مستقبلية لتطوير الكرة الإفريقية ؛ تستند إلى تشخيص موضوعي لواقع كرة القدم في قارتنا، وتحدد الوسائل البشرية والمادية، والآليات التنظيمية، الكفيلة برفع التحديات التي تواجهها، من أجل الرقي بهذه الرياضة الشعبية إلى المستوى العالمي.

وإذ نجدد الترحاب بكم على أرض المغرب، فإننا نسأل الله تعالى أن يكمل أعمالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمين العام للأمم المتحدة للتنديد بالسياسات الإسرائيلية غير المقبولة

03 ذوالقعدة 1438هـ الموافق 26 يوليوز 2017م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على كافة أنبيائه ورسوله،

من محمد السادس، ملك المملكة المغربية

إلى معالي السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

معالي الأمين العام،

يطيب لي أن أخاطبكم اليوم، بصفتي رئيس لجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، بخصوص تمادي السلطات الإسرائيلية في انتهاكاتها الممنهجة بمدينة القدس الشريف، والمسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، في خرق سافر لقرارات الشرعية الدولية.

وإننا نسجل بكل أسف، أنه في كل مرة تلوح فيها بوادر فرصة لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، تلجأ هذه الأخيرة إلى افتعال أحداث، وخلق توترات لإجهاضها. وهذا ما تأكد من جديد، من خلال ردها بنفس الطريقة والأسلوب، على الجهود الإقليمية والدولية، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استشعر من خلالها المجتمع الدولي بوجود مناخ إيجابي، من شأنه نقل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مراحل متقدمة من التسوية.

فقد اتخذت إسرائيل في الآونة الأخيرة مجموعة من التدابير الاستفزازية الخطيرة، نذكر منها :

1. أقامت احتفالات غير مسبوقة بمناسبة مرور 50 عاما على ضم القدس، وعقدت حكومتها، يوم الأحد 28 ماي 2017، اجتماعا في نفق أسفل المسجد الأقصى، صادقت خلاله على تطوير محيط البلدة القديمة، عبر حفر مزيد من الأنفاق وبناء المصاعد والممرات؛
2. عرضت الحكومة الإسرائيلية مشروع قانون على الكنيست، يقضي بإلزام المدارس العربية بتدريس المناهج والكتب الإسرائيلية لتهويد التدريس في القدس المحتلة؛

3. تقدم أعضاء من الكنيسة بمشروع قانون «القدس الكبرى»، الذي يهدف إلى ضم مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية ومناطق في شرق القدس المحتلة؛

4. صادقت اللجنة الوزارية للتشريع على مشروع قانون القدس الموحدة، الذي يقوض فرص الاتفاق حول مستقبل المدينة؛

5. اعتمدت الكنيسة الإسرائيلية في قراءة أولى قانون منع رفع الأذان في القدس والأحياء العربية المحيطة بها؛

6. تشن السلطات الإسرائيلية حملة تصعيد شاملة ضد البلدة القديمة في مدينة القدس الشريف ومحيطها، من خلال اغتصاب أراضي الفلسطينيين وحرمانهم من البناء، وتنفيذ إجراءات الطرد التعسفي في حقهم.

ولم تكتف إسرائيل بهذا الكم من الإجراءات غير القانونية، بل انتقلت إلى إجراءات أكثر خطورة، حينما أقدمت يوم الجمعة 14 يوليو 2017 على منع إقامة صلاة الجمعة، وإغلاق المسجد الأقصى في وجه المصلين لمدة ثلاثة أيام، ومنع إقامة الأذان، في خطوة غير مسبوقة منذ نصف قرن، واعتقال الشيخ محمد حسين مفتي القدس والديار الفلسطينية لعدة ساعات.

ورفعت من حدة التوتر بإقدامها على تدابير أمنية إضافية، مستفزة وغير مقبولة، من خلال تثبيت كاميرات المراقبة في كل أنحاء المسجد المبارك وباحاته، وإقامة بوابات إلكترونية لتفتيش المصلين، والاعتداء على مسؤولي وموظفي الأوقاف الإسلامية.

إن هذه الإجراءات غير الشرعية تمس كرامة المقدسيين، وتستفز مشاعر كل الفلسطينيين، وقد تؤدي إلى غضب عارم، وردة فعل شعبية عامة، وتعقيد الوضع في الأراضي الفلسطينية. كما تمثل هذه الإجراءات استفزازا واضحا لمشاعر كل العرب والمسلمين والأحرار في العالم، وعاملا لإثارة النزعات المتطرفة التي تدفع نحو مزيد من الاحتقان والتوتر والعنف في المنطقة برمتها.

وأمام هذا الوضع المقلق، ونهوضنا بأمانة رئاسة لجنة القدس، فإننا نندد بشدة بهذه السياسات الإسرائيلية غير المقبولة، ونلح على ضرورة التحرك الحازم للمجتمع الدولي وقواه الفاعلة، لإلزام إسرائيل بوقف تلك الممارسات لفرض الأمر الواقع، والاستفراء بمصير مدينة القدس، التي ينبغي معالجتها في إطار مفاوضات الحل النهائي.

ومن هذا المنطلق، ندعوكم للتدخل العاجل لدى السلطات الإسرائيلية، من أجل حملها على احترام الوضع القانوني والتاريخي للقدس الشريف والأماكن المقدسة، ودعوتها إلى إلغاء كافة الإجراءات غير الشرعية، بما فيها الإجراءات الأمنية الإضافية، التي أحدثت توجسا من وجود مخطط إسرائيلي لتقسيم زمني ومكاني للمسجد الأقصى المبارك.

وإذ نؤكد على محورية قضية القدس، وطابعها الروحي العميق، وعدم جواز المساس برمزياتها وهويتها الحضارية العريقة، ونبه إلى خطورة الانتقال بالنزاع إلى صراع ديني، فإننا نحذر من مخاطر توظيف الموروث الحضاري والثقافي، كعامل لتأجيج مشاعر العداة والتطرف، وضرب قيم المحبة والتسامح بين أتباع الديانات السماوية.

وإن المملكة المغربية، التي تؤمن إيمانا راسخا بخيار السلام، الذي يتوافق حوله المجتمع الدولي، والتي تؤكد أن القدس مرتبطة بالجنود والهوية؛ لواقعة من أن فرض الأمر الواقع بالقوة، لن يؤدي سوى إلى مزيد من التوتر والعنف، لا سيما في هذه الظرفية المعقدة والمضطربة التي تمر بها المنطقة.

## معالي الأمين العام،

بقدر انشغالنا بهذه السياسات الإسرائيلية والأهداف الكامنة وراءها، والتي نرفضها ونندد بها، بقدر ما سنظل متشبثين بالتفاؤل، بأن يتغلب منطق العقل والحكمة لدى السلطات الإسرائيلية، لتسائل نفسها، وتجنح للسلام والاندماج بدل العزلة، وبما يمكن الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة، على الأرض الفلسطينية في حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وإنني لعلل يقين تام، لما نعرفه في شخصكم من حنكة سياسية ودراية واسعة بالقضايا الدولية، بأنكم لن تدخروا جهداً لإرجاع الأمور إلى نصابها، بما يساهم في إعادة إطلاق عملية السلام، للوصول إلى حل عادل وشامل ودائم، يكفل قيام دولة فلسطينية مستقلة، تعيش إلى جانب دولة إسرائيل، في أمن وسلام ووثام.

وتفضلوا السيد الأمين العام، بقبول أسمى عبارات مودتي وتقديري.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

تطوان، 06 ذوالقعدة 1438هـ الموافق 29 يوليوز 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

تحل اليوم، الذكرى الثامنة عشرة لعيد العرش المجيد، في سياق وطني حافل بالمكاسب والتحديات. وهي مناسبة سنوية، لتجديد روابط البيعة المتبادلة التي تجمعنا، والوقوف معك، على أحوال الأمة.

إن المشاريع التنموية والإصلاحات السياسية والمؤسسية، التي نقوم بها، لها هدف واحد، هو خدمة المواطن، أينما كان. لا فرق بين الشمال والجنوب، ولا بين الشرق والغرب، ولا بين سكان المدن والقرى.

صحيح أن الإمكانيات التي يتوفر عليها المغرب محدودة. وصحيح أيضا أن العديد من المناطق تحتاج إلى المزيد من الخدمات الاجتماعية الأساسية. إلا أن المغرب، والحمد لله، يتطور باستمرار. وهذا التقدم واضح وملسوس، ويشهد به الجميع، في مختلف المجالات.

ولكننا نعيش اليوم، في مفارقات صارخة، من الصعب فهمها، أو القبول بها. فبقدر ما يحظى به المغرب من مصداقية، قاريا ودوليا، ومن تقدير شركائنا، وثقة كبار المستثمرين، كـ «بوينغ» و«رونو» و«بوجو»، بقدر ما تصدنا الحصيلة والواقع، بتواضع الإنجازات في بعض المجالات الاجتماعية، حتى أصبح من المخجل أن يقال أنها تقع في مغرب اليوم.

فإذا كنا قد نجحنا في العديد من المخططات القطاعية، كالزراعة والصناعة والطاقات المتجددة، فإن برامج التنمية البشرية والتربوية، التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين، لا تشرفنا، وتبقى دون طموحنا.

وذلك راجع بالأساس، في الكثير من الميادين، إلى ضعف العمل المشترك، وغياب البعد الوطني والاستراتيجي، والتنافر بدل التناسق والالتقائية، والتبخيس والتماطل، بدل المبادرة والعمل الملموس.

وتزداد هذه المفارقات حدة، بين القطاع الخاص، الذي يتميز بالنجاعة والتنافسية، بفضل نموذج التسيير القائم على آليات المتابعة والمراقبة والتحفيز، وبين القطاع العام، وخصوصا الإدارة العمومية، التي تعاني من ضعف الحكامة، ومن قلة المردودية. فالقطاع الخاص يجلب أفضل الأطر المكونة في بلادنا والتي تساهم اليوم في تسيير أكبر الشركات الدولية بالمغرب، والمقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية. أما الموظفون العموميون، فالعديد منهم لا يتوفرون على ما يكفي من الكفاءة، ولا على الطموح اللازم، ولا تحركهم دائما روح المسؤولية.

بل إن منهم من يقضون سوى أوقات معدودة، داخل مقر العمل، ويفضلون الاكتفاء براتب شهري مضمون، على قلته، بدل الجهد والاجتهاد والارتقاء الاجتماعي.

إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين.

وعلى سبيل المثال، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد، باستثناء مركز أو اثنين، مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية.

وهو ما ينعكس سلبا على المناطق، التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص، وأحيانا من انعدامه، ومن تدني مردودية القطاع العام، مما يؤثر على ظروف عيش المواطنين.

فالمناطق التي تفتقر لمعظم المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، ولفرص الشغل، تطرح صعوبات أكبر، وتحتاج إلى المزيد من تضافر الجهود، لتدارك التأخير والخصاص، لإلحاقها بركب التنمية.

وفي المقابل، فإن الجهات التي تعرف نشاطا مكثفا للقطاع الخاص، كالدائر البيضاء والرباط ومراكش وطنجة، تعيش على وقع حركية اقتصادية قوية، توفر الثروة وفرص الشغل.

ولوضع حد لهذا المشكل، فإن العامل والقائد، والمدير والموظف، والمسؤول الجماعي وغيرهم، مطالبون بالعمل، كأطر القطاع الخاص أو أكثر، وبروح المسؤولية وبطريقة تشرف الإدارة، وتعطي نتائج ملموسة، لأنهم مؤتمنون على مصالح الناس.

شعبي العزيز،

إن اختياراتنا التنموية تبقى عموما صائبة. إلا أن المشكل يكمن في العقلية التي لم تتغير، وفي القدرة على التنفيذ والإبداع. فالتطور السياسي والتنموي، الذي يعرفه المغرب، لم ينعكس بالإيجاب، على تعامل الأحزاب والمسؤولين السياسيين والإداريين، مع التطلعات والانشغالات الحقيقية للمغاربة.

فعندما تكون النتائج إيجابية، تتسابق الأحزاب والطبقة السياسية والمسؤولون، إلى الواجهة، للاستفادة سياسيا وإعلاميا، من المكاسب المحققة.

أما عندما لا تسيير الأمور كما ينبغي، يتم الاختباء وراء القصر الملكي، وإرجاع كل الأمور إليه.

وهو ما يجعل المواطنين يشكون لملك البلاد، من الإدارات والمسؤولين الذين يتماطلون في الرد على مطالبهم، ومعالجة ملفاتهم، ويلتمسون منه التدخل لقضاء أغراضهم.

والواجب يقتضي أن يتلقى المواطنون أجوبة مقنعة، وفي آجال معقولة، عن تساؤلاتهم وشكاياتهم، مع ضرورة شرح الأسباب وتبرير القرارات، ولو بالرفض، الذي لا ينبغي أن يكون دون سند قانوني، وإنما لأنه مخالف للقانون، أو لأنه يجب على المواطن استكمال المساطر الجاري بها العمل.

وأمام هذا الوضع، فمن حق المواطن أن يتساءل: ما الجدوى من وجود المؤسسات، وإجراء الانتخابات، وتعيين الحكومة والوزراء، والولاية والعمال، والسفراء والقناصل، إذا كانوا هم في واد، والشعب وهمومه في واد آخر؟

فممارسات بعض المسؤولين المنتخبين، تدفع عددا من المواطنين، وخاصة الشباب، للزوف عن الانخراط في العمل السياسي، وعن المشاركة في الانتخابات. لأنهم بكل بساطة، لا يثقون في الطبقة السياسية، ولأن بعض الفاعلين أفسدوا السياسة، وانحرفوا بها عن جوهرها النبيل.

وإذا أصبح ملك المغرب، غير مقتنع بالطريقة التي تمارس بها السياسة، ولا يثق في عدد من السياسيين، فماذا بقي للشعب؟ لكل هؤلاء أقول: «كفى، واتقوا الله في وطنكم... إما أن تقوموا بمهامكم كاملة، وإما أن تنسحبوا. فالمغرب له نساؤه ورجاله الصادقون».

ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، لأن الأمر يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين. وأنا أزن كلامي، وأعرف ما أقول... لأنه نابع من تفكير عميق.

شعبي العزيز،

إن مسؤولية وشرف خدمة المواطن، تمتد من الاستجابة لمطالبه البسيطة، إلى إنجاز المشاريع، صغيرة كانت، أو متوسطة، أو كبرى. وكما أقول دائما، ليس هناك فرق بين مشاريع صغيرة وأخرى كبيرة، وإنما هناك مشاريع تهدف لتلبية حاجيات المواطنين.

فسواء كان المشروع في حي، أو دوار، أو مدينة أو جهة، أو يهم البلاد كلها، فهو يتوخى نفس الهدف، وهو خدمة المواطن. وبالنسبة لي، حفري، مثلا، وبناء سد، لهما نفس الأهمية بالنسبة للسكان.

وما معنى المسؤولية، إذا غاب عن صاحبها أبسط شروطها، وهو الإنصات إلى انشغالات المواطنين؟

أنا لا أفهم كيف يستطيع أي مسؤول، لا يقوم بواجبه، أن يخرج من بيته، ويستقل سيارته، ويقف في الضوء الأحمر، وينظر إلى الناس، دون خجل ولا حياء، وهو يعلم بأنهم يعرفون بأنه ليس له ضمير.

ألا يخجل هؤلاء من أنفسهم، رغم أنهم يؤدون القسم أمام الله، والوطن، والملك، ولا يقومون بواجبهم؟ ألا يجدر أن تتم محاسبة أو إقالة أي مسؤول، إذا ثبت في حقه تقصير أو إخلال في النهوض بمهامه؟

وهنا أشدد على ضرورة التطبيق الصارم لمقتضيات الفقرة الثانية، من الفصل الأول من الدستور التي تنص على ربط المسؤولية بالمحاسبة.



لقد حان الوقت للتفعيل الكامل لهذا المبدأ. فكما يطبق القانون على جميع المغاربة، يجب أن يطبق أولاً على كل المسؤولين بدون استثناء أو تمييز، وبكافة مناطق المملكة.

إننا في مرحلة جديدة لا فرق فيها بين المسؤول والمواطن في حقوق وواجبات المواطنة، ولا مجال فيها للتهرب من المسؤولية أو الإفلات من العقاب.

شعبي العزيز،

إنني أرحب هنا، على ضرورة التفعيل الكامل والسليم للدستور. كما أؤكد أن الأمر يتعلق بمسؤولية جماعية تهم كل الفاعلين، حكومة وبرلماناً، وأحزاباً، وكافة المؤسسات، كل في مجال اختصاصه.

ومن جهة أخرى، عندما يقوم مسؤول بتوقيف أو تعطيل مشروع تنموي أو اجتماعي، لحسابات سياسية أو شخصية، فهذا ليس فقط إخلالاً بالواجب، وإنما هو خيانة، لأنه يضر بمصالح المواطنين، ويحرمهم من حقوقهم المشروعة.

ومما يثير الاستغراب، أن من بين المسؤولين، من فشل في مهمته. ومع ذلك يعتقد أنه يستحق منصباً أكبر من منصبه السابق.

فمثل هذه التصرفات والاختلالات، هي التي تزكي الفكرة السائدة لدى عموم المغاربة، بأن التسابق على المناصب، هو بغرض الاستفادة من الربيع، واستغلال السلطة والنفوذ.

ووجود أمثلة حية على أرض الواقع، يدفع الناس، مع الأسف، إلى الاعتقاد بصحة هذه الأطروحة.

غير أن هذا لا ينطبق، والله الحمد، على جميع المسؤولين الإداريين والسياسيين، بل هناك شرفاء صادقون في حبهم لوطنهم، معروفون بالنزاهة والتجرد، والالتزام بخدمة الصالح العام.

شعبي العزيز،

لقد أبانت الأحداث، التي تعرفها بعض المناطق، مع الأسف، عن انعدام غير مسبوق لروح المسؤولية.

فعوض أن يقوم كل طرف بواجبه الوطني والمهني، ويسود التعاون وتضافر الجهود، لحل مشاكل الساكنة، انزلق الوضع بين مختلف الفاعلين، إلى تقاذف المسؤولية، وحضرت الحسابات السياسية الضيقة، وغاب الوطن، وضاعت مصالح المواطنين.

إن بعض الأحزاب تعتقد أن عملها يقتصر فقط على عقد مؤتمراتها، واجتماع مكاتبها السياسية ولجانها التنفيذية، أو خلال الحملات الانتخابية.

أما عندما يتعلق الأمر بالتواصل مع المواطنين، وحل مشاكلهم، فلا دور ولا وجود لها. وهذا شيء غير مقبول، من هيئات مهمتها تمثيل وتأطير المواطنين، وخدمة مصالحهم. ولم يخطر لي على البال، أن يصل الصراع الحزبي، وتصفية الحسابات السياسية، إلى حد الإضرار بمصالح المواطنين.

فتدبير الشأن العام، ينبغي أن يظل بعيداً عن المصالح الشخصية والحزبية، وعن الخطابات الشعبوية، وعن استعمال بعض المصطلحات الغريبة، التي تسيء للعمل السياسي.

إلا أننا لاحظنا تفضيل أغلب الفاعلين، لمنطق الربح والخسارة، للحفاظ على رصيدهم السياسي أو تعزيزه على حساب الوطن، وتفاقم الأوضاع.

إن تراجع الأحزاب السياسية وممثليها، عن القيام بدورها، عن قصد وسبق إصرار أحيانا، وبسبب انعدام المصداقية والغيرة الوطنية أحيانا أخرى قد زاد من تأزيم الأوضاع.

وأمام هذا الفراغ المؤسف والخطير، وجدت القوات العمومية نفسها وجها لوجه مع الساكنة، فتحملت مسؤوليتها بكل شجاعة وصبر، وضبط للنفس، والتزام بالقانون في الحفاظ على الأمن والاستقرار. وهنا أقصد الحسيمة، رغم أن ما وقع يمكن أن ينطبق على أي منطقة أخرى.

وذلك عكس ما يدعيه البعض من لجوء إلى ما يسمونه بالمقاربة الأمنية، وكأن المغرب فوق بركان، وأن كل بيت وكل مواطن له شرطي يراقبه.

بل هناك من يقول بوجود تيار متشدد، وآخر معتدل، يختلفان بشأن طريقة التعامل مع هذه الأحداث. وهذا غير صحيح تماما. والحقيقة أن هناك توجه واحد، والتزاما ثابتا، هو تطبيق القانون، واحترام المؤسسات، وضمان أمن المواطنين وصيانة ممتلكاتهم. ويعرف المغاربة بأن أصحاب هذه الأطروحة المتجاوزة يستغلونها كرصيد للاستنزاق، وكلامهم ليست له أي مصداقية. وكأن الأمن هو المسؤول عن تسيير البلاد، ويتحكم في الوزراء والمسؤولين، وهو أيضا الذي يحدد الأسعار، الخ...

في حين أن رجال الأمن يقدمون تضحيات كبيرة، ويعملون ليلا ونهارا، وفي ظروف صعبة، من أجل القيام بواجبهم في حماية أمن الوطن واستقراره، داخليا وخارجيا، والسهر على راحة وطمأنينة المواطنين وسلامتهم.

ومن حق المغاربة، بل من واجبهم، أن يفتخروا بأمنهم، وهنا أقولها بدون تردد أو مركب نقص: إذا كان بعض العدميين لا يريدون الاعتراف بذلك، أو يرفضون قول الحقيقة، فهذا مشكل يخصهم وحدهم.

شعبي العزيز،

إن النموذج المؤسسي المغربي من الأنظمة السياسية المتقدمة. إلا أنه يبقى في معظمه جبرا على ورق، والمشكل يكمن في التطبيق على أرض الواقع. وإني أحرص كل الحرص على احترام اختصاصات المؤسسات، وفصل السلط.

ولكن إذا تخلف المسؤولون عن القيام بواجبهم، وتركوا قضايا الوطن والمواطنين عرضة للضياع، فإن مهامنا الدستورية تلزمنا بضمان أمن البلاد واستقرارها، وصيانة مصالح الناس وحقوقهم وحياتهم.

وفي نفس الوقت، فإننا لن نقبل بأي تراجع عن المكاسب الديمقراطية. ولن نسمح بأي عرقلة لعمل المؤسسات. فالدستور والقانون واضحان، والاختصاصات لا تحتاج إلى تأويل.

وعلى كل مسؤول أن يمارس صلاحياته دون انتظار الإذن من أحد. وعوض أن يبرر عجزه بترديد أسطوانة «يمنعوني من القيام بعملتي»، فالأجدر به أن يقدم استقالته، التي لا يمنعه منها أحد.

فالمغرب يجب أن يبقى فوق الجميع، فوق الأحزاب، وفوق الانتخابات، وفوق المناصب الإدارية.

شعبي العزيز،

إني أعتز بخدمتك حتى آخر رمق، لأنني تربيت على حب الوطن، وعلى خدمة أبنائه.

وأعاهدك الله، على مواصلة العمل الصادق، وعلى التجاوب مع مطالبك، ولتحقيق تطلعاتك.

واسمح لي أن أعبّر لك عن صادق شعوري، وكل ما يخالج صدري، بعد ثمانية عشرة سنة، من تحمل أمانة قيادتك. لأنه لا يمكن لي أن أخفي عنك بعض المسائل، التي تعرفها حق المعرفة. ومن واجبي أن أقول لك الحقيقة، وإلا سأكون مخطئاً في حقك.

ستلاحظ شعبي العزيز، أنني لم أتحدث عن قضية وحدتنا الترابية، ولا عن إفريقيا، أو غيرها من مواضيع السياسة الخارجية. وبطبيعة الحال، فقضية الصحراء المغربية لا نقاش فيها، وتظل في صدارة الأسبقيات.

إلا أن ما نعمل على تحقيقه اليوم، في جميع جهات المغرب، هو مسيرتك الجديدة. مسيرة التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة والعدالة الاجتماعية، التي تهتم جميع المغاربة، إذ لا يمكن أن نقوم بمسيرة في منطقة من المناطق دون أخرى. إننا نستطيع أن نضع أنجع نموذج تنموي، وأحسن المخططات والاستراتيجيات. إلا أنه :

- بدون تغيير العقليات،

- وبدون توفر الإدارة على أفضل الأطر،

- وبدون اختيار الأحزاب السياسية لأحسن النخب المؤهلة لتدبير الشأن العام،

- وفي غياب روح المسؤولية، والالتزام الوطني، فإننا لن نحقق ما ننشده لجميع المغاربة، من عيش حر كريم.

أنا لا أريد، شعبي العزيز، أن تظن بعد الاستماع إلى هذا الخطاب بأنني متشائم، أبدا... فأنت تعرف أنني واقعي، وأقول الحقيقة، ولو كانت قاسية. والتشاؤم هو انعدام الإرادة، وغياب الآفاق والنظرة الحقيقية للواقع.

ولكننا، والحمد لله، نتوفر على إرادة قوية وصادقة، وعلى رؤية واضحة وبعيدة المدى. إننا نعرف من نحن، وإلى أين نسير. والمغرب والحمد لله استطاع عبر تاريخه العريق تجاوز مختلف الصعاب بفضل التلاحم القوي بين العرش والشعب. وها نحن اليوم، نقطع معا، خطوات متقدمة في مختلف المجالات، ونتطلع بثقة وعزم، إلى تحقيق المزيد من المكاسب والإنجازات.

قال تعالى : «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أمير المؤمنين ، صاحب الجلالة الملك محمد السادس

يوجه رسالة سامية إلى الحجاج المغاربة

الرباط، 16 ذو القعدة 1438 هـ الموافق 08 غشت 2017م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حجاجنا الميامين ، أمنكم الله ورعاكم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،  
أما بعد ،

فيسعدنا، بصفتنا أمير المؤمنين، الحامي لحمى الملة والدين، الساهر على إقامة شعائر الإسلام في بلدنا الأمين، أن نغتتم مناسبة سفر أول فوج من حجاجنا الميامين إلى الديار المقدسة، بالتوجه إليكم ومن خلالكم إلى كافة من يسر الله تعالى له هذه السنة أداء هذه الفريضة، التي تعد من أركان الإسلام الخمسة، لنعبر عن خالص دعواتنا وسابغ رضانا، مع متمنياتنا لهم بالحج المبرور والسعي المشكور والثواب الموفور.

وغير خاف على أحد من رعايانا الأوفياء ما نوليه للشؤون الدينية وللأمن الروحي في مملكتنا السعيدة من عناية فائقة ورعاية متواصلة، وفي مقدمة ذلك تمكين المواطنين من أداء شعائر الحج في أمن وأمان وانتظام واطمئنان، تجاوبا مع مشاعرهم الصادقة في استكمال قواعد الإسلام والعمل بالأركان.

وبهذه المناسبة يحسن التذكير بأن فريضة الحج ركن عظيم من أركان الإسلام، وموسم إسلامي من المواسم الروحية والاجتماعية التي تجمع المسلمين من كل أقطارهم في بيت الله الحرام، الذي كان أول بيت وضع للناس لعبادة الله عبادة خالصة من الشرك، قائمة على التجرد من المظاهر المادية الدنيوية، مجسدة للمساواة بين المؤمنين، مهما تفاوتت مقاماتهم ومراتبهم، مستجيبة لدعوة رب العالمين بقلوب موحدة، ولغة مشتركة، لاهجة بالتلبية والحمد: «لبيك اللهم لبيك. لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك. لا شريك لك».

وبذلك يعطي المسلمون، مهما اختلفت أجناسهم وبلدانهم ولغاتهم، وتعددت مذاهبهم الدليل الملموس على أن قلبتهم واحدة، وعقيدتهم واحدة، وأنهم مدعوون في هذا الملتقى العظيم في كل سنة لتجسيد قيم الإسلام في المساواة والأخوة والتضامن، وبند الشقاق والخلاف والالتزام بالوحدة والائتلاف.

وهذه هي القيم التي ظل الشعب المغربي على مر العصور متحلياً بها، في ظل إمارة المؤمنين، متشبثاً ببيعته لهذه القيادة على المحجة البيضاء، ملتزماً بالمذهب السني المالكي والعقيدة الأشعرية في اعتدال ووسطية وانفتاح.

فهنيئاً لكم معاشر الحجاج والحاجات بما أكرمكم الله به لتكونوا من الذين استجابوا لربهم، لإقامة شعائر الحج، مصداقاً لقوله تعالى: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات...».

واحرصوا رعاكم الله، وأنتم بالديار المقدسة خلال أداء هذه الفريضة بأركانها وواجباتها، وسننها ومستحباتها، ألا يمر وقت من أوقاتكم الثمينة إلا وأنتم في طواف واستذكار، وتلبية واستغفار، لتفوزوا بما وعد الله به عباده من جزاء على الحج المبرور. مصداقاً لقول جدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

فكونوا واعين بهذه القواعد والأحكام، ومدركين لما لقنه إياكم فقهاؤنا وفقهاتنا من دروس دينية ومواعظ جليلة، عاملين على تدبرها والإفادة منها والامتثال لأحكامها. ففقه أحكام الحج والإلام بقواعده وواجباته في مقدمة ما ينبغي أن يتزود به المسلم للقيام بهذا الركن العظيم، فضلاً عن ضرورة التحلي بالتسامح وحسن المعاملة ولين الجانب. قال تعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى».

وقد عمل وزيرنا الأرضي في الأوقاف والشؤون الإسلامية على توفير شروط الرعاية في حلکم وترحالکم، والأداء الأمثل لمناسککم طبقاً لتوجيهاتنا الملكية السامية. وفي هذا الصدد نشيد بمجهود هذه الوزارة أطراً وموظفين، بما تبذله في كل موسم من مواسم الحج من جهود لأداء رعايانا الأوفياء لهذا الركن العظيم من أركان الإسلام في جو من النظام والاطمئنان.

## حجاجنا الميامين،

ينبغي التذكير في هذا المقام بضرورة الالتزام بالإرشادات والتعليمات المتعلقة بسير أعمال الموسم، سواء التي تصدر من أطر وزارتنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية المرافقين لكم خلال موسم الحج، أو تلك التي اتخذتها السلطات السعودية القيمة على نظام الحج، الساهرة على مصالح كافة ضيوف الرحمان تنفيذاً للتوجيهات الحكيمة لأخينا الأعز الأكرم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله.

ونغتتم هذه المناسبة لتجديد الإعراب لجلالته عن عميق اعتزازنا وبالغ إشادتنا بجهوده الخيرة في سبيل تحسين مرافق الحرمين الشريفين، والارتقاء بمواسم الحج، بما يرضي المسلمين قاطبة. جزاه الله خير الجزاء عما يبذله من جهود متواصلة لخدمة ضيوف الرحمان، وصيانة مقام الحرمين الشريفين بالالتزام وإيمان، ودعم الأمة الإسلامية في كل وقت وأن.

وفي هذا الصدد الذي استحضرننا معكم فيه ما يتعين عليكم للقيام بهذا الركن الإسلامي العظيم لا بد أن نذكركم بما يجب أن تتحلوا به فرادى وجماعات من فضائل وطنكم العزيز وتجسيد حضارته العريقة وهويته متعددة الروافد وقيمه الراسخة التي جسدها أسلافكم على مر العصور، وفي طليعتها تشبثكم بثوابت الأمة المغربية ومقدساتها، القائمة على الإسلام الوسطي والمذهب السني، كما يمثلها المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، والذي على أساسه تقوم إمارة المؤمنين التي يجسدها نظامنا في الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية. فكونوا - رعاكم الله - سفراء لوطنكم في هذا الموسم الحافل، ولاسيما ما يتميز به المغاربة من تقاليد عريقة في التأخي والتضامن والوسطية والانفتاح.

## حجاجنا المبرورين،

لا شك في أنكم تتطلعون إلى تلبية أشواقكم الروحية في هذا الموسم العظيم عند ابتدائه أو اختتامه، بالقيام بزيارة المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة، والوقوف بكل توقير وخشوع أمام خير الأنام وخاتم الأنبياء والرسل الكرام، جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام.

فاستحضروا - وفقكم الله - ما يقتضيه المقام من خشوع وابتهاال وتوقير وإجلال لمقام ينبوع الرحمة المهداة والنعمة المسداة، رجاء الفوز بما وعد الله به كل من صلى وسلم عليه، حيث قال عليه السلام: «من صلى علي واحدة صلى الله عليه بها عشراً».

وفي كل مقام تمرّون به من تلك المقامات الشريفة واللحظات الروحانية الخالصة لا تنسوا أن تدعوا خير الدعاء لملككم الساهر على أمنكم وازدهاركم وعلى وحدة وطنكم وصيانة سيادته وكرامته، وإحلاله المكانة اللائقة به في محيطه الإقليمي وعالمه الإسلامي، وكذا الدعاء الخالص أن يقر الله أعيننا بولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير المحبوب مولاي الحسن وبكافة أفراد أسرتنا الشريفة وأن يشمل برضوانه ومغفرته جدنا ووالدنا المنعمين الملكين محمداً الخامس والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكرهما، وبأن يمدنا الله بالعون والسداد والهداية والرشاد في قيادة المغرب نحو مراقي التقدم والعلاء والعزة والرخاء.

وختاماً نعرب لكم - معاشر الحجاج والحاجات الميامين - عن تجديد دعائنا لكم بالحج المبرور والسعي المشكور والجزاء الموفور والعودة إلى دياركم سالمين غانمين إنه تعالى على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ64 لثورة الملك والشعب

تطوان، 28 ذو القعدة 1438هـ الموافق 20 غشت 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

إن ثورة الملك والشعب، التي نعيش اليوم ذكراها الرابعة والستين، أكثر من ملحمة وطنية خالدة، جمعت ملكا مجاهدا، وشعبا  
مناضلا، من أجل استقلال المغرب، وعودة ملكه الشرعي.

فهي محطة مشرقة في تاريخ المغرب تجاوز إشعاعها وتأثيرها حدود الوطن، ليصل إلى أعماق إفريقيا.

فقد ألهمت بشكلها الشعبي التلقائي وبقيم التضحية والوفاء التي قامت عليها حركات التحرير بالمغرب الكبير وإفريقيا من شمالها إلى  
جنوبها. كما عمقت الوعي والإيمان بوحدة المصير، بين المغرب وقارته، بداية من الكفاح المشترك، من أجل الحرية والاستقلال.  
ثم بعد ذلك، في بناء الدول الإفريقية المستقلة على أساس احترام سيادة بلدانها، ووحدةها الوطنية والترايبية.

واليوم يتواصل هذا العمل التضامني، من أجل تحقيق التنمية والتقدم المشترك، الذي تتطلع إليه كافة الشعوب الإفريقية.

واستلهاما لمعاني وقيم هذه الثورة المجيدة، لم يكن غريبا أن يتخذ المغرب، منذ بداية الاستقلال، مواقف ثابتة، ومبادرات ملموسة  
لصالح إفريقيا، وخاصة من خلال:

- المشاركة في أول عملية لحفظ السلام في الكونغو سنة 1960،

- واحتضان مدينة طنجة، في نفس السنة، لأول اجتماع للجنة تنمية إفريقيا،

- وإحداث أول وزارة للشؤون الإفريقية في حكومة 1961 لدعم حركات التحرير.

وقد تم تنويع هذه الجهود الصادقة، لأجل شعوب إفريقيا، سنة 1961، باجتماع الدار البيضاء الذي وضع الأسس الأولى لقيام منظمة  
الوحدة الإفريقية سنة 1963.



ومن هنا فإن التزام المغرب بالدفاع عن قضايا ومصالح إفريقيا ليس وليد اليوم. بل هو نهج راسخ ورثناه عن أجدادنا، ونواصل توطيده بكل ثقة واعتزاز.

شعبي العزيز،

إن توجه المغرب نحو إفريقيا لم يكن قرارا عفويا، ولم تفرضه حسابات ظرفية عابرة، بل هو وفاء لهذا التاريخ المشترك، وإيمان صادق بوحدة المصير.

كما أنه ثمرة تفكير عميق وواقعي تحكمه رؤية استراتيجية اندماجية بعيدة المدى، وفق مقارنة تدريجية تقوم على التوافق.

وترتكز سياستنا القارية على معرفة دقيقة بالواقع الإفريقي، أكدتها أكثر من خمسين زيارة قمنا بها لأزيد من تسعة وعشرين دولة، منها أربعة عشر دولة، منذ أكتوبر الماضي، وعلى المصالح المشتركة، من خلال شراكات تضامنية رابح-رابح.

وخير مثال على هذا التوجه الملموس، المشاريع التنموية الكبرى التي أطلقناها، كأنبوب الغاز الأطلسي نيجيريا-المغرب، وبناء مركبات لإنتاج الأسمدة بكل من إثيوبيا ونيجيريا، وكذا إنجاز برامج التنمية البشرية لتحسين ظروف عيش المواطن الإفريقي، كالمرافق الصحية ومؤسسات التكوين المهني وقرى الصيادين.

وقد تكلفت هذه السياسة بتعزيز شراكاتنا الاقتصادية، ورجوع المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، والموافقة المبدئية على انضمامه للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

ويشكل رجوع المغرب إلى المؤسسة القارية منعظفا دبلوماسيا هاما في السياسة الخارجية لبلادنا.

وهو نجاح كبير لتوجهنا الإفريقي رغم العراقيل التي حاول البعض وضعها في طريقنا. وهو أيضا شهادة من أشقائنا الأفارقة على مصداقية المغرب ومكانته المتميزة لديهم.

وبمناسبة هذا الحدث التاريخي، أجدد عبارات الشكر والتقدير لكل دول القارة التي وقفت إلى جانبنا. وحتى تلك التي لم تساند طلبنا، واثقا أنها ستغير موقفها عندما تعرف صدق توجهاتنا.

وإذا كان هذا الرجوع هاما وحاسما، إلا أنه ليس غاية في حد ذاته. فإفريقيا كانت وستظل في مقدمة أسبقياتنا. وما يهمننا هو تقدمها وخدمة المواطن الإفريقي، ومن أهمها، أو قلل من مكانتها، بعدم الاهتمام بقضاياها أو بسياسة شراء المواقف، فهذه مشكلة تخصه وحده.

أما بالنسبة لنا، فإفريقيا هي المستقبل، والمستقبل يبدأ من اليوم.

ومن يعتقد أننا قمنا بكل ذلك، فقط من أجل العودة إلى الاتحاد الإفريقي، فهو لا يعرفني.

إن الوقت الآن، هو وقت العمل. والمغرب حريص على مواصلة الجهود التي يقوم بها داخل قارته منذ أكثر من خمسة عشر سنة.

وهنا يجب التأكيد بأن رجوع المغرب إلى مؤسسته القارية لن يؤثر على علاقاته الثنائية القوية مع بلدانها وعلى البرامج التنموية التي وضعها معها.

فهذا الرجوع، ليس إلا بداية لمرحلة جديدة من العمل مع جميع الدول من أجل تحقيق شراكة تضامنية حقيقية، والنهوض الجماعي بتنمية قارتنا والاستجابة لحاجيات المواطن الإفريقي.

إننا بصدد بناء إفريقيا واثقة من نفسها، متضامنة ومجتمعة حول مشاريع ملموسة، ومنفتحة على محيطها.

وهو نفس المنظور التكاملي، الذي دفع المملكة لإضفاء طابع رسمي، على رغبتها في الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية، لدول غرب إفريقيا.

ونود هنا، أن نشكر قادة دول المجموعة، على إعطاء موافقتهم المبدئية، على انضمام المغرب إليها، كعضو كامل العضوية.

فهذه المنظمة هي امتداد طبيعي للاتحاد الإفريقي، وانضمام المغرب إليهما سيساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي، والنهوض بالتنمية البشرية بالقارة.

إنه قرار سياسي تاريخي، يشكل علامة بارزة، على درب تحقيق الاندماج الإفريقي، الذي لا يمكن تصوره إلا كنتاج لكل التكتلات الإقليمية، خاصة في سياق أصبحت فيه التجمعات الجهوية، قوة وازنة في السياسة الدولية.

وستعمل المملكة المغربية، من موقعها داخل المجموعة، على إرساء دعائم اندماج حقيقي في خدمة إفريقيا، وتحقيق تطلعات شعوبها، إلى التنمية والعيش الكريم، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.

شعبي العزيز،

لقد اخترنا نهج سياسة تضامنية، وإقامة شراكات متوازنة، على أساس الاحترام المتبادل، وتحقيق النفع المشترك للشعوب الإفريقية.

فالمغرب، لم ينهج يوماً سياسة تقديم الأموال، وإنما اختار وضع خبرته وتجربته، رهن إشارة إخواننا الأفارقة، لأننا نؤمن بأن المال لا يدوم، وأن المعرفة باقية لا تزول، وهي التي تنفع الشعوب.

وهم يعرفون ذلك، ويطلبون من المغرب التعاون معهم، ودعم جهودهم في العديد من المجالات، وليس العكس. كما يدركون حرصنا على بناء شراكات مثمرة معهم، تقوم على استثمارات وبرامج تنموية مضبوطة، بين القطاعين العام والخاص، في الدول المعنية.

أما الذين يعرفون الحقيقة، ويروجون للمغالطات، بأن المغرب يصرف أموالاً باهظة على إفريقيا، بدل صرفها على المغاربة، فهم لا يريدون مصلحة البلاد.

فتوجه المغرب إلى إفريقيا، لن يغير من مواقفنا، ولن يكون على حساب الأسبقيات الوطنية. بل سيشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وسيساهم في تعزيز العلاقات مع العمق الإفريقي لبلادنا.

كما كان له أثر إيجابي ومباشر، على قضية وحدتنا الترابية، سواء في مواقف الدول، أو في قرارات الاتحاد الإفريقي. وهو ما عزز الدينامية التي يعرفها هذا الملف، على مستوى الأمم المتحدة.

فإذا كانت 2016 سنة الحزم والصرامة، وربط القول بالفعل، في التعامل مع المناورات التي كانت تستهدف النيل من حقوقنا، فإن 2017 هي سنة الوضوح والرجوع إلى مبادئ ومرجعيات تسوية هذا النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء.

وقد مكن هذا النهج الحازم والواضح من وضع مسار التسوية الأممي على الطريق الصحيح، ومن الوقوف أمام المناورات التي تحاول الانحراف به إلى المجهول.

وهو ما أكدته تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن لأبريل الماضي، سواء في ما يخص الالتزام بمرجعيات التسوية، وتتمين مبادرة الحكم الذاتي، كإطار للتفاوض، أو في تحديد المسؤوليات القانونية والسياسية للطرف الحقيقي في هذا النزاع الإقليمي. وقد مكن تدبير أزمة «الكركرات»، بطريقة استباقية، هادئة وحازمة، من إفشال محاولات تغيير الوضع بصحرائنا، ومن دفن وهم «الأراضي المحررة»، التي يروج لها أعداء المغرب.

وبموازاة مع ذلك، يتواصل الدعم الدولي لمقترح الحكم الذاتي، سواء من خلال تزايد عدد الدول التي سحبت الاعتراف بكيان وهمي أو عبر التسوية القانونية للشراكة الاقتصادية التي تربط المغرب بالعديد من القوى الكبرى.

شعبي العزيز،

إن ثورة 20 غشت لم تكن حدثاً بارزاً في تاريخ المغرب فقط، وإنما كانت لها أبعاد وامتدادات مؤثرة على المستوى المغاربي والإفريقي. فما أحوجنا اليوم لاستلهايم قيم التضحية والوفاء والعطاء المستمر لمواصلة حمل مشعل هذه الثورة المتجددة، داخليا وقاريا. فهذه المبادئ والقيم، وبالعمل الجماعي، سنتمكن من رفع التحديات المتداخلة التي تواجهنا لتحقيق التنمية الشاملة، وترسيخ الأمن والاستقرار الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة.

ونود هنا أن نشيد بالعمل الجاد والتحرك الفعال الذي تقوم به الدبلوماسية المغربية في الدفاع عن مصالح المغرب العليا، وتعزيز المصداقية التي يحظى بها، وزيادة إشعاعه، جهويا وقاريا ودوليا.

شعبي العزيز،

إنني أستحضر، بهذه المناسبة، بتأثر وخشوع، ذكرى عائلتي في منفاها بمدغشقر، التي زرتها السنة الماضية. وقد لمست في شعبها صدق مشاعر المحبة والتقدير، التي يكونونها للأسرة العلوية، ووقفت على بعض الذكريات المؤثرة، وعلى الروابط الإنسانية التي جمعتهم بها، رغم صعوبة ظروف المنفى والبعد عن الوطن.

كما أستحضر، بكل إجلال، أرواح شهداء الوطن الأبرار، وفي مقدمتهم جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس ورفيقه في الكفاح والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى مؤتمر الكونغرس الإفريقية لألعاب القوى

الصخيرات، 19 محرم 1439 هـ الموافق 09 أكتوبر 2017م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
معالي السيد رئيس الاتحاد الدولي لألعاب القوى،  
معالي السيد رئيس الكونغرس الإفريقية لألعاب القوى،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرحب بكم في بلدكم الثاني المغرب، بمناسبة انعقاد مؤتمر الكونغرس الإفريقية لألعاب القوى.

وقد أبيننا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذا الملتقى الرياضي الإفريقي الذي سيتدارس القضايا التي تستأثر باهتمام مسيري الاتحادات الإفريقية لألعاب القوى، اعتبارا للمكانة التي تحتلها قارتنا الإفريقية في قلوبنا، ولعلاقات الأخوة والتضامن والتعاون التي تربطنا بشعوبها.

ويأتي اهتمامنا بهذا الملتقى الكبير، تجسيدا لإيماننا الراسخ بأن التنمية المستدامة الحقيقية لأقطارنا الإفريقية الشقيقة، تمر حتما عبر تعبئة طاقاتها الشبابية التي تمثل ثلثي ساكنتها، والتي يجدر بنا أن نهض بتأطيرها وتأهيلها على جميع المستويات، التربوية والتعليمية، والتثقيفية، وغيرها.

وتعد الرياضة عموما، وألعاب القوى على وجه الخصوص، إحدى السبل الكفيلة بتنمية الشباب الإفريقي وإدماجه في محيطه الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مناعته ضد كل أشكال الانحراف والتطرف.

كما أنها ليست فقط وسيلة للحصول على الألقاب والإنجازات الرياضية المحضنة، وإنما هي منظومة قيم ومبادئ، تساهم في نشر ثقافة التفاهم والتعايش واحترام الآخر، والتقارب والتواصل بين الشعوب. فإلى جانب المدرسة والمجتمع، فإن الرياضة يجب أن تشكل عاملا للتربية والتثقيف، ووسيلة للارتقاء الاجتماعي.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن ممارسة رياضة ألعاب القوى المتجذرة منذ عدة عقود في قارتنا الإفريقية، تحتل مكانة الريادة في العديد من السباقات على المستوى العالمي، حيث كان أبطالها وما يزالون يبهرون العالم بإنجازاتهم القياسية وأدائهم المتميز.

فالألقاب التي يحرز عليها الأبطال الأفارقة، والمراتب المتقدمة التي تحتلها البلدان التي ينتمون إليها، سواء في بطولات العالم أو الألعاب الأولمبية، ليست فقط مصدر اعتزاز للشعوب الإفريقية، وإنما تشكل أيضا عاملا لتقوية الهوية الإفريقية والتعريف بها وزيادة إشعاعها.

بيد أن هذه الجوانب الإيجابية لا ينبغي أن تحجب عنا ما تعانيه ألعاب القوى في أقطارنا الإفريقية عموما من اختلالات بنيوية لا يمكن تجاوزها إلا باعتماد استراتيجية محكمة لمواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها هاته الرياضة على الصعيد العالمي.

ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية أساسا على إرساء حكامه جيدة للتسيير وصقل المواهب، وتأهيل الكفاءات عبر منظومة حديثة للتأطير والتكوين، وتعزيز وتطوير البنيات التحتية، والتوفيق بين ألعاب القوى الجماهيرية وإعداد النخبة في هاته الرياضة.

كما ينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجية على الانفتاح على القطاع الخاص، في إطار شراكات ناجعة توفر الوسائل الضرورية لمصادر تمويل الخطط الإنمائية لتطوير هذا الميدان، والتي تشكل معضلة حقيقية لكثير من بلداننا.

وانسجاما مع مخططات تنمية ألعاب القوى لكل من الاتحادين، الدولي والإفريقي، اعتمدت بلادنا منذ عقد من الزمن برنامجا تعاقديا لتأهيل ألعاب القوى الوطنية، وفق رؤية استراتيجية تروم توسيع قاعدة الممارسين، بموازاة مع تأهيل النخبة على حد سواء.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى تعزيز منظومة تكوين الرياضيين وتطوير الكفاءات الرياضية وتنمية البنيات الأساسية، وفق أساليب عمل حديثة ومتطورة، قادرة على مواكبة مسلسل التأهيل من أجل الاستغلال الأمثل للوسائل المتاحة. كما يتعين الحرص على محاربة ظاهرة التعاطي للمنشطات وكل الممارسات المشينة التي تتنافى مع الأخلاق والروح الرياضية ومع مبادئ المنافسة الشريفة.

وبفضل هذه المبادرات والالتزامات الملموسة، اكتسبت بلادنا ثقة المؤسسات والفاعلين الرياضيين على المستوى الدولي، توجت بشرف تمثيل المغرب للقارة الإفريقية في العصابة الماسية العريقة.

وبموازاة ذلك، فإننا ننتظر أن تمكن هذه الاستراتيجية، والاستغلال الأمثل للوسائل المتاحة، من تكوين أبطال عالميين، وصيانة مكانة المغرب ورصيده المتميز في هذا المجال.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب لم ينتظر العودة إلى مكانه الطبيعي داخل الاتحاد الإفريقي، ليبرهن عن التزامه بخدمة قضايا القارة، بما في ذلك المجال الرياضي. وإنما ظل حاضرا في جميع التظاهرات الرياضية الإفريقية، بل ومحتضنا لبعضها، ومتواجدا بالأجهزة التقريرية للمؤسسات الرياضية القارية، وفي مقدمتها الكنفدرالية الإفريقية لألعاب القوى.

ومن هذا المنطلق، وسيرا على نهجه التضامني في مختلف المجالات، فإن المغرب مستعد، بل وملتزم بوضع تجربته وإمكاناته في المجال الرياضي عموماً، وألعاب القوى بصفة خاصة، رهن إشارة أشقائه الأفارقة، من خلال اعتماد وتفعيل مقاربات تشاركية مبتكرة عبر تطوير قنوات للتعاون جنوب جنوب تعود بالنفع على كل الأطراف.

وإننا نتطلع لأن تشكل هذه الدورة لمؤتمر محطاً للتفكير في عقد شراكات استراتيجية فعالة بين الاتحادات الإفريقية في مجالات التكوين والتأطير وتبادل الخبرات وتوحيد الرؤى ووجهات النظر وتنسيق المواقف بالمنتظم الرياضي الدولي.

كما أننا واثقون بأن مؤتمركم، كجهاز تقريبي، سيرسم معالم سياسة جديدة لاستشراف آفاق واعدة كفيلة بتمكين ألعاب القوى الإفريقية من احتلال المكانة التي تستحقها في مختلف المؤسسات والملتقيات والمحافل الرياضية الدولية، وكذلك من توسيع قاعدة ممارسة هذه الرياضة على مستوى القارة.

وإذ نجدد الترحاب بكم على أرض المغرب، فإننا ندعو الله العليّ القدير أن يكلل أعمالكم بالتوفيق والسداد.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة  
الرباط، 23 محرم 1439 هـ الموافق 13 أكتوبر 2017م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

بمشاعر الفرح والاعتزاز، أجدد اللقاء بكم اليوم، ككل سنة، في افتتاح السنة التشريعية للبرلمان.

وتأتي هذه الدورة بعد خطاب العرش، الذي وقفنا فيه على الصعوبات، التي تواجه تطور النموذج التنموي، وعلى الاختلالات، سواء فيما يخص الإدارة، بكل مستوياتها، أو في ما يتعلق بالمجالس المنتخبة والجماعات الترابية.

إلا أن إجراء هذه الوقفة النقدية، التي يقتضيها الوضع، ليس غاية في حد ذاته، ولا نهاية هذا المسار. وإنما هو بداية مرحلة حاسمة، تقوم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، والعمل على إيجاد الأجوبة والحلول الملائمة، للإشكالات والقضايا الملحة للمواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إننا لا نقوم بالنقد من أجل النقد، ثم نترك الأمور على حالها. وإنما نريد معالجة الأوضاع، وتصحيح الأخطاء، وتقييم الاختلالات.

إننا نؤسس لمقاربة ناجعة، ولمسيرة من نوع جديد. فما نقوم به يدخل في صميم صلاحياتنا الدستورية، وتجسيد لإرادتنا القوية، في المضي قدما في عملية الإصلاح، وإعطاء العبرة لكل من يتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام.

وبصفتنا الضامن لدولة القانون، والساھر على احترامه، وأول من يطبقه، فإننا لم نتردد يوما، في محاسبة كل من ثبت في حقه أي تقصير، في القيام بمسؤوليته المهنية أو الوطنية.

ولكن الوضع اليوم، أصبح يفرض المزيد من الصرامة، للقطع مع التهاون والتلاعب بمصالح المواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن المشاكل معروفة، والأولويات واضحة، ولا نحتاج إلى المزيد من التشخيصات. بل هناك تضخم في هذا المجال.



وقد وقفنا، أكثر من مرة، على حقيقة الأوضاع، وعلى حجم الاختلالات، التي يعرفها جميع المغاربة. أليس المطلوب هو التنفيذ الجيد للمشاريع التنموية المبرمجة، التي تم إطلاقها، ثم إيجاد حلول عملية وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية، وللمطالب المعقولة، والتطلعات المشروعة للمواطنين، في التنمية والتعليم والصحة والشغل وغيرها؟ وبموازاة ذلك، يجب القيام بالمتابعة الدقيقة والمستمرة، لتقدم تنفيذ البرامج الاجتماعية والتنموية، ومواكبة الأشغال بالتقييم المنتظم والنزيه.

ولهذه الغاية، قررنا إحداث وزارة منتدبة بوزارة الخارجية مكلفة بالشؤون الإفريقية، وخاصة الاستثمار، وخلية للتبع، بكل من وزارتي الداخلية والمالية.

كما نوجه المجلس الأعلى للحسابات، للقيام بمهامه في تتبع وتقييم المشاريع العمومية بمختلف جهات المملكة. إن المغاربة اليوم، يحتاجون للتنمية المتوازنة والمنصفة، التي تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل، وخاصة للشباب، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار، والاندماج في الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية، التي يطمح إليها كل مواطن. كما يتطلعون لتعميم التغطية الصحية وتسهيل ولوج الجميع للخدمات الاستشفائية الجيدة في إطار الكرامة الإنسانية. والمغاربة اليوم، يريدون لأبنائهم تعليما جيدا، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، والولوج والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخريج فئات عريضة من المعطلين. وهم يحتاجون أيضا إلى قضاء منصف وفعال، وإلى إدارة ناجعة، تكون في خدمتهم، وخدمة الصالح العام، وتحفز على الاستثمار، وتدفع بالتنمية، بعيدا عن كل أشكال الزبونية والرشوة والفساد.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد.

إننا نتطلع لبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة.

وسيرا على المقاربة التشاركية، التي نعتمدها في القضايا الكبرى، كمراجعة الدستور، والجهوية الموسعة، فإننا ندعو إلى إشراك كل الكفاءات الوطنية، والفعاليات الجادة، وجميع القوى الحية للأمة.

كما ندعو للتخلي بالموضوعية، وتسمية الأمور بمسمياتها، دون مجاملة أو تمنيق، واعتماد حلول مبتكرة وشجاعة، حتى وإن اقتضى الأمر الخروج عن الطرق المعتادة أو إحداث زلزال سياسي.

إننا نريدها وقفة وطنية جماعية، قصد الانكباب على القضايا والمشاكل، التي تشغل المغاربة، والمساهمة في نشر الوعي بضرورة تغيير العقلية التي تقف حاجزا أمام تحقيق التقدم الشامل الذي نطمح إليه.

وإذ نؤكد حرصنا على متابعة هذا الموضوع، فإننا ننتظر الاطلاع عن كثب، على المقترحات، والتدابير التي سيتم اتخاذها، من أجل بلورة مشروع نموذج تنموي جديد.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن النموذج التنموي مهما بلغ من نضج سيظل محدود الجدوى، ما لم يركز على آليات فعالة للتطور، محليا وجهويا.

لذا، ما فتئنا ندعو لتسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنمية، بمختلف جهات المملكة.

فالجهوية ليست مجرد قوانين ومساطر إدارية، وإنما هي تغيير عميق في هياكل الدولة، ومقاربة عملية في الحكامة الترابية.

وهي أنجع الطرق لمعالجة المشاكل المحلية، والاستجابة لمطالب سكان المنطقة، لما تقوم عليه من إصغاء للمواطنين، وإشراكهم في اتخاذ القرار، لا سيما من خلال ممثليهم في المجالس المنتخبة.

وإدراكا منا بأنه ليس هناك حولا جاهزة، لكل المشاكل المطروحة في مختلف المناطق، فإننا نشدد على ضرورة ملاءمة السياسات العمومية، لتستجيب لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة.

ولإضفاء المزيد من النجاعة على تدبير الشأن العام المحلي نلح على ضرورة نقل الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية للجهات، بموازاة مع نقل الاختصاصات.

لذا نوجه الحكومة لوضع جدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة.

ونهيىب بالمجالس المنتخبة وخاصة على مستوى الجهات لتحمل مسؤوليتها في تدبير شؤون كل منطقة واتخاذ المبادرات للتجاوب مع ساكنتها والاستجابة لمطالبها المشروعة.

كما ندعو لإخراج ميثاق متقدم للاتمرکز الإداري، الذي طالما دعونا إلى اعتماده وتحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين وخاصة شبابنا، الذي يمثل أكثر من ثلث السكان والذي نخصه بكامل اهتمامنا ورعايتنا.

فتأهيل الشباب المغربي وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من أهم التحديات التي يتعين رفعها. وقد أكدنا أكثر من مرة ولاسيما في خطاب 20 غشت 2012 بأن الشباب هو ثروتنا الحقيقية ويجب اعتباره كمحرك للتنمية وليس كعائق أمام تحقيقها.

والواقع أن التغييرات المجتمعية التي يشهدها المغرب قد أفرزت انبثاق الشباب كفاعل جديد له وزنه وتأثيره الكبير في الحياة الوطنية.

ورغم الجهود المبذولة فإن وضعية شبابنا لا ترضينا ولا ترضيهم، فالعديد منهم يعانون من الإقصاء والبطالة ومن عدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما أن منظومة التربية والتكوين لا تؤدي دورها في التأهيل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب.

أما السياسات العمومية القطاعية والاجتماعية فرغم أنها تخصص مجالا هاما للشباب إلا أن تأثيرها على أوضاعهم يبقى محدودا لضعف النجاعة والتناسق في ما بينها وعدم ملاءمة البرامج لجميع الشرائح الشبابية.

واعتبارا للارتباط الوثيق بين قضايا الشباب وإشكالية النمو والاستثمار والتشغيل، فإن معالجة أوضاعهم تحتاج إلى ابتكار مبادرات ومشاريع ملموسة تحرر طاقاتهم وتوفر لهم الشغل والدخل القار وتضمن لهم الاستقرار وتمكنهم من المساهمة البناءة في تنمية الوطن.

وأخص بالذكر هنا، على سبيل المثال، وضعية الشباب الذين يعملون في القطاع غير المهيكل، والتي تقتضي إيجاد حلول واقعية قد لا تتطلب وسائل مادية كبيرة، ولكنها ستوفر لهم وسائل وفضاءات للعمل في إطار القانون بما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع.

وعلى غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا ندعو بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة.

ولضمان شروط النجاعة والنجاح لهذه السياسة الجديدة، ندعو لاستلها مقتضيات الدستور، وإعطاء الكلمة للشباب، والانفتاح على مختلف التيارات الفكرية، والإفادة من التقارير والدراسات التي أمرنا بإعدادها، وخاصة حول «الثروة الإجمالية للمغرب» و«رؤية 2030 للتربية والتكوين»، وغيرها.

وفي أفق بلورة واعتماد هذه السياسة، ندعو للإسراع بإقامة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي كمؤسسة دستورية للنقاش وإبداء الرأي وتتبع وضعية الشباب.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن الاختلالات التي يعاني منها تدبير الشأن العام ليست قدرا محتوما. كما أن تجاوزها ليس أمرا مستحيلا، إذا ما توفرت الإرادة الصادقة وحسن استثمار الوسائل المتاحة.

وهذا الأمر من اختصاصكم، برلمانا وحكومة ومنتخبين. فأنتم مسؤولون أمام الله، وأمام الشعب وأمام الملك عن الوضع الذي تعرفه البلاد.

وأنتم مطالبون بالانخراط في الجهود الوطنية، بكل صدق ومسؤولية، لتغيير هذا الوضع، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية أو حزبية. فالوطن للجميع، ومن حق كل المغاربة أن يستفيدوا من التقدم، ومن ثمار النمو.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى المسؤولية الوطنية الجسيمة، الملقاة على عاتقكم، لما فيه صالح الوطن والمواطنين.

قال تعالى: «فإذا عزم فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين»، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المؤتمر السابع لوزراء البيئة للدول الإسلامية  
الرباط، 05 صفر 1439هـ الموافق 25 أكتوبر 2017م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
معالي السيدة كيتا آمنة ميغا، عقيلة فخامة رئيس جمهورية مالي، ورئيسة منظمة «أجير» للحياة والبيئة الراقية في  
مالي،  
معالي المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،  
يطيب لنا أن نرحب بكم في بلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم طيب الإقامة، وسائلين الله تعالى أن يوفقكم ويسدد خطاكم، ويعينكم  
على تحقيق ما تتطلع إليه أمتنا الإسلامية من موفور العزة والكرامة واطراد التقدم والازدهار.  
ونغتنم هذه المناسبة لنجدد خالص تقديرنا وجزيل شكرنا للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، وعلى رأسها  
معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، ومن خلاله إلى كافة أعضاء وخبراء المنظمة، على جهودهم الدؤوبة لتنسيق وتعزيز  
العمل الإسلامي المشترك، وتفعيل التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية.  
وإننا نعتبر مؤتمر اليوم، الذي يأتي ضمن اللقاءات الدورية التي تعقدها منظمنا، فرصة سانحة للوقوف على التحديات البيئية  
ومواصلة التشاور وتبادل الخبرات في مجال ظاهرة التغيرات المناخية التي أصبحت أبعادها ومخاطرها تشكل تهديدا حقيقيا  
لكافة دول العالم، ومن ضمنها الدول الإسلامية الشقيقة.  
حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى على أحد أن التغيرات المناخية التي تجتاح العالم تعد من أهم القضايا البيئية الراهنة، نظرا لارتباطها وتأثيرها المباشر على  
مختلف القطاعات الحيوية، من فلاحية ونقل ومياه وموارد طبيعية وغيرها. غير أن ضمان الأمن الغذائي في مواجهة هذه الظاهرة،  
يظل من بين أهم التحديات التي تواجه البشرية.

لذلك أصبح لزاما علينا التدبر والتفكير لإيجاد آليات مستدامة وتدابير ناجعة لمواجهة هذا التحدي المناخي المتنامي، الذي يؤرق المتخصصين، ويشكل تحديا لأجيال الحاضر والمستقبل.

أصحاب الفخامة، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد عرف المغرب خلال العقود الأخيرة، على غرار جل الدول الإسلامية طفرة اقتصادية مهمة، بفضل تطور مجموعة من القطاعات السوسيو اقتصادية الحيوية، نتج عنها العديد من الانعكاسات السلبية على البيئة.

ووعيا منا بأهمية هذا الوضع، أولينا لمجال حماية البيئة مكانة متميزة ضمن الأولويات الوطنية، لمواجهة التدهور البيئي، حيث انخرط المغرب خلال السنوات الأخيرة، في مسار طموح مكثف من إدماج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياساتنا التنموية على جميع المستويات.

وقد انعكست هذه المقاربة على التطور المتواصل للنظام المؤسسي والتشريعي والمالي المغربي، حيث كرس دستور المملكة لسنة 2011، الحق في بيئة سليمة في إطار تنمية مستدامة، ضامنة للتوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على جودة الحياة.

وفي هذا السياق، اعتمدت بلادنا ميثاقا وطنيا للبيئة والتنمية المستدامة، بهدف دعم المكتسبات وإدماج البعد البيئي والتغيرات المناخية قريبا في كل البرامج والسياسات التنموية.

ويأتي اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016-2030، التي تم إعدادها مؤخرا بتشاور مع كل الفعاليات الوطنية من سلطات عمومية وقطاع خاص وممثلي المجتمع المدني، ليؤكد باللموس الإرادة القوية لبلادنا من أجل مواصلة مسيرتها الخضراء نحو التنمية المستدامة.

وتهدف هذه الاستراتيجية، على الخصوص، إلى إرساء دعائم الاقتصاد الأخضر الشامل في أفق 2020، وتحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية، ودعم المحافظة على التنوع البيولوجي، وتعزيز الحكامة في مجال التنمية المستدامة.

وسعيا إلى جعل الطاقات المتجددة محورا أساسيا لنهجه الاقتصادي المتوازن والمستدام، اعتمد المغرب مخططا طموحا للطاقة الشمسية، يروم جعل الطاقات المتجددة تغطي 52 في المائة من الاحتياجات الوطنية من الطاقة في أفق 2030.

ويشكل هذا الالتزام منعظا حاسما في صيرورة سياسة بلادنا في مجال الطاقة. وسيساهم في ترسيخ مكانتها الرائدة في هذا الميدان، فضلا عن كونه يجسد وفاءها بالتزاماتها ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن الاهتمام المغربي بالحفاظ على المجالات الطبيعية ليس وليد اليوم، بل ترتبط جذوره الأولى بالسياسة المائية الرائدة التي أطلقها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، في ستينيات القرن الماضي.

وقد كان من أبرز معالمها تشييد السدود، التي تعد بمثابة طوق النجاة، الذي راهن عليه المغرب، من أجل تزويد مختلف جهات المملكة ببنيات مائية مهمة، وتحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب، وتلبية حاجيات الصناعات والسياحة، وتطوير السقي على نطاق واسع.

## حضرات السيدات والسادة،

تواصل المملكة المغربية، بقناعة والتزام، حضورها وانخراطها إلى جانب المنتظم الدولي في مكافحة التغير المناخي.

وهي إرادة ثابتة تجسدت خصوصا في احتضان بلادنا لمؤتمر الأطراف (كوب 22) في شهر نونبر 2016، الذي عرف نجاحا عالميا، وكذا في نهجها لسياسة إرادية بهدف تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية، وإكراهات انبعاثات الغازات الدفيئة، وذلك من خلال اعتمادنا لاقتصاد مخفف من الكربون.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت بلادنا من الدول الأولى التي قدمت مساهماتها المحددة وطنيا، في إطار تفعيل اتفاق باريس للمناخ.

وتجسيدا للالتزام الراسخ للمغرب بتكريس التعاون جنوب - جنوب، كخيار استراتيجي في سياسته الخارجية، تم إحداث مركز للكفاءات في مجال تغير المناخ، كآلية جديدة لتوطيد أسس التعاون والتكامل بين دول الجنوب في هذا المجال، لاسيما بين الدول الإسلامية ومع الدول الإفريقية الشقيقة.

وفي إطار الجهود التي تقوم بها المملكة، من أجل الحد من آثار التغيرات المناخية وتعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، يعتبر سوق الكربون آلية فعالة من آليات الحد من انبعاث الغازات الدفيئة.

وإننا على يقين أن هذه الآلية ستساهم في الوفاء بالتزامات المغرب المتعلقة بالمناخ، وفي خلق إطار ملائم لتنفيذ المساهمة المحددة الوطنية، مع ضمان النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وإننا لحريصون على مدى السنوات المقبلة على إحداث آلية لسوق الكربون، مناسبة للظرفية الاقتصادية للمغرب، والتي يمكن أن تولد أرصدة الكربون، مما سيمكننا من الاندماج في نظام دولي مؤطر لتبادل الأرصدة، سواء على الصعيد الجهوي أو العالمي.

ومن هذا المنطلق، يمكن التفكير في إحداث نظام لتبادل أرصدة الكربون، ضمن سوق كربون للدول الإسلامية، على غرار الأسواق الدولية الأخرى، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

## حضرات السيدات والسادة،

تواصل بلادنا جهودها الرامية إلى تعزيز العلاقات مع الشركاء الدوليين في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وذلك في ميادين متعددة، تهم دعم إعداد الاستراتيجيات، وبناء القدرات المؤسساتية والقانونية والتقنية. وتشمل أيضا تنفيذ مشاريع ملموسة لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق وبغية تعزيز الشراكات مع الدول الإسلامية، اقترحنا في رسالتنا الموجهة إلى مؤتمر الثالث المنعقد بالرباط في أكتوبر 2008، إحداث الأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة.

ونغتنم هذه المناسبة لنعرب عن شكرنا للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) على مساعيها الحميدة والجهود الجبارة التي تبذلها في سبيل تفعيل القرارات المتعلقة بإنشاء هذه الأكاديمية.

وتجسيدا لالتزامنا بإقامة هذه المؤسسة، فقد تم اقتراح استضافة المملكة المغربية لهياكلها، من خلال تخصيص وعاء عقاري، بعاصمة المملكة الرباط، تتوفر فيه كل مقومات نجاح المشروع. كما سيتم تصميم وإنجاز مختلف مرافقها وفقا لمعايير البناء الأخضر والمستدام. وإننا واثقون بأن إنشاء هذه الأكاديمية سيساهم في تعزيز قدرات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على الانخراط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل الأجل المحددة لذلك، أي قبل ممت سنة 2030.

كما نؤكد على ضرورة جعل هذا المشروع في خدمة العمل المشترك، كإطار مرجعي علمي بشأن قضايا البيئة يتناسب مع الخصوصيات الطبيعية والثقافية للعالم الإسلامي ويساهم في تطوير المعرفة والابتكار وتنمية البحث العلمي وجعلها من الدعامات الأساسية لإرساء أسس التنمية المستدامة، لصالح دول العالم الإسلامي.

وإذ نجدد الترحاب بكم على أرض المغرب، فإننا نسأل الله تعالى أن يكمل أشغالكم بكامل التوفيق والنجاح. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع السنوي لمؤتمر السياسة العالمية

مراكش، 14 صفر 1439هـ الموافق 03 نونبر 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بعبارات الترحيب الحار إلى المشاركين في الاجتماع السنوي لمؤتمر السياسة العالمية الذي ينعقد في دورته العاشرة بمدينة مراكش الحمراء.

وقد أبيننا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذا الملتقى الهام، نظرا لكونه يتيح لشخصيات مرموقة من مختلف المجالات وتعدد الخبرات النقاش والتداول بشأن الرهانات الإقليمية والدولية الكبرى، بغية الإسهام في تحسين الحكامة بمختلف أبعادها بما في ذلك التفكير، واتخاذ القرار، والمراقبة، لأجل خلق عالم أكثر انفتاحا وأكثر احتراماً للتنوع.

وإننا لعلى يقين أن اجتماعكم يشكل محطة للتفكير العميق، في جو من النقاش البناء، للخروج بأفكار جديدة وابتكار حلول ناجعة كفيلة بتحسين وتطوير النموذج التنموي لبلداننا.

والجدير بالذكر، أن التقدم الملحوظ الذي تعرفه إفريقيا، والذي لا يمكن تجاهله أو إنكاره، يحظى باهتمام متزايد من طرف المجتمع الدولي.

ومن المؤكد أن التطلع إلى الازدهار والرخاء يعد عملية معقدة تتطلب النفس الطويل. بيد أن تحقيق التطلعات الكبرى للمواطنين، لا سيما المواطنين الأفارقة، لن يتم إلا عبر برامج التنمية البشرية والاقتصادية الشاملة على الصعيدين الإقليمي والقاري.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

انطلاقا من إيماننا الراسخ بهويتنا الإفريقية، فإننا ندعو مجددا إلى ضرورة مواكبة نهضة القارة الإفريقية التي استطاعت أن تحدد مصيرها ومستقبلها بنفسها، معتمدة في ذلك على اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الجريئة، التي تم إطلاقها على المدى المتوسط والمدى البعيد، لتشمل العديد من القطاعات.



وفي هذا الصدد، نرى من واجبا بلورة استراتيجيات مبتكرة، ونهج سياسات طموحة تقوم على استثمار المنجزات التي تم تحقيقها لحد الآن، فضلا عن الاستفادة من المبادرات العالمية الناجحة التي تتلاءم وتنوع واقعا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وبالموازاة مع ذلك، يتعين علينا كذلك تعزيز أداء المؤسسات، ودعم الحكامة الجيدة، وتحسين طرق استخدام الأموال العامة بصورة جوهريّة.

إن الثروة الإفريقية، المتمثلة أساسا في رأسمالها البشري، تشكل فرصة فريدة للنمو. فالشباب الإفريقي لا يشكل عائقا أمام تطور قارتنا الإفريقية، بل يعتبر عاملا أساسيا لبلوغ الازدهار الذي نطمح إليه، وذلك من خلال انخراطه انخراطا كاملا في التحولات الاقتصادية الإيجابية التي تعرفها القارة.

لذا، فإن اعتماد سياسات ناجحة وتنفيذها في مجالات التربية والتكوين المهني والصحة سيساهم بدون شك في تحقيق اندماج أفضل لهؤلاء الشباب داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلداننا. كما ستمكننا هذه المبادرات من تحقيق نمو متزايد وشامل ومستدام سيتيح خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الزيادة في الإنتاج.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تزر قارتنا أيضا بموارد طبيعية هائلة ينبغي استثمارها واثمينها على النحو الأمثل.

وفي هذا الإطار، فإن تحويل القطاع الفلاحي، ووضع جسور التكامل والتواصل بينه وبين القطاع الصناعي لكفيل بخلق المزيد من مناصب الشغل.

لهذا، فإن تحويل القطاع الفلاحي في إفريقيا ينبغي أن يتم على جميع المستويات، انطلاقا من الإنتاج الأولي إلى تجميع الصناعات الفلاحية. وستمكننا هذه العملية من الاستثمار الأمثل للرصيد الفلاحي الهائل الذي تزر به قارتنا، لاسيما فيما يخص الأراضي الصالحة للزراعة، فضلا عن تجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الفاعلون في هذا القطاع، وهي صعوبات مرتبطة أساسا بضعف الإنتاج.

وموضوعنا هذا يقودنا إلى استحضار مفهوم «الثورة الخضراء»، هذه الثورة الخضراء التي ننشدها، والتي تهدف إلى التجديد العميق للتكنولوجيات وأساليب الإنتاج، آخذين بعين الاعتبار خصوصيات واقعا الإفريقي، والتغيرات المناخية التي تواجهه.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن نرى بأن الالتزامات التي أخذها المغرب على عاتقه لتسريع وتيرة النمو الفلاحي وتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا تساهم بشكل إيجابي في تغطية الحاجيات الغذائية لمجموع المواطنين الأفارقة على الصعيد القاري.

أما فيما يتعلق بالصناعة الإفريقية، فإنها ما زالت تعاني من نقص في التنافسية. ففي هذا الإطار، عليها أن تواجه تحديا مزدوجا ذا أهمية كبرى يكمن في تطوير أنشطة مبتكرة من جهة، وتكوين يد عاملة مؤهلة، من جهة أخرى.

كما يجب، وبموازاة مع الاستثمارات الخاصة، تطوير أنواع جديدة من التمويل والشراكات تدريجيا قصد تشجيع وتكثيف المشاريع التنموية مع الرفع من وتيرة تنفيذها.

كما أصبح لزاما علينا عدم تجاهل الخصائص الذي تعاني منه قارتنا على مستوى البنيات التحتية، والعمل على إيجاد حل نهائي وواقعي لهذه الإشكالية. فجميعنا يعي ويعلم أن التقدم والهشاشة يرتبطان جليا بالطرق ونقط الربط والمواصلات.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد آن الأوان لإعادة رسم الأولويات الاستراتيجية للمجتمع الدولي على ضوء ما أصبحت تقدمه القارة الإفريقية. فاعتبارا للتطورات الحديثة، وللخطوات التي خطتها القارة الإفريقية نحو الأمام، والمعترف بها، أصبح من الضروري أن يسمع صوت قارتنا، وأن تصبح متمركزة في خريطة سياسية دولية بعد إعادة تصميم معالمها.

لقد انفتحت إفريقيا على شراكات متعددة الأبعاد، شملت المجالات المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذا المجالات المتعلقة بالتصدي للتطرف، ومكافحة الإرهاب.

فبضم الرصيد الذي وفره التعاون شمال - جنوب إلى التجارب التي اكتسبتها مختلف الأطراف، يستطيع أصحاب القرار بناء تعاون أقوى، وأكثر واقعية، وخاصة أكثر عدلا وإنصافا. وفي هذا الاتجاه، تتخذ الشراكة الجديدة شمال - جنوب إجراءاتها.

وإننا على يقين أن تماسك وقوة وبراغماتية إفريقيا كلها عناصر ستمكنها من احتلال الموقع الأنسب داخل هذا المسار. وهنا، لا يفوتنا أن نشيد بالإرادة المشتركة التي تحدونا من أجل تحقيق اندماج أكبر بين دول إفريقيا.

ولكي يتحقق هذا الاندماج يتعين على جميع الفاعلين، سواء في القطاع العام أو الخاص، استغلال الفرص المتاحة استغلالا عمليا، وكذا التصدي للتحديات والمخاطر بشكل جماعي ومتضامن.

حضرات السيدات والسادة،

لقد ولى الزمن الذي كانت فيه إفريقيا قارة موصومة بالسلبية، معقدة من محيطها، لتظهر كقارة إفريقية واعدة ومتحفزة وتلتزم وتتعهد بالتزاماتها، لتحل محل قارة خاضعة ومستكينة.

إن الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد التي تزخر بها هذه القارة سيمكنها من النمو السريع الذي سيكون له وقع على الساكنة بأكملها.

إن قارتنا تتوجه بخطى ثابتة نحو الازدهار والرخاء، كما أنها تعيش تحولات حثيثة وفق نموذج خاص بها، وتفتح أبوابها أمام شراكات جد متنوعة. وبذلك، تتبلور معالم جديدة لإفريقيا باعتبارها قارة الخيارات وليس قارة الإكراهات.

غير أن بناء مستقبل الأجيال الإفريقية الصاعدة والإعداد له يقتضي توجيه الجهود، والتحلي بالحزم من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

وختاما فإننا إذ نجدد الترحيب بكم، فإننا ندعوكم إلى التفكير، بالإضافة إلى الشراكات التقليدية المبنية على التعاون جنوب- جنوب وشمال- جنوب، والتي أضحت - يوما بعد يوم - أكثر عددا ودينامية في مجالات جديدة للتبادل وللشراكة من شأنها ضمان غد أفضل لشعوبنا.

شكرا على إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء

الرباط، 17 صفر 1439 هـ الموافق 06 نونبر 2017 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

نخلد اليوم، بكامل الاعتزاز الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء. وبعد أسابيع سنحتفل بالذكرى الستين لخطاب جدنا جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، في محاميد الغزلان.

لماذا نستحضر اليوم، هذين الحدثين التاريخيين، وما هو الرابط بينهما؟

إن القاسم المشترك بينهما، هو العهد الموصول، الذي يجمع العرش بالشعب، حول وحدة الوطن، وفي مقدمتها الصحراء المغربية. فخطاب محاميد الغزلان التاريخي يحمل أكثر من دلالة. فقد شكل محطة بارزة في مسار استكمال الوحدة الترابية، وأكد حقيقة واحدة، لا يمكن لأي أحد إنكارها، هي مغربية الصحراء، وتشبث الشعب المغربي بأرضه.

فمباشرة بعد استقلال المغرب، وقبل تسجيل قضية الصحراء بالأمم المتحدة سنة 1963، وفي الوقت الذي لم تكن فيه أي مطالب بخصوص تحرير الصحراء، باستثناء المطالب المشروعة للمغرب، بل وقبل أن تحصل الجزائر على استقلالها، قبل كل هذا، أكد جدنا، آنذاك، الحقوق التاريخية والشرعية للمغرب في صحرائه، حين قال أمام ممثلي وشيوخ القبائل الصحراوية، الذين قدموا له البيعة : «نعلن رسميا وعلانية، بأننا سنواصل العمل من أجل استرجاع صحرائنا، في إطار احترام حقوقنا التاريخية، وطبقا لإرادة سكانها...»، انتهى قول جدنا رحمه الله.

فهذه الكلمات، في تلك الظرفية، لا تحتاج إلى تأويل، ولا يمكن لأحد أن ينازع في مصداقيتها. فهي أكثر من التزام. بل هي ميثاق ظل يجمع العرش بالشعب.

كما تؤكد بأن الصحراء كانت دائما مغربية، قبل اختلاق النزاع المفتعل حولها، وستظل مغربية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، مهما كلفنا ذلك من تضحيات.

ووفاء لهذا العهد المقدس، واستنادا على هذه الشرعية التاريخية والسياسية، أبدع والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، المسيرة الخضراء، لاسترجاع أقاليمنا الجنوبية.

وسيرا على نهج جدنا ووالدنا، وبعد تحرير الأرض، نواصل العمل، بنفس الالتزام، من أجل تكريم مواطنينا بهذه الأقاليم، والنهوض بتميمتها، وتحرير أبنائنا بالمخيمات، والإدماج الكامل لهذه المناطق ضمن الوطن الأم.

شعبي العزيز،

منذ توليت العرش، عاهدت الله، وعاهدتك، على بذل كل الجهود، من أجل الدفاع عن وحدتنا الترابية، وتمكين أبناء الصحراء من ظروف العيش الحر الكريم.

وقد كان نهجنا الثابت، هو التكامل والانسجام بين العمل الخارجي، للدفاع عن حقوقنا المشروعة، والجهود التنموية الداخلية، في إطار التضامن والإجماع الوطني.

فعلى المستوى الدولي، يظل المغرب ملتزما بالانخراط في الدينامية الحالية، التي أرادها معالي السيد Antonio Guterres الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع مبعوثه الشخصي، في إطار احترام المبادئ والمرجعيات الثابتة، التي يركز عليها الموقف المغربي، ومن بينها :

• أولا : لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي التي يشهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها.

• ثانيا : الاستفادة من الدروس التي أبانت عنها التجارب السابقة، بأن المشكل لا يكمن في الوصول إلى حل، وإنما في المسار الذي يؤدي إليه.

لذا، يتعين على جميع الأطراف، التي بادرت إلى اختلاق هذا النزاع، أن تتحمل مسؤوليتها كاملة من أجل إيجاد حل نهائي له.

• ثالثا : الالتزام التام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي، لمعالجة هذا النزاع الإقليمي المفتعل، باعتباره الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية.

• رابعا : الرفض القاطع لأي تجاوز، أو محاولة للمس بالحقوق المشروعة للمغرب، وبمصالحه العليا، ولأي مقترحات متجاوزة، للانحراف بمسار التسوية عن المرجعيات المعتمدة، أو إقحام مواضيع أخرى تتم معالجتها من طرف المؤسسات المختصة.

أما على المستوى الداخلي، وكما أكدت أكثر من مرة، فإننا لن نقف مكتوفي الأيدي، في انتظار إيجاد الحل المنشود. بل سنواصل عملنا من أجل النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، وضمان الحرية والكرامة لأهلها.

وفي هذا الإطار، سنواصل تطبيق النموذج التنموي الخاص بهذه الأقاليم، بموازية مع تفعيل الجهوية المتقدمة، بما يتيح لسكانة المنطقة التدبير الديمقراطي لشؤونهم، والمساهمة في تنمية منطقتهم.

فالمشاريع التي أطلقناها، وتلك التي ستتبعها، ستجعل من الصحراء المغربية قطبا اقتصاديا مندمجا، يؤهلها للقيام بدورها، كصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي، وكمحور للعلاقات بين دول المنطقة.

## شعبي العزيز،

كما أكدنا ذلك، فإنه لا يمكن اختزال هذا النموذج في الجانب الاقتصادي فقط، وإنما هو مشروع مجتمعي متكامل، يهدف للارتقاء بالإنسان وصيانة كرامته، ويجعله في صلب عملية التنمية.

ومن هنا، فإنه يعطي مكانة خاصة للحفاظ على التراث الثقافي والحضاري الصحراوي. فنحن نعرف مكانته في قلوب ووجدان أهل المنطقة.

ومن هنا، فإننا نحرص على العناية بالثقافة الحسانية، والتعريف بها، من خلال توفير البنيات والمرافق الثقافية، وتشجيع المبادرات والتظاهرات الفنية، وتكريم أهل الفن والثقافة والإبداع.

وذلك على غرار كل مكونات الهوية المغربية الموحدة. إذ لا فرق عندنا بين التراث والخصوصيات الثقافية واللغوية بكل جهات المغرب، سواء بالصحراء وسوس، أو بالريف والأطلس، أو بالجهة الشرقية.

فالعناية بالموروث الثقافي المحلي، لا تعني أبدا التشجيع على التعصب أو الانغلاق، ولا يمكن أن تكون دافعا للتطرف أو الانفصال، وإنما تجسد اعتزازنا بتعدد وتنوع روافد الهوية الوطنية، في ظل المغرب الموحد للجهات.

فمسؤوليتنا الجماعية تتمثل في صيانة هذا الرصيد الثقافي والحضاري الوطني، والحفاظ على مقوماته، وتعزيز التواصل والتلاحق بين مكوناته، في انفتاح على القيم والحضارات الكونية، وعلى عالم المعرفة والتواصل.

## شعبي العزيز،

إن تخليد ذكرى المسيرة الخضراء، واستحضار خطاب محاميد الغزلان، مناسبة لاستلهام قيم الوطنية الصادقة، والوفاء لمقدسات الأمة، والتضحية في سبيل الوطن.

فبفضل هذه القيم، وبفضل التعبئة الوطنية الجماعية، تمكن المغرب من استرجاع أقاليمه الجنوبية، ويواصل المضي قدما في مسيرات التنمية والبناء.

وما أحوجنا اليوم لهذه القيم، وتجسيدها في المدرسة والأسرة والمجتمع، وفي كل المجالات، لرفع التحديات الداخلية والخارجية، التي تواجه بلادنا. ونود بهذه المناسبة، أن نعبر عن اعتزازنا بقواتنا المسلحة الملكية، والقوات الأمنية، بكل مكوناتها، وعن تقديرنا للجهود والتضحيات التي تبذلها، وعلى تجندها الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

كما نريدها فرصة سانحة لتجديد التزامنا، وتقوية التعبئة الجماعية، من أجل النهوض بالتنمية الشاملة بكل جهات المملكة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية، في ظل مغرب موحد، يضمن لكل أبنائه الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وفي ذلك خير وفاء، للأرواح الطاهرة لأبطال التحرير والاستقلال، وفي مقدمتهم جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه، ولقسم المسيرة الخضراء، ومبدعها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، ولكل شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المنتدى البرلماني الثاني للجهات  
الرباط، 27 صفر 1439هـ الموافق 16 نونبر 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نشيد بمبادرة مجلس المستشارين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجمعيات جهات وجماعات المغرب، لتنظيم الدورة الثانية لهذا المنتدى والمخصصة لأحد الإصلاحات الجوهرية والواعدة، التي تم إطلاقها منذ التصويت على دستور 2011؛ ويتعلق الأمر بالجهوية المتقدمة.

إن اختياركم لعقد لقاءات دورية للتشاور وتبادل وجهات النظر والنقاش، بشأن تطور هذا الورش المهيكل، ليعكس بحق، انخراطكم التام وإيمانكم بالأهمية القصوى التي نوليها شخصيا لهذا الورش الإصلاحي الكبير الذي يتوخى إضفاء المزيد من الديمقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترايبية حول الغاية التي حددناها، ألا وهي تحقيق ما يستحقه مواطنونا من تقدم منصف ومستدام، ورفاهية وازدهار.

كما نهنتكم على إدراجكم في برنامج نقاشاتكم، لمواضيع على قدر كبير من الأهمية، فيما يتعلق بإنجاز المهام الموكولة إلى الجماعات الترابية، في انسجام تام مع انشغالاتنا المرتبطة بتقدم مسلسل الجهوية المتقدمة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الجهوية المتقدمة، تعد مكسبا مؤسساتيا بالغ الأهمية، ينبع من الإرادة الراسخة التي ظلت تحدونا منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، لقطع أشواط حاسمة على درب إصلاح وتحديث مؤسساتنا. لذا، ينبغي لنا جميعا إيلاء هذا الورش كامل العناية التي يستحقها.

وإننا لنسجل اليوم، أن الآليات القانونية اللازمة لتفعيل الجهوية المتقدمة قد تم اعتمادها في مجملها، وأن المنتخبين بمختلف الجماعات الترابية لم يتوانوا في العمل على تكريس مسلسل الجهوية المتقدمة على أرض الواقع.



أما الآن وقد تم تسطير الأهداف وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم، فإن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجح لهذا التحول التاريخي.

إنه ورش ضخم، يقتضي انخراط مختلف الفاعلين، والتزام كافة القوى الحية، والهيئات الاجتماعية في بناء هذا الصرح الكبير، والتحلي بروح المسؤولية العالية، ومواكبة مختلف مراحلها بما يلزم من التعبئة والإقناع. كما ينبغي التسلح بقدر كبير من الإصرار، ونهج سبل الحوار والتواصل، من أجل الاستثمار الأمثل للإمكانيات الهائلة التي يوفرها الإطار المؤسسي والقانوني، والاستفادة من آثاره الإيجابية.

إن اعتماد هذه البيداغوجية الجديدة، القائمة على مبدأي المسؤولية والتشارك، وتبني هذا النمط الجديد من العلاقات، لمن شأنه أن يمكن منتخبي الجماعات الترابية من السير قدما في دينامية التغيير ورفع التحديات وتحقيق تطلعات ناخبهم، وكذا إعطاء الأجوبة الناجعة لانتظارات المواطنين.

أما مرافق الدولة والإدارات العمومية، فإنها مطالبة بنسج علاقات متجددة مع الجماعات الترابية، تقوم على التعاون والحوار والتشاور والالتقائية والشراكة. وبذلك سيتسنى لنا ضمان التكامل، وتناسق الجهود، وكذا خلق التفاعلات الضرورية لإنجاز ورش الجهوية المتقدمة، التي وضعناها نصب أعيننا، متطلعين إلى تحقيقها على أرض الواقع.

حضرات السيدات والسادة،

إن المواضيع التي ستعالجونها في هذا المنتدى تتجاوب بحق مع الانشغالات التي أشرنا إليها، والتي نحثكم على مناقشتها بكل حرية. على أن ترفعوا إلى نظرنا، في الوقت المناسب، ما سيتمخض عنها من مقترحات. وكل ما نوصيكم به الآن، هو أن تولي مناقشاتكم الاهتمام اللازم لبعض الجوانب الحاسمة التي ينبغي كذلك أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

ففي المقام الأول، يجب أن تندرج برامج التنمية الجهوية ضمن نموذج التنمية الذي هو في طور الإنجاز، والذي دعونا، في خطابنا يوم 13 أكتوبر، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، إلى المساهمة فيه بشكل واسع. وبالنظر لمكانة الصدارة المعترف لها بها في الدستور فإن الجماعات الترابية، وخاصة الجهات، مدعوة للعب الدور المتميز المنوط بها وتقديم مساهمتها الخاصة، لتقويم اختلالات النموذج الحالي، بالتخفيف من الفوارق الطبقية والتفاوتات الترابية، والسير بخطى حثيثة وحازمة على درب العدالة الاجتماعية. كما يتعين على كل مجال ترابي، أن يبلور رؤية خاصة به، تنسجم مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها النموذج الوطني للتنمية.

أما في المقام الثاني، فيتعلق الأمر بالمنتخبين المحليين. فهم مطالبون بالانخراط القوي في معالجة الإشكاليات المرتبطة بالشباب المغربي المتعطش للمعرفة والتواق للمشاركة والمساهمة، والمتطلع إلى الكرامة والعيش الأفضل. إن المشاكل التي يواجهها شبابنا اليوم لا يمكن أن تعالج إلا محليا، أي على مستوى الحي والجماعة والمدينة التي يقيمون فيها.

ذلكم أن السياسات الشاملة التي على الدولة المركزية أن تنهجها لصالح هذه الفئة من المواطنين، لا يمكن تفعيل مدلولها ومضمونها إلا عبر حلول محلية تتلاءم مع مشاكل الشباب.

وفي المقام الثالث، تأتي مسألة امتداد الاختصاصات المخولة للجماعات الترابية، وللمجالس الجهوية على وجه الخصوص. فعلى أي حال، لا يتعلق الأمر بإثقال كاهلها باختصاصات متعددة ومتنوعة قد تُفرض على الإساءة إلى مصداقيتها، بالنظر إلى الخصائص

الذي ستعاني منه لا محالة. بل الأجدى من ذلك، الحرص على أن تكون تلك الاختصاصات مضبوطة بما يكفي، لتفادي الارتباك والتداخلات وتكرار المهام، وأن تكون هذه الاختصاصات قابلة للتوسع تدريجياً، بموازاة مع نمو مواردها البشرية والمالية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تشاور ناجع لتحديد الاختصاصات التي تتميز بدرجة عالية من الدقة - ضمن تلك المرصودة للجهات في القانون التنظيمي - والتي ستتولاها الجهات في مرحلة أولى، على أن تجرى عليها التحيينات بصفة دورية.

وفي المقام الأخير، هناك جانب نود أن يشمل الفحص والتحليل، ويتعلق بالحكمة. فبغض النظر عن الآليات التي اعتمدها - في هذا الخصوص - القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية فإن تفكيركم وتشاوراتكم ينبغي أن تساعد على إعطاء مدلول أكثر دقة وواقعية وقابلية للقياس، لمفهوم قوي للحكمة يجب الحرص على تفادي تبخيسه. وهنا يتعين القيام بمجهود بيداغوجي وتواصلية تجاه الناخبين والرأي العام، حتى نستطيع أن نقدر حق التقدير مضمون وبعدها الحكمة، وأهمية الجهود التي يتعين علينا جميعاً بذلها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا على وعي تام بأن ورشنا كالجهدية المتقدمة، هو مشروع يمتد على المدى البعيد، يستوجب التحلي بكثير من الحزم لرفع الجمود، واليقظة لمواجهة العقليات المحافظة، والتفاعلية من أجل التكيف والتعديل والملاءمة بكيفية مستمرة.

إن روح هذا المنتدى، في اعتقادنا، تدرج في منطق اليقظة الذي نحن بصددده، وفي سياق التطور الثابت والمتدرج، وكذا التقييم الدوري. لهذا فإن أشغالكم، التي نتمنى أن تتسم بالموضوعية والواقعية والتبصر والجرأة، ستظل محط انتباهنا وتبعنا.

وفقكم الله وسدد خطاكم،  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة  
للتصرف بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني  
نيويورك، II ربيع الأول 1439هـ الموافق 29 نونبر 2017م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
سعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى جمهورية السنغال الشقيقة بأحر التهاني وأصدق التمنيات بمناسبة تجديد الثقة فيها لرئاسة اللجنة الموقرة  
للمرة الثانية والأربعين على التوالي.

وإن هذه الثقة التي وضعتها المجموعة الدولية في السنغال، إنما هي تجسيد للدور الذي يضطلع به هذا البلد الشقيق على الساحة  
الدولية، واعتراف من المحفل الأممي به كفاعل مهم داخل الأسرة الدولية، ولا أدل على ذلك من قيادته لتحرك داخل مجلس الأمن  
الدولي، أفضى إلى تبني القرار رقم 2334 بتاريخ 23 دجنبر 2016، الذي اعتبر جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية  
المحتلة، غير قانونية وباطلة الأثر.

لقد دأبنا في مثل هذا اليوم على توجيه رسالة إلى لجنتم الموقرة لتجديد موقف المملكة المغربية ودعمها الثابت والموصول  
للحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نجدد لأعضاء اللجنة المحترمين تقديرنا لجهودهم  
المخلصة على درب إشاعة الوعي بضرورة الدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإحقاق المشروعية وإقامة  
الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد ختمنا رسالتنا في السنة الفارطة بنبرة أمل على أن تكون سنة 2017 سنة خروج مسلسل السلام من حالة الاستعصاء والجمود  
وأن يكون الضوء قد لاح في نهاية النفق الطويل للقضية الفلسطينية التي طال أمد حلها. غير أنه وللأسف الشديد، يبدو السلام

متعثرا وبعيد المنال، بشكل تزداد معه المخاوف والهواجس من مستقبل مجهول للمنطقة، خاصة وأن الواقع على الأرض، والذي تقوم الحكومة الإسرائيلية بتكريسه كل يوم، يشي بنية لإقبار حل الدولتين، الذي توافق عليه المجتمع الدولي، كحل وحيد للقضية الفلسطينية، وتعميق وترسيخ مبدأ الدولة الواحدة بنظامين، الأبرتايد.

لقد كان أملنا وأمل الفلسطينيين وجميع الأحرار في العالم أيضا، في أن تكون سنة 2017 سنة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتفرغ لاستحقاقات السلام. بيد أننا نلاحظ مسعى لدى الطرف الآخر، مسعى لصرف الانتباه إلى مسائل جانبية هي - بكل تأكيد- نتاج طبيعي للسياسة الاستعمارية والتمادي في تكثيف الاستيطان، اللذين يشكلان أرضية خصبة للعنف والتطرف.

فعود تعاطي الحكومة الإسرائيلية بإيجابية مع مبادرة السلام العربية والمبادرات الدولية الأخرى، وخاصة خارطة الطريق لسنة 2003 التي تبناها مجلس الأمن، والمبادرة الفرنسية التي ترتب عليها مؤتمر باريس للسلام في مطلع هذه السنة، لإنقاذ حل الدولتين، واجهت كل تلك المبادرات بالرفض، دون تقديم بدائل وحلول وبناءة لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، تفضي إلى حل قائم على دولتين تعيشان جنب إلى جنب في أمن وسلام.

حضرات السيدات والسادة،

إن الوضع على الأرض الفلسطينية يحفل كل يوم بانتهاكات ترتكب ضد الفلسطينيين، تتجلى في مصادرة حقهم في حرية التنقل والتعبير، وتوسع دائرة الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز لفترة طويلة دون محاكمات، وإساءة معاملة الأسرى، فضلا عن التوغلات المتكررة في أجزاء كثيرة من الضفة الغربية، وهي ممارسات تلقي على المنتظم الأممي مسؤولية إعمال الآليات الدولية لحماية الشعب الفلسطيني.

ومما لا مرأى فيه أن عدو السلام يكمن في تمدد البناء الاستيطاني غير القانوني الذي زادت وتيرته بشكل مقلق منذ مطلع سنة 2017، فضلا عن شرعنة البؤر الاستيطانية بأثر رجعي، وفي تحد سافر لقرارات مجلس الأمن وانتهاك لكل المواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مما يجعلنا نطرح سؤالاً مشروعاً حول ما إذا كان ما يزال هناك مكان لإقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل؟

لا شك في أن الإبقاء على هذا الوضع، يشكل خطراً حقيقياً على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويطيل في عمر مصدر التوتر والتطرف وإثارة الأحقاد وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

إننا ونحن نتابع، بقلق بالغ، إمعان الحكومة الإسرائيلية في إجازة مخططات استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الأماكن المقدسة في القدس، لندعو مجلس الأمن وكافة أعضاء الأسرة الدولية إلى سرعة التحرك لإلزام إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، باحترام الوضع القانوني والتاريخي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الحديث عن الدولة الفلسطينية لا يتم بمعزل عن قطاع غزة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الدولة. فهذه المنطقة من التراب الفلسطيني لازال الحصار الإسرائيلي يطبق عليها منذ عشر سنوات، مما جعل وتيرة إعادة الإعمار فيها بعد العدوان الإسرائيلي عليها سنة 2014، تسير ببطء شديد، مما أضر في مسيرة التنمية، وزاد من معدلات البطالة التي بلغت حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى حوالي 60%.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق أن وجهنا في شهر يوليو الماضي رسالة إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة بصفتنا رئيسا للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أثرنا فيها الانتباه إلى تمادي السلطات الإسرائيلية في انتهاكاتها الممنهجة في القدس والحرم القدسي لفرض واقع جديد على الأرض، وطالبنا بسرعة التحرك من أجل حمل الحكومة الإسرائيلية على احترام الوضع القانوني والتاريخي في القدس، والأماكن المقدسة وحذرنا من خطورة تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من صراع سياسي إلى صراع ديني.

وبعد مضي أشهر قليلة على ذلك، ها هي الحكومة الإسرائيلية ترفع الحظر عن زيارات أعضاء الكنيست للمسجد الأقصى المبارك، وتسمح لهم بالدخول إلى الحرم القدسي في القدس الشرقية، تحت حماية الشرطة، وهو قرار يرمي في عمقه وجوهره إلى التمهيد لتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا، غير عابئة بالمناشدات الدولية بعدم تغيير الوضع القانوني في تلك الأماكن.

إن ما تقوم به إسرائيل من تغيير ممنهج للوضع التاريخي القائم في القدس والمسجد الأقصى، هو لعب بالنار، باعتبار أن الممارسات الإسرائيلية من شأنها تأجيج مشاعر العداة الديني الذي يمكن أن يتحول إلى صراع ديني عنيف. ولذلك نجدد مطالبتنا لها باحترام الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات في المدينة المحتلة منذ عام 1967، ونجدد رفضنا لقرار إسرائيل بضمها.

## حضرات السيدات والسادة،

إن المستفيد من حالة الانقسام التي كانت سائدة منذ سنوات بين الأشقاء الفلسطينيين هو الاحتلال الإسرائيلي، والخاسر الأكبر هو الشعب الفلسطيني وتطلعاته إلى الوحدة والعيش الكريم.

ولطالما أكدنا في مناسبات عديدة على ضرورة إنهاء حالة الانقسام والانخراط بصدق وعزيمة في حكومة وحدة وطنية جامعة تهض بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وتكون مخاطبا وحيدا يحظى بمصداقية عالية لدى المجتمع الدولي لرفع المعاناة والظلم عنه.

واليوم، وبعد سنوات من الانقسام وتشنيت الجهود، توصل الأشقاء الفلسطينيون إلى اتفاق مصالحة لا يسعنا إلا الترحيب به واعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح، على درب إنهاء حالة الانقسام واستعادة اللحمة الوطنية، في أفق تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ونأمل في أن يواصل الأشقاء الفلسطينيون تمتين وحدتهم وتقوية صفوفهم خدمة للمشروع الوطني الفلسطيني.

## حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن نافلة القول التأكيد على أن القضية الفلسطينية تعد القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي، والإبقاء عليها بدون حل يرهن مستقبل شعوب المنطقة ويشكل سببا رئيسيا لتغذية التطرف وعدم الاستقرار.

ولذلك أضحى من الضروري تخطي حالة الجمود والضبابية التي تمر بها العملية السلمية، والعمل على إطلاق مفاوضات مجددة ضمن إطار زمني معقول بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى إنهاء الاحتلال، للوصول إلى اتفاق يعالج جميع قضايا الحل النهائي. وفي غضون ذلك، يتعين على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى وفي الحرم القدسي الشريف، ووقف جميع الإجراءات أحادية الجانب التي تستهدف تغيير الهوية العربية والإسلامية

والمسيحية للقدس الشرقية، واعتبار حدود الرابع من يونيو عام 1967 حدود الدولة الفلسطينية، ووقف النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي كان آخرها قرار 2334 لعام 2016.

إن دعوتنا إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، هي دعوة إلى التثبيت بالمشروعية ورفع الحيف عن الشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته إلى الحرية والاستقلال والعيش الكريم كباقي شعوب الأرض.

فاستمرار الاحتلال يعتبر وصمة عار في جبين إسرائيل وفي جبين المجتمع الدولي الذي تقع على عاتقه مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية وإنسانية لإنهاء هذا الاحتلال وممارساته غير القانونية فوق الأرض الفلسطينية، والتي تعد أهم الأوراق والمسوغات التي تسوقها التنظيمات الإرهابية لتبرير مشروعها الإجرامي في المنطقة والعالم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوروبي  
أبيدجان، II ربيع الأول 1439 هـ الموافق 29 نونبر 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد الحسن درامان واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار،  
أختي العزيزة، إخواني الأعضاء رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي،  
أصحاب الفخامة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،  
السيد موسى فاكلي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،  
السيد جان كلود يونكير، رئيس المفوضية الأوروبية،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية، أن أعرب عن خالص شكري وعميق امتناني لمضيفنا الجليل أخي فخامة الرئيس الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، ومن خلاله للشعب الإيفواري، على كرم الضيافة التي أحاطونا بها منذ وصولنا إلى هذا البلد الذي أحبه كثيرا، والذي أزوره كل مرة بسرور متجدد.

إن المملكة المغربية تشيد بعقد هذا اللقاء، الذي يجمع القارة التي ننتمي إليها، إفريقيا، والقارة التي تربطها بها علاقات الجوار والشراكة، أوروبا.

كما تؤكد التزامها الكامل، بدورها الطبيعي، كصلة وصل بين القارتين؛ وهو الدور الذي تقوم به بكل اعتزاز.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

بعد مضي سبعة عشر عاما على تأسيسها، ما تزال الشراكة بين إفريقيا وأوروبا تحتفظ بوجاهتها وبكل مقوماتها. إلا أن الظرفية الراهنة لم تعد ملائمة للقيام بالتشخيصات، أو التمادي في السجلات العقيمة والمتجاوزة. بل إن الوقت الآن هو وقت الجد والعمل.



فالحوار الشجاع والمسؤول المفتوح بين الدول المستعمرة ومستعمراتها السابقة ينبغي أن يظل صريحا ومباشرا. وقد أصبح من الضروري اليوم، إعطاء نفس جديد لهذا الحوار.

إن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي تجمعان إقليميان لا محيد عنهما. ولأن كلا منهما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للآخر، فهما بالتالي على نفس القدر من الأهمية. وكما أنهما متساويان أمام التحديات المطروحة، فهما كذلك أمام الفرص المتاحة لهما، والمسؤوليات المنوطة بهما.

كما أن التضامن بين أوروبا وإفريقيا ليس مفهوما فارغا. ولا يعني وجود علاقة تركز على العمل الخيري الإنساني من جانب واحد. فالتضامن المقصود هنا يقوم على المسؤولية المشتركة، وترابط المصالح بين الطرفين على حد سواء.

لذا، يتعين من الآن فصاعدا، الحديث عن وجود شراكة أفقية حقيقية، عوض المنطق القائم على تقديم المساعدة، وفق منظور عمودي. ومن هذا المنطلق، فالشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا مطالبة بالتطور، والارتقاء بها إلى مستوى ميثاق مشترك. إن الأمر يتطلب من القارتين الإفريقية والأوروبية العمل سويا، على مواجهة التحديات المطروحة، وذلك من خلال تطوير تنافسية مشتركة، وتوطين المقاولات المنتجة بكلا القارتين، وضمان حركية منظمة لتنقل الأشخاص، وتعزيز التبادل الثقافي المثمر.

وبالموازاة مع ذلك، يتعين إعادة النظر في الشروط المرتبطة بالمدىونية، إذ أن الدول الغربية تنتظر من بعض البلدان الإفريقية - التي لم يمر على استقلالها أقل من نصف قرن - تحقيق أداء إيجابي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، يكون في مستوى المعايير التي تعتمدها، بالإضافة إلى فرض شروط تعجيزية على تلك الدول. ومما يجعل هذا التعامل أكثر إجحافا أن هذه البلدان الأوروبية نفسها تواجه أحيانا صعوبات مالية وسياسية بالغة.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تتميز العلاقات بين إفريقيا وأوروبا، على الدوام، بحركية نشيطة للتنقلات البشرية، وتوالي موجات الهجرة بينهما. فعشرات الآلاف من المهاجرين الأفارقة يسعون كل يوم للوصول إلى أوروبا، على حساب حياتهم، في الكثير من الأحيان.

إن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن التلاحقات والتمازجات الكبرى بامتياز. وهذا الوضع الواقعي، يلزمنا بالامتناع عن إضفاء أي بعد إيديولوجي أو عاطفي على الخطابات ذات الصلة بالهجرة، وتجنب تغذيتها بمشاعر الكراهية تجاه الأجانب.

فبعض الدول، بحكم موقعها الجغرافي، تشكل قبلة للمهاجرين، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، الذي ظل يستقبل على الدوام موجات متتالية للهجرة، ولاسيما بعد حصوله على الاستقلال. ولايزال الوضع كذلك إلى يومنا هذا. وشركاؤنا الأوروبيون والمغربيون يعرفون جيدا هذه الحقيقة.

وقد برز مفهوم الحدود في إفريقيا مع حصول بلدانها على الاستقلال. غير أن التعاطي مع مسألة الهجرة - بعد فترة الاستعمار - لم يحقق إلا نجاحاً محدوداً. كما أنه لم يتم التعامل مع هذه الظاهرة كمصدر للحلول والفرص التي تتيحها، وإنما كعامل للتهديد واليأس.

لقد كانت الهجرة في القديم، إما بدافع التنقل لأغراض تجارية، أو من أجل الحج إلى الأماكن المقدسة لأسباب دينية. كما كانت اضطرارية أحيانا، بسبب النزاعات وانتشار الأوبئة.

أما في العصر الحالي، فقد أضحت ظاهرة الهجرة تنطوي على دلالات قذحية، لاقتراها بطواهر أخرى كالمخدرات ومختلف أنواع الاتجار غير المشروع، وارتباطها بتداعيات التغيرات المناخية أيضا. كما أنها غالبا ما تقترن في المخيل الجماعي المعاصر بأفات الفقر والهشاشة وعدم الاستقرار، بل والموت أيضا.

إن ليبيا التي تشكل اليوم نقطة العبور الجديدة بين إفريقيا وأوروبا، أصبحت بمثابة الجسر الذي تندفق عبره الآفات بشتى أصنافها، والبؤرة التي تندفع نحوها المصائب والمآسي كلها.

وقد تتبعنا بكامل القلق والامتعاض، ما تناقلته وسائل الإعلام من أنباء حول الممارسات الفظيعة التي يتعرض لها عدد من المهاجرين في هذه المنطقة التي تقع بجوارنا. فمثل هذه الأفعال المشينة تعد إنكاراً تاماً للإنسانية.

إن هذه الممارسات التي تقتربها ميليشيات مسلحة غير خاضعة لسلطة الحكومة الليبية، تسائل الضمير الجماعي لكل الأطراف الصالعة والمسؤولة عن هذا النوع من الاتجار الذي يتنافى مع حقوق الإنسان الأساسية. وهذه الممارسات تتنافى أيضا مع قيم وتقاليد الشعب الليبي الشقيق.

وأمام انعدام القدرة الكافية، أو الرغبة الحقيقية في إدراك الأسباب العميقة لظاهرة الهجرة، فإنه يتم تقديمها وتعميمها في شكل صور نمطية، ومشاهد لتدافع جموع غفيرة من الأشخاص، دون عمل، ودون موارد، وأحيانا ذوي مسارات مشبوهة.

قد نميل إلى معاتبة الساكنة الأوروبية على تخوفها من هذا التدفق الهائل من المهاجرين، وتصورها له كتهديد لها. لكن يتوجب علينا الإقرار بأن هذا الشعور له - للأسف الشديد - ما يبرره في بعض الأحيان.

وقد كان بمقدور تجمعاتنا الإقليمية التصدي لهذا الوضع، بطريقة أكثر نجاعة وفعالية. وهنا يمكن أن نفكر في الاتحاد المغربي لو كان موجودا حقا، لكننا أكثر قوة في مواجهة هذا التحدي. ولكن مع كامل الأسف، فالاتحاد المغربي لا وجود له !

وبسبب النزاعات الإقليمية، فإن أفواجا عديدة من المهاجرين، غالبا ما تقع فريسة لشبكات الاتجار بمختلف أصنافها، التي تمتد من ترويج المخدرات إلى التنظيمات الإرهابية. وقد ظل المغرب ولا يزال يدفع ثمن هذا الوضع منذ زمن بعيد.

وهنا نؤكد من جديد أن ساعة العمل قد دقت. ومن حقنا أن نتساءل: هل بإمكاننا إيجاد حلول ناجعة لهذه الظاهرة؟ أم أنه من المفروض علينا أن نعيش في مناخ تنعدم فيه الثقة؟

إننا نستطيع التحرك والمبادرة. غير أنه ليس بإمكاننا أن نقوم بكل شيء، بل أكثر من ذلك لا يمكننا أن نحقق ذلك بمفردنا. لذا، ينبغي العمل على تطوير السياسة الأوروبية في هذا المجال.

فمن غير المقبول أن تكون أفضل المواهب الإفريقية، سواء داخل المدارس والمعاهد المرموقة، أو العاملة في مقاولات القارة، محط أطماع الأوروبيين، وذلك في تجاهل تام للاستثمارات التي وظفتها البلدان الأصلية لهذه المواهب، من أجل تكوينها. إننا نعتبر أن هجرة الأدمغة المترتبة عن الاستقطاب ظاهرة تبعث على الأسف والاستنكار.

ونظرا لكون المغرب بلدا للهجرة والعبور والاستقبال، فقد اعتمد مقارنة شمولية لقضية الهجرة، ووضع لها تصورا إيجابيا.

وإذا كنا ندرك طبيعة التحديات التي تطرحها إشكالية الهجرة، فإننا في المقابل نعرف تماما ما تحمله من جوانب إيجابية. والأمثلة التي تدل على ذلك كثيرة:

فعلى غرار أشقائهم المغاربة، ساهم المهاجرون الأفارقة بنصيب وافر في إعادة إعمار أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية. لذا، فمن الطبيعي أن تشعر بعض البلدان الإفريقية اليوم بالحيث.

وفي سبعينيات القرن الماضي كان بعض الشباب المغاربة المفعمين بروح المودة والانفتاح، يقصدون أوروبا للمشاركة في مواسم جني العنب أو للمساعدة في الحقول. واليوم، فقد أصبحت هذه التنقلات ضربا من ضروب الخيال!

وقد شهدت السنوات العشر الماضية توافد عدد من الأوروبيين إلى المغرب للاستقرار به، حاملين معهم خبراتهم ومهاراتهم لتوظيفها في إنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة محليا، وتوفير مناصب الشغل.

أما حاليا، فلا بد من وضع تصور جديد لمسألة الهجرة، من خلال التعاطي معها كموضوع قابل للنقاش الهادئ والرصين، وكحافز على الحوار البناء والمثمر.

وبذلك سوف نجني جميعا- في الشمال كما في الجنوب- ثمار هذه المقاربة الجديدة. وإذا كان هذا المنظور يفتقر حاليا لعنصر التماسك، فنحن واثقون تماما بأننا سنتمكن سويا من تحقيق هذا المسعى!

وبصفتي رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة، فإنني حريص كل الحرص على أن أقدم أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي المقبل مجموعة من المقترحات إلى الإخوة والأخوات رؤساء الدول، وذلك من أجل صياغة خطة عمل إفريقية بشأن الهجرة.

وقد وضعت اللبنة الأولى لهذه الخطة في شهر يوليوز 2017، من خلال المذكرة الأولية التي تم تقديمها إلى أختينا، الرئيس ألفا كوندي، أثناء مؤتمر القمة التاسع والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي.

وانسجاما مع هذه الخطة المتكاملة والمندمجة، يتعين علينا أن نتخذ موقفا موحدا، وتكلم بلسان واحد لإسماع صوت إفريقيا، بما يتماشى مع خطة العمل التي وضعناها بأنفسنا.

واليوم، وفي ظل تسارع حركة الهجرة بوتيرة غير مسبوقة، أصبحت هذه الخطة تفرض نفسها بالحاح شديد، وتقتضي تفعيلها على أربعة أصعدة: وطنيا وإقليميا وقاريا ودوليا.

وفي هذا الصدد، ينبغي الحرص على تصحيح أربع مغالطات:

• الهجرة الإفريقية لا تتم بين القارات، في غالب الأحيان. فهي تقوم قبل كل شيء داخل البلدان الإفريقية؛ إذ أنه من أصل 5 أفارقة مهاجرين، 4 منهم يبقون في إفريقيا؛

• الهجرة غير الشرعية لا تشكل النسبة الكبرى؛ فهي تمثل 20% فقط من الحجم الإجمالي للهجرة الدولية؛

• الهجرة لا تسبب الفقر لدول الاستقبال، لأن 85% من عائدات المهاجرين تصرف داخل هذه الدول؛

• وأخيرا، أود التذكير بأن التمييز بين بلدان الهجرة وبلدان العبور وبلدان الاستقبال لم يعد قائما.

وفي إطار هذه الخطة، فإن الدول الإفريقية مطالبة بالنهوض بمسؤولياتها في ضمان حقوق المهاجرين الأفارقة، وحفظ كرامتهم على أراضيهم، وفقا لالتزاماتها الدولية، وبعيدا عن الممارسات المخجلة واللاإنسانية الموروثة عن حقبة تاريخية عفا عنها الزمن.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في الختام، أن أعبر لكم عن أمني، في تعزيز علاقات الشراكة القائمة بين قارتينا، وإضفاء المزيد من النضج والتنوع عليها.

وإننا لواثقون بأن قمة أبيدجان ستشكل منعطفًا حاسمًا في مسار الشراكة الإفريقية-الأوروبية، وستمنحها دفعة نوعية، بما يخدم الأمن والاستقرار والازدهار في كلا القارتين.

وخلاصة القول: إننا مطالبون جميعًا، بوضع التوجهات الكبرى لخطة عمل إيجابية كفيلة بضمان مستقبل أفضل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس،

إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

17 ربيع الأول 1439 هـ الموافق 05 دجنبر 2017 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على كافة أنبيائه ورسوله،

من محمد السادس، ملك المملكة المغربية،

إلى فخامة السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،

فخامة الرئيس،

يطيب لي أن أتوجه إليكم، اليوم، بصفتي رئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم 57 دولة تمثل أكثر من مليار مواطن.

وأود أن أنقل إلى فخامتكم انشغالي الشخصي العميق، والقلق البالغ الذي ينتاب الدول والشعوب العربية والإسلامية، إزاء الأخبار المتواترة بشأن نية إدارتكم الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إليها.

ولا يخفى على فخامتكم ما تشكله مدينة القدس من أهمية قصوى، ليس فقط بالنسبة لأطراف النزاع بل ولدى أتباع الديانات السماوية الثلاث. فمدينة القدس، بخصوصيتها الدينية الفريدة، وهويتها التاريخية العريقة، ورمزيتها السياسية الوازنة، يجب أن تبقى أرضاً للتعايش، وعلماً للتساكن والتسامح بين الجميع.

لقد أثبتتم، منذ تسلمكم مهامكم السامية، عن إرادة قوية وعزم أكيد لإحياء عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واتخذتم خطوات واعدة في هذا الاتجاه، حظيت بدعم موصول من قبل المجتمع الدولي، بما فيه المملكة المغربية. وإن من شأن هذه الخطوة أن تؤثر سلباً على آفاق إيجاد تسوية عادلة وشاملة للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وذلك اعتباراً لكون الولايات المتحدة الأمريكية أحد الرعاة الأساسيين لعملية السلام وتحظى بثقة جميع الأطراف.

فالقدس، بحكم القرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها على وجه الخصوص قرارات مجلس الأمن، تقع في صلب قضايا الوضع النهائي، وهو ما يقتضي الحفاظ على مركزها القانوني، والإحجام عن كل ما من شأنه المساس بوضعها السياسي القائم.

فخامة الرئيس،

تعيش منطقة الشرق الأوسط على وقع أزمات عميقة وتوترات متواصلة، ومخاطر عديدة، تقتضي تفادي كل ما من شأنه تأجيج مشاعر الغبن والإحباط التي تغذي التطرف والإرهاب، والمساس بالاستقرار الهش في المنطقة، وإضعاف الأمل في مفاوضات مُجدية لتحقيق رؤية المجتمع الدولي حول حل الدولتين.

وإن المملكة المغربية، الحريصة دوماً على استتباب سلام عادل وشامل في المنطقة، وفقاً لمبادئ الشرعية وللقرارات الدولية ذات الصلة، لا يراودها شك في بُعد نظر إدارتكم الموقرة، ولا في التزامكم الشخصي بالسلم والاستقرار بالمنطقة، وعزمكم الوطيد على العمل لتيسير سبل إحياء مسلسل السلام، وتفادي ما قد يعيقه بل ويقضي عليه نهائياً.

وتفضلوا، فخامة الرئيس، بقبول أسمى عبارات مودتي وتقديري.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس،

إلى الأمين العام للأمم المتحدة

18 ربيع الأول 1439 هـ الموافق 06 دجنبر 2017 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على كافة أنبيائه ورسله،

من محمد السادس، ملك المملكة المغربية،

إلى معالي السيد أنطونيو غوتيرس، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

معالي الأمين العام،

لقد راسلتكم في شهر يوليوز من هذه السنة، بصفتي رئيساً للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، بشأن الإجراءات التي قامت بها إسرائيل في المسجد الأقصى بمدينة القدس، في محاولة لفرض أمر واقع جديد يخالف كل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

واسمحوا لي اليوم أن أعبر لمعاليتكم - وبنفس القناعة والثبات - عما ينتابني من مشاعر القلق والانشغال، إزاء الأخبار المتواترة بشأن نية الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إليها.

إن المساس بالوضع القانوني والتاريخي المتعارف عليه للقدس، ينطوي على خطر الزج بالقضية في متاهات الصراعات الدينية والعقائدية، والمس بالجهود الدولية الهادفة لخلق أجواء ملائمة لاستئناف مفاوضات السلام. كما قد يفضي إلى مزيد من التوتر والاحتقان، وتقويض كل فرص السلام، ناهيك عما قد يسببه من تنامي ظاهرة العنف والتطرف.

إن رؤيتنا التي نتقاسمها مع كل محبي السلام والساعين له والمدافعين عنه في العالم تتمثل في الحفاظ على وضع القدس كمدينة للسلام والتسامح، مفتوحة أمام أتباع كافة الديانات السماوية، ونموذجاً للتعايش والتساكن.



فقضية القدس، بقدر ما هي قضية الفلسطينيين، باعتبارها أرضهم السليبية، فإنها قضية الأمة العربية والإسلامية، لكون القدس موئل المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين؛ بل إنها أيضا قضية عادلة لكل القوى المحبة للسلام، لمكانة هذه المدينة المقدسة ورمزيتها في التسامح والتعايش بين مختلف الأديان.

وإننا إذ نثمن عاليا جهودكم المخلصة في سبيل استتباب الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، ليحدونا الأمل في حسن مساعيكم وتدخلكم الوازن لدى الإدارة الأمريكية للإحجام عن اتخاذ أي إجراء يخص مدينة القدس، لما لذلك من تداعيات خطيرة على مستقبل السلام والأمن في المنطقة. وتفضلوا، معالي الأمين العام، بقبول أسمى عبارات مودتي وتقديري.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية  
الرباط، 03 ربيع الثاني 1439هـ الموافق 21 دجنبر 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نعبر عن عميق سرورنا، لاستضافة مدينة الرباط للمنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية، الذي  
ينعقد تحت رعايتنا السامية، مرحبين بالشخصيات المرموقة المشاركة فيه، ضيوفا كراما ببلدهم الثاني المغرب.

وإننا نهنئكم على عقد هذا المنتدى المتميز، باعتباره منبرا ل طرح رؤى عربية جديدة، لتدبير قضايا الإسكان والتنمية الحضرية  
المستدامة، وتبادل التجارب الناجحة، والممارسات المجدية في هذا المجال، وكذا لتفعيل العمل التشاركي لتحقيق تنمية متوازنة  
ومستدامة، وتحسين ظروف الحياة للشعوب العربية.

إن اختياركم لموضوع «تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية»، إنما يؤكد التزامنا الجماعي بتفعيل الأجندة الحضرية  
التي تبناها المجتمع الدولي في المؤتمر الثالث الذي احتضنته الإكوادور خلال شهر أكتوبر الماضي، وبتعزيز أجندة 2030 لتحقيق  
أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الحادي عشر المتمثل في بناء مدن شاملة للجميع، صحية وذكية وآمنة ومتأقلمة، قادرة  
على الصمود المستدام ومواجهة الكوارث.

وإننا لتتطلع أن يشكل منتداكم هذا، فرصة سانحة للمنطقة العربية للتداول حول سبل المضي قدما نحو تعزيز التحضر، كعامل  
أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ورفع التحديات الحالية والمستقبلية من أجل تفعيل الاستراتيجية العربية للإسكان، والتوصل  
للحلول الناجعة للإشكاليات التي تعاني منها حواضرنا.

وهو ما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة مدننا من أجل المستقبل، وتوفير السكن الملائم، ومستويات معيشة أفضل للجميع  
في البلدان العربية، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتدير الأزمات.

## حضرات السيدات والسادة،

غير خاف عليكم أن 54 % من سكان العالم يقطنون في مناطق حضرية، ومن المتوقع أن تستمر هذه الوتيرة في الارتفاع، حيث أنه بحلول عام 2045 سيزداد عدد السكان الذين يعيشون في المدن بـ 1.5 مرة، ليصل إلى 6 مليارات نسمة. ومن ثم، فإن التوسع الحضري سيشكل أحد أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي ستواجهها المنطقة العربية خلال العقود المقبلة، وسيساهم لا محالة في تحقيق النمو المستدام، إذا ما أحسنت إدارته بزيادة الإنتاجية، والتحلي بروح الابتكار، واعتماد الأفكار والتجارب الرائدة.

وجدير بالذكر أن توسع المجال الحضري، الذي يتم دون تخطيط، يحمل في ثناياه تحديات ورهانات عديدة، وتنتج عنه خسائر فادحة على مستوى الأداء الحضري، من خلال تعميق مشاكل التنقل، وكلفة التجهيز، والزحف على المناطق القروية، وزيادة الطلب على المرافق العمومية، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة.

كما أن من أبرز مظاهر التوسع الحضري، تزايد عدد سكان المدن، وما يواكبه من اتساع للمساحة التنظيمية للمدن، نتيجة للامتداد الأفقي والعمودي لل عمران، الذي يتطلبه توفير احتياجات السكان الأساسية، من مساكن وطرق، وخدمات بمختلف أشكالها. ومن ثم، فإن الامتداد الأفقي للمدن غالباً ما ينتج عنه استهلاك للاحتياجات العقارية على حساب الأراضي الزراعية الخصبة وذات المردودية الإنتاجية العالية، التي تتحول إلى بنايات إسمنتية، تزداد توسعاً يوماً بعد يوم، علاوة على ارتفاع كلفة التدبير الحضري، وضعف نجاعة الخدمات العمومية.

كما أن هذه التحولات على مستوى الحياة الحضرية، ستساهم في ظهور فوارق اجتماعية ومجالية داخل المدن عامة، وفي الحواضر الكبرى خاصة، مما يساعد على بروز فضاءات هامشية تشكو من ندرة المرافق الضرورية، وضعف البنيات التحتية، وعدم تأمين الخدمات الحضرية الأساسية، مما يهدد التماسك الاجتماعي والاندماج الحضري.

## حضرات السيدات والسادة،

وعيا منا بتعقد هذا الوضع وما ينطوي عليه من مخاطر، ما فتئنا نوجه الجهات المختصة، إلى الاهتمام بالمدينة في شمولية نموها، وإلى ضرورة التعامل بكامل الجدية مع القضايا الأساسية التي تطرحها على مستوى التنظيم الترابي في مفهومه الشامل، وليس انطلاقاً من مقاربة ضيقة تعنى بالسكن فقط.

وتعرف المدن المغربية، كباقي الحواضر عبر العالم، نموا مطردا، وازديادا كبيرا في عدد السكان، وتحولا من القرى إلى المدن بنسبة تقارب 65 في المائة. وإدراكا منا لحجم التحديات المطروحة، فالمغرب يلتزم بجميع المعاهدات الدولية، وبالأجندة الحضرية الجديدة، وبكل الآليات التي تعنى بقضايا التنمية والتهيئة الحضرية عبر العالم، ويعمل جاهداً على تفعيلها من خلال إدراجها في استراتيجياته التنموية الوطنية.

وفي هذا الإطار، أعطينا في سنة 2004، انطلاقة البرنامج الوطني «مدن بدون صفوح»، الرامي إلى القضاء على أحياء السكن غير اللائق بجميع أشكاله على مستوى 85 مدينة. ويرتكز هذا المشروع الوطني الطموح على جعل مسألة الإسكان محورا للتدخل، من أجل ضمان التماسك الاجتماعي، وتعزيز الدينامية الاقتصادية. وقد مكن هذا البرنامج إلى اليوم من الإعلان عن 58 مدينة بدون صفوح.

ومن جهة أخرى، نص دستور 2011 للمملكة المغربية على الحق في السكن، الذي يرتبط أيضا بالحق في الماء والبيئة السليمة، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية. وقد تمكنا من تحقيق العديد من المنجزات في هذا المجال، بفضل إرادتنا السياسية واعتماد مقارنة تقوم على ترصيد منظومة الحقوق وتعزيز الإدماج الحضري.

كما انخرطنا في سياسة تنموية حضرية مستدامة وشاملة، من خلال تعزيز التنمية البشرية، والتماسك الاجتماعي والمجالي. كما عملنا ضمن مقارنة استكشافية واستباقية، على وضع سياسة حضرية وطنية متجددة، وعلى تنفيذ سياسة المدينة التي اعتمدها في 2012.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الحواضر العربية تتقاسم نفس التحديات، وتتطلب تطوير آليات فعالة للتعاون، كأداة حقيقية وعملية للتضامن العربي، تقوم على تبادل الخبرات، والممارسات المجدية، وتعزيز القدرات. وفي هذا الصدد، ندعو لبلورة رؤية جماعية مشتركة، حول منظومة متكاملة لإعداد التراب، تقوم على الاستشراق، وتروم ترشيد استغلال المجال والموارد المتاحة، وتساهم في إعادة التوازن للشبكة الحضرية، وتقوية قدراتها على التكيف والتأقلم مع مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، مع العمل على تقليص الفجوة بين المجالات الحضرية والأحياء الهامشية والمناطق القروية.

وبموازاة ذلك، يتعين إرساء أسس تعمير يقوم على مراعاة الهويات، والخصوصيات المحلية، ويسعى إلى بلورة مقاربات متجددة لإنتاج فضاءات متناسقة، أكثر إنتاجية واندماجية واستدامة، قادرة على مواجهة مختلف التحديات والرهانات.

كما ندعوكم إلى التفكير في اعتماد آليات جديدة ومبتكرة، لصياغة منظومة حضرية جديدة، تتوخى تمكين مواطنينا من مقومات العيش الجيد، بما يعنيه من سكن لائق يحفظ الكرامة الإنسانية، وبيئة نظيفة تنسجم وضرورات النمو الاقتصادي، وتخطيط عمراي ذكي يكون الإنسان منطلقه وغايته. إن الأمر يتطلب القيام بالإصلاحات المؤسسية الضرورية، تمنح بموجبها صلاحيات للجهات والهيئات اللامركزية، وللمبادرات المواطنة، لتقوية مساهمتها في جعل السياسات العمومية أكثر تلبية لحاجيات وتطلعات المواطنين. كما ينبغي الحرص على أن تتميز السياسات العمومية بقدر كبير من الالتقائية، والتكامل، والانسجام، لتفادي تشتت مجهودات الدولة.

وبهذه المناسبة، أود التأكيد على أن استدامة حواضرنا تستلزم تجنيد الطاقات والخبرات لمواجهة التغيرات المناخية، ولتحسين تدبير المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية، فضلا عن الإشكالات المرتبطة بالتخطيط المستدام وبنظام الحكامة الحضرية.

ولنا اليقين بأن هذه الدورة لمنتداكم، ستشكل محطة جديدة للتفكير في بلورة استراتيجيات واضحة المعالم، وخطط وبرامج مدققة. ولا يفوتنا هنا، أن ندعوكم إلى تكثيف الجهود من أجل توطيد التعاون، وتبادل الخبرات، والتجارب بين بلداننا العربية؛ فهي وإن كانت لكل منها خصوصياتها الثقافية المحلية، إلا أنها تتقاسم نفس الاهتمامات والتحديات، وتنهل من نفس المعين الحضاري والتاريخي، وتستشرف نفس المستقبل.

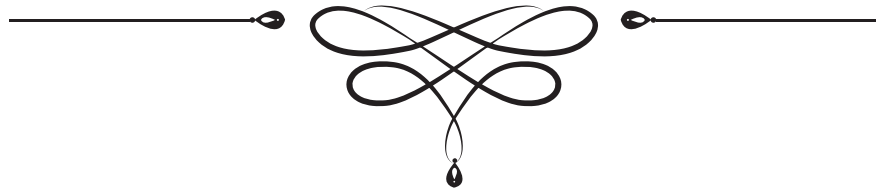
وفي الختام، نؤكد أن تنمية مدننا لا يمكن أن تتم بدون إعطاء الأهمية لسكانتها، وبدون جعلها فضاء للإدماج والمشاركة المواطنة. كما نطمح إلى مدن خضراء، مدن تخلق في الإنسان روح الإبداع والتحضر، وروح التسامح والتعاون.

أعانكم الله، وكلل أشغالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2018



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين  
إلى وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف  
بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة

الرباط، 18 ربيع الثاني 1439 هـ الموافق 05 يناير 2018 م

في إطار العناية الموصولة، التي ما فتى مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، يوليها للحقل الديني، ولاسيما قطاع الأوقاف، وجه جلالته أعزه الله، رسالة سامية إلى كل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف، ضمنها توجيهاته الرشيدة بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة من أجل الحفاظ عليها وتثمينها وحسن تدبيرها، وذلك اعتبارا لأهدافها النبيلة، ولإسهامها القوي في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، فضلا عن رمزيتها الروحية، ومكانتها في مجال الأعمال الخيرية وترسيخ التضامن الاجتماعي.

وبهذه المناسبة، ذكر أمير المؤمنين بالمبادرات التي اتخذها جلالته، من منطلق مهامه الدينية والدستورية، للارتقاء بمؤسسة الأوقاف، سواء في ما يتعلق بإطارها القانوني، أو بآليات التسيير والمتابعة الخاصة بها، ومن ضمنها إصدار مدونة الأوقاف، وإقامة المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة.

ومما جاء في هذه الرسالة السامية، على وجه الخصوص : «وتحقيقا لهذه الغاية، نذكركم بداية بالأهداف الأساسية لهذا الإصلاح، ألا وهي الحفاظ على أملاك الأوقاف العامة، والرفع من مردوديتها، والنهوض بها، لضمان إسهامها بقدر أكبر في التنمية المستدامة للبلاد، وذلك وفقا لمقتضيات مدونة الأوقاف ولروح الوقف».

وبهذه المناسبة، أصدر جلالة الملك، أمير المؤمنين حفظه الله، توجيهاته التالية:

1. نهيب بالإدارة المكلفة بتدبير هذه المؤسسة، إلى إعداد مشروع استراتيجية على المدى الطويل، تهدف إلى تحديث أساليب تسييرها، ورفعها إلى نظرنا السديد، داخل أجل ستة أشهر. ويجب أن يصاغ هذا المشروع في سياق يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الملزمة والفرص المتاحة على حد سواء. كما ينبغي أن يكون مفصلا بما فيه الكفاية من حيث الأهداف المتوخى بلوغها، والوسائل المسخرة، ونوعية الأداء المنشود، مع تحديد جدول زمني دقيق للتنفيذ.



وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية، ضمن أولوياتها، على الجرد النهائي لمجمل الأملاك الوقفية العامة، فضلا عن التدابير الواجب اتخاذها للحفاظ عليها، سواء على المستوى القانوني أو المادي.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز هذه الاستراتيجية على سياسة طموحة وواقعية، لاستثمار وتثمين رصيد الأوقاف العامة، مع الحرص على أن تكون كل المشاريع لصالحها.

2. يجب أن تشكل هذه الاستراتيجية، بعد موافقة جلاتنا عليها، مرجعا ملزما للإدارة المكلفة حين وضعها للميزانيات السنوية المتعاقبة، وللمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، في التقييمات الدورية التي ينجزها.

3. لكي تصبح آراء المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، ذات الصلة باحترام الشريعة، ملزمة للإدارة المكلفة بتدبير الأوقاف العامة، فإنها ستخضع - من الآن فصاعدا - لمصادقة المجلس العلمي الأعلى، الذي سيتكفل بإبلاغ قراره لكل من إدارة الأوقاف والمجلس المكلف بالمراقبة.

4. يتعين على إدارة الأوقاف العامة أن تلتزم التزاما تاما بالمساطر والإجراءات المتعلقة بتنظيم الميزانية، وبمجال المالية والمحاسبية، وكذا بتلك المرتبطة بالنفقات العمومية.

5. يجب أن تحرص الإدارة المسؤولة على تدبير الأوقاف العامة على الاستفادة من الملاحظات والتوصيات الوجيهة التي يقدمها المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، والتمخضة عن عمليات التدقيق والتقييم الموكولة إليه، قصد تصحيح الاختلالات وأوجه القصور التي يتم الكشف عنها.

6. يتعين على المجلس الأعلى لمراقبة ميزانية الأوقاف العامة، أن يعتمد - من الآن فصاعدا - قاعدة التعارض في تقريره السنوي الذي يرفع إلى نظرنا السيد، بتضمينه جزءا مخصصا لأجوبة الوزير المكلف بالأوقاف.

وفي ختام هذه الرسالة الملكية السامية، دعا أمير المؤمنين كلا من وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف للعمل سويا، كشركاء نموذجيين، في جو يطبعه التعاون التام، من أجل تأهيل الأوقاف العامة، وإنجاح عملية الإصلاح والتحديث التي تعرفها هذه المؤسسة العريقة.

كما أكد جلالة الملك على ضرورة احترام التوجيهات الواردة في هذه الرسالة، داعيا إلى تفعيلها الفوري، وإطلاع جلالته مستقبلا على نتائج التقارير السنوية في هذا الشأن، علما بأن التعديلات الضرورية التي ستعرفها الآلية القانونية ذات الصلة ستصدر عما قريب.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة العادية الـ30 لقمة الاتحاد الإفريقي  
أديس أبابا، 13 جمادى الأولى 1439 هـ الموافق 29 يناير 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد بول كاغامي، رئيس الاتحاد الإفريقي،

إخواني الأعضاء رؤساء الدول والحكومات،

فخامة السيد موسى فاكهي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

قبل عام، عادت المملكة المغربية إلى موقعها الطبيعي، ضمن أسرتها المؤسساتية الإفريقية.

ويسعدنا أن المغرب قد ساهم، منذ ذلك الحين، في المبادرات والمشاريع التي أطلقت برعاية منظمنا، وفي الاجتماعات التي عُقدت في إطارها. وستواصل المملكة المغربية الدفاع عن القضايا الإفريقية النبيلة. ولن تدخر جهداً في سبيل تعزيز السلم والاستقرار والتنمية في إفريقيا.

وأود هنا أن أشيد بالالتزام الإفريقي لفخامة الرئيس ألفا كوندي، وبجهوده الدؤوبة على رأس منظمنا. فقد نجح بفضل رؤيته المتبصرة، وقناعاته الراسخة، في منح إشعاع كبير للعمل الإفريقي الجماعي.

ولا يخامرنا أدنى شك، بأنه في ظل قيادة أختنا فخامة السيد بول كاغامي، الرئيس الجديد للاتحاد برسم السنة الجارية 2018، ستتواصل الجهود الكبيرة لإصلاح منظمنا، وأن إفريقيا ستُسمع صوتها على الصعيد الدولي خلال ولايته.

وبهذه المناسبة، نؤكد لفخامته أنه سيلقى كل الدعم من المملكة المغربية.

كما نتقدم بجزيل الشكر لمعالي السيد موسى فاكهي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، على جهوده الدؤوبة، من أجل منح دينامية جديدة لعمل منظمنا.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

خلال القمة الثامنة والعشرين، تفضلتم باختيارى «رائداً للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة». وهو تشرىف لى، و عربون تقدير من لدن إخوانى وأخواتى القادة.

وفى يوليوز 2017، قدمتُ البنات الأولى لرؤية إفريقية مشتركة حول الهجرة، من خلال المذكرة الأولى التى تم عرضها على أخى فخامة الرئيس ألفاكوندى.

والىوم، يطيب لى أن أقدم لكم وثيقة هى بمثابة «الأجندة الإفريقية حول الهجرة»، والىى تم إعدادها وفق مقاربة شمولية وتشاركية:

- فهى ثمرة للتشاور الدائم مع العديد من رؤساء الدول خلال المحادثات والاتصالات المختلفة التى تمت بيننا.
- وتعكس انخراطاً واسعاً للفاعلين المعنيين، لاسيما من خلال عقد لقاءين مهمين بالمغرب وهما: الخلوقة الإقليمية المنظمة بتاريخ 2 نونبر 2017 بالصخيرات، بمشاركة أزيد من 120 من أصحاب القرار، وممثلى المنظمات الدولية، والباحثين، وأعضاء المجتمع المدينى؛ إضافة إلى المؤتمر الوزارى المنعقد بالرباط فى 9 يناير 2018، بمشاركة أزيد من عشرين وزيراً، يمثلون الأقاليم الفرعية للقارة، ومفوضية الاتحاد الإفريقى، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية.
- وتتضمن هذه الوثيقة أيضاً الأفكار والمقترحات والرؤى المقدمة من قِبل المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدينى، والباحثين فى إفريقيا.

• كما تتميز بمرونتها وقابليتها للتطور، وعدم إلزاميتها من الناحية القانونية، حيث يتعين اعتبارها، فى المقام الأول، مرجعاً نهدي به فى عملنا المستقبلى، فى معالجة هذا الموضوع.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

كما تلاحظون، فإن «الأجندة الإفريقية حول الهجرة» تنطلق من ضرورة الإمام بظاهرة الهجرة فى مختلف أبعادها، من أجل فهمها بشكل أفضل. وفى هذا الإطار، فقد آن الأوان لتصحيح المغالطات التالية، المرتبطة بقضايا الهجرة:

1. لا وجود لتدفق للهجرة ما دام المهاجرون لا يمثلون سوى 3.4% من سكان العالم.
2. إن الهجرة الإفريقية هى قبل كل شىء هجرة بين بلدان إفريقيا: فعلى المستوى العالمى، يمثل المهاجرون أقل من 14% من السكان. أما على الصعيد الإفريقى فإن أربعة من بين كل خمسة مهاجرين أفارقة يبقون داخل القارة.
3. لا تسبب الهجرة الفقر لبلدان الاستقبال: لأن 85 بالمائة من عائدات المهاجرين تُصرف داخل هذه الدول.
4. الهجرة ظاهرة طبيعية تمثل حلاً لا مشكلةً. ومن ثم، ينبغى علينا اعتماد منظور إيجابى بشأن مسألة الهجرة، مع تغليب المنطق الإنسانى للمسؤولية المشتركة والتضامن.

وإنى لوائق بأنكم تشاطروننى الرأى، إخوانى الأعزاء، بأن الهجرة، إذا تم وضعها فى نطاق أبعادها الحقيقية، بعيداً عن المغالطات التى شوهدت صورتها بشكل مشين، تظل تحدياً عالمياً وحاسماً بالنسبة لقارتنا. فهى تستحق مقاربة جديدة تتمحور حول إفريقيا، وتجمع بين الواقعية والتسامح، وتغليب العقل على المخاوف.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن «الأجندة الإفريقية حول الهجرة» فيما يخص تدبير الهجرة، تقترح اعتماد نهج قائم على سياسات وطنية، وتنسيق على مستوى الأقاليم الفرعية، ومنظور قاري، وشراكة دولية.

وتستلزم هذه الأجندة تغيير النموذج السائد، وتحديد مفهوم جديد للهجرة، يقوم على مقاربة استشرافية وإيجابية، وإرادة سياسية حقيقية للدول، التي من مصلحتها أن تتم عملية الهجرة في ظروف سليمة وقانونية ونظامية، تحترم حقوق الإنسان.

كما تسعى هذه الأجندة إلى جعل الهجرة رافعة للتنمية المشتركة، وركيزة للتعاون جنوب - جنوب، وأداة للتضامن. وفي هذا الصدد، نقترح عليكم:

• إحداث مرصد إفريقي للهجرة، يركز عمله على ثلاثة محاور هي: «الفهم والاستباق والمبادرة». وسيعهد إليه بتطوير عملية الرصد، وتبادل المعلومات بين البلدان الإفريقية، من أجل تشجيع التدبير المحكم لحركة المهاجرين. وإن المغرب ليعتبر عن استعداده لاحتضان هذا المرصد.

• إحداث منصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة: من أجل تنسيق سياسات الاتحاد في هذا المجال.

وإن من شأن «الأجندة الإفريقية حول الهجرة» أن تساهم في إغناء عملية إعداد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة.

وإن المغرب، الذي سيستضيف أشغال المؤتمر الدولي لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة، وكذا المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، في شهر دجنبر 2018، ليؤكد التزامه بجعل هذه اللقاءات متعددة الأطراف، منبراً لخدمة قضايا القارة الإفريقية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

منذ سنة 2015، فقد الحياة أكثر من 6200 مهاجر إفريقي في مياه البحر الأبيض المتوسط. لذلك، فمن واجبنا أن نتحرك حتى لا تذهب سدى مآسي النساء والأطفال والرجال، الذين لقوا حتفهم في جزيرة لامبيدوزا، وحتى لا تتكرر الممارسات المشينة التي شهدتها ليبيا. فكم يلزمنا من مآسي الهجرة، حتى تتغير نظرة مجتمعاتنا تجاه هذه المسألة؟

لقد صار لزاماً على قارتنا، وأكثر من أي وقت مضى، أن تنكب على معالجة مسألة الهجرة بروح التضامن التام. وستكون حكمتنا والتزامنا الجماعي هما وسيلتنا الأساسية لتنفيذ الأجندة الإفريقية حول الهجرة. فالاتحاد هو مفتاح النجاح، والتعاون الإفريقي هو سبيله الحقيقي.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية  
الرباط، 04 جمادى الثانية 1439 هـ الموافق 19 فبراير 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح الدورة الثالثة لمنتدىكم البرلماني، والذي ما فتئنا نضفي عليه رعايتنا السامية، بالنظر لما نوليه من بالغ الاهتمام، منذ اعتلينا عرش أسلافنا المنعمين، للقضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

كما نشيد باختياركم موضوعا لهذه الدورة «النموذج التنموي المأمول ورهانات العدالة الاجتماعية والمجالية». هذا الاختيار الذي يجسد النضج والوعي بأهمية الموضوع وراهنيته، لما ينطوي عليه من إشكالات مترابطة، تتطلب معالجتها نهج مقاربة شمولية متجددة، هدفها الأسمى إيجاد حلول عملية، وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية والملحة للمواطنين، وتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة، يستفيد منها الجميع، في إطار من الاطمئنان والاستقرار.

وكما أكدنا على ذلك، فالمطلوب اليوم هو العمل من أجل حل المشاكل، وتجاوز مرحلة التوقف عند التشخيص، على أهميته.  
حضرات السيدات والسادة،

لقد وقفنا في خطابنا الأخير أمام البرلمان، على معيقات نموذجنا التنموي، ودعونا إلى القيام بمراجعة جماعية تعيد النظر فيه. فقد تبين أن هذا النموذج، الذي ساهم في تحقيق العديد من المكاسب والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية الملموسة، لم يعد قادرا على الاستجابة للمطالب والحاجيات المتزايدة للمواطنين، ولا على الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية، وبالتالي على تحقيق العدالة الاجتماعية.

إننا نتوخى من الدعوة لمراجعة هذا النموذج، أكثر من مجرد إصلاحات قطاعية معزولة، إعادة ترتيب بعض الأوراش الاقتصادية والبرامج الاجتماعية.

وإنما نتطلع لبلورة رؤية مندمجة للنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، ولمنظومة الحكامة المركزية والترايبية، في كل أبعادها، بما في ذلك المنظومة القانونية التي تؤطره؛ رؤية كفيلة بإعطائه دفعة قوية، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة.

وفي هذا الإطار، يتعين على كافة الفاعلين، أخذ بعين الاعتبار التغيرات المجتمعية التي يشهدها المغرب، وذلك عبر وضع مسألة الشباب في صلب النموذج التنموي المنشود، والتفكير في أنجع السبل من أجل النهوض بأحوال شبابنا، باعتبارهم الرأسمال الحقيقي لبلادنا، وثروته التي لا تنضب.

ولنا اليقين، أن نجاح أي تصور في هذا الإطار يبقى رهينا بتغيير العقلية، باعتباره السبيل الوحيد، ليس فقط لمجرد مواكبة التطور الذي يشهده المغرب، في مختلف المجالات، بل بالأساس لترسيخ ثقافة جديدة للمبادرة والاعتماد على النفس وروح الابتكار، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما ينبغي أيضا الانكباب، وبنفس العزم، على إصلاح الإدارة العمومية، لأنه لا يمكن تحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي حقيقي دون قيام المرافق العمومية بمهامها في خدمة المواطن وتحفيز الاستثمار، لاسيما مع تنامي الدور الذي تقوم به الجهات والإدارة المحلية ومراكز الاستثمار وغيرها، في النهوض بالعملية التنموية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مضاعفة الجهود من أجل انخراط القطاعين العام والخاص، في شراكات مبتكرة وفعالة، للنهوض بالتنمية الشاملة.

ولا يفوتنا أن نؤكد مرة أخرى، أن إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي هي قضية تهم كل المغاربة، وكافة القوى الحية للأمة، أفرادا ومؤسسات، أحزابا ونقابات، ومجتمعا مدنيا، وهيئات مهنية.

والمغرب، والله الحمد، يتوفر على كفاءات عالية، ويتميز بنضج وقوة مؤسساته، مما يتيح لنا الإقدام على حوار بناء ورضين، بكل جرأة ومسؤولية، حول النموذج التنموي الذي يرتضيه كل المغاربة.

وفي هذا الصدد، نتوجه لكل الفاعلين المعنيين بالتأكيد على : أن المجال مفتوح للجميع للمساهمة بأفكارهم ومقترحاتهم البناءة، بكل حرية وموضوعية. فليس هناك أي حدود أو شروط أمام هذا النقاش الوطني الواسع، في إطار الالتزام بالدستور، واحترام ثوابت الأمة التي ينص عليها.

وإننا ننتظر أن يفرز هذا المجهود الجماعي تجديدا عميقا في طرق التفكير، وفي التعامل مع قضايا التنمية وتدبير الشأن العام، وإجراء قطيعة حقيقية مع الممارسات التي تهدر الزمن والفرص التنموية، وتعيق مبادرات الإصلاح، وتكبل روح الإبداع والابتكار.

كما ندعو الجميع لاستحضار أن المغرب مر بفترات صعبة، كما كان الشأن بالنسبة لمرحلة التقويم الهيكلي، خلال ثمانينيات القرن الماضي. وقد تمكن دوما على مدى تاريخه العريق، بإرادته السيادية الذاتية، من تجاوز المعوقات ورفع مختلف التحديات التنموية التي تواجهه، وذلك بفضل تعبئة طاقاته الوطنية، وتضافر جهود جميع أبنائه وتضحياتهم.

حضرات السيدات والسادة،

إنكم بتخصيص محور هام لمسألة العدالة الاجتماعية والمجالية، يكون هذا المنتدى المتميز قد لامس بعدا مركزيا من أبعاد النموذج التنموي الذي نتطلع لبلورته، ألا وهو البعد الاجتماعي والترايبية.

وكما تعلمون، فإن العدالة بين الفئات والجهات، تشكل دائما جوهر توجهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي الغاية المتوخاة من مختلف المبادرات والأوراش التي أطلقناها؛ هدفنا الأسمى تحسين ظروف المعيش اليومي لمواطنينا، في ظل العدل والإنصاف والكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص.

وقد كرس الدستور هذه القيم والمبادئ، من أجل إرساء دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

غير أنه مهما كان حجم الطموح، وقوة الالتزام، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، في كل دول العالم، يبقى مسارا صعبا وطويلا، يقتضي التقييم المنتظم لنتائجه، والتحيين المستمر لأهدافه المرحلية والبعيدة، والتطوير لآليات ووسائل تنفيذه.

وهو ما عمل منتداكم، في دورته الأولى، على المساهمة فيه، من خلال اعتماد «إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية»، ومواصلة مجلس المستشارين الاهتمام بمسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية والمجالية.

ولا يخفى عليكم أن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي استحضار مجموعة من الرهانات، التي يتعين التعاطي معها بكل جدية وموضوعية، وبروح الابتكار، ومن بينها على الخصوص :

• إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وعلاقتها بالإكراهات المطروحة على تدبير المنظومات الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية ؛

• ومسألة تعميم الولوج للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية، باعتبارها ركنا أساسيا من أركان العدالة الاجتماعية ؛

• وضرورة إيجاد مؤسسات متشعبة بقيم التضامن والعدالة الاجتماعية، تساهم في حل المشاكل الحقيقية للمواطنين، والاستجابة لانشغالاتهم ومطالبهم الملحة.

حضرات السيدات والسادة،

تلکم بعض التحديات التي يطرحها موضوع تحقيق العدالة الاجتماعية، في ارتباطه بالنموذج التنموي. كما أننا ندرك التلازم الوثيق بين النهوض بالتنمية ونجاحة المنظومة الإدارية.

وإننا لو اتقون بأنكم ستتناولون هذه القضايا وغيرها، بما يقتضيه الأمر من تبصر وحكمة، وموضوعية وتجرد، في حرص دائم على خدمة الصالح العام.

كما نتطلع إلى أن يثمر هذا المنتدى مقترحات وتوصيات عملية، تساهم في بلورة نموذج تنموي ناجع وفعال، يستجيب لحاجيات المغاربة، ويحقق العدالة الاجتماعية والمجالية المنشودة، ويواكب التطورات والمستجدات التي يعرفها المغرب والعالم من حولنا.

وفقكم الله وسدد خطاكم، وكل أعمالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الإسلامي الخامس للوزراء المكلفين بالطفولة  
الرباط، 06 جمادى الثانية 1439 هـ الموافق 21 فبراير 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
معالي المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،  
السيدات والسادة الوزراء، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرحب بالمشاركين في المؤتمر الإسلامي الخامس للوزراء المكلفين بالطفولة، الذي يحتضنه بلدكم الثاني المغرب،  
بتنظيم من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

ونود في البداية، أن نعرب لهذه المنظمة العتيدة ولجميع الدول الأعضاء، عن تقديرنا الكبير للجهود الخيرة المبذولة في مجال  
حماية الطفولة.

وإننا لنشيد باختياركم لموضوع «نحو طفولة آمنة»، اعتباراً للأهمية البالغة التي أصبحت تكتسبها قضايا الطفولة، ولما يعكسه ذلك  
من التزام مشترك بضرورة ضمان أمن الأطفال وحماية حقوقهم، كما هي متعارف عليها عالمياً.

كما يجسد هذا الملتقى، الذي أضفينا عليه رعايتنا السامية، الوعي الجماعي بما يتهدد أطفالنا من مخاطر كثيرة ومتداخلة، قد ترهن  
طاقاتهم، وتهدد مستقبلهم، إن لم نعمل على رعايتهم تربوياً، وتأهيلهم معرفياً وحضارياً، بما يساهم في إدماجهم في عالم المعرفة  
والاتصال، وانفتاحهم على مختلف الحضارات الإنسانية وعلى مستجدات العصر.

وإنني لوائق بأن هذا المؤتمر الهام سيشكل مناسبة للوقوف على واقع الطفولة في دول العالم الإسلامي، وتبادل التجارب والخبرات،  
والتفكير الرصين في أفضل السبل، لرفع التحديات المتزايدة التي تواجهها في هذا المجال.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنّ المملكة المغربية، باحتضانها لهذا المؤتمر، إنما تؤكد التزامها الثابت بالعمل الإسلامي المشترك، وخاصة عندما يتعلق الأمر  
بموضوع مصيري يهم بناء مستقبلنا المشترك.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب على استعداد ليضع رهن إشارة جميع أشقائه التجربة التي راكمها في مجال حماية الطفولة وضمن أمنها ورعايتها، والتي سيتم عرضها عليكم خلال هذا الملتقى.

فمنذ زهاء ربع قرن، أكد والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، في خطابه للمؤتمر الوطني الأول حول حقوق الطفل سنة 1994، أنّ الطفولة هي دعامة المستقبل وأمل البشرية في غد أفضل. كما أعلن يومئذ أن حضارة الأمم والشعوب إنما تقاس بمبلغ عنايتها واهتمامها بأطفالها.

ولم تمض سوى سنة على هذا الإعلان، حتى انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء المرصد الوطني لحقوق الطفل، الذي تتولى رئاسته شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، التي تواصل إلى اليوم جهودها المشكورة، من أجل النهوض بالطفولة المغربية، والرقي بأوضاعها الاجتماعية والحقوقية.

كما تم سنة 1999 إحداث برلمان الطفل، الذي أصبح مدرسة للتربية على الديمقراطية وروح المواطنة، من خلال المشاركة الفعلية من لدن الأطفال أنفسهم، وانخراطهم الإيجابي في العملية السياسية، على جميع المستويات.

وقد حرصنا - منذ اعتلائنا العرش - على تعزيز هذا المسار، من خلال إقامة المؤسسات المختصة، ووضع التشريعات اللازمة لدعم حماية الأطفال.

وتمينا لهذا الرصيد، عملنا على إعطاء دُفعة قوية لحماية الطفولة، والنهوض بأوضاعها، حيث نصّ دستور 2011 على أنّ الدولة تسعى لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

كما نصّ على أنّ التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة، وعلى إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، الذي تمت المصادقة على القانون المنظم له، والذي سنعمل قريبا على تنسيبه.

وتجسيدا لحرصنا على النهوض بالفئات الهشة، قمنا بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفي صلبها النهوض بأوضاع الطفولة، وخاصة المهمشة منها وذات الخصاصة، والعمل على إنقاذها من الأمية والفقر والإقصاء.

وبموازاة ذلك، نحرص على متابعة وتقييم الخطة الوطنية للطفولة، التي تم إعدادها من قبل الفاعلين المعنيين، خلال المؤتمر الوطني الثاني عشر لحقوق الطفل.

كما عملنا على تعزيز تماسك الأسرة، من خلال اعتماد مدونة متقدمة للأسرة، تراعي المصلحة الفضلى للطفل وتصون حقوقه، في كل الظروف والأحوال، داعين إلى مواكبتها بالتقييم والتقييم، لمعالجة النقائص التي أبانت عنها التجربة.

وتعزيزا لهذا التوجه، الهادف إلى توفير الأمن والحماية للأطفال، بادرنا إلى إصدار مجموعة من القوانين ذات الصلة، مثل مراجعة القانون المتعلق بمنح الجنسية المغربية للطفل من أم مغربية وأب أجنبي، وكذا القانون المتعلق بمنع تشغيل الأطفال القاصرين، والقانون المتعلق بإنشاء وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وقد تم تنويع هذه الأوراش والمبادرات البناءة، بإرساء منظومة مندمجة ومتكاملة تعزز الوقاية والحماية للأطفال والأسر، وتشكل جوابا وطنيا عن مختلف الإشكالات المرتبطة بحماية الأطفال.

وإدراكا منا بأن توفير الحماية للأطفال، وصيانة حقوقهم، لن تتم خارج أسرهم، فقد حرصنا على مواكبة ذلك بالنهوض بأوضاع محيطهم العائلي والاجتماعي.

ولهذه الغاية، أصدرنا توجيهاتنا بتوسيع دائرة الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، ليشمل الأمهات المعوزات، واللواتي يتعرّضن مع أطفالهن، بعد انحلال ميثاق الزوجية، إلى الإهمال والفقر، وكذا الأراامل اللواتي يعانين من الهشاشة والإقصاء.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل خدمات صندوق التماسك الاجتماعي، وإحداث مجموعة من الخلايا المختصة بالتكفل بالنساء والأطفال في المحاكم والمستشفيات العمومية، وتوفير الدعم النفسي للأطفال، وغيرها.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنّ اهتمامنا بالارتقاء بواقع طفولتنا على المستوى الوطني، لا يعادله إلا حرصنا على الانخراط في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، والوفاء بها.

وفي هذا الإطار، فقد كان المغرب رائدا في الانضمام، منذ 1993، لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ثم المصادقة بعد ذلك على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية بشأن إجراء تقديم البلاغات.

ولم يقتصر عملنا على حماية الطفل المغربي فقط، بل حرصنا على أن يشمل أيضا المهاجرين، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء، تقوم على مقاربة إنسانية تعطي الأولوية في عملية تسوية أوضاع المهاجرين، للفئات الهشة والتجمع العائلي والأطفال.

وفي سياق الحماية الدولية لحقوق الأطفال، لا يفوتنا أن نستحضر الأوضاع المأساوية التي تعانيها الطفولة في شتى أرجاء العالم، ولاسيما في بعض البلدان العربية والإفريقية والآسيوية؛ فضلا عن المناطق التي تعرف حروباً أو صراعات عرقية، تعرّض أطفالها للتشرد والاستغلال الإجرامي.

وأمام هذه الأوضاع المأساوية، التي تسائل الضمير العالمي، فإننا ندعو المجتمع الدولي، والقوى الكبرى الفاعلة فيه، على الخصوص، لتحمل مسؤوليتها التاريخية، تجاه ما يتعرض له مستقبل البشرية، المتمثل في أطفالها، من عنف واستغلال وإهمال.

كما ندعوها إلى المبادرة باتخاذ ما يلزم من إجراءات، لإنقاذ هؤلاء الأطفال، قبل فوات الأوان، من ويلات الحروب والصراعات، ومن مخالب الأوبئة والمجاعات، والجماعات المتطرفة والإرهابية، ومما يتعرضون له من مأس بسبب الهجرة غير الشرعية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت دول العالم الإسلامي تتقاسم نفس المبادئ والقيم، التي يحث عليها ديننا الإسلامي الحنيف، في توفير الرعاية الواجبة للأطفال وصيانة حقوقهم، فإنها تتقاسم أيضا نفس التحديات.

وهو ما يقتضي تعزيز التضامن والتعاون فيما بينها، وتضافر الجهود، وتقاسم التجارب التي راكمتها في مجال حماية الطفولة، والتوجه لإقامة شراكات بناءة ومبتكرة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بلداننا، مع الحرص على إشراك الفاعلين المعنيين، بما في ذلك هيئات المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، فإن مختلف أشكال العنف والاستغلال والإهمال، التي يتعرض لها الأطفال، ولاسيما منها الأشكال الحديثة للعنف، وتشغيل الأطفال القاصرين، تستوجب إحداث منظومة للتبليغ عن الخروقات، ينخرط فيها كل الفاعلين، بمن فيهم الأسرة والمدرسة والمجتمع.

وأمام ما يتعرض له الأطفال من عنف مادي ومعنوي، ومن تجاوزات بشتى أنواعها، من طرف بعض أقاربهم الموثوق بهم، الذين يتعاملون معهم بشكل يومي، فإنه يتعين العمل على وضع آليات لتوثيق هذا النوع من العنف، وإنتاج مؤشرات وبيانات كفيلة بوضع برامج للوقاية منه.

وكما تعلمون، فإن ضمان حقوق الأطفال يمر - قبل كل شيء - عبر تمكينهم من حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والسكن والحماية الاجتماعية، والتي تنص عليها أيضا أهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن دعوة صريحة لمحاربة العنف ضد الأطفال.

وهو ما يتطلب من دول العالم الإسلامي الاستثمار في قضايا الطفولة، بكل أبعادها وتحدياتها، من خلال العمل على مكافحة الفقر، ومواجهة تداعيات التغيرات المناخية، وتوفير الأمن الغذائي، ومواكبة الثورة الرقمية، واستتباب الأمن والاستقرار.

وإنني لواتق بأن المجلس الاستشاري للنهوض بالطفولة في العالم الإسلامي، الذي سيتم إحداثه، سيشكل قوة اقتراحية لرفع مختلف التحديات المشتركة المتعلقة بالطفولة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنكم تعرفون أن أطفال اليوم هم رجال الغد، وهم مستقبل الأمة الإسلامية، إذا ما تمكنا من حمايتهم، وتمكينهم من أسباب الانفتاح والارتقاء. كما تدركون حجم التحديات التي تواجه أطفالنا.

وإنني لعلني يقين، بأن هذا المؤتمر الهام، بما يجمع المشاركات والمشاركين فيه، من كفاءات وخبرات، ومن غيرة إسلامية صادقة على حقوق الأمة ومستقبلها، سينكب على مختلف الجوانب المرتبطة بالطفولة.

وإننا لنتطلع لإصدار توصيات عملية وموضوعية، وقابلة للتطبيق، مع وضع آليات تنفيذها ووسائل تمويلها، لما فيه صالح أمتنا، وضمن مستقبل أبنائها.

أعانكم الله، وسدد على طريق الخير خطاكم، وكلل أعمالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا  
الصخيرات، 12 جمادى الثانية 1439 هـ الموافق 27 فبراير 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نغتتم مناسبة انعقاد الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا، الذي يتزامن مع الذكرى الستين لصدور النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، متوجهين إليكم باعتباركم النخبة التي تساهم، من موقع المسؤولية العليا، في تدبير الشأن العام. وقد أبيننا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذه التظاهرة الهامة، اعتبارا للمكانة المحورية التي تحتلها الإدارة العمومية وما تزال، منذ الاستقلال وإلى اليوم، في خدمة الوطن والمواطنين، ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا، برغم ما يعترضها من صعوبات أحيانا، وما تعانیه من اختلالات مرحلية أحيانا أخرى. وإننا لنشيد بمبادرة عقد هذا الملتقى، التي تجسد انخراطكم في تفعيل توجيهاتنا الرامية إلى إصلاح الإدارة العمومية وتهيئة مواردها البشرية.

كما نشيد باختياركم لموضوع إعادة هيكلة منظومة الوظيفة العمومية العليا؛ متطلعين لأن يشكل هذا الملتقى وقفة متأنية للدراسة والتقييم، من أجل رصد تحولات واختلالات منظومة الوظيفة العمومية، بكل مكوناتها، وتدارس الإجراءات التشريعية والتنظيمية، الكفيلة بالارتقاء بعمل مرافق ومؤسسات الدولة.  
حضرات السيدات والسادة،

إن الإدارة المغربية، المركزية والمحلية على السواء، تمر اليوم بمنعطف جديد وحاسم، يتطلب من القائمين بها الانخراط الحازم في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، ومواكبة السياسات العمومية والأوراش التنموية، التي تشهدها بلادنا. وبرغم المكتسبات المهمة التي حققناها على مستوى المشاريع المهيكلية الكبرى، وخاصة في مجالات الصناعة والفلاحة والبنيات التحتية والطاقات المتجددة وغيرها، فإن النموذج التنموي الذي رسمناه قد بلغ مدها، ولم يعد قادرا على تحقيق التنمية الشاملة،

والاستجابة لانتظارات المواطنين، بسبب صعوبات كثيرة من بينها : ضعف أداء الإدارة، وقلة الكفاءة والابتكار، وافتقادها لقواعد الحكامة العمومية الجيدة.

وإذا كنا دعونا لبلورة وإرساء نموذج تنموي جديد، لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، فإننا ندعو لوضع مفهوم الخدمة العمومية في صلب هذا النموذج، من خلال إصلاح شامل وعميق للإدارة العمومية.

فعندما نتكلم عن الإدارة العمومية، بقسوة أحيانا، ومنتقد أداءها وضعف نجاعتها، فهذا لا يعني أنها لا تقوم بدورها، أو يعني تبخيس الكفاءات التي تتوفر عليها، والجهود المبذولة للارتقاء بعملها، لأننا نعرف التطور الملحوظ الذي تعرفه منذ سنوات، والمنجزات المتميزة والأوراش الكبرى التي ساهمت في تحقيقها. وإنما نريد الرفع من أدائها، وتوجيهها للتكيف مع المتغيرات الوطنية، واستيعاب التطورات العالمية، والمساهمة في رفع التحديات التنموية التي تواجه بلادنا.

لذا، ما فتئنا نلح على ضرورة إصلاح الإدارة، وتأهيل مواردها البشرية، باعتباره خيارا استراتيجيا لبلادنا، سيساهم لا محالة في إرساء الركائز الأساسية للنموذج التنموي الذي نطمح إليه، وفي جعل الإدارة أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات.

فبمجرد اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين، بادرنا إلى إرساء المفهوم الجديد للسلطة، الذي نعتبره مدخلا مهما لتطوير أداء الإدارة وتقوية التزامها بمبادئ الحكامة الجيدة، بغية تلبية الحاجيات المتزايدة للمواطنين ودعمًا للعدالة الاجتماعية، وضمانًا للكرامة الإنسانية.

كما حرصنا على التكريس الدستوري للحكامة الجيدة، كمبدأ لا محيد عنه في تنظيم وتدبير المرافق العمومية، بما ينطوي عليه من مبادئ الاستحقاق والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، بين جميع المغاربة. كما نعمل على تفعيل المبدأ الدستوري لربط المسؤولية بالمحاسبة.

حضرات السيدات والسادة،

إن وظيفة الإدارة العمومية ومهمتها الأساسية التي حددها الدستور، هي خدمة المواطنين، في إطار مبادئ المساواة، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.

وإذا كانت المرافق العمومية تابعة قانونيا، لمسؤولية الوزراء الذين يشرفون عليها، لكون الإدارة موضوعة تحت تصرف الحكومة، فإن الدستور كرس أيضا ضرورة التزام موظفيها بمعايير الجودة والشفافية والمسؤولية والمحاسبة، لضمان القرب من المواطنين، والإصغاء لمطالبهم، والعمل على تلبية حاجياتهم المشروعة.

وفي هذا الصدد، ندعو للتسريع بإخراج ميثاق المرافق العمومية، الذي ينص عليه الدستور، وإعطائه صبغة إلزامية، تجعل منه مرجعا رئيسيا للحكامة الجيدة، في تسيير وتدبير الإدارات العمومية والجماعات الترابية والأجهزة العمومية.

كما نريده أن يجسد بكيفية صريحة وقوية، مفهومنا الجديد للسلطة، الذي يشمل مختلف فئات ودرجات الإدارات والمرافق العمومية، دون استثناء، وعلى رأسها منظومة الوظيفة العمومية العليا.

## حضرات السيدات والسادة،

إن إشكالية التدبير الفعال للموارد ومستلزمات النهوض بالتنمية الشاملة، يطرح بحدّة مسألة نجاعة الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة، مع ما يقتضيه الأمر من مراجعة أساليب عملها، وطرق تدبير الموارد العمومية، في اتجاه التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة.

ولا يخفى عليكم أن تحدي النجاعة مرتبط بشكل وثيق بتحدي التنافسية. فقيمة وفعالية الإدارات اليوم، تقاس بمدى إسهامها في تعزيز تنافسية بلدانها، لخوض المعركة الشرسة لاستقطاب الاستثمارات والكفاءات ورؤوس الأموال، وبما تفتحه من آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص الشغل، وخاصة للشباب.

إن الإصلاح الشامل والمندمج للإدارة العمومية يكتسي طابعا استعجاليا، بحكم الرهانات المطروحة عليه ضمانا للرعاية المستمرة للمرفق العام، وجودة الخدمات العمومية، مع ما يقتضيه ذلك من دعم للبعد الجهوي واعتماد اللاتمرکز الإداري، واعتماد للكفاءة والفعالية في تدبير الموارد البشرية.

وتعتبر الجهوية المتقدمة، كمقاربة عملية ناجعة في الحكامة الترابية، حجر الزاوية الذي ينبغي أن ترتكز عليه الإدارة لتقريب المواطن من الخدمات والمرافق التي يحتاجها، ومن مراكز القرار. ولن يتأتى التفعيل الأمثل لهذا الورش الهيكلي، إلا بالانخراط الفاعل للجميع في تنزيله، وخصوصا الإدارة العمومية، المركزية والمحلية.

ونجدد التأكيد هنا، على ضرورة إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري، الذي دعونا إليه أكثر من مرة، لما هو منتظر منه لإعادة ترتيب وتوزيع الاختصاصات والموارد البشرية والمالية، بين المركز ومختلف المستويات الترابية.

كما أن الإدارة مطالبة بالتوفر على موارد بشرية مؤهلة بمختلف الدرجات. وهو ما يطرح تحدي التكوين والتأهيل المستمر للأطر والموظفين، ومراعاة الحاجيات الحقيقية والمؤهلات المطلوبة خلال عملية التوظيف، مع الحرص على الالتزام الصارم بمعايير الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص، فضلا عن ضرورة توفير الظروف والفضاءات الملائمة للعمل وللرفع من المردودية، واستعمال آليات التحفيز والتأديب.

كما يجب العمل على إعداد أجيال جديدة من القيادات الإدارية بمختلف الإدارات والمرافق العمومية، عبر استقطاب الكفاءات ذات التكوين العالي، وضرورة التحلي بروح المسؤولية العالية، ومؤهلات التواصل الفعال والتخطيط الاستراتيجي، والقدرة على تدبير المشاريع. وكلها معايير جوهرية يجب أن تحكم مساطر التعيين في الوظائف السامية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الورش الإصلاحي الكبير يقتضي النهوض بالبنيات التنظيمية، وتحسين الأساليب التدييرية، وتخليق المرفق العام، وتطوير الإطار القانوني، مع العمل على استلهام نموذج التدبير المعتمد في القطاع الخاص، وعلى أجود الممارسات الدولية في هذا المجال.

وتعد الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة عاملا حاسما في الارتقاء بالعمل الإداري، إذ ينبغي التوجه نحو تعميم الإدارة الرقمية، وتوفير الخدمات عن بعد، والولوج المشترك للمعلومات من طرف مختلف القطاعات.



## حضرات السيدات والسادة،

إنه برغم الجهود المبذولة، ومحاولات الإصلاح والتحديث التي نتوخاها، فإن الإدارة المغربية لن تبلغ المستوى المنشود من النجاعة والفعالية، ما لم يتم تغيير العقلية، وإجراء قطيعة مع بعض السلوكات والممارسات المشينة، التي تسيء للإدارة وللموظفين على حد سواء، كالرشوة والفساد واستغلال النفوذ وعدم الانضباط في أداء العمل وغيرها.

ولا سبيل إلى ذلك إلا بتحسين وتبسيط التشريعات المرتبطة بالمنظومة الإدارية، والعمل على التطبيق الصارم للقواعد المنظمة للمناصب والمرافق العمومية، مع ما يتطلبه ذلك من ربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة.

ويظل نجاح الإصلاح المنشود رهينا بمدى توافر الإرادة الجماعية والقدرة على تجاوز تلك الإكراهات والمعوقات، التي تقف أمام تطور نموذجنا الإداري والتنموي، والمتمثلة على الخصوص، في استمرار بعض التصرفات المقاومة للتغيير والإصلاح، بسبب الخوف من فقدان الامتيازات، فضلا عن قلة الكفاءة والجرأة أحيانا، لدى بعض المسؤولين، مما يجعلهم يترددون في مباشرة العملية الإصلاحية.

## حضرات السيدات والسادة،

إنكم تعلمون مدى حرصنا على قيام الإدارة بمهامها في خدمة المواطن، والإسهام البناء والمنتج في التنمية. غير أن إصلاح الإدارة وإعادة النظر في منظومة الوظيفة العمومية لا يعني إصلاح مرافق القطاع العام فقط، وإنما يتضمن البحث عن أفضل السبل لمساهمة القطاع الخاص في هذا الورش الإصلاحي، في إطار من التوازن والتكامل بين ما هو إداري وما هو تنموي، لما فيه مصلحة البلاد.

وإننا نتطلع لأن يشكل هذا الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا، لحظة قوية لاستحضار مبادئ الحكامة العمومية الجديدة، ولبلورة أفكار متقدمة بشأن التدبير العمومي الناجع، المتشبع بثقافة التعاقد المؤسس على الالتزام بالأهداف، والاحتكام إلى المردودية والنتائج، مع الأخذ بعين الاعتبار منطق الخدمة العمومية القائم على مبادئ المصلحة العامة، والنزاهة، والعدالة المجالية، والتماسك الاجتماعي.

كما نأمل أن يكون مناسبة سانحة لاستخلاص توصيات وقرارات عملية وحاسمة وقابلة للتطبيق، وفتح مسالك الإصلاح الضرورية، التي ستعلن عن الانطلاقة الفعلية لتدشين مسار الانتقال المتدرج، من نموذج للوظيفة العمومية قائم على تدبير المسارات، إلى نموذج جديد مبني على تدبير الكفاءات؛ نموذج إداري فعال يتلاءم مع خصائص النموذج التنموي المنشود، ويستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمقبلة.

وإذ نبارك جهودكم، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل ملتقاكم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الرابعة لمنتدى كرانس مونتانا

الداخلة، 29 جمادى الثانية 1439هـ الموافق 16 مارس 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أخطب جمعكم الذي يلتئم بمناسبة الدورة الرابعة لمنتدى كرانس مونتانا، قصد التداول بشأن موضوع «إفريقيا والتعاون جنوب - جنوب». وقد أبقى القائمون على هذا المنتدى إلا أن يعقدوا دورتهم السنوية مرة أخرى في مدينة الداخلة. فهذه المدينة تحظى، كما تعلمون، بمكانة متميزة في تاريخ المغرب، فضلا عن موقعها الاستراتيجي الفريد، باعتبارها صلة وصل بين المملكة المغربية وعمقها الاستراتيجي الإفريقي.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أيضاً أن نسجل ما وصل إليه منتدى كرانس مونتانا، مع تعاقب دوراته، من نضج كبير وإشعاع واسع، حيث أضحى محفلاً دولياً رئيسياً يحج إليه كبار صانعي القرار السياسي، وشخصيات مرموقة تمثل مجتمع الأعمال وعالم الفكر والمجتمع المدني من شتى المشارب، بالإضافة إلى نخبة من صنّاع الرأي من مختلف بقاع العالم.

وقد كان لوجاهة المواضيع التي يتناولها هذا المنتدى، والمستوى المتميز للمشاركين فيه، وتنوع أطيافهم، عظيم الأثر في ما يحققه من نتائج طيبة. فكلها مقومات تتيح إغناء المناقشات، واستكشاف آفاق جديدة، وبلورة قوة اقتراحية حقيقية، واستشراف المستقبل بمزيد من الاطمئنان والثقة. كما تمنح المنتدى إشعاعاً دولياً كبيراً، بالإضافة إلى تكريس الأهمية الخاصة بقارتنا إفريقيا، بوصفها قارة المستقبل.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تمر إفريقيا اليوم بمرحلة حاسمة، تتسم بتعدد أبعاد ما تشهده من تحولات، ترسم معالم قارة إفريقية تموج بتغيرات متسارعة، وتناهى بنفسها تدريجياً عن كل التصورات النمطية والصور السلبية المغلوطة، التي ظلت لصيقة بها.

فإفريقيا التي تمتد على مساحة 30 مليون كيلومتر مربع، تشكل فضاءً زاخراً بالفرص والإمكانات، وتمتلك أعلى نسبة من الشباب في العالم. كما يُتوقع أن يبلغ تعداد سكانها مليارين ونصفاً بحلول عام 2050، وسوف يكون نصفهم من الشباب دون سن الخامسة والعشرين.

ويشكل هؤلاء الشباب ثروة ديموغرافية مهمة ينبغي تدبير تأهيلها بحكمة وتبصر. فمن شأن هذا التطور الديموغرافي الهائل أن يحدث تحولاً كبيراً سيغير مجرى الأمور، لا على صعيد إفريقيا فحسب، بل يمتد إلى كل جهات المعمور. كما يشكل هذا الرصيد البشري ركيزة أساسية للتنمية، وفرصة ثمينة يتعين على قارتنا استثمارها للحاق بركب القوى الصاعدة.

فمن أجل تقدم إفريقيا، لابد لها من حشد كل طاقاتها، وإقامة شراكات مبتكرة، تعود بالنفع على جميع الأطراف المنخرطة فيها. ومن هذا المنطلق، ندعو أبناء القارة الإفريقية، لاسيما الشباب منهم، للتعبئة الجماعية، والتحلي بالعزم والإصرار، من أجل رفع التحديات الجسام، التي تواجهها إفريقيا، والانخراط الفعلي في الدينامية الإيجابية للنمو المشترك.

وإلى جانب حسن استثمار الموارد والإمكانات المتوفرة، ينبغي لإفريقيا أيضاً أن تسخر كل الوسائل والآليات المتاحة لها، لكي تستجيب للتطلعات المشروعة لشعوبها، لاسيما من خلال التعاون جنوب-جنوب، الذي يعد إحدى الركائز الأساسية لانبثاق إفريقيا كقارة صاعدة.

ويعد المغرب من البلدان الإفريقية التي يحدوها طموح كبير وإرادة أكيدة، لتمكين إفريقيا من تولي زمام أمورها والتحكم في مصيرها. ولذلك، فليس من قبيل المصادفة أن يجعل المغرب من التعاون جنوب-جنوب رافعة لانبثاق إفريقيا جديدة واثقة من قدراتها ومنتقلة إلى المستقبل.

ويستمد هذا التوجه أساسه من التزام دستوري ضُمن بأحرف من ذهب في الوثيقة المرجعية الأسمى للمملكة، التي يلتزم فيها المغرب بـ «تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء، وتقوية التعاون جنوب-جنوب».

ولقد آلينا على أنفسنا، كما عرضنا ذلك في السنة الماضية، ضمن رسالتنا إلى المشاركين في الدورة السابقة، أن نأخذ باختيار شجاع، يتمثل في جعل هذا التعاون بين بلدان الجنوب في صلب سياستنا الإفريقية. فبتوجيه منا، طوّر المغرب نموذجاً مبتكراً حقيقياً للتعاون جنوب-جنوب، قوامه تقاسم المعارف والكفاءات والخبرات والموارد، مع إشراك كافة الأقاليم الفرعية للقارة والقطاعات ذات الصلة.

إن التعاون جنوب-جنوب، الذي بادرت بلادنا إلى إرساء دعائمه، باعتباره شكلاً من أشكال الشراكة النموذجية مع القارة الإفريقية، يقوم على مقاربة مندمجة ومتعددة الأبعاد. فقد تمكن المغرب من اكتساب خبرات تحظى بالاعتراف والتقدير على الصعيد الإفريقي، سواء في المجالات المرتبطة بنقل التكنولوجيات، أو تقاسم المعارف، أو إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف الميادين، أو في مجال التكوين والتعليم العالي.

فعلى مدى خمس عشرة سنة، أبرم المغرب 1000 اتفاق تعاون مع 28 بلداً إفريقياً، وهي اتفاقيات تتعلق بمجالات متنوعة، تشمل التعليم والصحة، والتكوين في مجال البنيات التحتية، والفلاحة. ولذلك، فإن العرض المغربي، الذي يضع العنصر البشري في صلب

انشغالاته، ويجمع بين المكون الاقتصادي والاجتماعي، وبين البعد الثقافي والروحي، وبين الجانب الأمني والعسكري، يظل من هذا المنظور أيضاً نموذجاً فريداً من نوعه.

كما يقوم المغرب بتكوين أكثر من 25000 طالب إفريقي داخل جامعاته ومؤسساته الأكاديمية، وفاءً لنهجه في مجال التعاون الذي يراعي الاحتياجات التي تعبر عنها البلدان الشقيقة.

وفضلاً عن ذلك، تحرص المملكة المغربية على إقامة مشاريع استراتيجية كبرى نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، مشروعين مهيكليين على الصعيد القاري، هما مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، الذي يهدف إلى إعادة هيكلة سوق الكهرباء على المستوى الإقليمي، ومشروع إحداث وحدات لإنتاج الأسمدة بشراكة مع إثيوبيا ونيجيريا، الذي يروم تحسين المردودية الفلاحية، وتعزيز الأمن الغذائي في المناطق التي ينتمي إليها هذان البلدان.

فهذه التوجهات المؤسسة على التقاسم المفيد للجميع، وعلى تعزيز الشراكات القائمة بين مختلف مناطق القارة، هي التي تؤطر عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا السياق، نهيب بكل البلدان الإفريقية الشقيقة إلى تعزيز انخراطها في هذا التعاون البناء، من خلال تقوية فعالية مؤسساتنا الإقليمية وشبه الإقليمية، باعتبارها ركائز متينة للاندماج القاري.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تتجسد أبعاد التعاون جنوب-جنوب، الذي يُرسي المغرب دعائمه، في مجموع الإشكاليات ذات الصلة باستقرار القارة الإفريقية وتميبتها، والتي تعد الهجرة أحد تجلياتها.

فظاهرة الهجرة تشكل في حد ذاتها فرصة يمكن استثمارها، وليست تهديداً بأي شكل من الأشكال. فأزمة الهجرة التي نشهدها اليوم، ليست حديثة العهد، ولا ينبغي اعتبارها قدراً محتوماً. فهي تتطلب منا العمل على تعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية، في المقام الأول، ثم مع بلدان الشمال.

وبصفتنا رائداً للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة، فقد اقترحنا على الدورة الثلاثين لقمة الاتحاد الإفريقي «أجندة إفريقية حول الهجرة» تتمحور، على الخصوص، حول إحداث مرصد إفريقي للهجرة، وإحداث منصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة، وذلك من أجل الإلمام الصحيح بهذه الظاهرة في أبعادها الشاملة.

وعلاوة على ذلك، تبوأنا بلادنا موقع الريادة في مجال استقبال وتدبير تدفقات المهاجرين غير القانونيين الوافدين على المملكة المغربية. إن هذه المبادرة التي حرص المغرب على اتخاذها من منطلق إنساني محض، لا تمثل وجهاً جديداً من أوجه التضامن إزاء أشقائنا الأفارقة فحسب، بل تعزز أيضاً التزامنا الراسخ تجاه الشعوب الإفريقية، كتوجه ثابت تجاه أشقائنا الأفارقة، وليس شعاراً أجوف نردده في المحافل الدولية.

أما ثاني المجالات الجديدة للتعاون البيئي الإفريقي، التي بلورها المغرب في إطار علاقاته مع دول القارة، فيهم التصدي للتغيرات المناخية وآثارها المدمرة. فالمملكة واعية تمام الوعي بما باتت تشكله هذه الظاهرة من تهديد متزايد للجهود الموجهة لخدمة قضايا التنمية والسلام والأمن بقارتنا.

إن إفريقيا، كما هو معلوم، تدفع ثمنًا باهظًا في هذا المجال، على الرغم من أن ما تطرحه من غازات مسببة للاحتباس الحراري لا يتعدى 4 بالمائة من مجموع الانبعاثات في العالم ككل. وقد حرص المغرب حين استضاف الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 22)، على تيسير الشروط الكفيلة بتفعيل اتفاق باريس حول المناخ، من خلال مؤتمرٍ رفع شعارَ العمل الفعلي، ووضع انشغالات إفريقيا في صلب المناقشات التي تخللت أشغاله. ونغتنم هذه المناسبة لنجدد دعوتنا لبلدان الشمال كي تفي بالتعهدات التي أكدتها في مراكش، لاسيما ما يتعلق منها بخفض انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري، وبتوفير التمويل الاستراتيجيات المناخية لبلدان الجنوب.

وقد اغتنمنا فرصة هذا المحفل العالمي حول المناخ، فدعونا إلى عقد «قمة العمل الإفريقية» الأولى التي حضرها 41 من أشقائنا رؤساء الدول والحكومات الأفارقة. وتبادلنا خلالها الآراء والأفكار بشأن ما نواجهه من تحديات مرتبطة بالتصدي للتغيرات المناخية، واتفقنا على مجموعة من التدابير العملية المستعجلة لمعالجتها.

وقد قررت القمة، بمبادرة منا، إيلاء الأولوية لتنمية منطقة الساحل، مع التركيز على حوض بحيرة تشاد، والدول الجزرية، وحوض نهر الكونغو.

وبهذه المناسبة، قدم المغرب مبادرات ملموسة بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بإفريقيا. ويتعلق الأمر على الخصوص بمشروع «تكييف الفلاحة بإفريقيا»، الهادف إلى تقوية قدرات الفاعلين في القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى مشروع «الحزام الأزرق» الذي يروم التصدي لارتفاع حرارة المحيطات.

كما أعربت المملكة المغربية عن استعدادها لتقاسم تجربتها الناجحة مع شركائها في مجال تشجيع استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة، وتطوير الفلاحة المسؤولة، واستغلال الموارد البحرية على نحو مستدام.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا جدال في أن قارتنا تعيش مفارقة تتجلى في امتلاكها جل الموارد الطبيعية الضرورية لتحقيق تنمية بشرية مُطَرَّدة، بينما تعاني شعوبها الفقر والتهميش في ظل الاقتصاد العالمي.

فالتجارة البينية الإفريقية لا تمثل سوى 13 بالمائة من إجمالي المبادلات التجارية على الصعيد القاري، ولا يتعدى حجم مساهمتها في التجارة الدولية نسبة 2 بالمائة. وبالتالي، فالقارة مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، باستثمار الفرص التي تتيحها العولمة والاستفادة منها على النحو الأمثل.

إن قارتنا لا يعوزها الطموح ولا الإرادة اللازمة لذلك، بقدر ما هي في حاجة إلى بلورة أشكال تنظيمية جماعية جديدة لإدارة المجالات الترابية وتديريتها. وذلك هو المنطق الذي يحكم اختيارنا للجهوية المتقدمة محوراً لنموذجنا التنموي الاقتصادي.

فالجهوية المتقدمة ليست مجرد تدبير ترابي أو إداري، بل هي تجسيد فعلي لإرادة قوية على تجديد بنيات الدولة وتحديثها، بما يضمن توطيد دعائم التنمية المندمجة لمجالاتنا الترابية، ومن ثمّ تجميع طاقات كافة الفاعلين حول مشروع ينخرط فيه الجميع.

ومن هذا المنطلق، فإن الجهة مدعوة اليوم، لتتحول إلى مجال ترابي يملك صلاحية تديير الشؤون المتعلقة بمستقبله، في إطار الوحدة الترابية للمملكة.

لقد أردنا لجهات المغرب الإثني عشرة أن تؤسس لشكل جديد من النمو الاقتصادي: نمو شامل، تساهم فيه كل القطاعات العمومية والخاصة، مع التركيز على تقوية التماسك الوطني وتعزيز الولوج إلى الخدمات العمومية في مناطق تتمتع بمؤهلات تنموية واعدة.

وإذا كانت هناك جهة تجسد التنزيل الفعلي لمفهوم الجهوية، فهي هذه الجهة الجميلة، التي تجتمعون فيها اليوم، لاسيما هنا في مدينة الداخلة: فقد شهدت تحولا عميقاً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شأنها في ذلك شأن باقي الأقاليم الجنوبية. وإننا لعازمون على المضي قدماً على هذا الدرب، حتى تستعيد الصحراء المغربية دورها التاريخي، بوصفها ملتقى طرق وصلة وصل بين مختلف أرجاء القارة.

وكما تعلمون، فقد ظل المغرب وما يزال يؤكد التزامه بتقاسم تجربته في هذا المجال مع البلدان الإفريقية الشقيقة، سواء في إطار تنفيذ الاتفاقيات الثنائية مع شركائه، أو من خلال موقعه داخل منظمة «المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية» التي تحتضن الرباط مقرها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت بلدان إفريقيا في المسار الصحيح، وهي تسير اليوم بخطى ثابتة على درب اللحاق بناادي الدول الصاعدة، بفضل حكمة قادتها وإشراك شعوبها في مسلسل ديمقراطي لا رجعة فيه، يستجيب لتطلعاتها المشروعة إلى السلم والتنمية البشرية وتثمين القدرات. ولا يخامرنا أدنى شك في أنكم ستخرجون من هذا الجمع المهم بتوصيات ومقترحات بناءة، سيكون لها الأثر الفعال في التصدي للتحديات المختلفة التي يواجهها العالم أجمع، وإفريقيا على وجه الخصوص.

وإننا ندعوكم في هذا الصدد، إلى التعريف بمزايا نهج تعاونٍ فعالٍ ومتعدد الأبعاد بين دول الجنوب، وبفوائد اعتماد مقاربات تشاركية باعتبارها رافعة لتحقيق الارتقاء الجماعي.

وإذ نتمنى كامل النجاح والتوفيق لأشغالكم، فإننا نجدد الترحاب بجميع المشاركين على أرض المملكة المغربية، مؤكدين لهم مجدداً مدى تقديرنا لمساهماتهم القيمة في منتدى كرانس مونتانا، ومدى امتناننا لما سيبذلونه من جهود، لاستكشاف وتحديد أفضل الممارسات الكفيلة بضمان تنمية بشرية ترقى إلى مستوى تطلعات شعوب الجنوب كافة، والإفريقية منها على وجه الخصوص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي حول منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية  
كيغالي، 05 رجب 1439هـ الموافق 21 مارس 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد بول كاغامي، رئيس الاتحاد الإفريقي،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

معالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس لجنة مفوضية الاتحاد الإفريقي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نود بادئ ذي بدء أن نتوجه بخالص الشكر وبالغ التقدير لمضيفنا المبجل، أئينا الرئيس بول كاغامي، رئيس الاتحاد الإفريقي، على جهوده الجبارة من أجل ضمان الظروف المثلى لإنجاح هذه القمة الاستثنائية.

ونغتنم هذه المناسبة لنشيد بجهود الإصلاح المهمة المبذولة، بمبادرة منه، في سبيل تأهيل منظمنا قصد التصدي لما يواجه قارتنا من تحديات في الوقت الراهن وما قد يستجد منها مستقبلا. كما لا يفوتنا، في هذا الصدد، أن نؤكد له مجدداً دعم المملكة المغربية الكامل لمساعيه الموصولة في هذا الشأن.

ونتوجه بالشكر الجزيل لمعالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، على التزامه الراسخ بمنح زخم جديد للعمل الذي تضطلع به المفوضية، مواكبة منها لوتيرة الإصلاحات التي تعرفها منظمنا.

إن اجتماعنا اليوم يشكل محطة تاريخية حاسمة. فإحداث منطقة للتبادل الحر هي الأوسع نطاقاً والمحتضنة لأعلى نسبة من الشباب، مقارنة بمثيلاتها في العالم، يجسد بجلاء صدق إرادتنا المشتركة لبناء إفريقيا الغد والمستقبل.

فهذه الخطوة تدشن بداية عهد جديد ينطلق بنا نحو آفاق وممارسات وآليات جديدة في مجال التضامن، لأن إقامة منطقة للتبادل الحر على الصعيد القاري من شأنها أن تساهم في تعبئة الطاقات وتطوير الخبرات وحفز التفكير الخلاق، كما تستجيب على الخصوص لما يحدو شبابنا من طموح أكيد لبناء قارة إفريقية قوية ومندمجة.



## أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تشهد إفريقيا اليوم حركية دائبة على كافة المستويات وفي جميع الميادين. فهي تزخر بشروات طبيعية وفيرة وإمكانات بشرية هائلة. وهذا ما لاحظناه خلال الزيارات العديدة التي قادتنا إلى مختلف جهات قارتنا.

وقد وقفنا خلال هذه الزيارات على الحاجة الملحة إلى التكتل في إطار مجموعة إفريقية متماسكة وطموحة. وعلى هذا الأساس، فبقدر ما تمثل عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية التجسيد الفعلي لهذه الإرادة الثابتة لتوحيد الجهود والطاقات، فإنها تعكس أيضاً تشبثنا الراسخ بروح الاتحاد وبتوابت الوحدة الترابية لكل بلداننا والتضامن الإفريقي بينها.

ومن ثمّ، فإن تدشين منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية يعد اليوم نقلة نوعية على طريق تنمية القارة الإفريقية من جميع النواحي. فإقامة هذه المنطقة تشكل مبادرة تنبع من إفريقيا وتصب في مصلحتها.

كما تعد امتداداً وتعزيزاً للتدابير العديدة التي اتخذتها بلداننا لفائدة التجارة البينية الإفريقية. ومن شأنها أيضاً أن تحفز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، وتطور الروابط داخل القارة، وتضفي دينامية جديدة على مسار الاندماج في إفريقيا. وهي خطوة تنبع من مقاربة عملية تؤسس لإفريقيا مندمجة ومزدهرة ومسايرة للواقع الدولي.

فقد أحدثت خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا لسنة 1980 ومعاهدة أبوجا لسنة 1991 المجموعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها أساساً للاندماج الإفريقي. أما اليوم، فإن الطريق نحو إقامة منطقة التبادل الحر القارية باتت سالكة بفضل التقدم الملحوظ المسجل في هذا المجال على صعيد هذه المجموعات التي ارتقى بعضها إلى مستوى الاتحاد الجمركي.

## أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، بفضل ما راكم من تجارب، يعي تمام الوعي بأن الانفتاح الاقتصادي وإحداث مناطق التبادل الحر مع شركاء في بلدان الشمال أو الجنوب غالباً ما يثير مخاوف مشروعة ويخلق تحديات ينبغي مواجهتها بالآليات المناسبة.

ولا مرأ في أنه كلما أخذت هذه المخاوف والتحديات بعين الاعتبار، كلما اتضحت بجلاء مزايا الانفتاح الاقتصادي وتكشفت آثاره الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني وبرز مسارات تنمية جديدة.

ومن ثم، فإن أي توجه يعاكس مسار هذه الدينامية على الصعيد القاري لن يكون مآله سوى تأخر القارة، وإضعاف قدرتها التنافسية، وإخلاف موعدها مع التنمية.

ومن هذا المنطلق، يؤمن المغرب بضرورة إرساء تنمية مشتركة قائمة على أساس التعاون البيني الإفريقي والتكامل الاقتصادي، وعلى قاعدة التضامن الفاعل وتوحيد الوسائل والجهود. وهذه، باختصار، هي المقومات الضرورية الكفيلة بتحقيق النمو الشامل والتنمية البشرية المستدامة لقارتنا، ومن ثم الارتقاء بها إلى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة على الساحة الدولية، بما يخدم مصلحة شعوبنا قاطبة.

ولابد كذلك لأي مشروع يروم تنمية القارة الإفريقية ومبادلاتها التجارية أن يأخذ في الحسبان ضرورة مواكبة المستجدات التكنولوجية العالمية، ويحول النقص المسجل في المبادلات داخل قارتنا إلى فرصة حقيقية للنهوض بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة.

إن إفريقيا ماضية اليوم في طريقها لتصبح مختبراً للتكنولوجيا الرقمية. فالتقانة الرقمية ما فتئت تغير وجه قارتنا، من خلال الانخراط الفعلي لشبابها المسلح بروح الإبداع والإقدام. ويعود الفضل في هذه القفزة الرقمية إلى المقاولات الناشئة النشيطة في عدة مجالات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: قطاع المال، والاتصالات، والصناعة، والصناعات الغذائية. فالشباب من ذوي الدخل الضعيف هم في الغالب من يقودون عملية الابتكار هذه. وبالتالي، فحري بنا أن نضع العناية بهم في صلب سياساتنا العمومية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نلتقي اليوم لنحسم في أمر مستقبل قارتنا الاقتصادي والتجاري. فقد صار لزاماً علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نَعْجَل بمد جسور الترابط الدائم بين الأسواق الإفريقية.

وتعد منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، آلية أساسية لتعزيز هذا النموذج التنموي الاقتصادي الجديد، القائم على الابتكار وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وعلى التجارة التضامنية. وهو ما يستدعي توحيد الصف الإفريقي قصد بناء اقتصاد قاري مزدهر يقوم على التنمية الشاملة والمستدامة، وعلى تشجيع المبادرة الحرة وإنتاج الثروات.

ولعل الحرص على الاستجابة لهذه التطلعات المشروعة هو بالذات ما يَسِّر تنويع الجولات المتعددة للمفاوضات بميلاد هذا الإطار القانوني الأنسب المتمثل في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.

ولا يفوتنا، في هذا السياق، أن نثني على ما يضطلع به فخامة السيد إسوفو محمدمو، رئيس جمهورية النيجر، من عمل حازم ودور قيادي كان لهما بالغ الأثر في كل الجهود التي تخللت المفاوضات، والتي ستمكن من التنزيل الفعال لمشروع منطقة التبادل الحر.

إن هذا الفضاء التبادلي المنشود لم يعد مجرد حلم أو مشروع عادي. فالنتائج التي تحققت بفضل روح التوافق تعكس طموحات جميع الأطراف وانشغالاتهم. كما أن ما اتسمت به جولات المفاوضات من حماس ودينامية كشف عن رغبة كبيرة في تحرير تجارة البضائع.

وما هذه النتيجة الأولية الملموسة سوى تجسيد لعزم كل الدول المنخرطة في هذا التوجه، على فتح الأسواق وتوسيع نطاقها، في ظل احترام الخصوصيات الاقتصادية الوطنية، لا سيما في ما يتعلق بالصناعات الناشئة والأنشطة الاقتصادية للفئات الهشة.

وهذا التوجه بالذات هو ما يحتم علينا أيضاً أن نتناول في المفاوضات المستقبلية قضايا أخرى لا تقل أهمية، من قبيل شروط المنافسة الشريفة، وحماية الملكية الفكرية، وتشجيع الاستثمارات. فذلكم هو السبيل الوحيد الكفيل بتمكيننا من توحيد كلمة إفريقيا في مجال التجارة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا بصدد بناء إفريقيا الغد، التي سيرثها أبنائنا من بعدنا. ونحن، إذ نقيم صرحها على أسس اقتصادية متينة، فإنما نسعى بذلك إلى أن تعود خيراتها بالنفع العميم على الشعوب الإفريقية بالدرجة الأولى.

وإذا كنا قد قطعنا أشواطاً مهمة في بناء إفريقيا المستقبل وتأهيلها لتتولى زمام أمورها، فإننا مطالبون أيضاً بقطع أشواط أخرى على نفس الدرب حتى لا تظل تنمية الاقتصاد رهينة أهواء وإرادات خارجية.

شكراً على حسن إصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس دولة فلسطين، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية  
16 رجب 1439 هـ الموافق فاتح أبريل 2018م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

من محمد السادس ملك المملكة المغربية إلى فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

فخامة الرئيس وأخي العزيز،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

فعلى إثر الأحداث الأليمة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في اليومين الأخيرين، والتي أدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى الفلسطينيين برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، حينما كانوا يتظاهرون في مسيرات سلمية، احتفاء بالذكرى الثانية والأربعين ليوم الأرض، أعرب لكم، فخامة الرئيس، ومن خلالكم لكل مكونات الشعب الفلسطيني الشقيق، عن أحر التعازي وأصدق المواساة في فقدان هؤلاء الضحايا الأبرياء.

كما أتضرع إلى الله، جلت قدرته، أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته ويتقبلهم في جناته، ويلهم أسرهم المكلومة الصبر والسلوان، وأن ينعم بشفائه العاجل على جميع الجرحى والمصابين.

وبهذه المناسبة الأليمة، أعبر لكم عن تضامن المملكة المغربية المطلق والصادق معكم في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية، ووقوفها الثابت إلى جانبكم في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في الاستقلال والحرية، وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وبصفتي رئيس لجنة القدس الشريف، أؤكد لكم أنني سأواصل التحرك على المستويين الدبلوماسي والميداني، من أجل الدفاع عن القدس الشريف، وصون وضعها القانوني، والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية، ودعم صمود سكانها الأوفياء.

وتفضلوا، فخامة الرئيس، وأخي العزيز، بقبول أسمى عبارات مودتي وتقديري.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الدولي الأول للعدالة  
مراكش، 17 رجب 1439هـ الموافق 02 أبريل 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي، السيدات والسادة الوزراء،  
أصحاب الفضيلة، السيدات والسادة رؤساء المجالس العليا للقضاء ورؤساء النيابة العامة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، في مستهل هذا الملتقى الدولي، مرحبين بكافة المشاركين في هذا المؤتمر القانوني والقضائي الرفيع، الذي حرصنا على أن نحيطه برعايتنا السامية، تعبيراً عن المكانة المتميزة التي تحظى بها السلطة القضائية لدينا، والعطف الموصول الذي نسبغه على مؤسساتها وأعضائها.

ونود في البداية، أن نشيد باختياركم لموضوع "استقلال السلطة القضائية بين ضمان حقوق المتقاضين واحترام قواعد العدالة" ليكون محورا لهذا المؤتمر، لما يكتسيه من أهمية بالغة، ومن راهنية على صعيد مختلف الأنظمة القضائية، التي تسعى إلى تعميق دورها في صون الحقوق والحريات، وفي ترسيخ الأمن القضائي اللازم للدفع بعجلة التنمية، وحماية المجتمع.

وإننا نتطلع أن يشكل هذا المؤتمر، فرصة سانحة للمشاركين، على اختلاف أنظمتهم القضائية، لتشخيص ما يعترضهم من تحديات مشتركة، وتقديم ما يروونه من إجابات شافية، وحلول مبتكرة لمواجهةها، على ضوء المبادئ الكونية التي يتقاسمونها.

أصحاب المعالي، أصحاب الفضيلة، حضرات السيدات والسادة،

ينعقد لقاءكم في سياق تفعيل الورش الكبير والتاريخي لإصلاح منظومة العدالة بالمغرب.

فالمملكة المغربية، التي تسعى باستمرار إلى الانخراط في التوجهات الحديثة للعدالة، تعمل بإصرار على تطوير منظومتها القضائية لتستجيب لانشغالات المواطنين، وحاجيات المتقاضين، وتطلعات المجتمع، ومستلزمات العصر.

وإيماناً منها بالأهمية المحورية لاستقلال السلطة القضائية ودورها في بناء دولة الحق والقانون، فقد بادرت إلى وضع مقومات هذا الصرح، واتخاذ ما يقتضيه من تدابير مؤسسية وتشريعية وعملية.

في هذا الصدد، حرصنا على التنصيص صراحة في الدستور على استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كهيئة دستورية مستقلة ذات تركيبة متنوعة تضم، تحت رئاستنا، شخصيات قضائية وحقوقية، وقضاة منتخبين، وتسهر على تطبيق الضمانات المخولة للقضاة، وتدبير مساهم المهني.

كما منع الدستور أي تدخل في القضايا المعروضة على القضاء، وأوكل للقانون معاقبة أي محاولة للتأثير على القاضي، واعتبر إخلال القاضي بواجب الاستقلال والتجرد خطأ مهنيا جسيما وموجبا للمتابعة الجنائية عند الاقتضاء.

ولم يقف النص الدستوري عند هذا الجانب، بل أقر أحكاما تكرس حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة، ومرسخا وظيفة القاضي في حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحررياتهم وأمنهم القضائي، ومؤكدا على ضمان الحق في التقاضي، وعلى صيانة قرينة البراءة، والحق في المحاكمة العادلة داخل أجل معقول.

وقد حرصنا على ترجمة هذه المبادئ الدستورية في ميثاق وطني لإصلاح منظومة العدالة، يتضمن مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والعملية، عهدنا بإعداده، وفق مقاربة تشاركية موسعة، إلى نخبة من القضاة والمحامين والخبراء والحقوقيين ومهنيي العدالة.

وفي هذا الإطار، تم إصدار نصوص قانونية ذات أهمية كبرى، وفي مقدمتها القانونان التنظيميان المتعلقان بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وبالنظام الأساسي للقضاة، بالإضافة إلى القانون الذي نقل بموجبه الإشراف على النيابة العامة من وزير العدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

وقد تمكنت بلادنا بفضل هذه المبادرة الجماعية، من قطع أشواط أساسية في مسار استكمال الإطار المؤسسي لحكامته منظومة العدالة. وإننا ننطلق إلى التسريع بتفعيل ما تضمنه الميثاق من تدابير أخرى ملائمة، تهدف إلى تحيين التشريع، وتطوير أداء القضاء، والرفع من نجاعته، ترسيخا لاستقلاله الذي كرسه دستور المملكة.

وبصفتنا الضامن لاستقلال السلطة القضائية، فإننا لحريصون على أن تكون الغاية المثلى من التكريس الدستوري لاستقلال القضاء، هي جعله في خدمة المواطن، وفي خدمة التنمية وفي خدمة دولة القانون.

أصحاب المعالي، أصحاب الفضيلة، حضرات السيدات والسادة،

بغض النظر عما حققه المغرب من إنجازات، في بناء الإطار المؤسساتي لمنظومة العدالة، فإنه يبقى منشغلا، مثل كل المجتمعات التي تولي أهمية قصوى للموضوع، بالرهانات والتحديات التي تواجه القضاء عبر العالم.

ويأتي في مقدمة هذه التحديات، ضمان تفعيل استقلال السلطة القضائية في الممارسة والتطبيق، باعتبار أن مبدأ الاستقلال لم يشرع لفائدة القضاة، وإنما لصالح المتقاضين، وأنه إذ يرتب حقا للمتقاضين، فكونه يلقي واجبا على عاتق القاضي. فهو حق للمتقاضين في أن يحكم القاضي بكل استقلال وتجرد وحياد، وأن يجعل من القانون وحده مرجعا لقراراته، ومما يمليه عليه ضميره سنداً لاقتناعاته.

وهو واجب على القاضي، الذي عليه أن يتقيد بالاستقلال والنزاهة، والبعد عن أي تأثير أو إغواء يعرضه للمساءلة التأديبية أو الجنائية.

كما أن تعزيز الثقة في القضاء، باعتباره الحصن المنيع لدولة القانون، والرافعة الأساسية للتنمية، يشكل تحدياً آخر يجب رفعه بتطوير العدالة وتحسين أدائها، لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي تشهدها مختلف المجتمعات.

ومن بين الأسباب المحققة لذلك، تسهيل ولوج أبواب القانون والعدالة، عبر تحديث التشريعات لتواكب مستجدات العصر، وملاءمتها للالتزامات الدولية، خاصة منها ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتيسير البت داخل أجل معقول، وضمان الأمن القضائي اللازم لتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية، فضلاً عن دعم فعالية وشفافية الإدارة القضائية، باستثمار ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات، ومأسسة الوسائل البديلة لحل المنازعات.

وإن تطوير العدالة الجنائية يقتضي دراسة الصيغ التي تجعلها تحقق الملاءمة المثلى بين واجب صيانة الحقوق والحريات، وبين هاجس الحفاظ على قيم وركائز المجتمع، ودرء كل خطر يهدده، في عالم كثرت فيه المخاطر، وتشابكت فيه العلاقات، ونما فيه التواصل الرقمي، مع ما قد يصاحب ذلك من تهديدات وانحرافات، تتخذ أشكالاً معقدة لا بد من التصدي لها بكل مهنية وفعالية.

ولعل الرفع من أداء العدالة يظل في مقدمة الانشغالات، نظراً لما هو منتظر منها، سواء من لدن الأفراد أو من قبل المجتمع. ولا سبيل إلى ذلك، إلا بتطوير الإدارة القضائية، حتى تدعم جهود القضاة. وقد أبانت التجربة على الدور الذي يمكن أن تلعبه المحكمة الرقمية في هذا المجال.

ويظل بلوغ الأهداف المرجوة في كل هذه المستويات رهيناً بتحسين تأهيل نساء ورجال القضاء، والرفع من القدرات المؤسسية للعدالة، ودعم تخليق جميع مكوناتها، ومؤازرة كل مجهود يبذل لهذا الغرض، بتنمية التعاون الدولي وتطوير مجالاته، كرافد للارتقاء بأداء أنظمة العدالة، يتيح تبادل التجارب والخبرات، واكتشاف الممارسات الفضلى التي يمكن الاستفادة منها والاستئناس بها.

أصحاب المعالي، أصحاب الفضيلة، حضرات السيدات والسادة،

إننا لو اتقون من أن كافة الإشكاليات التي يتضمنها موضوع مؤتمركم، ستنال حظها من التفكير العميق، والنقاش المستفيض، والمقارنات المثمرة، من طرف المشاركين، الذين يتقاسمون الانشغال القوي بما يواجه العدالة من تحديات ورهانات، وتطلعهم الملح إلى إبداع حلول ملائمة، مستحضرين خصوصيات مجتمعاتهم، ومستندين إلى خبراتهم الواسعة، وتجاربهم الإيجابية، التي ستغني أشغال هذا المؤتمر.

وإننا لنصبو إلى أن تتكامل أشغالكم بمقترحات مبتكرة وصائبة، وتوصيات عملية، كفيلة بجعل هذا المؤتمر، حالاً واستقبالاً، إطاراً خصباً لتبادل التجارب والخبرات، يساهم في تطوير الأنظمة القضائية والارتقاء بها.

وقفكم الله، وألهمكم الصواب والرشاد، وتوج أشغالكم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في الجلسة الافتتاحية للقمّة الأولى لقادة دول ورؤساء حكومات لجنة المناخ  
والصندوق الأزرق لحوض الكونغو

برازافيل، 14 شعبان 1439 هـ الموافق 29 أبريل 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد دنيس ساسونغيسو، رئيس جمهورية الكونغو،  
فخامة الرئيس بول كاكامي، رئيس الاتحاد الإفريقي،  
أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،  
معالي السيد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أعبر عن صادق الامتنان لمضيفنا الجليل، فخامة السيد دنيس ساسونغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، على  
دعوته لنا للاجتماع هنا في قلب إفريقيا الوسطى، حول ورش كبير في مستوى هذا المشروع الجامع والمتكامل، الذي يفتح آفاقاً  
وأعدة لحوض الكونغو، على وجه الخصوص، ولهذه المنطقة ولقارتنا بشكل عام.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت إفريقيا في مسار التحول بشكل لا رجعة فيه. فما لبثت هذه القارة تؤكد ذاتها، وتفرض وجودها، في تطلع دائم إلى  
المستقبل، بكل ثقة واطمئنان. لكن ذلك لا ينبغي أن ينسينا ما يقف في طريقنا من تحديات عديدة. فما أوجنا اليوم إلى إدكاء  
الوعي البيئي، بما يوازي حاجتنا إلى التنمية الشاملة لقارتنا.

وإن اجتماعنا اليوم دليل على طابع الاستعجال، الذي يكتسيه موضوعه بالنسبة للجميع. فهو في غاية الأهمية بالنسبة لقارتنا، بل  
وللبشرية جمعاء، لما يجسده من وعي جماعي بالآثار المدبرة لتغير المناخ على القارة الإفريقية.

فمسؤوليتنا الجماعية تقتضي منا اليوم، أن نتجدد جميعاً من أجل حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا؛ إذ ما فتئ استنزاف هذا المورد المشترك، يتسبب في عواقب وخيمة على السكان في حياتهم اليومية، بقدر ما يقوّض أيضاً فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات، التي تعتمد على هذا الرصيد في عيشها.

ويحتل حوض الكونغو موقعاً محورياً في قلب هذا الانشغال. فهو ثاني أكبر خزان للكربون، وثاني أكبر حوض نهري على الصعيد العالمي، ممّا يجعله أحد أكبر النطاقات الغابوية في العالم، وموطناً لما يزيد عن نصف الأنواع الحيوانية في القارة الإفريقية.

ومن ثمّ، فهو يساهم في ضبط توازن المناخ، على امتداد كوكبنا، ويجعل من إفريقيا «رئةً ثانيةً» للعالم. وهذا ما يضيف على اجتماعنا اليوم، في هذا المكان بالتحديد، أهمية بالغة في رسم معالم مستقبل هذا الرصيد الحيوي.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد أولينا اهتماماً خاصاً للقارة الإفريقية، خلال القمة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ (كوب 22)، التي انعقدت بمراكش في نونبر 2016.

وتأكيداً لهذا التوجه، حرصتُ شخصياً على الدعوة لعقد القمة الإفريقية الأولى للعمل، على هامش مؤتمر كوب 22، والتي جعلت من انبثاق إفريقيا كقوة صاعدة شعاراً لأشغالها.

ورغبة في تكريس البعد العملي لأشغال تلك القمة، أحدثنا ثلاث لجان شبه إقليمية، هي:

• لجنة منطقة الساحل، وترأسها جمهورية النيجر؛

• ولجنة الدول الجزرية، برئاسة جمهورية السيشل؛

• ولجنة حوض الكونغو، التي ترأسها جمهورية الكونغو.

وبفضل الدور الريادي لفخامة الرئيس دنيس ساسو نغيسو، أحرزت اللجنة الأخيرة تقدماً ملموساً، من شأنه أن يمكّن من تحويل التحديات المناخية في المنطقة إلى فرص استثمارية واعدة.

وقد قطعنا عدة أشواط على هذا الدرب، منذ انعقاد القمة الإفريقية للعمل. فبعد توقيع مذكرة إحداث الصندوق الأزرق في أويو في مارس 2017؛ تمّ اعتماد خطة أجرأتها، في برازافيل في نونبر 2017؛ قبل أن يتم تسريع الخطوات التنفيذية لتفعيله، خلال اجتماع عقد في شهر مارس 2018 بالرباط، بالمصادقة على النقاط المرجعية للدراسة التمهيديّة المتعلقة به.

وقد عبأت المملكة المغربية، في جميع مراحل هذا المسار، كل طاقاتها وسخّرت خبرتها في مجال التصدي للتغيرات المناخية، في سبيل تأمين أسباب النجاح لهذا المشروع الطموح.

ولقد آلبنا على أنفسنا دعم هذا المشروع، الذي يمثل نهجاً جديداً يراعي الاحتياجات الراهنة والمستقبلية للمنطقة، من خلال برامج مندمجة وشمولية وتضامنية، تندرج في إطار الاقتصادين الأزرق والأخضر.

وإن البعد الإنساني الذي يقوم عليه هذا المشروع هو ما يشجعنا على دعمه، إيماناً منا بالأهمية القصوى للمقاربات الرامية إلى إدماج السكان وإشراكهم في نجاح كل مبادرة من هذا القبيل.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

انطلاقاً مما يربطنا من أواصر الأخوة والتضامن الإفريقيين، نجتمع اليوم من أجل المساهمة في إطلاق دينامية إيجابية، تهدف إلى حماية نهر الكونغو وتثمينه باعتباره موروثاً إفريقياً نفيساً.

وهذا هو واجبنا تجاه 200 مليون إفريقي وإفريقية، يعيشون حول هذا الحوض، وهو فضلاً عن ذلك، جزء لا يتجزأ من مسؤوليتنا تجاه إفريقيا ككل.

فتفعيل الصندوق الأزرق ينبغي أن يكون مقروناً بتعبئة جميع الفاعلين الاقتصاديين ومكونات المجتمع المدني، بما يساهم في اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها، ويكفل قيام نمط تنموي قائم على الصمود في وجه هذه التغيرات. ويُعتبر تمويل هذا المشروع أكبر تحدٍّ أمام تفعيله. وهو ما يدعونا إلى ابتكار واستحداث الآليات الكفيلة بتقييم وتعبئة ما يتطلبه من موارد مالية، مع ما يستدعيه ذلك من جهد لإقناع المانحين، على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، في القطاعين العام والخاص، بجدوى الانخراط فيه.

ولا يخامرنا شك، في أن إرساء الصندوق الأزرق، سيفضي حتماً إلى إطلاق دينامية إيجابية، ستمنح عن جملة من المشاريع، التي من شأنها أن تدعم اقتصاديات الدول الأعضاء وتعزز بنياتها.

وستساهم هذه الدينامية أساساً في تحسين المسالك المائية الداخلية، وتهيئة الموانئ الصغيرة، وتطوير الصيد المستدام، فضلاً عن مكافحة تلوث المجاري المائية، وتقوية شبكات الري، في أفق الارتقاء بمستوى الإنتاجية الفلاحية.

فالأمل معقود على هذا النمط الاقتصادي الجديد، القائم على الماء وعلى حسن تديره، ليشكل رافعة للتنمية المستدامة، التي نتطلع إليها جميعاً.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

من المعلوم أن نقص الأغذية وتراجع احتياطات المياه، إلى جانب الانعكاسات المترتبة عن التغيرات المناخية، تدفع أفواجاً كبيرة من السكان إلى الهجرة، وتساهم في إضعاف الدول، وتفشي الهشاشة فيها.

فهل يُعقل أن 320 مليون إفريقية وإفريقي لا يحصلون على الماء الصالح للشرب، بينما يفوق مخزون المياه الجوفية لقارتهم 5000 مليار متر مكعب؟

وستستمر هذه المفارقة الصادمة في التفاقم، ما لم نجعل باحتواء تداعياتها خلال السنوات المقبلة، لتفادي ما قد يُفضي إليه التغير المناخي، من تدهور في الأراضي، ونُدرة في الموارد المائية، لاسيما في ظل تراكم الطمي والتلوث، الذي يهدد المسالك المائية الصالحة للملاحة، البالغة مساحتها 25000 كيلومتر مربع.

وهذا ما يدعونا إلى التعبئة الجماعية، التي يعد التثامن في إطار هذه القمة خير دليل على وعينا بأهميتها وقدرتنا على تحقيقها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتمثل تحدي تنمية حوض نهر الكونغو، في إحداث دينامية قوامها التعاون من أجل التنمية المستدامة، بحيث يتجاوز نطاقها الدول المطلة على الحوض، ليشمل كل ربوع القارة الإفريقية.

ومن هنا، فلا سبيل أمامنا لحماية الرئتين اللتين يتنفس بهما العالم اليوم، إلا بجعل كسب هذا الرهان طُموحاً جماعياً لإفريقيا وللعالم ككل.

إن الموارد الطبيعية والبيئية، التي تزخر بها قارتنا، تجعل منها أحد أهم الفاعلين في هذا المجال، لاسيما بالنظر إلى ما تحتزنه أنهارها وأحواضها الواسعة، من ثروة ثمينة ونفيسة تتمثل في الماء.

لقد أضحى الماء بحكم ندرته هدفاً لكل الأطماع. فلنكن واعين بقيمة ثرواتنا، وبما نملك من قدرة على الابتكار تدعونا لتوحيد طاقاتنا ولتعزيز الثقة في مؤهلاتنا.

فبهذا النهج وحده، سنتغلب على كل الصعاب والتحديات التي تعترض سبيلنا، ونُرسى نموذجاً رائداً كدول قادرة على التحكم في زمام أمورها، وتغيير واقعها، من منطلق الرؤية والطموح اللذين يُؤخِّدانها، والأخذ بالأسباب الكفيلة بقيام قارة موحدة، تعزز بهويتها المتعددة وبجذورها المتنوعة، وتمضي بخطى ثابتة على درب التقدم.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في خضم سعينا لبناء إفريقيا الغد، تبرز الحاجة الملحة إلى المحافظة على البيئة، بوصفها أساساً لانبثاق قارتنا كقوة جماعية صاعدة، والذي سيشكل بدوره قاعدة متينة لصرح النمو الاقتصادي الشامل، الذي نشده جميعاً.

وبالتالي، ينبغي أن نعمل سوياً على مراعاة ارتفاع حرارة الأرض، وما يتصل به من مخاطر في مختلف سياساتنا، وعلى تحويل اقتصادياتنا، بما يجعلها تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.

إن حضورنا هنا اليوم، ليُجسدُ حرصنا على وضع هذه القضايا في صدارة اهتماماتنا، وإيلائها الأولوية القصوى في جهودنا، ويؤكد عزمنا الراسخ على تفعيل مبادرات ملموسة، كفيلة بصون حقوق الأجيال القادمة.

ولن تدخر المملكة المغربية أي جهدٍ في سبيل تفعيل المشاريع الكبرى المهيكلّة لقارتنا؛ وستتجدد لهذه الغاية بكل ما لها من طاقة وعزم وإصرار.

ومن هذا المنطلق، يتعين القطع مع كل التصورات، التي تتوجس من المخاطر المرتبطة بالتحديات الإيكولوجية، وذلك باعتماد منظور يركز على استثمار الفرص التي تنطوي عليها. تلكم هي روح التزامنا المشترك اليوم : التزامٌ عنوانه المسؤولية المشتركة والتضامن الإفريقي.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## الأمر اليومي السامي الموجه إلى القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 62 لتأسيسها

الرباط، 29 شعبان 1439هـ الموافق 14 ماي 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تغمرنا مشاعر الفخر والاعتزاز ونحن نتوجه إليكم، أفراد قواتنا المسلحة الملكية بمختلف رتبكم ومكوناتكم البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، وأنتم تخلدون اليوم والأمة المغربية قاطبة، الذكرى الثانية والستين لتأسيس جيشنا العتيق، لنعبر لكم عن تهانينا الحارة بهذه المناسبة الغالية، موصولة بسابغ عطفنا ورضانا وعميق ارتياحنا لما أبنتم عنه خلال هذه السنة، من روح المسؤولية وتفان في تأدية المهام والواجبات العسكرية والأمنية والاجتماعية المنوطة بكم، بإخلاص وامتثال.

ونحن جميعا واعون بما لهذا الحدث من رمزية ودلالة راسخة في الذاكرة التاريخية الوطنية، تجعلنا نستحضر من خلاله كل سنة بإجلال وإكبار، ذكرى صاحبي الجلالة الملك محمد الخامس والملك الحسن الثاني طيب الله ثراهما، اللذين كان لهما الفضل في مكرمة وضع اللبنة الأولى والأساس المتين للجيش المغربي عقب إحراز الاستقلال، ومواصلة مسيرة بناء وتطوير قدراته، ليكون الدرع الواقي والحصن المنيع من أجل الدفاع عن حوزة الوطن وحمى مقدراته.

وسيرا على هذا النهج السليم ونبراسه القويم، وإيماننا من جلالتنا بضرورة مسايرة قواتنا المسلحة لمتطلبات العصر والمستجدات العلمية والعسكرية في مجالات الأمن والدفاع ومداركهما، حرصنا على تسخير كل الإمكانيات اللازمة والموارد المادية والبشرية الضرورية للرفع من مستوى تجهيزاتكم العسكرية وصقل كفاءاتكم وقدراتكم المعرفية، وفق رؤية مندمجة ومتكاملة في بلورة خططها وغاياتها، حفاظا لجيشنا على وتيرة متنامية تدعم طاقاته البشرية وتضمن تحديث بنياته التحتية وتجهيزها بالمعدات والخدمات التقنية المطلوبة.

ولبلوغ هذه المقاصد، أصدرنا أوامرنا بإعداد وتنفيذ هذه المناهج والخطط، بالتركيز النوعي الذي ينشد ملائمة برامج التكوين والتدريب في كافة مجالات الأمن والدفاع، ويراعي التكامل التام مع ما يوافق خصوصياتنا الوطنية وتقاليدنا العسكرية، وما تقتضيه

مواجهة التحديات الراهنة من مستلزمات الكفاءة والتميز، لإعداد وتأهيل العنصر البشري، المتشبت بقيمه الوطنية والدينية الأصيلة، والمدرك لتاريخه العسكري العريق الحافل بالأمجاد والبطولات.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن شعوركم بالفخر والشرف بالانتماء لجيشنا الباسل، المتأهب على الدوام لخدمة الوطن والمواطنين، لا يضاهيه سوى تجندكم المستمر للدفاع عن وحدتنا الترابية، والذود عن حدودنا البرية والجوية والبحرية، ومشاركتم المتميزة في تنفيذ المخططات الأمنية المشتركة، فضلا عن مساهماتكم القيمة في مختلف أشكال العمل التضامني الوطني، وإننا لنغتنم هذه المناسبة لتعبر لكم جميعا، رجالا ونساء، عن تقديرنا الأبوي لما تقدمونه من تضحيات ولما تبدلونه من جهد ومثابرة.

ولا يفوتنا في سياق أدائكم للواجب بتفان، أن نشيد بمجهودات وحدات الإنقاذ والإغاثة التابعة لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي. فقد تعبأت إلى جانب كل المتدخلين والفاعلين المختصين، بوسائل التدخل السريع جوا وبرا، من أجل فك العزلة، خصوصا عن المناطق النائية والجبلية، وتقديم المساعدات بما فيها الخدمات الطبية المتعددة التخصصات من لدن المستشفيات الميدانيين العسكريين، اللذين أصدرنا أوامرنا السامية بنشرهما في كل من منطقة تنغير وشيشاوة، لمواجهة مضاعفات التقلبات المناخية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

وإنه ليسرنا أن نشيد بما بلغته مكونات جيشنا العتيد، تحت قيادتنا السامية، من مستوى رفيع من الجاهزية والفاعلية والسمعة الطبية، من حيث جودة التكوين وحسن التنظيم، وما تتحلى به من استقامة ومهنية وانضباط. وقد ساهمت بشكل كبير هذه السمات الحسنة وصددها في نمو وتنوع مجالات التعاون العسكري مع عدد من المنظمات الدولية، وكذا البلدان الشقيقة والصديقة.

ومن نتائج هذا التعاون المثمر الثنائي أو متعدد الأطراف ما يقدمه بلدنا من تسهيلات ومساعدات لأشقائنا الأفارقة من أجل استقبال أفراد قواتهم المسلحة داخل المدارس والمعاهد العسكرية المغربية، ليستفيدوا من فرص ومؤهلات تكويننا العسكري في جميع التخصصات على قدم المساواة مع أشقائهم المغاربة.

كما نسجل باعتزاز، المجهودات والتضحيات الجسام التي تقوم بها تجريدات قواتنا المسلحة الملكية المشاركة في عمليات حفظ الأمن والسلم في كل من جمهوريتي الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، وكذا مجهودات الطاقم الطبي العامل بالمستشفى العسكري بالزعتري، من أجل حماية المدنيين وتقديم العون والمساعدات الإنسانية لهم.

إن تشبثنا بانتمائنا الإفريقي وتعلقنا الراسخ بمبدأ السلم والاستقرار الذي ننشده لقارتنا، ليوضحان ما نوليه من أهمية قصوى للتعاون العسكري مع محيطنا الإفريقي. ولقد واجهت تجريداتنا المنتشرة حاليا التحديات بعزيمة وتفان من أجل الدفاع عن هذه القيم، وسقط من أفرادها، في ساحة الواجب والشرف، شهداء برة من جنودنا، سيخلد الوطن أسماءهم فخرا واعتزازا بما عملوا. وعند الله سبحانه سيلقون ما وعدهم به من الجزاء الأوفى.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن مما يثلج صدورنا، ونحن نحنتفي جميعا بهذه الذكرى السعيدة، هو إخلاصكم الصادق لقائدكم الأعلى ووفائكم الدائم للتوابع الوطنية التي تأسست عليها القوات المسلحة الملكية. فالتنويه والتقدير سيظلان دائما موصولين لكل وحداتنا المرابطة في كافة

أرجاء المملكة وعلى طول حدودها الحقبة، وكذا لجنودنا المنخرطين ضمن التجريدات الأممية، أو المشاركين في عمليات حماية الأمن الداخلي، الساهرين على سلامة المواطنين وممتلكاتهم.

فكونوا رعاكم الله في مستوى ما نرجوه لكم من الرقي والرفعة والمجد، متمسكين بقيم الإخلاص والوفاء والعطاء، مستعدين دوماً لبذل الغالي والنفيس في سبيل وطنكم والحفاظ على سلامة أراضيه، مجتهدين وراء جلالتنا، كعهدنا بكم، لتحقيق التقدم والنماء لأفراد شعبنا الأبوي وبلدنا الحبيب، جاعلين من ثوابت أمتنا ووحدتنا الترابية أسمى مقدساتكم.

والله نسأل أن يجعل سيركم في طريق الشرف والتضحية والوفاء مكللاً بمزيد من التوفيق والبركات، متضرعين جميعاً إلى البارئ عز وجل أن يتغمده بعفوه وغفرانه جدنا جلالة الملك محمد الخامس، والدنا الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما، وأسكنهما فسيح جنانه، كما ندعو العلي القدير أن يشمل بواسع رحمته كل شهداء الواجب، سائلين منه تعالى أن يعينكم ويسد خطاكم ويجعلكم عند حسن ظن قائدكم، ملتفتين حول عرش أسلافنا الميامين، متشبثين بشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس دولة فلسطين على إثر تفعيل قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس  
عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها  
29 شعبان 1439 هـ الموافق 14 ماي 2018 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
من محمد السادس ملك المملكة المغربية،  
إلى فخامة السيد محمود عباس رئيس دولة فلسطين  
صاحب الفخامة وأخي المبجل،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

وبعد، فإننا نتابع بقلق وانشغال بالغين تفعيل قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها.

وبصفتي رئيسا للجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، كنت قد أكدت لفخامة السيد دونالد ترمب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولمعالي السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، الأهمية القصوى التي تحتلها مدينة القدس، ليس فقط بالنسبة لأطراف النزاع، وإنما لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث، وأن المساس بالوضع القانوني والتاريخي المتعارف عليه للقدس، ينطوي على خطر الزج بالقضية الفلسطينية في متاهات الصراعات الدينية.

وقد تابعنا باهتمام كبير الإجماع الدولي الراض لقرار الإدارة الأمريكية، لما له من تداعيات خطيرة على آفاق عملية السلام، واعتبرنا هذا الإجماع بمثابة رسالة دعم قوية لحقوق الشعب الفلسطيني، ولقضيته العادلة، وعلى رأسها مدينة القدس الشريف.

واليوم، وأمام هذا التطور المؤسف في مسار القضية الفلسطينية وقضيتنا الأولى القدس، نجدد رفضنا لهذا العمل الأحادي الجانب، الذي يتنافى مع ما دأبت الأسرة الدولية في التأكيد عليه، من خلال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من وجوب الإحجام عن كل ما يمس بالوضع السياسي القائم لمدينة القدس، على اعتبار أن موضوع المدينة المقدسة يقع في صلب قضايا الوضع النهائي. كما

نعتبر أن هذه الخطوة تتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تؤكد عدم جواز تغيير الوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة.

ونهوذا منا بأمانة رئاسة لجنة القدس، لم ندخر وسعا في كل اتصالاتنا مع قادة ومسؤولي القوى الدولية الفاعلة في مسارات القضية الفلسطينية العادلة، من أجل التأكيد على ما تمثله هذه الخطوة من تعارض واضح مع مختلف قرارات الشرعية الدولية، التي دعت دوماً إلى الحفاظ على الوضع القانوني للمدينة المقدسة، وعلى مكانتها كنموذج للتعايش والتساكن بين أتباع مختلف الديانات السماوية. ولا يفوتنا هنا أن نؤكد التزامنا القوي بمواصلة العمل مع الإدارة الأمريكية، من أجل اعتماد موقف متوازن، كفيل باستعادة مناخ الثقة، وإحياء عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

كما لن ندخر أي جهد في تعبئة المجتمع الدولي، والقوى الفاعلة فيه، من أجل نصرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس قرارات الشرعية الدولية، وفي إطار حل الدولتين، بما يكفل إقامة سلام عادل ودائم وشامل بمنطقة الشرق الأوسط، ويضمن لكل شعوب المنطقة العيش في أمن واستقرار ووثام.

وفي هذا السياق، نود الإعراب لفخامتكم مجدداً عن وقوف المملكة المغربية معكم وتضامنها القوي والثابت مع الشعب الفلسطيني الشقيق في الدفاع عن قضيته العادلة، لا سيما ما يتعلق بمدينة القدس، مسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ومهد سيدنا المسيح عليه السلام.

والله تعالى نسأل أن يديم عليكم أودية الصحة والعافية، وأن يمدكم بعونه وتوفيقه، لتواصلوا قيادتكم الصامدة والمناضلة لشعبكم الشقيق من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة إلى العيش الحر الكريم في ظل الوحدة والحرية والاستقلال. وتفضلوا، صاحب الفخامة وأخي المبجل، بقبول أسمى عبارات مودتي وتقديري.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الدولي الخامس حول القدس  
الرباط، 13 شوال 1439هـ الموافق 26 يونيو 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الخامس حول القدس، الذي تعزز الرباط باحتضانه، مرحبين بكم جميعا ضيوفا كراما على أرض المملكة المغربية.

ونود في البداية، أن نؤكد مجدداً أن ارتباطنا بالقضية الفلسطينية، دعماً موصولاً، ومساندة مطلقة، وتضامنا وثيقا، هو عهد أخذه المغرب على نفسه، عهد لا رجعة فيه، إلى أن يسترجع الشعب الفلسطيني كل حقوقه غير القابلة للتصرف، باعتبارها حقوقا مشروعة بقوة القانون الدولي، وحقائق الأرض، وشهادة التاريخ.

إن هذه الدورة تختلف كثيرا عن سابقتها، لأنها تنعقد في سياق مستجدات خطيرة، تتمثل في قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، وإقدامها على افتتاح هذه السفارة بشكل رسمي بتاريخ 14 مايو 2018. وهي خطوة اعتبرناها، نحن في المغرب وعلى الفور، مرفوضة وتعارض مع القانون الدولي، ومع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

لذلك بادرنا بصفتنا رئيس لجنة القدس، إلى استباق الإعلان عن هذا القرار بتوجيه رسالتين إلى كل من فخامة الرئيس الأمريكي، السيد دونالد ترامب، ومعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيرس، أكدنا فيهما أن أي مساس بالوضع القانوني والسياسي والتاريخي للقدس، ستكون له تداعيات خطيرة على السلام في المنطقة، ويقوض الجهود الدولية الهادفة لخلق أجواء ملائمة لاستئناف مفاوضات السلام، قصد إيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

كما أكدنا لأخينا فخامة الرئيس محمود عباس، رفض الخطوة الأمريكية، وتضامن المغرب المطلق، والتزامه القوي ببذل كل الجهود الممكنة، لتعبئة المجتمع الدولي، من أجل نصره الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

## حضرات السيدات والسادة،

إن القرار الأمريكي يعد خطوة تتجاوز الشرعية الدولية، ومساسا بقواعد هذه المرجعية، وينتقص من هيبة المنظومة الدولية، ويهدد الأمن والاستقرار داخل المنطقة وخارجها.

ونظرا للمستجدات المقلقة والخطيرة التي تبعتها، فإننا نعتبر أن الإصرار والتشبث بتنظيم هذه الدورة في موعدها، يجسد الوعي الدولي بأهمية تجاوز كل الصعاب، التي ما تزال تحول دون تسوية هذا الصراع، ويبقى على الأمل بإيجاد طريق سالك يقود إلى هذه التسوية.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد قام الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس مفاهيم مغلوطة، وظل يتغذى بأفكار خاطئة ومضللة، ويخضع لرؤى ضيقة، إلى أن أصبح صعبا ومعقدا. ورغم ذلك، فإن الفرصة ما تزال متاحة للتعاطي معه كمجرد صراع يمكن إنهاؤه، وليس قضاء أو قدرا محتوما يجب تقبله.

إنه صراع قابل للتسوية، إذا ما تم التخلي عن الأوهام والحنين إلى الماضي، والتخلي بروح الواقعية والتطلع للمستقبل. ومن ثم، فإنه يتطلب تفاعلا عقلانيا مع التاريخ، من خلال الانخراط في ديناميته الإيجابية، التي تدفع إلى الأمام نحو مستقبل أفضل، والقطع مع الأفكار السلبية الهدامة، التي تجر أصحابها للوراء.

لقد طال أمد هذا الصراع بشكل يبعث على الكثير من الحسرة والأسف، وهو الذي خلف، ولا يزال، العديد من الضحايا الأبرياء، وفوّت، ولا يزال، فرص النماء والعيش بحرية وأمان على العديد من الأجيال، وأحدث، ولا يزال، مزيدا من الشرخ والانقسام في صفوف المجتمع الدولي.

والأخطر من ذلك، أنه كلما استمر العجز والتقاعس في معالجته، كلما ازدادت تسويته صعوبة وتعقيدا، وازداد وقعه على المنطقة والعالم تأزما وكارثية.

إن طول مدة هذا الصراع، والجمود السياسي الذي يطبعه، منذ سنة 2014، لا ينبغي أن يتحوّل إلى عامل كلل أو ملل، أو يفسح المجال أمام مواقف سلبية وقرارات مجحفة، تعمق الشعور بالغبن والتذمر لدى الفلسطينيين، وترج بهم في حالة من التطرف واليأس.

لذا، فقد أصبح من واجب المنتظم الدولي الإسراع بتوحيد الجهود، من أجل وضع هذا الملف على طاولة التسوية التفاوضية المنصفة والأمنة، وفق مسار محكم، يقوم على رؤية واقعية وجدولة زمنية محددة، ويستند إلى المرجعيات القائمة، وينخرط فيه الطرفان بجدية وإرادة ومسؤولية.

كما يجب على القوى الدولية الوازنة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى القوى الإقليمية المؤثرة، القيام كل من موقعه، بدور مسؤول ومنصف.

## حضرات السيدات والسادة،

إن انسداد الأفق السياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي تذكىه قرارات أحادية الجانب، وممارسات مستفزة للشعور الوطني الفلسطيني، هو السبب الرئيسي في خلق حالات الاحتقان، التي تؤدي إلى أعمال العنف المتبادل، والاستخدام المفرط للقوة من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تجلت مظاهر هذا الاحتقان في قطاع غزة، خلال مسيرات العودة، ذات الطابع السلمي والرمزي عند الشريط الحدودي للقطاع، التي ردت عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق الرصاص الحي مباشرة على المتظاهرين. مما أدى إلى استشهاد العشرات، وجرح المئات، من بين الفلسطينيين المدنيين العزل.

وقد بادرت المملكة المغربية في حينه إلى التعبير عن إدانتها ورفضها لهذا السلوك الإسرائيلي الخطير والمنافي للقانون الدولي، وعن حزنها الشديد إزاء هذه الأحداث المأساوية، التي تفاقم المعاناة الإنسانية لدى أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق.

وحرصا منا على المساعدة على تخفيف هذه المعاناة، وتجسيدها لتضامنا الميداني والملموس مع أشقائنا الفلسطينيين، فقد أقدمنا على مبادرة إنسانية، وأشرفنا شخصا على إطلاقها، بتزامن مع شهر رمضان الفضيل. وقد همت قطاع غزة، وتم توسيعها لتشمل القدس الشريف ورام الله.

كما عملنا على إقامة مستشفى ميداني تابع للقوات المسلحة الملكية المغربية في قطاع غزة، يتوفر على مجموعة من التخصصات الطبية، بما فيها طب الأطفال، وجراحة العظام، والجهاز الهضمي والعيون والأذن والأنف والحنجرة.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد تعددت الندوات والمؤتمرات حول القدس. وهي مبادرات محمودة ومرحب بها، طالما كانت أسسها سليمة ونواياها صادقة، وطالما صبت في خدمة القضية، بما يمكن أن تحمله من أبعاد تضامنية وتنويرية، ومواقف داعمة ومساندة، وتوصيات واقعية وبناءة.

إلا أننا يجب أن نستحضر أن القدس بحاجة إلى حشد المزيد من الجهود الدبلوماسية، لاستصدار قرارات دولية ملزمة تحميها وتحافظ على طابعها الروحي والحضاري والقانوني، وإلى عمل ميداني يهتم بالجوانب التنموية والاجتماعية والإنسانية، التي من شأنها مساعدة أهلها الفلسطينيين على الصمود في وجه سياسات التشريد والإبعاد والتهجير، التي تمارس في حقهم.

وهذه المقاربة هي التي نعتمدها، بصفتنا رئيس لجنة القدس، سواء من خلال الاتصالات المنتظمة والمكثفة مع قادة الدول المؤثرة والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، أو من خلال العمل الميداني المتواصل الذي تقوم به، بتوجيهات منا وتحت إشرافنا، وكالة بيت مال القدس الشريف، التي استطاعت إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الهامة في المدينة المقدسة، شملت قطاعات الإسكان والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعناية بالمرأة والطفولة والشباب والفئات في وضعية صعبة.

## حضرات السيدات والسادة،

إن القدس بحاجة إلى تسوية سياسية واقعية ومنصفة، تفضي إلى تحديد وضعها النهائي، من خلال مفاوضات مباشرة بين طرفي الصراع، وتستند إلى المرجعيات الدولية القائمة. وهنا تكمن مسؤولية المجتمع الدولي بأكمله في ضرورة العمل على بلوغ هذه التسوية، من خلال الدفع نحو إحياء العملية السلمية، والإشراف عليها، ومواكبة طرفيها.

فالقدس ليست قضية تخص ديانة دون سواها، أو شعباً دون آخر، أو دولة بعينها، بل هي قضية شعبين ودولتين، وحلها يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وجهداً جماعياً منسقاً، ورعاية دولية أساسها التجربة، والنفوذ، والقدرة على التأثير، والحياد.

وهو ما يتطلب حشد كل الإرادات المخلصة، في إطار جامع يوحدنا ويخضعها لآلية جماعية متوازنة، تساعد طرفي الصراع على الالتزام بالقانون الدولي، والشرعية الدولية، والاتفاقيات والتفاهات الثنائية، وعدم استباق الحلول بخصوص أي من قضايا الوضع النهائي، وفي مقدمتها قضايا القدس واللاجئين والحدود، والالتزام بالعمل على معالجتها في إطار مفاوضات الحل النهائي.

إن القدس كانت وستظل فضاءاً للتعايش والتسامح، وتراثاً جماعياً مشتركاً لأتباع الديانات السماوية، يتعين على الجميع المساعدة على صونه والمحافظة عليه، بما يقتضيه الأمر من تعبئة هادفة، وجهود صادقة، وأفكار صائبة.

ولإعطاء مضمون ملموس لهذا المفهوم الذي يعكس أهمية القدس ورمزيتها العالمية، فإني أدعو إلى النظر في إمكانية تنظيم بعض دورات هذا المؤتمر الدولي، في بلدان من خارج العالم العربي والإسلامي.

وفقكم الله، وعلى طريق الخير، وفي سبيل تحقيق الأمن والسلام، سدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
الموجه إلى القمة الـ31 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي  
نواكشوط، 18 شوال 1439 هـ الموافق فاتح يوليوز 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،  
معالي السيد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

من المعاني التي ينطوي عليها الانتماء إلى إفريقيا اليوم، العيش على أرض تشكل فضاء خصبا للكفاءات والمواهب، في أكثر من مجال، بما يؤهلها لاختصار بعض المراحل على درب التقدم، وتسريع وتيرة التنمية بالاستغلال الرشيد لمواردنا.

وفي هذا الصدد، فإن إنشاء منطقة التبادل الحر القارية سيوفر لنا إطاراً متميزاً لتنشيط المبادلات، حيث سيمهد السبيل لإرساء تنميتنا الاقتصادية على أسس راسخة، ضمن فضاء مندمج، ويمكن من تعزيز القدرة التنافسية لإفريقيا، بفضل ما يزره هذا الفضاء من إمكانات واعدة، تتمثل في أزيد من مليار مستهلك.

كما أن من شأن عملية الإصلاح المؤسساتي والمالي، التي أطلقها بكل شجاعة أخونا فخامة الرئيس بول كاغامي، أن تضع قارتنا على المسار الصحيح، الذي سيمكن من إحداث تحول كبير ومستدام، لا رجعة فيه.

ويجسد هذا المشروع الطموح وعياً حقيقياً، يدعونا للإسراع ببناء مؤسسات فعّالة، تعتمد آليات الحكامة المثلى، وتكفل الشروط اللازمة للقطع مع دوامة الفقر، ولتمتين الأسس الضامنة لانبثاق إفريقيا كقوة صاعدة، في كل خطوة تخطوها.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى علينا جميعاً أن هذه الدينامية المتواصلة، لا تستطيع أن تحجب واقع الحال، الذي يظل دون ما نطمح إليه. فكم من العراقيل والصعوبات لا تزال تقوّض الجهود المبذولة، من أجل الارتقاء بقارتنا إلى مصاف القوى الصاعدة.



وتشكّل آفة الفساد، التي ما فتئت تنخر كيان مجتمعاتنا، إحدى العقبات الرئيسية التي تنتصب في طريقنا. وقد أحسنت قمتنا باختيارها لهذه المعضلة موضوعاً رئيسياً لأشغالها.

إن مشكلة الفساد لا يمكن اختزالها فقط في بعدها المعنوي أو الأخلاقي.

فالفساد ينطوي أيضاً على عبء اقتصادي، يُلقى بثقله على قدرة المواطنين الشرائية، لا سيما الأكثر فقراً منهم. فهو يمثل 10 بالمائة من كلفة الإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، يساهم الفساد في الانحراف بقواعد الممارسة الديمقراطية، وفي تقويض سيادة الحق والقانون؛ كما يؤدي إلى تردي جودة العيش، وتفشي الجريمة المنظّمة، وانعدام الأمن والإرهاب.

وفي المقابل، لا يمكن أن نغفل ما نلاحظه في شتى الميادين، من مؤشرات إيجابية، وجهود حثيثة في مجال التصدي لهذه الآفة. فالتدابير المتخذة في هذا الشأن، ما فتئت تعطي ثمارها، وتحقق مكاسب مهمة على أرض الواقع.

ففي خضم المعركة المتواصلة، دون هوادة، في مواجهة الفساد، تحرز بعض بلدان قارتنا، وهي كثيرة، نتائج تضاوي أحياناً ما تحقّقه بعض الدول الأكثر تقدماً. وبالتالي، فهي نماذج تحفّزنا جميعاً على أن نحذو حذوها في هذا المضمار.

كما أن من شأن الإصلاحات المؤسساتية الجارية، داخل الاتحاد الإفريقي، أن تساهم بنصيبها في انبثاق ثقافة للتصدي لهذه الآفة.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد أدركت المملكة المغربية بدورها ما للفساد من آثار مدمّرة، فألت على نفسها ألا تدخر جهداً في سبيل القضاء عليه.

فبعدها صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في سنة 2007، قام بتطوير تراثته المؤسساتية والقانونية ذات الصلة، حيث تمت ملاءمتها مع المعايير الدولية في هذا المجال.

وسعيّاً إلى توحيد هذه الجهود وتنسيقها، اعتمدت المملكة المغربية، منذ سنة 2015، استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وأحدثت لجنة وطنية أسندت إليها مهمة السهر على تنزيل أهداف هذه الاستراتيجية.

وتهدف هذه الاستراتيجية، التي يمتد تنفيذها على مدى عشر سنوات، إلى تغيير الوضع بشكل ملموس ولا رجعة فيه، في أفق 2025، وتعزيز ثقة المواطنين، وتوطيد ثقافة النزاهة في عالم الأعمال وتحسين مناخه، مع ترسيخ موقع المملكة على الصعيد الدولي.

وبعدما ارتقى الدستور بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، إلى مصاف المؤسسات الدستورية، تم مؤخراً توسيع اختصاصاتها، وتعزيز مهمتها في مجال التتبع.

وستساهم هذه المؤسسة، حسب نص قانونها الجديد، في تدعيم العمل متعدد الأبعاد، الذي تقوم به كل من الحكومة والسلطة القضائية في هذا المجال.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

ليست إفريقيا أمس هي إفريقيا اليوم.

ومن ثم، تستدعي مكافحة هذه الآفة الاستفادة من جميع التجارب والخبرات، في إطار رؤية موحدة ينخرط فيها جميع الشركاء. ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تتحول إلى شكل جديد من أشكال الهيمنة والضغط.

لقد ولى الزمن الذي كانت فيه إفريقيا عبارة عن ثغور ومحميات تجارية لنهب خيراتها.

فالفساد معضلة لا تنفرد بها إفريقيا وحدها دون غيرها. فهو ظاهرة عالمية تشمل بلدان الشمال وبلدان الجنوب، على حد سواء، وقد تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي أقرتها المجموعة الدولية.

ولا يسعنا إلا أن نستبشر خيراً بما نلمسه اليوم، من وعي جماعي وإرادة حازمة، سيمكّننا من احتواء هذه الظاهرة والحد من انتشارها.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن الفساد ليس قادراً محتوماً على إفريقيا. وبالتالي، ينبغي أن نضع محاربته في صميم أولوياتنا، طالما أنه يشكّل أكبر عقبة تعيق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحد من طموح شبابنا. فمصلحة شعوبنا تقتضي، إذن، تحصين جميع الفاعلين في مجتمعاتنا من هذه الآفة، وتعزيز روح المسؤولية لديهم. ولا سبيل إلى إنجاح هذا الورش، إلا من خلال التزام سياسي صادق، ما دام التصدي للفساد ممكناً، إن تضافرت حوله الجهود المخلصة على مستوى العمل الحكومي، وعلى صعيد المشاركة المدنية. فلا بد من اعتماد التنسيق الدائم بين مختلف الفاعلين، من أجل مواصلة هذه المعركة، وكسب رهان الإصلاحات المؤسساتية، التي تم إطلاقها. ذلكم هو السبيل الكفيل بضمان انخراط الجميع في هذا النهج، وتعزيز سلطة منظمنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين علينا ربط الأقوال بالأفعال، في كل لقاء من لقاءاتنا.

وإني لعلّي يقين أن فخامة الرئيس محمد بوهاري، سيطبع هذه المرحلة الجديدة بصمته المميزة. فأنا أعرف صدق عزمه وقدرته على الإقناع وعلى تقريب الرؤى، من أجل توفير الزخم اللازم لرصد كل أشكال الفساد والممارسات المرتبطة به على جميع الأصعدة. إن كسب هذه المعركة سيساهم في إعادة تشكيل الصرح الإفريقي، الذي نطمح إلى تسليمه أمانةً لأبنائنا: صرح يقوم على دعائم السلم والرخاء والتضامن.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في «اليوم الوطني حول التعليم الأولي»

الصخيرات، 06 ذوالقعدة 1439 هـ الموافق 18 يوليوز 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إلى المشاركين في "اليوم الوطني حول التعليم الأولي"، الذي أبيتنا إلا أن نضفي عليه رعايتنا السامية، تجسيدا  
للعناية الفائقة التي ما فتئنا نوليها لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التي نعتبرها رافعة للتنمية المتوازنة وعماد  
تأهيل الرأسمال البشري.

وهي مناسبة أيضا لتأكيد حرصنا على إنجاح هذا الإصلاح، عموما والنهوض خصوصا بأوضاع الطفولة في ارتباطها بالتعليم المبكر،  
لما له من انعكاسات إيجابية على الفرد والأسرة والمجتمع داعين إلى التعاطي مع هذا الورش الإصلاحى المصيرى، وفق مقاربة  
طموحة وجريئة تضع المصلحة العامة فوق أي اعتبار، وذلك من منظور متكامل، يزاوج بين الكم والكيف، بما يساهم في تكريس  
وتعميم تعليم أولي منفتح يتميز بالفعالية والجودة.

وإننا لنشيد بمبادرة عقد هذا اللقاء بالنظر لأهمية سياقه، حيث يندرج في إطار تفعيل الإصلاح التربوي، المنبثق عن الرؤية الاستراتيجية  
2015-2030، الهادفة إلى إرساء مدرسة جديدة، تركز في آن واحد على الإنصاف والمساواة، والجودة والارتقاء بالفرد، وتقديم  
المجتمع والتي نحن حريصون على تفعيلها.

حضرات السيدات والسادة،

لا تخفى عليكم أهمية التعليم الأولي في إصلاح المنظومة التربوية، باعتباره القاعدة الصلبة التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح،  
بالنظر لما يخوله للأطفال من اكتساب مهارات وملكات نفسية ومعرفية، تمكنهم من الولوج السلس للدراسة، والنجاح في مسارهم  
التعليمي، وبالتالي التقليل من التكرار والهدر المدرسي.

كما أن هذا التعليم لا يكرس فقط حق الطفل في الحصول على تعليم جيد من منطلق تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص، وإنما يؤكد مبدأ الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، باعتباره ضرورة ملحة للرفع من أداء المدرسة المغربية.

وفي هذا الصدد، نثمن الرأي الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي يعتبر «التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة، باعتباره مرجعا أساسيا لتعميم تعليم أولي ذي جودة».

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرص دستور المملكة على تعزيز المبادئ الأساسية للنهوض بمسألة التعليم؛ وفي هذا الإطار أكد الدستور على أن «التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة»، وعلى أن «الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ذي جودة عالية».

وتكريسا لهذه المقتضيات الدستورية، فإنه يتعين تركيز الجهود على الحد من التفاوتات بين الفئات والجهات، وخاصة بالمناطق القروية والنائية، وشبه الحضرية، وتلك التي تعاني خصاصا ملحوظا في مجال البنيات التحتية التعليمية، وذلك بموازاة مع ضرورة تشجيع ولوج الفتيات الصغيرات للتعليم الأولي والاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، عملا بمبدأ التمييز الإيجابي.

وإذا كان المغرب قد قطع خطوات هامة في مجال التعليم الأساسي، والرفع من نسبة التمدرس، إلا أن التعليم الأولي لم يستفد من مجهود الدولة في هذا المجال، حيث إنه يعاني من ضعف ملحوظ لنسب المستفيدين ومن فوارق كبيرة بين المدن والقرى، ومن تفاوت مستوى النماذج البيداغوجية المعتمدة، وعدد المربين والمعلمين، وكثرة المتدخلين.

ولرفع تحدي إصلاح المنظومة التربوية، فإن التعليم الأولي يجب أن يتميز بطابع الإلزامية بقوة القانون بالنسبة للدولة والأسرة، وبدمج التدرجي ضمن سلك التعليم الإلزامي، في إطار هندسة تربوية متكاملة.

كما يتعين إخراج النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتأطير هذا التعليم، وفق رؤية حديثة، وفي انسجام تام مع الإصلاح الشامل الذي نسعى إليه، واعتماد نموذج بيداغوجي متجدد وخلاق، يأخذ بعين الاعتبار المكاسب الرائدة في مجال علوم التربية، والتجارب الناجحة في هذا المجال.

وفي نفس السياق، نلح على ضرورة بلورة إطار مرجعي وطني للتعليم الأولي، يشمل كل مكوناته، لاسيما منها المناهج ومعايير الجودة وتكوين المربين؛ بالإضافة إلى تقوية وتطوير نماذج التعليم الحالية، لتحسين جودة العرض التربوي بمختلف وحدات التعليم الأولي، في كل جهات المملكة.

حضرات السيدات والسادة،

إن إصلاح قطاع التربية والتكوين، وفي مقدمته التعليم الأولي، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للأجيال القادمة. لأن أطفال اليوم، هم رجال الغد.

ولا يفوتنا هنا أن نشيد بالجهود المبذولة من طرف مختلف الشركاء في العملية التربوية، ولاسيما منظمات المجتمع المدني، داعين إلى اعتماد شراكات بناءة بين مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع التربية والتكوين، ولاسيما فيما يتعلق بالتعليم الأولي.

كما نؤكد على الدور الجوهرى للجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها، فى المساهمة فى رفع هذا التحدى، اعتبارا لما أصبحت تتوفر عليه هذه الجماعات من صلاحيات، بفضل الجهوية المتقدمة، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لتوفير المؤسسات التعليمية وتجهيزها وصيانتها، خاصة فى المناطق القروية والنائية، لتقريب المدرسة من الأطفال فى كل مناطق البلاد.

فإصلاح التعليم هو قضية المجتمع بمختلف مكوناته، من قطاعات حكومية وجماعات ترابية ومجالس استشارية ومؤسسات وطنية وفاعلين جمعويين ومتقنين ومفكرين، دون إغفال الدور المركزى والحاسم للأسرة فى التربية المبكرة للأطفال، ومتابعة مسارهم الدراسى وتقويمه.

فهذا الورش الوطنى الكبير يقتضى الانخراط الواسع والمسؤول للجميع، من أجل كسب هذا الرهان، وتحقيق أهدافه، داخل الآجال المحددة.

وإننا لتطلع إلى أن يشكل هذا الملتقى الوطنى منطلقا فعليا لتجسيد الإصلاح المنشود، على أسس سليمة ومتينة، بما يقتضيه الأمر من جودة وفعالية، وفى إطار الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص، لبناء مغرب الغد، الذى يحتضن كل أبنائه، ويفتح لهم الآفاق للمساهمة فى تنميته وتقديمه.

وإذ نحثكم على مواصلة وتضافر الجهود لبلوغ هذه الأهداف، فإننا ندعو الله تعالى أن يكمل أعمالكم بالتوفيق والسداد.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، إلى الحجاج الميامين

الرباط، 14 ذوالقعدة 1439 هـ الموافق 26 يوليوز 2018 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حجاجنا الميامين،

أمنكم الله ورعاكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فيسعدنا، بصفتنا أمير المؤمنين، الحامي لحمى الملة والدين، الساهر على إقامة شعائر الإسلام في بلدنا الأمين، أن نغتتم مناسبة سفر أول فوج من حجاجنا الميامين إلى الديار المقدسة، للتوجه إليكم، ومن خلالكم إلى كافة من يسر الله لهم هذه السنة القيام بأداء فريضة الحج، ولنعبّر لكم عن صادق تهانينا وسابغ رضانا وخالص دعائنا لكم بالحج المبرور، والسعي المشكور والثواب الموفور.

وفي هذه المناسبة المباركة، واللحظة المؤثرة، نشاطركم مشاعر الشوق إلى تلکم البقاع المقدسة، وزيارة الروضة النبوية الشريفة لخير الأنام، جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام؛ سائلين الله العلي القدير أن يحقق رجاءكم ويستجيب لدعواتكم، ويتم نعمته عليكم، حتى تعودوا سالمين غانمين إلى دياركم ووطنكم.

أجل، نخاطبكم من منطلق حرصنا على صيانة المقدسات الدينية، وإظهار العناية السامية بها. وعلى تمثيلكم لبلدكم في موسم الحج العظيم، الذي يجتمع فيه الحجاج من كافة البلاد الإسلامية مشرقا ومغربا ليشهدوا مناسك لهم، ويجددوا أواصر الأخوة والتضامن فيما بينهم.

هدفنا تزويدكم بتوجيهاتنا السامية، وتذكيركم بأن أهم ما يتعين أن تزودوا به خلال هذه الرحلة المقدسة هو تقوى الله في السر والعلن، امتثالاً لقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى، واتقون يا أولي الألباب».

فاجعلوا - رعاكم الله - من أداء هذه الفريضة فرصة العمر في إظهار العبودية لله وحده والتوجه إليه سبحانه بخالص الأدعية والصلوات، مع استحضر الوقوف بين يديه يوم الحساب والجزاء، لتجزى كل نفس بما كسبت.



وإننا لنحثكم على تجنب كل مظاهر الأنانية والاستفزاز، مجسدين للتسامح والتضامن والتعاون على البر والتقوى. توخيا للهدف العظيم الذي يتحقق للحاج من هذه الفريضة، كما قال عليه السلام «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه». أو كما قال أيضا : «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

حجاجنا الميامين،

تعلمون - رعاكم الله - أن أداء فريضة الحج، بما تعنيه من أداء المناسك والوقوف بالمشاعر، والتنقل بين المواطن المقدسة، تتطلب كلها الإلمام بالأركان والواجبات والسنن، التي تتكون منها فريضة الحج، والتي لاشك في أنكم عارفون بشروط أدائها.

كما تتطلب منكم احترام الترتيبات والتوجيهات التي وضعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حرصا منها على توفير شروط راحتكم في الحل والترحال، وتمكينكم من الأداء الأمثل لمناسككم، بفضل ما وفرته لأفواجكم في الديار المقدسة من أطر متعددة الاختصاص، ترافقكم منذ مغادرتكم وإلى عودتكم، من فقيهاة وفقهاء موجهين، وأطباء وطبيبات وممرضين ساهرين على صحتكم، ومن إداريين قائمين على مدار اليوم بتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاج إليها حجاجنا في كل حين.

كل ذلك ينبغي أن يتم بنظام وانتظام، تنفيذاً لتوجيهاتنا السامية لوزيرنا في الأوقاف، الذي لم يدخر جهدا في تحقيق ما ننشده لكم من راحة واطمئنان.

وفي نفس السياق نوصيكم بالامتثال للتعليمات المتعلقة بالنظام العام، الذي وضعتة السلطات المختصة، في المملكة العربية السعودية الشقيقة، لاستقبال ضيوف الرحمان، بتوجيهات سامية من أختنا الأعز الأكرم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، حفظه الله وأمد في عمره، الذي جعل من خدمة الحرمين الشريفين غايته المثلى، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وفي هذا الصدد، لا بد من تذكيركم والذكرى تنفع المؤمنين، أنه بقدر ما يتعين عليكم تمثيل قيم الإسلام المثلى، في الاستقامة وحسن المعاملة والتضامن وإخلاص التوجه لله رب العالمين في هذا الموسم العظيم، فإنه يتعين عليكم أيضا تمثيل بلدكم المغرب، وتجسيد حضارته العريقة، التي اشتهر بها أسلافنا على مر التاريخ، في الوحدة والتلاحم والتشبث بالمقدسات الدينية والوطنية القائمة على الوسطية والاعتدال، والوحدة المذهبية.

فكونوا سفراء لبلدكم في إعطاء هذه الصورة الحضارية المضيئة عنه، واعلموا أن هذه القيم والثوابت هي التي جعلت بلدنا ينعم بالأمن والاستقرار، ويواصل مسيراته الظافرة، بقيادتنا الرشيدة، نحو المزيد من التقدم والازدهار.

حجاجنا الميامين،

لاشك في أن موسم الحج هو موسم استحضر شطر من السيرة العطرة لنبينا الأعظم، جدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم، وما جسده هذه السيرة من قيم مثلى، ومن منهج قويم في العبودية لله رب العالمين، والقيام بواجب الحمد والشكر له على أن جعلنا خير أمة أخرجت للناس، وجعل نبينا صفوة خلقه، وخاتم أنبيائه ورسله، وبالتالي جعل أمته أمة وسطا بين الأمم.

ومن ثم، فإن زيارة قبره الشريف، وروضته العطرة، من خير ما يشتمل عليه موسم الحج بالنسبة للمسلمين من مشارق الأرض ومغاربها.

وعندما تقومون بهذه الزيارة استحضروا في ذلكم المقام المهيب والجناب الشريف، ما جرت عليه سنة أسلافنا من إجلال وتعظيم وصلاة وتسليم ودعاء وابتهاال، لتنالوا أجر ذلك مضاعفاً، حيث قال صلى الله عليه وسلم ”من صلى علي واحدة صلى الله عليه بها عشراً“.

وتذكروا في ذلك المقام المهيب، وغيره من المقامات ولاسيما حين الوقوف بعرفات، ما عليكم من واجب الدعاء لملككم، الساهر على راحتكم وأمنكم ووحدة وطنكم، وتنمية أسباب عيشكم ومرافق حياتكم، فاسألوا الله تعالى لنا دوام النصر والتأييد وموصول العمل السديد، وموفور الصحة والعافية لنا ولأسرتنا الشريفة، وأن يرينا في ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن ما يسر القلب ويقر العين، وأن يشمل برحمته ورضوانه كلا من جدنا المقدس ووالدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وأن يحيط بلدنا بحفظه وعنايته، ويكلأه بعين رعايته.

كما نجدد لكم، معاشر الحاجات والحجاج دعاءنا لكم بالحج المبرور والسعي المشكور والثواب الموفور، وتحقيق ما ترجونه لأنفسكم ولذويكم من صلاح الأحوال، وللعرش العلوي المجيد من توثيق أوامر البيعة والولاء، ولوطنكم ما يصبو إليه من الرخاء في الحال والمآل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الأمة بمناسبة الذكرى 19 لربع جلالة علي عرش أسلافه المنعمين  
الحسيمة، 17 ذو القعدة 1439 هـ الموافق 29 يوليوز 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

لقد من الله تعالى على المغرب، عبر تاريخه العريق، بنعمة الوحدة والتلاحم، في كل الظروف والأحوال.  
وما الاحتفال بعيد العرش، الذي نخلد اليوم ذكراه التاسعة عشرة، إلا تجسيد للبيعة التي تربطني بك، والعهد المتبادل بيننا، على  
الوفاء الدائم لثوابت المغرب ومقدساته، والتضحية في سبيل وحدته واستقراره.  
فكان هذا العهد بين ملوك هذا الوطن وأبنائه، وما يزال، بمثابة الحصن المنيع، الذي يحمي المغرب من مناورات الأعداء، ومن  
مختلف التهديدات.

كما مكننا من تجاوز الصعاب، ومن تحقيق العديد من المكاسب والمنجزات، التي نعزتها، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.  
فالمغرب هو وطننا، وهو بيتنا المشترك. ويجب علينا جميعا، أن نحافظ عليه، ونساهم في تنميته وتقدمه.  
إن الوطنية الحقة تعزز الوحدة والتضامن، وخاصة في المراحل الصعبة. والمغاربة الأحرار لا تؤثر فيهم تقلبات الظروف، رغم  
قساوتها أحيانا. بل تزيدهم إيمانا على إيمانهم، وتقوي عزمهم على مواجهة الصعاب، ورفع التحديات.  
وإني واثق أنهم لن يسمحوا لدعاة السلبية والعدمية، وبائعي الأوهام، باستغلال بعض الاختلالات، للتطاول على أمن المغرب  
واستقراره، أو لتبخيس مكاسبه ومنجزاته. لأنهم يدركون أن الخاسر الأكبر من إشاعة الفوضى والفتنة، هو الوطن والمواطن، على  
حد سواء.

وسنواصل السير معا، والعمل سويا، لتجاوز المعوقات الظرفية والموضوعية، وتوفير الظروف الملائمة، لمواصلة تنفيذ البرامج  
والمشاريع التنموية، وخلق فرص الشغل، وضمان العيش الكريم.

## شعبي العزيز،

إن تحقيق المنجزات، وتصحيح الاختلالات، ومعالجة أي مشكل اقتصادي أو اجتماعي، يقتضي العمل الجماعي، والتخطيط والتنسيق، بين مختلف المؤسسات والفاعلين، وخاصة بين أعضاء الحكومة، والأحزاب المكونة لها.

كما ينبغي الترفع عن الخلافات الظرفية، والعمل على تحسين أداء الإدارة، وضمان السير السليم للمؤسسات، بما يعزز الثقة والطمأنينة داخل المجتمع، وبين كل مكوناته.

ذلك أن قضايا المواطن لا تقبل التأجيل ولا الانتظار، لأنها لا ترتبط بفترة دون غيرها. والهيئات السياسية الجادة، هي التي تقف إلى جانب المواطنين، في السراء والضراء.

والواقع أن الأحزاب تقوم بمجهودات من أجل النهوض بدورها. إلا أنه يتعين عليها استقطاب نخب جديدة، وتعبئة الشباب للانخراط في العمل السياسي، لأن أبناء اليوم، هم الذين يعرفون مشاكل ومتطلبات اليوم. كما يجب عليها العمل على تجديد أساليب وآليات اشتغالها.

فالمنتظر من مختلف الهيئات السياسية والحزبية، التجاوب المستمر مع مطالب المواطنين، والتفاعل مع الأحداث والتطورات، التي يعرفها المجتمع فور وقوعها، بل واستباقها، بدل تركها تتفاقم، وكأنها غير معنية بما يحدث.

## شعبي العزيز،

إن الشأن الاجتماعي يحظى عندي باهتمام وانشغال بالغين، كملك وكإنسان. فمنذ أن توليت العرش، وأنا دائم الإصغاء لنبض المجتمع، وللانتظارات المشروعة للمواطنين، ودائم العمل والأمل، من أجل تحسين ظروفهم.

وإذا كان ما أنجزه المغرب وما تحقق للمغاربة، على مدى عقدين من الزمن يبعث على الارتياح والاعتزاز، فإنني في نفس الوقت، أحس أن شيئاً ما ينقصنا، في المجال الاجتماعي.

وسواصل العمل، إن شاء الله، في هذا المجال بكل التزام وحزم، حتى نتمكن جميعاً من تحديد نقط الضعف ومعالجتها.

فحجم الخصائص الاجتماعي، وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، من أهم الأسباب التي دفعتنا للدعوة، في خطاب افتتاح البرلمان، إلى تجديد النموذج التنموي الوطني.

فليس من المنطق أن نجد أكثر من مائة برنامج للدعم والحماية الاجتماعية من مختلف الأحجام، وترصد لها عشرات المليارات من الدراهم، مشتتة بين العديد من القطاعات الوزارية، والمتدخلين العموميين.

وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعاني من التداخل، ومن ضعف التناسق فيما بينها، وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها.

فكيف لهذه البرامج، في ظل هذا الوضع، أن تستجيب بفعالية، لحاجيات المواطنين وأن يلمسوا أثرها؟

ولا داعي للتذكير هنا، بأننا لا نقوم بالنقد من أجل النقد، وإنما نعتبر أن النقد الذاتي فضيلة وظاهرة صحية، كلما اقترن القول بالفعل وبالإصلاح.

وفي هذا الصدد فإننا نعتبر المبادرة الجديدة لإحداث «السجل الاجتماعي الموحد» بداية واعدة، لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، تدريجيا وعلى المدى القريب والمتوسط.

وهو نظام وطني لتسجيل الأسر، قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، على أن يتم تحديد تلك التي تستحق ذلك فعلا، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة.

إن الأمر يتعلق بمشروع اجتماعي استراتيجي وطموح، يهم فئات واسعة من المغاربة. فهو أكبر من أن يعكس مجرد برنامج حكومي لولاية واحدة، أو رؤية قطاع وزاري، أو فاعل حزبي أو سياسي.

شعبي العزيز،

إن طموحي للنهوض بالأوضاع الاجتماعية، يفوق بكثير وضع آلية أو برنامج مهما بلغت أهميته.

لذا، أدعو الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين، للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة، للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأن تقييمها.

وهو ما يتطلب اعتماد مقاربة تشاركية، وبعد النظر، والنفس الطويل، والسرعة في التنفيذ أيضا، مع تهمين المكاسب والاستفادة من التجارب الناجحة.

وفي انتظار أن يعطي هذا الإصلاح ثماره كاملة، فإننا نحث على اتخاذ مجموعة من التدابير الاجتماعية المرحلية، في انسجام مع إعادة الهيكلة التي نتوخاها.

وإني أدعو الحكومة إلى الانكباب على إعدادها، في أقرب الآجال، وإطلاعي على تقدمها بشكل دوري.

وحتى يكون الأثر مباشرا وملموسا، فإنني أؤكد على التركيز على المبادرات المستعجلة في المجالات التالية :

أولا : إعطاء دفعة قوية لبرامج دعم التمدرس، ومحاربة الهدر المدرسي، ابتداء من الدخول الدراسي المقبل، بما في ذلك برنامج «تيسير» للدعم المالي للتمدرس، والتعليم الأولي، والنقل المدرسي، والمطاعم المدرسية والداخليات. وكل ذلك من أجل التخفيف، من التكاليف التي تتحملها الأسر، ودعمها في سبيل مواصلة أبنائها للدراسة والتكوين.

ثانيا : إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بتعزيز مكاسبها، وإعادة توجيه برامجها للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل وفرص الشغل.

ثالثا : تصحيح الاختلالات التي يعرفها تنفيذ برنامج التغطية الصحية «RAMED»، بموازاة مع إعادة النظر، بشكل جذري، في المنظومة الوطنية للصحة، التي تعرف تفاوتات صارخة، وضعفا في التدبير.

رابعا : الإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي، حيث ندعو مختلف الفرقاء الاجتماعيين، إلى استحضار المصلحة العليا، والتحلي بروح المسؤولية والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، بما يضمن تنافسية المقاول، ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، بالقطاعين العام والخاص.

وهنا أقول للحكومة بأن الحوار الاجتماعي واجب ولا بد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع. وعليها أن تجتمع بالنقابات، وتتواصل معها بانتظام، بغض النظر عن ما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج.

وارتباطا بهذا الموضوع، فإنني كنت ولا أزال مقتنعا بأن أسى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة.

والواقع أنه لا يمكن توفير فرص الشغل، أو إيجاد منظومة اجتماعية عصرية ولائقة، إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني.

ولهذه الغاية، فإنه يتعين، على الخصوص، العمل، على إنجاز ثلاثة أورايش أساسية:

أولها : إصدار ميثاق اللاتمرکز الإداري، داخل أجل لا يتعدى نهاية شهر أكتوبر المقبل، بما يتيح للمسؤولين المحليين، اتخاذ القرارات، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في انسجام وتكامل مع الجهوية المتقدمة.

وثانيها : الإسراع بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار، وبتفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها، مثل الموافقة على القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين، عوض الإجماع المعمول به حاليا، وتجميع كل اللجان المعنية والاستثمار في لجنة جهوية موحدة، وذلك لوضع حد للعراويل والتبريرات التي تدفع بها بعض القطاعات الوزارية.

وثالثها: اعتماد نصوص قانونية، تنص من جهة، على تحديد أجل أقصاه شهر، لعدد من الإدارات، للرد على الطلبات المتعلقة بالاستثمار، مع التأكيد على أن عدم جوابها داخل هذا الأجل، يعد بمثابة موافقة من قبلها؛ ومن جهة ثانية على أن لا تطلب أي إدارة عمومية من المستثمر وثائق أو معلومات تتوفر لدى إدارة عمومية أخرى؛ إذ يرجع للمرافق العمومية التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات، بالاستفادة مما توفره المعلومات والتكنولوجيات الحديثة.

وإننا نتوخى أن تشكل هذه الإجراءات الحاسمة حافزا قويا وغير مسبوق للاستثمار، وخلق فرص الشغل، وتحسين جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطن، والحد من التماطل، الذي ينتج عنه السقوط في الرشوة، كما يعرف ذلك جميع المغاربة.

كما سنشكل دافعا لإصلاح الإدارة، حيث ستمكن من تفعيل مبدأ المحاسبة، والوقوف على أماكن التعثر التي تعاكس هذا الإصلاح.

ويتعين العمل على جعل هذه الإجراءات أمرا واقعا، في ما يخص مجال الاستثمار، على أن يتم تعميمها على كافة علاقات الإدارة مع المواطن. غير أن النصوص، مهما بلغت جودتها، تبقى رهينة بمدى جدية والتزام كل مسؤول إداري، بحسن تطبيقها.

كما نؤكد على ضرورة تحيين برامج المواكبة الموجهة للمقاولات، بما في ذلك تسهيل ولوجها للتمويل، والرفع من إنتاجيتها، وتكوين وتأهيل مواردها البشرية. ويبقى الهدف المنشود هو الارتقاء بتنافسية المقاولات المغربية، وبقدرتها على التصدير، وخلق فرص الشغل، ولا سيما منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تستدعي اهتماما خاصا؛ لكونها تشكل 95 في المائة من النسيج الاقتصادي الوطني. ذلك أن المقاولات المنتجة تحتاج اليوم، إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع، لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب، ويتم الانتقال من حالة الانتظارية السلبية، إلى المبادرة الجادة والمشبعة بروح الابتكار. فاستعادة الحيوية الاقتصادية تظل مرتبطة بمدى انخراط المقاولات، وتجديد ثقافة الأعمال، واستثمار المؤهلات المتعددة، التي يتيحها المغرب، مع استحضر رهانات التنافسية الدولية، بل والحروب الاقتصادية أحيانا.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على النهوض بالأوضاع الاجتماعية، ورفع التحديات الاقتصادية، لا يعادله إلا عملنا على الحفاظ على الموارد الاستراتيجية لبلادنا وتأمينها؛ وفي مقدمتها الماء، اعتبارا لدوره الرئيسي في التنمية والاستقرار. قال تعالى: « وجعلنا من الماء كل شيء حي » صدق الله العظيم.

فالمخطط الوطني للماء، يجب أن يعالج مختلف الإشكالات المرتبطة بالموارد المائية خلال الثلاثين سنة القادمة.

كما أن الحكومة والمؤسسات المختصة، مطالبة باتخاذ تدابير استعجالية، وتعبئة كل الوسائل لمعالجة الحالات الطارئة، المتعلقة بالنقص في تزويد السكان بالماء الصالح للشرب، وتوفير مياه سقي المواشي، خاصة في فصل الصيف.

ولهذه الغاية، ما فتئنا نؤكد على ضرورة مواصلة سياسة بناء السدود، التي يعد المغرب رائدا فيها. وقد حرصت على السير على هذا النهج، حيث تم بناء ثلاثين سدا من مختلف الأحجام، خلال الثمانية عشر سنة الماضية.

شعبي العزيز،

إن المغرب، بماضيه وحاضره ومستقبله، أمانة في أعناقنا جميعا. لقد حققنا معا، العديد من المنجزات في مختلف المجالات. ولن نتمكن من رفع التحديات وتحقيق التطورات إلا في إطار الوحدة والتضامن والاستقرار، والإيمان بوحدة المصير، في السراء والضراء، والتحلي بروح الوطنية الصادقة والمواطنة المسؤولة.

وما أحوجنا اليوم، في ظل ما تعرفه بلادنا من تطورات، إلى التثبث بقيمتنا الدينية والوطنية الراسخة، واستحضار التضحيات التي قدمها أجدادنا من أجل أن يظل المغرب بلدا موحدا، كامل السيادة وموفور الكرامة.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نستحضر، بكل إجلال وإكبار، الأرواح الطاهرة لشهداء المغرب الأبرار، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان جلالة الملك محمد الخامس، وجملة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.

كما نوجه تحية تقدير إلى كافة مكونات قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

ونود أن نشيد بالعمل الإنساني والاجتماعي الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية داخل الوطن وخارجه، وخاصة من خلال المستشفى الميداني بغزة للتخفيف من معاناة أشقائنا الفلسطينيين، ودعم صمودهم، وكذا بمخيم الزعتري، لينضاف إلى دورها الإنساني والطبي سابقا، بالعديد من الدول الإفريقية الشقيقة.

وستجدني شعبي العزيز، كما عهدتني دائما، خديمك الأول، الحريص على الإنصات لانشغالاتك، والتجاوب مع مطالبك، والمؤتمن على حقوقك ومقدساتك.

قال تعالى: «ومن يتق الله يجعل له مخرجا، ويرزقه من حيث لا يحتسب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى 65 لثورة الملك والشعب

09 ذو الحجة 1439 هـ الموافق 20 غشت 2018 م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

نخلد اليوم، بكامل الاعتزاز، ذكرى ثورة الملك والشعب المجيدة بما تحمله من دلالات ومعاني عميقة. فهي ثورة إيجابية، رغم أنها كانت في ظروف قاسية. فقد علمت المغاربة الوطنية الحق، وساعدتنا على المضي إلى الأمام. وها نحن اليوم ندخل في ثورة جديدة لرفع تحديات استكمال بناء المغرب الحديث، وإعطاء المغاربة المكانة التي يستحقونها، وخاصة الشباب، الذي نعتبره دائما الثروة الحقيقية للبلاد.

شعبي العزيز،

لقد سبق أن أكدت، في خطاب افتتاح البرلمان، على ضرورة وضع قضايا الشباب في صلب النموذج التنموي الجديد، ودعوت لإعداد استراتيجية مندمجة للشباب، والتفكير في أنجع السبل للنهوض بأحواله.

فلا يمكن أن نطلب من شاب القيام بدوره وبواجبه دون تمكينه من الفرص والمؤهلات اللازمة لذلك. علينا أن نقدم له أشياء ملموسة في التعليم والشغل والصحة وغير ذلك. ولكن قبل كل شيء، يجب أن نفتح أمامه باب الثقة والأمل في المستقبل. فتمكين الشباب من الانخراط في الحياة الاجتماعية والمهنية ليس امتيازاً لأن من حق أي مواطن، كيفما كان الوسط الذي ينتمي إليه، أن يحظى بنفس الفرص والحظوظ من تعليم جيد وشغل كريم.

غير أن ما يحز في نفسي أن نسبة البطالة في أوساط الشباب، تبقى مرتفعة. فمن غير المعقول أن تمس البطالة شاباً من بين أربعة، رغم مستوى النمو الاقتصادي الذي يحققه المغرب على العموم. والأرقام أكثر قساوة في المجال الحضري.

ورغم المجهودات المبذولة، والأوراش الاقتصادية، والبرامج الاجتماعية المفتوحة، فإن النتائج المحققة، تبقى دون طموحنا في هذا المجال. وهو ما يدفعنا، في سياق نفس الروح والتوجه، الذي حددناه في خطاب العرش، إلى إثارة الانتباه مجددا، وبكل استعجال، إلى إشكالية تشغيل الشباب، لاسيما في علاقتها بمنظومة التربية والتكوين.

إذ لا يمكن أن نقبل لنظامنا التعليمي أن يستمر في تخريج أفواج من العاطلين، خاصة في بعض الشعب الجامعية، التي يعرف الجميع أن حاملي الشهادات في تخصصاتها يجدون صعوبة قصوى في الاندماج في سوق الشغل. وهو هدر صارخ للموارد العمومية، ولطاقات الشباب، مما يعرقل مسيرات التنمية، ويؤثر في ظروف عيش العديد من المغاربة.

والغريب في الأمر أن الكثير من المستثمرين والمقاولات يواجهون، في نفس الوقت، صعوبات في إيجاد الكفاءات اللازمة في مجموعة من المهن والتخصصات. كما أن العديد من الشباب، خاصة من حاملي الشهادات العليا العلمية والتقنية، يفكرون في الهجرة إلى الخارج، ليس فقط بسبب التحفيزات المغرية هناك، وإنما أيضا لأنهم لا يجدون في بلدهم المناخ والشروط الملائمة للاشتغال، والترقي المهني، والابتكار والبحث العلمي. وهي عموما نفس الأسباب التي تدفع عددا من الطلبة المغاربة بالخارج لعدم العودة للعمل في بلدهم بعد استكمال دراستهم.

وأمام هذا الوضع، ندعو للانكباب بكل جدية ومسؤولية، على هذه المسألة، من أجل توفير الجاذبية والظروف المناسبة لتحفيز هذه الكفاءات على الاستقرار والعمل بالمغرب. ومن أجل التصدي للإشكالية المزمنة، للملاءمة بين التكوين والتشغيل، والتخفيف من البطالة، ندعو الحكومة والفاعلين لاتخاذ مجموعة من التدابير، في أقرب الآجال، تهدف على الخصوص إلى:

أولا : القيام بمراجعة شاملة لآليات وبرامج الدعم العمومي لتشغيل الشباب، للرفع من نجاعتها، وجعلها تستجيب لتطلعات الشباب، على غرار ما دعوت إليه في خطاب العرش بخصوص برامج الحماية الاجتماعية.

وفي أفق ذلك، قررنا تنظيم لقاء وطني للتشغيل والتكوين، وذلك قبل نهاية السنة، لبلورة قرارات عملية، وحلول جديدة، وإطلاق مبادرات، ووضع خارطة طريق مضبوطة، للنهوض بالتشغيل.

ثانيا : إعطاء الأسبقية للتخصصات التي توفر الشغل، واعتماد نظام ناجع للتوجيه المبكر، سنتين أو ثلاث سنوات قبل البكالوريا، لمساعدة التلاميذ على الاختيار، حسب مؤهلاتهم وميولاتهم، بين التوجه للشعب الجامعية أو للتكوين المهني.

وبموازاة ذلك، ندعو لاعتماد اتفاقية إطار بين الحكومة والقطاع الخاص، لإعطاء دفعة قوية في مجال إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الدراسة دون شواهد، بما يتيح لهم الفرص من جديد، لتسهيل اندماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية.

ثالثا : إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني لجعلها تستجيب لحاجيات المقاولات والقطاع العام، وتواكب التحولات التي تعرفها الصناعات والمهن، بما يتيح للخريجين فرصا أكبر للاندماج المهني.

لذا، يتعين إعطاء المزيد من العناية للتكوين المهني بكل مستوياته، وإطلاق جيل جديد من المراكز لتكوين وتأهيل الشباب، حسب متطلبات المرحلة، مع مراعاة خصوصيات وحاجيات كل جهة.

وسيساهم صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بناء وتجهيز مراكز جديدة للتكوين المهني، حسب المتطلبات المستجدة.

رابعا : وضع آليات عملية كفيلة بإحداث نقلة نوعية في تحفيز الشباب على خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجالات تخصصاتهم، وكذا دعم مبادرات التشغيل الذاتي، وإنشاء المقاولات الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الإدارات العمومية، وخاصة الجماعات الترابية، أن تقوم بأداء ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، ذلك أن أي تأخير قد يؤدي إلى إفلاسها، مع ما يتبع ذلك من فقدان العديد من مناصب الشغل. فكيف نريد أن نعطي المثال، إذا كانت إدارات ومؤسسات الدولة لا تحترم التزاماتها في هذا الشأن.

خامسا : وضع آليات جديدة تمكن من إدماج جزء من القطاع غير المهيكل في القطاع المنظم، عبر تمكين ما يتوفر عليه من طاقات، من تكوين ملائم ومحفز، وتغطية اجتماعية، ودعمها في التشغيل الذاتي، أو خلق المقولة.

سادسا: وضع برنامج إجباري على مستوى كل مؤسسة، لتأهيل الطلبة والمتدربين في اللغات الأجنبية لمدة من ثلاثة إلى ستة أشهر، وتعزيز إدماج تعليم هذه اللغات في كل مستويات التعليم، وخاصة في تدريس المواد التقنية والعلمية. إن قضايا الشباب لا تقتصر فقط على التكوين والتشغيل، وإنما تشمل أيضا الانفتاح الفكري والارتقاء الذهني والصحي.

شعبي العزيز،

إن روح وقيم ذكرى 20 غشت، وما ميزها من إجماع وتلاحم وتضحيات، هي نفسها التي تحرك المغاربة كلما تعلق الأمر بقضية وحدتنا الترابية. وفي هذا الصدد، يواصل المغرب، بكل ثقة والتزام، انخراطه في الدينامية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، بالتعاون مع مبعوثه الشخصي، وذلك على أساس نفس المرجعيات التي حددناها في خطاب المسيرة الخضراء الأخير. وإننا نسجل، بارتياح، الانسجام المتزايد بين هذه المبادئ والمواقف الدولية. فالقرارات الأخيرة لمجلس الأمن الدولي، ولقمة الاتحاد الإفريقي، تؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، الاختصاص الحصري للأمم المتحدة في رعاية المسار السياسي.

ونود هنا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا للقادة الأفارقة الأشقاء، الذين تفاعلوا بإيجاب مع المواقف المبدئية للمغرب، وتجاوبوا مع نداء مجلس الأمن الدولي، الذي دعا أعضاء المنتظم الدولي إلى دعم جهوده.

شعبي العزيز،

لقد شاءت إرادة الله تعالى أن يتزامن، هذه السنة، تخليد ثورة الملك والشعب مع الاحتفال بعيد الأضحى المبارك. وهي مناسبات، وإن كانت تختلف من حيث بعدها الديني والوطني، إلا أنها تقترن، في قلوب ووجدان المغاربة، بقيم التضحية والوفاء التي تطبعها.

ولا يسعنا في هذه الأيام المباركة إلا أن نتضرع لله بالدعاء للأرواح الطاهرة لبطل التحرير والوحدة، جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولكافة شهداء الوطن الأبرار.

وهي مناسبة لنؤكد التزامنا الجماعي بالسير على نهجهم في الدفاع عن وحدة المغرب واستقراره، والعمل على النهوض بتنميته وتقديمه، وتحقيق تطلعات أبنائه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لحوار الثقافات والأديان  
فاس، 30 ذوالحجة 1439هـ الموافق 10 شتنبر 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،  
السيدة الرئيسة، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكفونية،  
أصحاب المعالي،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نوجه هذه الرسالة، إلى هذا المؤتمر المهم، الذي تلتئم فيه صفوة من المنافحين عن قيم السلم والحوار في فاس، العاصمة الروحية والثقافية للمملكة المغربية.

فاختيار هذه المدينة العريقة لاحتضان الدورة الثانية للمؤتمر الدولي حول الحوار بين الثقافات والأديان ليس وليد الصدفة. فقد ظلت فاس على مر العصور أرضاً للحوار ورمزا للتسامح والتعايش، وإشاعة القيم الروحية.

ونغتنم هذه المناسبة لنشيد بالجهود الدؤوبة التي ما فتئت تبذلها منظمة الإيسيسكو والمنظمة الدولية للفرانكفونية، في سبيل تعزيز التقارب بين الحضارات، والتفاعل والحوار بين الشعوب. كما لا يفوتنا أن ننوه أيضاً بالجهود الموصولة والانخراط الشخصي في هذا المجال لكل من السيدة ميكائيل جان، والدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري.

إن تنظيم هذا المؤتمر في المملكة المغربية ليُعد شهادة من المجموعة الدولية، على التزام المغرب الموصول بالقيم التي يمثلها حوار الثقافات والديانات، واعترافاً بالدور الرائد الذي يضطلع به بلدنا، بوصفه عضواً مؤسساً لتحالف الحضارات. وهي المنظمة التي تُعنى بحشد جهود الفاعلين على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تعزيز قيم السلم والسلام.

وإذ تحتضن بلادنا أشغال هذا المؤتمر، فهي بذلك تؤكد العزم على إطلاق دينامية جديدة كفيلة بتمكيننا جميعاً من فتح مسارات واعدة وطرق خلاقة، بما يكفل احترام التعددية الثقافية والدينية، والالتزام المشترك بقيم الحوار والتعايش واحترام الآخر.

إن هذا المنتدى الذي نجتمع في إطاره اليوم، مدعو لتعميق التفكير حول الحوار والتفاهم بين الحضارات، وإذكاء الوعي بالحاجة الملحة إليهما. فالعالم اليوم يستوجب أكثر من أي وقت مضى، التحلي بالمزيد من النزاهة واليقظة، والانخراط في بناء نظام جديد للسلم العالمي.

فأما مطلب النزاهة، فتحتمه الأخلاق والضمير، بوصفهما منبعين للحقيقة. وأما اليقظة، فتفرضها طبيعة التطور الذي يسم عصرنا، مع ما يستلزمه ذلك من تفاعل فوري سديد.

وأما النظام الجديد للسلم العالمي، فهو ما نرجو أن نسهم في بنائه جميعاً، على أساس مبدأ التعايش وقبول التعدد والاختلاف، بما يسمح بالبناء والتطوير، وتوطيد الأمن والنمو والازدهار.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إذا كان كرم الضيافة من شيم المغاربة، فإنه يشمل أيضاً كرم الروح. ففي بيئته ينشأ الاحترام وقبول الآخر، ويزدهر التنوع الثقافي. وقد جسدتنا هذه الميزة، التي تجعل من المغرب بلداً متعدداً ومتنوعاً، في إطار الوحدة الوطنية، من خلال جملة من المبادرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

فقد وصلنا هذا الانخراط في مسار النهوض بهذه القيم النبيلة، منذ اعتلائنا العرش، ولم ندخر جهداً في سبيل تعزيز المكتسبات التي راكمها المغرب على مر العصور.

فالنموذج المغربي يتميز بتفرده على المستوى الإقليمي، من حيث دستوره، وطبيعة واقعه الثقافي، وتاريخه الطويل، الذي يشهد على تجذر التعايش، لاسيما بين المسلمين واليهود في أرضه، وانفتاحه على الديانات الأخرى.

إن هذا النموذج الأصيل الذي يستمد مرجعيته من إماراة المؤمنين ومن المذهب السني المالكي، شهد جملة من الإصلاحات العميقة. فهو يستهدف تحصيل المجتمع المغربي من مخاطر الاستغلال الإيديولوجي للدين، ووقايته من شرور القوى الهدامة، من خلال تكوين ديني متنور متشبع بقيم الوسطية والاعتدال والتسامح.

ومن بين العناصر المهيكلية لهذا التوجه ميثاق العلماء لسنة 2008، وخطة الدعم للتأطير الديني المحلي، وتأهيل مدارس التعليم الديني وإصلاح المادة الدينية في المناهج الدراسية.

وفي السياق نفسه، يقوم المغرب بتكوين الأئمة والمرشدين والمرشحات الذين يزاولون مهامهم في المغرب وإفريقيا وأوروبا، ويعمل على دحض الخطابات المتشددة، باعتماد خطاب بديل يدعو إلى التسامح والسلام. كما نعمل على تعزيز ثقافة القرب من المواطنين وعلى إرشادهم، لاسيما من خلال مؤسسة المجلس العلمي الأعلى، والمجالس العلمية المحلية.

ومن جهة أخرى، باشرنا مشاريع ترميم مقابر اليهود، وتأهيل أحيائهم القديمة في المدن، والمعروفة بالملاحات. كما قمنا بإعادة تهيئة المواقع الدينية اليهودية بصفة عامة.

فلا فرق في المغرب بين المواطنين المسلمين واليهود، حيث يشارك بعضهم بعضاً في الاحتفال بالأعياد الدينية. كما يؤدي مواطنونا اليهود صلواتهم في بيعتهم، ويمارسون شعائرهم الدينية في أمن وأمان، لاسيما خلال احتفالاتهم السنوية، وأثناء زيارتهم للمواقع الدينية اليهودية، ويعملون مع أبناء بلدهم من المسلمين من أجل صالح وطنهم الأم.

أما بالنسبة للمسيحيين العابرين أو المقيمين في المغرب، فقد كان لهم على الدوام الحق في إقامة شعائرهم الدينية في كنائسهم، وكان من أجدادنا السلاطين من أهدى أرضاً لبناء كنيسة ما تزال مفتوحة للمصلين إلى يومنا هذا.

لقد أبان المجتمع المغربي عبر التاريخ، عن حس عالٍ من التفاهم المشترك وقبول الآخر، في التزام ثابت، بضرورة الحفاظ على الذاكرة المشتركة للتعايش والتساكن بين أتباع الديانات الثلاث، خاصة خلال الحقبة الأندلسية.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

يرتبط تعايش الثقافات ارتباطاً وثيقاً بثقافة الحوار. فحوار الثقافات يقتضي أن تتفاهم الشعوب في ما بينها، عبر إقامة حوار صادق ودائم. وهو ما يطبع التجربة المغربية، حيث تجسد التعايش بين الثقافات من خلال وحدة المغرب، التي تشكلت بانصهار مكوناته العربية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

فالمغرب كان دائماً وسيظل ملتزماً بنهج إسلام معتدل يقوم، بحكم جوهره، على المبادئ الكونية السامية، ومن ضمنها قيم التسامح والحوار. فالدين الإسلامي الحنيف يقوم على تقبل الآخر وعلى الوسطية، وينبذ الإكراه، ويحترم التعددية، تماشياً مع المشيئة الربانية، إذ يقول الله تعالى في سورة المائدة: «ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة».

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا نعتبر الملتقى خير مناسبة سانحة لتقييم ما تحقق في إطار تفعيل نداء فاس، الذي يشكل اللبنة الأولى لمسار فاس، والذي أكد الحاجة الملحة إلى ابتكار أشكال جديدة للتفاعل والتفاهم بين الحضارات.

فتنامي النزاعات الإيديولوجية، ومختلف أشكال التمييز العرقي، والعنف الطائفي، يتطلب عملاً مشتركاً تضامنياً وناجماً. فلا محيد عن العزم والإرادة من أجل تعزيز المكتسبات، والانفتاح على آفاق المستقبل، وفق خطة عمل إجرائية مشفوعة بألية للمتابعة. وهو ما يقتضي انخراط جميع الفاعلين المعنيين، والمجتمع الدولي، وكل الإيرادات الحسنة، لمواجهة ما يعرفه العالم من اضطرابات ونزوعات موسومة بالتشكيك في المعايير والمرجعيات المشتركة، ومن تنامي تيارات التعصب والانطواء على الذات، والعنف، والتطرف.

وإذا كان تعريف الحضارات يقوم على المشترك الإنساني، الذي أسهمت به متلاحقة في بناء العلوم والفنون والأخلاق والمهارات، فمن غير المنطقي أن يقع الحديث اليوم عن إمكان الصدام بين الحضارات. فكل صدام ينطوي على العنف والإقصاء، والحضارات نسيج لا يقوم إلا على السلم والحوار والتعاون والتقدير والابتكار.

وأمام هذا الوضع، فإن لقاءنا اليوم، يعد مناسبة لتبادل التجارب والخبرات، وتقاسم الممارسات الجيدة في هذا المجال. وهو أيضاً فرصة للتذكير بأن سر ثقافة التعايش التي نؤمن بها، وتضرب بجذورها في أعماق التاريخ، يكمن في قابليتها للتطور والتكيف مع المتغيرات المختلفة، في عالم يتميز بتقلص حواجز الزمان والمكان.



ومن الأمثلة على ذلك، بروز أشكال جديدة من النزاعات، فرضت تغييراً شاملاً للنموذج العالمي للتعاوي مع الهجرة، وأعدت تحديد أنماط التواصل بشأن هذه الظاهرة.

فإذا كان البعض لا ينظر إلى الهجرة إلا من منظور ما تنطوي عليه من تحديات، فإن المغرب يعتبرها فرصة ما فتى يستثمرها، تأكيداً منه لاعتزازه بعمقه الإفريقي، حيث تستقبل المملكة عدداً متزايداً من المهاجرين من بلدان جنوبي الصحراء، من منطلق الطابع الإنساني والإرادي لسياسة الهجرة التي نعتمدها.

وقد تم استقبال الأشخاص الوافدين من بلدان شقيقة وصديقة، بدياناتهم وثقافتهم وتقاليدهم وبعاداتهم الأسرية وإيقاعاتهم الحياتية المختلفة بشكل طبيعي، على هذه الأرض الإفريقية.

فعلى المستوى الوطني، تنسجم هذه السياسة الإرادية مع الالتزامات الدولية لبلادنا. وقد كان من نتائجها، على الخصوص، تنظيم حملتين لتسوية أوضاع المهاجرين، إضافة إلى العديد من البرامج التي تستهدف، على سبيل المثال لا الحصر، إدماج المهاجرين وطالبي اللجوء وأسراهم.

وفي مواجهة الخطابات التهويلية، التي تعتبر الهجرة ظاهرة مدوّرة، تعتمد المملكة المغربية، التي شكلت العديد من الهجرات رافداً من روافد هويتها، مقارنة فريدة وذات طبيعة استباقية. فسواء تعلق الأمر بالصعيد الإقليمي والدولي أو بالمستوى الوطني والمحلي، تنتهج المملكة المغربية توجهاً إنسانياً يراعي السياقات العالمية والمحلية، ويقوم على احترام حقوق المهاجرين وكرامتهم.

تلكم هي الرسالة التي حرصنا على توجيهها من خلال الأجندة الإفريقية للهجرة، بمناسبة القمة الثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في يناير 2018. فقد تم إعداد هذه الأجندة وفق مقاربة إدماجية وتشاركية، تمثل نتاج الأفكار والمقترحات والآراء، التي قدمتها نخبة من الفعاليات، من بينهم فاعلون في المجتمع المدني وباحثون. وقد عملنا من خلال هذه الأجندة، على تصحيح مختلف الأفكار المسبقة والتصورات الخاطئة المرتبطة بالهجرة.

وبنفس الالتزام والإرادة سيواصل المغرب العمل وفق نفس التوجه، وخاصة في أفق الاستحقاقات القادمة، لاسيما في الدورة الحادية عشرة للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، المزمع عقدها في الفترة ما بين 5 و7 دجنبر، والمؤتمر الدولي من أجل اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية الذي سيعقد خلال يومي 10 و11 من الشهر نفسه.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا نتطلع لأن يشكل اجتماعنا اليوم رداً قويا، ومواجهة جماعية لنزوعات التشكيك في القيم، وتحريف المرجعيات، والانطواء على الذات، والغلو وكراهية الأجانب، والتعصب والتطرف، وغير ذلك من أشكال الميز الأخرى. ولكي يكون عملنا المشترك ناجعا، ينبغي أن يتميز بالاستمرارية والشمولية والتكيف مع كل ما يستجد من متغيرات.

فالإرادة الفردية، على أهميتها غير كافية. والإرادة الجماعية، التي تتضافر في إطارها جهود الحكومات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأكاديميين وعامة المواطنين، هي وحدها القادرة على التصدي لموجات الانغلاق والتطرف الفكري.

ومن هنا، فالحوار بين الثقافات والديانات، ليس مفهوماً مجرداً من قبيل الترف الفكري. ولكنه نهج لا تكفي فيه الإرادة وحدها، بل يستمد معناه الحقيقي من منطلق الإيمان العميق، الذي يقتضي الالتزام القوي والعمل الجاد، وربط الأقوال بالأفعال.

فبعد مضي خمس سنوات على انعقاد الدورة الأولى، التي كان لها أثر بارز ومتميز في هذا المجال، فإننا نتطلع اليوم، إلى جعل هذا الملتقى دعامة حقيقية للإشعاع الثقافي والفكري، ولثقافة الحوار والتعايش.

وإذ أجدد الترحيب بكم، ضيوفا كراما على أرض المغرب، فإنني أسأل الله العليّ القدير أن يكلل بالنجاح أشغالكم، ويوفقكم في جهودكم، من أجل نصرة الحق وإشاعة السلام، بما يمكّن من وضع اللبنة الكفيلة بالتفعيل الميداني لمسار فاس والنهوض بقيم التسامح والاحترام والتفاعل بين مختلف الأديان والشعوب والحضارات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى قمة نيلسون مانديلا للسلام

نيويورك، 14 محرم 1440 هـ الموافق 24 شتنبر 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

يجسد الراحل نيلسون مانديلا، أولا وقبل كل شيء، جملة من أسمى القيم والمثل الإنسانية، وهي السلم، والصفح، والصمود، والتواضع، والنزاهة.

فالعالم يُجلّ هذا الرجل لنضالاته التي اتسمت دوماً بمشروعيتها وضرورتها. كما يكن له التقدير والإعجاب لقوة شخصيته واهتمامه البالغ بالفئات المستضعفة، ولالتزامه طوال حياته بمكافحة كل أشكال التمييز واللامساواة.

كما عرف عن نيلسون مانديلا، على الخصوص، إيمانه الراسخ بقيم الحوار والسلم والتسامح.

ولا شك أن لـ «ماديبا» صفحات مغربية في سجل حياته الحافل بالأحداث والإنجازات. فقد كان يكن مودة وتقديراً صادقين لوالدنا، جلالته المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه.

وقد نشأت هذه المودة بينهما بحكم الدعم غير المشروط، الذي قدمه المغرب لحركات التحرير الإفريقية.

وكان ذلك الدعم من الثوابت الأساسية في عهدَي المغفور لهما جدي المرحوم جلالته الملك محمد الخامس، ووالدي المرحوم جلالته الملك الحسن الثاني، اللذين جعلنا بلادنا قبلة لكل حركات التحرير الإفريقية، التي كانت تجد في المغرب قاعدة عسكرية وسياسية، كلما احتاجت إلى الدعم والمساندة.

وكان نيلسون مانديلا، بصفته زعيما لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، يعتمد على دعم المغرب في هذا الاتجاه ويعول عليه. فقد أقام مانديلا في المغرب بين عامي 1960 و1962، حيث استفاد في كفاحه المشروع، من الزخم النضالي الذي كانت تشهده البلاد، ومن الدعم الذي لقيه من المملكة.

وتجلى هذا الدعم الموصول، بشتى أشكاله، خلال سنوات كفاح الحركة الوطنية في جنوب إفريقيا، من خلال تكوين مناضلي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في منطقة وجدة، وتقديم المساعدة اللوجيستية والعسكرية للحزب، في إطار مؤازرة المساعي الديبلوماسية، التي كانت تقوم بها حركة نيلسون مانديلا على الواجهة الدولية.

ونحن حين نستعرض هذه الوقائع، فليس ذلك من باب المبالغة في تمجيد دور المغرب الرائد في مساندة مانديلا، وإنما رغبة منا في التذكير بتقاطع تاريخ بلدينا، وبروح التزامنا المشترك الذي ينبغي أن يتواصل في الوقت الحاضر.

وعرفانا من مانديلا بهذه المساندة القيمة، فقد أبى في نونبر 1994 إلا أن يزور المغرب، للتعبير عن تضامنه التام مع الشعب المغربي. ولا بأس هنا من التذكير بأن جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، قد وشحه خلال هذه المناسبة، بأرفع وسام تمنحه المملكة المغربية، تقديرا لكفاحه المستميت والاستثنائي، في سبيل إحقاق قيم المساواة والعدل.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لم يكن نيلسون مانديلا يجسد نضال شعبه فحسب، بل كان كذلك رمزا لكفاح قارة برمتها، وهي قارتنا الإفريقية. وبما أنه كان حاملا للواء الإنصاف والنزاهة والقيم الأخلاقية الكونية، فقد كان من صفوة فريدة من القادة الأفارقة المستميتين في نصرتهم للقيم والمبادئ الإنسانية السامية.

وقد أهله موقفه المؤيد للحفاظ على السيادة الوطنية للدول، ليكون رسولا للسلام وللتفاهم بين الأمم، بعيدا عن التقلبات والأزمات والحسابات والانقسامات وآثارها السلبية. فقد تصدى مانديلا لدعوى الانفصال وكافة أوجه انعدام الاستقرار، بالدعوة إلى الوحدة، وعيا منه بأنه لا ازدهار لقارتنا إلا في ظل سلامة الوحدة الترابية لدولها.

وستظل من أبرز خصال مانديلا السياسي ترجيحه لصوت العقل في ما كان يتخذ من مواقف. فلم يكن يتسرع في قراراته الكبرى؛ فكان بلا شك، مثالا للحكمة، التي ينبغي لكل من حمل المشعل من بعده أن يتمثلها على الدوام.

فالقيم التي دافع عنها بشجاعة قل نظيرها، هي القيم نفسها التي نؤمن بها. فهي تعكس صورة حية لواقع عملنا السياسي، المتشعب بقيم المواطنة، سواء داخل المملكة، أو على صعيد القارة الإفريقية، أو في بقية مناطق العالم.

لقد أثبت لنا نيلسون مانديلا أن الحوار والتفاوض مسار لا ينبغي أن يتوقف، مهما بلغ عمق الانقسامات والخلافات؛ والحال أنه طالما أهدرنا فرصا لتحقيق السلام، رغم أنها كانت في المتناول.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد كان نيلسون مانديلا، بتواضعه الكبير شخصية كونية التوجه، بما كان يحمله من نظرة معينة للعالم. فهذه الشخصية العظيمة تنتمي، بكل تأكيد، إلى صفوة الشخصيات العالمية التي شاءت الأقدار أن تحمل على عاتقها هم القضايا المحلية والوطنية والقارية والدولية.

وينبغي لمنظمة الأمم المتحدة، من هذا المنطلق، أن تعمل على الدفاع عن هذا المبدأ السامي وصيانتته، من أجل تحقيق الرؤية النبيلة، التي آمن بها مانديلا، ونذر نفسه وحياته للدفاع عنها.

ولم يتوان الراحل مانديلا، باعتباره رمزا للمصالحة، عن دعوتنا إلى الانخراط في عملية تأمل جماعي للقيم الإنسانية التي دافع عنها، وإلى تجاوز انقساماتنا السياسية والاقتصادية، والترفع عنها بحكمة وتبصر.

كما واجه ويلات العنصرية والتفرقة، بمنطق التحرر والوحدة؛ واختار الاتحاد درعا واقيا من مخاطر التشرذم والتهميش، حيث لم يفتأ يدعو إلى اعتماد طريق التقدم والازدهار، بديلا للتخلف والانعزال.

تلكم هي الشيم التي عبر عنها نيلسون مانديلا في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة نيئه جائزة نوبل للسلام. فهي تمثل جوهر ما أسدى من أعمال جلييلة لعالم اليوم.

فهذه الأهداف النبيلة، هي التي جعلتنا، نحن المجتمعين هنا اليوم، نجد صعوبة في استيعاب غيابه، مما حدا بنا إلى الاحتفاء بذكرى مولد هذا العلم البارز، الذي أنجبته إفريقيا، والذي ينضاف إلى نخبة من الشخصيات التي تبجلها البشرية جمعاء.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الاجتماع رفيع المستوى بمقر الأمم المتحدة حول «العمل من أجل حفظ السلام»  
نيويورك، 15 محرم 1440 هـ الموافق 25 شتنبر 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،  
السيدات والسادة الوزراء،  
أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أتوجه إلى هذا الاجتماع رفيع المستوى، المخصص لمبادرة «العمل من أجل حفظ السلام». وأود بهذه المناسبة، أن أتقدم بجزيل الشكر، لمعالي السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، على هذه المبادرة الهامة والمحمودة، مؤكداً له دعم المملكة المغربية لدينامية الإصلاحات التي أطلقها في المنظمة. ولا يسعنا هنا، إلا أن نعرب عن ابتهاجنا بما لمسناه من تعبئة كبيرة من قبل إفريقيا لصالح جهود حفظ السلام في العالم؛ ذلك لأن إفريقيا ليست معنية بهذا الشأن فحسب، بل هي منخرطة فيه وبقوة. وإن المغرب، الذي ما فتئ يولي أهمية خاصة لاستقرار القارة الإفريقية وازدهارها، لا يخامرهُ أدنى شك في أن هذه المبادرة، التي نلتئم في إطارها اليوم، ستمكن من تجديد الالتزام الدولي لصالح هذه القارة، على أعلى المستويات. أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

ليس من قبيل الصدف أن يتزامن اجتماعنا اليوم، مع الاحتفاء بالذكرى السبعين لإطلاق عمليات حفظ السلام. فخير احتفاء بهذه الآلية البناءة من آليات السلم والأمن التي أتاحتها منظمنا للمجتمع الدولي، هو انخراطنا الفعلي في هذه المبادرات، إيماناً منا بضرورة ضمان استمراريتها، وتعزيز فاعليتها.



لقد كان من الطبيعي أن تدعم المملكة المغربية مبادرة «العمل من أجل السلام»، منذ إطلاقها، لاسيما أنها تشكل أحد المحاور الأساسية لهذا الإصلاح. وقد ساهمت بلادنا بشكل فعلي وبناء وتوافقي، في صياغة إعلان الالتزامات المشتركة، الذي نعتمده اليوم، وانخرطت فيه بصورة تلقائية دون أي تحفظ.

وهو التزام نابع من إيمان المملكة الراسخ بأهمية عمليات حفظ السلام، باعتبارها من أنجع الأدوات المتاحة أمام المجتمع الدولي في هذا الشأن. فنحن مدعوون إلى العمل بسرعة وبجدية، حتى تحقق هذه العمليات أهدافها، في إطار الالتزام بالثوابت التالية:

- أولا: يتعين تكريس المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، لاسيما منها، احترام الوحدة الترابية للدول وسيادتها، وموافقة الأطراف المعنية، وعدم التحيز، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس أو عن المهمة الموكلة إليها.

- ثانيا: يشترط في المهام المسندة لعمليات حفظ السلام أن تكون واقعية، وعملية وقابلة للتحقيق، مع مدها بالتمويل المناسب.

- ثالثا: يجب أن تظل عمليات حفظ السلام مقتصرة على الهدف الأسمى منها، وهي تجاوز الأزمات، مع ما يقتضيه ذلك من حشد المزيد من الجهود لإيجاد حلول سياسية، وتعزيز مختلف مبادرات الوساطة والوقاية من نشوب النزاعات.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا، في ختام هذه الكلمة، أن نشيد بهذا المشروع الإصلاحي الذي يولي اهتماما خاصا للقارة الإفريقية، التي تعد مسرحا لعمليات حفظ السلام بامتياز، مؤكدين التزامنا بدعمه ومساندته.

فالمملكة المغربية كانت وما تزال من شركاء الأمم المتحدة الأفارقة الأكثر انخراطا في جهودها داخل القارة. فهي تشارك حاليا في عمليتين من أكثر عمليات حفظ السلام تعقيدا، وهما بعثتا الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما تعلمون، فالمغرب، منذ عودته إلى أسرته المؤسساتية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي، وبعد انتخابه عضوا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد، لم يدخر جهدا في سبيل تقوية الشراكة الاستراتيجية بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن.

وستواصل المملكة العمل من أجل مواكبة وتعزيز كل المبادرات الهادفة إلى الحيلولة دون نشوب النزاعات الإقليمية، والحد من آثارها على القارة، في ظل الاحترام التام لسيادة الدول ووحدتها الترابية.

لقد آن الأوان كي تقدم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الدعم اللازم والمناسب للاتحاد الإفريقي وللبلدان الإفريقية، بما يمكن هذه الشراكة من الوسائل الضرورية لبلوغ المدى المطلوب وتحقيق النجاعة المرجوة. إنه استثمار من أجل المستقبل، طالما أن استقرار العالم من استقرار إفريقيا.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المائدة المستديرة رفيعة المستوى حول  
«قدرة التربية على التحصين من العنصرية والميز: معاداة السامية نموذجاً»  
نيويورك، 16 محرم 1440 هـ الموافق 26 شتنبر 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،  
السيدة المديرية العامة لليونسكو،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،  
أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود، بدايةً، أن أشيد بالإنجازات المتميزة التي حققتها منظمة اليونسكو، في إطار النهوض بالتربية على السلم، بقيادة مديرتها العامة، معالي السيدة أودري أزولاي.

وينعقد لقاء اليوم في سياق يتسم بانخراط عدة مناطق من المعمور في منطق الإقصاء، والانطواء، ورفض الآخر. وطالما راح المهاجرون ضحية لهذا التوجه، واستُغلت مآسي اللاجئين فيه أشنع استغلال، وتحولت جِزءه الأقليات إلى فئات منبوذة.

وما فتئت خطابات الكراهية تتنامى وتزداد انتشاراً، مؤججةً بذلك أحقاد العنصرية وكراهية الأجانب والخوف من الإسلام ومعاداة السامية وغيرها من أشكال الميز. وهي بذلك إنما تمهد الأرضية المواتية لانتشار التطرف العنيف وتفشي انعدام الأمن.

فالعنصرية، بشكل عام، ومعاداة السامية، بوجه خاص، من السلوكات التي لا يمكن بأي حال من الأحوال تصنيفها في خانة التعبير عن الرأي.

ذلك أن معاداة السامية هي نقيض حرية التعبير، ما دامت تنطوي على إنكار الآخر، وتشكل إقراراً بالإخفاق والقصور وعدم القدرة على التعايش. إنها النكوص إلى ماضٍ من المغالطات والأوهام ضداً على منطق التاريخ. فهل هذا هو الماضي الذي نرغب في تسليمه إرثاً للأجيال القادمة؟

كلاً، فلا يمكن لهذه الآفات التي تنخر أركان العديد من المجتمعات أن تطفئ وهج المشعل الذي سيتسلمونه منا. ومع ذلك، لا يمكن محاربة هذه المعضلات بالارتجال وأنصاف الحلول. فالمعركة التي تنتظرنا ليست عسكرية ولا مالية، بل هي تربوية وثقافية في الأساس، ولها عنوان: هو التربية. فمن أجل مصلحة أبنائنا، لا خيار أمامنا إلا أن نكسبها، لأنهم هم من سيظفرون بغنائمها ويحملون رسالتها.

### أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يشكل كسب رهان التربية الحالة الوحيدة التي يمكن الاعتماد بالنجاح فيها، كإنجاز فردي وجماعي في الآن نفسه. فالتربية توفر تلك القدرة اللافتة، بل والضرورية، على تجاوز شعور التوجس من الآخر، وعلى رفض الخلط بين المفاهيم، ودحض الأحكام المسبقة. وهي، فضلاً عن ذلك، قاعدة للتلاحم والمساواة، وشرط أساسي للنمو والازدهار، باعتبارها علاجاً وسلاحاً ناجعين في مواجهة كل هذه الآفات. هذه الآفات. وترسيخاً للتوجهات التي عرضناها في خطاب العرش في 29 يوليو الماضي، فقد حرصنا على وضع قضايا الشباب في صلب النموذج التنموي الجديد، الذي يعتمد المغرب.

وبحكم انخراط المملكة الكامل في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في أفق عام 2030، فقد اتخذت من ورش النهوض بالتعليم الجيد أساساً متيناً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. فلا بد للتعليم الجيد الذي ننشده، أن يعلم أبنائنا التاريخ برواياته المتعددة، من خلال استعراض اللحظات المشرقة في ماضي البشرية، لكن دون إغفال صفحاته الأكثر قتامة.

ولا بد له كذلك أن ينمي لديهم روح الانفتاح على العالم، وعلى التنوع الإنساني والثقافي. وفضلاً عن ذلك، فإننا نتطلع إلى مساهمة هذا التعليم في إعداد أجيال متشعبة بالفكر المتفتح وروح التسامح، وقادرة على تحقيق ذاتها في بلدان كالمغرب، حيث تندمج الثقافات والحضارات في الحوار بكل حرية، ويغني بعضها بعضاً.

### أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد ظلت بلادنا، باعتبارها ملتقى للحضارات العربية الإسلامية والإفريقية واليهودية والمسيحية، وفيه لتقليد راسخ، قوامه التسامح والتعايش والتفاهم المتبادل. ولا أدل على ذلك، من أن تاريخ اليهود المغاربة، الذي صانه سلاطين المغرب وملوكه، وظل شاهداً على مصير مشترك وسيرورة تاريخية، كان وما زال يعتبر «اليهود مواطنين مغاربة يتمتعون بنفس الحقوق المتساوية والكاملة، على غرار إخوانهم المسلمين». فقد ظل التعايش بين اليهود والمسلمين سمة من سمات حياتهم اليومية، حيث درج كل منهما على النهل من معارف الآخر، والاقتراس من معين منظومته التعليمية.

ويظل واقع الحال شاهداً على التعايش الديني في المغرب، إذ تنتصب المساجد والبيع والكنائس جنباً إلى جنب في العديد من مدن المملكة. تلكم هي الصورة التي نعمل على ترسيخها في عقول أبنائنا. وذلكم هو الإرث الذي نسعى لتسليمه أمانة لهم. وهي، إلى ذلك، رسالة السلام التي قصدنا تبليغها من خلال الارتقاء بالتربية إلى المكانة المرموقة التي تستحقها بإجماع الجميع. أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة العالمية الثانية لمبادرة «نساء في إفريقيا»  
مراكش، 17 محرم 1440 هـ الموافق 27 شتنبر 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إلى جمعكم الملتئم في مراكش، بمناسبة انعقاد القمة السنوية للمبادرة الرائدة «نساء في إفريقيا»، التي تعد أول منتدى دولي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواكبة النساء الإفريقيات الرائدات ذوات القدرات العالية. ونود أن نعرب في البداية عن تقديرنا للمشرفين على تنظيم هذه المبادرة، التي تهدف لتشجيع الكفاءات والمواهب النسوية بإفريقيا، وإبراز دور المرأة في النهوض بالتنمية الشاملة بهذه القارة.

وإننا نتطلع لأن تساهم هذه التظاهرة الهامة، بفضل برنامجها الغني والمتنوع، في بلورة الأجوبة المناسبة للإشكاليات الكبرى، التي تعيق جهود التنمية في إفريقيا وفق مقاربة قائمة على التجديد والإدماج، وذلك من منطلق إيماننا بأن تكريس مبدأ المساواة بين النساء والرجال، هو السبيل القويم لتحقيق ازدهار ينعم الجميع بثماره.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا التي ما فتئت تواصل الخطى للحاق بركب القوى الصاعدة، أضحت اليوم في أمس الحاجة إلى مبادرات مبتكرة، ومحددة الأهداف، وإلى جهود منسقة كفيلة بضمان الاستدامة لآثارها، واعتماد مقاربة خلاقة تقوم على التجديد والإدماج.

ومن ثم، فإن قارتنا مدعوة اليوم، في إطار مسيرتها التنموية، إلى المضي قدماً في استثمار كافة مؤهلاتها، خاصة رأسمالها اللامادي، وتمثين كفاءاتها، لاسيما نساءها ممن يمتلكن المؤهلات والمهارات العالية.

وفي هذا الإطار، لا بد من استحضار أنّ ما حققته النساء الإفريقيات من نجاحات ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج ما أبّن عنه تفوق في التحصيل العلمي، وإقبال متزايد على العمل، وما أتاحه لهن ذلك من حرية كبيرة في اختياراتهن الحياتية. كل ذلك جعل حضورهن أكثر فاعلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لكن، على الرغم من التقدم الملموس الذي عرفته وضعية المرأة الإفريقية، فلا بد من الإقرار بما ينتظر القارة من أشواط على هذا الدرب.

وهو ما يتطلب مزيداً من الجهود، من أجل تطوير المشاركة الفعلية الواسعة للنساء في مسارات التنمية، وفي مواقع صنع القرار، ومن أجل استثمار أمثل لإقبالهن الكبير على ريادة الأعمال في القارة.

ولا شك أن للسلطات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني دوراً حاسماً يجب الاضطلاع به في هذا الاتجاه، بما يضمن تعزيز الدور الريادي للمرأة باعتبارها محركاً للتنمية.

إذ لا يمكن لأي بلد، أو أي اقتصاد، أو مقولة، أو أي مجتمع، أن يرفع تحديات العصر، أو يمارس استثمار كل الطاقات التي يزخر بها، بمعزل عن دور المرأة.

ومن هنا، فإن التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال، يجب أن تشكل عماد كل استراتيجية ناجعة للتنمية المستدامة. إن هذا الاقتناع يقع في صلب خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وفي مقدمة أهدافها السبع عشرة ذات الصلة.

كما أنها تتصدر اهتمامات البلدان الإفريقية. فالمساواة بين الجنسين داخل الاتحاد الإفريقي هي موضوع التزام دائم، أكدته قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في يناير 2018، والتي جعلت من تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء على جميع المستويات هدفاً منشوداً في أفق 2025.

ومن هذا المنطلق، ونظراً للإجحاف الذي ما تزال تعانيه المرأة الإفريقية، على أرض الواقع، فإن من واجبنا أن نعمل جميعاً على تمييز الأدوار التي تضطلع بها المرأة، وجعلها في صلب الخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن تعزيز مكانتها الريادية في المجتمع.

كما يتعين العمل على تيسير ولوج النساء، وخاصة المعوزات، إلى آليات تمويل مبتكرة، وعلى تسهيل تملك التكنولوجيا الآمنة والمستدامة ونشرها، وإنشاء فضاءات للتشاور واتخاذ القرار على الصعيدين المحلي والوطني، وفق مقاربة تشاركية.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد كرم الله بني الإنسان، حيث أكد الإسلام على المساواة بين المرأة والرجل، معتبراً أن النساء شقائق الرجال في الأحكام. كما أن القيم الكونية والمواثيق الدولية تنص على هذه المساواة بين الجنسين دون أي تمييز.

ومن هذا المنطلق، نعمل على توفير ظروف العيش الحر الكريم لكل المغاربة. كما أننا عملنا، منذ عدة سنوات، على وضع المغرب في مسار المساواة بين الرجل والمرأة، باعتبار ذلك حقاً من الحقوق الإنسانية الأساسية، ومطلباً قانونياً، وضرورة اجتماعية واقتصادية.

وقد جاء دستور 2011 بتحول جوهري في هذا الشأن، مرسخاً بشكل لا لبس فيه، مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والحريات، مع السعي لتحقيق المناصفة.

ومن أجل تعزيز هذه الدينامية، أطلقنا عدداً من البرامج الهادفة إلى دعم الاستقلالية الاقتصادية وروح المبادرة الحرة لدى النساء على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، عملنا على إصلاح مدونة الأسرة وإصلاح القانون الجنائي من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، كما تم تحديد مساهمة المرأة داخل البرلمان وفي نفس السياق عملنا على إحداث جائزة التميز التي تهدف إلى تشجيع الإسهامات المتميزة للنساء في مجال تكريس مبدأي الإنصاف والمساواة.

كما تم إطلاق جملة من المبادرات في هذا المجال، تروم مراعاة مبدأ المساواة في وضع السياسات العمومية والتخطيط لها وتنفيذها. وتعد مراعاة مقارنة النوع في إعداد الميزانيات، آلية أساسية، لضمان حقوق المرأة، وتمكينها من المساهمة الفاعلة، في مختلف مناحي الحياة الوطنية. ويمكن للمغرب أن يضع تجربته في هذا المجال، رهن إشارة البلدان الإفريقية الشقيقة، من أجل تيسير مأسسة مبدأ المساواة على مستوى إعداد الميزانيات، بما يمكن المرأة الإفريقية من المساهمة الفعالة في تسريع وتيرة التحولات الضرورية، التي سيمتد أثرها الإيجابي إلى المجتمعات بكل مكوناتها.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن كل ما يعرقل تمكين النساء من حقوقهن يشكل في حد ذاته عائقاً في طريق تنمية القارة.

فإذا كانت إفريقيا تواجه العديد من التحديات الهيكلية، فينبغي ألا تؤدي المرأة الإفريقية ثمنها، بل يجب على العكس من ذلك، أن تشارك كقوة أساسية في بناء مجتمعات قادرة على التكيف مع التحولات والمستجدات.

ذلك لأن إفريقيا في حاجة إلى نساء رائدات، وإلى كل طاقاتها وكفاءاتها النسوية، من مُسيرات، ورئيسات مقاولات وفاعلات جموعية، يسهمن في تغيير أوضاع بلدانهن، ويُسخرن إمكاناتهن الهائلة، من أجل انبثاق قارة إفريقية قوية وموحدة، تواصل السير بثقة وعزم، من أجل تحول مستمر نحو الأفضل.

وذلكم هو جوهر الرسالة النبيلة، التي، بدون شك، تنهض بها مبادرة «نساء في إفريقيا»، والتي لا يسعنا إلا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا، للجهود الخيرة التي تقوم بها، في خدمة المرأة الإفريقية، وإعداد وتأهيل الجيل القادم من النساء، لتولي المناصب القيادية.

ولنا اليقين، في أن لقاءكم اليوم، سيمكن من التداول العميق والتشاور البناء، بفضل ما تتوفرون عليه من خبرات مشهود بها، وما راكمتموه من ممارسات مثلى وتجارب ناجحة، بشأن مختلف القضايا التي تهم المرأة الإفريقية.

وإننا نتطلع لأن تسهم المقترحات والتوصيات التي ستسفر عنها مناقشاتكم، في تعزيز مسار ترسيخ المكتسبات، بما يمكن من وضع قارتنا على طريق التقدم والتضامن والتحرر، اعتماداً على الإسهامات القيمة لكافة نساءها.

وإذ نجدد الترحيب بكم في المملكة المغربية، فإننا نسأل الله العلي القدير أن يسدد خطاكم، ويكفل بالنجاح جهودكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في افتتاح السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة  
الرباط، 02 صفر 1440هـ الموافق 12 أكتوبر 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،  
إن تجديد اللقاء بكم، باعتباركم ممثلي الأمة، في هذه المناسبة الدستورية السنوية، يعد دائما مبعث سرور واعتزاز.  
ومما يضيف على هذه السنة التشريعية طابعا خاصا، كونها تأتي في مرحلة شعارها «روح المسؤولية والعمل الجاد».  
فالتوجهات والتدابير التي دعونا إليها، خاصة في خطابي العرش وذكرى 20 غشت، تقتضي التعبئة الشاملة، والعمل الجماعي، وقيام كل واحد بدوره كاملا، في ظل احترام القناعات والاختلافات.  
وإنكم، معشر البرلمانيين، بصفة خاصة، في الأغلبية والمعارضة، تتحملون مسؤولية ثقيلة ونبيلة، في المساهمة في دينامية الإصلاح، التي تعرفها بلادنا.  
فأنتم داخل هذه المؤسسة الموقرة، تشكلون أسرة واحدة ومتكاملة، لا فرق بينكم، مثلما يعبر عن ذلك لباسكم المغربي الموحد، رغم اختلاف انتماءاتكم الحزبية والاجتماعية. فالمصلحة الوطنية واحدة، والتحديات واحدة. ويبقى الأهم هو نتيجة عملكم الجماعي.  
وإننا حريصون على مواكبة الهيئات السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.  
لذا، ندعو للرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار.  
حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،  
إن التعبئة الوطنية والعمل الجماعي يتطلبان توفر مناخ سليم، وتعزيز التضامن بين مختلف الشرائح الاجتماعية.



وهو ما نهدف إلى تحقيقه من خلال الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية، التي نعتمدها، من أجل تحسين ظروف العيش المشترك بين جميع المغاربة، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فالمغرب، كان وسيظل، إن شاء الله، أرض التضامن والتماسك الاجتماعي، داخل الأسرة الواحدة، والحي الواحد، بل وفي المجتمع بصفة عامة.

فداخل المدن العتيقة، مثلا، كان ولا يزال كل شيء متشابها، في واجهات البيوت وأبوابها، حيث لا يمكن التفريق بين الوضعية المادية للأسر، إلا بعد الدخول إلى المنازل. ذلك أن روابط الوحدة والتماسك بين المغاربة لا تقتصر فقط على المظاهر، وإنما تنبع من قيم الأخوة والوئام، المتجذرة في القلوب، والتضامن في الأحزان والمسرات.

وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات.

ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة.

كما ينبغي وضع آليات جديدة لإشراك القطاع الخاص في النهوض بالميدان الاجتماعي، والمساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، سواء في إطار المسؤولية المجتمعية للمقولة، أو من خلال إطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن التوجيهات الهامة، التي قدمناها بخصوص قضايا التشغيل، والتعليم والتكوين المهني، والخدمة العسكرية، تهدف للنهوض بأوضاع المواطنين، وخاصة الشباب، وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم.

فالخدمة العسكرية تقوي روح الانتماء للوطن. كما تمكن من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم، وروح المسؤولية والالتزام.

وهنا يجب التأكيد أن جميع المغاربة المعنيين، دون استثناء، سواسية في أداء الخدمة العسكرية، وذلك بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إننا نضع النهوض بتشغيل الشباب في قلب اهتماماتنا، ونعتبر أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تساهم في خلق المزيد من فرص الشغل.

ويعد التكوين المهني رافعة قوية للتشغيل إذا ما حظي بالعناية التي يستحقها وإعطاء مضمون ومكانة جديدين لهذا القطاع الواعد.

وهو ما يقتضي العمل على مد المزيد من الممرات والجسور بينه وبين التعليم العام في إطار منظومة موحدة ومتكاملة مع خلق نوع من التوازن بين التكوين النظري والتدريبي التطبيقية داخل المقاولات.

وعلاوة على دور التكوين في التأهيل لسوق الشغل، فإن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزاناً أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي.

لذا ندعو لتعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي. غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن.

وإننا ندرك ما تعرفه الأراضي الفلاحية من تقسيم متزايد مع ما ينتج عن ذلك من ضعف في الإنتاجية. كما أن استقرار الشباب بأرضهم يبقى رهيناً بتمكينهم من فرص الشغل.

لذا نوجه الحكومة لبلورة آليات مبتكرة لمواصلة تحفيز الفلاحين على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية منتجة ومتابعة تكوين في المجال الفلاحي.

وبموازاة ذلك ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وجعله أكثر انفتاحاً على المستثمرين، سواء الأشخاص أو المقاولات، بما يرفع من الإنتاج والمردودية، ويحفز على التشغيل مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية.

كما يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة في ما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء.

ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السبلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

وهو ما قد يمكن من تعبئة، على الأقل، مليون هكتار إضافية من هذه الأراضي.

وعلى غرار ما يتم بخصوص تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، فإنه أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق.

ويجب القيام بذلك وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع، والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

وفي نفس التوجه الهادف للنهوض بالتشغيل، ندعو لدراسة إمكانية فتح بعض القطاعات والمهن غير المرخصة حالياً للأجانب، كقطاع الصحة، أمام بعض المبادرات النوعية والكفاءات العالمية، شريطة أن تساهم في نقل الخبرات، وفي خلق فرص شغل للشباب المغربي حسب مؤهلاتهم.

ومما يركي هذا التوجه، الاهتمام المتزايد الذي تعبر عنه العديد من المصحات والمستشفيات العالمية، المشهود لها بالتميز، من أجل الاستثمار في بلادنا.

وإذا كانت التحفيزات المغربية، تدفع بعض الطلبة للبقاء بالخارج، بعد استكمال دراستهم، فإن من شأن المبادرة التي نقدم عليها، أن توفر الظروف الملائمة للكفاءات المغربية، قصد العودة للعمل والعطاء بأرض الوطن، إضافة إلى تشجيع المنافسة الإيجابية والسليمة، بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد دعوت، من هذا المنبر، في السنة الماضية، إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني، وبلورة منظور جديد، يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية.

وتبعاً لذلك، بادرت مشكورة، بعض المؤسسات والهيئات المعنية وعدد من الفعاليات والكفاءات الوطنية، بإعداد بعض المساهمات والدراسات.

ومن جهتنا، فقد سعينا، من خلال المبادرات والإصلاحات التي أطلقناها، هذه السنة، لوضع بعض اللبنة، ورسم بعض التوجهات، واعتماد نفس جديد، لا سيما بالتركيز على القضايا المستعجلة التي لا تقبل الانتظار، والتي تعد موضوع إجماع وطني، كالتربية والتكوين، والتشغيل وقضايا الشباب، ومسألة الدعم والحماية الاجتماعية.

وإذا كان من الطبيعي أن يأخذ هذا الموضوع المصيري، بالنسبة لمستقبل المغرب، وقتاً كافياً من التفكير والحوار، فإننا نعتقد أن هذا الورش الوزن قد بلغ مرحلة متقدمة من النضج تقتضي الإسراع بتقديم المساهمات، وذلك في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

لذا قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيهه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظار والحسابات الضيقة. فالمغرب يجب أن يكون بلداً للفرص، لا بلداً للانتهازين. وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ، لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خيراته، ومن فرص النمو والارتقاء.

والواقع أن المغرب يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المرحلة، وما تتطلبه من خصال الوطنية الصادقة، ومن تعبئة جماعية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

قال تعالى: «ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن، وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين للمسيرة الخضراء

27 صفر 1440هـ الموافق 06 نونبر 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
شعبي العزيز،

لقد اعتمدنا مقاربة ناجعة في التعامل مع القضايا الكبرى للبلاد، تركز على العمل الجاد وروح المسؤولية داخليا، وعلى الوضوح والطموح كمبادئ لسياستنا الخارجية.

وقد كان عملنا وما يزال، مبنيا على هذه المبادئ مع الجميع، وخاصة الإخوة والأصدقاء والجيران، في المواقف وفي ردود الأفعال. ومن هذا المنطلق، أود الوقوف على واقع التفرقة والانشقاق داخل الفضاء المغاربي، في تناقض صارخ وغير معقول مع ما يجمع شعوبنا من أواصر الأخوة، ووحدة الدين واللغة، والتاريخ والمصير المشترك.

فهذا الواقع لا يتماشى مع الطموح الذي كان يحفز جيل التحرير والاستقلال إلى تحقيق الوحدة المغاربية، والذي جسده، آنذاك، مؤتمر طنجة سنة 1958، الذي نحتفل بذكراه الستين.

وقبل ذلك، ساهم موقف المملكة المساند للثورة الجزائرية في توطيد العلاقات بين العرش المغربي والمقاومة الجزائرية، وأسس للوعي والعمل السياسي المغاربي المشترك.

فقد قاومنا الاستعمار معا، لسنوات طويلة حتى الحصول على الاستقلال، ونعرف بعضنا جيدا. وكثيرة هي الأسر المغربية والجزائرية التي تربطها أواصر الدم والقرباة.

كما ندرك أن مصالح شعوبنا هي في الوحدة والتكامل والاندماج، دون الحاجة لطرف ثالث للتدخل أو الوساطة بيننا.

غير أنه يجب أن نكون واقعيين، وأن نعترف بأن وضع العلاقات بين البلدين غير طبيعي وغير مقبول.

ويشهد الله أنني طالبت، منذ توليت العرش، بصدق وحسن نية، بفتح الحدود بين البلدين، وبتطبيع العلاقات المغربية الجزائرية.

وبكل وضوح ومسؤولية، وأكد اليوم أن المغرب مستعد للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة، من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية، التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين.

ولهذه الغاية، أقترح على أشقائنا في الجزائر إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور، يتم الاتفاق على تحديد مستوى التمثيلية بها، وشكلها وطبيعتها.

وأؤكد أن المغرب منفتح على الاقتراحات والمبادرات التي قد تتقدم بها الجزائر، بهدف تجاوز حالة الجمود التي تعرفها العلاقات بين البلدين الجارين الشقيقين.

وتتمثل مهمة هذه الآلية في الانكباب على دراسة جميع القضايا المطروحة، بكل صراحة وموضوعية، وصدق وحسن نية، وبأجندة مفتوحة، ودون شروط أو استثناءات.

ويمكن أن تشكل إطارا عمليا للتعاون، بخصوص مختلف القضايا الثنائية، وخاصة في ما يتعلق باستثمار الفرص والإمكانات التنموية التي تزخر بها المنطقة المغاربية.

كما ستساهم في تعزيز التنسيق والتشاور الثنائي لرفع التحديات الإقليمية والدولية، لاسيما في ما يخص محاربة الإرهاب وإشكالية الهجرة.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالعمل، يدا في يد، مع إخواننا في الجزائر، في إطار الاحترام الكامل لمؤسساتها الوطنية.

واعتبارا لما نكنه للجزائر، قيادة وشعبا، من مشاعر المودة والتقدير، فإننا في المغرب لن ندخر أي جهد، من أجل إرساء علاقاتنا الثنائية على أسس متينة، من الثقة والتضامن وحسن الجوار، عملا بقول جدنا صلى الله عليه وسلم: «ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه».

شعبي العزيز،

لقد شكل إطلاق المسيرة الخضراء، التي نحتفل اليوم بذكرها الثالثة والأربعين، مرحلة فاصلة، في النضال المتواصل، من أجل استكمال الوحدة الترابية للبلاد.

وقد تميز هذا المسار بالتلاحم القوي بين العرش والشعب، وبطابعه السلمي والتدريجي، في استرجاع أقاليمنا الجنوبية.

ففي أبريل الماضي، خلدنا الذكرى الستين لاسترجاع طرفاية. وبعد شهور، ستحل الذكرى الخمسون لاسترجاع سيدي إفني، ثم الذكرى الأربعون لاسترجاع وادي الذهب.

وهي أحداث تاريخية، أبان فيها الشعب المغربي قاطبة، والقبائل الصحراوية، على وجه الخصوص، عن إجماع منقطع النظير، حول التشبث بمغربية الصحراء.

وها نحن اليوم، نربط الماضي بالحاضر، ونواصل الدفاع عن وحدتنا الترابية، بنفس الوضوح والطموح، والمسؤولية والعمل الجاد، على الصعيدين الأممي والداخلي.

ويتجسد هذا الوضوح في المبادئ والمرجعيات الثابتة، التي يركز عليها الموقف المغربي، والتي حددناها في خطابنا بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء. وهي نفس المرجعيات التي تؤسس لعملنا إلى اليوم.

كما يتجلى في التعامل، بكل صرامة وحزم، مع مختلف التجاوزات، كيفما كان مصدرها، التي تحاول المس بالحقوق المشروعة للمغرب، أو الانحراف بمسار التسوية عن المرجعيات المحددة.

أما الطموح، فيتمثل في تعاون المغرب الصادق مع السيد الأمين العام للأمم المتحدة، ودعم مجهودات مبعوثه الشخصي قصد إرساء مسار سياسي جاد وذو مصداقية.

كما تعكسه أيضا، المبادرات البناءة، والتجاوب الإيجابي للمغرب، مع مختلف النداءات الدولية، لتقديم مقترحات عملية، كفيلة بإيجاد حل سياسي دائم، على أساس الواقعية وروح التوافق، وفي إطار مبادرة الحكم الذاتي.

ويبقى المغرب مقتنعا بضرورة أن تستفيد الجهود الحثيثة للأمم المتحدة، في إطار الدينامية الجديدة، من دروس وتجارب الماضي، وأن تتفادى المعوقات والنواقص التي شابت مسار «مانهاست».

أما على المستوى الداخلي، فإننا نواصل العمل من أجل وضع حد لسياسة الريع والامتيازات، ونرفض كل أشكال الابتزاز أو الاتجار بقضية الوحدة الترابية للمملكة.

كما لا ندخر أي جهد في سبيل النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، في إطار النموذج التنموي الجديد، حتى تستعيد الصحراء المغربية دورها التاريخي، كصلة وصل رائدة بين المغرب وعمقه الجغرافي والتاريخي الإفريقي.

وبموازاة ذلك، فإن تنزيل الجهوية المتقدمة يساهم في انبثاق نخبة سياسية حقيقية تمثل ديمقراطيا وفعليا، سكان الصحراء، وتمكنهم من حقهم في التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية، وتحقيق التنمية المندمجة، في مناخ من الحرية والاستقرار.

شعبي العزيز،

سيرا على نفس النهج، قررنا أن تركز عودة بلادنا إلى الاتحاد الإفريقي على الوضوح والطموح.

فرجوع المغرب إلى أسرته المؤسسية لم يكن فقط بهدف الدفاع عن قضية الصحراء المغربية، والتي تتقاسم معظم الدول الإفريقية موقفه بشأنها.

وإنما هو نابع أيضا من اعتزازنا بانتمائنا للقارة، والتزامنا بالانخراط في الدينامية التنموية التي تعرفها، والمساهمة في رفع مختلف التحديات التي تواجهها، دون التفريط في حقوقنا المشروعة ومصالحنا العليا.

ونود هنا، أن نشيد بالقرارات الأخيرة لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، المنعقدة بنواكشوط، وانسجامها مع المواقف والمبادئ الدولية ذات الصلة.

فهذا الموقف البناء هو انتصار للحكمة وبعد النظر، وقطع مع المناورات التي تناسلت في رحاب الاتحاد الإفريقي، وأضاعت على إفريقيا وشعوبها وقتا ثميننا، كان أحرى أن يوظف من أجل النهوض بالتنمية وتحقيق الاندماج.

وبنفس الروح، سيعمل المغرب على الاستثمار في شركات اقتصادية ناجعة ومنتجة للثروة، مع مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، بما فيها الاتحاد الأوروبي. إلا أننا لن نقبل بأي شراكة تمس بوحدتنا الترابية.

وإننا حريصون على أن تعود فوائد هذه الشراكات بالنفع المباشر، أولاً وقبل كل شيء، على ساكنة الصحراء المغربية، وأن تؤثر إيجابياً في تحسين ظروف عيشهم، في ظل الحرية والكرامة داخل وطنهم.

شعبي العزيز،

إن الاحتفال بذكرى المسيرة الخضراء لا يعني فقط تخليد حدث تاريخي، بما يحمله من رمزية ومبادئ وطنية ثابتة.

فالمسيرة الخضراء تجسد إيمان الشعب المغربي بحقه المشروع في استكمال الوحدة الترابية للمملكة، والتزامه القوي بالتضحية في سبيل الدفاع عنها.

وهي نهج راسخ ومتواصل يقوم على الإجماع الوطني، والتعبئة الشاملة، من أجل النهوض بالتنمية المندمجة، وصيانة الوحدة والأمن والاستقرار.

وفي ذلك خير وفاء لروح مبدعها، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وللأرواح الطاهرة لشهداء الوطن الأبرار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة إطلاق «حملة مدن إفريقية بدون أطفال في وضعية الشارع»  
مراكش، 16 ربيع الأول 1440هـ الموافق 24 نونبر 2018م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء،  
السيدات والسادة عمداء وممثلي الجماعات الترابية،  
أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا بداية، أن نشيد بإطلاق «حملة مدن إفريقية بدون أطفال في وضعية الشارع»، منوهين بشكل خاص بمبادرة «الرباط مدينة بدون أطفال في الشوارع»، التي تعد التنزيل النموذجي لهذه الحملة في المغرب.

فمن بين 120 مليوناً من أطفال الشوارع في العالم، هناك 30 مليوناً يكابدون مرارة العيش في شوارع قارتنا. وهو ما يعني أن ربع عدد أطفال الشوارع في العالم هم أفارقة.

وبالإضافة إلى ما يثيره هذا الرقم المهول من قلق شديد، فإنه يعكس واقعاً يتعارض مع القيم العريقة لمجتمعاتنا الإفريقية، القائمة على التضامن وسمو الأسرة فوق كل اعتبار.

ومثل باقي دول إفريقيا والعالم التي تواجه التحدي المرتبط بمشكلة الأطفال بدون مأوى، فإن المغرب لا يحيد للأسف عن هذه الظاهرة. ولا يمكن لأحد إنكار وجود هذا التحدي، إلا عديم البصيرة؛ ولا يستهين به إلا فاقد الضمير.

فمنذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين، ظل عملنا يستمد قوته من إيمان راسخ بضرورة عدم الركون إلى اليأس والاستسلام، مهما بدا حتمياً.

فالقبول بتشرذم الأطفال في شوارعنا، بدافع الإنكار أو الاستسلام أو اللامبالاة، هو في حد ذاته قبول بالتعايش اليومي مع شكل من أشكال الإهانة لآدميتنا. وهو موقف غير مقبول على الإطلاق!



وبالتالي، فلا ينبغي الاكتفاء بإطلاق هذه الحملة، ولا الاقتصار على تدشينها دون المضي بها إلى تحقيق الغاية منها. فلا بد من التنزيل الفعلي والمنظم والمستدام للالتزام المدن بالتخفيف من وطأة هشاشة الأطفال، داخل أجل لا يتجاوز ثلاث سنوات.

ولذلك، فنحن نطمح من خلال هذه الحملة إلى تعبئة أكبر عدد من المدن والمناطق الإفريقية، بما يضمن مواكبتها بتدابير وإجراءات ملموسة، ومبادرات عملية على الصعيدين الوطني والقاري.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يحظى الدفاع عن قضية الأطفال بإجماع وطني في المغرب، حيث يتكامل عمل الدولة مع الالتزام الإنساني والثابت للمجتمع المدني.

فالمرصد الوطني لحقوق الطفل منخرط اليوم، بشراكة مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية، وبدعم من منظمة اليونيسيف، في مواكبة الجهود الجبارة المبذولة في هذا المضمار.

ولا شك أن تشكيل لجنة من الخبراء سيمكّن من مأسسة هذه الالتزامات، وضمان متابعة التدابير المتخذة في المدن الإفريقية، وتحسين آليات التدخل لصالح الطفولة.

وقد أسفرت تعبئة جميع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني عن إصلاحات عميقة على المستويات القانونية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم إقرار سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة بالمغرب، واعتماد إطار عمل عشري، بالإضافة إلى جملة من المبادرات مثل برنامج «اندماج» الذي يروم القضاء على ظاهرة الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع.

وفضلاً عن ذلك، تقدم وحدات حماية الطفولة أو الإسعاف الاجتماعي المتنقل خدمات ومساعدات استعجالية، بينما تشكل مدارس الفرصة الثانية أو التكوين المهني بعضاً من الحلول الملائمة والمستدامة في إطار هذا التوجه.

لكن، على الرغم مما تم إحرازه من نتائج محمودة، فما زالت تنتظرنا أشواط كثيرة على هذا الدرب.

فيجب ألا تنحصر جهود حماية الأطفال في الحفاظ على سلامتهم الجسدية والمعنوية والنفسية، بل ينبغي أن تقترن أيضاً بتوفير الشروط الكفيلة بالنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولا تستلزم حماية الأطفال تجنيبهم أسباب الخوف فحسب، بل تقتضي كذلك تخليصهم من براثن الفاقة والحاجة، ومدّهم بكل ما من شأنه أن يكفل كرامتهم.

فهذا التحدي، وإن كان جسيماً بحمولته، فهو جدير بأن نخوض غماره من أجل كسب الرهانات المرتبطة به. فالكرامة، والسلم، والحد من الفقر، والقضاء على الجوع، والنهوض بالصحة، وضمان التعليم الجيد للجميع، والمساواة بين الذكور والإناث، وتأمين خدمات الماء الصالح للشرب ومرافق الصرف الصحي، كلها متطلبات على قدر كبير من الأهمية، وهي مرتبطة في جوهرها بحماية الطفولة.

وهي أيضاً من أهم أولويات وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تلعب دوراً تحفيزياً حقيقياً في مجال التعاون الدولي.

فالمسؤولية تقع إذن على عاتقنا جميعاً، نحن الأفارقة، لاستثمار الشراكة العالمية التي تبلورت حول أهداف هذه الخطة، من أجل المضي قدماً على درب التنمية المستدامة، وتأمين أسباب الرقي للشعوب بشكل عام، وشروط التنشئة السليمة للأطفال بشكل خاص.

إن رفع هذا التحدي يظل في متناولنا، شريطة توافر الوعي بأبعاده، وانتهاج مقاربة عمل متسقة وشاملة، مشفوعة بانخراط فعلي وفعال للمنتخبين والمسؤولين، بما يكفل حقوق الأطفال جميعاً دون استثناء.

وإذا كانت المدرسة، لا الشارع، هي المكان الطبيعي للأطفال، فإننا نجدد تأكيد الدور الحيوي لتربية الأطفال باعتبارها أولى الأولويات، لأنها تشكل المحطة الأولى في مسار تأمين الحماية لهم.

فلا بد أن نجعل التربية في صلب كل خطوة نقدم عليها، لما لها من آثار إيجابية متعددة، مما يجعل تكريسها أمراً لا محيد عنه. فبقدر ما تحتل التربية صدارة التحديات المطروحة أمامنا، فهي تشكل فرصتنا السانحة لتحقيق الآمال والطموحات.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق لي أن أكدت، في خطابي بمناسبة القمة التاسعة والعشرين لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، ضرورة انتهاج «سياسة إرادية موجهة نحو الشباب، من شأنها تركيز الطاقات على تنمية القارة».

فما أحوجنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى اعتماد هذه السياسة وجعل حماية الطفولة الإفريقية محوراً من محاورها الأساسية. وبالتالي، فينبغي لنا أن نوحّد جهودنا من أجل التغلب على ما يلاقه الأطفال من إهمال في كثير من الأحيان، داخل مدننا الإفريقية. فحياة كل طفل يواجه مصيره وحده في شوارع المدن هي عبارة عن مسار محفوف بالمخاطر، يضع وجوده على المحك في كل لحظة وحين.

وفي خضم هذه الدوامة من البؤس والظلم بمختلف أشكاله، يظل الطفل محط كل الأطماع. فهو غالباً ما يُنتزع قسراً من حضن الأسرة ليبقى عرضة للاستغلال، وسوء المعاملة، والانزلاق إلى مهاوي المخدرات ومخاطر هجرة الأحداث.

وإن دُلَّ هذا على شيء فإنما يدل على أن المدن الإفريقية والجماعات الترابية الحضرية في ربوع القارة مدعوة لحمل لواء محاربة ظاهرة «أطفال الشوارع».

وإذ تحتتمون اليوم أشغال قمة منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية، وبغية التصدي لهذه المعضلة التي استسلم لها عدد ليس بالقليل، فأنتم جميعاً، عمداء ومنتخبين ومحافظين، مطالبون، بصفتكم مسؤولين عن المدن، بحشد كل طاقاتكم من أجل وضع قضايا الطفولة بشكل عام، وقضايا أطفال الشوارع على وجه الخصوص، في صلب ورش اللامركزية.

لذلك، ندعو في إطار هذا الالتزام إلى مراجعة المقاربة المتبعة في هذا الباب، من خلال ربط جسور الاتصال مجدداً مع الواقع الميداني، من أجل التوصل إلى حلول ملموسة للقضايا والمشكلات المطروحة.

وإذا كان التعاطي مع إشكالية الطفولة غالباً ما يظل حبيس مشاريع وهيئات تصنّف عادة خارج سلم الأولويات، فحري بنا أن نجعل منها قضيتنا ومسؤوليتنا وأولويتنا جميعاً.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتوقف مستقبل مدننا وأوطاننا على ما تقدمه اليوم لأطفالنا، بمن فيهم أطفالنا الذين يعانون من الهشاشة. فلا مجال للتعامي عن حقيقة وجودهم، ولا بديل عن التفكير في مستقبلهم.

وبما أن حماية الطفولة مسؤولية الجميع، فلا بد من تقوية نظم الحماية وتعزيزها. ولكم يسعدنا انخراط معظم البلدان الإفريقية الشقيقة، على غرار المغرب، في هذا المسار.

فنحن قادرون على مضاعفة قدراتنا الوطنية إذا ما تضافرت الجهود على الصعيدين الإقليمي والقاري. ذلكم هو جوهر هذه الحملة الإفريقية «من أجل مدن إفريقية بدون أطفال شوارع»، التي تهدف إلى وضع الطفولة في صلب السياسات الحضرية للقارة.

فلن تتمكن إفريقيا من كسب رهان اللحاق بركب القوى الصاعدة ما لم توفر الحماية لأطفالها. ولن يكون بمستطاعها أن تستفيد من العائد الديمغرافي دون تعزيز الحماية لفائدة الأجيال المستقبلية. فقد آن الأوان لكي نبادر إلى العمل، إذ تقتضي مسؤوليتنا أن نرتقي بالمدن الإفريقية إلى مستوى يليق حقاً بأطفالها.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في ندوة «الشيخ زايد ودوره في بناء العلاقات المغربية الإماراتية»  
الرباط، 19 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 27 نونبر 2018 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إليكم بمناسبة افتتاح هذه الندوة، التي تتعدت تحت رعايتنا السامية، بتعاون بين سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة وأكاديمية المملكة المغربية، لإحياء الذكرى المئوية لميلاد المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الرئيس المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

ويطيب لنا أن نعرب لكم عن عميق تقديرنا لهذه المبادرة، التي تخلد ذكرى هذا القائد العربي الكبير.

فقد ساهم، بما كان يتحلى به من حكمة وتبصر، في ترسيخ أواصر الأخوة المغربية الإماراتية، وفي توطيد الوحدة والتضامن بين الدول العربية.

وهي بالفعل، ذكرى جديرة بأن يخلدها البلدان الشقيقان، المغرب والإمارات، لما يجمع بينهما من علاقات تاريخية، وضع أسسها المتينة، والدنا المنعم، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وصاحب السمو الشيخ زايد، رحمه الله.

وهو ما عبر عنه والدنا المنعم حيث قال: «إنني كلما أردت أن أصف العلاقات، بين شعب المغرب وشعب الإمارات العربية، لا يمكنني أن أقول إلا أنها علاقات لا أجد لها في القاموس إلا وصفاً فوق العلاقات الأخوية، وفوق العلاقات البشرية. فهي علاقة توأمين لم يفرق بينهما إلا البعد الجغرافي».

فالمغرب، ملكا وشعبا، يحتفظ بأصدق مشاعر التقدير لهذا القائد الجليل، ولأسرته الأميرية الكريمة، التي ظلت وفية لما يجمعها بأسرتنا الملكية وبالمغرب، من عهود الأخوة والوفاء.

## حضرات السيدات والسادة،

إن قائدي البلدين، انطلاقاً من الإيمان القوي بوحدة المصير، وبضرورة التضامن بين البلدان العربية، عملاً بصدق وإخلاص، على توفير شروط العمل الثنائي والعربي المشترك، لمواجهة التحديات، التي تقف أمام شعوبنا.

فقد قام سمو الشيخ زايد، رحمه الله، ببناء دولة الإمارات العربية المتحدة.

فنقل مفهوم الوحدة من «الحلم» إلى «الواقع»، وما تبع ذلك من تنمية وازدهار.

كما شارك، بكل فعالية، في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي نفس المرحلة، كان والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، يعمل على تحقيق الاتحاد المغاربي، باعتباره خياراً استراتيجياً ومطلباً شعبياً لتحقيق التنمية الشاملة والتكامل والاندماج.

وهو ما يعكس الحكمة والتبصر، التي كانت تميزهما مع الإيمان بالوحدة والمشروعية والحوار، والالتزام بالدفاع عن القضايا العربية والإسلامية العادلة.

## حضرات السيدات والسادة،

إن مواصلة العمل المشترك اليوم، للاستمرار في تعزيز هذه العلاقات المثالية، هو خير تعبير عن الوفاء للعهد الذي كان يجمع الشيخ زايد والحسن الثاني، رحمهما الله.

وهي مناسبة أيضاً لأجدد لأخي الكريم، صاحب سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ولأخي العزيز صاحب سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حرصي القوي على السير في نفس الطريق، لما فيه صالح شعبيتنا الشقيقتين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
نيويورك، 21 ربيع الأول 1440هـ الموافق 29 نونبر 2018م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد الشيخ نيانغ رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي بداية أن أهني الشيخ نيانغ على الثقة التي حظي بها من خلال انتخابه رئيسا جديدا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كما أهني سلفه السفير فودي سيك على رئاسته الموقفة للجنة خلال الفترة السابقة. كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى دولة السنغال الشقيقة وإلى رئاسة اللجنة وأعضائها المحترمين للجهود المخلصة والدؤوبة التي يبذلونها من أجل دعم القضية الفلسطينية العادلة ونصرة قضية القدس الشريف.

إننا نتابع بكل اهتمام الجهود الخيرة والجادة التي ما فتئت تبذلها اللجنة الأممية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وإشرافها على عدد من البرامج التنفيذية بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف، وصولا إلى تحقيق استقلاله الوطني والسيادي العادل والمشروع.

ولئن كانت السنوات الماضية شكلت نقلة مهمة في عمل اللجنة على درب مواصلة النهوض بمسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية العادلة، فإن احتفال هذه السنة باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يكتسي أهمية قصوى في سياقات إقليمية ودولية بالغة الدقة والحساسية، تجتازها القضية الفلسطينية وقضية القدس. وهي ظرفية غير مسبوقة بفعل أحداث متسارعة وخطيرة من شأنها تعميق معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق.

ولقد تشرفت المملكة المغربية باحتضان الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي حول القدس، في شهر يونيو الماضي، وهي مناسبة أكدنا فيها محددات الموقف المغربي من القدس ومن القضية الفلسطينية عموما، باعتبارها جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن الخلاصات المهمة التي صدرت عن هذه الدورة، وخاصة في ظل التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، ستشكل نبراسا لكل الجهود الدولية والإقليمية المخلصة، التي تروم إبراز الحقوق الفلسطينية والدفاع عن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

حضرات السيدات والسادة،

إن علاقة المغاربة بفلسطين وبالقدس تحديدا، ليست جديدة أو طارئة، فهي علاقة وجدانية متجذرة في مخيلتهم الفردية والجماعية. لقد دأب الحجاج المغاربة المتوجهون إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة على زيارة بيت المقدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، لمكانته الدينية والروحية عندهم. فلا عجب إذن أن اتخذ كثيرون منهم القدس مستقرا لهم للعيش بها أو الدفاع عنها وعن مقدساتها، ومنهم علماء ومتصوفة وتجار.

لذلك، فإن قضية القدس وفلسطين ظلت دوما ضمن اهتماماتنا للاعتبارات التالية:

الالتزام والمسؤولية تجاه قضية عادلة ومشروعة.

• قضية فلسطين هي قضية جوهرية في الشرق الأوسط وهي لب الصراع في المنطقة.

• إحلال السلام العادل والشامل والدائم على أساس حل الدولتين خيار استراتيجي، وفقا لقرارات مجلس الأمن، ومبادرة السلام العربية، وليس تكتيك سياسي.

• قضية القدس مهمة بالنسبة للأمة العربية والإسلامية، لكونها موئل المسجد الأقصى المبارك، وهي كذلك بالنسبة لكل القوى المحبة للسلام لرمزيتها في التسامح والتعايش بين الأديان.

• أي إجراءات أحادية الجانب تخص القدس تعتبر مرفوضة وعملا غير قانوني وغير شرعي، وانتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارا مجلس الأمن 476 و478 لعام 1980 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، على أساس «الاتحاد من أجل السلم» لعام 2017.

• حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية من شأنه تفويت الفرصة على قوى الإرهاب والتطرف، التي ظلت توظف انعدام آفاق حل القضية الفلسطينية وقضية القدس، كمطية لتبرير مشروعها الإجرامي في المنطقة.

• القلق من أن توجب الإجراءات غير القانونية التي تطال القدس المشاعر الدينية، باعتبار البعد الروحي للمدينة المقدسة، وما قد ينتج عن ذلك من انحراف بالصراع من سياسي إلى ديني. وهو أمر في غاية الخطورة على الأمن والسلم الدوليين، وعلى التعايش والتساكن المنشود بين مختلف الحضارات والثقافات.

حضرات السيدات والسادة،

إن التوصيف لكل هذه السنوات الطويلة من كفاح الشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، هو غياب العدالة وشيوع الإحباط والمعاناة من الاحتلال والظلم.

وفي هذا السياق، اسمحو لي أن أؤكد أن أكبر تحد تواجهه المنظومة الدولية هو كيفية إنفاذ القرارات التي صدرت لصالح القضية الفلسطينية، من أعلى سلطة دولية مكلفة بالسهر على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ألا وهي مجلس الأمن الدولي والتزام الدول بها.

هل يعقل أن تقابل قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية بالاستخفاف وعدم التنفيذ؟ وآخرها القرار رقم 2334(2016)، الذي أكد على الخصوص أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 بما في ذلك القدس الشرقية، غير شرعي ويشكل خرقاً للقانون الدولي، وعقبة أمام تحقيق حل الدولتين والسلام العادل والشامل.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحديث عن فلسطين، لا يكتمل بدون التطرق إلى معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، في ظل استمرار الحصار الجائر منذ سنوات.

ووعيا منا بالظروف الصعبة التي يمر منها السكان الفلسطينيون في غزة، لم ندخر يوماً جهداً في سبيل مساعدتهم في إطار سياسة التضامن، التي تعد ركناً راسخاً في سياستنا الخارجية. ومن هذا المنطلق، أمرنا بإقامة جسرين جويين لإيصال المساعدات الطبية والغذائية في سنة 2009، وسنة 2014.

وخلال هذه السنة، وبالتزامن مع شهر رمضان الفضيل، أشرفنا شخصياً على إطلاق مبادرة إنسانية، همت قطاع غزة، وتم توسيعها لتشمل القدس الشريف ورام الله.

كما عملنا على إقامة مستشفى ميداني تابع للقوات المسلحة الملكية المغربية في قطاع غزة، يتوفر على مجموعة من التخصصات الطبية، بما فيها طب الأطفال، وجراحة العظام، والجهاز الهضمي والعيون والأذن والأنف والحنجرة.

إن هذه المبادرات لصالح إخواننا الفلسطينيين، هي امتداد لعمل متواصل نقوم به بصفقتنا، رئيس لجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، من خلال المزوجة بين العمل السياسي والدبلوماسي على المستوى الثنائي وفي المحافل الدولية، أو من خلال العمل الميداني الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس، كآلية تنفيذية وميدانية للجنة القدس، تحت إشرافنا الشخصي، في إنجاز خطط ومشاريع ملموسة، سكنية وصحية، وتعليمية واجتماعية لفائدة إخواننا المقدسيين، تروم في أساسها صيانة الهوية الحضارية للمدينة المقدسة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمقدسيين ودعم صمودهم وبقائهم في القدس.

حضرات السيدات والسادة،

في خضم متابعتنا لتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا يسعنا إلا أن نضم صوتنا إلى صوت هيئة الأمم المتحدة التي ما فتئ منسقها الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط يحذر من انهيار الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة استمرار الحصار، وتدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من العنف والصراع، ويقضي على آمال السلام، وفرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كاملة.

وأمام العقبات والتحديات التي تقف في وجه الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني، يتعين علينا كمجتمع دولي، الحفاظ على الأمل، ومواصلة العمل، دون كلل، حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه، واستقلاله وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع



من يونيو بعاصمتها القدس الشرقية، وصون حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم طبقا للقرار الأممي رقم 194 ومبادرة السلام العربية.

بيد أنه لا يمكن الحديث عن التحديات الماثلة أمام القضية الفلسطينية، دون استحضار حالة الانقسام التي لا تزال تعترى الجسم الفلسطيني.

ومن منطلق حرص المملكة المغربية على وحدة الصف الفلسطيني، أكدنا في مناسبات عديدة على ضرورة إنهاء حالة الانقسام، والانخراط بصدق وعزيمة، في حكومة وحدة وطنية جامعة، تنهض بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، وتكون مخاطبا وحيدا، يحظى بمصداقية عالية لدى المجتمع الدولي، لرفع المعاناة والظلم عنه.

واليوم، تجدد المملكة المغربية دعوتها إلى ضرورة تفعيل اتفاق المصالحة، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من بسط ولايتها على كافة التراب الفلسطيني، لخدمة المشروع الوطني الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أجدد دعم المملكة المغربية لخيارات الشعب الفلسطيني الشقيق ومؤسساته الوطنية بقيادة فخامة الرئيس السيد محمود عباس.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد شكري الخالص لأعضاء اللجنة الأممية، وكافة العاملين فيها على التزامهم ومثابرتهم، مهيبا بهم لمواصلة جهودهم الصادقة لحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية العادلة، والمساهمة في تنوير أكبر للرأي العام العالمي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

فإنه تعالى أسأل أن يوفقكم، ويكمل أعمالكم بالنجاح، ويسدد خطانا جميعا لإحقاق الحق، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى «قمة القادة» المنعقدة في إطار الدورة 24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية  
الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ

كاتوفيتسي (بولونيا)، 25 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 03 دجنبر 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

صاحب السمو الملكي،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا نتطلع إلى أن تمكننا هذه الدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، من تفعيل الالتزام العالمي بشأن هذه الإشكالية.

لذا، فإن تجديد التزاماتنا لم يعد كافياً، بل صار لزاماً علينا أن نقرنها بتدابير عملية وجريئة، لاسيما من خلال تعبئة متجددة لدعم الدول النامية، بنقل التكنولوجيا والوفاء بالتزامات التمويل.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تضع القضايا البيئية والتحديات المناخية ضمن أولويات سياساتها الوطنية.

فهي منخرطة في مكافحة تغير المناخ، وفق منهجية تشاركية ومسؤولة، تتجسد في مستوى الطموح، المتمثل في حصة المساهمة المحددة وطنيا لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والمخطط الوطني للتكيف مع آثار التغير المناخي، والبرنامج الوطني للطاقات المتجددة.

كما واصلت المملكة المغربية، بصفتها رئيسة للدورة 22 لهذا المؤتمر، تعزيز الدينامية التي انطلقت عقب إبرام اتفاق باريس، حيث عملت على سبيل المثال لا الحصر، على تفعيل «نداء مراكش للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة» و «شراكة مراكش للعمل من أجل المناخ»، كفضاء لتحفيز العمل المناخي في جميع أنحاء العالم.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إن قارتنا الإفريقية تعاني بحدة من الآثار السلبية للتغيرات المناخية؛ والحال أن لا مسؤولية لها في هذه الوضعية غير المنصفة.

ومع ذلك، فإن إفريقيا لا تحظى بالدعم والمؤازرة من لدن الشركاء والمانحين الدوليين.

وفي إطار التزامها بدعم القضايا الإفريقية، تواصل المملكة المغربية مواكبة مسلسل تفعيل لجان المناخ الثلاثة، المنبثقة عن قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، المنعقدة على هامش الدورة 22 لمؤتمر المناخ، والتي تهتم حوض الكونغو، ومنطقة الساحل والدول الجزرية.

إن جسامه التحديات تلزمننا اليوم بتحرك جماعي من أجل تعزيز أسس التضامن بين الدول، وتفعيل الانتقال إلى نموذج اقتصادي كفيل بتحقيق تنمية مستدامة على جميع المستويات.

لذا، فإن أملنا كل الأمل أن حماس المجموعة الدولية، وإن عرف بعض الفتور مؤخرا، سيجد طريقه نحو دينامية متجددة ومستدامة، في مواجهة تحديات التغيرات المناخية.

وإن المملكة المغربية، ستبقى كما كانت على الدوام، معبأة في هذا الإطار بكل عزم وإيمان، ووطنيا وقاريا ودوليا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الحكومي الدولي حول الهجرة

مراكش، 02 ربيع الثاني 1440 هـ الموافق 10 دجنبر 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،  
السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،  
السيدة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية،  
السيدات والسادة المديرين العامين للمنظمات الدولية،  
أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء،  
أصحاب المعالي والسعادة حضرات السيدات والسادة،

ليس هناك مكان أنسب وأكثر رمزية لاحتضان لقاء تاريخي كالذي نجتمع في إطاره اليوم، أفضل من إفريقيا، أرض التنقلات البشرية الأولى، ومن المغرب، أرض الهجرة والعبور والاستقبال، ومن مراكش بالتحديد التي ظلت على الدوام ملتقى لمختلف الثقافات.

لذا يسعدنا، أن نرحب بكم هنا، في مدينة مراكش، على أرض إفريقيا بمزيج من الاعتزاز والتواضع.

فالاعتزاز نابع من اختيار المجتمع الدولي للمملكة المغربية، لاحتضان هذا الحدث العالمي.

وأما التواضع فمصدره جسامة القضية التي تجمعنا، والأشواط التي تم قطعها، والعمل الذي ما زال ينتظرنا.

وليس من باب الصدفة، أن يتزامن هذا المؤتمر مع تخليد الذكرى السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تعود بنا إلى سنة 1948، عندما أقرت البشرية بالطابع الكوني لحقوق الإنسان، بغض النظر عن اختلاف الأمم والثقافات والحضارات.

وها هي البشرية اليوم في سنة 2018، تعتمد بكل إيمان واقتناع، الطابع العالمي للهجرات البشرية، بعيدا عن الحدود والانقسامات والقارات.

وسيسجل التاريخ أن هذا الحدث التأسيسي قد انعقد خلال ولاية معالي السيد أنطونيو غوتيريس، وتحت رعايته.

كما أود أن أشيد، من خلالكم، بالتمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية، السيدة لويز آربرو ومعها كل الشخصيات التي حملت مشعل هذه القضية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن اهتمام المملكة المغربية بمسألة الهجرة ليس وليد اليوم ولا يرتبط بظرفية طارئة، بل هو نابع من التزام أصيل وطوعي، يجد تجسيده الفعلي في سياسة إنسانية في فلسفتها، شاملة في مضمونها، وعملية في نهجها، ومسؤولة في تطبيقها.

فرويتنا تقوم أساسا على استشراف المستقبل، بما يضمن تنظيم حركية الأشخاص.

أما مقاربتنا، فتهدف إلى تحقيق توازن سليم بين الواقعية والطوعية؛ وبين المصالح المشروعة للدول، واحترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين.

فقد أدى نجاح هذه المقاربة، على المستوى الوطني، بأشقائنا الأفارقة، إلى تكليفنا بمهمة «رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة».

كما أفضى أيضاً، إلى بلورة «الأجندة الإفريقية للهجرة»، التي تم اعتمادها بالإجماع، في قمة الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في يناير 2018.

فمن الطبيعي إذن، أن تتوافق رؤيتنا على الصعيدين الوطني والقاري، مع التزامنا على المستوى الدولي، من خلال الميثاق العالمي.

فهما يندرجان معا في إطار البحث عن توافقات خلاقة، بين إدارة الحدود، وضرورة صون الحقوق الإنسانية للمهاجرين، وبين الهجرة والتنمية.

كما يسعيان إلى تأكيد المسؤولية الجماعية، والسيادة المسؤولة، والواقعية الإنسانية.

ذلك أن مسألة الهجرة ليست - ولا ينبغي أن تصبح - مسألة أمنية.

فإذا قامت على العقاب والقمع، فلن يكون لها أي تأثير رادع. بل ستؤدي إلى نتيجة عكسية، حيث ستغير مسارات حركات الهجرة، ولكنها لن توقفها.

ومن هنا، ينبغي ألا تكون المسألة الأمنية مبرراً لخرق حقوق المهاجرين، فهي ثابتة وغير قابلة للتصرف.

ذلك أن تواجد أي مهاجر في هذا الجانب أو ذاك من الحدود، لا ينقص من إنسانيته وكرامته، ولا يزيد منها.

كما أن المسألة الأمنية، لا يمكن أن تكون مبرراً، لعدم الاهتمام بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تهدف إلى الحد من الأسباب العميقة للهجرة، الناجمة أساسا عن هشاشة أوضاع المهاجرين.

وإضافة إلى ذلك، فإن الاعتبار الأمنية يجب أن لا تمس بحرية التنقل والحركة؛ بل ينبغي أن تحولها إلى رافعة للتنمية المستدامة، خاصة في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي على تنزيل خطة التنمية المستدامة 2030.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يظل الميثاق العالمي، لحد الآن، مجرد وعود، سيحكم التاريخ على نتائجها. فالوقت ما يزال مبكرا للاحتفال بنجاحها. ويبقى التحدي بالنسبة لهذا المؤتمر، هو إثبات مدى قدرة المجتمع الدولي، على التضامن الجماعي والمسؤول بشأن قضية الهجرة. ولهذه الغاية، يتعين احترام الحق السيادي لكل عضو، في تحديد سياسته الخاصة في مجال الهجرة وتنفيذها. ومن واجبنا أيضا، أن نبرز بأن تعددية الأطراف تتنافى مع سياسة المقعد الفارغ، ومع التهرب من المسؤولية، واللامبالاة. بل تتطلب تضافر الجهود، والالتزام في إطار الاختلاف.

فالتحدي الذي يتعين على هذا المؤتمر رفعه، يتجلى في تغليب منطق الوحدة على الشعبوية، بمختلف أشكالها، ورفض سياسة الانغلاق، واعتماد الحوار والتعاون الدولي للتوصل إلى حلول بناءة، لكسب الرهان الكبير لهذه الظاهرة. ذلك أنه ليس بإمكان أي بلد، أن يواجه وحده تحديات الهجرة. والواقع أنه في غياب خيار التعاون، لن يكون هناك مجال للتحرك والعمل.

فالميثاق العالمي ليس غاية في حد ذاته، ولا يستمد معناه الحقيقي إلا عبر التنفيذ الفعلي لمضامينه. وهذا بالذات ما يجعل من مؤتمر مراكش نداء من أجل المبادرة والعمل، قبل أي شيء آخر.

وقد استجابت إفريقيا لهذا النداء. فهي لا ترضى بأن تظل على الهامش، وتكتفي بموقف المتفرج.

وبالتالي إفريقيا لن تكون مجرد موضوع للميثاق العالمي، بل ستكون فاعلا رئيسيا في تنفيذه.

فقد رسمت لها «الأجندة الإفريقية حول الهجرة» الطريق التي يجب أن تسلكها في هذا الاتجاه، حيث كانت سباقة لتأكيد الأهمية التي أعطاها الميثاق العالمي لمعرفة مختلف الديناميات المتعلقة بالهجرة.

كما خصصت لتحقيق هذا الهدف مؤسسة قائمة الذات وهي «المرصد الإفريقي للهجرة»، الذي يحتضن المغرب مقره، والذي أكد الميثاق دعمه له.

وأملنا أن يتعزز عمل هذا المرصد من خلال شبكة من التعاون مع المؤسسات المماثلة في مختلف جهات العالم.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

في كل مرحلة في طرق الهجرة، وفي كل درجات الاندماج، ومستويات التكامل بين التنمية والهجرة، نسمع صوت الشباب ونعمل على التجاوب مع مطالبهم.

فبين التساهل غير المقبول والمقاربة الأمنية التي يمكن تحملها هناك خيار وسطي، هو الذي ندشنه اليوم.

إنه خيار يضع السيادة التضامنية في مواجهة القومية الإقصائية، وتعددية الأطراف مقابل الانغلاق والمسؤولية المشتركة ضد اللامبالاة المكرسة مؤسساتيا.

ذلكم هو جوهر هذه القضية: وضع حد لحالة الفوضى وانعدام النظام مع الحرص على إضفاء طابع إنساني على النظام المنشود.

إن الصفحة التي نكتبها اليوم في سجل التاريخ هنا في مراكش تعد مبعث فخر للمجتمع الدولي الذي أضاف بذلك خطوة أخرى، نحو إقامة نظام جديد للهجرة، أكثر عدلا وأكثر إنسانية.

أشركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى أشغال الملتقى البرلماني الثالث للجهات  
الرباط، II ربيع الثاني 1440هـ الموافق 19 دجنبر 2018م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إلى ملتقاكم، الذي ما فتئنا نضفي رعايتنا السامية على فعالياته، منذ إنشائه، انطلاقا من حرصنا على إنجاح الورش الإصلاحية الهيكلية للجهوية المتقدمة، الذي نضعه في صلب توجهاتنا الاستراتيجية، من أجل ترسيخ مسار التحديث المؤسسي لبلادنا، وتوطيد بناء مغرب التضامن، والكرامة، والعدالة الاجتماعية والمجالية، والنهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة لفائدة كافة المواطنين.

وبهذه المناسبة، يطيب لنا أن نشتم نهج الاستمرار في التفكير المنتظم والاقتراح المتواصل الذي اختاره مجلس المستشارين، بمعية شركائه المؤسساتيين، من مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي، ومجلس وطني لحقوق الإنسان، وجمعيات جهات وجماعات المغرب، الذين بادروا إلى تنظيم النسخة الثالثة من الملتقى البرلماني للجهات.

وإننا لتتطلع إلى أن تشكل هذه الدورة فرصة سانحة لتعميق النقاش البناء، واقتراح الحلول الخلاقة، والعملية المناسبة، من أجل اضطلاع الجهوية المتقدمة بدور محوري، كرافعة قوية لإنتاج الثروة المادية واللامادية، وتوفير فرص الشغل، لاسيما للشباب، وإدماج مختلف الفئات الاجتماعية، وضمان المشاركة المواطنة الواسعة والمسؤولة، والمساهمة في النهوض بالتنوع الثقافي لبلادنا، في إطار مقومات هويتنا الوطنية الموحدة.

ولا يخفى عليكم بأن النهوض الأمثل بهذا الورش الحاسم، لا يتوقف فقط على حجم الصلاحيات المخولة للجماعات الترابية، خاصة الجهات، بل يرتبط أساسا بكيفية ممارستها، وقدرة كافة الفاعلين، لاسيما المنتخبين، على التحلي بروح المسؤولية العالية، وترجيح العمل الجماعي البناء، والهادف إلى جعل خدمة المواطن أولوية الأولويات وتجاوز كل الاعتبارات الضيقة.

ذلك أن المغاربة لا يريدون مؤسسات جهوية حبرا على ورق، وإنما يتطلعون لجهات فاعلة، تتجاوز مع انشغالاتهم الملحة، وتساهم في تحسين معيشتهم اليومي.



## حضرات السيدات والسادة،

إن التدابير والأوراش التي بادرنا إلى إطلاقها في الآونة الأخيرة، لاسيما منها المتعلقة بالتركيز الإداري، وإصلاح منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، ومنظومة التكوين المهني، وإعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار، تندرج ضمن منظورنا الشامل، الهادف لتوفير أسباب النجاح لمسار التنمية الجهوية، والرفع من وتيرة تفعيله، وتأهيل جميع الجهات لممارسة اختصاصاتها على أحسن وجه.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد اليوم على ضرورة الحرص على التناسق والتكامل بين المهام الموكولة لكل الفاعلين العموميين الترابيين، وخاصة منهم الجماعات الترابية، علما بأن القوانين المنظمة لهذه الجماعات حددت للجهات مهام النهوض بالتنمية المندمجة والدائمة، كما رسمت لمجالس العمالات والأقاليم مهام النهوض بالتنمية الاجتماعية، خاصة في المجال القروي كما في المجالات الحضرية، وسطرت للجماعات مهام تقديم خدمات القرب للسكان.

وفي هذا الصدد، ندعوكم للمساهمة في التفكير في وضع إطار منهجي، محدد من حيث الجدولة الزمنية، لمراحل ممارسة الجهات لاختصاصاتها، بشكل يراعي متطلبات التكامل بين الاختصاصات الذاتية والمشاركة والمنقولة، آخذا بعين الاعتبار أيضا القدرات المالية والتدبيرية الخاصة بكل جهة، مع استحضار الحلول المؤسسية الحديثة، التي أثبتت نجاعتها.

وإذ نسجل في هذا الصدد أن مختلف جهات المملكة قد قطعت أشواطاً متفاوتة في وضع برامج التنمية الجهوية، فإن ضمان ترجمة هذه البرامج إلى منجزات فعلية متكاملة مع السياسات القطاعية على المستوى الترابي، يقتضي من الجهات عدم الاقتصار على قنوات التمويل المعتادة فقط، وإنما يتطلب إمعان التفكير في كيفية تعبئة التمويلات الضرورية لهذه البرامج وتنويعها عبر مختلف الشراكات بما فيها التعاون اللامركزي.

كما ندعو في نفس الإطار، الجهات إلى استثمار فرصة التقييمات المرحلية المقبلة لبرامج التنمية الجهوية، من أجل تقوية هندسة تمويل المشاريع المبرمجة في إطار هذه المخططات، ضماناً لواقعيتها ولنجاحاتها.

وارتباطاً بموضوع التمويلات، لا داعي للتذكير هنا بمحدودية الإمكانيات المالية للدولة ككل. ومن ثم، فإن الجماعات الترابية مطالبة بوضع برامج تنمية وبرامج عمل تراعي هذه الإكراهات، وخاصة من خلال السهر على تدبير مواردها المالية بكل نجاعة وفعالية، وتسخيرها للاستثمار الموفر للتشغيل المنتج ولصالح الحاجيات الحقيقية والملحة للسكان.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق أن دعونا المنتخبين خلال الدورة الثانية لملتقاكم هذا، إلى ابتكار حلول محلية تتلاءم مع مشاكل الشباب.

غير أننا لاحظنا أن مبادرات الجهات بهذا الخصوص ظلت دون طموحنا، فضلاً عن كونها لا تستجيب لتطلعات الفئات المعنية.

لذا، نجدد التأكيد على الطابع الأولي غير القابل للتأجيل لهذا الموضوع، مشددين على وجه الخصوص، على العمل، وفق منهجية تشاركية، لبلورة خطط وبرامج جهوية لإدماج الشباب، مع مراعاة التكامل والانسجام مع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، ومع برامج التنمية الجهوية.

كما ندعو الحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وباقي الهيئات العمومية المعنية، إلى مواكبة الجهات بهذا الخصوص، ودعمها لتحقيق هذا الهدف، بما يسهم في تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويقوي آليات الوساطة على المستوى الترابي.

ومن هذا المنطلق، فإن ملتقاكم مدعو إلى التفكير في سبل تفعيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور، بما في ذلك كفاءات إشراك الفاعلين الجدد في مختلف الديناميات الاجتماعية على المستوى الجهوي، ضمنا لنجاعة العمل التشاركي مع المجالس الجهوية، وإبرازا للطابع الدامج لهذه الآليات، لاسيما للنساء وللشباب.

وفي هذا الإطار، فقد سبق أن دعونا الجماعات الترابية إلى أن تدرج ضمن برامجها مشاريع كفيلة بتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والترايبية، وتقليص مظاهر التهميش والإقصاء.

وإننا لنوجه هذه الجماعات إلى العمل، بشراكة مع الدولة وباقي الفاعلين الترابيين، على وضع برامج ومشاريع تهدف إلى تقوية قدرات الفئات الوسطى في المجالات الحضرية، بموازاة مع تحفيز انبثاق وتوسيع طبقة وسطى فلاحية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعلم حجم انتظاراتكم المرتبطة بتنزيل الميثاق الجديد للامركز الإداري، وبالمراكز الجهوية للاستثمار، في صيغتها الجديدة، اعتبارا لما أصبحت تتوفر عليه من صلاحية عملية واسعة.

وفي هذا الصدد، نوصي الجماعات الترابية أن تواكب المستجدات، وتراعي التطورات العميقة والمتسارعة، التي يعرفها المغرب والعالم من حولنا. كما يتعين عليها المبادرة لإقامة شراكات فاعلة ومنتجة مع الهياكل الإدارية اللامركزية، ومع الفاعلين في القطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني، ومواكبة تحسين مناخ ومساوير الاستثمار على المستوى الترابي.

ويظل اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة، حجر الزاوية في تعزيز نجاعة المؤسسات، والنهوض بالتنمية الجهوية والمحلية المندمجة.

ومن هذا المنطلق، ندعو الجماعات الترابية وكل المشاركين في هذا الملتقى إلى إعطاء المكانة التي تستحقها لهذا الموضوع، نقاشا وتطبيقا على أرض الواقع، حتى لا تظل الحكامة مجرد شعار أجوف، بدون مضمون حقيقي، وبدون أثر ملموس في تحسين ظروف عيش المواطنين.

فمن تثمين القدرات البشرية إلى المسؤولية والمساءلة، مروراً بالأنماط التدييرية والآليات الإنجازية الحديثة، هناك مواضيع عديدة تسائلكم، وتنتظر منكم الوقوف على الأسباب الحقيقية للوضع الراهن، من أجل إيجاد الحلول الواقعية والشفافة للمشاكل المطروحة، والتجاوب الإيجابي مع مطالب وانتظارات المواطنين والمواطنات.

وذلكم هو السبيل القويم للرفع من أداء المؤسسات، على المستوى الوطني والترابي على حد سواء، وتعزيز ثقة المواطنين فيها، والمساهمة في تحقيق التنمية المندمجة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وختاماً، نؤكد أن خلاصات الملتقى البرلماني للجهات، تظل محط تتبعنا الدائم، متطلعين إلى أن تتمكنوا عن أشغاله توصيات ومقترحات عملية تساهم في الإجابة على التحديات الآنية والمستقبلية المتعلقة بالجهوية المتقدمة، وتغني النموذج التنموي الذي يوجد قيد البناء.

أعانكم الله، وكلل أشغالكم بكامل التوفيق والنجاح.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ 70 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرباط، 12 ربيع الثاني 1440 هـ الموافق 20 دجنبر 2018 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يخلد المجتمع الدولي في هذا الشهر، الذكرى السبعين لإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وهو حدث شكل علامة بارزة في تاريخ البشرية.

وعلى الرغم من مضي سبعين سنة على صدور هذا الإعلان، لا تزال هذه الوثيقة، باعتبارها ميثاقاً تأسيسياً وثمره فكر متشعب بالمثل الإنسانية، مرجعاً عالمياً ونبزاً مضيئاً تهتدي به الشعوب، في تطلعها إلى المزيد من الحرية والكرامة والتضامن، في إطار دولة الحق والقانون.

وبهذه المناسبة، يطيب لنا أن نرحب بالاحتفال المنظم تخليداً لهذه الذكرى الحافلة بالدلالات والمعاني العميقة، بمبادرة من وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وهو احتفاء يأتي بعد أيام قليلة على تعييننا لرئيس جديد للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومندوب وزاري جديد مكلف بحقوق الإنسان، مدشنين بذلك مرحلة جديدة في مسار تجديد هاتين المؤسساتين، وتكليفهما، وتعزيز مكنسباتهما، وتقوية وسائل عملهما.

وفي هذا الإطار، أدعو جميع المؤسسات والهيئات المعنية، لمواصلة الجهود من أجل القيام بدورها في الدفاع عن حقوق الإنسان في كل أبعادها، وزيادة إشعاعها، ثقافة وممارسة، وذلك في نطاق الالتزام بروح المسؤولية والمواطنة، التي تتلازم فيها ممارسة الحقوق والحرريات، بأداء الواجبات.

ونهيب على وجه الخصوص، بالمندوب الوزاري، في إطار المهام الموكولة إليه، لإيلاء عناية خاصة لتعزيز الحماية في مجال حقوق الإنسان.

كما لا يفوتنا أن ننوه باللقاءات والفعاليات التي ينظمها، في مختلف ربوع المملكة، فاعلون في مجالات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والتنمية المستدامة، احتفالاً بهذه المناسبة. فكلها مبادرات تجسد بجلاء، التزام المغرب الراسخ بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتكتسي هذه الذكرى السبعون أهمية خاصة، تتجلى في تزامنها مع ظرفية تواجه فيها البشرية تحديات كونية من حيث أبعادها، وغير مسبوقه من حيث حجمها. وتنضاف إلى الهوة العميقة الناجمة عن تفشي الفوارق، مختلف أشكال التمييز التي لا تزداد إلا حدةً وتفاقماً. وما فتئ صدام الجهالات يتمخض عن أشكال شتى من التعصب والتطرف، بالإضافة إلى التغيرات المناخية، وتدفعات الهجرة التي تشكل تحديات جديدة في طريق تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن الاحتفاء بالذكرى السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يشكل، فضلاً عن ذلك، فرصة للوقوف على ما أحرز من تقدم خلال العقد الأخير، وقياس حجم التحديات التي تعترض سبيلنا، وكذا الأشواط التي ما زالت تنتظرنا.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لم يقتصر التزامنا بحقوق الإنسان على المستوى الوطني على تكريسه بنص الدستور فحسب، بل جعلناه أيضاً محمداً مهماً لاختياراتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فدستور 2011، الذي تم إعداده بطريقة تشاركية، وبمساهمة جميع الفاعلين المعنيين، يتضمن ميثاقاً حقيقياً للحريات والحقوق الأساسية، يتلاءم والمرجعية الكونية لحقوق الإنسان. فهو يكرس مبدأ الاستقلال التام للسلطة القضائية، ويرسي مجموعة من الهيئات التعددية والمستقلة المعنية بحماية الحقوق والحريات، والديمقراطية التشاركية، وتعزيز حقوق الإنسان، والحكامة الجيدة.

وإننا حريصون على تعزيز المغرب لهذه المكتسبات، وعلى مواصلته لمسيرته على هذا الدرب. وبهذا الخصوص، تعكف المملكة المغربية على وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي تشمل على عدد مهم من التدابير الرامية إلى توطيد الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع المجالات.

وبالموازاة مع ذلك، واصلت بلادنا تفاعلها الإيجابي والدينامي مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما مع مجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، صدق المغرب على المعاهدات الدولية التسع الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما يقدم تقاريره بانتظام، إلى لجان الرصد المحدثّة بموجب هذه المعاهدات، ويتفاعل بشكل دائم وبناء مع التوصيات الصادرة عنها.

وفضلاً عن ذلك، زار المغرب، خلال السنوات الأخيرة، العديد من المقررين التابعين للآليات والإجراءات الخاصة الأممية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وأعربوا كلهم عن ارتياحهم لما تحقق في بلادنا في هذا المجال.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرط المغرب مع دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، في إعداد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية واعتماده.

ويواصل المجتمع المدني المغربي من جهته، تطوير قدراته وتنويع نسيجه، في سعي يومي إلى الإسهام في حماية الحقوق وتعزيز روح المواطنة.

ولا يسعنا إلا أن نحیی دورہ فی هذا المجال. وما مشاركته الفاعلة في المؤسسات الدستورية للحكمة الجيدة، وفي مجالس الديمقراطية التشاركية التي أرسنها الدولة والجماعات الترابية، إلا ضماناً لترسيخ ثقافة الحوار، وقيمة مضافة في هذا الشأن. ففي مدة تقارب ثلاثة عقود، اكتسبت المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان زخماً متنامياً عزز من مكانتها ودورها، سواء على المستوى الوطني، أو داخل منظومة الأمم المتحدة.

كما أصبح لبلدان الجنوب حضور ما فتئ يتقوى في المشهد الدولي لحقوق الإنسان، في وقت صار فيه المجتمع المدني شريكاً أساسياً للدول، يعني بمقترحاته وتوصياته عمليات إعداد السياسات الوطنية، والتوجهات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ومنذ إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم تتوقف مسيرة تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال اعتماد صكوك ومواثيق في غاية الدقة والتركيز، وذلك بالرغم مما يعترض هذه المسيرة من صعوبات في غالب الأحيان.

ومع ذلك، فإن هذا المنحى الإيجابي يصطدم في العديد من مناطق العالم بالنزاعات المدمرة، والتيارات المتطرفة العنيفة، والنزوع إلى الانغلاق، ورفض الآخر، والتعصب.

وفي الآن ذاته، تبرز تحديات جديدة يتعين التصدي لها بالتدابير الملائمة. وفي اعتقادنا، فإن أول ما ينبغي اعتماده من خطوات في هذا الاتجاه هو تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومحاربة كل أشكال الميز، لاسيما منها الميز الذي يستهدف النساء، وتمكين الشباب وإدماجهم، وحماية حقوق الفئات الهشة، وفي مقدمتها الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، دون إغفال العمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية.

ويجب أن تستند التدابير المتخذة لمواجهة هذه التحديات إلى مرجعيات واضحة، نابعة من القيم الأساسية المضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويعد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مثالا حياً في هذا المجال. فهو، وإن كان وثيقة غير ملزمة تم إقرارها في مراكش في العاشر من دجنبر الجاري، إلا أنه يضع احترام الحقوق الأساسية لجميع المهاجرين وصونها وتفعيلها، في صميم المفهوم الجديد لحكمة الهجرة.

وبما أن هذا الاتفاق يستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنه يكرس الطابع الكوني لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. فهو ينطلق من اقتناع مؤداه أن لا هجرة آمنة ومنظمة ونظامية إلا في ظل الاحترام التام لحقوق المهاجرين، أيًا كان وضعهم في إطار الهجرة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

وضعت المملكة المغربية المكون الإنساني في صلب السياسة التي تنتهجها في مجال الهجرة، وذلك من منطلق حرصها الشديد على القضاء على كل أشكال الميز تجاه المهاجرين. فقد أرسدت بلادنا سياسة للهجرة تتميز بتوجهها الإنساني والمتوازن والتضامني، الهادف

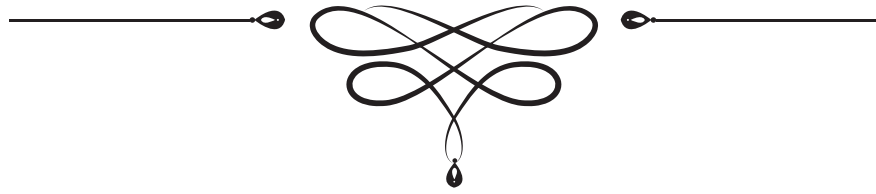
إلى ضمان حياة كريمة للمهاجرين، وتيسير سبل اندماجهم في المجتمع المغربي على نحو مستدام. وسنواصل العمل دونما كلل، من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وإحقاق كافة الحقوق، والالتزام الصارم بالواجبات والمسؤوليات تجاه الغير والمجتمع والأمة. لذا، فإننا نؤكد مجدداً تشبث المملكة المغربية بالنهج متعدد الأطراف، القائم على تضامن الشعوب، والسعي إلى السلم والسلام، والطابع الكوني للحقوق.

لقد ظلت العدالة الاجتماعية والمجالية وما تزال، من المبادئ التي تحكم توجهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ ينبغي أن تساهم كافة السياسات العمومية اليوم في إحقاقها، لتضع بذلك اللبنة الأولى لمجتمعات متضامنة ومنسجمة، يتمتع فيها كل فرد بالحق في الأمن والحرية والكرامة والمساواة.

وإننا لنؤمن إيماناً راسخاً، في هذا الإطار، بمزايا الجمع الذكي والمتبصر، بين الالتزام بالمكون الكوني، ومراعاة متطلبات التنوع. فالكونية، كما سبق لنا أن أكدنا في مناسبة سابقة، «يجب أن تشكل في جوهرها، نتاجاً لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها. ومن هنا، فإن الكونية تكتسب مشروعية أكبر، حينما تمثل التنوع الإنساني وتحميه، وعندما تتبناها كل شعوب وثقافات العالم، وتساهم في صنعها وبلورتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2019





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية - الأوروبية الأولى

شرم الشيخ، 19 جمادى الثانية 1440هـ الموافق 25 فبراير 2019م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، رئيس القمة،  
السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه في البداية، بعبارات الشكر والتقدير، لفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ومن خلاله للشعب المصري الشقيق، على استضافة القمة العربية الأوروبية الأولى، وعلى كل الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية من أجل تهيئ الظروف الملائمة لإنجاحها.

والشكر موصول أيضا إلى السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي على رئاسته المشتركة لهذه القمة.

كما أشكر معالي السيدة فيديريكا موغريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على التوجيه الجيد لمجموعات العمل التي أشرفت على إعداد الملفات المعروضة على أنظار هذه القمة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

نعيش اليوم لحظة قوية في مسار الحوار العربي الأوروبي. فنحن نجتمع في إطار أول قمة عربية أوروبية، وفي ظرفية مليئة بتطورات جيوسراتيجية دقيقة، ذات وقع مباشر على منطقتينا. فهي تشكل محطة بارزة في تاريخ العلاقة بينهما، كما تجسد رغبتنا المشتركة

في الارتقاء بهذا المسار إلى مستويات أعلى، مما سيكون له، لا محالة، وقع ملموس على أمن منطقتينا واستقرارهما، وسيفتح آفاقا واعدة للتعايش السلمي بين شعوبهما، وسيوفر لهما الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

إن هذه القمة التي تجمعنا اليوم، تحظى بأهمية بالغة لدى العالم العربي، فهي تؤسس لحوار يحتل مكانة متميزة في خارطة علاقاته مع مختلف شركائه، من دول وتجمعات ومنظمات إقليمية وقارية. وهذه الأهمية، وإن كانت مرتبطة بواقع القرب الجغرافي والتراكم التاريخي، فهي على وجه الخصوص، ترجمة عملية لقناعة مشتركة، ونتاج لجهود إنساني وفكري وثقافي جامع، يستمدان جذورهما من الحوار والتبادل المستمرين بين الحضارتين العربية والأوروبية.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية، التي راكمت تجربة مثمرة ومتميزة في علاقاتها مع الشريك الأوروبي، طيلة عقود من الزمن، لاسيما في إطار الوضع المتقدم، والتي تطمح إلى بلوغ مراحل تشاركية رفيعة المستوى وأخرى مستقبلا، تبقى مستعدة للدفع بالتعاون العربي- الأوروبي نحو شراكة خلاقة، تنهل من غنى الموروث الثقافي والحضاري لكل طرف على حدة، وتجعل من التلاقح بينهما قاطرة حقيقية لبناء صرح علاقة متينة ومتكافئة، قوامها القيم والمصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، والحوار البناء.

لذلك، فإننا نعتقد أن هذه القمة تشكل فرصة مواتية لاستحضار تلك الأبعاد الحضارية والإنسانية، كقاعدة صلبة للانتقال بهذا الحوار إلى مستوى تعاون حقيقي، مبني على رؤية واضحة، وخطط عمل واقعية، لخدمة المصالح المتبادلة، وتحقيق المنفعة المشتركة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

لا شك أن واقع التعاون العربي الأوروبي، وحجمه المادي والمعرفي، يؤكد ضرورة إجراء تقييم موضوعي وهادئ لحصيلته، ومراجعة محاوره، وتحديد أولوياته الاستراتيجية، المرحلية والمستقبلية، وتطوير منهجية عمله، بهدف تعزيزه والارتقاء به.

لذا، فنحن مدعوون اليوم لتوجيه مناقشاتنا وحواراتنا نحو التفكير الجدي والعميق، في كيفية تجسيد هذا التعاون على أرض الواقع، عبر وضع تصور شمولي متكامل للمشروع المستقبلي الذي نريده لفضائنا، يقوم على ترتيب عقلائي للأولويات، ورسم محكم لأهداف واقعية، ونهج أسلوب تشاركي واستباقي، يعتمد آليات عمل مرنة ومتطورة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد من جانبنا، أن هذا التصور المتكامل يتطلب التركيز على بعض الأولويات، من بينها:

أولا، الأمن القومي العربي، الذي ينبغي أن يظل شأنا عربيا، في منأى عن أي تدخل أو تأثير خارجي، مع الأخذ بعين الاعتبار، أهمية الجهد الدولي الذي يمكن للشركاء الموثوق بهم القيام به من أجل منع أي مساس بهذا الأمن، لأن أي إضرار به سيفضي، لا محالة، إلى الإضرار بأمن أوروبا، بل وبأمن العالم أجمع.

وهنا لا يفوتني أن أشير إلى أن ما يواجهه العالم العربي من تحديات خطيرة تهدد أمنه واستقراره، راجع أحيانا، إلى سياسات وسلوكيات بعض بلدانه تجاه البعض الآخر. وفي هذا الصدد، نشدد على أن القضاء على هذا التهديد يظل رهينا بالالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام السيادة الوطنية للدول ووحدتها الترابية، والتوقف والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.

ثانيا، تحقيق نهضة الوطن العربي، حيث يقع على عاتق أوروبا مساعدة جوارها العربي على بلوغ ذلك التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، الذي من شأنه تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين هذين الشريكين، من خلال مشاريع تنمية ملموسة،

تعيد رسم مسارات تنقل الاستثمارات والأشخاص، وتساعد على خلق توازنات إنتاجية تحتوي الهواجس الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

بالفعل، وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الثاني للدول العربية، إلا أن الحركة التجارية بين الجانبين، على أهميتها وكثافتها، لم ترق بعد إلى طموحاتنا. كما تتسم بعدم التوازن، فقد بلغت نسبة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي 27 في المائة، مقابل 11 في المائة من الصادرات العربية في الاتجاه الأوروبي.

ثالثاً، توجيه الشراكات المستقبلية نحو تهيين بيئة فكرية وثقافية وإعلامية سليمة، للتعايش والتعاون بين شعوب المنطقتين، تسمح باندماج الأجيال، وتكريس قيم التسامح وقبول الآخر، بعيداً عن اجترار الصور النمطية، ونهج الإقصاء والرفض الذي لا يولد إلا الصراع والتنافر.

وهنا، نتطلع إلى بناء علاقة مستقبلية سليمة بين العالم العربي وأوروبا، خالية من الأحكام الجاهزة، وفي منأى عن تأثيرات الأحداث العابرة. فنحن في المغرب نعتقد أننا اليوم أمام فرصة جديدة للتدبير المشترك لقضيتي الهجرة ومحاربة الإرهاب، في جوانبهما المتعددة، وفق مقارنة متكاملة وشمولية، تجمع بين روح المسؤولية المتقاسمة والتنمية المشتركة.

وفي هذا الصدد، نأمل أن تشكل هذه القمة فرصة للبدء في بلورة هذا المشروع الطموح، وإرساء آلياته. وهذا ليس بالأمر العسير، لأننا نتوفر على آليات وهيكل قائمة، نخص بالذكر منها «حوار 5+5» و«الاتحاد من أجل المتوسط» الذي نأمل أن يعرف انطلاقة جديدة، من خلال تفعيل هيكله وإعادة تنشيط برامجه، من أجل إعطاء دفعة قوية للتعاون العربي الأوروبي.

وإننا نعتزم هذه المناسبة لدعوة التكتلات العربية الإقليمية، ومن بينها اتحاد المغرب العربي الذي ننتمي إليه، إلى ضرورة الاضطلاع بدورها في تطوير علاقاتنا مع الشريك الأوروبي، وتجاوز العوائق السياسية والخلافات الثنائية التي تعطل مسيرة الإقلاع والتنمية. أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

لن تلهينا أية نظرة تفاعلية، أو طموح مشروع لإرساء هذا التعاون، عن التذكير ببعض التحديات الأساسية التي تواجه فضاءنا، وأبرزها القضية الفلسطينية ومستقبل القدس الشريف، التي نوليها كبرى للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي عناية خاصة، مؤكداً بهذه المناسبة على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني للمدينة المقدسة، كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، في إطار حل الدولتين، وبما يحقق السلام الشامل لجميع شعوب المنطقة، وذلك وفقاً للتوابت التي سبق وأن تم التوافق عليها، في إطار منتدى حوارنا بشأن تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الختام، أجدد التأكيد على استعداد المملكة المغربية الكامل للانخراط، بكل جدية وتفاعلية، في أية دينامية جديدة من شأنها أن ترتقي بالحوار العربي الأوروبي إلى مستوى تعاون حقيقي ومجدي، بما يعود بالنفع العميم على بلدان المنطقتين، ويسهم في تحقيق طموحات وتطلعات شعوبهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الأول للجنة المناخ الخاصة بمنطقة الساحل  
نيامي، 19 جمادى الثانية 1440 هـ الموافق 25 فبراير 2019 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،  
السيد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أخطب أصحاب الفخامة والمعالي، رؤساء الدول والحكومات المجتمعين بمناسبة المؤتمر الأول  
للجنة المناخ الخاصة بمنطقة الساحل.

إن هذه المنطقة، التي تعد صلة وصل بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها، تعاني اليوم من التقلبات المناخية وما يترتب عنها من  
آثار وخيمة. وبالتالي، فإن أهم تحد يواجهها في هذا الشأن، يكمن في معالجة قضية المناخ بفعالية، مع استحضار أهداف التنمية  
الاجتماعية والاقتصادية والعمل على الاستجابة للمتطلبات الأمنية.

ولا يفوتني، بهذه المناسبة، أن أعرب لأخي فخامة الرئيس محمادو إيسوفو، عن خالص تهاني على كل الأنشطة التي تم قطعها على  
درب تفعيل لجنة المناخ، الخاصة بهذه المنطقة.

فجمهورية النيجر، بحكم موقعها الجغرافي، تحظى بأهمية محورية تؤهلها للإسهام في تعزيز الاستقرار والأمن والتنمية في منطقة  
الساحل، بل في القارة الإفريقية بأكملها.

## أصحاب الفخامة والمعالي ، حضرات السيدات والسادة،

إن واقع الحال واضح للعيان، والمخاطر المناخية التي تتهدد منطقة الساحل معروفة ويعلمها الجميع. فهي تمس حياة السكان اليومية، وتؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الاستقرار الإقليمي.

فهذا المجال الاستراتيجي، يعكس، أكثر من غيره، ما للبيئة من تأثير مباشر على ظروف العيش.

فنقص الغذاء، وانخفاض احتياطيات المياه والتصحر، كلها نتائج مرتبطة بالتغيرات المناخية، ستواصل دفع شباننا إلى الهجرة، مما يحرم قارتنا الإفريقية من جزء مهم من قواها الحية.

إنها مخاطر تتطلب منا ومن شركائنا استثماراً كبيراً وانخراطاً كلياً من أجل الاستجابة لتطلعات الشعوب وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

فالكفاح من أجل تحقيق العدالة المناخية يعد، بالنسبة لشعوب القارة، معركة من أجل تحسين ظروف العيش، وضمان حياة كريمة ومستقبل واعد.

ذلك أن العدالة المناخية ينبغي ألا تظل مجرد شعار أجوف، بل يجب أن تصبح مطلباً أساسياً بالنسبة إلينا جميعاً، بما يتيح لشعوبنا الاستفادة الآمنة من الموارد الأساسية، وهو ما سيجنب شباننا أسباب اليأس، وقيهم من الوقوع في شرك المنظمات الإجرامية والإرهابية.

## أصحاب الفخامة والمعالي ، حضرات السيدات والسادة،

ينبغي ألا ينحصر حشد طاقات مختلف الفاعلين لمواجهة الآثار المدمرة للتغيرات المناخية في نطاق الحدود الوطنية، بل يجب أن يتجاوزها.

ولذلك، فقد شكلت قمة العمل الإفريقية، التي انعقدت بمبادرة منا في نونبر 2016 بمراكش، على هامش الدورة الثانية والعشرين لقمة المناخ، عملاً سياسياً قوياً من لدن القادة الأفارقة. فقد أطلقنا بذلك، نحن رؤساء الدول الإفريقية، دينامية جديدة تتمحور حول مشاريع طموحة وملموسة عابرة للحدود، تديرها ثلاث لجان يعد المغرب شريكاً مؤسساً لها، وهي:

• لجنة حوض الكونغو، التي ترأسها جمهورية الكونغو؛

• لجنة منطقة الساحل، برئاسة جمهورية النيجر؛

• لجنة الدول الجزرية، التي ترأسها جمهورية السيشل.

وقد أنهينا المرحلة الأولى في السنة الماضية، مع أختينا فخامة الرئيس ساسو نغيسو، في برازافيل، خلال القمة الأولى للجنة المناخ لحوض الكونغو. وتم حينها إرساء الأسس اللازمة لضمان تعبئة الأطراف المعنية، وبلورة مقاربة خلاقة وجريئة، بما يمهد السبيل لتدابير مستقبلية، تحمل الأمل والحلول الملموسة للسكان، على المستويين المحلي والإقليمي.

وها نحن اليوم، نجتمع هنا في نيامي، تحدونا الرغبة نفسها في تقوية تدابيرنا، وتعزيز اتساقها، من خلال مقترحات جديدة. فإطلاق خطة الاستثمار المناخي لمنطقة الساحل وبرنامجها الإقليمي ذي الأولوية، سيكتمل عقد المشاريع الحيوية بل والضرورية، التي شرع فعليا في تنفيذها.

وفي هذا الإطار، يسعدني الإعلان عن التزام المملكة المغربية بالتكفل بدراسات الجدوى اللازمة لاستكمال خطة الاستثمار المناخي هذه.

ومن جهة أخرى، فيمكن للجنة أن تعول على دعم مركز الكفاءات للتغير المناخي في المغرب، لاسيما في ما يتعلق بتعزيز قدرات أعضائها. فهذا المركز، الذي أنشئ في سنة 2014، يعد فضاء للتميز الوطني والقاري في مجال تطوير ونشر المعارف والممارسات الفضلى المرتبطة بالتغيرات المناخية.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

تحتم علينا مسؤولياتنا تجاه الشباب الإفريقي، انتهاج كل السبل الممكنة من أجل تحقيق تطلعاته، ووضع قارتنا في مسار إيجابي حافل بالفرص والإمكانيات. فمستقبل إفريقيا رهين بمدى قدرتنا على إبداع أشكال جديدة من الحلول التضامنية، في إطار التزام حقيقي، يراعي مصالح جميع الأطراف، سواء كانت في الجنوب أو في الشمال.

ويمكن لمنطقة الساحل، التي تضم بلدانا من شرق إفريقيا ووسطها وغربها، أن تتحول إلى نموذج متقدم للتكامل الإقليمي، على المستويات الاقتصادية والبيئية والسياسية والبشرية. وتشكل لجنة المناخ لمنطقة الساحل إحدى الركائز الكفيلة بتمكينها من بلوغ هذا الهدف.

لقد نشأ التاريخ هنا في هذه الربوع، وها هنا يكمن مستقبلها. وبالتالي، فمن واجبنا تجاه الأجيال القادمة، أن نتبنى لصالحها التزاما سياسيا، مدعوما بعمل جماعي تضامني، من أجل التصدي للتغيرات المناخية وآثارها.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة السنوية الخامسة لمنتدى كرانس مونتانا

الداخلة، 09 رجب 1440هـ الموافق 16 مارس 2019م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه إلى المشاركين في الدورة الخامسة لمنتدى كرانس مونتانا بالداخلة، التي ستتمحور أشغالها هذه السنة حول موضوع «بناء قارة إفريقية قوية وحديثة في خدمة شبابها»؛ وهو موضوع لا يمكن إلا أن يسترعي اهتمام جميع الفاعلين، المؤسساتيين والخواص، ليس فقط داخل قارتنا، بل أيضا خارجها.

إن انعقاد هذه الدورة من جديد، والتي نتمنى لأشغالها كامل النجاح والتوفيق، لدليل على الترسيخ المستمر لمكانة منتدى الداخلّة. فقد أصبح منذ خمس سنوات، موعدا هاما لإعمال التفكير، وللبحث عن حلول ملموسة ومبتكرة، كفيلة بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

ذلك أن هذه المؤسسة، تعتبر فعلا منتدى فكريا، ومركزا يستقطب مشاركين من شتى المشارب، ومن مختلف بقاع المعمور. كما يستقبل شخصيات مرموقة، لتدارس قضايا تهم بالضرورة القارة الإفريقية، لكن صداها يمتد إلى القارات الأخرى، بفعل ما تتمخض عنه هذه اللقاءات من أفكار جديدة، وما تتيحه من فرص للتآزر والتعاون.

كما نغتنم هذه المناسبة، لنهنئ جميع الفرق التي عبأت كل طاقاتها لإنجاح هذا الملتقى الهام. ونخص بالشكر، رئيس منتدى كرانس مونتانا، السيد جان بول كارتيرون، الذي أبان عن قدرة عالية على الإقناع والتقريب بين الرؤى، وذلك بفضل ما يتمتع به من حيوية وروح مبادرة.

فخلال بضع سنوات فقط، أضحت مدينة الداخلّة تُشع بلا منازع، كأرض للقاء، وملتقى للحوار. هذا الزخم الذي تتسم به هذه المدينة الجميلة والمضيافة، يعد رمزا لقارة إفريقية قادرة على مواكبة، بل ومضاهاة، المعايير الدولية.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

قد تكون قارتنا فضاءً للأفاق الواعدة، لكنها حتماً، أرض لكل الآمال. بل إنها على وجه الخصوص، في مركز المشهد العالمي. لذلك، فإن رفع تحديات إفريقيا، سيكون له بالضرورة أثر على الرهانات الجيواستراتيجية الدولية والتحويلات الجارية. لقد حان وقت إفريقيا، فالقرن الحالي ينبغي أن يكون قرن إفريقيا بامتياز.

إن ما يبرر هذا الاقتناع بالدرجة الأولى، هو ما تنسم به هذه القارة من حيوية ديمغرافية، إذ أن ساكنتها هي الأكثر شباباً. فتسارع وتيرة التحول الديمغرافي يدعونا إلى إطلاق مشاريع تنمية كبرى كفيلة بتغيير واقع القارة، سواء في ميادين التعليم والصحة، والفلاحة والبنية التحتية، أو في مجال محاربة الفقر.

كل هذا يشكل تحديات يتعين على إفريقيا رفعها، من أجل ضمان بزوغها وانبعاثها. فمتوسط العمر في إفريقيا الآن، لا يتجاوز التاسعة عشرة. وهذا الجيل من الشباب، هو الذي سيبنى إفريقيا الغد، وهو الذي سيساهم في توطيد السلم والاستقرار، وفي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة.

لكن شبابنا في حاجة إلى العناية به، وتكوينه، وتحمله المسؤولية، بل وإعطائه ما يستحق من قيمة.

أجل، ينبغي تكوينه من أجل تحويل ما هو متاح اليوم، من مؤهلات وإمكانات اقتصادية، إلى واقع ملموس غداً. فكل إخفاق في هذا المجال، سيكون وبالاً على قارتنا وعلى مناطق أخرى أيضاً.

فهجرة بعض شبابنا نحو آفاق أخرى، في ظروف محفوفة بالمخاطر، بحثاً عن غد أفضل، لا ينبغي أن تصبح قدراً محتوماً، ولا عنواناً لإفريقيا فاشلة.

إن مصلحتنا المشتركة، تقتضي العمل على تنزيل حلول وجيهة ومناسبة، حتى يرى شبابنا مستقبله في إفريقيا، ومن أجل إفريقيا.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تدرك أن القارة الإفريقية تحتزن الكثير في جعبتها، وأن لديها ما يكفي من القدرات والمزايا، للتطور والالتزام والانخراط، بكل جرأة وعزم، ولتحقيق التغيير الجذري. فقارتنا سائرة على درب التقدم، ونهضتها أضحت واقعاً ملموساً.

لقد اختارت إفريقيا نهج الانفتاح، من خلال رفضها لمنطق النهب والاستغلال الصارخ لثرواتها، مع الحفاظ على قيم التقاسم والتضامن، التي تميز ثقافتها العريقة.

إن التزام المغرب من أجل إفريقيا، ومن أجل تعاون جنوب-جنوب مثمر، ليس نتاج ظرفية معينة، ولا مصالح ضيقة. فمنذ اعتلائنا عرش المملكة، ما فتئنا ندعو إلى تضامن فعال وأخوي، ومفيد بشكل متبادل، لأننا نعتبر قارتنا الإفريقية واجبتنا ومسؤوليتنا، وفرصتنا.

فمنذ سنة 2000، قررنا إلغاء مجموع الديون التي قدمها المغرب للبلدان الأقل تقدماً في القارة. كما اعتمدت تسهيلات لفائدة صادرات هذه البلدان إلى المغرب، وكان من نتائج ذلك، ارتفاع حجم الصادرات الإفريقية باتجاه السوق المغربية. فقد أبى المغرب، من خلال هذا الإجراء، إلا أن يجسد على أرض الواقع، التزامه بمسؤوليته وواجبه، المتمثلين في انتهاج سياسة تعاون تعود بالنفع على جميع الأطراف.

فمن منطلق الوفاء بهذه المسؤولية، اختار المغرب نهج الانفتاح والتضامن، واليد الممدودة إلى كافة نظرائه الأفارقة؛ بموازاة اختيار تعزيز ودعم السلام والاستقرار والأمن في إفريقيا.

وإننا على يقين، بأن هذه الشروط ضرورية لإعداد وإنجاح سياسات اقتصادية واجتماعية، تضمن عيشاً كريماً، وحياة أفضل لسكان إفريقيا.

ذلكم اليقين الذي يسعى المغرب من خلاله إلى العمل، سوياً مع أشقائه الأفارقة، ومع أصدقائهم وشركائهم، من أجل جعل إفريقيا قارة المستقبل. وهذا هو التصور الذي يؤطر عملنا، لاسيما بعد عودة المغرب إلى حضن أسرته المؤسساتية الإفريقية.

فمسؤوليتنا تقتضي وضع إفريقيا على درب التقدم والتحرر، فضلا عن مدها بالقوة التي تبوؤها مكانتها المشروعة في الساحة الدولية. كما يقع على عاتقنا أيضاً، ألا ندخر جهداً في حشد طاقات الفاعلين والقوى الحية التي ستضطلع بتجسيد هذا المصير المشترك الكفيل بتحقيق النهضة الفعلية لإفريقيا.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يعرف عالم اليوم اضطرابات غير مسبوقة من أبرز تجلياتها التحول الديموغرافي، والانتقال الإيكولوجي، والثورة الرقمية، وأنماط التنقل. فعلى التكيف مع هذا الواقع الجديد، والعمل على تطوير سياساتنا، لما فيه خير شعوبنا، ومن أجل مستقبل شبابنا.

ففي ظل الظرفية الدولية الراهنة، يعد هذا المنتدى أحد فضاءات التفكير والتبادل، التي تتيح تحديد واستيعاب مواطن القوة، والنقط التي تستدعي اليقظة، والقضايا الجديرة بالنقاش.

وكلنا أمل في أن تسهم التوصيات التي سيتمخض عنها لقاءكم، في بلورة أشكال جديدة من التعاون، وأنماط خلاقة من التضامن والتكامل، تساهم في توجيه القيادات السياسية، وأصحاب القرار الاقتصادي، لما فيه مصلحة إفريقيا.

وإذ نهنئكم مرة أخرى على هذه المبادرة، وعلى هذا الالتزام المتواصل، فإننا نرحب بكم في المملكة المغربية، متمنين لكم مقاماً طيباً في مدينة الداخلة، وكامل التوفيق في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين خلال مراسيم الاستقبال الرسمي لقداسة البابا فرانسيس

الرباط، 23 رجب 1440 هـ الموافق 30 مارس 2019 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

قداسة البابا،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يشهد المغرب اليوم حدثا استثنائيا، لسببين رئيسيين:

أولهما: زيارة قداسة البابا فرانسيس الأول لبلدنا.

وثانيهما: لأن زيارة الحبر الأعظم، تذكرنى بزيارة البابا يوحنا بوليس الثاني، التي كانت زيارة تاريخية للمغرب.

إن هذه الزيارة تندرج في إطار العلاقات العريقة بين المغرب والفاثكان. وقد حرصنا على أن يعبر توقيتها ومكانها، عن الرمزية العميقة، والحمولة التاريخية، والرهان الحضاري لهذا الحدث.

فالموقع التاريخي، الذي يحتضن لقاءنا اليوم، يجمع بين معاني الانفتاح والعبور والتلاقح الثقافي، ويشكل في حد ذاته رمزا للتوازن والانسجام. فقد أقيم بشكل مقصود، في ملتقى نهر أبي رقراق والمحيط الأطلسي، وعلى محور واحد، يمتد من مسجد الكتبية بمراكش، والخير الدا بإشبيلية، ليكون صلة وصل روحية ومعمارية وثقافية، بين إفريقيا وأوروبا.

وقد أردنا أن تتزامن زيارتكم للمغرب مع شهر رجب، الذي شهد إحدى أكثر الحلقات رمزية من تاريخ الإسلام والمسيحية، عندما غادر المسلمون مكة، بأمر من النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ولجؤوا فرارا من الاضطهاد، إلى النجاشي، ملك الحبشة المسيحي. فكان ذلك أول استقبال، وأول تعارف متبادل بين الديانتين الإسلامية والمسيحية.

وها نحن اليوم، نخلد معا هذا الاعتراف المتبادل، من أجل المستقبل والأجيال القادمة.

قداسة البابا،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

تأتي زيارتكم للمغرب، في سياق يواجه فيه المجتمع الدولي، كما جميع المؤمنين، تحديات كثيرة. وهي تحديات من نوع جديد، تستمد خطورتها من خيانة الرسالة الإلهية وتحريفها واستغلالها، وذلك من خلال الانسياق وراء سياسة رفض الآخر، فضلا عن أطروحات دينية أخرى.

وفي عالم يبحث عن مرجعيته وثوابته، فقد حرصت المملكة المغربية على الجهر والتشبهت الدائم بروابط الأخوة، التي تجمع أبناء إبراهيم عليه السلام، كركيزة أساسية للحضارة المغربية، الغنية بتعدد وتنوع مكوناتها. ويشكل التلاحم الذي يجمع بين المغاربة، بغض النظر عن اختلاف معتقداتهم، نموذجا ساطعا في هذا المجال. فهذا التلاحم هو واقع يومي في المغرب. وهو ما يتجلى في المساجد والكنائس والبيع، التي ما فتئت تجاور بعضها البعض في مدن المملكة.

وبصفتي ملك المغرب، وأمير المؤمنين، فإنني مؤتمن على ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية. وأنا بذلك أمير جميع المؤمنين، على اختلاف دياناتهم. وبهذه الصفة، لا يمكنني الحديث عن أرض الإسلام، وكأنه لا وجود هنا لغير المسلمين. فأنا الضامن لحرية ممارسة الديانات السماوية. وأنا المؤتمن على حماية اليهود المغاربة، والمسيحيين القادمين من الدول الأخرى، الذين يعيشون في المغرب.

قداسة البابا،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إننا في بحث متواصل عما يرضي الله، في ما وراء الصمت، أو الكلمات، أو المعتقدات وما توفره من سكينه، وذلك لتظل دياناتنا جسورا متميزة ونيرة، ولكي تظل تعاليم الإسلام ورسالته منارة خالدة.

بيد أنه من الواضح أن الحوار بين الديانات السماوية، يبقى غير كاف في واقعنا اليوم. ففي الوقت الذي تشهد فيه أنماط العيش تحولات كبرى، في كل مكان، وبخصوص كل المجالات، فإنه ينبغي للحوار بين الأديان أن يتطور ويتجدد كذلك.

لقد استغرق الحوار القائم على «التسامح» وقتا ليس بيسير، دون أن يحقق أهدافه. فالديانات السماوية الثلاث لم توجد للتسامح في ما بينها، لا إجباريا كقدر محتوم، ولا اختياريا من باب المجاملة؛ بل وجدت للانفتاح على بعضها البعض، وللتعارف في ما بينها، في سعي دائم للخير المتبادل؛ قال تعالى : «يا أيها الناس، إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، صدق الله العظيم.

فالتطرف، سواء كان دينيا أو غير ذلك، مصدره انعدام التعارف المتبادل، والجهل بالآخر، بل الجهل، وكفى. ذلك أن التعارف المتبادل يعني رفض التطرف، بكل أشكاله؛ وهو السبيل لرفع تحديات هذا العصر المضطرب. قال تعالى: «لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة، ولكن ليلوكم في ما آتاكم، فاستبقوا الخيرات»، صدق الله العظيم.

ولمواجهة التطرف بكل أشكاله، فإن الحل لن يكون عسكريا ولا ماليا؛ بل الحل يكمن في شيء واحد، هو التربية. فدفاعي عن قضية التربية، إنما هو إدانة للجهل. ذلك أن ما يهدد حضارتنا هي المقاربات الثنائية، وانعدام التعارف المتبادل، ولم يكن يوما الدين.

واليوم، فإنني بصفتي أمير المؤمنين، أدعو إلى إيلاء الدين مجددا المكانة التي يستحقها في مجال التربية. ولا يمكنني وأنا مخاطب هؤلاء الشباب، ألا أحذرهم من مخاطر التطرف أو السقوط في نزوعات العنف. فليس الدين هو ما يجمع بين الإرهابيين، بل يجمعهم الجهل بالدين.

لقد حان الوقت لرفض استغلال الدين كمطية للجهلة، وللجهل وعدم التسامح، لتبرير حماقاتهم. فالدين نور ومعرفة وحكمة. والدين بطبيعته يدعو إلى السلام، ويحث على استثمار الطاقات في معارك أكثر نبلا، بدل هدرها في سباق التسلح، وأشكال أخرى من التسابق الأعمى.

ولهذا الغرض، أحدثنا مؤسسة محمد السادس للعلماء. وفي نفس السياق، استجبتنا لطلبات العديد من البلدان الإفريقية والأوروبية، باستقبال شبابها في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات.

قداسة البابا،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

بصفتنا أمير المؤمنين، فإننا نتقاسم والحبر الأعظم، الإيمان بنفس القيم الروحية الفاعلة، التي تنشُد خدمة الصالح العام.

إن القيم الروحية ليست هدفا في حد ذاتها، بقدر ما تدفعنا إلى القيام بمبادرات ملموسة. فهي تحثنا على محبة الآخر، ومد يد العون له. بيد أن هناك حقيقة أساسية، وهي أن الله غفور رحيم. وبما أن الرحمة من صفاته تعالى، فقد جعلنا السماحة والعفو والرأفة في صلب عملنا. ولأن المحبة من صفاته أيضا، فقد بادرنا طوال سنوات حكمنا، بالعمل على القرب من الفئات الأكثر فقرا وهشاشة.

فهذه القيم هي روح وجوهر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها في بلادنا منذ 14 عاما، بهدف تحسين ظروف عيش الأشخاص الذين يعانون من الفقر والهشاشة، وإدماج من يعانون من الإقصاء، وتوفير سكن للمشردين، وإعطائهم الأمل في مستقبل يضمن لهم الكرامة. تلكم القيم هي أيضا في صلب الفلسفة التي تركز عليها سياسة الهجرة واللجوء، التي اعتمدناها ببلادنا، وحرصنا على أن تكون مبنية أساسا على التضامن. وهي تنسجم مع الميثاق الدولي للهجرة، الذي تمت المصادقة عليه في 10 دجنبر الماضي بمراكش.



قداسة البابا،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءنا اليوم يرسخ قناعة مشتركة، مفادها أن القيم التي تركز عليها الديانات التوحيدية، تساهم في ترشيد النظام العالمي وتحسينه، وفي تحقيق المصالحة والتقارب بين مكوناته. وبصفتي أمير المؤمنين، فإنني أرفض مثل قداستكم، سلوك اللامبالاة بجميع أشكالها. كما أحيي شجاعة القادة الذين لا يتهبون من مسؤولياتهم، إزاء قضايا العصر الكبرى.

وإننا نتابع باهتمام وتقدير كبيرين، الجهود التي تبذلونها خدمة للسلم عبر العالم، وكذا دعواتكم المستمرة إلى تعزيز دور التربية والحوار، ووقف كل أشكال العنف، ومحاربة الفقر والفساد، والتصدي للتغيرات المناخية، وغيرها من الآفات التي تنخر مجتمعاتنا.

وبصفتينا أمير المؤمنين والحبر الأعظم، فإننا مدعوون لأن نكون في نفس الوقت، مثاليين وعمليين، واقعيين ونموذجيين. فرسائلنا تتسم بطابعها الراهن والأبدي في آن واحد. وهي تدعو الشعوب إلى الالتزام بقيم الاعتدال، وتحقيق مطلب التعارف المتبادل، وتعزيز الوعي باختلاف الآخر. وبذلك، نكون، قداسة البابا، قد اجتمعنا «على كلمة سواء بيننا وبينكم». وهي كلمة تتجاوز دلالاتها المعنى الضيق للتوافق التحكيمي. فنحن نفهمها - ونعيشها - كرسالة مشتركة بين المسلمين والمسيحيين واليهود، موجهة للبشرية جمعاء. وذلكم هو ما يجمعنا اليوم، وما ينبغي أن يوحدنا في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية  
مراكش، 29 رجب 1440هـ الموافق 05 أبريل 2019م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 2019 الذي نخصه برعايتنا السامية، تقديراً منا للدور الرائد الذي تقوم به مجموعة البنك في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية. ويطيب لنا في البداية، أن نرحب بأصحاب المعالي والسعادة، رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في أشغال هذا الملتقى الهام.

إن اجتماعكم اليوم، الذي يتشرف بلدكم الثاني المغرب باحتضانه للمرة الثانية، هو دليل على التزام المملكة المغربية بمواصلة العمل من أجل النهوض بالتعاون بين دول العالم الإسلامي، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التكافل والتضامن فيما بينها.

وإن هذا اللقاء يعد مناسبة لاستعراض حصيلة النشاط التمويلي، والمصادقة على النتائج المالية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للسنة الماضية. كما أنه يشكل، في نفس الوقت، فرصة سانحة لتقييم ما تم إنجازه من طرف مؤسسات المجموعة، في مجال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان الأعضاء، ولاستشراف الآفاق المستقبلية لعملها، واستكشاف أنجع الوسائل لتعزيز أو اصر التعاون بين البلدان الإسلامية.

ولا يفوتنا هنا، أن نشيد بالجهود القيمة التي ما فتئت تبذلها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، سواء من خلال حجم ونوعية البرامج والمشاريع التنموية التي تم تمويلها، أو من خلال المبادرات التي تم تفعيلها.

وفي هذا الصدد، نود التنويه بمبادرة البنك الإسلامي للتنمية لخلق صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لتوفير الدعم للمشاريع البحثية المتميزة بالدول الأعضاء، وللجاليات الإسلامية عبر العالم، وكذا بمساهمته مع شركاء آخرين، في إنشاء صندوق العيش

والمعيشة لتمويل البرامج الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان، ودعم التنمية والمشاريع الصغيرة في المناطق النائية للدول الأعضاء.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في ظل التطورات الجيو-استراتيجية بالغة الأهمية، وتوقعات تراجع نمو الاقتصاد العالمي، واحتدام التوترات التجارية وتزايد السياسات الحمائية، وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية، بالإضافة لتنامي الضغوط الخارجية والمالية على الأسواق الصاعدة، تواجه معظم الدول الأعضاء بمجموعة البنك، تحديات اقتصادية واجتماعية حقيقية، مرتبطة بالرفع من وتيرة النمو الشامل والمستدام، ولاسيما تأهيل قدرات الشباب، وخلق فرص الشغل.

وعلى الرغم مما تم تحقيقه من نتائج إيجابية من طرف بلداننا، على مستوى الإصلاحات الهيكلية في المجالين المالي والاقتصادي، فإنه لا يزال أمام هذه الدول أشواط هامة على درب تأهيل اقتصاداتها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية والمجالية.

ولهذه الغاية، أصبح من الضروري اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، توسيع وتعميق دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والارتقاء بأدائها وبرامجها، قصد الاستجابة لمتطلبات بلداننا وتطلعات شعوبنا.

وهو ما يقتضي منها تكثيف جهودها، وتوظيف كل طاقاتها وإمكاناتها للتفاعل الإيجابي مع احتياجات تطوير النماذج التنموية للدول الأعضاء، وتنويع اقتصاداتها وتحفيز القطاع الخاص، باعتباره محركا للنمو ومنتجا للثروات.

وفي هذا السياق، فإن مجموعة البنك ينبغي أن تضع على رأس أولوياتها، الاهتمام بتطوير الرأسمال البشري، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص الشغل للشباب، وتسخير الطاقات لبناء شبكات الحماية الاجتماعية وتعميمها، والنهوض بأوضاع المرأة، والحد من الفقر والهشاشة والتفاوتات المجالية.

وإننا نتطلع لأن تقوم مجموعة البنك الإسلامي بدور رائد لدعم جهود الدول الإسلامية، الهادفة إلى مواجهة التغيرات المناخية، وتعزيز السلامة البيئية، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والمساهمة في تفعيل الالتزام العالمي بتوفير التمويل الميسر، لأجل تمكينها من تنفيذ الأهداف المتفق عليها في هذا المجال.

كما ندعو لإعطاء عناية خاصة لتمويل مشاريع تأهيل البنيات التحتية، وتشجيع إقامة المشاريع الإنمائية التي تدعم التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وخاصة في إفريقيا، في مختلف المجالات، كمشاريع الطاقة والبنيات التحتية، لتعزيز الربط الكهربائي والبري والبحري، والمشاريع الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر مشروع أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب، نموذجا لمشاريع التعاون جنوب - جنوب الاندماجية والمهيكلية، التي يمكن أن تحظى بدعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، خاصة وأن أغلب الدول الإفريقية التي يهتماها هذا المشروع هي دول أعضاء في مجموعة البنك.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد قامت مجموعة البنك بدور كبير في مجال تمويل مشاريع الاستثمار. وهي مدعوة اليوم لتقديم المزيد من المساهمة في تشجيع تدفق الاستثمارات البنينة بين الدول الأعضاء، وتقديم المساعدات التقنية من أجل زيادة فرص الاستثمار التشاركي فيما بينها، وتمويل وضمان مشاريع القطاع الخاص، وإنجاز مشاريع تنموية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما أن الحاجة ماسة لتعزيز دور البنك الإسلامي للتنمية، كمؤسسة للمعرفة وتشجيع الحلول المبتكرة لدى الدول الأعضاء، من أجل مساعدتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية، معتمدة أكثر فأكثر على قدراتها الذاتية، وعلى تسخير مؤهلاتها ومميزاتها موقعها الجيو-سياسي المحوري، على مستوى محيطها الآسيوي والإفريقي والأورو-متوسطي.

وإننا إذ نسجل بكل ارتياح، دور مجموعة البنك كمؤسسة تنموية رائدة، تدعم التعاون والتضامن بين البلدان الإسلامية، وخاصة مع البلدان الإفريقية، فإن دعم الجهود التنموية لهذه البلدان، وتعزيز الاندماج فيما بينها، لمن شأنه أن يساهم في توطيد أواصر التعاون والتكامل بين هذه الدول وباقي البلدان الإسلامية، ويشكل نموذجا حقيقيا للتعاون جنوب - جنوب.

وإن المغرب لحريص على مواصلة وضع كفاءاته البشرية، والخبرات التي راكمها في مختلف المجالات، بشراكة مع مجموعة البنك، وفي إطار التعاون الثلاثي، رهن إشارة البلدان الإفريقية، بغية تعزيز قدراتها التنموية، وذلك إيماناً منا بأن تقدمنا ونماءنا لا يمكن تصوره بمعزل عن أشقائنا في القارة الإفريقية.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن جسامته التحديات تلزمننا اليوم، بتحريك جماعي، من أجل تعزيز أسس التضامن بين الدول الإسلامية، وتفعيل الانتقال إلى نموذج اقتصادي كفيل بتحقيق التنمية على جميع المستويات، وإضفاء دينامية قوية على العلاقات الاقتصادية البنينة، بما يخدم مصالح بلداننا، ويساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والرخاء الاجتماعي لشعبونا.

ونود في هذا الإطار، أن نعبر عن جزيل شكرنا لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على دعمها لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة المغربية، من خلال المساهمة في تمويل مشاريعها الإنمائية والاستثمارية. وإننا نثمن الجهود التي تقوم بها الدول الأعضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من خلال صندوق الأقصى والقدس، مؤكدين مجدداً دعمنا الموصول ومساندتنا المطلقة للقدس، وتضامننا الوثيق مع أشقائنا الفلسطينيين.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا لعلنا يقين بأن أشغال اجتماعكم ستثمر، بحول الله، قرارات وتوصيات بناءة، ومبادرات ملموسة، سيكون لها الأثر الفعال في دعم تمويل النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي للدول الإسلامية، ومد المزيد من جسور التضامن والتآزر فيما بينها، بما يستجيب لتطلعات شعوبها. وإذ نجدد الترحاب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، فإننا نسأل الله تعالى أن يكلل أعمالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في الاحتفال الرسمي باليوم العالمي للصحة  
الرباط، 02 شعبان 1440هـ الموافق 08 أبريل 2019م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نتوجه بعبارات الشكر لمنظمة الصحة العالمية، على اختيارها للمملكة المغربية، ومدينة الرباط، لاحتضان فعاليات تخليد اليوم العالمي للصحة، لسنة 2019.

كما نود بهذه المناسبة، أن نشيد بالمجهودات الكبيرة، التي بذلتها هذه المنظمة، وعلى رأسها مديرها العام، معالي الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، بتنسيق مع الحكومة المغربية، لتوفير الظروف الملائمة لإنجاح هذه التظاهرة الدولية البارزة.

ولا يسعنا إلا أن نبارك تخليدكم لهذا اليوم تحت شعار «الرعاية الصحية الأولية : الطريق نحو التغطية الصحية الشاملة»، نظرا للعناية الخاصة التي ما فتئنا نوليها لمنظومة الحماية الاجتماعية عموما، ولصحة المواطنين والمواطنات على وجه الخصوص.

ذلك أن الأهمية البالغة التي تكتسيها خدمات الرعاية الصحية الأساسية بصفة عامة، وفي إطار المنظومة الصحية على وجه الخصوص، نابعة من كونها نهجا يشمل كل مكونات المجتمع، ويتمحور حول احتياجات وأولويات الأفراد والأسر والمجتمعات، ويهتم بصحتهم، بجوانبها البدنية والنفسية والاجتماعية، الشاملة والمترابطة، إرشادا ووقاية وعلاج، وإعادة تأهيل.

كما تركز الرعاية الصحية الأولية، على الالتزام بالعدالة الاجتماعية، والمساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية، وعلى الاعتراف بالحق الأساسي في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، كما ورد في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونص على ذلك دستور المنظمة العالمية للصحة الصادر في 1948.

وإذا كان توفير الموارد المالية والبشرية الصحية الملائمة، ضروريا لتوفير الرعاية الصحية الأولية، فإن من الواجب التعامل بمنهجية مع المحددات الأوسع للصحة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والسلوكية.

وهو ما يقتضي بلورة وإقرار سياسات وإجراءات قطاعية وبين-قطاعية، تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل مجتمعة، في إطار المسؤولية المشتركة بين كافة المتدخلين في الشأن الصحي، والتي تملي عليهم جميعا تضافر الجهود، وترشيد الموارد.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن أكثر من نصف سكان العالم، يفتقرون حاليا إلى الرعاية الصحية الأساسية، رغم أن التغطية الصحية الشاملة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للفرد والمجتمع، وبالنسبة للمنظومات الصحية والمجتمع الدولي.

فتحقيق التغطية الصحية الشاملة ليس أمرا بعيد المنال، كما أنه ليس حكرا على الدول المتقدمة، فقد أكدت تجارب عديدة وبشكل ملموس، أنه يمكن بلوغ هذا الهدف، كيفما كان مستوى نمو الدول.

غير أن الوفاء بهذا الالتزام يتطلب توافر بعض الشروط الأساسية في النظام الصحي، من بينها : نهج سياسة دوائية بناءة تروم توفير الأدوية الأساسية، التي تعتمد عليها البرامج الصحية العمومية ذات الأولوية، وتشجيع التصنيع المحلي للأدوية الجنيسة، والمستلزمات الطبية ذات الجودة، من أجل تحقيق السيادة الدوائية.

وبموازاة ذلك، يتعين تعزيز الحماية المالية للأفراد والأسر لتحقيق هذا المبتغى، حتى لا يضطر المواطنون، لاسيما ذوي الدخل المحدود، إلى تسديد معظم تكاليف علاجاتهم من مواردهم الذاتية. هذا، وينبغي تضافر الجهود بين البلدان، لضمان نجاعة أكبر في تحقيق غايات الهدف الثالث من بين أهداف التنمية المستدامة، أي ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار في أفق 2030، والذي التزم به المغرب كباقي أعضاء المجتمع الدولي.

كما أن للتغطية الصحية الشاملة أولويات يجب مراعاتها، من بينها الرصد الوبائي والتصدي للأوبئة العابرة للحدود ؛ وتعزيز المنظومات الصحية ؛ والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ وتلبية احتياجات وتوقعات السكان، فيما يخص صحتهم وتكاليفها.

كما أنها ليست رهينة التمويل فقط، ولا تقتصر على مجهودات قطاع الصحة وحده، بل يجب اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بضمان المساواة والإنصاف، في الولوج إلى الخدمات الصحية، وتحقيق التنمية المستدامة، والإدماج والتماسك الاجتماعيين.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تكتسي الرعاية الصحية الأولية، أهمية بالغة في اتجاه تحقيق التغطية الصحية الشاملة، باعتبارها تتجاوب مع التحول الكبير الذي يجتاح العالم، ويتحدى المنظومات الصحية، وكيفية تمويل الرعاية الصحية، عن طريق اعتماد آليات تعاضدية وتضامنية لمواجهة المخاطر والنفقات الصحية المتزايدة.

ولضمان نجاعتها، يتعين اعتماد تمويلات مبتكرة للخدمات التي توفرها، خصوصا في وقت يشهد ارتفاع التكاليف، وتزايد وتيرة شيخوخة السكان، وزيادة الأمراض المزمنة، وتوافر علاجات جديدة ذات تكلفة أكبر. وهو ما يتطلب البحث أولا، عن آليات للحد من جوانب هدر التمويل، وضعف الفعالية.

لهذا نؤكد على ضرورة خلق دينامية جديدة، لتجاوز مختلف الإكراهات والمعوقات، يكون إصلاح منظومة الرعاية الصحية الأولية أحد أهم مرتكزاتها، بالموازاة مع الالتزام بالمضي قدما نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، في أفق 2030. هذا الهدف الذي نسعى

جاهدين لبلوغه، من خلال تفعيل وتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية، ومواصلة التنفيذ التدريجي للتغطية الصحية الأساسية لتشمل جميع المواطنين بمختلف شرائحهم وفئاتهم.

لقد خطى المغرب خطوات واسعة في إرساء نظم التغطية الصحية الأساسية، بحيث دخلت التغطية الصحية الإلزامية حيز التنفيذ سنة 2005، كما تم تعميم نظام المساعدة الطبية أو ما يسمى بـ «الراميد» سنة 2012. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات في مجال توسيع الاستفادة من أنظمة التأمين عن المرض، لتشمل طلبة التعليم العالي في القطاعين العام والتكوين المهني، والمهاجرين وكذلك أمهات وآباء الأشخاص المؤمنين.

كما انخرط المغرب، في إجراءات التأمين الإلزامي الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين، والعمال المستقلين، والأشخاص غير الأجراء، بهدف تكميل مشروع التغطية الصحية الشاملة وتحقيق الولوج العادل للعلاجات كما ينص عليه دستور المملكة المغربية. إلا أننا نهيب بالحكومة إلى الإسراع بإصدار النصوص التشريعية والتنظيمية والتطبيقية، الخاصة بإصلاح الرعاية الصحية الأولية، ومواصلة توسيع التأمين الإلزامي على المرض، بما يتيح تعزيز الولوج إلى خدمات صحية عن قرب، ذات جودة عالية، وبكلفة معقولة، مع إعطاء مسؤولية أكبر للمستوى الترايبي، في إطار الجهوية الموسعة واللامركز الإداري.

ولا يفوتنا هنا، أن نتوجه بعبارات الشكر لمنظمة الصحة العالمية، على دعمها المتواصل لجهود المملكة المغربية، في سبيل النهوض بالمنظومة الصحية الوطنية، وتجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، ومحاربة الأمراض، خصوصا في إطار مشروع إصلاح الرعاية الصحية الأولية، واتفاقية استراتيجية التعاون، التي أبرمها المغرب مع المنظمة للفترة ما بين 2017 و2021.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نعتنم هذه المناسبة لنثمن عاليا الدور الريادي، الذي تضطلع به المنظمة في مجال دعم تحقيق الرعاية الصحية الشاملة.

وإننا نتطلع بكامل الاهتمام، إلى ما سيفرزه هذا الجمع العالمي، من خلاصات وتوصيات بناءة، نتوخى منها مواكبة الدينامية الحالية التي يشهدها هذا القطاع الحيوي.

وختاما، نرحب بكم ضيوفا كراما، ببلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم طيب المقام بيننا، وداعين الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
للقمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل والصحراء  
نجامينا، 07 شعبان 1440هـ الموافق 13 أبريل 2019 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد ورئيس تجمع دول الساحل والصحراء،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، في البداية، أن أعرب لأخي، فخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، عن أحر التهاني على تنظيم هذه القمة الاستثنائية.  
إن انعقاد هذا اللقاء في نجامينا بالذات، يكتسي رمزية خاصة. ففي هذه المدينة شهد تجمُّعنا، في سنة 2013، تحولاً كبيراً، تمثل في الانتقال من «تجمع لمكافحة التصحر والجفاف والتغيرات المناخية»، إلى مجموعة تكزس عملها لتشجيع التعاون، والتنمية المستدامة، وحفظ وتوطيد السلم والأمن والاستقرار، وتعزيز الحوار السياسي، ومكافحة الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود، بجميع أشكالها.

وقد كان هذا التحول الذي عرفه تجمُّعنا، والذي نشأ نتيجة عزم مشترك، يهدف إلى تكييف إطار عملنا مع متطلبات التحديات التي تواجهنا. كما أنه يجسد إرادتنا المشتركة للالتزام في إطار موحد.

واليوم، وقد مرت إحدى وعشرون سنة على إنشائه، يشهد تجمُّعنا تحولاً عميقاً، ويكتسب وجهة جديدة. فتجمع دول س-ص يتميز عن بقية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، التي تحظى باعتراف الاتحاد الإفريقي، بكونه تجمُّعاً عبر-إقليمي.

إنه أبلُّغ تعبير على أن هذه الهيئة تحمل داخلها فكرة التجمع. ففضلاً عن الخصوصيات الجغرافية والمناخية التي تميز فضاء الساحل والصحراء، والتي تجمع بين دوله الأعضاء، فإن تجمع دول س-ص يلتقي حول التحديات والأسس المشتركة، والمتمثلة في الأمن الجماعي والتنمية المشتركة المستدامة والشاملة.

كما يبرز تجمّع دول س-ص أيضاً بثروات وإمكانات إنمائية مهمة. فمنطقة الساحل والصحراء، التي يتجاوز ناتجها الداخلي الإجمالي 1000 مليار دولار، ويقدر عدد سكانها بحوالي 600 مليون نسمة، تتوفر على موارد طبيعية هائلة وإمكانات للتكامل، واقتصاديات السعة، وقدرات نمو واعدة.

فهكذا، يتوفر تجمّع دول س-ص على الأدوات والوسائل الكفيلة بتمكين دوله الأعضاء من المساهمة بشكل فعال في مسار الاندماج الإقليمي والقاري. فذلكم هو مبرر وجوده، وتلكم هي الروح التي ينبغي أن تسود أشغالنا وعملنا. فخامة الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا بصدد عملية إعادة تموقع قاري لتجمعنا، تستدعي تضافر كل الجهود من أجل تفعيل أحكام المعاهدة المنقحة، وتمكين تجمعنا من مواصلة السير قدماً نحو اندماج إقليمي حقيقي.

وفي هذا الصدد، واعتباراً لهذا الهدف الاستراتيجي، يجب أن نسترشد في عملنا بالتوجهات التالية:

- \* تعزيز فعالية وكفاءة الأجهزة التنفيذية لتجمعنا، وفق التوجهات الصادرة عن مؤتمر إعادة هيكلة الأمانة التنفيذية ؛
- \* إرساء مختلف الهياكل المؤسسية المنصوص عليها في المعاهدة المنقحة لتجمع دول س-ص، لاسيما المجلس الدائم للسلم والأمن، والمجلس الدائم المكلف بالتنمية المستدامة ؛
- \* إعداد استراتيجية للتنمية البشرية في فضاء الساحل والصحراء، وبرامج لإدماج الشباب ؛
- \* التنزيل الفعلي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ؛
- \* تفعيل استراتيجية الأمن والتنمية لتجمع دول س-ص (2015-2050) ؛
- \* إعداد سياسة مشتركة حول أمن الحدود واعتماد خطة عمل تنفيذية.

إن هذه التدابير ستتمكن من تعزيز الدور المنوط بتجمعنا، باعتباره مخاطباً متميزاً لحل الأزمات التي يشهدها فضاءنا، في إطار مقاربة تروم التكامل مع بقية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الأطراف المعنية.

بيد أن العمل الذي يقوم به تجمع دول س-ص في مجال حفظ السلم والأمن داخل فضاء الساحل والصحراء، يجب أن يكون مدعوماً بمبادئ احترام سيادة الدول، ووحدتها الترابية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بالموازاة مع العمل على تعزيز قنوات الحوار والوساطة، والمساعي الحميدة، والدبلوماسية الوقائية.

هذه التدابير من شأنها أن تكفل حماية أجيالنا الحالية والمقبلة، شريطة تدعيمها بنظام تربوي جديد، يقوم على الإبداع وتحرير طاقات الرأسمال البشري.

فخامة الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، انطلاقاً من ثوابتها وقناعاتها الراسخة، مستعدة لوضع تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، رهن إشارة الدول الإفريقية الأعضاء في تجمع دول س-ص. وهي تجربة تركز على مقارنة ثلاثية الأبعاد، تجمع بين الجانب الأمني والمكون الديني ومحاربة الهشاشة والفقر. ولا سبيل إلى كسب هذه المعركة إلا بالتعاون الجاد والمسؤول بين كافة الفاعلين المعنيين.

ولهذه الغاية، يتعين علينا أن نمد منظمتنا بوسائل عمل ترقى إلى مستوى الطموحات والمهام التي أنطناها بها. ولذلك، فمن الواجب علينا جميعاً أن ندعم تجمع دول س-ص، من خلال الالتزام بالمساهمات الوطنية المقررة في ميزانيته.

وبالتالي، يقع على عاتقنا إعطاء دفعة جديدة لمنظمتنا. هذا النفس الجديد يقتضي بالضرورة إرساء قواعد الحكامة الجيدة، لكن دون الاقتصار على هذه القواعد وحدها.

لقد ظل المغرب يعمل دوماً من أجل بناء فضاء الساحل والصحراء، من خلال العلاقات الأخوية التي يقيمها مع كافة الدول الأعضاء، على أساس من التعاون والتضامن، واحترام سيادة هذه الدول ووحدتها الترابية.

إن التزام المغرب في إطار التعاون جنوب-جنوب، يهدف إلى إرساء أسس اندماج يشجع الاستثمارات والمبادلات، ويتمحور حول التنمية المشتركة.

وفي إطار هذا التوجه، ما فتئ المغرب يعمل بحيوية من أجل إنشاء شبكة للفاعلين، تضم كلا من القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وقد تجسدت هذه السياسة على أرض الواقع، في إحداث ثلاث لجان خاصة بمنطقة الساحل، ومنطقة حوض الكونغو، والدول الجزرية، وفي المبادرة الخاصة بتكليف الفلاحة الإفريقية.

ومن هذا المنطلق، أجدد التزام المملكة المغربية بإعطاء زخم جديد لتجمع دول س-ص، بوصفه تجمعاً اقتصادياً إقليمياً للاتحاد الإفريقي. كما أعلن تأييدي لتعزيز عمله من أجل السلم والاستقرار والتنمية، في فضاء الساحل والصحراء.

إن أكبر تحدٍ مشترك لنا، يظل هو توفير فضاء تنعم فيه بلداننا وشعوبنا بالأمن والاستقرار والرخاء والتنمية.

فلننحُد جميعاً من أجل مصلحة شعوبنا وقارتنا، إفريقيا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ63 لتأسيسها

08 رمضان 1440 هـ الموافق 14 ماي 2019 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في هذا الشهر المبارك الفضيل، شهر الصيام والغفران، يحتفل المغاربة قاطبة بذكرى وطنية مجيدة، ومناسبة جلية، تعتبر من المحطات البارزة والخالدة في تاريخ المغرب الحديث، إنها ذكرى تأسيس القوات المسلحة الملكية، التي نخلد اليوم ذكراها الثالثة والستين.

وإنها لمناسبة عزيزة متجددة، نغتنمها للتعبير لكم أفراد جيشنا العتيق، بمختلف مكوناتكم، البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، عما يكنه لكم قائدكم الأعلى، من كامل الرضى وسابغ العطف، منوهين بما أنجزتموه خلال السنة الفارطة من جليل الأعمال، في سبيل حماية الوطن، والذود عن وحدته الترابية ومقدساته العليا.

وإذا كنا اليوم نشعر بالفخر والاعتزاز، لما حققته قواتنا المسلحة الملكية من مكانة رفيعة، وسمعة طيبة بين جيوش العالم، فإن الفضل في ذلك يرجع بالأساس، إلى حكمة جدنا جلالة الملك المجاهد محمد الخامس، ورفيق دربه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، اللذين كانت لهما مكرمة تأسيس وبناء هذه المؤسسة العريقة، عمادها الإيمان بالثوابت والقيم العليا للوطن، وقوامها تحصين المغرب وأرضه، والحفاظ على استقلاله ووحدته.

ولقد أكرمنا الله عز وجل، بأن يسر لنا طيلة العشرين سنة الماضية، السير على نهج هذين الملكين العظيمين، لمواصلة تدبير شؤون قواتنا المسلحة، وفق رؤية شاملة، تركز على إعداد جيش محترف، منفتح على قضايا محيطه القاري والدولي، آخذاً بأسباب الحدائة والتطور، ومهتماً بتنمية معارفه العسكرية ومداركه العلمية، على أسس مدروسة، ومنهجية واضحة في التخطيط، وفعالية ميدانية في التطبيق.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إنكم تنتمون لوطن عريق، يحق لكم أن تفتخروا بتاريخه وأمجاده، ولشعب أبي موحد، وفي لملكه ووطنه. ولترسيخ هذا الشعور المشترك، قررنا إعادة العمل بنظام الخدمة العسكرية، حتى يتسنى لكل الشباب المغربي، ذكورا وإناثا، أداء واجبهم الوطني، لينهل

من قيم المؤسسة العسكرية، ويدرس ويستفيد، ويعمل وينتج ويفيد، ويسهم في نهضة بلده ومجتمعه، معترًا بانتمائه ومغربيته، محافظًا على أصالته وثوابت أمته.

على هذا الأساس، أوكلنا إلى أطر قواتنا المسلحة الملكية، مهمة الإشراف على منتسبي الخدمة العسكرية في حلتها الجديدة، وفق برامج تعليمية مدروسة ومتنوعة، تشمل مجالات وتخصصات متعددة، تهدف إلى تنويع المعارف، وصقل المهارات لدى الشباب المغربي، تماشياً مع قيمنا الوطنية الثابتة، ومبادئ الجندية الحقة.

وإننا لعلّ يقين بأن شبابنا سيستفيد حتماً من مزايا هذا الانخراط الذي سيمنحهم تأهيلاً عسكرياً نموذجياً، قوامه روح المسؤولية، والاعتماد على النفس، وإذكاء روح الانتماء للوطن، علاوة على خبرات تقنية ومهنية تناسب مؤهلاتهم وطموحاتهم، مما سيدعم قدراتهم الذاتية على الإسهام في العطاء والإبداع المنتج لفرص الشغل.

وإن ما سيكتسبونه من قيم مثلى في العمل والانضباط وما سيحظون به من تأطير على المستوى الأخلاقي والنفسي والمعنوي، سيسهم في مواكبة هذا الزخم من التطور والإنجاز والتقدم الذي ننشده لشبابنا، والذي سيجني وطننا ثماره المرجوة بفضل ما ستناله الأجيال المتعاقبة من مؤهلات مهنية وتجارب حياتية غير مسبوقه.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن المهام والمسؤوليات المنوطة بقواتنا المسلحة الملكية، لم تعد تقتصر فقط على مجالات الاختصاص ذات الطبيعة العسكرية المحضة، بل أضحت متشعبة وذات أبعاد أمنية وإنسانية واجتماعية وتربوية، تقتضي التكيف مع مختلف المستجدات، مما يفرض التدريب والتأهيل المستمرين، والاستعداد الدائم لمواجهة كل التحديات بحنكة ومهنية، وهذا ما لمسناه خلال مختلف تدخلاتكم الميدانية، كدليل على حسن تكوينكم وتدريبكم، وقيمة كفاءتكم البشرية، وجاهزيتكم للقيام بمهامكم النبيلة.

كما ننوه بمجهوداتكم المتواصلة في المجال الإنساني التضامني، لتدبير الآفات الطبيعية، مثل حرائق الغابات والفيضانات، أو تدخلاتكم الطبية والاجتماعية، للإسهام في تخفيف المعاناة وتقديم الدعم والمساعدات في المناطق التي تعرف ظروفًا مناخية قاسية، عبر إقامة المستشفيات العسكرية الميدانية، التي توفر للمعنيين كل المهارات والتخصصات، في جهات متعددة من مملكتنا الشريفة.

ولأيفوتنا أن نوجه تحية تقدير إلى جنود قواتنا المسلحة الملكية، المرابطين على تخوم صحرائنا العزيزة، وفي المناطق الحدودية، الساهرين ليل نهار على مراقبة الحدود، متأهبين في كل الظروف للدفاع عن وحدة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره. كما نخص بالذكر، أفراد تجريداتنا العسكرية، المنتشرة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، والتي تعززت بحضور متميز للمرأة المغربية، التي تعبر يوماً بعد يوم، عن كفاءتها الميدانية، وقدرتها على القيام بمهام صعبة، كانت بالأمس تقتصر على الرجال.

وفي هذا المجال، نسجل مساهمة القوات المسلحة الملكية في إعداد وتكوين عناصر هذه التجريدات، وفق المعايير الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي أعلننا باستمرار لأمينها العام عن التزامنا المبدئي والراسخ للمشاركة في تفعيلها وتطبيقها، لتحقيق غاياتها الكبرى في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن طموحنا اليوم، هو أن تستمر قواتنا المسلحة الملكية في الرقي الحثيث نحو مستويات عليا، وهذا ما يدفعنا دائماً إلى الاهتمام بالتكوين العسكري، وجعله قاطرة لتنمية قدراتكم وتعزيز مؤهلاتكم، مع الحرص على تطوير التعاون العسكري مع محيطنا الإفريقي،

وعلى المستوى الدولي، من أجل تبادل التجارب والخبرات، والعمل على تنظيم مناورات ميدانية مشتركة، مع العديد من جيوش الدول الصديقة، وذلك لاستيعاب المناهج والتقنيات الحديثة، ومواكبة التطور المتسارع في ميادين الأمن والدفاع.

وسعيًا وراء تحصيل المعارف المستجدة، وامتلاك القدرات الذاتية الضرورية وتطويرها، واستكمالًا لما تحقق من إنجازات ومكتسبات، وفق المخططات والبرامج التي أمرنا بتنفيذها، أصدرنا تعليماتنا العليا لمصالح أركان الحرب العامة، لتفعيل برامج البحث العلمي والتقني والهندسي، والعمل على تعزيزها وتطويرها في جميع الميادين العسكرية والأمنية، وذلك عبر عقد شراكات واتفاقيات مع المعاهد الوطنية العليا، في مجالات البحث العلمي التطبيقي، من أجل تطوير الإمكانيات الذاتية للجيش الملكي المغربي.

وفي نفس السياق، أصدرنا أوامرنا السامية من أجل تحيين مناهج التكوين العسكري في مختلف مستوياته، وجعلها أكثر انسجامًا وتكاملاً فيما بينها، مع العمل على توحيد البرامج والمراجع الدراسية العسكرية، ووضع آليات عمل مشتركة، تسمح بالاستفادة المتبادلة من الإمكانيات التدريبية المتوفرة داخل مختلف المدارس والمعاهد الوطنية. كما يشمل هذا البرنامج تطوير وعصرنة القوات المسلحة الملكية، وتحديث قدراتها العسكرية والدفاعية، والرفع من جاهزيتها القتالية لمختلف الأسلحة، لمواجهة التهديدات والمخاطر الحالية والمستقبلية، بما فيها التهديدات الإرهابية، والإلكترونية والسيبرانية.

وتجسيدًا للعناية المولوية التي ما فتئت جلالتنا توليها للنهوض بالأحوال الاجتماعية لأسرة قواتنا المسلحة الملكية، أصدرنا تعليماتنا السامية من أجل تحصين مكتسباتكم المادية، وتحسين ظروف عملكم اليومية، ومدكم بكل الوسائل الضرورية، للرفع من معنوياتكم، لتظلوا دائمًا، تحت قيادتنا الرشيدة، صمام أمن وأمان للوطن، ودرعا حصينا لحماية وحدته وسيادته ومؤسساته.

معشر الضباط ووضباط الصف والجنود،

في مثل هذه المناسبات الخالدة، نستحضر بكل خشوع وإجلال، ذكرى القائدين الراحلين، جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، أب الأمة ومؤسس القوات المسلحة الملكية، ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، موحد المغرب الحديث، سائلين الله عز وجل، أن يجزيهما عن الوطن خير الجزاء، في أعلى عليين، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا.

كما نتضرع بالدعاء إليه سبحانه، بالمغفرة والرضوان لكل شهدائنا الأبرار، الذين قدموا أرواحهم الزكية في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته وكرامته.

وفقكم الله وأعانكم وثبت أقدامكم، للسير قدما على نهج من سبقوكم في خدمة هذا البلد الأمين، محافظين على الثوابت الوطنية، والقيم المثلى متمسكين بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، مخلصين لقسم المسيرة الخضراء، مستعدين لتلقي الأجيال الصاعدة حب الوطن وروح الفداء، متمشيين على الدوام بشعاركم الخالد : الله - الوطن - الملك.



وزارة الشباب والثقافة والتواصل  
- قطاع التواصل -

[www.maroc.ma](http://www.maroc.ma) - [www.sahara.ma](http://www.sahara.ma) - [www.mjcc.gov.ma](http://www.mjcc.gov.ma)